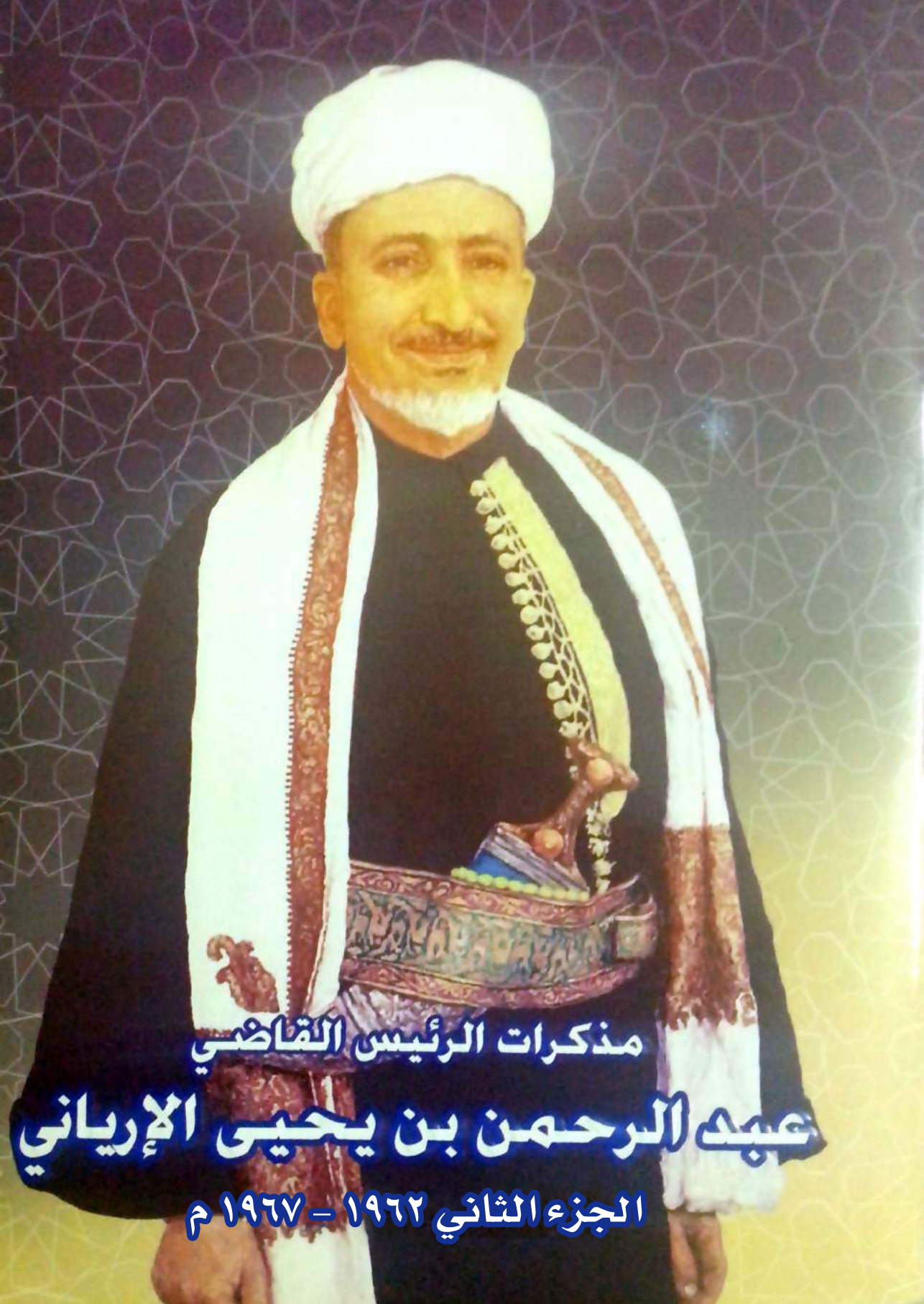

مذكرات الرئيس القاضي

عبد الرحمن بن يحيى الإرياني

الجزء الثاني ١٩٦٢ - ١٩٦٧ م

صفحة المكتبة التاريخية اليمنية

https://m.facebook.com/Yemeni.historical.library

مختار محمد الضبيبي

مذكرات الرئيس القاضي

عبد الرحمن بن يحيى الإرياني

الجزء الثاني

١٩٦٢ - ١٩٦٧

الطبعة الأولى

٢٠١٣

الفهرس

الفصل الاول

الأحداث الأُولى بعد الثورة

إعتقال رجال العهد الامامي ٢١

الاعدامات وقود الثورة المضادة ٢٢

وصول البيضاني والزبيري إلى صنعاء ٢٣

محاولة إبعاد الجائفي ٢٤

تجميع البيضاني للمناصب ٣١

فكرة الإتصال بالسعودية ٣٢

محاولات نفي الزملاء ٣٤

لقاء عبدالناصر في القاهرة ٣٦

زيارة لبنان والعراق والسودان ٤٥

إعلان البيضاني الإشتراكية ٥٩

لقاء المصارحة مع عبدالناصر ٥٩

زيارة تونس والجزائر ٦٢

الفصل الثاني

محاولات الاصلاح

أول مقترحات الاصلاح ٦٩

مغادرة البيضاني اليمن ٧٣

تكوين مجلس للشيوخ ٧٣

الدعوة إلى تصحيح المسار..... ٧٤

ايقاف المتطوعين الجنوبيين وسحب اسلحتهم ٧٥

تشكيل مجلس رئاسة ومحاولة إستبعاد الزبيري ٧٦

تشكيل المجلس التنفيذي ٨٠

إلغاء الاحتفال بيوم الغدير ٨١

الإحتجاج على تواصل الاعدامات ٨٢

البيضاني يحرض على الطائفية من عدن ٨٣

تقرير مستشار شئون الجنوب ٨٥

مؤتمر عمران ٨٥

تأسيس منظمة الشباب ٨٦

مقترح جديد للإصلاح ٩١

إنزعاج السلال من التقرير ورسالتي إليه ١٠٢

شرح موقفي من البيضاني ومؤتمر عمران ١٠٤

إنشاء المكتب السياسي ومجلس الأمن القومي ١٠٧

مؤتمر القمة العربي الأول ١١١
اللقاء مع عضو البرلمان البريطاني ١١٢
فشل المكتب السياسي ١١٩

الفصل الثالث

ظهور التناقضات

زيارة الاتحاد السوفييتي ١٢٥
الإتفاقية العسكرية مع الاتحاد السوفييتي ١٢٨
زيارة عبدالناصر لليمن وإعلان الدستور الجديد ١٣٦
المشاركة في حفل تحويل مجرى النيل ١٤٥
زيارة بعض الدول الإشتراكية ١٥٠
إتفاق عبدالناصر وفيصل في الاسكندرية ١٨١
الموقف من إتفاق عبدالناصر وفيصل ١٨٢
مؤتمر اركويت ١٨٣
دراسة مشاكلنا وأوضاعنا ١٨٤

الفصل الرابع

تفاقم التناقضات والإستقالة

تصاعد النعرة الطائفية ١٩٣
رسالة إلى عامر بخصوص الإحتقانات الطائفية ١٩٦
الاستقالة الجماعية (لهذا استقلنا) ١٩٩

مضايقة المستقيلين ٢٠٦
حاميم يقدم مشروع دستور بديل ٢١٢
خطاب عبدالناصر في بورسعيد ٢١٣
المشادة بين السلال والمشائخ ٢١٤
رفضنا العودة إلى صنعاء ٢١٥
تحريف رسالة الزبيري ٢١٧
رسالة الزبيري عن الموقف في صنعاء ٢١٨
فكرة المعارضة من الخارج ٢٢٢
شرح الموقف للرئيس عبدالناصر ٢٢٤
مواجهة الشيخ محمد علي عثمان للأسودي وعبدالغني مطهر ٢٢٥
عودة السلال من القاهرة وتشكيل حكومة العمري ٢٢٦
رفْض الشيخ محمد علي عثمان للمنصب ٢٢٧
الفضول يقترح تشكيل حكومة في تعز ٢٣٠
تذكير المشير عامر بعهده لنا ٢٣٣
خروج الزبيري إلى برط ٢٣٥
تحريض عبدالناصر للسلال ضد المستقيلين ٢٣٨
شرح الوضع في رسالة صريحة إلى السادات ٢٤٣

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني وإستشهاد الزبيري

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة بخصوص المؤتمر الوطني ٢٤٩

طلب المشير عامر لقاءنا ٢٥٠
رسالة صبرة بعد لقاء الزبيري في برط ٢٥١
اللقاء بالمشير عامر والسادات ٢٥٢
اللقاء بالرئيس السلال والعمري ٢٦٠
الوساطات العربية لحل الخلاف ٢٦١
لقاء السلطان الفضلي في إب ٢٦٤
إجتماعنا بالرئيس السلال في تعز ٢٦٥
طلب الزبيري زيارته في برط ٢٦٦
شرح نشاط الزبيري للسفراء العرب ٢٦٨
معارضة مشروع التنظيم الشعبي ٢٦٩
مساعي السفراء العرب لتجميد الخلافات ٢٧٠
محاولات تعزيز الاتجاهات الانفصالية ٢٧٥
صبرة يشكو من المخابرات المصرية ٢٧٧
رسالة تذكير للسفراء العرب ٢٧٨
مؤتمر حرف سفيان تأييدًا لحزب الله ٢٧٩
مواجهة بعض الدسائس ٢٨١
رسالة إلى عبدالناصر بخصوص المؤتمر الوطني ٢٨٤
مساعي الرعيني للتوفيق بيننا والمشير السلال ٢٨٦
رأي العيني وعبدالكريم الارياني في الأحداث ٢٩٥
رسالة إلى الزبيري لإبلاغه بالمستجدات ٢٩٩

العودة إلى صنعاء ولقاء الغادر ٣٠١
إستشهاد الزبيري ٣٠٤
مؤتمر ذمار ٣١٠

الفصل السادس

مؤتمر خمر والعمل للسلام

حكومة نعمان والإعداد للمؤتمر ٣١٣
مؤتمر خمر للسلام ٣١٩
محاولة إغتيال الرئيس السلال ٣٢٠
وفد السلام إلى الأقطار العربية ٣٢٣
المظاهرات ضد السلال ومعه ٣٣١
أزمة حكومة نعمان مع عبدالناصر ٣٣٢

الفصل السابع

ميثاق الطائف وإتفاقية جدة

حكومة العمري وميثاق العمل الوطني ٣٤١
سفر المشائخ إلى السعودية ٣٤٢
المؤتمر الصحفي في بيروت وتجاوزاته ٣٤٦
رسالة إلى الرئيس عبدالناصر ٣٤٧
كلمة السادات في مجلس الوزراء بصنعاء ٣٥٠
العيني ومحمد نعمان يقترحان التفاهم مع الملكيين ٣٥٧

نص ميثاق الطائف ٣٥٧
سفر محمد نعمان لتعديل موقف المشائخ ٣٦٠
المؤتمر الصحفي حول ميثاق الطائف ٣٦١
رسائلي إلى المشائخ ٣٦٤
إجتماعنا بالرئيس عبدالناصر ٣٦٦
تصريحات نعمان والاعتذار عنها ٣٦٨
إتفاقية جدة بين عبدالناصر وفيصل ٣٧٠
تعاهُدنا مع المشير عامر ٣٧٢
العودة إلى اليمن ٣٧٣
رسالتي للملك فيصل ٣٧٤
البدء بتنفيذ إتفاقية جدة ٣٧٦
الاحتفالات بعيد الثورة ٣٧٩
لقاء عبدالناصر والمسئولين في القاهرة ٣٨١
شرح الموقف اليمني للدول الشقيقة والصديقة ٣٨٤
إلغاء زيارة الصين والعودة إلى القاهرة ٣٨٩

الفصل الثامن

مؤتمر حرض

حدّة الخلاف حول إتفاقية جدة ٣٩٧
تطمينات عبدالناصر والاتفاق على الحضور ٤٠١
إنسحاب القوات المصرية وإشاعات التقسيم ٤٠٣

الإعداد لحضور مؤتمر حرض ٤١٠
اللقاءات الأولى في حرض ٤١٢
مسار المؤتمر وخلافاته ٤١٦
برقية الرئيس السلال إلينا ٤٢٠
برقيتنا إلى عبدالناصر وفيصل ٤٢٩
رد الملك فيصل وجوابنا عليه ٤٣١
رد الرئيس عبدالناصر ٤٣٢
المؤتمر الصحفي في حرض ٤٣٣
مواجهة تصرفات الوفد الملكي ٤٣٣
جلسة المهاترات ٤٤١
طلب الشامي إلغاء النظامين والرد عليه ٤٤٥
التفسير السعودي لاتفاقية جدة وردنا عليها ٤٤٨
جمود أعمال المؤتمر ٤٥٠
رسالة الأستاذ محسن العيني ٤٥٦
رسالة الشامي بقبول التأجيل ٤٥٧
دراسة ما أسفر عنه المؤتمر ٤٥٩
إستدعائنا إلى القاهرة ٤٦٣

الفصل التاسع

تفاقم الخلاف مع القاهرة والمشير السلال

إجتماع اللجنة اليمنية المصرية وتباين المواقف ٤٦٧

رسالتان إلى المشير عامر والسادات ٤٦٨
مناقشة الحالة وفحوى الرسالة إلى عبدالناصر ٤٧٣
وصول عامر والسادات والمصارحة معهما ٤٧٨
اشاعات التقسيم والرسالة إلى عبدالناصر ٤٨١
رسائل مجلس الوزراء وقيادة الجيش ٤٨٤
إنعدام الثقة وزيارة القاهرة مرة أخرى ٤٨٥
استشهاد القاضي عبدالله محمد الارياني ٤٨٩
لقاء العمري بكوسجين ٤٩٢
اتفاق العمري مع عامر على ازاحة الرئيس السلال ٤٩٦
الخلاف مع المصريين واستقالة العمري ٤٩٩
الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر ٥٠٢
العودة الى صنعاء ٥١٣
إتفاق مصر والسعودية على قيام دولة ورفضنا ذلك ٥١٤
وصول السلال وانفجار الخلاف ٥١٥
محاصرتنا في القصر الجمهوري ٥١٧

الفصل العاشر

إعتقال الحكومة اليمنية في القاهرة

السفر إلى القاهرة ٥٢٣
شرح الأحداث في رسالة لعبدالناصر ٥٢٥

لقاء شمس بدران والإعتقالات ٥٢٨
الرسالة الأولى بخصوص المعتقلين ٥٣٤
الرسالة الثانية ٥٣٦
الرسالة الثالثة ٥٣٦
توالي رسائل المراجعة والشكوى ٥٣٧
تلفيق قصة المؤامرة ٥٤٠
رسالة إلى المشير عامر بخصوص المؤامرة المزعومة ٥٤١
ورسالة إلى الرئيس عبدالناصر ٥٤٣
رسالة إلى المشير عامر بخصوص المحكمة ٥٤٤
اعدام الرعيني ورسالتنا إلى عامر ٥٤٤
الرسائل إلى الرئيس السلال ٥٤٩
إستمرار المراجعات عن المحتجزين ٥٥٣
طلب سحب جوازاتنا ٥٥٤
مخاطبة شمس بدران ٥٥٥
إستمرار الرسائل إلى المسئولين المصريين ٥٥٥
إنزعاج المشير عامر من رسائلنا ٥٦٣
هزيمة يونيو ١٩٦٧م ٥٦٣
رسالتي الأولى للفريق فوزي ٥٧٠
طلب صنعاء الابقاء على المعتقلين في السجون ٥٧٢
رد عبدالناصر على تهنئتنا له بعيد الثورة ٥٧٧
رسالة إلى أمين هويدي ٥٧٧
رسالة محمد نعمان تعليقًا على رسائلنا ٥٧٨

الفصل الحادي عشر

حركة الخامس من نوفمبر

مؤتمر الخرطوم وتشكيل اللجنة الثلاثية ٥٨١

المؤتمر الصحفي لرئيس وزراء السودان ٥٨٣

رسالة محسن العيني بخصوص الإتفاق ٥٨٥

البدء بتنفيذ إتفاق الخرطوم ٥٨٦

اللقاء مع اللجنة الثلاثية ٥٨٩

أحداث أكتوبر ١٩٦٧م بصنعاء ٥٩٠

الإفراج عن المعتقلين ٥٩١

رسالة السلال بطلب عودة من في القاهرة ٥٩٧

رسالة المشائخ بطلب العودة ٥٩٨

إستثناءات السلال والرد عليه ٦٠٠

الرد على رسالة المشائخ ٦٠٤

إرسال وفد إلى صنعاء ٦٠٦

تغير تعامل القاهرة معنا ٦٠٨

رسالة المشائخ الثانية ٦١١

إنطباعات الوفد ٦١٣

رأي الإخوان في بيروت ٦١٣

طلب السلال تأخرنا في القاهرة ٦١٥

اللقاء مع وفد مفاوضات إستقلال الجنوب ٦١٧

مغادرة القاهرة إلى اليمن ٦١٨

حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ..... ٦٢٠

الملاحق

ملحق رقم ١

نموذج من تهديدات الدكتور عبدالرحمن البيضاني للسعودية بعد الثورة ٦٢٥

ملحق رقم ٢

صحيفة الأهرام العدد ٢٧٦٨٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢م بالتشكيلات الأولى بعد الثورة ٦٢٧

ملحق رقم ٣

تصريحات البيضاني حول نية الحكومة اليمنية اتباع النظام الاشتراكي كما نشرتها صحيفة الأهرام في عددها رقم ٢٧٧٤١ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٢م ٦٢٩

ملحق رقم ٤

صورة للبرقية المرسلة للرئيس السلال احتجاجا على الإعدامات في يونيو ١٩٦٣م ٦٣١

ملحق رقم ٥

رسالة الشيخ ناجي علي الغادر للقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني يشرح فيها سبب مناوأته للجمهورية ٦٣٣

ملحق رقم ٦

ماكتبته صحيفة الجمهورية القاهرية في يوم ١٩٦٣/٨/٣١م عن رحلة الدكتور البيضاني إلى عدن ٦٣٨

ملحق رقم ٧

قرارات مؤتمر عمران ٦٤٠

ملحق رقم ٨

نص إتفاقية التنسيق بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة الموقعة في يوليو ١٩٦٤م ٦٤٨

ملحق رقم٩

صورة رسالة القاضي محمد محمود الزبيري الموجهة إلى الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني والشيخ محمد علي عثمان في ديسمبر ١٩٦٤م ٦٥٦

ملحق رقم ١٠

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة الموجهة للقاضي عبدالرحمن الإرياني بخصوص خروجه إلى حرف سفيان مبعوثا من الفريق العمري والفريق القاضي والسفير شكري إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. يناير ١٩٦٥م ٦٥٨

ملحق رقم ١١

صورة رسالة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان. فبراير ١٩٦٥م ٦٦٤

ملحق رقم ١٢

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والتي يشكو فيها من المخابرات المصرية. فبراير ١٩٦٥م... ٦٦٦

ملحق رقم١٣

ميثاق حرف سفيان تأييدا لحزب الله، فبراير ١٩٦٥م ٦٦٩

ملحق رقم ١٤

رسالة القاضي محمد محمود الزبيري للرئيس السلال ومقترحاته للقيادة المصرية ٦٧١

ملحق رقم ١٥

نص قرارات مؤتمر خمر ٦٨٨

ملحق رقم ١٦

صورة لميثاق السلام (الطائف)، اغسطس ١٩٦٥م ٦٩٢

ملحق رقم ١٧

صورة لعنوان صحيفة الأخبار القاهرية حول المؤتمر الصحفي للقاضي عبدالرحمن الإرياني في الاسكندريه، ١٦ أغسطس ١٩٦٥م ٦٩٤

ملحق رقم ١٨

البيان المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، واتفاقية جدة،أغسطس ١٩٦٥م ٦٩٦

ملحق رقم ١٩

صورة لوثيقة الإتفاق على حضور مؤتمر حرض والشروط المتفق عليها بخط القاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني، نوفمبر ١٩٦٥م ٧٠٠

ملحق رقم ٢٠

نص المؤتمر الصحفي الذي عقده القاضي عبدالرحمن الإرياني مساء يوم الجمعة ٣ ديسمبر ١٩٦٥م بحرض ٧٠٢

ملحق رقم٢١

رسالة الأستاذ محسن العيني الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني بعد مؤتمر حرض ٧١٤

ملحق رقم٢٢

صورة رسالة الأستاذ محسن العيني الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني من بيروت إلى القاهرة بعد مؤتمر الخرطوم وإتفاق الرئيس عبدالناصر والملك فيصل على حل مشكلة اليمن، سبتمبر ١٩٦٥م.. ٧٢٠

ملحق رقم٢٣

رسالة الرئيس عبدالله السلال إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني واللواء حمود الجائفي والقاضي عبدالسلام صبرة وزملائهم في القاهرة، اكتوبر ١٩٦٧م ٧٢٤

ملحق رقم ٢٤

صورة رسالة المشائخ(الأولى) الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد نعمان والفريق حسن العمري والقاضي عبدالسلام صبرة واللواء حمود الجائفي والقاضي محمد الحجي وزملائهم يدعونهم إلى العودة إلى اليمن، اكتوبر ١٩٦٧م ٧٢٢

ملحق رقم ٢٥

صورة لما نشرته صحيفة الأهرام القاهرية في ١٣ أكتوبر ١٩٦٧م حول تفويض قبائل اليمن للقاضي عبدالرحمن الإرياني اختيار ممثليها للمؤتمر الوطني ٧٢٦

ملحق رقم ٢٦

صورة للمقابلة التي أجرتها مجلة آخر ساعة مع القاضي عبدالرحمن الإرياني في القاهرة في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧م قبل عودته إلى اليمن .. ٧٢٨

ملحق رقم ٢٧

رسالة المشائخ (الثانية) إلموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد الحجي والفريق حسن العمري واللواء حمود الجائفي وزملائهم، اكتوبر ١٩٦٧م ٧٣٠

ملحق رقم ٢٨

رسالة الأستاذ محسن العيني والإخوان في بيروت و دمشق بخصوص الأوضاع في اليمن، ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧م ٧٣٢

الفصل الاول
الأحداث الأُولى بعد الثورة

إعتقال رجال العهد الامامي

يوم الخميس ٢٧ سبتمبر جاء الضباط الموجودون في تعز وهم محمد الخاوي وأحمد الكبسي وسعد الأشول وعلي الضبعي ومحمد مفرح وعلي بن علي الجائفي فقلت لهم كما رأّس الضباط الأحرار في صنعاء الزعيم السلال فعليكم أن تُرئِّسوا العميد أحمد الآنسي رئيس الشعبة العسكرية الذي أعتاد الجنود أن يتلقوا الأوامر منه تجنبًا لأي تحركات معاكسة. وكانوا قد عزموا على إعتقاله فنصحتهم بأن يضربوا صفحًا عن ذلك ويولوه القيادة ليسلس لهم قياد العكفة (حرس الإمام) وغيرهم من الضباط والجنود الموالين للإمام. فأخذوا بالنصيحة وأولوه القيادة وأنصرفوا هم إلى القبض على رجال العهد السابق، وقبضوا عليهم جميعهم دون أي مقاومة حتى أخو الإمام السابق إسماعيل وإبن أخيه الحسن بن علي وغيرهم، وفي المساء بعثوا بهم إلى صنعاء. وفي إب تلقوهم بالهتاف للثورة والجمهورية وقبضوا على من لديهم وأرسلوهم إلى صنعاء، وهكذا في كل منطقة من المناطق اليمنية قام الشعب بالقبض على المسئولين فيها وإرسالهم إلى صنعاء.

كان السيد محمد الذاري صديقًا لي، وكان له عليّ أياد فقد دافع عني في ثورة سنة ٥٥ وكان الإمام أحمد قد قرر إعدامي، وساقوني فعلًا إلى ساحة الإعدام، فقام السيد الذاري بدور كبير في الحيلولة دون التنفيذ وتعرض لغضب الإمام. كما كان قد راجع بإطلاقي من السجن بعد ثورة ٤٨، والمعارف في أهل النهى ذمم. وإلى هذا فقد كان رحمه الله من الحكام الشرفاء فهو لا يسكت عن منكر بل يجهر بإنكاره، وكان الناس يثقون به ويثنون عليه ويصفونه بالعفة والنزاهة وقول الحق

في كل ما يتولاه من القضايا الشرعية. وكنا دائما نتحدث معه عن الإمام، وكان من أشد الناس إنكارًا لأعماله. وكنت أرى أنه جدير بالرعاية والصون وإذا لم يشترك في الحكم الجديد فلا أقل من أن يعيش في أمن ودعه موفور الكرامة. ولكن نظرة الضباط إليه كانت تختلف عن نظرتي، فقد كانوا لا يعرفون عنه ما أعرف، ولذلك فقد ساقوه إلى السجن. ورأيت أن من واجبي أن أعمل شيئًا نحوه أرد به الجميل وفي نفس الوقت أكفل جانبًا من العدالة بالدفاع عمن لا ذنب له، فطلبت إطلاقه وأستجابوا، ولكنهم بعد يومين أعادوه إلى السجن فأبرقت إلى الرئيس السلال فجاء رده بإطلاقه تحت ضمانتي، وتم ذلك ولكنه ظل مهددًا. وكان الأمر أشبه بالفوضى والأوامر تصدر من أكثر من جهة، ووجدت في نفسي لأنني لم أستطع الدفاع عن صديق بريء.

الاعدامات وقود الثورة المضادة

وقد بقيت بعدها في تعز وطُلب مني أن أشرف على حصر مخلفات الإمام ومحتويات القصور في صالة وتعز والعرضي، فعهدنا إلى عبدالغني مطهر أحد الأحرار العاملين بحصر ما في قصر صالة وإلى علي محمد سعيد بحصر ما في دار الناصر وأشرفت أنا على جرد ما في دار العرضي. ومضت ثلاثة أيام ونحن نحصر كل دقيق وجليل وغالٍ ورخيص.

وأذهلني ما كنت أسمعه من الإذاعة عن الإعدامات التي تتم لرجال العهد البائد. وأبرقت للرئيس السلال أبرأ إلى الله من كل قطرة دم تسفك بدون حق وأرجو أن تستفيد الثورة من تجربة ثماني وأربعين، فقد كان قتل الإمام يحيى ومن معه هو السبب في قيام القبائل اليمنية لمناصرة الإمام أحمد ضد الإمام عبدالله الوزير الذي كان له في نفوس هذه القبائل من التقدير والحب ما كان. وجاء جواب الرئيس السلال يقول إننا إنما نعدم أعداء الشعب فأجبت عليه إن الدم يجر إلى الدم ولا أرى خيرًا و لا مصلحة في الإعدامات وفي السجن سعة ومندوحة، ولم يرد.

لقد كان رأيي يختلف مع رأي من في صنعاء في موضوع الإعدامات. كنت أرى أن الدماء التي تسفك صبرًا هي وقود للثورة المضادة، فكلما أستزادت منها الثورة

فإنما تمد أمراء بيت حميدالدين بالوقود. وكنت أرى أن في الحبس سعة وأن وجود الأمراء ورجال العهد البائد في قبضة الثورة تجعل منهم وسيلة ضغط على من فر من ذويهم وهم مع كل ذلك تحت أوامر الثورة وتصرفها، بينما إعدامهم يحرر ذويهم في العمل ويضاعف حقدهم ويعطيهم حجة لدن القبائل تقنعهم بضرورة محاربة الثورة.

كنت متأكدًا أن الدماء تجر الدماء، وكنت أعرف جيدًا نفسية القبائل اليمنية وعقائدهم، وكنت قبل ذلك وبعده أرى الثورة حقًا وعدلًا وقيمًا ورحمةً وتغييرًا إلى الأصلح والأمثل ولم يكن من رأيي أن تقع الثورة فيما كنا ننعاه على الإمام أحمد من جور وظلم وإستهانة بالدماء. هذا كله قلته، رفعته برقيًا وقلته عند اللقاء ولكن أحدًا لم يصغ لنصحي وإن كان الرئيس السلال قد أعتذر عند اللقاء بأن ضباط الثورة يجرون ذلك بدون أمر منه.

وقد وقع ما حذرت منه وعاشت اليمن ثمان سنوات في حرب أهلية سالت فيها الدماء وأزهقت النفوس، بينما كان في الإمكان تفاديها لو تجنبنا خطأين إثنين، الإعدامات بدون حكم ولا محاكمة، والإجهار بالعداء للسعودية وإشعارها بأن الثورة ضدها وأن المصريين إنما جاءوا ليصفوا حسابهم معها. هذا مع كونها كانت عازمة على محاربة كل تغيير يقوم في اليمن ولكنا كنا نأمل أن تذعن للأمر الواقع حينما لا تجد مبررًا لتدخلها يقنع العالم.

وصول البيضاني والزبيري إلى صنعاء

بعد أربعة أيام من قيام الثورة سمعنا عن وصول الدكتور البيضاني والأستاذ الزبيري الذي أخذ حفنة من تراب المطار ووضعها على رأسه خضوعًا لله الذي أعاده بعد تشرده أربع عشرة سنة عن هذا التراب. وقد كانت مشاعر المواطنين متناقضة الشعور بالفرحة والغبطة بعودة المناضل الزبيري والشعور بالإسترابة والتوجس لمجيء الدكتور البيضاني. وجاءني إستدعاء برقي مستعجل من صنعاء من الرئيس السلال، وفي ٢ أكتوبر ١٩٦٢م غادرت تعز إلى صنعاء تاركًا موضوع الإشراف على جرد الأموال الذي كنت أشرف عليه لعبدالغني مطهر والضباط هناك.

ولما وصلت صنعاء وجدت أن البيضاني هو المسئول الأول في إعتبار القوات العربية[١]، فهم لا يعتمدون إلاّ عليه ولا ينفذون إلاّ أوامره. وحتى أوامر الرئيس السلال لا تنفذ إلاّ بعد العرض على الدكتور البيضاني. وفي المساء دعاني البيضاني وصحبني إلى مقر القيادة العربية، وكانت يومها في المطار الجنوبي، وأمامي كان يصدر أوامره إلى القائد العربي ويجيب هذا حاضر يا أفندم. وكان واضحًا أنه يريد أن يشعرني بأنه صاحب الكلمة العليا والأمر المطاع. وكان الدكتور البيضاني قد سخّر الإعلام لكلامه وبياناته وأخذ يوزع العداوات ذات اليمين وذات الشمال، ويستثير السعودية في الشمال ويهددها بضرب مدنها وطرد سفيرها في اليمن، ويهدد الإنجليز في عدن وكأنما يدعوهم إلى العمل ضد ثورة اليمن الوليدة[٢].

محاولة إبعاد الجائفي

نزلت في القصر الجمهوري، وهو يعتبر مقر القيادة اليمنية، ففيه ينزل وينام كل من السلال والبيضاني والعقيد جزيلان. وقد أستدعيت في اليوم التالي لوصولي إلى غرفة السلال وكان هناك الدكتور البيضاني. وقد طلبا مني السفر إلى الحديدة لإقناع العقيد حمود الجائفي بالسفر إلى القاهرة للقيام بالسفارة هنالك. وقلت لهما وأي سبب لهذا فقال الدكتور البيضاني لا يصلح سيفان في غمد ووراء الجائفي بعض الضباط والزعيم القائد غير مطمئن ويشعر أن العمل سيبدأ لإيجاد زعامات وبالتالي منافسات وإحتكاكات، وقد قبلت بالقيام بالمهمة بامتعاض. كنت أعرف أن العقيد الجائفي زاهد في الحكم

(١) كتبت هذه المذكرات في وقتها، وحينها كان يطلق لفظ «العربي» على القوات والقادة المصريين.

(٢) كانت تصريحات البيضاني وخطبه تذاع في الاذاعة وتتناقلها الصحف العربية وفيها الكثير من التهديد للسعودية بالذات وبما لا يستند على مقدرة على الايفاء بتلك التهديدات وكأنما كان القصد هو الاستفزاز والاستعداء. أنظر الملحق رقم (١).

من يمين القارئ: العقيد عبدالله جزيلان، القاضي محمد محمود الزبيري،
الرئيس جمال عبدالناصر، القاضي عبدالرحمن الإرياني السيد أحمد محمد الباشا،

من يمين القارئ:
اللواء حمود الجائفي
الشيخ جازم الحروي
الشيخ محمد علي عثمان
السيد أحمد المروني
القاضي عبدالرحمن الإرياني
الدكتور عبدالواحد الخرباش

أخذت في القاهرة بعد تكليف وفد بتقديم شكوى إلى الجامعة العربية حول التدخل السعودي في اليمن وتكليف وفد آخر بشكر الدول العربية التي اعترفت بالجمهورية

القاهرة، نوفمبر 1962م

القاضي عبدالرحمن الإرياني مع وفد المشائخ أمام مبنى جامعة الدول العربية عند زيارتهم للسيد أنور السادات
القاهرة، نوفمبر 1962م

وأنه بعيد عن المنافسة، وكنت من ناحية أخرى مشمئزًا لما لاح لي من أن صراعات على المناصب قد بدأت تطل بقرونها ونحن في الأيام الأولى من أيام الثورة.

وذهبت إلى الحديدة وكان الجائفي في المناطق الشمالية حيث يواجه بعض مشكلات حدثت على الحدود السعودية، فأبرقت له استدعيه وأنتظرت وصوله. وفي المساء قمت بزيارة للميناء حيث رأيت ما هالني وسرني، فالميناء غاص بما فيه من دبابات ومدرعات وحشد كبير من الجنود المصريين. لم نكن نتصور أن المساعدات المصرية ستأتي بهذا الحجم الكبير، وكان أخوف ما أخافه من ذلك أن يزداد إستفزاز السعودية وتعتبر أنها المقصودة بهذا الحشد الكبير فتدخل في المعركة، إن لم يكن بجيشها فبذهبها وبسلاحها، وستجد في القبائل اليمنية ما تريده من جيش وفي وسعها أن تجند عشرات الآلاف طالما توفر المال والسلاح. وهذا هو ما حصل أخيرًا، ولم أكن يومها أستريب في نوايا القاهرة وإنما كنت أحسب حساب ردود الفعل.

وجاء الجائفي وطرحت عليه الموضوع فأبدى أسفه لهذه الظنون وأقسم الأيمان المحرجة أنه لا يضمر منافسة ولا يريد رئاسة ولو كان يريدها لما رفضها حينما جاءه وفد من الضباط الأحرار ممثل بالمقدم جزيلان والمقدم الرحومي يطلبان وصوله إلى صنعاء لقيادة الحركة فاعتذر. وقال أنه غير مستعد للخروج من وطنه ولكنه يعاهد الله أن يعمل كجندي في أي حقل يريدونه أن يعمل أو يلزم بيته إن كانوا لا يثقون به. وأستمعت منه وأحسست بصدق لهجته لمعرفتي السابقة به، وعدت إلى صنعاء لأقول للسلال والبيضاني أنى قد تأكدت من سلامة موقف الجائفي وأستطيع أن أقدم ضمانتي عليه. وقال الرئيس السلال للبيضاني لقد قلت لك أن القاضي عبدالرحمن سيعود ليضمن على الجائفي إخلاصه وتبادلا النظرات وكأنهما يقولان لم تنطل الحيلة.

تجميع البيضاني للمناصب

كانت القيادة قد أعلنت فور قيام الثورة عن حكومة الثورة، كنت أنا فيها وزيرًا

للعدل وكان الدكتور البيضاني نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للإقتصاد[١]. ولكنّا فوجئنا فور وصوله بقرار يعلن تعيينه نائبًا للقائد العام ووزيرًا للخارجية بالإضافة إلى الإقتصاد وإلى عضوية مجلس القيادة الذي كنت أنا أيضًا عضوًا فيه. وسألت الرئيس السلال عن هذه التغييرات المفاجئة التي لم يؤخذ فيها رأي أحد فقال إن ظروفنا قد فرضت علينا ذلك. ولما أستزدته إيضاحًا قال أن البيضاني وصل من القاهرة يحتج لأنه عين فقط وزيرًا للإقتصاد، وأنه، أي السلال قد قال له أن المهم الآن هو هذه الحركات القبلية التي أنتفضت في أكثر من منطقة وهي تحتم علينا أن نتناسى المناصب ونتضامن للعمل ونحن نرى أنها إذا لم تأت الطائرات فإن مصير الثورة هو الفشل، فقال البيضاني إنها لن تصلكم طائرات إلا إذا وقعتم هذا القرار، وكان قد أعد قرارًا بتعيينه في المناصب التي صدر فيها القرار، كما طلب إضافة أسماء إلى مجلس القيادة ليس لأصحابها في الثورة لا ناقة ولا جمل. ورأيت، أي السلال، أن ضباط القيادة العربية لا يعتمدون إلا أوامر البيضاني ولا شك أنهم بذلك مأمورون فاضطريت إلى أن أوقع على القرار، فإن كل ما يهمنا هو سلامة الثورة، وأنا مستعد أن أتنازل عن القيادة للبيضاني إذا كان هذا هو مراد القاهرة، والمهم هو أن يظلوا بجانبنا. وقلت له لا أظن أن القاهرة والرئيس جمال عبدالناصر يقرن مساعدته للشعب اليمني بفرض شخص عليه كائنًا من كان هذا الشخص، ونحن بهذه التصورات الخاطئة نتهم عبدالناصر بالغباء وتنكره لمبادئه. فقال الرئيس السلال لقد قالها البيضاني صريحة بأنها لن تأتي طائرات ولا تستمر المساعدة إلاّ إذا وافقنا على القرار وأكد هذا أن القوات المساعدة لا تأتمر إلا بأوامره. فقلت لكن أنت تعلم وأنا أعلم أن البيضاني كان جاسوسًا للإمام على الزبيري ونعمان وحتى على الطلاب في القاهرة، فقال نعم ولكن لا خيار الآن.

فكرة الإتصال بالسعودية

كانت نتيجة هذه المناقشة وغيرها من تصرفات البيضاني أن بدأت الشكوك

(١) انظر ما كانت صحيفة الاهرام قد نشرته في ٢٩ /١٩٦٢/٩م عن التشكيلات الاولى للنظام الجديد، ملحق رقم (٢).

تتسرب إلى نفسي. وكان تقديرنا للرئيس عبدالناصر وإيماننا بإخلاصه لمبادئه تجعلنا نوزع تهمنا على الآخرين ونخص المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات، الذي كان الموكل بشئون اليمن من قبل قيام الثورة، بالقدر الكبير من المسئولية. ورأيت أن أشرك إخواني وعلى رأسهم الزبيري ونعمان فيما يدور في رأسي وأن أفضي إليهما بهواجسي.

وأجتمعنا لدراسة الموضوع فوجدت لديهما، بحكم بقائهما في القاهرة زمنًا طويلًا ومعرفتهما ببواطن الأمور وإتصالهما بالمسئولين هناك من خلال أمين هويدي، وجدت لديهما من الشكوك أضعاف ما لدي. وأتفقنا على أن حل المشكلة يأتى في نطاق إتفاق مع السعودية تطمئن معه إلى أن الثورة تخص اليمن وليست للتصدير، وتتعهد السعودية بكف تدخلها لمساعدة أسرة آل حميدالدين. وفكر الأخوان الزبيري ونعمان بأن نسافر أنا ونعمان إلى حرض حيث يوجد هناك الشيخ علي محمد نعمان عاملًا، وله صلة حسنة بالأمير السديري أمير جيزان، لنتصل عن طريقه بالمملكة ونطلب السماح بإرسال وفد يمني إلى الرياض للتفاهم لحقن الدماء التي بدأت تسيل. فقلت لهما لو كنت واثقًا من قبول السعودية للعرض لما ترددت في السفر إلى هنالك مع أحدكما تقديرًا مني لما أتوقعه من أنّا مقدمون على حرب أهلية طاحنة طالما أن هناك جهة تمد القبائل اليمنية بالمال والسلاح، ولكني أخشى أن لا تنجح المهمة فيكون الحصيلة هو أن نُتّهم نحن الحريصين على بلادنا ودماء مواطنينا بأنّا نتآمر على الثورة. والرأي أن نطرح الموضوع على الرئيس ونشركه في الرأي وأن تتم الإتصالات عبر الحكومة ويُرسل الوفد منها. فقالا لن نجد من يوافقنا على هذا الرأي لأن القاهرة قد جاءت لمساعدة اليمن ومن أهدافها تصفية حسابها مع السعودية الخصم العنيد الذي تآمر على الوحدة والذي تلوّح أمريكا بمليكه زعيمًا منافسًا للرئيس جمال عبدالناصر في البلاد العربية. فقلت لهما إن علينا أن نضع رأينا صريحًا وواضحًا فإن قُبِل فذلك ما نرجوا أن تكون فيه سلامة اليمن وحقن دماء بنيه وإن رُفض فحسبنا أنّا قد بلّغنا وسجلنا موقفنا وأدينا واجب النصيحة، وأبديت إستعدادي لطرح الموضوع على الرئيس السلال فوافقا على ذلك.

وفعلًا طرحت الموضوع بكل جوانبه على السلال، وكان السلال يؤمّن على كل ما قلته ويتصور المستقبل تصورًا متفقًا مع تصورنا. وقد قال أنا موافق على هذا الرأي ومستعد لإرسال الوفد برئاسة من ترون ولكنه لا بد لنا من التفاهم مع الدكتور البيضاني ومن خلاله مع الجمهورية العربية المتحدة. فأجبت عليه إننا نحن الأعرف بشئوننا والأدرى بقبائلنا وأنه إذا لم يتم تدارك الأمر مع السعودية فإن الحرب ستطول ذيولها وستكون سببًا في سفك الدماء وتدمير البلاد، فقال هذا صحيح ولكن لابد من التشاور ونطرح رأينا صريحًا وواضحًا.

وأستدعى الرئيس السلال الدكتور البيضاني وقال له إن للإخوان رأيا أنا أوافقهم عليه وسيطرحه القاضي عبدالرحمن الإرياني ويمكن أن يُطرح أيضًا على مجلس قيادة الثورة. وطرحت الموضوع فقال البيضاني إذا كنتم تريدون التفاهم مع السعودية فلماذا إذًا طلبتم عون الجمهورية العربية المتحدة، ولماذا جاءت كل هذه القوات والدبابات والطائرات. فقلت له إن مفهومنا لطلب العون ولاستجابة القاهرة له أنه قد جاء لهدف حماية الثورة، فإذا أمكن التفاهم مع السعودية فذلك هو ما تطلبه القاهرة، فيما نظن، وليس الحرب لذاتها من أهدافها. فقال إن أهدافها تتجاوز حماية الثورة إلى تصفية الحساب مع السعودية وإنهاء القواعد الأمريكية في الظهران، فقلت له وهل أمانة المسئولية تسمح لنا بأن نرضى بأن تتحول اليمن إلى ميدان صراع بين مصر والسعودية في معارك يكون اليمنيون وقودها. فقال إن على اليمن واجبًا قوميًا عليه أن يؤديه وإن خطر القواعد الموجودة في المملكة العربية السعودية على اليمن لا على مصر والدافع للرئيس عبدالناصر إلى إرسال قواته هو شعوره بالواجب القومي وحرصه على اليمن. وأستمعت إلى هذه المبررات المغلفة بالفلسفة القومية وسكت ولم أعقب. وأحس البيضاني بعدم إقتناعي فقال وعلى كل نتشاور مع القيادة العربية ومع الإخوان ونتفق على رأي موحد، وشعرت بأن الرجل زئبقي وندمت على طرح الموضوع عليه.

محاولات نفي الزملاء

وبعد يومين طلب السلال إنعقاد جلسة لمجلس القيادة، وكان قد أتفق مع

البيضاني على قرار يقضي بإبعاد الأستاذ نعمان والعميد الجائفي والشيخ محمد علي عثمان والسيد أحمد المروني إلى القاهرة. وكان الدافع إلى هذا أن الرئيس السلال يعاني من عقدة إسمها الجائفي، وأما البيضاني فكانت له طموحات كبيرة وكان يعلّق على زعامة القسم الشافعي أهمية كبيرة ويعتبرها مرتكزًا للوصول إلى الرئاسة الأولى، ولهذا فهو يريد أن يتخلص من كل من له زعامة في هذا القسم. ومن هنا جاء إقتراح إبعاد الأستاذ نعمان والشيخ محمد علي عثمان، وأتبعهما فيما بعد بالشيخ يحيى منصور، بغية أن يخلو له الجو وتخلص له الزعامة فيما يسمى باليمن الأسفل. وبعد أن أعدوا القرار أرادوا أن يحصلوا على موافقتي قبل طرحه في المجلس. وقد أطلعت على القرار وغلت الدماء في عروقي وقلت لهما إني آسف أشد الأسف لأنه يبدو لي والعدو يتحرك في كل منطقة والثورة والجمهورية على كف عفريت أننا بدأنا ندخل في صراع على المناصب والكراسي ناسين ظروفنا التي تحتم علينا أن ينسى كل واحد منا فيها نفسه، ويتخلى عن كل منصب ليمد يده إلى أخيه متضامنًا معه على دفع الخطر الذي يتهددنا جميعًا. وأنا أقول لكم بصراحة إني غير مستعد للموافقة على إبعاد أخوة أنا متأكد من إخلاصهم لبلادهم صحبناهم في السجون وخبرناهم في المسيرة الوطنية. فقال البيضاني أنت لا يجب أن تهتم للخطر ولا تفكر فيه ما دامت الجمهورية العربية المتحدة بقواتها وطائراتها في اليمن. وهذا القرار في المصلحة، فالأستاذ نعمان له صلات مشبوهة بالبريطانيين والشيخ محمد علي عثمان ملكي التفكير والعواطف والجائفي سيدخل البلاد في محنة لتعصب بعض الضباط له.

أما الرئيس السلال فقد قال قولًا رهيبًا. لقد قال (هيا وافق يا قاضي عبدالرحمن وسيأتي اليوم الذي يخرجونا ويخرجوك)، فقلت له إذا كان هناك مصلحة للبلاد فنحن مستعدون للتضحية بل وأنا أُفضّل أن أخرج مع هؤلاء الإخوة على أن أتخذ قرارًا بنفيهم. وأستدعوا بقية أعضاء مجلس القيادة وفيهم الإخوة عبدالرحيم عبدالله ومحمد قائد سيف وعبدالقوي حاميم ومحمد مهيوب ثابت وهم الذين ألحقهم البيضاني بالمجلس فوافقوا على القرار جميعًا. وقالوا لقد وافقت الأغلبية ولم يبق إلاّ أنت والقاضي عبدالسلام صبرة فوقِّع على القرار (وكن

بين أخوتك مخطئ ولا وحدك مصيب). وأخذت القرار وكتبت (أنا لا أوافق على نفي أحد من الإخوان). وخرجت من الجلسة مغاضبًا فوجدت القاضي عبدالسلام صبرة قادمًا إلى الإجتماع فأخبرته الخبر وقلت له عليك أن لا توافق وإلاّ فإن هذه الحلقات طرف لسلسلة طويلة. وقد سجل القاضي عبدالسلام عدم موافقته على القرار.

على أن ذلك لم يمنع من تنفيذ ما يريدون، فكان تكليفي مع الأخ حمود الجائفي والشيخ محمد علي عثمان والأستاذ أحمد نعمان والسيد أحمد المروني للسفر إلى القاهرة لتقديم شكوى إلى الجامعة العربية حول التدخل السعودي ودعمها الملكيين. وقد كان سفرنا الى القاهرة يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢، وقد أتبعنا بقرار تعيين الأستاذ نعمان في جامعة الدول العربية.

وبعد عودنا من القاهرة بأيام أتخذ الرجلان قرارًا لم يأخذوا فيه رأينا بسفري على رأس وفد مؤلف من العقيد عبدالله جزيلان والأخ أبى الأحرار محمد محمود الزبيري، وأنضم إلينا من القاهرة السفير السيد أحمد محمد باشا، وقد كُلفّنا بزيارة الدول العربية التي أعترفت بالجمهورية لشكرها وطلب مساعدتها.

لقاء عبدالناصر في القاهرة

غادرنا صنعاء في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ م إلى القاهرة، ونزلنا جميعًا في فندق الكونتننتال، وقد ظل فندقنا المفضل لسنوات. وبعد أن أمضينا يومين في القاهرة أستقبلنا الرئيس جمال عبدالناصر وتحدث معنا عن الأوضاع في اليمن، وكان مبتهجًا إبتهاج المنتصر ومتفائلًا تفاؤل من يرى أنها غمرة وتنجلي. ولم نشأ أن نضع له تصوراتنا خشية ردود الفعل. وقد أستعرض الرئيس جمال عبدالناصر أسماء الدول العربية التي كُلفّنا بزيارتها للشكر فبارك زيارتنا للبنان والعراق والسودان والجزائر وتونس وأستثنى سوريا. وقلنا له ولكنها أعترفت بالجمهورية في أيامها الأولى وأبدت إستعدادها للمساعدة، فقال إذا كانوا مستعدين للمساعدة فليتفضلوا مشكورين ونحن نسحب قواتنا. وفهمنا أن المعنى (يا نحن يا هم)، فقلنا له لا فنحن مستعدون أن نكون حيث تريدون وألغينا زيارة سوريا.

من يمين القارئ:
الاستاذ أحمد عبدالرحمن المعلمي
الشيخ علي بن علي الرويشان
القاضي عبدالرحمن الإرياني
الشيخ سنان أبولحوم
الشيخ صالح أبولحوم
الشيخ أحمد سيف الشرجبي
الاستاذ أحمد محمد نعمان
فمرافقين مصريين

عند زيارة وفد مشائخ القبائل لمصر

القاهرة، نوفمبر 1962م

القاضي عبدالرحمن الإرياني
والقاضي محمد محمود الزبيري
مع السيد رشيد كرامي رئيس
وزراء لبنان

بيروت، نوفمبر 1962م

القاضي محمد محمود الزبيري
السيد صائب سلام
القاضي عبدالرحمن الإرياني
العقيد عبدالله جزيلان
الاستاذ حسين المقبلي

بيروت، نوفمبر 1962م

من يمين القارئ:
الرئيس عبدالكريم قاسم
القاضي عبدالرحمن الإرياني
القاضي محمد محمود الزبيري
العقيد عبدالله جزيلان
السيد أحمد محمد الباشا
الاستاذ حسين المقبلي

أخذت الصورة في بغداد أثناء مقابلة الوفد للرئيس عبدالكريم قاسم لشكر العراق على الاعتراف بالجمهورية في اليمن.

وفي يوم ١١/١٦ التقينا بالأمير طلال بن عبدالعزيز الذي كان حينها في القاهرة وقد استنكر ما كان يذاع من صنعاء ضد السعودية والذي كان يخرج عن حدود اللياقة ولا يفيد الثورة في شيئ. وقد رأينا فيما قال ما يتفق مع رأينا فابرقنا إلى الرئيس السلال بالبرقية التالية:

سيادة رئيس الجمهورية صنعاء

اتفقنا بالأمير طلال بن عبدالعزيز وإخوانه وعرض علينا نص البيان الذي اذيع من اذاعة صنعاء في ١٥ جماد الثانية سنة ١٣٨٢ عن قيام الجمهورية للجزيرة العربية، وهم متأثرون بالغ الأثر لما جاء في البيان من ألفاظ غير مهذبة وسمعنا استنكارا من بعض الصحفيين الكبار الذي قال إن ذلك ليس ضد الأمراء السعوديين بل ضد الجمهورية اليمنية وسمعتها ومكانتها، فتفظلوا بطلب البيان والأطلاع عليه وأمروا بعدم تكرار مثل هذا ونفذوا الفكرة التي كنتم أمرتم بها سابقًا في شأن الأمراء الخارجين على اسرتهم والرجاء أن تكون للاذاعة سياسة محددة يستطيع المذيعون أن يسيروا عليها ومن مصلحة الثورة تشجيع كل أمير يخرج على اسرته، وهذا ما تدعو اليه الحكمة والعقل.

عبدالرحمن الإرياني عبدالله جزيلان محمد محمود الزبيري احمد محمد باشا

زيارة لبنان والعراق والسودان

ويوم ١١/١٧ توجهنا إلى بيروت، وهناك قابلنا رئيس الجمهورية فؤاد شهاب وقد أحسن إستقبالنا ووعدنا خيرًا. وبعده أستقبلنا رئيس الحكومة الأستاذ رشيد كرامي وطرحنا عليه موضوع ما تقوم به بعض الصحف المأجورة من محاولة تشويه الثورة اليمنية وتصويرها كما لو كانت مصدّرة من مصر. وقد أعتذر أن الصحافة في لبنان حُرّة والحكومة ليس من حقها أن تحاسب هذه الصحف على ما تنشر ولكنه سيعمل باتصالاته الشخصية على تخفيف هذه الحملات. أقام لنا السفير المصري عبدالحميد غالب حفلة عشاء دعى إليها الكثير من المسئولين. وقد زرنا فيمن زرنا من رجالات لبنان البطريرك المعوشي، وقد أعجبنا جدًا بسعة إطلاعه

وثقافته العربية بل والإسلامية فقد كان يحسن الإستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية كما لو كان عالمًا من علماء الدين الإسلامي.

وقد دعونا إلى مؤتمر صحفي أصدرنا فيه بيانًا شرحنا فيه أهداف الثورة ومبادئها ثم أجبنا على أسئلة الصحفيين. وقد يكون من المفيد أن نأتي هنا بخلاصة ذلك البيان وهو كما يلي:

إن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة التي دكت قصور الرجعية في اليمن وطوحت بالملكية الفاسدة إلى الأبد ليست إلاّ قمة التسلسل البطولي لإنتفاضات الشعب اليمني وثوراته، تلك الإنتفاضات التي تعد بحق تراثًا ضخمًا لتاريخ الحرية البطولي والإنسانية في كل زمان ومكان. ويهمنا أن نعطي الإخوة الصحفيين صورة مختصرة عن أهداف وسياسة الجمهورية العربية اليمنية في المجال الداخلي والمجال القومي والمجال الدولي.

في المجال الداخلي:

- فمن أهداف الثورة القضاء على الحكم الفردي المطلق والقضاء على النفوذ الأجنبي في اليمن.

- إقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الإجتماعية في حكومة تمثل الشعب اليمني وتحقق مطالبه.

- إحياء مبادئ الشريعة الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها الحكام الطغاة والفاسدون وإزالة البغضاء والأحقاد والتفرقة السلالية والمذهبية والقبلية.

- تنظيم جماهير الشعب اليمني في تنظيم شعبي واحد يشارك في عمل البناء الثوري ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الإنحراف عن أهداف الثورة.

- إعادة تنظيم الجيش على أساس حديث ليصبح قوة لحماية الشعب وحماية الثورة.

● إحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهود البالية التي عممت الجهل والتأخر الفكري.

● تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك عن طريق نظام إجتماعي يتلاءم مع واقع شعبنا ومع روح الشريعة الإسلامية والتقاليد الوطنية الصالحة.

● تشجيع رأس المال الوطني، على أن لا يتحول إلى إحتكارات وإستغلال ينعدم معهما توجيه الدولة لمقدرات البلاد الاقتصادية.

تشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل والإستفادة من خبراتهم وأموالهم في إنعاش الإقتصاد اليمني.

في المجال القومي:

● الإيمان بالقومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة تنبع من إرادة شعبية.

● التضامن الكامل مع جميع الدول العربية فيما تتطلبه المصلحة القومية.

● العمل على تدعيم الجامعة العربية وزيادة فاعليتها لمصلحة الأمة العربية.

● إنشاء علاقات إقتصادية مع جميع الدول العربية بلا إستثناء.

في المجال الدولي:

● الإلتزام بسياسة عدم الإنحياز.

● مقاومة الإستعمار والتدخل الأجنبي بجميع أشكاله.

● التقيد بميثاق هيئة الأمم المتحدة وتأييد مواقفها من أجل السلام.

● إقامة علاقات وديّة مع جميع الدول التي تحترم إستقلال وحرية اليمن.

● قبول الإعانات والقروض غير المشروطة التي لا تمس إستقلال البلاد وحريتها.

وسأل بعض الصحفيين ألا ترون أن دخول الجيش المصري إلى اليمن يتنافى مع ما أعلنته الثورة من الحرص على إستقلال اليمن ومقاومة التدخل الأجنبي؟ فقلنا لهم، أولًا نحن نرفض أن نسمي الجيش العربي المصري أجنبيًا، ثم أنه قد جاء إلى اليمن بطلب من حكومة الثورة لمساعدتها على ردع التدخل الخارجي من قبل السعودية. فقال أوَلا تعتبرون التدخل السعودي عربيًا؟ فقلت له صحيح إنه عربي ولكنه جاء ضد إرادة الشعب ولدعم حكم ملكي مغرق في الرجعية بغية فرض حياة التخلف والعبودية على اليمن وهنا الفرق.

بعد أن قضينا في بيروت عدة أيام غادرناها إلى بغداد وقد كان في إستقبالنا وزير العدل ووزير التربية. وقد صادف أن يقوم في اليوم التالي لوصولنا إحتفال بمناسبة معرض الزهور، وقد حضرناه وحضره الزعيم عبدالكريم قاسم وألقى كلمة رحب فيها بالوفد اليمني ووعد بدعم الثورة اليمنية مؤكدًا أن الجنوب اليمني المحتل هو جزء لا يتجزأ من اليمن. وقد ألقى الأخ القاضي الزبيري كلمة حيا فيها الثورة العراقية وزعيمها وشكره على تأييده لليمن وثورتها.

أقيمت لنا حفلة عشاء حضرها الرئيس عبدالكريم قاسم وكانت فرصة للتعرف على الكثير من رجالات العراق. وكنا قد وُعِدنا بمقابلة الزعيم عبدالكريم في الساعة التاسعة مساءً. وذهبنا في الموعد المحدد ومعنا المرافق العسكري وكانت لنا معه ليلة ليلاء أستمرت فيها الجلسة من التاسعة مساءً إلى الخامسة صباحًا. كنا نقدر للمقابلة ساعة فما دونها نشرح له فيها أهداف الثورة وما يعترضها من تدخلات سعودية توجب على الدول العربية المتحررة أن تمد إليها يد الدعم والمساعدة ونسمع رده على ذلك، ولم يكن في حسباننا أن اللقاء سيستمر ثمان ساعات كوامل. وقد يستبعد القارئ إمكان إستمرار جلسة واحدة مع رئيس دولة مهما كان خاليًا عن الأعمال ثمان ساعات ولكن هذا هو الذي حدث. أما كيف قضينا هذه الساعات الثمان فإليك البيان.

من يمين القارئ:
العقيد عبدالله جزيلان، القاضي عبدالرحمن الإرياني، الرئيس عبدالله السلال

صنعاء في الاسابيع الأولى للثورة

من يمين القارئ:
اللواء حمود الجائفي، الرئيس عبدالله السلال، القاضي عبدالرحمن الإرياني

صنعاء في الاسابيع الاولى للثورة

لقد أفتتح الزعيم الحديث عن خطابه في حفل معرض الزهور فأبدينا له إعجابنا به وشكرنا له ما قاله عن اليمن، فقال نستمع إليه الآن من الإذاعة. وكان أمامه راديو مضبوط على إذاعة بغداد فكان يفتحه بين لحظة وأخرى إلى أن جاءت التاسعة والنصف ففتح الراديو على إذاعة بغداد حيث أستمعنا إلى الخطاب إلى آخره. وكان الزعيم يهز رأسه مبتسمًا كلما جاءت جملة تستحق الإعجاب. وظننا أننا قد أنتهينا من موضوع الخطاب الذي سمعناه في الحفلة، ومرة ثانية من الاذاعة، وبدأنا نتحدث عما جئنا له ولكنه أختصر الجواب وقال لمرافقه العسكري هل تمت طباعة الخطاب؟ فقال نعم. فقال الزعيم ائتني به وائتني بالمجلدات الثلاثة التي تحتوي على خطاباتي حتى يطّلع الإخوان اليمانيون على أننا دائما نتكلم عن جنوب اليمن ونؤكد أنه جزء لا يتجزأ من اليمن الأم كما هي الكويت بالنسبة إلى العراق. وجاء هذا بالخطاب والمجلدات ونظر بعضنا إلى بعض مبتسمين. وأخذ الخطاب وبدأ يتلوه كلمة كلمة، وكان بين كل جملة وجملة يقول (هنا حاططين تصفيق). وأنتهى من إملاء الخطاب على مسامعنا للمرة الثالثة ووضعه على جنب وأخذ المجلدات يبحث فيها عن الخطابات التي جاء فيها ذكر اليمن وحقها في الجنوب المحتل، وتكرر الإصغاء والثناء. وقد لاحظ أن بعضنا قد بدأ رأسه يخفق نعاسًا فيقول «بينعس بينعس جيبوا له القهوة». وتوقف عن الكلام وكأنما يستذكر شيئًا، ثم دعى المرافق العسكري وقال له ستأتي في الساعة الثانية عشرة إذاعة الوطن العربي الكبير فاتصل بالإذاعة وأمرهم بإعادة إذاعة الخطاب.

وأخذنا في الحديث حتى جاءت الثانية عشرة ففتح على الإذاعة، وأخذنا نستمع إلى الخطاب وهو متهلل الوجه متواجد كما لو كان يستمع إلى أغنية وطنية حديثة. وبعد سماعنا الخطاب للمرة الرابعة وثنائنا على عبقرية الزعيم أردنا الإستئذان في الإنصراف راضين من الغنيمة بالإياب، ولكنه قال لا.. لا.. فهذه فرصه تطَّلعون فيها على ما قلناه عن اليمن وأنّا بجانب اليمن من قبل دخول عبدالناصر. وأخذ يقلب صفحات المجلدات مجلدًا مجلدا ًحتى يعثر على جملة أو كلمة عن اليمن. ولم ينته من ذلك إلاّ حوالي الساعة الرابعة صباحًا، وكنا كلما هممنا بالإنصراف أصر على بقائنا وأنها فرصة للقاء قلما تسنح.

كان في جانب من الغرفة دولاب صغير فيه بدلة عسكرية ملطخة بالدم، وقد أنتقل بنا إليها شارحا أنها بدلة تخصه هو، وهي التي تعرض وهي عليه لمحاولة إغتيال وأصيب بعدة رصاصات نجا منها بما يشبه المعجزة. وقد أستغرق الحديث عن الحادث مع ما كان يتخلل حديثه من التعريض بمصر وبعبدالناصر ساعة كاملة. وبلغت الساعة الخامسة فقلنا له إنها جلسة تاريخية سنظل نتذكرها طيلة حياتنا وأنصرفنا متعبين ومجهدين. ولحق بنا في الباب ذاهبًا للنوم وقال للمرافق مر بهم على مدينة قاسم، ولكن المرافق الذي ظل ينتظرنا طيلة الساعات الثمان كان هو الآخر متعبًا ولهذا فقد سخر من أوامر الزعيم وذهب بنا إلى الفندق حيث صلينا الفجر وأخلدنا إلى النوم، ولم نستيقظ إلاّ في وقت متأخر. وكنا على موعد مع وزير الخارجية الدكتور هاشم جواد، وجاء المرافق ليوقظنا وذهبنا بعد تجاوز موعد الإجتماع. وكان وزير الخارجية قد أخذ علمًا عن ليلتنا مع الزعيم عبدالكريم قاسم ولهذا فما طلعنا عليه حتى أخذ يضحك ويقول كيف كانت مقابلتكم للزعيم؟ فقلنا له كانت أطول مقابلة فقال إنه يحب السهر ولا ينام إلاّ في الصباح، وتصوروا إني قد أكون في بعض الليالي نائمًا في سريري في الثانية أو الثالثة بعد منتصف الليل فيرن التليفون وأسرع إليه فأجد الزعيم على الطرف الآخر يستفسر عن موضوع أو يدعوني إليه فأستبدل ملابسي وأذهب في هذه الساعة المتأخرة من الليل. فقلنا له الله يكون في عونك. وعدونا في العراق بتقديم بعض المساعدات العسكرية التي تتكون من أسلحة فردية قديمة وذخيرتها.

عدنا من بغداد إلى القاهرة ومنها أنتقلنا إلى السودان، وقد كان في إستقبالنا في مطار الخرطوم عدد كبير من الجالية اليمنية الذين حملونا على الأعناق نحن الثلاثة الإرياني والباشا وجزيلان، أما الأخ الزبيري فكان قد عاد إلى اليمن من القاهرة. وقد حاولنا أن نعفي مواطنينا عن حملنا ولكنهم أصروا فلقينا من ذلك عنتًا. التقينا وزير الخارجية الأستاذ أحمد خير الذي أستقبلنا بحفاوة زائدة، وقد تولى الإتصال بالرئيس إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحديد موعد للقائنا به وجاء الرد فليتفضلوا الآن. وذهبنا وكان الرئيس عبود في إنتظارنا، وقد نافت الجلسة معه على الساعة قدمنا

من يمين القارئ:
القاضي محمد محمود الزبيري
الأستاذ أحمد محمد نعمان
الشيخ محمد علي عثمان
القاضي عبدالرحمن الإرياني

صنعاء، في الاسابيع الاولى للثورة

فيها شكر اليمن وطلبنا المزيد من الدعم والمساندة بعد أن شرحنا له التدخل السعودي وإثارة القبائل اليمنية لتدخل في حرب أهلية. وطلبنا من السودان الذي له مع السعودية علاقات طيبة أن يتدخل لإقناع المملكة بضرورة ترك اليمن وشأنه ويؤكد لها أن الثورة تعالج مشاكل اليمن ولا شأن لها فيما وراء حدودها. ووعد الفريق إبراهيم عبود بأن يبذل السودان جهده في هذا المجال بعد أن أشار إشارة مُفهِمة بأنه قد يكون تدخل السعودية سببه تدخل مصر بجيشها وخوف هذه من تصدير الثورة على أيدي المصريين. فقلنا له إن قيادة الثورة لم تطلب العون من مصر إلاّ بعد تدخل السعودية، فقد أسرعت هذه فور قيام الثورة بالإتصال بسيف الأسلام الحسن واستدعته من أمريكا ونصبته إمامًا على اليمن قبل أن تعرف أن الإمام البدر لا يزال على قيد الحياة، فهي التي سببت لدخول المصريين. ثم أن بقاؤهم مرهون بإرادة الشعب اليمني ومتى أطمأن إلى حسن الجوار من جيرانه فإنه سيطلب من القوات المصرية الإنسحاب مشكورة وقد وعد الرئيس عبود بأن يبذل السودان كل ما يستطيع في سبيل الوفاق.

جاءنا أعيان الجالية اليمنية ليبلغونا أن الجالية قد تبرعت بخمسة وعشرين ألف جنية استرليني للحرس الوطني، وأن الذين عندهم أموال منهم قد عزموا على العودة إلى وطنهم برأسمالهم ليعملوا في الوطن ويسهموا بتطوير الإقتصاد اليمني، وأن أمامهم عقبات قانونية تمنع من إخراج أموالهم نقدًا سائلًا أو عروض تجارة ما لم يودعوا ضمانة في البنك بإعادة الأثمان، وطلبوا تدخلنا لدى حكومة السودان بإعطائهم تسهيلات للخروج بأموالهم، ووعدناهم بذلك. وفعلًا طلبنا من وزير الخارجية موعدًا آخر للقاء وعدنا إليه وطرحنا عليه الموضوع وقلنا له لقد كان لنا أمل في أن يقدم السودان ما تساعده عليه إمكانياته من المساعدة لليمن ولكنا سمعنا عن وجود بعض صعوبات فلم نلح في الطلب وهناك سبيل للمساعدة لا تكلف الخزينة مالًا وهي أن تسمحوا لليمنيين بسحب أموالهم ليساعدوا بلدهم على النهوض باقتصاده، فقال ولكن هناك قوانين تمنع سحب الأموال إلى الخارج. فقلنا له نحن نعلم ذلك ولأجلها جئنا إليك. فقام ليتصل بالرئيس عبود تليفونيًا وعاد

ليبلغنا الموافقة. وقد أتصل بوزير الإقتصاد وأبلغه موافقة الرئيس على الإستثناء وفارقناه شاكرين.

ورغبت الجالية في إقامة حفلة على شرفنا دعوا إليها عددًا كبيرًا من المسئولين والأعيان السودانيين، وقد كانت حفلة كبيرة ألقيت فيها الكلمات والترحيبات والإشادة بالثورة. وقد ألقيت أنا كلمة الختام التي شكرت فيها السودان حكومةً ورئيسًا وشعبًا على ما أحاطونا به من تكريم وحفاوة وعلى الموقف النبيل الذي وقفه السودان إزاء جمهوريتنا الفتية. ثم وجهنا الخطاب للجالية فقلنا لهم أن الثورة لم تقم إلاّ من أجلهم وفي سبيل عزتهم وكرامتهم وتوفير الحياة العزيزة الكريمة لهم في وطنهم، وأن اليمن الذي نسج بخطواته عبر التاريخ حضارة البشرية ورفع بسيوف وأرواح بنيه صروح الدعوة الإسلامية كان أبناؤه الأقدمون أول من وضع أسس الحكم الشوروي وفطن إلى فساد الحكم الفردي. ولكن اليمن المجيد عاش حينًا من الدهر تحت ظل الحكم الملكي الفاسد مكبلة أقدامه مصفدة أرواح بنيه، طموحهم منسحق وكرامتهم مهانة وأموالهم غير مصونة، يتحكم في رقابهم وأعراضهم وأموالهم حكم الأئمة القائم على الدجل والتضليل، بإسم الإسلام يأخذ الأموال، وبإسم شريعته يستذل الرقاب ويستعبد الأحرار، وعلى حساب الإسلام ينتهكون حرمات الإسلام وهم وأيم الحق أبعد الناس عن تعاليم الدين وأجرأهم على إنتهاك حرماته. وفي لحظة تاريخية رائعة من صبيحة يوم السادس والعشرين من سبتمبر فجر الجيش الباسل والضباط الأحرار ثورتهم على الظلم والطغيان وأطلقوا أول كلمة حرة بإسم الجمهورية العربية اليمنية، فتحطمت القيود وتكسرت الأغلال عن الأرواح والأجساد، ووضعت اليمن العزيزة قدمها من جديد على طريق الحضارة الإنسانية.

كما قلنا لهم إن الامام قد ترك البلاد في وضع متخلف لا نظير لتخلفه في العالم فلا جهاز حكومي ولا مدارس ولا مستشفيات ولا طرقات ولا أي شيء من مقومات الحضارة الحديثة. لم يخلف في البلاد مشروعًا حيويًا واحًدا بل خلف السجون والمعتقلات والأغلال والأصفاد، ترك الفقر والجوع والجهل والمرض والرشوة والفساد، ترك كلما يمسخ مقومات الأمة ويفسد أخلاقها، فكان لزامًا

على الجمهورية الفتية أن تبتدئ كل شيء من الصفر لإعادة البناء من جديد. بناء الإنسان اليمني قبل أي شيء آخر، وبه تبنى مؤسسات الدولة وتبنى الأرض وتطور الحياة اليمنية إلى الأفضل، وهي لا تستطيع أن تعمل الكثير الاّ بالتعاون مع الشعب. ولهذا فأنا أدعو كل يمني مخلص لوطنه أن يقدم كل ما يستطيعه لبلاده وعلى من لديهم رؤوس أموال أن يساهموا في بناء وطنهم في المشاركة بالمشاريع العمرانية ليبني بذلك وطنه وينمي رأسماله ويفيد ويستفيد.

إعلان البيضاني الإشتراكية

وبعد الحفلة تفرقنا على أن نلتقي بأعيان الجالية في مقرنا في الفندق لنزف إليهم البشرى بموافقة الحكومة السودانية على تخصيصهم بتسهيلات تمكنهم من سحب أموالهم. ولم نكن نعلم أنه قد خلف المقدم غيره، لأننا لم نستمع إلى إذاعة صنعاء، فتلقوا خبر التسهيلات بعدم إهتمام. ولما سألناهم عن عدم إنفعالهم بالبشرى قالوا لقد أضربنا عن التبرع كما أضربنا عن إخراج أموالنا. فسألناهم عن السبب فقالوا ألم تسمعوا إلى إذاعة صنعاء فقلنا لهم لا، فقالوا لقد أذاع البيضاني وأعلن الإشتراكية فكيف تريدون منا أن نعود بأموالنا ليستولي عليها البيضاني[١]. وهكذا كانوا يتصورون الإشتراكية، وحاولنا أن نفهمهم أن الدولة تضمن لهم حفظ أموالهم بل وتنميتها، ولكنهم قالوا يفتح الله. وقال أحدهم لقد خرجت من اليمن (بالعصى ومسب فطير) وكسبت هذا المال الذي أملكه بعرق الجبين، لم أستغل ولم أنهب، فهل يمكن أن أعود به ليطبق عليه البيضاني الإشتراكية وقد كسبته عبر عشرين سنة بالكد والعرق. وعبثًا حاولنا تطمينهم فقلنا لهم على كل حال إبعثوا بتبرعاتكم ولا مانع من أن تتأخروا حتى تتضح لديكم الصورة.

لقاء المصارحة مع عبدالناصر

وعدنا إلى القاهرة وكان هناك الأستاذ نعمان والشيخ محمد علي عثمان

(١) مثال على ذلك ما صرح به البيضاني لجريدة البرافدا الروسية واعادت نشره جريدة الاهرام في عددها الصادر يوم ٢٣ نوفمبر. انظر الملحق رقم (٣).

وغيرهما وكنت قد عزمت على مقابلة الرئيس عبدالناصر وطرح كل ما لدي عليه، إذا لم يكن للإقناع فلإبلاغ الحُجة.

كان السيد أنور السادات هو المعني بشؤون اليمن والأكثر تعاطفا مع قضيته، ولكنا كنا نعتقد أنه متعاطف مع الدكتور البيضاني لقرابة مصاهرة، ولذلك فهو الذي يعمل على تركيزه وفرضه وتدعيمه. لهذا فقد أردنا أن تكون مقابلة عبدالناصر بعيدًا عن السيد أنور السادات. وحرنا في الطريقة التي نصل بها إلى هذا اللقاء الإنفرادي فلجأنا إلى الضابط السابق أحمد أبوالفتوح الذي تعرفنا عليه في اليمن، وقد جاءها رئيسًا للبعثة العسكرية التي جاءت لتدريب الجيش في اليمن. وزرناه، وشرحنا له الوضع وأبدى إهتمامًا فأتصل بصلاح نصر مدير المخابرات. وفي اليوم التالي جاءني صلاح نصر بسيارته وأخذني إلى منزل الرئيس عبدالناصر بمنشية البكري.

وألتقيت بالرئيس للمرة الثانية بعد الثورة وعلى إنفراد. وشرحت كل ما لدي وقلت له أن من الضروري أن تعالج مشكلة اليمن مع السعودية بالتفاهم والطرق السلمية وأنه إذا لم يتم ذلك فإن الحرب ستطول وتطول. فقال لي الرئيس لا تتشاءم فقد وصلتني جوابات من اليمن تقدر الأسابيع للتخليص على بعض الجيوب الباقية كما جاءني جواب من الغادر يقول فيه أنه لم يخرج على الجمهورية إلاّ لكون رئيسها السلال وهو لا يرضى به وطلب الأمان ليصل إلى القاهرة، وإذا جاء ولم نتمكن من إقناعة بالسلال أقنعناه بالبقاء في القاهرة. وقلت له يا سيادة الرئيس المثل يقول (أهل مكة أدرى بشعابها) ونحن أخبر ببلادنا وتاريخ قبائلها، فما دام قد وجدوا من يدفع الذهب، وهو ما لم يألفوه، ويأتي بالسلاح، وطمعهم به أكثر من طمعهم بالمال، فإن الحرب ستطول وعلينا أن نقدر لها السنين لا الأسابيع ولا الشهور. وقلت له خذوا مثلًا على ذلك، لقد كان الإمام يحيى في مطلع العشرينات على حرب مع الإمام محمد بن علي الإدريسي الذي كان يحكم جيزان وعسير والمخلاف السليماني ويبسط نفوذه على الحديدة وما وراءها شمالاً. وكانت القبائل اليمنية الشمالية هي التي تحارب في صفوف الإمام يحيى وفي صفوف

الإمام الإدريسي. وكانوا يذهبون للحرب مع الإدريسي من أبواب الإمام يحيى، فإذا عوتبوا لخروجهم على إمامهم قالوا هذا، يعنون يحيى، إمام المذهب وذلك، يعنون الإدريسي، إمام الذهب. وكانوا متفقين على أن لا يسمحوا بقيام معركة حاسمة لصالح أحد الجانبين المتحاربين ويدعون الله أن ينصر الإمام نصف نصر وينصر الإدريسي بالنصف الثاني حتى تستمر الحرب ويدوم الإرتزاق. إنهم يحترفون الحرب كمرتزقة وما دام قد وجدوا من يمونهم بالمال والسلاح وهو من لا يؤتى من قلة فإن الحرب ستطول وإن شقاء اليمن سيستمر إلى أمد يعلمه الله. فأجاب الرئيس ألم أقل لك لا تتشاءم، إن قواتنا قادرة على الحسم ووسائل الحسم متوفرة لديها فلديها الدبابات والطائرات والمدافع المختلفة العيارات. لم تعد البندقية هي الوسيلة وأنا أقَدّر لإنهاء العملية والتخليص على الجيوب الباقية أربعين يومًا. وقلت له وأنا أدعو الله سبحانه أن يحقق أملكم ومع ذلك أرجو أن تسجلوا لي هذا الموقف الذي وقفت فيه موقف الناصح الذي لا يدفعه إلى النصيحة إلاّ حبه لوطنه وتقديره لجميلكم وعونكم، وقد تذكرون هذا الرأي المنبعث من الإخلاص والتقدير والصادر عن تقدير صحيح للأمور.

وأنتقلت إلى الحديث مع الرئيس عن البيضاني وكيف أنه وصل يفرض لنفسه مناصب معينه ويربط إستمرار العون والمساعدة العربية بقبول مطالبه، ثم هو يوزع العداوات ويصدر التهديدات في الإذاعة ليؤلب على الثورة، ثم هو يعلن الإشتراكية في اليمن الفقيرة التي لا يوجد فيها الإقطاع بالمعنى المفهوم في مصر أو غيرها من الأقطار العربية. ولم يزد في إعلانه الإشتراكية على تخويف رأس المال في اليمن فأخذ اليمنيون المهاجرون يحجمون عن العودة بأموالهم إلى اليمن. وشرحت له كيف تغير رأي المهاجرين في السودان مجرد سماعهم لكلمة البيضاني في الإذاعة. وأجاب الرئيس يقول أولًا أحب أن أقول لك إني لا أعرف البيضاني ولم أقابله في حياتي إلاّ قبل سفره إلى اليمن بعد الثورة، جاء به الأخ أنور السادات للوداع. ونحن نساعد الشعب اليمني ولا يمكن أن تكون مساعدتنا من أجل شخص فلا تدخلونا في خلافاتكم الداخلية ودعونا نحمي ثورتكم من العدوان الخارجي. وأما إعلان

الإشتراكية فهو خطأ ما كان ينبغي أن يحصل فليس لديكم ما يمكن أن تطبق عليه الإشتراكية. إننا لم نعلن الإشتراكية إلاّ بعد فترة كبيرة من قيام الثورة، ثم لدينا إقطاع زراعي وكان لدينا شركات ومؤسسات أجنبية أستغلت الشعب المصري في أيام الإستعمار. فقلت له ولكن يا سيادة الرئيس قيادة القوات العربية في صنعاء لا تتحرك إلاّ بأوامر البيضاني وهذا ما جعل المسئولين اليمنيين يصدقون ما يدعيه من أن عليهم أن يستجيبوا لمطالبه وإلاّ توقف العون العربي، فقال الرئيس نحن أمرنا أن يكون تحركات قواتنا عن أوامر الرئيس السلال وتقديرات قياداتها وسننظر كيف يحصل ما تقول. وخرجت من مقابلة الرئيس بانطباع أن هناك من يعمل من وراء ظهره، ولكن في الأمر الأساسي وهو إستمرار الحرب ورفض التفاهم مع السعودية هو صاحب الرأي. وقد لاحظت أنه كان غير مرتاح إلى حديثي عن التفاهم.

بعد المقابلة التقيت الأخ الأستاذ نعمان الذي كان حينها في القاهرة مندوبًا لليمن في جامعة الدول العربية فقال لي ما وراءك فقلت إنها المحنة الطويلة على اليمن، إنه يراد لها أن تكون ميدان صراع وساحة تصفية الحساب بين المتحدة والسعودية. فقال وما العمل فقلت له لقد قمنا بواجب النصح والتنبيه ولنترك للمستقبل مهمة الإقناع وعلينا أن نكمل مشوارنا إلى تونس والجزائر وعليك أن ترضى بالواقع وتقوم بالعمل الذي أسند إليك.

زيارة تونس والجزائر

واصلنا السفر لزيارة بقية الدول التي حددت لنا لشكرها على الاعتراف بالجمهورية، فقمنا من مطار القاهرة في ١٩٦٢/١٢/١١م إلى روما ومنها قمنا في اليوم التالي إلى جنيف على القطار لرداءة الجو في أوروبا. مررنا بميلانو (ايطاليا) ومونتري (سويسرا) وبتنا في جنيف. ثم واصلنا على القطار أيضًا إلى باريس وبقينا فيها يومين تعرفنا على معالمها. وفي مساء الخميس ١٩٦٢/١٢/١٧م قمنا على طائرة من مطار أورلي إلى تونس، وكان الطيران مزعجًا جدًا فقد واجهتنا

عواصف وصواعق وأمطار وفجوات حسبنا معها أن النهاية قادمة، ولكن الله سَلّم فوصلنا مطار تونس، وهناك أستقبلنا مندوبون من التشريفات والعدل والخارجية والدفاع. كانت الساعة العاشرة مساءً، وفي اليوم التالي أستقبلنا وزير الخارجية ووزير شئون الرئاسة وأمانة الحزب الدستوري الحر، وتناولنا طعام الغداء لدن الأخ عبدالوهاب العريقي اليمني، وكان مهاجرًا في فرنسا وصاحب مطعم وتعرف على الحبيب بورقيبة في أيام محنته وبعد الإستقلال تذكره الرئيس وأستدعاه تطبيقًا لقول الشاعر العربي

إن الكرام إذا ما أيسروا ذكروا من كان يألفهم في الموطن الخشن

في يوم ١٩٦٢/١٢/٢٠م قمنا بزيارة ولاية سوسة التي تبعد عن تونس بستين كيلومتر. والولاية في العرف الإداري التونسي يقابل اللواء في اليمن، فالولاية تشمل ما بين خمس وست معتمديات وفي المعتمدية عدة مشيخات، والوالي في هذه الولاية الأستاذ عمر رجل طيب المعشر حسن الأخلاق. وبعد أن زرنا معملًا للبلاستيك وآخر للزيت وثالث للصابون تناولنا الغداء على مائدة الوالي. وبعده توجهنا إلى مدينة القيروان المدينة التاريخية العظيمة، ففيها مسجد الفاتح العربي عقبه بن نافع وضريح سحنون بن مالك الصحابيين رضي الله عنهما. والمدينة كانت في عهد الإستعمار مهملة عن عمد لإرتباطها بتاريخ الإسلام، وبعد الإستقلال أعارتها الدولة إهتمامًا هي به جديرة، فقد زرنا فيها عدة منشآت من أهمها مشروع الشبيكة وهو تابع لولاية القيروان وهو مشروع زراعي كبير وواسع. وفي القيروان تعاضديات وهي تشبه الجمعيات التعاونية في اليمن، والتشجير في جميع المناطق التي زرناها من الجمهورية التونسية قائم على قدم وساق.

تناولنا طعام العشاء على مائدة الوالي عمر الذي هو في نفس الوقت والي سوسة، وهو الوحيد الذي يشغل منصبين، وثقافته زيتونية. وقد سهرنا في بيته حيث أستدعى بمناسبة الإسراء والمعراج مجموعة من المنشدين ومعهم الطِيران (الدفوف) وكان أحدهم ينشد وخمسة آخرون يتبعونه في المقطع الأول من البيت

على طريقة المعاني في اليمن. وتارة كان ينشد لوحده بالقصائد النبوية الجيدة على طريقة المنشدين في اليمن، الأمر الذي أعطى صورة التشابه، إن لم نقل التماثل، في العادات في البلاد العربية. كان الوالي يتواجد عند ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم.

تناولنا طعام العشاء على مائدة على الأرض كما هي العادة في اليمن وكانت الوجبة الأساسية طعامًا خاصًا بالمغرب العربي الكبير يسمى (الكسكسي). في صباح اليوم التالي زرنا جامع عقبة بن نافع وقد جدده بنو الأغلب الذين أفتتحوا صقلية. وزرنا مصلحة خيرية لأطفال بورقيبة وهي مدرسة وملجأ للأيتام والمشردين من الأطفال والذين أستشهد آباؤهم في الكفاح ضد الإستعمار. وبعدها توجهنا إلى منستير وهي مدينة على الساحل سكانها حوالي ١٨ ألف نسمة وفيها ولد الرئيس بورقيبه. وقد وصلنا إلى المعتمدية، فالمدينة معتمدية تابعة لسوسة، وأستقبلنا فيها المعتمد. وبعد فترة إستراحة رافقنا المعتمد للتجول فزرنا مسجد بورقيبة وهو مسجد جديد لا يزال العمل فيه جاريًا وسيكون تحفة من التحف الفريدة في العالم الإسلامي نظرًا للزخرفة والنقوش التي يتجلى فيهما الفن العربي الأندلسي المنقول من اليمن، مع العلم أن زخرفة المساجد منهي عنها شرعًا. وقد زرنا أيضا قصر الجمهورية وهو قصر رائع جدًا، لم أر مثل ذوقه وزخرفته وأناقته. وقد تناولنا الغداء على مائدة المعتمد وبعده توجهنا إلى ولاية قرنبالة حيث كان الوالي في إستقبالنا، وكان قد رتب لنا برنامجًا لزيارة عدة مشاريع ولكنا كنا قد جهدنا وأخذ منا التعب مأخذه فاعتذرنا بلطف فقد تأخرنا في منستير وأظلم الليل وأغلقت المعامل، ولكنه أصر على أن نزور معمل تعليب الفواكه فزرنا المعمل وعدنا إلى الفندق ويسمى فندق الفراتي. ولما كان البلد سياحيًا فقد كان الفندق غاية في الأناقة.

وفي الصباح أتجهنا إلى ولاية الكاف لمقابلة رئيس الجمهورية، وقد مررنا في طريقنا إليها بعدة قرى ومدن جميلة. وفي الكاف كان في إستقبالنا الوالي، وبعد فترة إستراحة زرنا بعض الأحياء الجديدة. وفي الثانية عشرة قابلنا رئيس الجمهورية

وشكرناه على الاعتراف بالجمهورية وشرحنا له الاوضاع الجديدة في اليمن. وكانت مقابلة كريمة، والرجل متواضع وكريم الأخلاق، وقد أقام لنا حفلة غداء في بيته حضرها من رجال الدولة المنجي سليم وزير الخارجية وصادق المقدم سفيرهم في باريس والباهي الأدغم وزير الدفاع ووزير العدل ووزير الداخلية. والوزراء في تونس يسمون كتاب الدولة فكاتب الدولة للدفاع وكاتب الدول للداخلية. عدنا من الكاف بعد تناول الغداء، وفي اليوم التالي زرنا وزارة العدل وقصر العدالة. وقد حضرنا المرافعة في قضية سرقة مطروحة أمام محكمة الإستئناف ولاحظنا أن الخصوم أنفسهم يحضرون أمام المحكمة ولا يكتفون بتقديم المراجعة كما هو الشأن في اليمن. وفي المساء أقام لنا وزير العدل حفلة عشاء حضرها القضاة ورئيس الإستئناف وعميد المحامين.

وفي ١٩٦٢/١٢/٢٦م غادرنا فندق الماجستيك إلى المطار وقامت بنا الطائرة في الواحدة بعد الظهر. وفي الثانية هبطت بنا في مطار عنّابة الجزائرية وهناك تناولنا طعام الغداء. وفي الثانية عشرة مساءً قامت بنا الطائرة من عنابة إلى الجزائر العاصمة حيث وصلنا مطارها بعد طيران ساعة ونصف، وقد كان في إستقبالنا وزير الدفاع العقيد بومدين ووزير العدل وسفير الـ ج.ع.م. وسفيرا تونس والعراق، وعزفت الموسيقى السلامين الجمهوريين وأستعرضنا حرس الشرف. وكان الإستقبال فوق ما ننتظره وفوق ذلك فقد قال العقيد بومدين أن الرئيس أحمد بن بله يعتذر لعدم حضوره لإستقبالنا لإنشغاله بمقابلة الوفد البلغاري حيث كان الموعد قد تحدد سلفًا. وشكرناه وقلنا له إن الثوار لا يهتمون كثيرًا بالبروتوكولات والشكليات. كان وصولنا إلى فندق السان جورج وهو قصر كبير لأمير من أمراء الأتراك بُني على الطراز العربي، وفي أيام الإستعمار الإفرنسي حوّل إلى فندق بعد إدخال بعض التعديلات عليه ولا يزال في أحد الصالونات الأبيات التالية:

بيت سعيد مشرق فيه السرور ينجلي

إلى أمير في اللواء معظم مبجل

دام علي القدر في سعد وعز مقبل

له المعالي أرّخت بيتك مشرق عل

١١٨٢هـ

دعانا سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى حفلة عشاء حضرها وزير الأوقاف الجزائري أحمد توفيق المدني وبعض الأحرار المعارضين من تونس.

وفي يوم ١٢/٢٧ تجولنا في مدينة الجزائر وزرنا حي القصبة وباب الواد اللذين كان إسماهما يترددان في الإذاعات أيام الثورة، ورأينا الأحياء التي كانت محرمة على المواطنين الجزائريين. وفي المساء دعانا الرئيس بن بلة إلى حفلة عشاء في القصر الجمهوري، وقد حضرها الوزراء وكانت أول مقابلة للثائر الذي أشتهر أكثر من أي ثائر آخر. وقد رأينا من تواضعه ولطفه ما أُخذنا به، كما أُعجبنا ببساطة ما قدم من المآكل. وعند مغادرتنا للقصر أبا إلاّ أن يرافقنا حتى باب القصر وطلب إلينا أن نزوره في الحادية عشر صباحًا في اليوم التالي. وكانت المقابلة في موعدها المحدد حيث سلمنا له رسالة الرئيس السلال، وقد أكد لنا أن الجزائر مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية وأنّا إذا أحتجنا إلى قوات بشرية ولو إلى عشرة ألف جندي فإنه مستعد لأن تكون بعد أسبوعين في اليمن. وقد شكرناه وقلنا له إن القوة البشرية لا تعوزنا وإنما يعوزنا السلاح والذخائر، ووعد بإرسال ما أمكن منها. وعدنا إلى الفندق حيث تناولنا طعام الغداء وقد رغبنا في السفر إلى عنابه عن طريق السيارات لنتعرف على الأراضي الجزائرية، ولبوا الرغبة وأعدوا لنا سيارتين ورافقنا في رحلتنا وزير الأوقاف. وقد غادرنا الفندق في الثانية بعد الظهر متجهين إلى عنابة التي تبعد عن العاصمة (٦٧٥) كيلومتر. ومررنا على مدن ثنية عائشه والمنصورة والبوير وبني منصور وبعد الغروب وصلنا مدينة مصديفه

وهي مدينة جميلة، تناولنا القهوة لدى حاكمها وهم يسمونه العامل كما الحال لدينا في اليمن ويسمون ولايته عمالة. وأستقبلنا العامل السيد محمد الفنال وهو شاب مثقف يجيد العربية ويتكلم الفصحى وهو من مشهوري المكافحين.

وقد واصلنا سيرنا بعد ذلك إلى مدينة قسطنطينية وبتنا فيها وفي بيت حاكمها (حاضر باش)، وهذا هو إسمه، وهو من الضباط الكبار الذين كانوا يعملون في الجيش الإفرنسي، ولما قامت الثورة أسرع في الإنخراط فيها وكان من المخططين لها، وكانت زوجته الفرنسية هي أكبر مشجع له فقد قالت له إن مستقبل أولادك هو في بلادهم. كان يتكلم الإفرنسية واللهجة الجزائرية التي يصعب فهمها، وكان وزير الأوقاف يترجم لنا. وقد كنا نفضل أن ننزل في الفندق ولكن العامل أصر على أن ننزل في بيته وهو قصر فخم وكبير وكان مقرًا للحاكم الإفرنسي. وأردنا الإعتذار فقال وزير الأوقاف أنه سيعتبر ذلك إهانة وقد كان هو كما كانت زوجته في غاية الطيبة وكرم الضيافة. وكانت السيدة قرينته هي التي تقدم لنا الطعام برغم وجود من يقوم بذلك.

في الصباح تجولنا في المدينة الجميلة التي بنيت على جبلين يفصل بينهما واد سحيق ويربط بينهما جسر كبير يرتفع ثلثمائة متر، وبعد التجول توجهنا نحو عنابة. وقد صادف أن التاريخ هو يوم ١٩٦٢/١٢/٣٠م وهو موعد سفر فرقة من الجيش الإفرنسي ليحل الجيش الوطني الجزائري محلها، فواجهنا في الطريق عددًا كبيرًا من السيارات العسكرية عليها الجنود الراحلون في طريقهم إلى عنابة للإبحار إلى فرنسا.

وصلنا عنابة في الحادية عشرة صباحًا واتجهوا بنا إلى مقر الحاكم، وقد تناولنا طعام الغداء على مائدته وحضر بعض الضباط ووجهاء البلد وفيهم شاعر يدعى الجنيدي له شعر مطبوع، وآخر يسمى زهير الزهيري وهو من علماء الدين وقد طالبنا بسرعة القضاء على الحكم السعودي ليتمكن من أداء فريضة الحج. فقلنا له وأي مانع لك من أدائها الآن، فقال أنه أقسم أن لا يحج حتى ينتهي الحكم

السعودي، فقلنا له إذًا لن تحج، وضحك الحاضرون. وقال الرجل يعني أنكم غير قادرين على إنهاء الحكم القائم فقلنا له ليس من أهداف ثورتنا تصدير الثورة أو الدخول في حرب مع السعودية ونحن نقف الآن موقف الدفاع أما تغيير الحكم في السعودية فذلك شأن شعب نجد والحجاز.

بعد تناول الغداء تجولنا في المدينة وصعدنا إلى جبالها التي كانت مأوى للمجاهدين من جيش التحرير. ثم توجهنا إلى المطار وقامت بنا الطائرة إلى تونس حيث وصلناها بعد ثلثي الساعة، ولم يكن أحد في إستقبالنا وقد وجدنا بعض الصعوبات لأن الموظفين وكل من في المطار لا يفهمون كلمة واحدة عربية. وأعتمدنا على أنفسنا وبحثنا على سيارة أجرة نقلتنا إلى فندق الماجستيك. وقد بتنا في تونس وفي الصباح توجهنا إلى المطار حيث أقلتنا طائرة تونسية إلى روما، وقد هبطت بنا في مطار بلرمو عاصمة جزيرة صقلية التي يسميها الإيطاليون سيشيليا والتي فيها آثار عربية، قبل أن تواصل بنا إلى مطار روما حيث كان في إستقبالنا الأخ القاضي عبدالله بن محمد الإرياني، الذي كان يتعالج هناك، وإبنه مطهر الطالب في كلية الطب والقائم بالأعمال السيد محمد الحيفي والأستاذ عبدالله الحمامي الموظف في السفارة وعدد من مراسلي الصحف. وقد غادرنا بعدها في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٩٦٣/١/١م إلى القاهرة، وكان في إستقبالنا الأخ الأستاذ نعمان وموظفو السفارة اليمنية.

الفصل الثاني
محاولات الإصلاح

أول مقترحات الإصلاح

بقينا في القاهرة بضعة أيام، وشرح لنا الأستاذ نعمان الجديد من أخبار اليمن والتعديلات التي أدخلها الرئيس السلال على وزارته. وجاءتنا الأخبار إلى القاهرة أن الفوضى الإدارية ضاربة أطنابها في طول اليمن وعرضها، وأن القيادات العسكرية في كل لواء وقضاء وناحية قد تحولوا إلى حكام بأمرهم، فهم يتولون كل شيء حتى القضاء الشرعي، وأن الناس بدأوا يتبرمون، وأن الدكتور البيضاني يصول ويجول ويوزع العداوات ويثير الإستفزازات. وكان لابد من أن ندرس الموضوع مع الأخ الأستاذ نعمان، وقد أتفقنا بعد الدراسة على صيغة لإقتراحات إصلاحية نطالب بتنفيذها إذا أريد للثورة أن تسير في مسارها الصحيح بحيث يشعر الشعب أنه بحق قد أنتقل إلى الأفضل. بقينا في القاهرة بضعة أيام عدنا بعدها إلى صنعاء، وبعد عودتي إلى صنعاء التقيت مع الأخ الزبيري وأستعرضنا المقترحات وأتفقنا عليها بعد تعديلات غير جوهرية وقدمناها إلى الرئيس السلال وهي كما يلي:

١. إبراز سلطة القانون.

٢. تأكيد الشخصية اليمنية.

٣. رفع القيادة العسكرية من جميع المناطق الهادئة والموالية للجمهورية.

٤. تركيز سلطات الثوار الفعليين.

٥. وقاية الثوار من الإحتراق بالإجراءات التنفيذية التي تحتم الخطأ في بداية الأمر والإكتفاء بالتوجيه الملزم للوزارة بعد التشاور.

٦. إبراز الملامح الدستورية.

٧. القضاء على سمة الحقد في التصرفات.

٨. مجابهة الأخطار الخارجية بالتدبير الذي لا يؤرث الفزع عند الشعب دون إستغلاله في عمليات التنظيم العسكري الشامل في مختلف أنحاء القطر عن طريق إقامة الحرس الوطني ليس في عواصم الألوية بل في كل ناحية من النواحي التابعة للقضوات.

٩. وضع خطة للتعبئة العامة في كل منطقة بحسب أوضاعها وظروفها عن طريق جهاز دعائي خاص في كل منطقة بحسب إمكانياتها الموجودة (مكرفونات في الشوارع، مطابع رنيو، مسجلات مع الميكرفونات).

١٠. إصدار صحيفة قوية يكون مكتبها في الحديدة على أن تجهز بسرعة بآلة لينوتيب وآلة حفر صغيرة.

١١. إستنفاد طاقات الحماس وصرفها عن متابعة أنباء الإشتباكات بالقيام بأعمال عامة مثل رصف الطرق أو إقامة مبان عامة كالمدارس والمستوصفات أو أي شيء من هذا القبيل مما يكون ميسورًا القيام به وله نفع عام بدلًا من إستنفاد الحماس بالمسيرات والهتافات والتصفيق.

١٢. المنع الحاسم والحازم من الإعدامات العشوائية وأن تتم محاكمة عادلة لكل من تلزم محاكمته من رجال العهد البائد وإذاعتها أولًا بأول مع التطويل في الإجراءات لضرب عصفورين بحجر.

أولا: تطبيق العدالة التي يجب علينا جميعًا مراعاتها وإبراز روحها في العهد الجديد، على أن تدار المحاكمات بطريقة فنية من إتهام ودفاع ومداولات.

ثانيًا: التنديد بالعهد البائد.

١٣. التقاط وعرض أفلام سينمائية عن الحياة في اليمن وتصوير مظاهر الشقاء ومقارنتها بالأحوال في البلدان العربية الشقيقة كالـ ج.ع.م. وكيف يمكن أن تتطور الأحوال في اليمن.

١٤. إنجاز تشكيل اللجان التالية:

اللجنة العسكرية

اللجنة الاقتصادية

اللجنة التشريعية

لجنة الأمن العام

لجنة التوجيه الوطني

لجنة أمن الدولة التي تتألف من رؤساء اللجان السابقة.

١٥. وأكثر اللجان إستحقاقا للإهتمام البالغ هي اللجنة الإقتصادية ليس لذاتها ولكن لأن الإهتمام بها غير وارد حتى الآن وأهم واجباتها الحالية دراسة إمكانية إنشاء بنك مركزي للدولة، وإصدار عملة يمنية جديدة، ووضع خطة وقائية من الناحية الإقتصادية تمنع من تهديد البلاد بأزمة عاجلة، لاسيما والإقتصاد اليمني غير محدد التكوين ولا واضح المعالم لليمنيين أنفسهم، في حين أن الإنجليز والأمريكان يكتسبون النظرة الموضوعية للأوضاع الإقتصادية اليمنية، ولا يعلم باليقين مدى إمكاناتهم لإستغلال ذلك إستغلالًا مضادًا للثورة.

١٦. تنظيم سكرتارية لمكتب القائد العام وكذلك اللجان الوزارية المقترحة حتى لا تختلط المهام الإدارية البحتة بمهام التخطيط والتوجيه على العناصر القيادية فتصاب بالإرتباك والعقم.

وقد قدمنا هذه المقترحات إلى الرئيس السلال ووافق عليها ولكنها لم تنفذ. وكانوا أمروا بإلغاء القيادات في النواحي الهادئة ولكنها عادت ولم تنفذ الأوامر لأن قادة الألوية كانت لهم مصالح في تعدد القيادات التابعة لهم وهكذا،

قد سادت الفوضى فكل قبيلة فيـــها أمـير المـؤمنـــين ومنـــبر

وقال الأستاذ الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان قولته التي سارت مثلًا (صرفوا

الإمام) تمامًا كما يصرف الريال إلى أربعين بقشة فقد صرفوا الإمام إلى أكثر من أربعين إمامًا. فكل قائد في ناحية يعتبر نفسه هو المسئول الأول والأخير وهذا ما جعلنا نكرس كل جهودنا لإيجاد سلطة القانون والنظام وتحديد الإختصاصات. وكان هذا هو شأننا بإستمرار مما أوجد الخلاف بيننا وبين رئيس الجمهورية الذي كان لا يتقيد بالإختصاصات.

في هذه الفترة أيضًا كانت القوات العربية قد أستولت على الأطراف وأغلقت الحدود ولكن الإنتفاضات القبلية نجمت من الداخل، من أرحب وخولان والحيمة الداخلية وأبعد هذه المناطق عن العاصمة صنعاء حوالي ثلاثين كيلومتر. وقد كانت حمايتها من مسئولية القوات اليمنية وكانت على ذلك من القادرين لولا نقص الإمكانيات فلا أسلحة كافية ولا ذخيرة ولا تموين ولا إدارة قادرة. وقد درس مجلس الرئاسة الوضع لايجاد الحلول وخلص إلى أن الخطر محدق بالثورة وبمصير الجمهورية وأن وجود القوات العربية على الحدود لم يجد نفعًا. وها أن العدو لا يبعد عن صنعاء أكثر من بضع كيلومترات وأن السلاح والذهب يصل إلى هذه المناطق بصورة يمكن معها التأكيد على أن ما يوجد من الأسلحة لدن المتمردين أحدث وأوفر مما يوجد لدى الحكومة. وأن الجذور لكل مكامن الخطر تكمن في شيء إسمه العجز الذاتي، عجز في الأخلاق والإقتصاد والإدارة والتموين. وقد كان في الإمكان أن تتحمل البلاد هذا العجز وتمر في العثرات وتتعلم منها وتتطور على مهلها لولا أن ضغط الأخطار وقربها من العاصمة يحتم علينا أن لا نستمر في تجربة العثور والقيام والكبوات والنهوض ويوجب علينا أن نبحث عن حل عاجل خارج أنفسنا. وقد تم الإتفاق على إرسال البرقية التالية إلى المشير عامر.

سيادة المشير عبدالحكيم عامر حفظه الله

إحتلال القوات العربية للأطراف لم يمنع التسلل وقيام تمرد على مقربة من العاصمة صنعاء. ولهذا فإن الجبهات التي يتولى الإشراف عليها الضباط اليمنيون في حالة خطيرة من الإفتقار إلى كل مقومات المعارك من أسلحة وذخيرة وتموين

بكل فروعه وإدارتـه. ومـن أجل هـذه الحقيقة الخطيرة التي نعترف بها آسفين نتقدم إليكم برجاء حار أن تتداركوا الموقف بما يجنبه نكسة الإنتصار الذي حققته القوات المشتركة. ولن يكون ذلك إلاّ بأن تكملوا الفضل فتأمروا القيادة العربية بأن تتولى سد العجز في النواحي التي شكونا العجز فيها وأن يكون المجندون كالجنود النظاميين تحت إدارة ومسئولية القيادة المشتركة، ودمتم.[١]

مغادرة البيضاني اليمن

وفي هذه الفترة كان الدكتور البيضاني قد طغى على إختصاصات المشير السلال وأصبحت كل وسائل الإعلام العربي من تلفزيون وإذاعة وصحافة تسلط أنوارها عليه. وأصبح يزاول أعمال رئاسة الجمهورية مما أثار غيرة الرئيس السلال وهو الذي يدافع عنه في الماضي، وأبدى لنا ضيقه بالبيضاني وطلب منا الرأي في كيفية التخلص منه أو إيقافه عند حده، فقلنا له إن الأمر بسيط جدًا وأنت رئيس الجمهورية ومن حقك أن تعيده إلى حجمه بقرار تصدره، فقال إنه لا يريد الصدام قلنا له إذًا إن الرد من المشير عامر (على البرقية السابق ذكرها) قد تأخر ونحن في حاجة ماسة إلى السرعة في العمل فليسافر الدكتور البيضاني إلى القاهرة للتفاهم مع الإخوان هناك وبعدما يسافر في إمكانك أن تبلغ الإخوان أن الجميع يعارض عودته. ووافق على ذلك ولكنه طلب منا أن نقترح عليه السفر، وفعلنا، وتم سفره في ١٨ يناير ١٩٦٣م ولم يعد.

تكوين مجلس للشيوخ

كان الأخ الزبيري قد بلغ به حسن الظن بمشائخ القبائل كل مبلغ، إلى حد أنه

(١) وقد تم إرسال البرقية وفتح هذا الباب على مصاريعه لإتصال القبائل المباشر بالقيادة العربية فأداروا الأمور بعيدًا عن الضباط اليمنيين المفروض فيهم أنهم في القيادة المشتركة. ولعدم معرفة القيادة المصرية بطريقة التعامل مع اليمنيين صرِفت الملايين للقبائل دون جدوى، وإن كان هؤلاء يزعمون أن مبالغ كبيرة مما صرف وأصبح دينًا تطالَب به اليمن قد ذهبت إلى جيوب كبار الضباط المصريين.

وافق على إقتراح مصري بإقامة مجلس للشيوخ يتمثل فيه كل مشائخ اليمن فيشكل مجلس شيوخ الناحية فالقضاء فاللواء، وينتخب من مجالس الألوية مجلس أعلى يكون مقره صنعاء ويشترك في تسيير سياسة الدولة. وقد عُرض عليّ الأمر في اجتماع بحضور المشير عامر في ٨ فبراير ٦٣ م، ومع أن علاقتي بالمشائخ كانت جيدة جدًا إلاّ أني رأيت في ذلك إفسادًا للسياسة وللمشائخ معًا. وقلت أن المشائخ لم يطلبوا أن يكون لهم مجلس بإسمهم كفئة متميزة من فئات الشعب والأحسن أن يشكل مجلس شورى أو مجلس أمة أو مجلس شعب أو ما شئتم على أن يمثل فيه المشائخ من ينتخبهم من المواطنين ومع غيرهم من فئات الشعب. وقال المشير عبدالحكيم عامر أن المشائخ هم القوة الفعالة والمحاربة معنا ولا بد أن يكون لهم مجلس حتى يشعروا بكيانهم فيخلصوا في التعاون، فقلت له إنهم يعملون الآن من خلال مراكزهم كمشائخ والمهم أن تقرر لهم مرتبات ولأصحابهم المحاربين وكفى. وكان الأخ الزبيري متحمسًا للموضوع فقلت لهم أنتم وذاك، ولكني أقول لكم من الآن أنهم بعدها سيطلبون الوزارات ويدخلون في تنافس فيما بينهم وتكرسون بهذا الحكم القبلي بدلًا من أن تخرجوا البلاد إلى حكم النظام والقانون، فقالوا لن يكون ذلك، وقال المشير عامر إننا في مصر حينما نختلف في الرأي نعمد إلى التصويت وما قررته الأغلبية فعلى المعارضين الالتزام به بل إننا نعهد إليهم بتنفيذ القرار وهذا القرار قد حاز الأغلبية ولم يعارض غير القاضي الإرياني فعليه أن يتولي التنفيذ فيضع القرار ويبلغ المشائخ، وقد وضعت القرار وبعد ذلك صدر القانون الخاص بتشكيل مجالس الشيوخ في ٢٦ ابريل ١٩٦٣م.

الدعوة إلى تصحيح المسار

وجاء يوم ١٩٦٣/٣/٥م وذهبنا إلى تعز وهناك أقيم حفل شعبي كبير ألقيت فيه الكلمات وتعالت الهتافات والتهبت الأكف من التصفيق. وجاء دوري فألقيت كلمة دعوت فيها إلى ترجمة هذه الخطابات والهتافات إلى عمل يراه الشعب لأننا في حاجة ماسة إلى تجسيد هذا الحماس الذي لا يخبو إلى تعاون بين جميع قطاعات

الشعب كل في مجاله حتى يحس المواطنون بأن هناك فرقًا بين الماضي المظلم والحاضر المنير. وقلت إن الثورة قد أصبحت في حرز حريز وعلينا الآن أن نلتفت إلى هذه الأشهر الخمسة التي مرت بنا لنحاسب أنفسنا ونصحح أغلاطنا وأن نفهم الثورة فهمًا ثوريًا صحيحًا. فإن من دواعي الأسف الشديد أن البعض منا قد فهم الثورة على أنها ثورة ظهور وإثراء لا ثورة تضحية وعطاء. وبعبارة أصرح وأوضح، فهمها على أنها ثورة وظائف وتوظيف وكراسي ومناصب ومقررات ومغانم. فكان هذا البعض اللصيق بالثورة[1] في الوقت الذي شغل فيه إخوانه الأحرار بالمعارك وانصرفوا بكل جهودهم إلى معالجة المشاكل القبلية التي كانت أخطر ما واجه الثورة في أيامها الأولى، أقول كان يشتغل هذا البعض في غفلة من الزمان بتوزيع المناصب واختراع الوظائف وتجهيز المكاتب والزيادة الخيالية في المقررات وتضخيم حجم الجهاز الحكومي بصورة لا تتحملها إمكانيات اليمن. فعل كل ذلك ليشتري الأنصار ويكسب الإشياع، ولكن الشعب اليمني الحساس لم يزدد منه إلاّ بعدًا ولا أبدى له إلاّ مقتًا. فعلينا تصحيح الأغلاط وأن نوقض ضمائرنا حتى لا يجد البعض في صدره حرجًا إن هو آثر المصلحة العامة وخفف العبء على الخزينة الخالية لنشعر جميعًا أن الثورة وبحق هي ثورة عطاء وتضحية لا ثورة إستغلال ومحسوبية. ودعوت إلى مجابهة الحرب الجديدة التي يعتمد عليها الإستعمار والرجعية بعد أن عجزوا عن النيل من الثورة المجيدة وهي الحرب التي تعتمد على شعارهم العتيد (فرق تسد) فإنهم بدأوا يعمدون إلى بث التفرقة الطائفية والعنصرية والقبلية ويبعثوا أذنابهم ليجوسوا خلال الديار ويثيروا هذه النعرات التي حاربها الإسلام.

ايقاف المتطوعين الجنوبيين وسحب اسلحتهم

حينما أُعلنت الثورة في صنعاء كان صداها في عدن تأييدًا مطلقًا وحماسًا لا نظير له، وكان المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي يقودان الجماهير العمالية في عدن وقد إستطاعا أن يوجها العمال هناك إلى التطوع للدفاع عن الثورة. وفعلًا

(١) إشارة إلى الدكتور البيضاني

وصل منهم الآلاف وحملوا السلاح، ولكن كان الكثيرون منهم ينقصهم التدريب على القتال وبالخاصة في جبال الشمال الوعرة وبين قبائله الشرسين. ولهذا فقد أصيبوا بنكسات وقدموا تضحيات. وضاقت بهم صدور بعض الضباط الذين كانوا يومها يشرفون على الحملات العسكرية فسحبوا منهم السلاح بحجة أنهم حينما أرسلوا إلى خولان تركوا سلاحهم للعدو. وكان يوجد فيهم رجال شجعان ومدربون ولكنهم سرحوا جميعهم. ولم يكن ذلك من وجهة نظري حسنًا، وكنت أود أن يُجمع شملهم تحت قيادات ويُنَظموا ويدربوا و يستفاد منهم. وقد عادوا إلى عدن وشرحوا ما جرى وشرحوا معارضتي لما أُتخذ حيالهم فكان هذا دافعا للأستاذ علي حسين قاضي من قادة المؤتمر العمالي إلى الوصول إلى صنعاء، وقدم إليّ مذكرة مطولة بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢م شرح فيها كيف تأسس المؤتمر العمالي وكيف حمل راية العمل ضد الإستعمار وأن المؤتمر قد ساهم بالفعل وأرسل المئات من رجالة لينضموا إلى الحرس الوطني في الشمال. وكان كل رجال المؤتمر مستعدون للتضحية في سبيل الدفاع عن الثورة، ولكنهم عندما علموا بما صار لإخوانهم وأنهم قد جردوا من سلاحهم وأهملوا صدموا، وكان لذلك تأثير كبير في نفوسهم. وطالب بإعادة النظر في هذه الأمور حتى لا تتاح الفرصة لأعداء الجمهورية لبث الدعاية ضد الجمهورية وإضعاف معنوية الشعب في الجنوب فقد عاد من عاد إلى عدن متذمرين.

وقد أستقبلت ممثل المؤتمر العمالي وأعتذرت له عما حدث وأنه من عمل بعض الضباط الذين لا يقدرون المسئولية ولا يحسبون للعواقب حسابًا لأنهم جديدون على تحمل المسئولية. وكان المسئول عما أُتخذ ضد الحرس الوطني هو العقيد هادي عيسى رحمه الله وقد كان مسئولًا عن الكثير من الأخطاء.

تشكيل مجلس رئاسة ومحاولة إستبعاد الزبيري

في ١٩٦٣/٤/١٣م صدر الدستور المؤقت ونص على أن مجلس الرئاسة هو الهيئة العليا لسلطة الدولة يقر جميع القوانين والقرارات التي ينص الدستور على إختصاص رئيس الجمهورية بها، ويقر السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها.

وقد بدأ بعد ذلك الحديث حول تشكيل مجلس رئاسة من عدد من العاملين من الضباط والمدنيين. وكانت إجتماعات تتم في السفارة العربية وتحت إشراف الأستاذ محمد عبدالواحد القائم بالأعمال ومحمود عبدالسلام من رجال المخابرات. وكانوا قد أقترحوا ضم عدد ممن لا صلة لهم بالثورة وإنما هم من المحاسيب الى مجلس الرئاسة. ولكن كان أغرب ما فعلوه أنهم أستبعدوا الأخ الزبيري أبا الأحرار والزعيم الذي لم أعرف ولن أعرف مهما طال العمر زعيمًا مثاليًا يشبهه في إخلاصه ونزاهته وإستعداده للتضحية وإستعداده لأن ينسى نفسه وأهله في سبيل أن يعمل لخير وصالح الشعب. وعندما عرض عليّ الامر في مجلس القيادة آسفني أن يُستبعد الزبيري بينما يدخل أناس لا يعرفون عن الثورة شيئًا. وقلت في نفسي كأنه قد كتب على طلائع الثورة أن تُبْعد، فبالأمس أبعدوا الأستاذ أحمد نعمان لا لشيء إلاّ ليخلو الجو للبيضاني واليوم يريدون إبعاد زميله. وقلت لهم ولماذا إذًا حشرتم إسمي وإسم القاضي عبدالسلام صبرة، دعوا المجلس بكامل عدده من ثوار ما بعد الثورة. فأرادوا أن يعتذروا بأنهم يريدون أن يَصِّفوا وجه القاضي محمد لوزارة التربية والتعليم التي لها من الأهمية ما لها، فقلت وأنا دعوني أخلو إلى عملي في وزارة العدل، ورفضت البقاء والمناقشة وخرجت من المجلس.

وكان قد بلغني أنهم يقولون عن الزبيري أنه ممن لا يحبون مصر، مع أنه كان ممن يتغنون بل ويتغزلون بمصر وبرئيسها، ولكنه كان يتمنى أن يستطيع بلده أن يعتمد على نفسه فتمنى على الـ ج.ع.م. أن لا تتدخل عسكريًا في اليمن، بل سأل الله سبحانه أن لا يرسل ملائكته لنصرة هذا الشعب بل يمنحه النصر القائم على جهوده، وقد كتب هذا قبل الثورة. وقد أخذوا عنه أنه لا يحب تدخل مصر، فهو إذًا لا يحب مصر. وجاءني بعض الضباط الذين حضروا الجلسة يعتذرون ويقولون إننا نعرف محل القاضي محمد الزبيري من العمل الوطني ونعترف أنّا منه تعلمنا، ولكن إقتراح إستبعاده جاء من المصريين ونحن مضطرون إلى مجاملتهم لأننا في حاجة إليهم. فقلت لهم إفعلوا ما تشاءون ولكني لن اشترك معكم في تأسيس بادرة تجعل من حق المصريين أن يستبعدوا من يشاءون ويقربوا من يريدون. إنهم جاءوا ليساعدونا لا ليحكمونا وهذا ما قاله لي شخصيًا الرئيس عبدالناصر فقد

قال لا تشغلونا بشئونكم الداخلية دعونا نحصر همنا بحماية الثورة من العدوان الخارجي.

ولعل كلامي قد أبلغه الضباط إلى القائم بالأعمال فتراجع وأعتذر بأنه لا يريد أن يتدخل بالشئون الداخلية وإنما هو ينصح، وهكذا تم ضم إسم القاضي الزبيري دون أن أشعره بأنه كان عليه فيتو. ولكن الضباط ذهبوا إليه ليعتذروا له فقال لهم، لا عليكم فلست مهتما بأن أكون بين أعضاء مجلس الرئاسة لأن المشائخ مصرون على أن يدخل عدد منهم فيه وكنت أريد أن أضرب لهم مثلًا بنفسي فلعلهم يقتدون بي.

ويأتي المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات ويذهب إليهما المشائخ يطلبون ضم عدد منهم إلى مجلس الرئاسة، فحاولوا إقناعهم فلم يقنعوا. وطلبوا إليّ إقناعهم فقلت لهم (في الصيف ضيعت اللبن)، وقد نبهتكم حينما قررتم تشكيل مجلس الشيوخ بأن ذلك سيفتح الشهية إلى الإشتراك في كل المناصب.

وفي ١٧ إبريل ١٩٦٣م صدر القرار بتشكيل مجلس الرئاسة، ونتيجة لما اسلفنا ذكره فقد بلغ عدد أعضاء المجلس ثلاثة وثلاثين عضوًا منهم ثلاثة عشر من المشائخ. وتكون المجلس من التالية أسماؤهم:

المشير عبدالله السلال رئيسًا

السيد عبدالرحمن يحيى الإرياني

السيد حسن بن حسن العمري

السيد محمد محمود الزبيري

السيد عبداللطيف ضيف الله

السيد عبدالسلام صبرة

السيد محمد أحمد الاهنومي

السيد محمد قايد سيف

السيد عبدالغني مطهر

السيد صالح علي الأشول

السيد محمد مطهر زيد

السيد عبدالله الجائفي

السيد علي قاسم المؤيد

السيد علي محمد سعيد

السيد أحمد بن أحمد الرحومي

السيد حسين شرف الكبسي

السيد أحمد علي الوشلي

السيد عبدالله المؤيد

السيد عبدالكريم الحوري

الشيخ مطيع عبدالله دماج

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر

الشيخ أحمد سيف الشرجبي

الشيخ أمين أبوراس

الشيخ يحيى منصور بن نصر

الشيخ علي بن ناجي القوسي

الشيخ محمد بن عبدالله مناع

الشيخ جارالله القردعي

الشيخ سنان أبولحوم

الشيخ هزاع البدوي

الشيخ نعمان بن قايد بن راجح

الشيخ عثمان محجب ثواب

الشيخ أمين عبدالواسع نعمان

السيد محمد علي الأسودي

تشكيل المجلس التنفيذي

كان رئيس الجمهورية هو رئيس الوزراء، وبعد صدور الدستور أقترحنا تعيين رئيس وزراء لتحمل مسئولية الحكومة ويكون مسئولًا أمام مجلس الرئاسة، ولكن الإخوان المصريين نصحوا أن يعين رئيس لمجلس تنفيذي على غرار ما هو قائم في مصر، وهكذا كان. وقد تعين العقيد عبداللطيف ضيف الله رئيسًا للمجلس التنفيذي وتم في ٢٥ إبريل ١٩٦٣م تشكيل المجلس كالتالي:

الشيخ محمد علي عثمان	وزيرًا لشئون القبائل
العقيد محمد الرعيني	وزيرًا للداخلية
السيد مصطفى يعقوب	وزيرًا للخارجية
العقيد حسين الدفعي	وزيرًا للحربية
السيد عبدالغني علي أحمد	وزيرًا للخزانة
السيد محمد علي الاكوع	وزيرًا للعدل
السيد محمد أنعم غالب	وزيرًا للتربية
السيد حسين المقدمي	وزيرًا للصحة

الدكتور حسن مكي	وزيرًا للإقتصاد
السيد أحمد المروني	وزيرًا للأوقاف
السيد عبدالله الكرشمي	وزيرًا للأشغال والمواصلات
السيد علي محمد عبده	وزيرًا للزراعة

إلغاء الاحتفال بيوم الغدير

إعتاد الأئمة في اليمن الإحتفال في يوم ١٨ ذي الحجة بذكرى حديث غدير خُم الذي يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في حق الإمام علي كرم الله وجهه (علي مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي). وقد أستدل الشيعة بهذا الحديث على أحقية الإمام علي بالخلافة وأولاده من بعده، فكان الائمة يحتفلون بهذا اليوم لا لغرض ديني بل لهدف سياسي، وكان الإمام يحيى يقول حينما يخرج لحضور الإحتفال بيوم الغدير إنه يوم صقل الخلافة.

لهذا رؤي بعد قيام الثورة إلغاء الإحتفال، وأصدر العلماء بيانًا يشيدون فيه بأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه ويقولون أن الإحتفال الذي أعتيد ما أنزل الله به من سلطان وأن في الإسلام عيدين لا سوى كما نص عليه الحديث. فأصدرت الإذاعة السعودية ردًا بإسم الملكيين تهجموا فيه على علماء الأزهر، الذين لم يكن لهم أي صلة بالبيان، ولذلك كان الرد عليهم بشيء من القسوة. وقد أشار رد الحكومة اليمنية الذي صدر بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦م إلى أن بيان هيئة العلماء في اليمن الذي صدر في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة (١٢ مايو ١٩٦٣م) أشار إلى ما كانت تقيمه الأسرة البائدة من إحتفال في مثل هذا اليوم لتضليل الناس بالدعايات المزيفة على حساب ذكرى مجيدة ذكرى حديث غدير خُم، جاعلة منها قاعدة ترتكز عليها الدعاية التي كان الحكام البائدون يستهدفون من ورائها إلى تجديد ميسم العبودية على أبناء هذا الشعب اليمني المؤمن بربه ونبيه ووطنه وبكرامة الإنسان فيه، وبالتالي إلى توطيد دعائم حكمهم كحق إلهي وميراث شرعي، وأن البيان قد

أشاد بما للإمام علي كرم الله وجهه من فضل في الدين وسابقة في الإسلام كأحد أعلام الصحابة الراشدين، إلاّ أنه لا يجوز أن تستغل مكانته الدينية في تدعيم حكم فاسد أو حاكم ظالم، وأنه كرم الله وجهه من الصلابة في الدين والصرامة في الحق بحيث لو كان حيًا لكان أول من يحمل سيفه على عاتقه ويغمده في هامات الحكام الظالمين المستهترين بحق الله وحق المسلمين حتى يبيد خضراءهم.

وقال بيان الرد أن الأئمة أرادوا أن يحولوا رسالة محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه من رسالة إنسانية لهداية الناس كافة في ظل شريعة سماوية، يستوي فيها الأبيض والأسود إلى مبادئ سياسية وشعارات دعائية تغلف بالهداية السامية التي تدعو إلى العدالة والمساواة وتحرير الإنسان من ظلم الإنسان، إنهم يريدونها وسيلة لإنشاء ملك لأبنائهم وأقربائهم وتوطئة أكناف المسلمين لحكامهم وولاتهم الفاسدين.

وقال البيان انه طالما أن السعوديين يؤمنون (كما تقول إذاعتهم) بحديث الخلافة في قريش، ويعترفون أن بيت حميدالدين منهم ولديهم الأهلية لهذه الخلافة فما عليهم إلاّ أن يطالبوا سعودًا وفيصلًا بالتنازل عن العرش لأحدهم فهم كما يزعمون أحق وأولى بالعرش من سعود وفيصل لأنهما ليسا من قريش.

الإحتجاج على تواصل الاعدامات

كنا في تعز مع الأخ القاضي محمد محمود الزبيري في ١٩٦٣/٦/١٢م، وقد فوجئنا بإذاعة نبأ عن إعدام بعض المعتقلين فيهم الثور والويسي. وسألنا اللواء العمري نائب رئيس الجمهورية محتجين على الحادث فتنصل عن المسئولية ونفى علمه المسبق بما حدث فازددنا إنزعاجًا وأبرقنا للرئيس السلال البرقية التالية[١]:

بالأمس كان إعدام تسعة من المساجين منهم قاسم الثور وحسين الويسي قبل

(١) انظر صورة البرقية في الملحق رقم (٤).

المحاكمة وإكمال التحقيق. نائبكم يقول أنه لم يأمر بذلك ولا ندري من المسئول عن ذلك. نحن نسجل إحتجاجنا على هذا العبث بالدماء والأرواح بدون وازع ونطالب بمحاكمة العابثين، فللحادث عواقب سيئة ولا يمكن أن نتحمل المسئولية في هذه الأعمال. أنتم الذين وضعتم السلطة بيد من لا يقدر الأمور المسئولون أمام الله وأمام التاريخ والسلام عليكم ورحمة الله.

محمّد محمود الزبيري عبدالرحمن الإرياني[١]

البيضاني يحرض على الطائفية من عدن

أذاعت عدن ولندن عن قرب وصول الدكتور البيضاني إلى عدن ليشرف على إنشاء مصرف يساهم في تنمية إقتصاد دولة الإتحاد التي كان يحاربها بكل ما يملك من طاقة كلامية حتى ألّبها على الثورة بينما كان في الإمكان تحييدها إلى حين. وكان الغريب، والغريب جدًا، هو كيف تسمح له القاهرة بالذهاب إلى عدن وهي في معركة مع الإستعمار. وقد درسنا الموضوع وأتفقنا على أن نبعث برقية إحتجاج من الرئيس السلال إلى الرئيس عبدالناصر وتم إرسال البرقية التالية:

سيادة الأخ الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة

دأبت إذاعة الإستعمار في عدن ولندن على نشر خبر عن قرب وصول عبدالرحمن البيضاني إلى عدن تحت ستار فتح مصرف يسهم في إنماء إقتصاد دولة الإتحاد كما تقول الإذاعة، ونحن نشعر أن وراء هذا المخطط الإستعماري غايات أخرى يراد منها بث التفرقة الطائفية وهذا ما تمهد له صحافة الإستعمار في عدن. نرجو أن تأمروا بحفظ البيضاني ومن على شاكلته داخل الـ ج.ع.م. أو يكون تسليمه إلى اليمن لتتولى حفظه. وتقبلوا تحياتي وتقديري. ١٩٦٣/٧/١٦م

أخوكم

عبدالله السلال

(١) كانت فوضى الاعدامات سببًا يرفعه كثيرون لمعاداة الثورة ومنهم على سبيل المثال الشيخ ناجي بن علي الغادر الذي عتبنا عليه مناوأة الجمهورية فرد علينا بالرسالة المدرجة في المرفق رقم (٥).

ولم تجد البرقية نفعًا، ووصل البيضاني إلى عدن يدعو إلى دولة شافعية وسخّر الإستعمار إذاعة وصحافة عدن لخطاباته وتصريحاته. ولما عتبنا على القاهرة السماح له بالخروج ليدعو إلى التفرقة ونبهناهم إلى ما في ذلك من تناقض مشين بين هذا السلوك وبين ما يرفعونه من شعارات عن محاربة الإستعمار وما يدعون إليه من الوحدة العربية الشاملة بينما يسمحون بتمزيق الوطن الموحد وأن ذلك لو نشر مما يسيئ إلى سمعة زعامة الرئيس جمال عبدالناصر العربية. وقد أعتذروا أن البيضاني أستأذن بالسفر إلى المانيا الغربية ومنها أنتقل إلى عدن، ولم يكن أمامنا إلاّ أن نقبل العذر على علاته. هذا ما كان بالنسبة إلى الـ ج.ع.م. أما البيضاني فقد وصل يعلن عن رأيه، وتبين أن موضوع البنك إنما هو وسيلة للوصول إلى عدن، وقد تواطأ على ذلك مع الإنجليز وسلاطين الإتحاد الذين كانوا يهتمون بما يسبب إرتباكًا للثورة في الشمال.

أما نحن فقد عقدنا جلسة لمجلسي الرئاسة والتنفيذي ودرسنا الموضوع وتقرر إصدار قرار بسحب الجنسية اليمنية عن البيضاني وتشكيل محكمة لمحاكمته غيابيًا بالخيانة العظمى مع إصدار بيان للمواطنين في عدن نهيب بوطنيتهم إلى إتخاذ موقف حازم ضد دعوة البيضاني الذي يهدف فيها إلى خدمة الإستعمار بتمزيق البلاد. وقد أذيع كل ذلك من إذاعة صنعاء، وفوجئ به الجميع حتى القيادة العربية بصنعاء، وكان له أثره في عدن، فقد عمل الإستعمار وأذنابه السلاطين إلى إقامة حفل كبير قام فيه البيضاني خطيبًا يدعو إلى إقامة جمهورية شافعية تتحد مع دولة الإتحاد حليفة الإستعمار. فما سمع الحضور من البيضاني هذه الدعوة النشاز حتى شغبوا عليه ورموه بالنعال إلى منصة الخطابة، ولم ينج بنفسه إلاّ تحت حماية البوليس[١]. وأسقط في يده وهو الذي كان يتوقع التجاوب من أبناء المناطق الشافعية ففوجئ بهم يرمونه بالنعال. وقد أشفقت عليه القاهرة، ومن أجل أن يحفظوا له بعض ماء الوجه بعثوا له زوجته لإعادته إلى القاهرة، وعند وصوله حددت إقامته في بيته مدة وأنطوت صفحة المحاولة الفاشلة سوداء كالحة.

(١) أنظر ما نشرته الصحف حينها عن الحادث في الملحق رقم (٦)

تقرير مستشار شئون الجنوب

وفي هذه الاثناء كان الأستاذ قحطان محمد الشعبي (أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فيما بعد) مستشارًا لرئيس الجمهورية العربية اليمنية لشئون الجنوب اليمني المحتل. وقد قدم إلينا في المجلس التنفيذي دراسة مطولة عن أوضاع الجنوب بعد أن أقام الإستعمار البريطاني دولة الإتحاد وأصبح يحاول ضم ولاية عدن إلى الإتحاد. وكان كثير من أبناء عدن وفي مقدمتهم آل لقمان يعارضون الإنظمام إلى دولة الإتحاد ويطالبون بالإستقلال الذاتي. والدراسة جيدة وملمة بتاريخ مرحلة من مراحل النضال في عدن وتؤكد التمسك بوحدة القطر اليمني، شماله المستقل وجنوبه المحتل. وقد طلب من حكومة الشمال العمل على توحيد القوى الوطنية العاملة في الجنوب، المتحدة في الأهداف والغايات وجعل على رأس هذه القوى المناضلين من قطاع القبائل والضباط والجنود الذين كانوا في جيش الاتحاد والذين سرحوا من الجيش لعملهم ضد المستعمرين، وحزب الشعب الاشتراكي، والمؤتمر العمالي، ثم حركة القوميين العرب التي ينتمي إليها الأستاذ قحطان.

مؤتمر عمران

مع مرور الوقت زادت تدخلات القيادات المصرية في الشؤون الداخلية لليمن، والتي تخرج عن نطاق مهمتها العسكرية[١]. وهذا ما أفزع الغيورين على إستقلالية اليمن وذاتيتها. وكان أن درسنا الوضع مع الإخوان ومنهم الأخ الزبيري رحمه

(١) وهذا ما أعترف به الأستاذ محمّد حسنين هيكل في حديثه إلى الأستاذ فؤاد مطر الذي أخرجه في كتاب أسماه عن عبدالناصر بصراحة. فقد قال في صفحة (١٥٤) من الكتاب ما نصه: (نأتي إلى سلبيات دورنا وإيجابياته في اليمن ونبدأ بالسلبيات، وأهمها أننا بسبب ضعف الثورة اليمنية وجدنا دور الإدارة المصرية يحل محلها وهذا جعل إقامة مصر طويلة) حتى قال: (ثم وجدنا أنفسنا نتيجة لذلك ننحي الثورة اليمنية ونتصرف بالنيابة عنها).

الله وأتفقنا على الدعوة إلى مؤتمر وطني عام يعقد في مدينة عمران يتفق فيه المواطنون على التمسك بالجمهورية والدفاع عنها وتجنيد جيش لحمايتها. وتحمس القاضي الزبيري للموضوع ودعى إلى المؤتمر وحضره منتخبون من كل منطقة إتخذوا سبعة وعشرين قرارًا، وقد صدرت القرارات بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٦٣م ونرى من الوفاء للشهيد الزبيري أن نعيد توثيقها.[١]

تأسيس منظمة الشباب

وجاء العيد الأول للثورة، وجاءت الوفود العربية للمشاركة من كل الدول المعترفة بالجمهورية العربية اليمنية وكان من أبرز الوفود العقيد هواري بومدين وكان لا يزال مسئولًا عن الجيش الجزائري وكان معه وزير الخارجيه، وكان من شباب الجزائر الممتاز. وقد رافقناهم إلى الحديدة وتعز وعدنا بهم إلى صنعاء، ثم عدنا إلى تعز مرة أخرى وفاء بوعد كنا أعطيناه للشباب لحضور الحفل الذي ينوون إقامته بمناسبة قيام منظمة الشباب. وقد أقيم الإحتفال يوم ١٩٦٣/٩/٢٩م وحضرناه وأستمعنا إلى خطابات الخطباء التي تفيض حماسةً وإصرارًا على السير في طريق الثورة التقدمية والتغلب على كل الصعاب، وقد أشادوا بما نبذله من جهود في سبيل ذلك. وفي الختام ألقيت كلمة أشرت فيها إلى أنهم كممثلين للطليعة الواعية في هذا البلد، يقدرون ولا شك حق التقدير ثقل الواجب الملقى على عواتقهم، كشباب واعي ومتوثب إلى الحياة بعين الأمل والعزم، إزاء الجمهورية الفتية، ويعرفون أنه يقتضيهم جهودًا متواصلة ودأبًا مستمرًا وهمةً لا تعرف الكلل وعزمًا لا يفل. وإن من أهم هذه الواجبات هو ما قاموا به من تكوين تلك المنظمة، منظمة الشباب، التي ولدت في يوم ميلاد الجمهورية لتقوم بدورها بتوعية الجماهير التي عاشت القرون الطويلة تحت تأثير الدجل والتضليل بإسم الدين من الحكام البائدين الذين كانت أعمالهم بعيدة عن الدين بعد السماء عن الأرض.

(١) نص المقررات في الملحق رقم (٧)

من يمين القارئ:
الرئيس جمال عبدالناصر
المشير عبد الحكيم عامر
القاضي عبدالرحمن الإرياني
السيد أنور السادات

أخذت في إحتفالات الثورة المصرية

يوليو 1963م

من يمين القارئ:
السيد أنور السادات
القاضي عبدالرحمن الإرياني
الرئيس جمال عبدالناصر
المشير عبدالحكيم عامر
الفريق علي عامر

أخذت في الاحتفال بتخرج دفعات عسكرية بمناسبة عيد الثورة المصرية.

يوليو 1963م

مقترح جديد للإصلاح

كنت وكان الأخوان الزبيري ونعمان نحلم بثورة ربما أن واقع اليمن المتخلف الرهيب لن يعطيها للشعب اليمني إلا بعد زمن غير قصير. ولذلك فقد صدمنا حينما رأينا أن الإدارة قد ساءت أكثر وأصبح الظلم فوضى بعد أن كان يغلفه نوع من النظام العتيق. وكنا نعتقد أن في الإمكان عمل الكثير من أجل تخفيف السوء على الأقل. وكانت جهودنا تبذل في هذا السبيل ولكن الخرق أتسع على الراقع، وحتى حينما قمت برئاسة المجلس التنفيذي ونيابة رئيس الجمهورية ابتداء من ٥ أكتوبر ١٩٦٣م لم أستطع أن أعمل شيئًا يذكر. كان لكل ضابط صلاحية رئيس الجمهورية، وكل قائد في منطقة كان هو الحاكم بأمره. وقد أجتمعنا مع الأخوين الزبيري ونعمان في القاهرة وتدارسنا الموضوع وأتفقنا على أنه ليس في أيدينا غير أن نقدم لرئيس الجمهورية دراسة أمينة للوضع ونحلل أسباب هذا الإرباك ونقترح ما نعتقد أنه سيصلح من الأمر. وقد قال الأخ الأستاذ نعمان لقد قدمنا مقترحات ولم يعمل بها أحد، فقلت له هذا صحيح وقد يلقى الجديد مصير القديم ولكنها المعذرة إلى الله والنصيحة الواجبة.

فإن تقبل فحق النصح أن لا يرد وإن ترد فلا نبالي

وقد أتفقنا على ما يلي:

١. قامت الثورة اليمنية يوم ٢٦ سبتمبر بفعل النقمة على العهد الملكي الذي:

أ. عاق الشعب عن الإنطلاق في مضمار التقدم.

ب. وأهان كرامته داخل الوطن وخارجه.

ج. ومزق وحدته بالعنصرية والطائفية والقبلية.

٢. وقبل أن تنطلق المدافع ليلة السادس والعشرين من سبتمبر أنطلقت ألسنة المفكرين اليمنيين منذ إستيلاء الإمام يحيى على السلطة عام ١٩١٨م وتحددت أهداف النضال الشعبي بعد ذلك في:

أ. السيادة الشعبية.

ب. الوحدة الوطنية.

ج. -العدالة الإجتماعية.

٣. ولقد كان التجسيد الصارخ لكل مساوئ العهد المباد أنه لم يضع للدولة نظامًا معلومًا يتبين الفرد من خلاله أين موطن الصواب من الخطأ، فأصبحت حياة المواطنين لا تجد الحماية القانونية لأن القانون نفسه لم يكن موجودًا في الأساس.

٤. وأصبح اليمني بفعل إستمرار هذه الحالة يخجل في كثير من المواطن أن ينتسب إلى اليمن ويحاول بكل طريقة أن يجد من يقبل تجنسه إلى جنسية جديدة. وكانت أدق صورة لذلك أن تحارب أبناء اليمن في إرتريا والحبشة وليبيا وجها لوجه قسم منهم مع الإيطاليين وقسم مع الإنجليز لأن كل فريق يحمل جنسية الدولة التي يحارب في صفها.

٥. لقد كانت محركات الثورة هي نفس أهدافها، الخلاص من الهوان الفردي والضياع الجماعي والرغبة الملحة في بلورة الشخصية اليمنية في شكل حكومة منظمة تقدمية.

٦. وقامت الثورة فعلًا ورسخت أقدامها بالعون غير المحدود الذي قدمته الشقيقة الكبرى الـ ج.ع.م.

٧. أنفجر البركان اليمني، وجاءت القوى العربية لتصون اللهب الثوري المقدس من أن يستحيل إلى رماد تذروه الرياح.

٨. ولكن ... هل أستحال اللهب إلى طاقة منتجة تصهر خامات الشعب الثورية وتشكلها في منتجات إنسانية تحقق أهداف نضال الشعب خلال خمسة وأربعين عامًا منذ أطلق محمد المحلوي صيحته فرددها من بعده الدعيس والوريث والمطاع فالزبيري ونعمان، فالضباط الأحرار بأفواه مدافعهم ليلة السادس والعشرين من سبتمبر ...؟

٩. لقد ووجهت الثورة بأنواع شتى من الحروب أربكت الموقف.

١٠. ومضت بنا الأشهر وأنقضى العام، ودلفنا إلى الثاني ونحن جميعًا نتجاهل ونتساهل فيما ينتجه الإرباك من تصرفات متناقضة مع أهداف نضال الشعب تأثرًا بالمنطق القائل لننس كل شيء حتى تنتهي المعركة العسكرية.

١١. وأتسعت المعركة أكثر من ذي قبل ولم تنته ... وأشتد ساعد العدو عسكريًا، وتضاعف الإرتباك إداريًا وماليًا وسياسيًا. وأختلطت علينا حدود المسؤولية، بحثنا عمن نلقيها عليه فلم نجد جهة محددة يمكن أن تلقى عليها المسئولية... فشاعت المسئولية بيننا جميعًا، وضاعت بيننا جميعًا لماذا ...؟

١٢. لأن القيادة الفكرية للحركة قد أختفت. ولأن القيادة الحقيقية للمعركة العسكرية قد تجزأت.

١٣. لقد كانت الحكومة الملكية البائدة مستندة إلى تراث فكري عقائدي عمره ألف سنة وجاءت حكومة الجمهورية النقيضة للملكية دون أن تلتفت لإيجاد المحرك العاطفي لأنصارها. لقد كان للملكية مذهب سياسي متمسح بالسماء ولم يوجد بعد للجمهورية مذهب سياسي متمسح بالسماء أو متمرغ بالأرض، وكل حكومة ثورية قامت على ظهر الأرض إنما تحركت بفكرة سياسية تفسر للشعب تصرفاتها وأهدافها. ومن لم يستند لذلك أرتبط وجوده في الحكم بما يملكه من وسائل الإغراء أو الإرهاب لفئات الشعب ولم نكن نملك غير الريال الذي أصبحنا لا نملكه. كما أنا لا نملك القدرة على الإرهاب لأنّا بدون قوى محاربة، والذين يحاربون معنا منذ قامت الثورة من أبنائنا يتطلبون هم أنفسهم من يغريهم ويرهبهم ونحن نفقد الأمرين.

١٤. وإحساسًا بالضياع القاسي في متاهات الإرتباك الفكري، وفقدان الخطة العامة للدولة لإنعدام القيادة الفكرية السياسية التي تضع هذه الخطة.

١٥. وتقديرًا إيجابيًا للضعف العسكري الذي نلحظه في إنفتاح الجبهات يومًا بعد يوم وإنعدام الإنضباط في التحركات ووحدة القيادة العسكرية، نرى من واجبنا كمسئولين في الدولة أن نقرر وجوب المبادرة:

أ- بتشكيل أمانة عامة مؤقتة للتنظيم الشعبي تتولى مهام القيادة السياسية في الدولة من خيرة قادة النضال الشعبي في اليمن منذ الحركة الشعبية.

ب- وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة من الضباط الأحرار الذين فدوا أمتهم وبلادهم ليلة الـ ٢٦ سبتمبر مع مجموعة من مشائخ القبائل الذين تتوفر فيهم المعرفة الحربية والقوة القبلية.

١٦. على أن يقتصر توجيه المعركة سياسيًا وعسكريًا على هاتين القيادتين، وهما وحدهما الجهة الوحيدة ذات الحق في تدارس الخطط مع القيادة العربية في اليمن وتنسيق السياسة العامة بين اليمن والـ ج.ع.م.

١٧. على أن يُراعى في إختيار الأشخاص الفعالية الثورية والإدراك الواعي لواقع اليمن دون سعي وراء الكثرة التي فرضتها في كثير من التشكيلات إعتبارات هي إلى المجاملة الشخصية أقرب منها إلى الحكمة الثورية التي يتطلبها الموقف الصعب الذي تجتازه البلاد اليوم. وهاتان القيادتان هما وحدهما اللتان يتألف منهما مجلس الرئاسة الذي يجب أن يوجه كل شيء في الدولة.

١٨. وسيكون في قيام مجلس تأسيسي للدولة المتسع لذوي الكفاءات وأهل المكانات الذين تحتاج الدولة لإرضاء مشاعرهم وإستخدام طاقاتهم المحدودة دون الصعود بهم إلى مراكز القيادة العليا فلا يقدرون على إنتاج يتكافأ والمركز الكبير ولا يقوون على تحمل المسئولية التاريخية.

١٩. وبدون تنفيذ هذا نجد أنه من الصعب تغيير مجرى الأحداث الخطيرة التي تحدق بالبلاد ورجالها وتكاد تعيدنا إلى ما قبل ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨.

وبعد عودنا من القاهرة قدمنا هذه المقترحات إلى مجلس الرئاسة ولم نتفق عليها، بل زاد الشتات وتباينت الآراء، ولا سيما وقد ظن الرئيس السلال واللواء العمري أننا نجري وراء المناصب العليا لنأخذها منهما. على أني كنت يومها نائبًا لرئيس الجمهورية في الشؤون السياسية ورئيسًا للمجلس التنفيذي. وبعد جدال ومناقشة طويلين قرر المجلس أن أهم ما يجب أن نعنى به هو التنسيق مع القيادة

العربية وهذا يجب اللجوء فيه إلى الرئيس جمال عبدالناصر. ورؤي أن أسافر أنا على رأس وفد من المجلس من مختلف الفئات لطرح الموضوع ربما بصورة أوسع على الرئيس جمال عبدالناصر. وكان ذلك وسافر الوفد يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٣ الى القاهرة، وقد شكل الوفد من الآتيه أسماؤهم:

الأستاذ أحمد محمد نعمان

اللواء حمود الجايفي

العميد عبداللطيف ضيف الله

العقيد عبدالله جزيلان

العقيد عبدالله الضبي

العقيد محمد قايد سيف

المقدم علي قاسم المؤيد

الأستاذ محمد أحمد نعمان

عبدالغني علي أحمد

الشيخ أمين نعمان

الشيخ نعمان بن قايد

علي محمد سعيد

مصطفى يعقوب

علي ناصر العنسي

وسافرنا إلى القاهرة، وبعد وصولنا رأينا أن نطرح للرئيس جمال عبدالناصر الموضوع مفصلًا في مذكرة ليطلع عليها قبل أن نطلب المقابلة. وقد رفعنا له في ١١/١٢ تقريرًا مرفقًا بمذكرة نشير له فيها أن الموقف الخطير الذي يتعرض له

النظام الجمهوري في اليمن، من النواحي العسكرية والسياسية والمالية قد حمل الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة على تكليفي بالوصول مع وفد معظمهم من بين الأعضاء يمثل القوى الشعبية، الضباط والقبائل والمدنيين، لنتدارس ما يكفل تثبيت الدولة ويقضي على عوامل الخوف والفزع والإضطراب. وأن التقرير يعطي الصورة الأولية المركزة للموقف، والتي تفتح سبيل البحث للحلول. وحين يتم لقاؤنا سيلقي كل منا بدلوه.

وكان ملخص التقرير الذي أرفق بالرسالة كما يلي:

١ . ضعف المعلومات هو المنزلق الواسع للخطأ في التدبير لأية عملية في الحياة هامة أو بسيطة.

٢ . والوضع المظلم الذي عاشته اليمن خلال العهد الملكي فرض على العاملين في الحركة الشعبية قدرًا كبيرًا من نقص المعلومات عن طبيعة الأمور، والأشخاص والقوى الإجتماعية مما سبب إختلافات متعددة في وجهات النظر لحل المشكلة اليمنية وخلق بالتالي كتلًا وقيادات متعددة.

٣ . وما من قيادة سياسية شعبية في اليمن تحركت لوضع الحل السياسي للمشكلة إلاّ وجعلت القاهرة مدارًا لنشاطها وركيزة لعونها على أي نحو.

٤ . ولم تكن القاهرة، وهي أبعد عن اليمن من اليمنيين أنفسهم بقادرة على إستيضاح حقيقة الأمور داخل بنيان كل هذه الكتل، ليس لعجز ذاتي فيها، بقدر ما كان للمبالغة في إختلاط الصور اليمنية على اليمنيين أنفسهم أولًا وقبل غيرهم. وكان لا بد بعد حين من الإتصالات الطويلة بين القاهرة وهذه الكتل السياسية من أن تختار القاهرة الجهة التي تطمئن إلى فعاليتها وحسمها للموقف الرجراج الذي عاشته المشكلة اليمنية بين ٥٥ و ٦٢.

٥ . والضعف الأصيل عند اليمنيين أنفسهم في إستيضاح الصورة الأمينة لواقعهم التاريخي، وإرتباكهم في وزن قواهم السياسية، وعدم الإقتناع بحدود واضحة فيما بينها جعل من قيام ثورة ٢٦ سبتمبر على أيدي الضباط الشباب فاتحة توترات

جديدة جعلتنا يومًا بعد يوم نتساءل في أنفسنا: من هو يا ترى اليمني القادر على تحمل تبعات النظام الجمهوري ودعم بنيانه.

٦ ـ لقد تمزق القطاع الجمهوري من أبناء اليمن ممن كان يجمعهم إسم الأحرار اليمنيين تمزقًا داخليًا رهيبًا. في حين تكتل القطاع الرجعي الملكي وتماسك وأنضبط. كما أنحلت الوحدة السياسية على مستوى القيادة الجمهورية وقويت في الطرف الآخر.

٧ ـ ومن هذه البؤرة أنفجر الإرتباك في التصرفات سياسيًا وعسكريًا وماليًا وإداريًا، وإذا بنا نواجه الإحساس المرير الطاغي بأن النظام الجمهوري أساسًا معرض للأخطار طالما كانت خيرة العناصر اليمنية، مدعومة بالـ ج.ع.م. لم تستطع أن تقدم وضعًا أخف سؤًا مما قدمته حتى الآن.

وضع لا حرمة فيه لقانون.

ولا قبول فيه لنظام.

ولا طمأنينة فيه.. ولا أمن.. ولا أمل في إستقرار.. ولا إستشراف لوضع معقول.

٨ ـ إن المسؤولين في الدولة يعتدى عليهم في الشوارع فلا يجدون حاميا[١] وإن أموال الدولة التي تستدينها تبدد في سفه غير متصور. وإن العدو، وفوق ذلك، يوطد أقدامه في كل موقع ينزل فيه ولا راد له. هذا والقوى الجمهورية منصرفة عن كل ذلك غارقة في المناحرات وتبادل التهم والشكوك فيما بينها.

٩ ـ ونحن هنا لا نشكو بقدر ما نقرر واقعًا نعيشه وتصلى بناره الـ ج.ع.م.

١٠ ـ ولقد فزعت كل الأطراف، سواء من رضيت عنه القاهرة أو لم ترض، فزع الجميع إلى عون القاهرة ورأيها ومشورتها في المخرج مما تعانيه اليمن اليوم.

١١ ـ لقد حسبنا الوحدة أو الإتحاد بين القطرين مخرجًا. وحاولنا بذلك إيجاد

(١) كان نفر من حاشد من جماعة ابن الأحمر قد ضربوا وكيل وزارة الخزانة لأنه لم يلب طلباتهم غير القانونية.

علاقات أحسن مما هي عليه اليوم. ولكن الفوارق الكبيرة بين البلدين وقفت عائقًا مؤقتًا دون تحقيق ذلك.

١٢ ـ ونحن اليوم أسوأ من حالنا بالأمس وأشد إفتقارًا للمشاركة في التدبير من أجل الوصول أولًا إلى حالة الوحدة القيادية التي تمزقت من قبل قيام الثورة وبعدها، حتى أصبح كل مسئول في الدولة موسومًا بسمة تميزه وكأنهم ممثلو هيئة أمم متعددة في رئاسة دولة واحدة.

١٣ ـ لقد أختلطت الأمور علينا ولم نعد ندري أين نتجه في تحركاتنا داخليًا وخارجيًا...

ماذا يجب أن نفعل مع القبائل المتمردة..؟.

كيف نتعامل مع القبائل المؤيدة..؟

ما وضع الشباب المستنير في الدولة..؟

كيف نقيم علاقاتنا الخارجية على النطاق العربي وعلى النطاق الدولي..؟

ما هي القوة الرئيسية التي يجب أن تُستوحى منها سياسة الدولة ؟ أهي القبائل أم الضباط، أم الفلاحون والتجار، أم المثقفون ...؟

١٤ ـ لقد كانت القوى والكتل السياسية في اليمن قبل ٢٦ سبتمبر أضعف من أن تقدم على تفجير الثورة دون العون والتأييد الجبار يأتي من القاهرة. فلما وضعت القاهرة ثقلها في كتلة اطمأنت لثوريتها كانت الثورة. فعامل الترجيح التاريخي وسبب النقلة الكبرى من عهد لعهد إنما كانت القاهرة.

١٥ ـ واليوم ونحن نواجه بتبعات التحول التاريخي الضخم، والذي يتطلب أول ما يتطلب وحدة القيادة الثورية القوية القادرة على دعم الوجود وإعلاء البنيان، لا مفر لنا وللقاهرة من لقاء أوثق وإرتباط أشد على هذا المستوى تتجمع فيه كل الملامح للحركة الشعبية اليمنية. فإنه على الرغم من أن العنصر العسكري أساسًا قد كان البارز في تحقيق وجود النظام الجمهوري، الاّ أنه قد عجز بفعل تكوينه من أن يكون

من يمين القارئ:
النقيب علي قاسم المؤيد
الشيخ نعمان بن قائد بن راجح
الشيخ علي محمد سعيد
الرئيس جمال عبدالناصر
القاضي عبدالرحمن الإرياني
النقيب محمد قائد سيف
وفي الخلف
الاستاذ علي ناصر العنسي
المشير عبدالحكيم عامر

أخذت في القاهرة لبعض أعضاء وفد التنسيق مع القيادة العربية عند إستقبال الرئيس عبدالناصر لهم.

نوفمبر 1963م

القوة المرجحة في بناء الدولة وتوجيه سياستها. ولذلك فنحن أشد ما نكون حاجة لإعادة صياغة القيادة السياسية للدولة بعد تفاهم واضح رشيد وتبادل وجهات نظر أخوية مخلصة مع المرجح الأساسي في سير الأمور وحامل العبء الكبير والجهد العسير لاستنقاذ الموقف الذي نؤمن أعمق الإيمان أنه ليس لقوة منفردة في اليمن القدرة على إستنقاذه لوحدها.

١٦ ـ وإلى الأخ الرشيد جئنا نفزع من ضعفنا اليوم، كما فزعنا إليه من ضعفنا بالأمس فانجدنا بجنوده وقواته وأعاننا بماله وجهده. والذي نحن اليوم أشد حاجة إلى رأيه ومشورته ونصحه لتبقى الجمهورية العربية اليمنية حصيلة التضحية الكبرى والفدائية المجيدة.

بعثنا بالرسالة والتقرير إلى الرئيس جمال عبدالناصر وبعد الإطلاع عليهما عهد إلى المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات باللقاء معنا، وقد أجتمعنا بهما أكثر من مرّة ولم نصل إلى حل يمكن أن نعود به إلى اليمن.

وطرحنا موضوع الوحدة فقالا أنه لم يحن وقتها وأبدوا عدم الإهتمام. ولكن الإخوان الذين لهم بالقاهرة صلة أكيدة من أعضاء الوفد كانوا يؤكدون على ضرورة طرح موضوع الوحدة فإنه في نظرهم هو الحل الناجح والدواء الناجع. وبعد أن عقد الوفد بكامل أعضائه جلسة درس فيها نتائج إجتماعاتنا مع المشير عامر والسيد السادات أتخذنا قرارًا بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٧م نسجله فيما يلي:

«بعد المناقشة ودراسة نتائج إجتماعات الوفد مع السيد المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات تقررت الموافقة على إقامة الوحدة الفورية بين الجمهوريتين ويترك بحث شكلها للجان مشتركة من الجانبين على أن يبلغ القرار للسيد المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية وإلى مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ واللجنة المركزية لشيوخ القبائل بذلك ليشكل وفد موسع للمباحثات. وعلى أن يبت في طريقة الإبلاغ بعد مقابلة السيد الرئيس جمال عبدالناصر والإتفاق مع سيادته على الخطوات المنفذة للاتفاق».

وقد وقع على القرار جميع أعضآء الوفد، وقدم للسيد المشير والسيد أنور السادات وهما بدورهما عرضاه على الرئيس جمال عبدالناصر الذي قالا عنه أنه لم يقبل الوحدة الفورية وأنه أستخلص من تجربة الوحدة مع سوريا أن من الأحسن أن تسير على مراحل تكون أولاها التنسيق. ووافقنا على ما وافقوا عليه، وبعد هذا حلوا لنا بعض المشاكل التي جئنا لحلها وعدنا أدراجنا إلى صنعاء يوم ١٩٦٣/١١/٢٦م.

إنزعاج السلال من التقرير ورسالتي إليه

ولا يفوتني أن أسجل هنا موضوعًا أرى أنه يصور بعض المتاعب التي كنا نعانيها، وهو أن الرئيس السلال كان في هذه الفترة تحت المعالجة في مستشفى القوات الجوية على أثر إصابته بجلطة. وكان معتذرًا من إستقبال الزوار بأمر الأطباء، ولكن بعض الإخوة من أعضاء الوفد قد وجد فرصة ليعرض عليه التقرير الذي رفعناه لعبدالناصر فلم يرقه ما جاء فيه من تصوير سوء الأوضاع والإشارة إلى عجز الضباط عن إدارة الأمور كما يجب أن تدار. وقد أعتبر أنه هو المعني بذلك وقد بعث يعاتب مما جعلنا نرد عليه بالرسالة التالية.

سيادة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله. تحية طيبة، ونرجو لكم الشفاء العاجل

لدي أشياء كثيرة كنت أريد أن أشرحها لكم ولكني تركت ذلك إشفاقا على صحتكم. قد أسفت جدًا لأنها عرضت عليكم تلك الجملة التي جاءت في التقرير والتي تركت لديكم أثرًا غير حسن. وقد أُريد من العرض الإثارة والإفساد والإساءة إلى العلاقات الأخوية التي تربط بيننا، ولو تأملتم الموضوع كاملًا لعرفتم أني لم أحملكم تبعة ما أشرت إليه من الإرتباك وعدم الدقة في وزن القوى السياسية، ولا أردت إنكار دوركم في الثورة فذلك ما لا يستطيع أحد إنكاره. وإذا لم ينص عليه في التقرير فلأني هدفت فيه إلى الإشارة الإجمالية إلى الأخطاء وأسبابها وليس المسؤول عنها واحدا بل ولا جهة من الجهات. وأود أن أؤكد لكم أن أساس النجاح

في أي عمل تعاوني هو الثقة المتبادلة والمطلقة، وقد كانت هذه الثقة هي الحصيلة التي حصلنا عليها من وراء السجون في السبع السنوات وزمالة (نافع). وما قاسيناه جميعًا في تلك السنوات قد زاد الروابط المبدئية متانة وقوة ولكنه لما بدأ الشك يدب نتيجة لما خلفه مؤتمر عمران من آثار سيئة عملت التفسيرات المغرضة والأوهام على تحويل الحبة منها إلى قبة. فعزلتم نفسكم عن إخوانكم وزملائكم وأصدقائكم وأحطتموها بأناس مغرضين يريدون توسيع الشقة ويراعون موضع العلل ويفسرون كل كلمة عفوية بالتفسير الأسوأ الذي لم يقصد. ولم يقتصروا على الالتصاق بكم لأداء هذا الدور اللا أخلاقي بل هم يعملون دائما على القيام بنفس الدور بيننا وبين القوات العربية والقادة المصريين. وكثيرًا ما ترسل تقارير من عدن ضد أشخاص لا يعادون أحدًا ولا يؤذون أحدًا. وقد وقفنا على أشياء يجب علينا إذا كنا نحرص على وحدة الصف أن نحدد موقفنا منها ومنهم.

أما الإخوة العرب[1] الذين أسدوا الجميل وزرعوا المعروف فأي إنسان له شرف وضمير ودين يسمح لنفسه بأن ينكر جميلهم بأي لون من ألوان الإنكار أو التنكر. لقد قلنا وما زلنا نقول أنّا مدينون لهم بحياة ثورتنا وسلامتها من الفشل الذي كان حتميا لولا وجود القوات العربية. ولكن المصيبة جاءت من أنهم وضعوا ثقتهم أولًا بمن ليسوا بأهل لها وبمن لا يراهم الشعب أيضا أهلا لثقته، ولما قلنا فيهم رأينا الصريح ولم يقبل لم نأس لذلك نظرًا إلى أننا أدينا الواجب من النصح ولا يضيرنا عدم قبوله. ولكنه لما كشف لهم المستقبل الذي أصبح ماضيًا صدق تلك النصيحة تكونت عقدة عكست النتيجة المنطقية، وبدلًا من أن يُقدَّر الناصحون أصبحوا عرضة للشكوك.

والمصيبة الثانية تأتي من المخابرات التي تتلقى تقارير من الحاقدين والموتورين والمغرضين وتبني عليها أحكامها المغلوطة، التي تصبح لدن الإخوان العرب قضايا

(١) نعيد التذكير بأن العرب تعني الأخوة المصريين، فقد اختاروا في اليمن أن يطلق عليهم هذا الوصف، فيقال: الجيش العربي، والقيادة العربية، والمستشارون العرب، والخبراء العرب..الخ

مسلمة. ويسمع الناس من محمد عبدالواحد ومن غيره من القادة العرب أن فلانًا بعثي وعلانا شيوعي وزيدًا لا يحب مصر وعمروًا لا يألف الطاعة العمياء وأشباه هذه النعوت، فيشعرون أن كل واحد منهم معرض لمثل هذه الاتهامات في يوم من الأيام حينما يتبرع أي عدو له بأن يتقمص ثياب الوطنية ويقدم نفسه للخدمة في سلك المخبرين. وبهذا وأمثاله أصبح القلق النفسي مخيما على المواطنين وأصبحوا يتلفتون يمينًا وشمالًا بحثًا عن الأمن والاستقرار النفسي. وهذا وإن كان يراه البعض هينًا إلاّ أنه سبب لحالة التوتر الموجودة التي قد تتحول إلى نفور عند جميع المشائخ والقبائل، وبالتالي إلى تصادم وتقاتل. وعليكم أنتم بالذات واجب تاريخي في تصحيح الأفكار هنا وهناك وإعادة الأمور إلى مجاريها والثقة إلى مستحقيها ليمكن استمرار التعاون على الوجه السليم المرضي والكفيل بالمصلحة المشتركة بين الشعبين والكفيل أيضا برد الجميل والوفاء له، ثم أنّا لا نرضى لأنفسنا ولا لمواطنينا العيش تحت رحمة المخابرات. لا أحب أن اشرح لكم كل ما لدي حرصا على راحتكم التي تشكل جزءا من العلاج ولولا أنني فهمت من عرض الموضوع عليكم أن الحجر غير عام لما بعثت هذا.

أرجو لكم الصحة والسلام عليكم. ١٩٦٣/١١/١٥م

شرح موقفي من البيضاني ومؤتمر عمران

وأثناء بقاءنا في القاهرة جاءني بعض الإخوان المصريين الناصحين والمشفقين ليقول لنا أن مؤتمر عمران هو سبب كل ما بدا من عدم التجاوب معنا من القادة المصريين، فقد أُعتبر ضد الوجود العربي في اليمن وضد القوات العربية وأنهم يحملونني كِبَر الأمر في قيامه وتوجيهه، وأن علي إذا أردت أن أحصل على ثقة الرئيس عبدالناصر وبالتالي المشير عامر والسيد أنور السادات أن أبعث رسالة إلى الرئيس أتنصل فيها من المسئولية عما صدر عن مؤتمر عمران من قرارات وأنسبه إلى القبائل الرجعيين والملكيين. فقلت له وكيف أفعل ذلك وقد رأسه القاضي محمد محمود الزبيري ونحن نعتبره المثل الأعلى في الوطنية، وأنا وإن لم أحضره،

قد عُرضت عليّ قراراته ووافقت عليها قبل صدورها وبعده. فقال صاحبنا وهم يأخذون عليك أيضا أنك ضد الإشتراكية وأنك ناصبت البيضاني العداء لأنه أعلنها. فقلت له إن رأيي في البيضاني معروف للرئيس والسيد أنور من قبل وبعد إعلانه للإشتراكية. وأنا مع ذلك أؤمن بالعدالة الإجتماعية وأراها كفيلة بحل مشاكل اليمن التي لا توجد فيها مؤسسات إقتصادية مستغلِّة ولا إقطاع بمعناه المعروف في الأقطار العربية الأخرى. ثم إن ثورة ٢٣ يوليو لم تعلن الإشتراكية إلاّ بعد فترة طويلة وبعد أن أستقرت ورسخت أقدامها، أما الأخ البيضاني فقد أعلنها والعدو على بعد ١٥ كيلو متر من العاصمة ليؤلب على الثورة وليعطي الفرصة للأعداء لإستغلال هذا الإعلان وإساءة تفسير الإشتراكية. فقد زعمت إذاعة الملكيين أن معناها الإشتراك في النساء ونحن لا نعارض في مبدأ الإشتراكية كعدالة إجتماعية بل في التوقيت والتسمية التي لا تتلاءم مع واقع وعقائد اليمنيين. ووعدت هذا الناصح بأني سأبعث للرئيس جمال عبدالناصر رسالة من اليمن أشرح له فيها كل ما لدي.

وفي ١٩٦٣/١٢/١٠م بعثت للرئيس جمال عبدالناصر رسالة أكدت له فيها [**أن معتقدي المقدس، وسائر مبادئي وآرائي وإخلاصي لمصلحة اليمن ولمصلحة مصر، وللمصلحة القومية تجعل الصراحة عليّ قدرًا قادرًا، وتجعل الصدق عندي مبدأً دينيًا وخلقيًا ووطنيًا، وبالتالي تجعل إستهدافي لمصلحة بلدينا وشعبينا وأمتنا العربية والإسلامية غاية لا تسمو فوقها غاية ولا يعوقني عنها عائق**].

وقد تناولت في الرسالة شرح مفصل لموقفي من الإشتراكية، وموقفي من البيضاني وهو الموقف المعروف للجميع بما فيهم الرئيس عبدالناصر الذي لم أخف عنه رأيي في البيضاني منذ البداية. وأشرت في الرسالة إلى أن ما أشاعه البيضاني في اليمن من إرتباطه التام بمصر قد جعل البعض يعتبر أن مناوءة البيضاني تعني مناوءة الحكومة المصرية. فأخذ بعض هؤلاء المخدوعين ينسبون إليّ مناوءة مصر بحكم موقفي المعروف من البيضاني.

ثم تناولت مؤتمر عمران وموقفي منه فقلت في الرسالة:

[أما مؤتمر عمران فأُذكّر أولًا أنه قد أسيء فهمه وأُسيئ تفسير قراراته ونظر اليها بعين السخط، فنُسبت إليه مساوئ ليست فيه وأُختلقت له أهداف لا يمكن أن يهدف إليها. وقرار المؤتمر بتجنيد ثلاثين ألف جندي يمني يهدف إلى التعاون مع القوات العربية لأنه آسفنا أن يستمر القتل في إخواننا العرب، نتيجة لعدم تعودهم على الحرب في الجبال ومواجهة العصابات، ولم يكن الهدف من القرار هو الإستغناء عن القوات العربية وطلب سحبها. وكم كان يسعدنا لو كنا قادرين على الإنفراد بتحمل مسئولية الدفاع عن الثورة لأننا متأكدون أننا بذلك نريحكم من متاعب والتزامات عسكرية واقتصادية. ولم يخطر على بالنا تصديق ما يقوله المغرضون من أن هناك إتجاها لإضعاف دور اليمن في الدفاع عن الثورة بإضعاف إعداده عسكريًا بغية إحتكار شرف الدفاع عن الثورة، إن ذلك ما لا يصدقه عاقل.

وأُذَكّر ثانيًا أني عملت لقيام المؤتمر ولكني لست كل شيء فيه بل ولم أحضره، كما نقل إليكم المخبرون المغرضون. إنى أيدت ولا أزال القرارات الصادرة عن المؤتمر لأني واثق من غاياتها الشريفة وأنها لمصلحة اليمن ومصلحة القوات العربية العاملة فيه. كما أثق أنه لا يمكن أن يكون المؤتمر كما صور لكم وكما حاك حوله المغرضون، ومتأكد أن الشخصيات الرئيسية التي قامت به ووضعت قراراته لا يمكن أن تخون شرفها وتاريخها بخيانة قواتكم ودوركم، وقرارات المؤتمر شاهدة على ذلك.

فمؤتمر عمران إذًا ليس ضد القوات العربية كما تبادر إلى أذهان المسئولين العرب وكما جاء الحاقدون ليؤكدوا بالكذب والإفتراء هذا الرأي عند بعض المسئولين حتى أصبح كالحقيقة وأصبح كل من عمل له أو أيده في نظر هؤلاء عدوًا للقوات العربية. ولكن المغرضين وأعداء الثورة قد اغتنموا هذه الفرصة فجعلوا من تأييدي للمؤتمر دليلًا على هذه التهمة غير المعقولة ثم أخذوا يؤكدونها، رغم إستحالتها، بالإفتراء والكذب والإختلاق. وبحكم الفكرة الخاطئة لديكم ولدى المسئولين في القاهرة عن المؤتمر أصبح كل ما ينسب إلي مسموعًا ومقبولًا وخاصة وقد قيل أني المحرك الأساسي للمؤتمر. وهذه المقدمة، التي ليست صحيحة، تؤدي بحكم إساءة فهم المؤتمر إلى نتيجة ليست مغلوطة فقط بل هي خبيثة ومجرمة. إذ أن خلاصتها أني المقاوم الأساسي للقوات العربية فهل مثل هذا معقول؟ وهل ما يقال عني مقبول؟ وهل فقدت كل المثل حتى أقاوم وجود القوات العربية في اليمن؟ وهل يمكن أن أخون الجمهورية؟ وهل أنا منتحر يريد عودة الملكية؟ وهل أنا جاهل حتى أرضى لوطني الذي أقدره بعد الله أن يعود إلى الحضيض المخزي الذي لم تعرف البشرية مثله إذلالًا وإهانةً لكرامة بني الإنسان؟ تساؤلات يجيب عنها ماضيّ وحاضري وأرضى فيها بحكم المستقبل والتاريخ].

وقد صرحت في رسالتي للرئيس عبدالناصر أن هدفي من تحرير الرسالة إليه هو الحصول على نتيجة محددة وهي «الثقةالمتبادلة». وقلت:

[فأما أنا فلا حاجة بي إلى تأكيد ثقتي المطلقة بكم وبمبادئكم من ناحية وبنفسي وبمواقفي من ناحية أخرى. وأما أنتم فأخشى أن يكون كُتّاب التقارير، الذين يحسنون الدس

والوقيعة يكتبونها على هواهم ولأهداف خطيرة، أن يكون هؤلاء قد نقلوا إليكم صورة مزورة عني تؤدي إلى إهتزاز الثقة وإن كنت لم ألمس منكم شيئًا من ذلك.

إن الله يحملنا عبء المسئولية الجسيم. فأنتم في اليمن تحملون رسالة قومية وإنسانية خيّرة، ونحن هنا تنوء عواتقنا بالواجب الوطني المقدس. وبالثقة وحدها تتحقق رسالتكم السامية. وبالثقة والثقة وحدها أيضا نستطيع الإضطلاع بما تفرضه المبادئ الوطنية وأئتمننا عليه الله وكلفنا به الشعب.

ولا بد للثقة، لكي تكون دعامة للنجاح وطريقًا للفوز من أن توضع في محلها السليم. ولا شك أن الكثير من المشاكل والتذمرات كانت الثقة المغلوطة سببًا رئيسيًا لاستشرائها وإنتشارها].

إنشاء المكتب السياسي ومجلس الأمن القومي

إزداد الصراع بعد مؤتمر عمران وتباينت وجهات النظر حوله، وكان مجلس الرئاسة لكثرة عدد أعضائه وتباين وجهات نظرهم عبارة عن ميدان صراع. وكان المستشار القانوني المصري يحضر جلساته، ولهذا فقد كان فريق من الأعضاء يزايدون في إظهار الولاء لـ ج.ع.م. وفي لقاء مع الرئيس السلال أتفقنا على إلغاء مجلس الرئاسة على أن يحل محلة مكتب سياسي من تسعة أعضاء يكون السلطة العليا للشئون السياسية والتشريعية، وتكوين مجلس للامن القومي يتولى الشئون العسكرية والامنية. وقد صدر في ٦ يناير ١٩٦٤م إعلان دستوري بتنظيم سلطات الدولة العليا، وقد خص المكتب السياسي بثلاثة عشرة مادة تتحقق فيها القيادة الجماعية، ووكل إليه وضع اللائحة الداخلية وتحديد المهام التي يضطلع بها.

وفي ١٩٦٤/١/٨م صدر قرار بتشكيل المكتب السياسي على النحو التالي:

١. المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية رئيسًا

٢. اللواء حسن العمري نائب رئيس الجمهورية عضوًا

٣. القاضي عبدالرحمن الإرياني عضوًا

٤. القاضي محمد محمود الزبيري عضوًا

٥. الشيخ محمد علي عثمان عضوًا

٦. الأستاذ محمد بن أحمد نعمان عضوًا

٧. الشيخ عبدالقوي حاميم عضوًا

٨. القاضي عبدالسلام صبرة عضوًا

٩. السيد محمد مطهر عضوًا

وفي ١٩٦٤/١/٢٥ م وضعنا مهام المكتب السياسي كما يلي:

إنطلاقًا من الأهداف الأساسية لحركة الأحرار اليمنيين التي قادت نضال شعبنا نحوًا من ثلاثين عامًا ضد الحكم الرجعي المتخلف، وسعيًا وراء إستعادة المكانة المرموقة لشعب اليمن في التاريخ بين سائر الشعوب، وإيمانًا بحق الشعب العربي في اليمن في أن يقهر عوامل التخلف في أرضه ليواكب الزحف العربي المقدس من أجل التقدم والوحدة، وتحقيقًا للسيادة الشعبية والوحدة الوطنية التي جعلها الأحرار دليلًا لعملهم الثوري، قبلنا تحمل أعباء السلطات العليا للدولة بصفة مؤقتة، تنتهي فور إنجازنا للأهداف المرحلية العاجلة التي تستدعيها الحالة العامة في أنحاء الجمهورية.

وباستقراء الواقع الذي عاشته البلاد منذ مطلع الثورة حتى اليوم نجد مهامنا العاجلة والمؤقتة محددة بالشكل الآتي:

١. تحقيق مبدأ القيادة الجماعية بالحد من كل تسلط فردي حدًا نهائيًا يقضي على عوامل التناقض والإرتباك الذي عاشته الدولة بفعل الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة منذ بدايتها، من معارك عسكرية فوجئنا بها على غير ما توقع سابق، إلى تسلل عناصر إنتهازية مربكة، إلى مشاحنات وخلافات وتناحرات بين مختلف الفئات الشعبية التي خلقت المناخ الملائم للفردية المطلقة.

٢. إقرار السلام في الوطن بالقضاء على التمرد المسلح الذي طال عليه الأمد، وذلك بوضع الخطة العسكرية والسياسية المعتمدة على إتفاق إيجابي بين فئات

الشعب جميعها، القبائل المحاربة، والضباط الذين لا يقودون قطعًا عسكرية، والمواطنين في المدن، والفلاحين في المناطق المستقرة، وبالتعاون التام مع الشقيقة الكبرى الـ ج.ع.م. بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك.

٣. إقامة المجلس التأسيسي الذي يتولى بعد قيامه إختيار الحكومة من بين أعضائه ووضع الدستور الدائم للدولة وتخطيط سياسة الدولة العامة ومراقبة تنفيذها.

تلك هي المهام الأساسية العاجلة التي نلتزم بالعمل من أجلها ومن خلال الوزارة التي سنشكلها والتنظيم الشعبي الذي سننشئه في كافة أنحاء الجمهورية ليتسنى لنا بعد ذلك أن نوجد الديمقراطية الحقيقية النابعة من واقع الشعب والمرتكزة على تأييده والقائمة بفعل مشاركته المباشرة الإيجابية دون إحساس بظلم لفئة من فئات الشعب وتسلط فريق على فريق أو تجاهل أو إنكار لدور قطاع من القطاعات في بناء الدولة اليمنية الحديثة.

ولذلك قررنا المباشرة على الفور في تشكيل الأمانة العامة المؤقتة للتنظيم الشعبي الذي أستقر رأينا على أن يطلق عليه إسم (الإتحاد اليمني التقدمي). وستتألف الأمانة العامة من بعض أعضاء المكتب السياسي ليتفرغوا لهذه المهمة الهامة التي نعتبرها السياج الأمين للثورة في كل أنحاء الجمهورية الفتية، بينما يتفرغ بقية الأعضاء للإشراف على مهام الحكم وتوجيهه وفق مقتضيات الأحوال العامة وتلبية لإحتياج الهدفين الآخرين وهما جماعية القيادة وإقرار السلام، وسيطلق على هذه الجماعة إسم (المجلس الجمهوري). والتشكيلان معًا، الأمانة العامة المؤقتة للإتحاد اليمني التقدمي والمجلس الجمهوري، متضامنان معًا في المسئولية إزاء أي قرار يصدر عن أحدهما فالإختصاصات منحصرة في وضع مشروعات القرارات والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها من الجانبين داخل إطار المكتب السياسي.

ولقد أستدعت الحاجة لوجود رقابة داخلية في المكتب السياسي نفسه هذا التقسيم، إذ تظل قيادة التنظيم الشعبي المرتبطة بالجماهير بشكل مباشر أقدر

على معايشة أحاسيس الجماهير وأكثر إستبانة لمطامحها وأحلامها فتتولى بالتالي نقل ذلك بأمانة إلى المشرفين على تنفيذ سياسة الدولة في المجلس الجمهوري الذين تقتضيهم طبيعة مهامهم الإنصراف للدراسة والتفكير وتوجيه الأعمال من مكاتبهم بعيدًا عن الإحتكاك الدائم المباشر بالجمهور. وبهذا نضمن سلامة الإجراءات الحكومية ومطابقتها لرغبات الشعب في الفترة الإنتقالية بين قيام المكتب السياسي والمجلس التأسيسي، كما نضمن في الوقت نفسه للسلطة التنفيذية في الدولة القدرة على إيضاح سياستها على الدوام عن طريق الأمانة العامة للإتحاد اليمني التقدمي، فلا تتعرض إجراءاتها لسوء الفهم لدى الجماهير الذي يؤدي بالتالي لفقدان الثقة بين السلطة والجمهور مما يعرقل سير دولاب العمل في الدولة ويربك المسئولين فتتضاعف أسباب النقمة ويشيع التذمر الذي كان على الدوام من أقوى أسباب التمرد المسلح والقاعدة النفسية التي ترتكز عليها قيادة المتمردين الملكية. وإنا لمطمئنون إلى أن التوفيق سيحالف عملنا طالما ظل التجاوب الشعبي صادقًا وقويًا وسادت الثقة الصادقة بين الجميع، فإن مهمة بناء الوطن الذي أعملت فيه قوى التخريب جهودها عدة قرون لا يمكن أن يقوى على حملها عدد من الأفراد مهما أوتوا من سلامة القصد وعظيم الحكمة إلا بالتضامن الشعبي القوي الواعي.

وثقتنا بأصالة شعبنا النضالية ووعيه السياسي هي حافزنا الكبير لقبول تحمل هذه المهمة الكبرى التي نأمل أن نؤديها حق أدائها.

والله من وراء القصد والله أكبر.

وكنا قد أتفقنا على تشكيل مجلس الأمن القومي على الوجه التالي:

رئيس الجمهورية	رئيسًا
نائب رئيس الجمهورية	نائبًا للرئيس
قائد القوات العربية في اليمن	عضوًا

نائب قائد القوات العربية باليمن	عضوًا
وزير الحربية	عضوًا
وزير الداخلية	عضوًا
رئيس هيئة أركان الجيش اليمني	عضوًا
رئيس هيئة خبراء القيادة اليمنية	عضوًا
رئيس هيئة الأمن الداخلي	عضوًا

وقد أشار القرار الصادر بتشكيل المجلس إلى مسئوليات المجلس وإختصاصه.

مؤتمر القمة العربي الأول

في ١٣/١/١٩٦٤م عقد أول مؤتمر قمة عربي جلسته الأولى في مبنى الجامعة العربية في القاهرة. وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد دعا إلى إنعقاده للنظر فيما تقوم به إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن. وبرغم ما كان بين مصر والسعودية وبينها وبين سوريا من خلاف حاد فقد حضر الملك سعود كما حضر أمين الحافظ رئيس سوريا في آنها. وقد حضر عن اليمن رئيس الجمهورية المشير عبدالله السلال، وكنت أنا بين أعضاء الوفد. وقد ألقى عدد من الملوك والرؤساء كلمات في هذه الجلسة وكنا أعددنا كلمة مناسبة ليلقيها الرئيس السلال أشرنا فيها إلى ما تقوم به السعودية من التدخل في اليمن بإرسال المرتزقة وتموينهم بالسلاح والمال، ولكن الرئيس السلال قال أن الرئيس جمال عبدالناصر أشعره أنها لن تلقى كلمات من قبل الرؤساء. ولكنه لما رأى الآخرين يلقون كلمات أراد هو أن يحاكيهم، فقدمنا له الكلمة فقال أنه سيرتجل كلمة. وقد كان أول ما قاله إن الأخ الرئيس جمال أخبرني أنه لا كلمات في الجلسة وأنا أريد أن ألقي كلمة اليمن. فقال الرئيس جمال الله الله يا أخ عبدالله أنا مقلتش حاجة، تفضل. فقال إننا هنا نلقي الكلمات ونتبارى بالخطابات وإسرائيل (بتبرم)، ولم يفهم السامعون

معنى (تبرم)، وقد كان غير موفق في كلمته. ولما عتبنا عليه لتركه الكلمة المكتوبة التي كان لها هدف وفيها فكرة قال أنه رأى الملك الحسن يخطب إرتجالًا فأراد أن يجاريه في الميدان وأنه قد تعود على الإرتجال لكثرة ما خطب بعد الثورة، فقلنا له فرق كبير بين الكلام مع الجماهير والكلام في قمة الملوك والرؤساء، وفي المواقف الرسمية يفضل الكثيرون الكلمة المكتوبة. وهكذا لم تبحث قضية اليمن، وحينما أراد المشير السلال طرح الموضوع نصحه الرئيس عبدالناصر بعدم الجدوى فلزم جانب الصمت. وهكذا خرجنا من السوق بغير حمص كما يقول المثل الشامي. أما المؤتمر فقد قرر إقامة هيئة ومشاريع عربية لاستغلال مياه نهر الاردن، كما قرر أن ينعقد مرة أخرى في أغسطس أو سبتمبر في الإسكندرية.

اللقاء مع عضو البرلمان البريطاني:

في أثناء بقائنا في القاهرة جاء أحد أعضاء البرلمان البريطاني ليتحسس إمكان الوصول مع حكومته إلى حل لقضية الجنوب المحتل، وعهد إليّ الرئيس السلال في التفاهم معه. وبعد عدة جلسات كان يحضرها الدكتور عدنان ترسيسي ممثلنا في مقر الأمم المتحدة في جنيف مترجمًا ومستشارًا وصلنا إلى مشروع الإتفاق التالي:

تسوية العلاقات بين اليمن وبريطانيا على الأسس الآتية:

١. يبدأ بإعتراف المملكة المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية ويباشر تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفراء.

٢. تتوقف الحملات الإذاعية ضد بريطانيا وضد الجمهورية وتلغي السلطات في عدن جميع التدابير الإستثنائية التي أتخذت ضد الأحرار في عدن مع إلغاء جميع القيود التي وضعت أخيرًا بالنسبة إلى العمل والعمال اليمنيين والإنتقال وغير ذلك.

القاضي عبدالرحمن الإرياني والرئيس عبدالله السلال والاستاذ محمد علي الاسودي. وفي الخلف يبدو الاستاذ محمد أحمد نعمان، أثناء حضور مؤتمر القمة العربي الاول بالقاهرة.

يناير 1964م

من يمين القارئ:
الاستاذ محمد علي الاسودي
المشير عبدالله السلال
القاضي عبدالرحمن الإرياني
وفي الخلف النقيب محمد الاهنومي
القاضي عبدالسلام صبرة

مؤتمر القمة العربي الاول، القاهرة، يناير 1964م

جلسة مؤتمر القمة العربي الاول بمقر الجامعة العربية بالقاهرة. ويبدو في الصورة وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر وإلى جانبه السيد محمود فوزي وزير الخارجية وخلفه المشير عبدالحكيم عامر ثم الفريق علي عامر.
ووفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة المشير عبدالله السلال ومعه القاضي عبدالرحمن الإرياني والشيخ عبدالقوي حاميم والاستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبدالسلام صبرة والاستاذ محمد أحمد نعمان

القاهرة، يناير 1964م

٣. تعيين موعد للبدء بمفاوضات على مستوى رفيع لوضع أسس تقدمية بعيدة الهدف للعلاقات بين البلدين تتمشى مع المفاهيم الحديثة مبنية على حق الجمهورية العربية اليمنية في المنطقة المحتلة بتحقيق وحدتها مع اليمن وإتخاذ خطوات عملية في سبيل ذلك.

٤. إعتبار نجاح المفاوضات على الأساس المبين في الفقرة (٣) سببًا لقبول الجمهورية مبدأ تأجير قاعدة لمدة معينة دون أن يخل ذلك بالسيادة والوحدة.

٥. تحويل العلاقات في المنطقة من السيطرة العلنية أو المستترة مع العداء السافر أو الخفي إلى علاقات ود وتعاون واقعي يساعد على الإستقرار ويضمن لبريطانيا بشكل محدد ولمدة معلومة واقعها الإستراتيجي.

وعرضنا المشروع على الرئيس السلال ووافق عليه بل وسرّ به، ولكنه أستمهلنا حتى يستشير الإخوان المسؤولين المصريين. وقد عارضوا بشدة وجاء عضو البرلمان البريطاني، وكان قد عرف من المصريين معارضتهم للفكرة بعلة أن من مبادئهم محاربة القواعد في أراضي الغير. وقال كنت قد أبلغت حكومتي موافقة رئيس الجمهورية على المشروع على أساس أن الجمهورية العربية اليمنية تملك أمر نفسها. ولم نحر جوابًا، وكنا حاولنا إقناع الإخوان في القاهرة وقلنا لهم إنكم أنتم أيضًا وافقتم في إتفاقكم مع بريطانيا على إعطائها قواعد ولم تلغ الإتفاقية إلا في ١٩٥٦م وفي الإمكان ذلك بعد أن يتم توحيد اليمن وهذا مكسب عظيم ربما لا نصل إليه لو أنسحبت بريطانيا وتركت حكومة للجنوب، ولكنهم أصروا قائلين أنهم سيساعدون ثوار الجنوب لينتزعوا الإستقلال بقوة السلاح. ولا شك أنهم قد أنتزعوا الإستقلال ولكن بعد حرب ثلاث سنوات وبدون قيام وحدة ومع بقاء المصافي في البريقا وهي ما كانوا يطالبون به بإسم القاعدة.

فشل المكتب السياسي

مضت مدة على تشكيل المكتب السياسي دون أن يُمَكّن من الصلاحيات التي

أعطيت له. وظل الفاسد على فساده وظل الرئيس السلال يتصرف إنفراديًا وبالتشاور مع القيادة العربية. ورأينا أنه لا جدوى من بقائنا كأعضاء فيه، بينما يظل الفاسد على فساده، وذهبنا إلى تعز وكان المشير عبدالحكيم عامر قد وعد بإسم الرئيس عبدالناصر بدعم وتأييد المجلس وتمكينه من الإضطلاع بما أسند إليه من الأعمال ولذلك فقد بعثت برسالة إلى المشير عامر بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٧م ذكرته بالوعد بدعم المكتب السياسي وأنه لن يفشل كما فشل مجلس الرئاسة أو يكون عرضة للتجميد وقراراته معرضة لعدم التنفيذ. وقلت له بأني [**كنت قد أعتذرت عن الإشتراك ولكنكم أقنعتمونا بأن المصلحة لليمن تفرض علينا الإشتراك، ووعدتم أنكم والرئيس جمال عبدالناصر والقوات العربية ستدعمون المكتب السياسي وتعطونه المجال الكامل لحمل مسئولياته وتمنعوا معارضة أو عرقلة قراراته أو التصرف من ورائه. وبناء على هذا قبلت حمل المسئولية ورضيت بأن أكون عضوًا في المكتب السياسي على أساس أننا نستطيع العمل بحرية لتحقيق آرائنا في توجيه شئون البلاد ورسم سياستها وتوزيع مسئولية حكمها وتحديد مصيرها. ولكنني بعد هذه الفترة لم أر إلاّ أن الأمور تجري على خلاف ما أتفقنا عليه وبعكس ما وعدتم به، وبشكل يجعلني لكي أكون ملتزمًا بما قلته ومقدرًا لكل ما قلتموه أعيد النظر في تحمل المسئولية وأن أبقى في تعز بعيدًا عن المسئولية**].

وجاء المشير عامر والسيد أنور السادات إلى صنعاء وطلبا وصولنا إليهما. ولما وصلنا شرحنا لهما المجريات التي جرت خارج نطاق المكتب السياسي، وحاولا تهوين شأنها وأنها في نظرهما لا توجب التهرب من المسئولية وأن واقع اليمن وظروف الحرب تحتم علينا الصبر والتحمل، فقلنا لهما لو كان الأمر يتعلق بأشخاصنا لكان علينا أن نتحمل في سبيل المصلحة ولكن سكوتنا على الفساد والإفساد سيكون على حساب المصلحة نفسها، ولا شك أن ظروف الحرب ظروف إستثنائية ولكن الأوضاع تسوء أكثر وخارطة التمرد تتسع والفساد يسري وأننا في وسعنا أن نعمل شيئًا من أجل تحسين الأحوال لنساعد قواتكم أو على الأقل نحد من الفساد.

وقال المشير عامر والله أنتم جماعة السياسيين المحترفين أتعبتمونا ونحن عسكريون لا نفهم في السياسة إلا الكلام (الدغري) ونحن نريد منكم أن تقدموا لنا بيانًا يوضح سياستكم في الداخل والخارج على النطاق القومي والدولي حتى نفهم ما لديكم ونتعاون معكم أو نطلب منكم إفساح المجال لإخوانكم ليضطلعوا

بالأمر. فقلنا له أولًا نحن لسنا من السياسيين المحترفين ونظريتنا في السياسة أنها أخلاق ونعتمد على الصراحة ولا نعتبر الخداع والمراوغة سياسة بل خساسة ومع ذلك فسوف نقدم لكم البيان المطلوب. وقد قدمنا لهم في ١٩٦٤/٣/٥م النقاط التالية:

(السياسة الداخلية):

١. نؤكد أن مؤتمر عمران قام كنوع من المساهمة الشعبية المخلصة وكجهد متعاون مع الجهود الحكومية الرسمية لإمتصاص السخط الشعبي العام ولتكتيل الجماهير الشعبية حول الجمهورية وللعمل على إنهاء حالة الحرب التي لا تزال قائمة بالتفاهم والإقتناع، وبالحرب والإجهاز على فلول المتمردين حينما يتحتم ذلك. ومن أجل هذا فنحن نلح على طلب تنفيذ قرارات مؤتمر عمران الـ ٢٧ وإعتباره وقد تمثل فيه جميع المناطق اليمنية بدون إستثناء قاعدة للمنظمة الشعبية التي يجب أن تحمل إسم (منظمة المؤتمر الشعبي) على أن تتسع هذه القاعدة لتشمل جميع من يحق لهم الدخول فيها من المواطنين بدون تمييز أو تفرقة.

٢. نؤمن بضرورة تركيز الجهود على إنهاء حالة الحرب بكل الوسائل الممكنة، مع تقديم الحلول السياسية التي نعطيها الجانب الأكبر من الأهمية إنطلاقًا مما تأكد لدينا، بعد دراسة شاملة لطبيعة شعبنا وبعد تجربة قاسية ومريرة طيلة عام كامل وبضعة أشهر، من أن الوضع الحربي القائم سيظل بين مد وجزر طالما هناك إغراء خارجي بالمال والسلاح للقبائل اليمنية الجاهلة الفقيرة[١] التي يحترف الكثير منها القتال للحصول على لقمة العيش. ونعد بأن نعطي وسيلة التفاهم والإقناع مع المتمردين في الداخل كل إهتمامنا وأن نضاعف الجهود في إنجاح الحلول السياسية بالنسبة إلى الخارج عن طريق الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو الوساطات العربية المخلصة الأخرى. وفي حالة عدم نجاح الحلول السياسية

(١) وقد ظلت الحرب كذلك بين مد وجزر بعد أن مرت عليها خمس سنوات وحتى انسحبت القوات العربية في أواخر عام ١٩٦٧ والحرب هي هي والعدو على بعد ١٥ كيلومتر من العاصمة.

وفشل المحاولات السلمية بعد بذل الجهود المخلصة لذلك فالواجب أن نهيئ الشعب اليمني ونعلن التعبئة العامة للدخول في حرب مباشرة مع السعودية نفسها، وبدلًا من أن يضحي اليمنيون بدمائهم في تقاتلهم مع بعضهم بدون حسم فليضحوا في الحرب مع العدو الحقيقي الذي لولا وجوده وإمداداته لما قامت الحرب ولا إستمرت شهرًا واحدًا.

٣. نؤمن بالعدالة الإجتماعية وبالمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات كأساس ودعامة للحكم الجمهوري السليم. ونعمل بكل ما لدينا من جهد على إزالة كل المظالم التي خلفها العهد المباد وكل المفاسد. ونؤمن بحتمية الدأب والعمل المتواصل من أجل إقامة نهضة إقتصادية وإجتماعية شاملة.

٤. نؤمن بالوحدة الوطنية الصلبة لأبناء الجمهورية العربية اليمنية جنوبها وشمالها ونشدد على ضرورة الإلتزام الصادق بهذه الوحدة ونشجب كل المحاولات الرجعية والإستعمارية والإنفصالية الهادفة إلى تفكيك عرى هذه الوحدة وننذر كل المستجيبين لهذه المحاولات والمؤامرات بالضرب بيد من حديد وبلا رحمة أو هوادة، درءًا للفتنة ومحافظة على وحدة هذا الشعب ووحدة أقاليمه.

٥. نؤمن بأن دماء المواطنين وأموالهم وأعراضهم محرمة ومصونة. ولهذا نشدد على أن لا يسفك دم ولا يستباح مال ولا يهتك عرض إلا بمحاكمة شرعية عادلة. كما نؤمن بضرورة إقامة محكمة شرعية ثورية مستقلة للنظر في كل قضية، فلا إدانة إلا بمحاكمة ولا عقوبة إلا بنص شرعي.

٦. نؤمن بضرورة الإهتمام التام والعناية الكاملة بالمناطق الملتفة حول الجمهورية إلتفافًا صادقًا. كما نؤمن بضرورة العناية بالمناطق التي أصابها التدمير نتيجة للتآمر الرجعي السعودي والإستعماري، وذلك بإعادة تعمير هذه المناطق ومساعدتها بالآلات والأدوات الزراعية لزراعتها وتعميرها حتى تغنيهم أرضهم عن مد اليد إلى الإرتزاق بالحرب.

٧. نؤمن بإعادة النظر في جهاز الحكومة الإداري وتطهيره من العناصر الرجعية والفاسدة، وإعطاء الأولوية فيه للكفاءة والإخلاص والنزاهة. كما نؤمن بضرورة

إعادة النظر في كل المظالم الناشئة عن فساد الجهاز الإداري وعن تخريب العناصر الرجعية الفاسدة لإلغاء كل المظالم وتحقيق العدالة والمساواة التي ما قامت الجمهورية إلاّ من أجلها، ذلك مع إلغاء كل الإلتزامات لما فيها من مخالفة للشرع والحق والعدل وتنفيذًا لما سبق وأعلنته الجمهورية، ومحاربة الرشوة والمرتشين والإستغلال والمستغلين.

(المجال القومي):

١. نؤمن أن الشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية وأن القطر اليمني بشطريه جزء من الوطن العربي.

٢. ونؤمن أن الوحدة العربية هي التجسيد الحي لما نؤمن به من وحدة الأمة العربية لغةً وتاريخًا وأرضًا ومصلحة، وبدون الوحدة العربية الشاملة لا يكون أي تجسيد لواقع العرب كأمة واحدة. ونؤمن بأن الوحدة العربية يجب أن تتم نتيجة لتفاعل شعبي حي بين أقطار الأمة العربية وأن تكون منبثقة من إرادة شعبية حرة وواعية وأن تهدف إلى مصالح الجماهير العربية الواسعة لتتخذ من هذه الجماهير دعامةً ترتكز عليها وسندًا يحميها، بإعطاء هذه الجماهير الحرية التي تستطيع بها تأدية رسالتها في توجيه الحكم والمشاركة في منجزاته وحمايته ضد الإنحراف والتآمر.

٣. نؤمن بأن الوجود الصهيوني في الوطن العربي يمثل خطرًا يهدد الوجود والمصير العربيين وأن القضاء على هذا الخطر يعد أمرًا حتميًا لضمان سلامة الأمة العربية وسلامها.

(السياسة الخارجية):

١. نؤمن بأن السياسة القومية الخارجية للجمهورية العربية المتحدة بكل ما تلتزم به من حياد وعدم إنحياز ومحاربة للإستعمار هي الخط القويم والنهج السليم الذي يجب أن تسلكه كل الأقطار العربية لتحقيق سياسة قومية موحدة

على النطاق العالمي. ولهذا فإنا نقرر أن تسير الجمهورية العربية اليمنية في خط السياسة الخارجية لـ ج.ع.م. مؤمنة بالحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، وبالدأب المتواصل من أجل نصرة السلام القائم على العدل، وبالعمل من أجل تحقيق تضامن الدول غير المنحازة وتضامن آسيوي وإفريقي يهدف إلى خدمة الحرية والسلام.

٢. نؤيد كل التأييد الأمم المتحدة كأداة لخدمة الحق والسلام ونلتزم بقراراتها ونشارك في دعمها ومساعدتها لتأدية رسالتها.

٣. تؤمن الجمهورية العربية اليمنية بالتعاون الإقتصادي مع جميع الشعوب والحكومات، وبقبول جميع المساعدات غير المشروطة، وتلتزم بالإتفاقيات والمواثيق مع كل الدول، وتمد يد الصداقة إلى كل الشعوب الراغبة بصداقتها وإحترام سيادتها بغض النظر عن الإختلاف في إتجاهات وسياسات حكوماتها.

وسلمنا للمشير عامر هذا البيان الإيضاحي وقال أنه يوافق عليه فيما عدا ما يتعلق بمؤتمر عمران الذي سيسبب تنفيذ قراراته إنقسامًا في السلطة العليا. وقلنا له إن قرارات مؤتمر عمران لم تأت بنكير ولا قالت هجرًا. لقد دعت إلى محاولات لحل المشكلة بالتفاهم بدلًا عن الحرب التي لن تكون حاسمة في يوم من الأيام، وإلى الإصلاح الإداري والمالي وتشكيل مجلس وزراء يكون مسئولًا أمام رئيس الجمهورية والمكتب السياسي، وليس في كل هذا ما يُعارَض بمنطق سليم. فقال على كل حال دعونا نعرض على الرئيس عبدالناصر واستمروا في عملكم حتى نأتي أو نبعث من يبلغكم رأينا.

الفصل الثالث

ظهور التناقضات

زيارة الاتحاد السوفييتي

في يوم ١٩٦٤/٣/١٤م كنت في تعز ومعنا الأخ الزبيري رضوان الله عليه والأستاذ محسن العيني خارجه الله والقاضي عبدالسلام صبرة شفاه الله فجاءنا من رئيس الجمهورية برقية تقول أنه يعتزم زيارة الاتحاد السوفيتي إستجابة لدعوة رسمية وأني سأكون أحد أعضاء الوفد وعلي أن أكون في الحديدة صبيحة يوم ٣/١٦. وحزمنا أمرنا ولم نتأخر، وغادرنا تعز في مساء نفس اليوم وقد بتنا في حيس، وكانت الطريق لا تزال ترابية ووعرة. وفي يوم ٣/١٥ توجهنا إلى الحديدة فوصلناها في التاسعة مساء. وفي الثامنة صباح ٣/١٦ توجهنا إلى المطار لإستقبال الرئيس والسفر معه على الطائرة إلى القاهرة. وفي المطار جمع الرئيس أعضاء الوفد وألقى عليهم محاضرة فيما يجب عليهم من إلتزام النظام وأن لا يعتبر كل واحد منهم نفسه رئيسًا كما حدث مع البعثة المرسلة إلى العراق في أيام الإمام برئاسة محي الدين العنسي، وقد دفعه إلى هذا شعوره بأن لا أحد يحترمه كرئيس، وقد طمأناه بأنه لن يرى إلا النظام والإحترام. وصلنا مطار القاهرة في الثانية بعد الظهر، كان في إستقبالنا زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية، فبالإضافة إلى كون الرئيس غائبًا في الغردقة مع الملك حسين فإن الزيارة لم تكن رسمية، ومع ذلك فقد قام الرئيس بزيارة المشير السلال إلى قصر الحرية محل نزوله. أما نحن فقد أنزلونا في قصر الطاهرة مع بعض الوزراء وأنزلوا بقية الوفد في فندق الكونتننتال. وفي السادسة صباحًا ٦٤/٣/١٧م توجهنا إلى المطار

وكان في الوداع السيد أنور السادات. وقامت بنا الطائرة في السابعة وهبطت بنا في مطار موسكو في الثانية عشر ونصف بتوقيت موسكو الذي يتفق مع التوقيت اليمني، وقد نزل الوفد الرسمي في قصر الكرملين. في الثالثة مساء قام وزير الخارجية الروسي جروميكو بزيارة وزير الخارجية اليمني الدكتور حسن مكي وفي الرابعة مساءً قام الوفد بزيارة رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفيت الأعلى لإتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية السيد ليونيد بريجنيف. كانت الزيارة قصيرة قام الوفد بعدها بزيارة بعض الأماكن التاريخية في الكرملين ومنها متحف الأسلحة الأثرية وهو يبين تطورها في مختلف العصور، وهناك بعض مخلفات القياصرة من الملبوسات والتيجان والعربات المذهبة. في المساء حضرنا مأدبة العشاء التي أقامتها هيئة الرئاسة لمجلس السوفيت الأعلى في قصر الكرملين الكبير وقد حضرها الرئيس بريجنيف ورجال الحكومة.

وفي صباح يوم الثلاثاء ٣/١٨ أجتمعنا بالسيد اوستينوف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وقد جرت محادثات مطولة شرحنا فيها حاجة اليمن للمساعدة العسكرية والإقتصادية. وقد كثرت الأسئلة من قبلهم ولم يجدوا لها جوابًا من قبلنا، لأن وفدنا لم يكن محضرًا كما كان مفترضًا ولكن الإرتجال هو الطابع الغالب على أمورنا. وقد تخلصنا من الحرج بتشكيل لجان إقتصادية وعسكرية لمتابعة المحادثات والدخول في التفاصيل. في الساعة الواحدة بعد الظهر أقام الجانب اليمني حفلة غداء حضرها الرئيس بريجنيف وبعد الغداء والراحة قمنا بجولة في مدينة موسكو. وفي المساء حضرنا حفلة باليه في قصر الكرملين للمؤتمرات وكانت حفلة رائعة عرضت فيها الرقصات المعبرة.

يوم الأربعاء ٣/١٩ في الساعة التاسعة صباحًا غادرنا موسكو إلى جمهورية أزبكستان وأمَّيْنا عاصمتها طشقند. وصلنا طشقند في الخامسة بالتوقيت المحلي الذي يفرق عن توقيت موسكو بثلاث ساعات، وقد قطعنا المسافة بين العاصمتين بخمس ساعات. أستقبلتنا في المطار رئيسة الجمهورية الرفيقة نوفا ناصرالدين ورئيس الوزراء السيد جربانوف وكان إستقبالًا رسميًا حافلًا. وكان علماء الدين

الإسلامي بعمائمهم الكبيرة ولحاهم الطويلة في مقدمة المستقبلين، وكان الطلاب اليمنيون يهتفون لليمن وللثورة.

نزلنا في القصر مع الرئيس، ونزل الباقون في الفندق، وكان كثير من الوزراء والعسكريين قد تأخروا في موسكو لمواصلة المحادثات وإعداد الإتفاقيات. تناولنا طعام العشاء بعد الغروب بلا فاصل كما هي العادة في روسيا وبعده زرنا مسرح الدولة المسمى مسرح (علي شيرالتورني) وهو شاعر أزبكستاني مشهور. وقد عرضت فيه مسرحية تمثل الصراع بين الحديث والقديم وتركز على الحجاب والسفور الذي لم يمكن تطبيقه إلا بعد خمس عشرة سنة وبعد قتل ودماء ومآسي لا أول لها ولا آخر حسبما شرح لي نائب وزير الخارجية الذي كان بجانبي.

وفي يوم الخميس ٣/٢٠ قمنا بزيارة رئيسة الجمهورية، وفي المساء أقيمت لنا حفلة عشاء حافلة حضرتها رئيسة الجمهورية ورجال الحكومة. وبعدها أقيمت حفلة رقّص رَقَص فيها اليمنيون الرقص اليمني على نغمات عود وغناء حمود عيسى الذي كان يرافق الرئيس.

كان خرتشوف رئيس الحزب في منتجع على البحر الأسود وكان لا بد من زيارته حتى يحث المسئولين على الإهتمام بما نطلبه من المساعدة. وقد هبطت بنا الطائرة في المطار الذي يبعد عن مقر إقامة الرئيس خرتشوف كثيرًا. كانت السيارات في إنتظارنا حيث نقلتنا إلى الفلة الأنيقة جدًا التي ينزل فيها الرئيس الشيوعي وقد عقدنا جلسة وأستعرضنا مطالب الجمهورية العربية اليمنية. وقد طلبنا فيما طلبناه طائرات مقاتله، فقال الرئيس خرتشوف نحن نعطي مثل هذه الطائرات إلى الـ ج.ع.م. مساعدة لكم والطائرات التي أطلعت نجوم عبدالناصر في اليمن هي مساعدة منا لليمن. أما أنتم فطالما أنه لا يوجد لديكم طيارون فإن عليكم أولًا أن تعدّوا الطيارين ثم تفكروا في طلب الطائرات. وأتفقنا على إرسال عدد من الطلاب لدراسة قيادة الطائرات المقاتلة.

كان خرتشوف فكِهًا، وقد رآني وأنا على الغداء لا أتناول شيئا من المشروبات

التي على المائدة فعرف من ملابسي اليمنية التقليدية وفهم أني أتجنب ذلك خشية أن تكون من المشروبات الروحية. فدعا بمشروب الكرز وقدمه اليّ بنفسه وقال مشيرًا إلى الشراب (مسلم مسلم)، وأخذت من الشراب المسلم.

الإتفاقية العسكرية مع الاتحاد السوفييتي

عدنا في نفس اليوم إلى موسكو ولم نصل إلاّ في ساعة متأخرة من الليل.وفي يوم ٣/٢٢ إجتمعنا بأعضاء الوفد الذي تخلف في موسكو لإستطلاع ما أتفقوا عليه. وكان هناك مشروع معاهدة صداقة وإتفاقية عسكرية أشرف عليها وزير الحربية العميد حسين الدفعي، وفيها الإتفاق على إنشاء جيش يمني من خمسة وعشرين ألف جندي تتكفل روسيا به تدريبًا وتسليحًا مع إنشاء كلية حربية. وكنت قد أتفقت مع العميد الدفعي على أن يُوضع الرئيس السلال أمامها موضع من لا خيار له. وكان هناك إتفاقية إقتصادية وأخرى ثقافية، وكلها لا خلاف فيها ولا عليها، ولكن الإتفاقية العسكرية كانت محل الخلاف. وذهبت مع العميد الدفعي إلى غرفة الرئيس السلال وشرحنا له حاجة البلاد إلى جيش حديث حتى لا يظل عالة على الغير في حماية نفسه وحدوده. وبارك الرئيس الإتفاقية وقال لو لم نعد من هذه الزيارة إلا بها لكفانا ذلك نجاحًا. وطلب الإطلاع على الإتفاقية، وذهبنا جميعًا إلى الصالون لإستعراضها. وكان له طبيب خاص من مصر، هو في نفس الوقت من العاملين في المخابرات ومهمته أن يحصي عليه أنفاسه. وقد فوجئنا بالمشير السلال بعد الموافقة على الإتفاقية ينتفض ويقول لا.. لا يا إخوان لا تدخلونا في مشاكل. أنا لا أوافق على إتفاقية عسكرية بدون تشاور مع الإخوان الذين هم معنا في المعركة، وماذا نفعل بالجيش وهم يقومون بالدفاع والحماية دون تكليف على اليمن. وذهلت أنا لهذا الكلام الذي يناقض ما أتفقنا عليه. وتلفّت وإذا بالطبيب المخابراتي بجانبنا يصغي لما نقول، وفهمت السبب. وتبعنا الرئيس إلى غرفته، وسألناه ماذا حصل؟ فقال ألم تروا هذا العين الشهلاء، وكان الطبيب أشهل، إنه سيبلغهم اليوم بكل ما كان فلا تثيروا بيني وبينهم مشكلة. فقلنا له

الرئيس السلال والرئيس بريجينيف يوقعان اتفاقية الصداقة، ويقف خلفهما من اليمين القاضي عبدالرحمن الإرياني فالدكتور حسن مكي فالعميد عبدالله الضبي فالعقيد محمد قائد سيف فالاستاذ طه مصطفى، يقف خلفه العقيد صالح الأشول. وفي الصف الخلفي يبدو الدكتور عبدالغني علي فالشيخ عبدالقوي حاميم فالشيخ علي محمد سعيد فالنقيب عبدالله بركات.

موسكو، 22 مارس 1964م

عند زيارة طشقند مع الرئيس عبدالله السلال، ويبدو في الصورة إلى يمين القاضي عبدالرحمن الإرياني العقيد غالب الشرعي والاستاذ صالح عباس والشيخ أحمد الكباب. طشقند، 19 مارس 1964م

المباحثات مع الرئيس خرتشوف

من يمين القارئ:
الرئيس عبدالله السلال
القاضي عبدالرحمن الإرياني
الشيخ عبدالقوي حاميم
العقيد محمد قائد سيف
الدكتور حسن محمد مكي
العقيد صالح الأشول

مارس 1964م

واليمن يبقى بدون جيش؟ فقال إذا كنت ستوقعها أنت ونحن نعتذر بك، فقلت له أنا مستعد، وهكذا أتفقنا.

وأُستدعينا إلى حفلة توقيع الإتفاقيات، وهناك قال الرئيس السلال موجها الخطاب إليّ وإلى الشيخ عبدالقوي حاميم رحمه الله إننا نريد أن نعطيهم صورة عن الديمقراطية التي تحكمنا ومن أجل ذلك يجب أن أوقع أنا بعض الإتفاقيات وأنتم توقعون بعضها، ووافقنا. وقع هو إتفاقيتي الصداقة والإقتصاد، وسُلّمت إليّ إحدى الإتفاقيتين وأنا أرى أنها العسكرية، ولكني رجعت إلى أولها فإذا بها الإتفاقية الثقافية، وأبتسمت ووقعت. وكان المرحوم عبدالقوي حاميم قد وقّع الإتفاقية العسكرية على أساس أنها الإتفاقية الثقافية، ولم أخبره بذلك حتى كنا في الطائرة ونحن في طريقنا إلى القاهرة، حيث تقدمّنا رئيس الجمهورية الذي غادر هو إلى براغ تشيكوسلوفاكيا للزيارة. وفي الطائرة قال لي المرحوم حاميم مازحًا، لقد فعلت لنفسك مشكلة مع المصريين، فقلت له بماذا؟ قال حيث وقعت الإتفاقية العسكرية، فقلت له ما دامت في مصلحة اليمن فلا أبالي. فأجابه العميد الدفعي بل أنت هو الذي وقّع الإتفاقية العسكرية. وأنكر حاميم ذلك وكانت الإتفاقية في حقيبة وزير الدفاع فأخرجها وأراه توقيعه عليها فأصفر وجهه وكأنما وقع في ورطة مميتة. وكنا قد أتفقنا مع العميد الدفعي على أن يحمل هو الإتفاقية خشية من أن يسلمها الرئيس السلال إلى المسئولين المصريين وتنتهي.

ظل المرحوم حاميم واجمًا حتى وصلنا إلى القاهرة وطلب مقابلة السيد أنور السادات. وقد أستقبله السيد أنور السادات فشكا له أن الرئيس السلال قد أجبره على توقيع الإتفاقية، وصدقوه وسجلوا الحادث في ملف السلال. وجاء الرئيس السلال بعد أيام واستقبله الرئيس جمال عبدالناصر في المطار وعند أول مصافحة قال له (إيه يا أخ عبدالله تطعنونا من الخلف، توقعون إتفاقية عسكرية مع روسيا، ونحن ما يفعل أبناؤنا لديكم، هل تريد أن تبني جيشًا يتمرد عليك). فقال الرئيس السلال أبدًا، أبدًا، أنا عارضت الإتفاقية والطبيب الخاص المرافق يعرف هذا ولكن الإرياني أصر على توقيع الإتفاقية ووقعها. فقال له الرئيس عبدالناصر لا.. لا، دا حاميم الموقع لها وأنت أجبرته على التوقيع. فأقسم المشير السلال الأيمان المحرجة

أنه لم يأمره ولا أجبره وأنه لا يزال معتقدًا أن الإرياني هو الموقع. فقال الرئيس جمال، والإرياني أليس عضوًا في وفد أنت رئيسه؟ فقال، لقد أصر على توقيع الإتفاقية على مسئوليته وأيده وزير الدفاع الدفعي، ولم أشأ أن نظهر أمام الروس في مظهر الخلاف وأنتم توصونا بالإتفاق وعدم الإختلاف. فقال عبدالناصر(على كل حال الإتفاقية لن تنفذ)، وقال السلال حاضر. وهكذا كان، فقد ظلت الإتفاقية في زوايا النسيان.[١]

زيارة عبدالناصر لليمن وإعلان الدستور الجديد

عدنا إلى اليمن وظلت الأمور تسير كعادتها. ورأينا أن من المصلحة الاّ ندخل في معركة مع الإخوان المصريين الذين جاءوا لمساعدتنا وفي الظروف التي تزيد فيها حاجتنا إلى عونهم لإتساع رقعة التمرد ومضاعفة السعودية ومَن وراءها من الشركات الإحتكارية لإغراءاتهم للقبائل اليمنية بالمال والسلاح، بينما لا نحن ولا مصر بقادرين على مجاراتهم في هذا الميدان. ولهذا فقد آثرنا الإنكماش وتمضية جل أوقاتنا في تعز.

وفي ١٩٦٤/٤/٢٣ جاء الرئيس جمال عبدالناصر إلى اليمن زائرًا لأول مَرّة، وكان معه المشير عامر والسيد أنور السادات وغيرهما من القادة والمسئولين المصريين. وقد أستقبل إستقبالًا حافلًا ونحرت القرابين على طريقه من المطار من قِبَل القبائل اليمنية تكريمًا له على الطريقة اليمنية. وقد بقي يومين في صنعاء وفي أثنائها أقيم في مبنى مجلس الشورى مؤتمر شعبي كبير حضره الرئيس جمال عبدالناصر وأعلن فيه الدستور الدائم بعد إملائه على المؤتمرين وموافقتهم عليه. وكنت أردت أنا والأخ الأستاذ نعمان و القاضي الزبيري مناقشة بعض بنوده ولكن الرئيس جمال عبدالناصر تصدى للنقاش بنفسه. وقد قرر هذا الدستور أن يكون

(١) وبعد إنسحاب القوات المصرية نهاية عام ١٩٦٧ كانت روسيا قد وجدت المناخ الملائم لنفوذها في عدن فلم ترغب في تنفيذ الإتفاقية من ناحية بناء جيش قوي وأكتفت بالإشراف التدريبي على الكلية الحربية، معتذرة بأن إهتمامها في تلك الظروف منصب على إعادة بناء الجيش المصري بعد النكسة التي مني بها في ١٩٦٧م.

من يمين القارئ: الشيخ محمد علي عثمان، القاضي عبدالرحمن الإرياني، القاضي محمد محمود الزبيري، المشير عبدالله السلال، المشير عبدالحكيم عامر، السيد أنور السادات، ويبدو كذلك في الصورة القاضي عبدالسلام صبرة. أخذت أثناء تناول طعام الغداء في صنعاء عند زيارة المشير عامر والسيد السادات لليمن. مارس 1964م

الاجتماع الذي تم فيه إعلان الدستور الجديد أثناء زيارة الرئيس عبدالناصر لليمن، ويبدو في الصورة على شكل دائرة القاضي محمد محمود الزبيري والقاضي عبدالسلام صبرة والاستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبدالرحمن الإرياني والشيخ علي ناصر طريق والعقيد محمد قائد سيف والسيد أنور السادات. وفي الخلف الشيخ محمد علي الاسودي والشيخ محمد علي عثمان والشيخ عبدالقوي حاميم والشيخ علي بن ناجي القوسي. وكذلك يبدو في الصورة خلف السادات الرئيس عبدالله السلال والعقيد علي سيف الخولاني والاستاذ قاسم غالب والشيخ أحمد الكباب. وخلف الرئيس عبدالناصر يبدو الفريق محمد فوزي وزير الدفاع والمشير عبدالحكيم عامر وصلاح نصر مدير المخابرات.

الرئيس جمـال عبدالنـاصر
مصافحا الفريق حسن العمري
الذي يقـف إلى يمينه الاستاذ
أحمـد محمد نعمـان والقاضي
محمـد محمـود الزبيـري
والقاضي عبدالرحمن الإرياني

أخذت في المطار عند زيارة
الرئيس المصري لليمن

إبريل 1964م

تعيين رئيس الجمهورية بالإنتخاب من مجلس الشورى ومدته خمس سنوات وقد جاء في مقدمته ما يلي:

«بعون الله وبهديه، وبتعاليم الدين الإسلامي، وبإرادة الشعب الذي طال إنتظاره لأمله وطال ترقبه لمستقبله يُعلَن هذا الدستور الذي جرت المناقشه عليه وألتقت عنده الآراء في مؤتمر صنعاء التاريخي الذي ضم كل ممثلي القوى الوطنية في ١٥ من ذي الحجة ١٣٨٣هـ الموافق ٢٧ إبريل ١٩٦٤م. وليكن يوم إعلان هذا الدستور يومًا حاسمًا في تاريخ اليمن ويبدأ منه تقدم شعبها إلى كل آماله التي تحالف عليها الكبت والطغيان في الماضي».

لقد ركز الدستور على صلاحيات رئيس الجمهورية وأستبعد المكتب السياسي الذي كان يمثل القيادة الجماعية نظريًا، أما عمليًا فقد كان رئيس الجمهورية هو كل شيء. ولكنه مع ذلك قد حول المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء وقد تعين لرئاسة الوزراء اللواء حمود الجائفي وتشكلت الحكومة بقرار صدر بتاريخ ٣ مايو سنة ٦٤.

كما تم الإتفاق على أن يكون لرئيس الوزراء ستة نواب هم:

العميد محمد الرعيني	للشؤون الداخلية
السيد عبدالرحمن الإرياني	للشؤون الخارجية وللعدل والأوقاف
السيد محمد محمود الزبيري	لشؤون التربية والتعليم والإعلام والإرشاد
السيد عبدالقوي حاميم	للأشغال والمواصلات والجنوب اليمني
السيد عبدالله جزيلان	للإقتصاد والخزانة
السيد عبداللطيف ضيف الله	للصحة والزراعة

أما الحكومة فقد تم تشكيلها على النحو التالي:

الشيخ عبدالله حسين الاحمر	وزيرًا للداخلية
السيد محسن السري	وزيرًا للخارجية
السيد حسين الدفعي	وزيرًا للحربية
السيد عبدالغني علي	وزيرًا للخزانة
السيد علي سيف الخولاني	وزيرًا للإقتصاد
الشيخ سنان أبولحوم	وزيرًا للزراعة
القاضي محمد الحجي	وزيرًا للعدل
السيد عبدالكريم العنسي	وزيرًا للأوقاف
السيد قاسم غالب	وزيرًا للتربية والتعليم
السيد محمد الاهنومي	وزيرًا للأشغال
السيد عبدالسلام صبرة	وزيرًا للمواصلات
السيد حسين المقدمي	وزيرًا للصحة
السيد عبدالله الإرياني	وزيرًا للإدارة المحلية
السيد أحمد المروني	وزيرًا للإعلام والإرشاد القومي
السيد أحمد الكباب	وزيرًا لشؤون الجنوب اليمني المحتل
السيد أحمد عبدربه العواضي	وزيرًا لشؤون القبائل
السيد محمد قايد سيف	وزيرًا لشؤون رئاسة الجمهورية
السيد عبدالغني مطهر	وزيرًا للدولة
السيد محمد الاسودي	وزيرًا للدولة

كما صدر قرار بنفس التاريخ بتعيين اللواء حسن العمري نائبًا لرئيس الجمهورية

ونائبًا للقائد العام وبتعيين الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيسًا لمجلس الشورى وآخر بتعيين الشيخ محمد علي عثمان والشيخ علي بن علي الرويشان وكيلين لرئيس مجلس الشورى.

وقد قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة تعز وأستقبل إستقبالًا حافلًا. وقد أقيم حفل كبير في ميدان الشهداء ألقى فيه الرئيس جمال عبدالناصر كلمة أنذر فيها بريطانيا بأن عليها أن تحمل عصاها وترحل من عدن والجنوب اليمني المحتل.

لم يكن حظ التشكيل الجديد من الرضى الشعبي أوفر من حظ ما سبقه من التشكيلات، ولكنا قبلنا كلما رآه الرئيس جمال عبدالناصر، وقبلنا الدستور الذي دافع عنه إكرامًا له وسترى مما سيأتي أن الدستور والتشكيل معًا لم يعمرا غير بضعة أشهر.

المشاركة في حفل تحويل مجرى النيل

جاءت دعوة من مصر لرئيس الجمهورية لحضور تحويل مجرى نهر النيل إلى مجرى السد العالي، كما دُعي إليها الرئيس العراقي عبدالسلام عارف والرئيس الجزائري أحمد بن بلة والذي سيحضره أيضًا الرئيس السوفيتي خرتشوف. وكانت قد سبقت دعوات للرئيس من كل من رومانيا وهنغاريا «المجر» والصين الشعبية. وقد لبى الرئيس كل هذه الدعوات وحدد لها مواعيد متوالية تبتدي بمصر وتنتهي بالصين، وكنت من بين أعضاء الوفد اليمني المرافق لرئيس الجمهورية. وسوف أسجل هنا ما سجلته في المذكرة دون تحوير أو زيادة وهو كما يلي بملاحظاته الجدية وتعليقاته الهزلية:

في الساعة الثالثة من مساء الأحد ١٩٦٤/٥/١٠م قامت بنا الطائرة اليمنية اليوشن ١٨ المهداة من الشعب السوفيتي للشعب اليمني إلى القاهرة لحضور حفلات تحويل مجرى النيل الخالد. وقد وصلنا مطار القاهرة الدولي في السابعة وكان

في إستقبالنا في المطار السيد الرئيس جمال عبدالناصر ونائبه الأول والوزراء. وتوجهنا مع الرئيس إلى قصر الحرية، القصر المقر المخصص للرئيس اليمني، وقد أتجهنا بعد ذلك إلى فندق عمر الخيام. وفي يوم الإثنين بقينا في القاهرة وكانت نزهتنا إلى إستراحة الهرم ومعنا الأستاذ محمد نعمان وعبدالقوي حاميم ومحمد قايد سيف. تناقشنا طويلًا حول الوضع في اليمن وكان رأي الأستاذ محمد نعمان أن الحل الصحيح هو الإهتمام باقامة القاعدة الشعبية تحت إسم (الإتحاد اليمني). وكنت أوافقه على هذا الرأي وكان الآخرون وهم أعرف بدخائل الإخوان في القاهرة يشُكّون في إمكان إفساح المجال للعمل في هذا الميدان. وكان رأيي أن أي حل لمشكلة اليمن لا تقتنع به الـ ج.ع.م. إقتناعًا تامًا مصيره الفشل مهما كان سليمًا وسديدًا، وهذا الرأي نتيجة تجارب كثيرة جدًا.

تبلغنا في الساعة الثالثة من مساء يوم ٦٤/٥/١١ أن عشرة من الوفد سيسافرون مع الرئيس إلى أسوان لحضور الحدث التاريخي العظيم تحويل مجرى نهر النيل، وأنه يجب أن نكون في الخامسة صباحًا على إستعداد للسفر. وأتجهنا إلى المطار أنا والعميد محمد الرعيني نائب رئيس الوزراء وعبدالقوي حاميم وعبدالغني مطهر ومحمد قايد سيف في الوقت المحدد. وقامت بنا الطائرة في الثامنة صباحًا وهبطت في مطار أسوان في التاسعة وعشرين دقيقة، وأتجهنا من المطار إلى حيث ترسو السفينة المعدة وعلى ظهرها قمنا برحلة صغيرة كان الغرض منها أن يلقي الرؤساء أحجارًا صغيرةً إلى النهر إشعارًا بابتداء العمل في ردم المجرى القديم لتحويل النهر إلى المجرى الجديد. كان هناك الرئيس عبدالناصر والرئيس خرتشوف، بوجهه الذي يحمل براءة الأطفال، والرئيس عبدالسلام عارف، ولم يكن الرئيس بن بلة قد وصل. كنت أنا بعيدًا من المحل الذي يقوم فيه الرؤساء، وقد كان مما لفت أنظار من على الباخرة أن الرئيس خرتشوف لما رآني وعليّ الملابس اليمنية التي أعتز بها دائمًا، وكنت قد تعرفت على الرئيس السوفيتي عند زيارتنا لروسيا، أمسك بيد المترجم وأقبل يشق الصفوف لمصافحتي. وقد تحدث معي طويلًا وأضطر الرئيس عبدالناصر للحاق به والإستماع إلى حديثه. وقد قال فيما قاله أن لديه طقم من الملابس اليمنية أهداه إليه البدر وهو معجب بالزي اليمني وقد لبسه وأخذ صورة عليه.

عدنا من المجرى إلى الأنفاق الستة التي أُعدت بأبوابها الحديدية الضخمة لتستقبل النيل الخالد في ضيافة أبدية. وبعدها ذهبنا إلى فندق كتراكت الجديد حيث ينزل الرئيس خرتشوف وسائر الرؤساء.

في اليوم التالي ذهبنا إلى السرادق المعد فوق الأنفاق لنشهد اللحظة التاريخية التي ستحول المجرى، وتحول الحياة في مصر. وكنت أنا وعبدالقوي حاميم ومحمد قايد سيف في الصف الأول وكان الرعيني وسائر الرفاق في الصف الثاني. وكان ذلك خلاف البروتوكول الذي يحترمه المصريون لأن محمد الرعيني إلى جانب أنه من ضباط الثورة فهو نائب رئيس الوزراء. وكان سبب هذه المخالفة معروفة لي فمحمد قائد وعبدالقوي حاميم أثيران وليس كذلك الرعيني.

بعد أن ألقى الرؤساء الخطابات التي أذيعت ونشرت في الصحف، قام الرؤساء في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر بالضغط على الزر الذي فجّر الدينميت فأنهار الحاجز الترابي وتدفقت المياه إلى مجراها الجديد. كان موقفًا رائعًا ولا سيما حينما إقترن بالتفكير في الماضي وفي المستقبل، في الشعور بأن هذا المجرى الذي نراه أرضًا بيضاء سوف يغمره الماء فلا يرى الشمس مرة أخرى، ربما حتى تنتهي هذه الحياة على ظهر هذا الكوكب، كما أن المجرى القديم سوف يجف ماؤه وتدب فيه حياة أخرى، حياة حيوانات ونباتات غير مائية. هذا الشعور أثار في نفسي شيئًا من الوحشة والإكتئاب حتى كأني أنا الذي سوف أفارق حياة مألوفة إلى حياة مجهولة. وتصورت أن ملايين السنين قد مرت على المجرى القديم والماء يغمره وأسراب السمك والحوت والديناصورات تجوب خلاله، وأن ملايين السنين ستمر عليه في حياة جديدة. وأنتقلت إلى حياة الانسان، حياتي أنا وهو وهي وهم وهن، والأعوام القليلة التي نعيشها على هذه الأرض وقلت ألا ما أكثر غرور الإنسان وما أكثر شروره ولو طال عمره لملأ الأرض شرورًا وأثامًا وخيرًا وبركةً ودمارًا وعمرانا.

ملاحظات على خطابات الرؤساء:

أ. خطبة الرئيس جمال عبدالناصر

كانت قصيرة ومركزة والشيء الجديد فيها أنه حيا الثوار والعاملين القدامى

لتحرير مصر من حكم الامبراطورية العثمانية وللعاملين مع أحمد عرابي وغيره من الذين أناروا الطريق وأشعلوا شعلة الكفاح. ووجه الجدّة في هذا القول المعقول أن هؤلاء العاملين لتحرير مصر كان يراد لهم ولأعمالهم في الحقل الوطني أن يدخلوا في مطاوي النسيان، وكان نصيبهم دائمًا التجاهل. وهذه البادرة ربما دعا إليها أن الرجل قد وصل إلى قمة المجد فَفَثَأَت غيرته وشعر بالأمن من التنافس فلا ضير إذًا من الإعتراف بأن ثورة ٢٣ يوليو ليست شجرة بلا جذور نبتت على السطح ولكن جذورها عريقة وعميقة ضاربة في الماضي إلى منتصف القرن التاسع عشر.

ب. كلمة الرئيس خرتشوف

لفت النظر فيها تهنئة العرب والمسلمين بعيد الهجرة وقوله إن الله تعالى جعل من الماء كل شيء حي، وتمنيه بأن يعين الله شعب الـ.ج.ع.م. على إكمال عمل السد.

ج. الرئيس عبدالسلام عارف

لم يكن موفقًا في خطابه ولا في إلقائه.

د. الرئيس السلال

كانت كلمته موفقة ومركزة وزادها قيمة قيامه بعد الرئيس عبدالسلام عارف، وبضدها تتبين الأشياء.

عدنا بعد تحويل المجرى إلى فندقنا لتناول طعام الغداء. واستأذن الرئيس السلال بالعودة إلى القاهرة نظرًا لحالته الصحية، وتأخَّر الرؤساء إنتظارًا للرئيس بن بلة الذي سيصل في نفس اليوم، وقمنا على الطائرة في السادسة مساء. كانت الرحلة غير مريحة فقد ظلت الطائرة ترقص بنا أكثر من ساعة و ما صدقنا أنها هبطت بنا في مطار الماظة. وفي نفس اليوم سافر الرؤساء الثلاثة إلى رأس بناس على البحر الاحمر حيث وصلوها في نفس اليوم. وقد أقاموا يوم الجمعة في رحلة صيد في البحر الأحمر وعادوا يوم السبت ليحضروا مع بن بلة حفلًا كبيرًا لإغلاق

مجرى النيل القديم. وفي يوم الأحد قام الرؤساء الأربعة بزيارة آثار الأقصر وكم تمنيت أنى تأخرت لأحظى بمعرفة الآثار العظيمة.

أُستدعينا إلى قصر الحرية حيث ذهبنا في الواحدة بعد الظهر لإستقبال الرؤساء الذين وصلوا في الثانية. كان الرئيس خرتشوف مرهقًا وكان واضحًا أنه يجر نفسه جرًا. وقد توجه توًا إلى قصر القبة للراحة وتأخر الرؤساء لوداع الرئيس بن بلة الذي أعتزم السفر دون أن يدخل إلى القاهرة. وكانت الأصوات قد بدأت ترتفع في الجزائر بأنه ربط الجزائر ذات المليون شهيد إلى عجلة مصر، ولم يعد يتصرف في شئون الجزائر الداخلية إلاّ برأي المستشارين المصريين. وبعد وداع بن بلة عدنا إلى الفندق.

وفي السابعة جاءت مكالمة من الرئيس يدعونا إلى القصر، وكانت قد جاءتني دعوة من السفير الروسي لحضور حفلة العشاء التي ستقام على شرف الرئيس عبدالناصر في دار السفارة الروسية. وذهبنا مع الرئيس وكنا أول من وصل، وكان في إستقبالنا السفير عند الباب والرئيس خرتشوف وتحدثنا معه طويلًا وأعاد الكلام عن الزي اليمني والخنجر وإعجابه به فقلت له إن لبس الخنجر عادة يمنية عمرها أكثر من خمسة آلاف سنة كما تدل عليه الآثار التي وجدت في معين ومأرب.

وجاء عبدالناصر وحرمه وإبنه خالد وإبنته هدى، والمشير عامر وحرمه ومثلهما السيد أنور السادات وسائر الوزراء. وكان على يميني حرم الدكتور محمد فوزي نائب الرئيس للشؤون الخارجية وعلى شمالي حسن إبراهيم نائب رئيس الجمهورية. وكان على المائدة حرم مراد غالب سفير الـ ج.ع.م. في موسكو، وكانت على جانب من الثقافة وتجيد عدة لغات منها الروسية، ولهذا فقد أستولت على الموقف كلامًا وضحكًا ونكتًا.

أثناء الحفل كنت مع الرئيس خرتشوف في حديث لم أجد من الذوق أن أقطعه بينما هو مقبل عليه. ولعل محمود رياض رأى أني أستأثرت بالرئيس الروسي بينما

هناك رؤساء فاستدعاني السيد أنور السادرات عن وحي من محمود رياض ليطلب مني الإبراق إلى الأستاذ محسن العيني مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة بشأن إثارة موضوع الجنوب اليمني المحتل. ومع أنى شعرت أن الموضوع مصطنع وأن الغرض منه أن يخلو وجه الرئيس خرتشوف للرؤساء فقد أبرقت إلى الأخ العيني بما طلبوا. وحتى في الدول الإشتراكية والديمقراطية لا يزال البرتوكول مليء برواسب العبودية للفرد.

وفي يوم ٥/١٨ أقام المشير عامر حفلة عشاء في نادي الضباط بالزمالك ودعانا إليها. وقد ألقى المشير عامر كلمة ترحيب ورد عليه الرئيس خرتشوف واعدًا بتزويد ال ج.ع.م. بالمزيد من الأسلحة. وفي اليوم التالي زار الرؤساء الثلاثة بورسعيد وألقوا كلمات أذيعت ونشرت.

زيارة بعض الدول الإشتراكية

وفي الساعة السابعة من صباح الأربعاء ٦٤/٥/٢٠ أتجهنا إلى قصر الحرية ثم إلى مطار القاهرة حيث جاء الرئيس السلال وجاء الرؤساء ناصر وعارف لوداعه، وقد أقلعت بنا الطائرة متجهين إلى رومانيا في زيارة رسمية. ووصلنا مطار بوخارست حيث كان في إستقبالنا رئيس مجلس الدولة السيد جيورجي رموداج ومعه رئيس الوزراء ورجال الدولة والسلك السياسي. تصافح الرئيس مع مضيفه ورجال حكومته ثم توجه الرئيسان لإستعراض حرس الشرف ثم أتجها لمصافحة السلك السياسي، وبعدها عادا إلى المنصة حيث تبادلا كلمتين ترحيبًا من الرئيس الروماني وشكرًا من الرئيس اليمني، ثم أتجهنا إلى القصر الذي أُعد لنزولنا. وكان نزولي والرعينى وهادي عيسى في القصر وبقية الإخوان في محلات أخرى.

في المطار قدمت لنا فتيات في عمر الزهر باقات من الزهور ولابد مع ذلك من طبع قبلة على خد الطفلة. هكذا تقول الأعراف رضى الله عنها، ولا ضير فهن طفلات لا يتجاوز سن الواحدة منهن الرابعة عشرة.

في الخامسة بعد الظهر ذهبنا مع الرئيس لزيارة الرئيس الروماني في قصر

الرئاسة، وهو قصر فخم، وهو من آثار الملكية البائدة. وقد تحدث الرئيس الروماني عن الملكية في رومانيا وشرح لنا شرحًا عرفنا منه أن البلاد قريبة العهد بالملكية فقبل ثمان عشرة سنة فقط كان يجلس على عرش رومانيا ملك. وشرح لنا عن أخلاقه وسيرته ونواياه وعلاقته بالشعب وتألهه وكانت الصورة التي شرحها لنا تدل على أن الملوك تقريبًا لا يختلف بعضهم عن بعض. وأفاد الرئيس أنه كان في عهد الملك وزيرًا للمواصلات ولم نقل له أن الرئيس السلال كان أيضًا رئيسًا لحرس الأمام البدر كما كنت أنا وزير دولة في حكومة يرأسها البدر.

وفي الثامنة جاء الرئيس الروماني ورجال الدولة لرد الزيارة وكنا قد عرجنا بعد زيارتنا للرئيس على قبر الجندي المجهول حيث وضعنا باقة من الزهور. وبعد خروج الرئيس ذهب كل منا إلى غرفته للراحة وكنت أنا متعبًا فالرحلة كانت طويلة والجو غير صالح لذلك كان الطيران متعبًا ولأول مرة أصبت بدوخة سببت لي الغثيان ولم أرتح إلاّ بعد القيء، ولم أخرج لحضور حفلة العشاء فجاءوني بالعشاء إلى الغرفة ولكني لم أتناول شيئًا وعدلت إلى النوم.

وفي يوم ٦٤/٥/٢١ جاء رئيس بعثة الشرف لمرافقتنا إلى مجلس الوزراء لعقد أول جلسة للمحادثات. وابتدأت المحادثة بشرح من الرئيس السلال لحالة البلاد وما أحاط بالثورة من الصعاب وما تعرضت له من الاعتداءات من قبل السعودية ومَن وراءها وحاجتها إلى المساعدة. وبعد أخذ ورد في نوع المساعدة وما يمكن أن تقدمه الحكومة الرومانية منها كان الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمواصلة الدراسة، وقمنا لتناول الغداء على مائدة الرئيس. وبعده عقدنا جلسة وبعد مناقشة طويلة وافقوا على إرسال بعثة جيوليوجية للبحث عن البترول وبعثة إقتصادية وزراعية لدراسة ما يمكن لرومانيا أن تقدمه كمساعدة من مشاريع تمول من قرض روماني يُسدد من إنتاجِهِ، وبناء مدرسة لأربعمائة طالب وتقديم مساعدة طبية كعلاجات وأدوات وتقديم مساعدة من البترول ومشتقاته.

وفي ٦٤/٥/٢٢ كان البرنامج يتضمن زيارة بلونيف المدينة الصناعية، وكان معنا نائب رئيس الوزراء ونائب وزير الخارجية. وقد زرنا المصنع الذي ينتج الآلات

الجبارة التي تنقب عن البترول إلى مدى سبعة آلاف وخمسمائة متر. ثم واصلنا السير إلى مدينة سيانا، وهي مدينة سياحية جميلة وفيها قصور من مخلفات الملك السابق الذي كان يحكم رومانيا، وهو من عائلة ألمانية. وقد نزلنا في أحد القصور للغداء والراحة ثم زرنا القصر الكبير الذي أصبح متحفًا وهو في غاية الفخامة وقد بُني في القرن السابع عشر في عهد الحكم العثماني للبلاد. وقد رأينا فيه غُرفًا على الطراز التركي بالمراتب والمتاكي والنارجيلة. وكان على البعض من الجدران كتابة بالخط العربي وباللغة التركية وفيها أيضا آيات قرآنية. وقد شرحوا لنا أن تركيا العثمانية حكمت رومانيا حوالي أربعمائة سنة وجلت عنها في ١٨٧٢م أي قبل إثنتين وتسعين سنة. وقد جرّنا الحديث عن تركيا إلى السؤال عن المسلمين في رومانيا وعددهم وحالتهم فقالوا أن عددهم لا يتجاوز أربعة في المائة وأنهم كغيرهم من المسلمين الذين يعيشون في أي بلد شيوعي ولهم في بوخارست مسجد يؤمه من يريد الصلاة وهم قليلون. وكان المفروض والبلاد لم تتحول إلى حكومة شيوعية إلاّ في سنة ١٩٤٧م أن يكون المتدينون سواء من المسلمين أوالمسيحيين كثيرين، ولكنه قد يجب أن نضع في إعتبارنا أنه كان في البلاد حزب شيوعي قوي من وقت مبكر وأنه هو الذي يحكم البلاد الآن.

في الخامسة مساءً خرجنا من سيانا إلى براشوف وكان المواطنون يقابلوننا على طول الطريق والمطر ينهمر، الأمر الذي دلنا على أن خروجهم كان بالأمر لا بدافع حب الاستطلاع. على حدود براشوف قابَلَنا رئيس مجلس الدولة في المنطقة ومعه عدد كبير من الناس، وقد تقدم من الرئيس فتى وفتاة جميلة كانت تحمل خروفًا صغيرًا قدمته هدية. كما كان بجانبها فتاة تحمل طبقا كبيرًا عليه خبز وملح وكان على كل واحد منا أن يأخذ قطعة من الخبز وشيئًا من الملح وهي عادة في كل منطقة زرناها، وعادة التحرم بالعيش والملح عادة عربية نقلها عنهم الأتراك. وصلنا براشوف في السابعة ونزلنا في فندقها الضخم الفخم وكنت متعبا فآويت إلى الفراش بعد أن أديت الفريضة وكان النوم هادئًا.

ملاحظة عامة:

١ . كانت الأراضـي التي مررنا بها كلها، جبالها وسهولها، مكسوة بالأشجار الباسقة والمزارع والعنب حتى ليتمنى المرء أن تقع عينه على مساحة صغيرة من التراب الجـاف، فجمال الطبيعة في هذه البلاد ليس وراءه غاية ويقابله جمال النساء الرائع.

٢ . لاحظنا أن بيوت الفلاحين صغيرة جدًا، وبعضها يتكون من غرفة واحدة صغيرة أيضًا ويستغرب الإنسان كيف يمكن أن يعيش فيها الفلاح وأسرته وحيواناته، وقد أبدينا هذه الملاحظة فقالوا إنها بيوت قديمة من عهد الملكية، ولكنا إذا قارناها ببيوت الفلاحين في اليمن البلد المتخلف نجد الفرق كبيرًا.

بتنا يوم ٦٤/٥/٢٣ في براشوف وهي مدينة صناعية وخلابة المناظر. سهر الإخوان وآويت إلى فراشي فلم يبق لي نزوع إلى اللهو ربما لأني لم أتعود عليه في أيام الشباب أو أن الأحداث القائمة في اليمن قد تركت عزوفًا لا شعوريًا. وفي الصباح زرنا مصنع التراكتورات «أي ادوات الزراعة الضخمة « من حصادات وجرارات وحراثات ودراسات. وهو مصنع كبير جدًا لم نزر إلا جانبًا منه وأعتذر الرئيس بالمرض وأعتذرنا بأن لدينا مواعيد إجتماع لمناقشة البيان المشترك فتبعناه أنا والدكتور مكي والمستشار المصري أحمد فؤاد أبوالعيون. وأجتمعنا باللجنة المختصة بوضع مشروع البيان، وترجم لنا المشروع الذي أعدوه، وكان قد جاء عاديًا ولم نجد فيه ما يحذف ولكنا وجدنا ما يجب أن يضاف إليه وكانوا قد أغفلوه، فلم يتكلموا عن قضية فلسطين ولا عن قضية الجنوب اليمني. وكنا حراصًا على الكلام على ذلك فأضفنا ثلاث جمل تؤدي الغرض. ودعينا إلى الغداء من قبل رئيس مجلس الدولة، وهو يقابل أمير اللواء أو المحافظ عندنا إلا أن صلاحياته أوسع بإعتبار أن الحكم لا مركزي. كان الفندق الذي دعينا للغداء فيه يبعد عن براشوف حوالي خمسة كيلومتر والطريق إليها لا يزال ترابيًا ولكنها أجمل ما في بلاد الله فهي تتلوى بين الجبال التي عليها جبال من الأشجار. الفندق يقع على ربوة وأمامه

ربوات مكسوّة بالأشجارالباسقة. وقد كان إلى جانبي رئيس مجلس الدولة في المنطقة وقد أخبرني أنه كان عاملًا في المصنع الذي زرناه لمدة خمس عشرة سنة. بعد الفراغ من تناول طعام الغداء عاد الإخوان إلى الفندق في براشوف، وبقي الرئيس للراحة وبقيت مع الدكتور مكي والمستشار أبوالعيون للإجتماع بنائب وزير الخارجية لمناقشة البيان المشترك. وقد وقفنا طويلًا حول تحويل مجرى نهر الأردن والجنوب اليمني المحتل فهم لا يريدون إدانة بريطانيا بالنص، فقلنا لهم إننا لا نعطي أهمية للتسمية ويكفي أن نتفق على إدانة الإستعمار في المنطقة وفيما نعلم أن من مبادئكم شجب الإستعمار وإدانته في أي بلد كان فوعد بالعرض. ولما قلنا له أن خرتشوف قد أيد حق العرب في تحويل مجرى نهر الأردن وأدان بريطانيا الإستعمارية أجاب.. مالنا ولخرتشوف. وقد فهمنا أن سياستهم تنتهج نهج تيتو رئيس يوغسلافيا في الإستقلال وإلى ذلك فإنهم يتجهون إلى الإبتعاد عن المشاكل العالمية، وعدنا إلى الفندق.

وفي المساء دُعينا إلى حفلة تعرض فيها رقصات كلاسيكية رومانية. وعرضت علينا عدة رقصات فيها الكثير من الرقصات الشعبية. وسمعنا أيضا عدة أغان ترجم لي المترجم كلماتها فإذا هي لا تختلف عن الأغاني الشعبية لدينا فكلها تدور حول (الأخضري) (والشركسي) والحبيب الغائب وراء البحار والحبيب الهاجر والليل الطويل والسهر المرهق وأمثال هذه المعاني. أغنية واحدة كانت كلماتها تختلف عن الكلمات المطروقة في اليمن هذه الكلمات تقول:

أؤكد لك أني جميلة جدًا... لن تجد أجمل مني..

أقول هذا ولو أغضبت صديقاتي بنات القرية...

ولكنني هكذا خُلِقت أجمل من أي فتاة أخرى.

لم تطل السهرة كما هي العادة في الغرب أو حتى في القاهرة، ساعة ونصف فقط، وهذا يحقق الراحة المطلوبة بدون ملل ولا إرهاق.

وفي يوم الأحد ٦٤/٥/٢٥ الساعة التاسعة صباحًا توجهنا من براشوف عائدين

إلى بخارست، وقد أتجهنا إلى محل نزولنا. وفي الخامسة مساءً قمنا بزيارة المتحف الذي يقع على مساحة كبيرة وفوق بحيرة جميلة وفيه عشرات البيوت الصغيرة التي تمثل حياة الرومانيين لمدة ٣٠٠ سنة ولكل مناطق رومانيا، وتعطي فكرة عن نوع الحياة التي كانوا يحيونها في ذلك التاريخ وكيف تطورت الحياة. وقد وجدنا أن البيوت تتكون من مكانين ومستودع «مخزان» إحدى الغرفتين وأحسنهما أثاثًا معدة للضيوف والثانية للعائلة، وأدوات المنزل تشبه الموجود لدينا في اليمن حتى الآن فالمنخل والمدق والمبخرة وبنفس الصورة، وهناك الملاعق الخشبية والملابس المماثلة أيضًا.

كان لدينا في هذا اليوم حفلة إستقبال تقام في مبنى السفارة العربية في بخارست بدعوة من الرئيس السلال دُعي إليها رجال الدولة الرومانية وأعضاء السلك الدبلوماسي وقد كانت حفلة جميلة وكريمة.

أما في يوم الاثنين ٦٤/٥/٢٦ فقد كان لدينا زيارة الجمعيات التعاونية الزراعية وكان لدينا إستكمال مناقشة البيان المشترك ومعاهدة الصداقة مع وزير الخارجية، ومناقشة الإتفاقية التجارية مع وزير التجارة. ذهبنا إلى وزارة الخارجية وأعدنا مناقشة البيان فوجدنا إصرارًا عنيدًا على ما كانوا قد وضعوه، شجب القواعد العسكرية بصورة عامة، تأييد كفاح اليمن ضد الإستعمار، وقالوا لنا بصراحة، إن لنا علاقات مع الدول الأخرى فلا نريد أن نسيئ إلى هذه العلاقات مما أكد لنا أنهم سائرون في طريق المهادنة مع الغرب. وبعد أخذ ورد لم نجد بدًا من الإكتفاء بالإجمال عن التفصيل، وذهبنا بعد ذلك إلى وزارة التجارة الخارجية لبحث إتفاقية التبادل التجاري ولم نجد صعوبة في الإتفاق.

كان هذا اليوم هو آخر أيام زيارتنا لرومانيا وعلينا أن نذهب إلى مجلس الرئاسة لحضور حفل توقيع الإتفاقيات. وقد ذهبنا في السابعة حيث وقّع الرئيس إتفاقية الصداقة والبيان المشترك، كما وقع الإتفاقية التجارية عبدالغني مطهر وزير الإقتصاد والتجارة، وبعد التوقيع ذهبنا إلى الحفل الذي أقيم في مجلس رئاسة الدولة على شرف الوفد وحضره رجال الدولة والسلك السياسي.

وفي ٦٤/٥/٢٧ غادرنا القصر في التاسعة صباحًا إلى المطار. وفي العاشرة قامت بنا الطائرة بعد إجراء مراسيم الوداع الرسمي. قامت بناء الطائرة إلى بودابست عاصمة هنغاريا «المجر». وبعد طيران ساعة ونصف هبطت بنا في مطار بودابست حيث كان في إستقبالنا رئيس مجلس الرئاسة المجري وسكرتير الحزب ورئيس الوزراء، كادار، وهو الرجل الحاكم الحقيقي. وقد أُجريت مراسيم الإستقبال، وقد رافقّنا الرئيسان وسكرتير الحزب إلى المقر الذي أُعد لنا ويقع في فيللات جميلة على مرتفع في ضواحي بودابست وكلها محاطة بالأشجار الباسقة والمناظر الرائعة.

في الثالثة مساءً توجهنا إلى مقر رئيس مجلس الدولة الذي يقع في البرلمان وهو مبنى رائع وضخم. وفي الثالثة والنصف بدأنا المحادثات وقد أفتتح الجلسة الرئيس السلال بشرح كامل لأوضاع الثورة في اليمن وما جابهته من صعاب ومشاكل حربية وعسكرية. وقد بدا عليهم أنهم تأثروا تأثرًا عميقًا وأنهم سيكونون أكثر تجاوبًا في التأييد المعنوي. وقد أجاب نائب رئيس الوزراء بشرح مماثل للحالة التي كان عليها الشعب المجري وما لاقاه من صعاب ومشاكل وثورات، حتى أذكرني قصة لمحمد أبو طالب الخطيب مع سيف الإسلام الحسن، أمير لواء إب في عهد أبيه الإمام يحيى، وقد كان مشهورًا بالشح، فقد وصل أبو طالب إلى إب ملتمسًا المساعدة من الأمير الحسن وقد قابله الحسن وأخذ يشكو إليه ويشرح له حالته وما عليه من الديون وكيف أنه يبيت سهرانًا يفكر في تسديدها. وخلص من كُل ذلك إلى أن يجود بخمسة عشر ريالًا يحولها للسيد أبو طالب وعليه أن يقبلها شاكرًا، فقال له أبو طالب لقد سمعت منكم من الشكوى ما هون عليّ ما أنا فيه وجعلني أفكر في أن أساعدكم. على أن نائب الرئيس أستدرك في النهاية فأبدى إستعداد حكومته لمساعدة اليمن. وكانوا قد أعدوا بيانًا مشتركًا ومعاهدة صداقة طلبوا إبداء الرأي فيهما فاقترح الرئيس السلال تشكيل لجنة للمحادثات والإطلاع والعرض وتم ذلك. في السابعة مساء دُعينا إلى حفلة العشاء التي أقامها رئيس مجلس الدولة على شرف الوفد.

ينام الناس هنا إلى وقت متأخر، ولكني أنا قمت كالعادة في الرابعة من صباح يوم الأربعاء ٦٤/٥/٢٨، وبعد الصلاة حاولت أن أنام ولكن لم يسعفني النوم. فقمت وقام معي بعض الإخوان وقيل لنا أن موعد الفطور في العاشرة وسيصل رئيس مجلس الدولة لتناول طعام الفطور مع الرئيس وأعضاء الوفد. ووجدنا أن أمامنا ست ساعات إلى موعد الفطور وقررنا أن نطلب القهوة وشيئا من الطعام بدلًا من الإنتظار ست ساعات، على أن نحضر على مائدة الرئيسين متظاهرين بالإفطار وتم لنا ذلك.

وجاء الرئيس وبعض رجال الدولة في الموعد المحدد وفي أثناء تناول الفطور أخبرنا وزير الخارجية بوفاة الرئيس نهرو زعيم الهند العظيم. بعد الفطور أتجهنا لزيارة قبر الجندي المجهول، الذي يقع في أجمل وأكبر ميدان، ووضع إكليل من الزهور. والأثر فخم وحوله تماثيل ترمز إلى فترات التاريخ المجري المختلفة. والمجر إسم لشعب أو لقبائل جاءت قبل ألف سنة فاستوطنوا البلاد التي سميت بإسمهم وكانوا بدوًا رحلًا.

في الثالثة بعد الظهر ذهبنا إلى مبنى البرلمان لمقابلة رئيس الوزراء الدكتور كادار، وجرت محادثات طويلة وقد أبدوا إستعدادهم لتقديم مليون دولار قرضًا طويل الأجل تستورد به ما له نفاق في بلادنا من المنتجات المجرية. وفي السابعة مساءً دعينا إلى حفلة باليه في مسرح مصنع الآلات الدقيقة، وقد عرضت عدة رقصات شعبية جميلة كما رأينا زفاف عروس في القرية وفيها الكثير مما يجري في اليمن كحمل المزاهر على الرؤوس وعليها الشموع المضاءة والرقص بها.

كان البيان المشترك كما توقعنا شجبًا للإستعمار وإستنكارًا للإعتداء على حريب وتأكيدًا لحق اليمن في جنوبه المحتل وتأكيدًا لحق الفلسطينيين في بلادهم.

وفي التاسعة صباحًا من يوم ٦٤/٥/٢٩ غادرنا بودابست إلى مدينة دونا أوي فاروش. ومعنى هذا الاسم بالعربية (مدينة الدانوب الحديثة). وصلناها بعد ساعة ونصف، والطريق جميلة ولكن جمالها دون ما رأيناه في رومانيا. قابلنا في المدينة

الحديثة رئيس المجلس البلدي ومدير المصنع العام وكان معنا نائب رئيس مجلس الرئاسة ووزير الصناعة وسكرتير الحزب. وقد شرح لنا رئيس المجلس البلدي تاريخ المدينة شرحًا مستفيضًا ظهر منه أنها حديثة بنيت من مدى خمس عشرة سنة. وقد قال في شرحه أن سكانها كلهم من الشباب لا يتجاوز سن أكبرهم ٢٨ سنة. وكان رئيس المجلس البلدي يتجاوز سنه الخمسين سنة على الأقل. وقال في النهاية إذا كان لأحد من الضيوف أي سؤال فهو مستعد للجواب عليه. فقلت له، فهمنا من شرح سعادتك أن جميع سكان المدينة لا يتجاوز سن أكبرهم ٢٨ سنة فهل نفهم أنك لست من سكانها؟ وتُرجم السؤال فضجت القاعة بالضحك.

واصل رئيس المجلس البلدي شرحه لما في المدينة من المصانع، وكان المصنع الذي أخترنا زيارته هو مصنع الحديد والصلب وهو مصنع جبار وكأكبر ما رأينا من المصانع. كما زرنا عدة مدارس ومسابح ورياض أطفال وكانت هذه الأخيرة هي التي ملأت نفوسنا إعجابًا آملين أن يوجد مثلها في بلادنا.

وفي ٦٤/٥/٣٠ قمنا بزيارة مدينة بلاطون وهي على ضفاف بحيرة كبيرة طولها ٧٥ كيلومتر وعرضها ١٥ كيلومتر وتقع في منطقة سياحية يؤمها الناس في الصيف وتوجد فيها عدة محلات لنزول المصطافين من المجر، وعدة فنادق لنزول المصطافين الأجانب. وزرنا هناك المتحف والكنيسة، وفي هذا المتحف رأينا عظاما لحيوانات منقرضة يرجع تاريخها كما يقولون إلى ثلاثين ألف عام إنصرمت. ورأينا فيها عظامًا في جوف حجر صلد قالوا أنه كان طي الحجر وهي في طور التكوين والتصلد. وقد كان ينتظرنا خارج الكنيسة مئات من الناس، وكنت أنا بالزي اليمني محل إهتمامهم وإستغرابهم، وقد ألتف حولي عشرات من الشباب والشابات يطلبون مني التوقيع على كروت قدموها وقد أستجبت لرغبتهم. قمنا بنزهة بحرية على زورق صغير أنيق، وتناولنا طعام الغداء على الزورق وبعده عدنا إلى حيث كنا وواصلنا السير عائدين إلى بودابست.

وبعد وصولنا وأخذ قسط من الراحة ذهبنا إلى البرلمان لتناول طعام العشاء في

حفلة أقامها رئيس الوزراء على شرف الرئيس السلال. قعدنا بعدها مع الرئيس دوبي والرئيس كادار ونائبه وتناول الحديث عدة مواضيع وألقيت عدة نكات. وسألني رئيس الوزراء عن رأيي في فتيات المجر فقلت له أنهن جميلات جدًا، ولكن لماذا خصصتني بهذا السؤال؟ وهلا سألت الشباب. فقال لأن عينيك أكثر تجربة وقد أثبت أن عينيك في حالة جيدة. وقلت.. ولكن حظي مع الفتيات سيئ لأنهن يرين رجلًا ذا لحية وزي غريب وقد تجاوز سن الشباب، فقال العكس هو الصحيح. وعلق العميد الرعيني قائلًا الواقع أنهن كُنّ يتركن الشباب ويتجمهرن حولك. فقلت له وهل غاظك ذلك..وضحك الجميع.

وفي التاسعة صباحًا من يوم ٦٤/٥/٣١ وصل رئيس الدولة دوبي ورئيس الوزراء كادار وتناولنا جميعا طعام الإفطار ثم خرجنا جميعًا إلى المطار وهناك جرت مراسيم الوداع. وبعدها قامت بنا الطائرة الخاصة إلى موسكو، وبعد ثلاث ساعات وصلنا مطار موسكو وكان في إستقبالنا الرئيس بريجنيف، وكان يومها رئيسًا للمجلس الأعلى، وتناولنا معه طعام الغداء في المطار ريثما تم نقل حقائبنا من على طائرتنا إلى طائرة روسية نفاثة. وقمنا بعد تناولنا الغداء إلى الطائرة رأسًا وبعد طيران ثلاث ساعات نزلت بنا في مطار مدينة اومسك الروسية وكان في إستقبالنا عمدة المدينة والمحافظ. وحتى يتم تموين الطائرة بالوقود دخلنا إلى صالون المطار وتناول البعض طعام العشاء وبعده عدنا إلى الطائرة. وما كان أشد عجبنا حينما رأينا الفجر قد لاحت تباشيره ثم أنتشر الضوء وإذا بسبع ساعات من الليل قد مرت دون أن نشعر. وقد نزلنا بعد ثلاث ساعات أخرى في مدينة روسية أخرى «اركتسك» وكان الوقت نهارًا أي بعد الشروق فنمنا خمس ساعات كوامل، قمنا بعدها للإفطار الذي يعتبرونه وجبة الغداء، ثم أتجهنا إلى المطار وأستأنفنا الطيران حيث وصلنا بعد ساعتين مطار بكين، وكان ذلك في الثالثة بعد الظهر من يوم الإثنين. كان رئيس الجمهورية ليو تشاو تشي ورئيس مجلس الدولة شو إن لاي ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ونوابهم في إستقبالنا، وكان هناك حشد حاشد من المستقبلين من الطلاب والشباب والفتيات وكلهم يحملون

الزهور. وأجريت مراسيم الإستقبال ثم أتجهنا إلى بكين من المطار الذي يبعد ثلاثين كيلومتر عن قلب المدينة بكين، وكان على جانبي الطريق من اليمين والشمال آلاف المواطنين. وأبديت ملاحظتي لوزير الخارجية الذي كان يرافقني على السيارة فقال الوزير إن ما يزيد على خمسمائة ألف ينتظرونكم على أبواب المدينة وفي شوارعها. وكنت أحمل كلامه على المبالغة، ولكن الذي كان ما لم أره في حياتي. لقد كنا نمشي أكثر من نصف ساعة بسرعة عشرين كيلو في الساعة وعلى جانبي الطريق حشد هائل كلهم يحملون الزهور وأطواق من الزهور ويرقصون ويطبلون ويزمرون ويغنون ويهتفون ويصفقون. إنه منظر لم أشاهده في حياتي، ولم أكد أصدق عيني لولا أني تذكرت أني في الصين ذات السبعمائة وخمسين مليون. كان منظرًا رائعًا بحق، وكان مشعرًا بنبل العواطف وصدقها. وكانوا قد نقلونا إلى سيارة مكشوفة وسرنا بين كتل بشرية من الجانبين ويزيدها روعة تنظيمهما صفوفًا، صفًا وراء صف، والمغنون من الشباب والفتيات يلبسون مختلف الأزياء الوطنية.

لقد عرفت صدق ما قاله (رسل) الفيلسوف الإنجليزي بعد زيارته للصين حين قال: لقد كنت أخاف على البشرية الفناء من جراء الحروب الذرية ولكني الآن أصبحت مطمئنًا على البشرية، وإذا حصل وأنتهت الحياة البشرية في أوروبا وأمريكا فإن النبع البشري في الصين كفيل بإسكان هذه القارات وعمارتها.

وصلنا دار الضيافة وهو مكون من عدة عمارات فخمة وله حديقة واسعة. وهو إحدى الإنجازات العشر التي قدمت للشعب في بكين في عيد الجمهورية العاشر، ومعه متحف الثورة، ودار البرلمان، والإستاد المكشوف و المسقوف، ودار الإذاعة، وفندق بكين، ودار البرق والبريد، ومحطة السكة الحديد، وكلها بنايات فخمة وضخمة وكلها بنيت في سنة ٥٩ وأكثرها في مدة عشرة أشهر، والذي يراها لا يصدق أن في الإمكان ذلك. بعد وصولنا دار الضيافة تركوا لنا الفرصة للراحة فقد كنا متعبين لطول المسافة ولم ننم، لقد ضاعت سبع ساعات من أعمارنا في المسافة الطويلة التي قطعناها بين بودابست وبكين وهي الفرق بين التوقيتين.

يوم ١٩٦٤/٦/٢م قمنا بزيارة متحف الثورة وفيه تاريخ مصور عن مراحل الثورة

من بدايتها إلى الإنتصار، ورسوم لزعمائها من صن يات صن إلى ماو تسي تونج، وبعده زرنا إستادي العمال المسقوف والمكشوف. وفي السابعة مساءً قمنا بزيارة رئيس الجمهورية ليو تشاو تشى ورئيس الدولة شو إن لاي وكان الحديث وديًا. وبعدها حضرنا مأدبة العشاء التي أقامها رئيس الجمهورية على شرف الوفد اليمني في إحدى قاعات البرلمان الكبيرة والواسعة وكانت حفلة حافلة خطب فيها رئيسا الجمهورية.

وفي التاسعة والنصف من صباح يوم ٦٤/٦/٣ زرنا مصنع الغزل والنسيج الثاني التابع للدولة كما زرنا روضة الأطفال التابعة له والمدارس العمالية وبيوت العمال. في الرابعة جاء رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدولة لرد الزيارة وبعدها ابتدأت المحادثات بشرح مطول من الرئيس السلال لأوضاع الثورة في اليمن وحاجتها إلى المساعدة. وقابله رئيس الجمهورية الصينية بشرح مماثل لمراحل ثورتهم وما لاقته من عقبات وكيف تآلبت عليها معظم الدول الغربية. وقد حدد الرئيس السلال ما تطلبه اليمن من الصين العظيمة بثلاثين مليون جنية قرضًا طويل الأجل وبدون فوائد يصرف في مشاريع يتم الإتفاق عليها، وقد رؤي تشكيل لجنتين من الجانبين لإكمال الدراسة. كانت لجنتنا مكونة مني ومن الدكتور مكي والعميد الرعيني وعبدالغني مطهر والمستشار المصري أحمد فؤاد، وأتفقنا على الإجتماع يوم الخميس ٦/٤. وفي هذا اليوم أقام الرئيس شو إن لاى حفلة عشاء على شرف الوفد في إحدى بنايات دار الضيافة الذي يتكون من (١٨) بناية كل بناية تعتبر قصرًا واسعًا. وفي التاسعة أقامت وزارة الثقافة وجمعية العلاقات الثقافية للشعب الصيني مع البلدان الأجنبية حفلة ساهرة تكريمًا للوفد. وكانت حفلة فنية والعاب بهلوانية، والبروتوكول يقضي بالذهاب في النهاية إلى صحن المسرح لتحية الفرقة وأخذ صورة معها وقد كان ذلك.

يوم ٦٤/٦/٤ ذهب بعض الإخوان من أعضاء الوفد لزيارة قصر الإمبراطور، أما نحن، فقد كان لنا موعد للإجتماع بالجانب الصيني لإكمال المحادثات. وقد ذهبنا مع أعضاء اللجنة وبعد أخذ ورد غير طويلين تم الإتفاق على ما يلي:

١ ـ عشرة ملايين جنية إسترليني قرض طويل الأجل وبدون فوائد يبتدئ السداد في سنة ١٩٧٥م وينتهي في سنة ٨٥. ينفق هذا المبلغ في المشاريع التي يقررها الخبراء بعد الزيارة لليمن على أن يكون منها تعبيد الطريق بين صنعاء وصعده.

٢ ـ تأجيل القرض القديم.

٣ ـ بناء مدرسة متوسطة فنية وصناعية هدية بدون مقابل.

٤ ـ إرسال بعثة طبية للمعالجة.

٥ ـ بناء مستشفى هدية للشعب اليمني.

٦ ـ إصلاح الطريق القديمة بين صنعاء والحديدة على نفقتهم.

٧ ـ مساعدات عسكرية هدية.

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم ٦٤/٦/٥ أقيم إجتماع حاشد من مختلف أوساط بكين ترحيبًا بالوفد وكان الإجتماع في قاعة البرلمان الكبرى التي تتسع لتسعة آلاف نائب. وقد خطب عمدة بكين خطبة مستفيضة أعلن فيها تأييد الصين لليمن في كفاحه الباسل ضد الإنجليز في الجنوب اليمني المحتل وأكد حق اليمن المستقل في جنوبه المحتل. وقام بعده الرئيس السلال، وكان المستشار المصري أحمد فؤاد أبوالعيون قد أعد له الخطاب، وعند كلامه على الجنوب كتبه بلفظ الجنوب (العربي) وهكذا نطقها السلال مع الأسف، برغم أنّا عند المحادثات مع الصينيين كنا مصرين على تسمية الجنوب بالجنوب اليمني المحتل لأن إسم الجنوب العربي هو تسمية إستعمارية، ولذلك فقد حرص الصينيون على أن يسموه الجنوب اليمني المحتل. فغلطة الرئيس كانت غلطة فاحشة أوقعه فيها المستشار المصري أحمد فؤاد أبوالعيون عن عمد لأن سياسة الـ ج.ع.م. كانت تريد لها هذه التسمية، وهكذا تطلق عليها وسائل إعلامها وبإصرار برغم إحتجاجاتنا المتكررة. وكان لهم أهداف قصرت أيديهم عن الوصول إليها بفعل النكسة المؤسفة في سنة ٦٧. وكانت مع ذلك محرجة لنا أمام الأصدقاء الصينيين لأنها جاءت على لسان

رئيس الدولة فهم إما أن يقولوا أن الرئيس وأعضاء حكومته على خلاف في الموضوع أو يقولوا أن الرئيس يجهل سياسة حكومته، وكل إحتمال من الإحتمالين أشر من الآخر. وأردنا أن نتدارك ذلك فقالوا إن الخطاب أذيع بوقته على الهواء وأن المراسلين الأجانب قد أخذوا صورًا له ولكنهم سيستدركون ذلك فيما ينشر في صحفهم.

وقد عتبت على الرئيس بقسوة على غير عادة لي في ذلك فأعتذر أن الذنب ذنب المستشار لأنه هكذا كتب ولم ينتبه ليحول ذلك. فقلت له أنتم تعرفون رأي المصريين في الموضوع فكيف تتساقون معهم فأعترف أنها غلطة غير مقصودة. وأنا أعرف أن الرئيس السلال من الذكاء بحيث لا يفوته الغرض من التحوير قبل النطق بالجملة ولكنه أراد أن يثبت ولاءه للسياسة المصرية حتى ولو كانت ضد مصلحة اليمن. وقد عدت إلى المستشار فقرَّعته تقريعًا خشنًا وقلت له الرئيس إئتمنك فخنته، فقال.. يعني أنا خائن في نظرك، وذهب يشكو إلى الرئيس فقال له الرئيس تحمل فقد جاءني منفعلًا فحولت الغضبة عليك، وتحمل.

في التاسعة من يوم ٦٤/٦/٦ أتجهنا من قصر الضيافة إلى المطار الحربي حيث وجدنا الرئيس شو إن لاي ووزير الخارجية ونائب رئيس الجمهورية وغيرهم من المسئولين جاءوا للوداع، ورافقنا منهم الرئيس شو إن لاي ووزير الخارجية إلى خانتشو والبحيرة الغربية. وقامت بنا طائرة اليوشن ١٨ وقعدنا مع الرئيس ووزير الخارجية ومترجمين وقعد الرئيس شو إن لاي في الجانب المقابل ودار النقاش في مواضيع شتى لمدة أربع ساعات. وقد تناول الرئيس شو إن لاي الحديث فتحدث عن ثورة الصين والمراحل التي مرت فيها. وقد فهمنا من كلامه أنه يرجح حرب العصابات في كل حركة ثورية، ويرشد إليها ويحث عليها في حرب الجنوب اليمني مع الإستعمار الإنجليزي. كما نصح بأن التسامح مع المحاربين للثورة، إذا كان في الإمكان أن يكونوا مواطنين صالحين، هو الأجدى والأنجح وإلاّ فالسجن كاف في تقويم المعوج، إنه يفند طريقة الإعدامات. وشرح لنا كيف أن الإمبراطور الذي كان يملك تلك القصور التي زرناها قد أصبح مواطنًا صالحًا كأي مواطن عادي

وقد ألّف عشرة كتب أفادت الشعب لأنه شرح نصف حياته الأول، أي مدة حكمه كإمبراطور، وشرح أغلاطه وأغلاط أسرته وإسرافهم وتهاونهم في حق الشعب. وقال أنهم الآن يترجمونه إلى العربية ليستفيد منه العرب في حكمهم وفي ثوراتهم. فقلنا نرجو أن تهدوا منه نسخًا لمن لا يزالون يعاملون شعوبهم كما لو كانت قطيعًا من الغنم. وقال الرئيس شو إن لاي أن أسرة الإمبراطور قوامها أخوان وخمس أخوات، مات أحد الأخوين وإحدى الأخوات والأحياء منهم يعملون اليوم في الشعب ما بين مدرس وموظف وإحدى الأخوات تخدم الشعب في الشوارع، أي تكنس الشوارع. وتعمل صغراهن مُدرسة، وبَلَغه أنها لم تزر أخاها الإمبراطور منذ قدومه إلى بكين فأقام حفلة للأسرة وجمع أفرادها وسأل المدرِّسة لماذا لم تزر أخاها ؟ فقالت..لأنه إمبراطور وأنا عاملة. فقال لها وهو الآخر قد أصبح عاملًا مثلك تمامًا فوعدت أن تكون صلتها به مستمرة.

لم نشعر بمرور الزمن والرئيس الصيني يتحدث إلينا حديثه الممتع والموحي بالعبرة حتى وصلنا مطار خانتشو في الثانية عشرة. وكان في إستقبالنا العمدة والمسئولون فيها وحشد كبير من الشعب بزهورهم وأعلامهم وأغانيهم. ونزلنا فابتدرت الفتيات الجميلات، والتسمية بالفتيات تجوزًا وإلاّ فهن طفلات لا يتجاوز عمر كبراهن أربع عشرة سنة، إبتدرن إلينا بباقات الزهور، وكان على كل واحد منا أن يتقبل الباقة بتحية فيطبع قبلة على وجنة الطفلة ثم يمسك بيدها وتسير معه حتى يدور على كل المستقبلين. وهكذا فعلنا، ولم يتركننا إلاّ عند السيارة بعد أن مسحنا على رؤوسهن كما هي العادة. فعلنا ذلك إحترامًا لتقاليد هذا الشعب العظيم. وعلى جانبي الطريق من المطار إلى خانتشو ويبعد عنها عشرين كيلومترًا كان الناس يصفقون ويهتفون. وعلى بعد نصف كيلو من المدينة تكاثف عدد المستقبلين والأعلام والراقصات والمغنون والبالونات وحتى دخلنا القصر، ومن شرفته أطلّ الرئيسان ونحن معهما وهناك حوالي عشرين فرقة كل فرقة ترقص رقصًا يختلف عن رقص الأخرى وهم بذلك يمثلون عدة قوميات.

تناولنا الغداء في مطعم القصر وأخذنا قسطًا من الراحة قمنا بعدها بزيارة

مصنع الحرير، وهو مصنع ليس بالكبير يعمل فيه ألف وسبعمائة عامل كثير منهم فنيون يصممون الأنواع والنقوش التي يكون فيها مناظر طبيعية معينة ومسرحيات وقصص. وكنا رأينا في بكين مسرحية (عصيان في قصر السماء) وهي أسطورة قديمة فرأينا المشهد كله على طراحة طربيزة والغريب فيها أن هذه الصور ليست طبعًا بواسطة اكليشات ولكنها نسيج والغريب أنها تظهر فيها ملامح الشخص بحيث يعرفه من يعرفه.

وقمنا بعد ذلك بجولة بحرية بزوارق تجديف وزرنا عدة جزر في البحر. زرنا الأربع جزر ونزلنا في كل واحدة منها للراحة ثم عدنا على قوارب بخارية. كان المقرر أن نحضر حفلة عشاء سيقيمها محافظ المنطقة وبعدها حفلة ساهرة ولكني أصبت بمغص شديد تعقبه إسهال فلزمت غرفتي وجاءني طبيب صيني وأعطاني علاجا ثم جاءني الدكتور المصري المرافق فأعطاني علاجًا أخر وجاء المحافظ للزيارة وإبداء الأسف لعدم حضوري الحفلة.

في ٦٤/٦/٧ قمت بارئًا، إذا استثنينا الفتور العام، وطلبت القهوة والفطور. وفي التاسعة أجتمعنا في صالون الرئيس وجاء الرئيس شو إن لاي وسألني عن صحتي وقال أنه قد أمر الطبيب أن يعطيني علاجًا معينًا جربه كثيرًا لأنه يصاب بمثل هذه العوارض، فشكرته وقلت له قد يكون السبب إختلاف مواعيد تناول وجبات الطعام ومواعيد النوم فبيننا وبين الصين سبع ساعات وفي هذه الساعة لا يزال اليمنيون يغطون في النوم، فقال هذا صحيح. ثم ألتفت إلى المقدم عبدالله عبدالسلام صبرة وقال ولكن الشباب لا تضرهم هذه الإختلافات، وضحك الإخوان وقالوا لقد حكم عليكم سيادة الرئيس بالشيخوخة، فقلت له هذا حكم خطير سيتمسك به الإخوان ولكنه صدر قبل المرافعة وأنا لا أزال أعتبر نفسي شابًا. وسألته عن سنه، فقال ست وستون سنة. فقلت له وأنا في الثالثة والخمسين فبيننا ثلاثة عشرة سنة، فقال إذًا أنا أسحب حكمي. وقلت له وسيادتك لا يزال شابًا في إرادته وقوته ونشاطه، فقال لابد حينما نفخر بقوة الروح من أن نحسب حساب المادة.

وقمنا بزيارة فرقة زراعية وهي كومونة أي «جمعية زراعية» تزرع الشاي وفيها مدرسة ومستشفى لأولاد ومرضى العمال، ورأينا شجرة الشاي الذي لا يختلف كثيرًا عن شجرة القات، ومن الجائز أنه فصيلة من القات ولو أجريت على القات التحضيرات التي تجرى على الشاي لأصبح مثله بلا فارق ولكن المشكلة القائمة في أن ما يباع من القات بريال مثلًا لن يباع لو حولوه إلى شاي إلاّ بربع ريال.

قمنا مع الرئيسين السلال وشو إن لاي في طريقنا إلى مطار خانتشو. وكنا في حديثنا مع الرئيس شو إن لاي قد سألناه عن عدد المسلمين في الصين فقال أنهم بين خمسة عشر وعشرة ملايين. إنه عدد شعب من الشعوب الصغيرة ولهذا نحن نقول أن كلمة نبي أو حكيم خلقت شعبًا فالنبي محمد حينما قال لأتباعه أطلبوا العلم ولو في الصين قد لفت أنظارهم إلى أن هناك شعبًا يسمى بالصين يطلب فيه العلم. وكان الشعب الصيني في ذلك التاريخ متقدمًا في معارفه فجاء المسلمون إلى الصين وجاء معهم الإسلام وبمرور الزمن أصبحوا شعبًا.

تودعنا عمدة المدينة والرئيس شو إن لاي الذي تخلف عند ذلك ووعد باللقاء في بكين. وتوجهنا نحن نحو مدينة شنغهاي المدينة الغربية الطابع الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على ثمانية ملايين، وإذا أعتبرنا ضواحيها فإنها تزيد على عشرة ملايين، ووصلنا بعد نصف ساعة فقط. كان في إستقبالنا عمدة شنغهاي، وكان الإستقبال حافلًا والحشد حاشدًا، لا يقل عن إستقبالنا في بكين إن لم يزد عليه، فالزهور والغناء والرقص والطبل والزمر يخرج عن حد الوصف.

وصلنا إلى قصر الضيافة الذي كان فندقًا كبيرًا لشركة غربية أدواره سبعة عشر دورًا وغرفه تنوف على الألف. أسترحنا بعد وصولنا وتناولنا طعام الغداء ثم نزلنا إلى السوق وشرينا بعض الحاجيات. كانت السجادات أروع ما رأينا ثم الحرير الأصيل. وفي الخامسة بعد الظهر أتجهنا لزيارة معرض المنتوجات الصينية وهو مبنى كبير جدًا يقع على مساحة عشرة آلاف متر وفيه كل المنتجات، موتورات توليد الكهرباء الضخمة، والسيارات، والأدوات الطبية، والأدوات الدقيقة

كالساعات الكبيرة وساعات الجيب واليدوية، والراديوهات المتنوعة، والتلفزيونات، والأقمشة المتنوعة، والأواني الزجاجية والصينية التي برعوا في صنعها. عدنا بعد زيارة المعرض إلى عمارة مرتفعة جدًا صعدنا إلى سطحها ومنه أطلينا على مدينة شنغهاي الكبيرة ذات العشرة ملايين، وفي الإستراحة قعدنا قليلًا نسمع إلى شرح العمدة عن شنغهاي التي قال أنها كانت في عهد الإستعمار ووجود الغربيين، من إنجليز وفرنسيين وألمان وأمريكيين ونمساويين وبلجيكيين وغيرهم إلى تمام (١٧) دولة أجنبية كانت تتنافس على إبتزاز خيرات الصين، وكان فيها اللصوصية في وضح النهار والمقامرون والمغامرون والمدمنون. وكان فيها أيضًا العاهرات بصورة مكشوفة وكثيرًا ما كنت ترى هؤلاء يضعن أولادهن على الأرصفة كأي حيوان. ولكنهم بعد قيام الثورة وإنتصارها أستطاعوا أن يطهروا مجتمع شنغهاي وأن يجعلوا عقوبة العهر الإحترافي الإعدام حتى حولوا من أولئك المواطنين الفاسدين مواطنين صالحين عاملين، وخلت المدينة من كل تلك الرذائل وأصبح فيها ٢٥ جامعة.

عدنا إلى قصر الضيافة وتناولنا طعام العشاء وذهب الإخوان لإستعراض فيلم سينمائي عن تحرير شنغهاي أما أنا فنمت إلى الرابعة و أستيقظت حيث صليت ثم عدت إلى النوم حتى السابعة أي أني نمت تسع ساعات كوامل وهي أطول نومة نمتها.

في ٦٤/٦/٨ خرجنا في التاسعة صباحًا لزيارة (كومونة شعبية)، وقد ذهبنا بعد ذلك لزيارة المدينة العمالية الحديثة ودخلنا إلى فندق حديث ومن على سطحه رأينا المدينة الحديثة وكل مبانيها جديدة. ولدن الكومونة «الجمعية» إكتفاء ذاتيّ بكل ما تحتاج إليه من ورش ومدارس ومستشفى. ومن الملاحظ أن الإهتمام في الإسكان يتجه إلى العمال دون الفلاحين الذين لاحظنا أنهم لا يزالون في بيوت قديمة غير صحية، وقد سألت عن سبب ذلك فقالوا أن العمال لم يكن لديهم بيوت أساسًا بينما الفلاحون كانت لديهم بيوت فأهتمت الدولة أولًا بإيواء من لا مأوى له وستقوم بعد ذلك بتحسين بيوت الفلاحين. الزراعة في الكومونات التي زرناها عمل جماعي بإستثناء مساحة صغيرة يُعطاها الفلاح بجانب بيته.

تحدثنا مع المرافق وهو نائب عمدة شنغهاي عن الخلاف بين الصين وروسيا، وهم هناك يتهمون خرتشوف بخيانة الماركسية علنًا. وقلت له أن إنقسامهم قد سبب خلافًا بين الأحزاب الشيوعية خارج الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين، فقال هذا صحيح ولكنه طبيعي لابد منه. فقلت له إن هذا هو شأن كل مبدأ وكل ديانة جديدة يتفق أتباعها في البداية ثم ينقسمون على أنفسهم ويزعم كل فريق لنفسه أنه السائر على طريقة صاحب المبدأ أو الدين، فقال هذا ما أردت.

عدنا إلى قصر الضيافة وفي الثالثة مساءً خرجنا لزيارة مصنع المخارط وكان يديره الأمريكيون بالاشتراك مع الرأسماليين الصينيين لإنتاج الآلات الزراعية، فأممته الدولة وأصبح ينتج الآلات الدقيقة. وبعد المصنع زرنا الميناء وهو ميناء كبير جدًا ويقع على النهر الكبير ويلتقي بالبحر الشرقي للصين وقد قمنا برحلة بحرية على باخرة صغيرة أنيقة لمدة ساعتين. وفي الميناء وفي عرض النهر بواخر كثيرة وكبيرة جدًا وغواصات وطربيدات ومدرعات وكلها صينية بإستثناء أربع بواخر سويدية وإنجليزية ويابانية ويونانية مما يدل على أن العلاقات التجارية مع الخارج ليست واسعة.

في السابعة والنصف مساءً ذهبنا إلى حفلة العشاء التي أقامها عمدة المدينة على شرف الرئيس في قاعة كبيرة من قاعات مبنى المعرض وبعد ذلك حضرنا حفلة رقص وغناء وكانت إحدى الأغنيات عن اليمن وعمل الصينيين مستقبلًا فيه. وعدنا المترجم بترجمتها ولم يف.

بعد الحفل عدنا إلى القصر وإلى النوم، وبعد ساعتين من إستغراقنا في النوم سمعت طرقًا على الباب، وأستيقضت لأجد الإخوان محمد مفرح وهادي عيسى والمقدم أحمد الخولاني جاءوا ليشرحوا لي خلافًا نجم بين الرئيس السلال والعقيد مفرح. وكان قد عرض للمقدم عبدالله عبدالسلام مرض مفاجئ قرر الأطباء أنه إلتهاب الزائدة وقرروا عملية مستعجلة، وتمت العملية فأمر الرئيس محمد مفرح أن يتأخر بجانب المريض حتى يبل من مرضه ويقفوا إثرنا إلى اليمن فامتثل للأمر.

ولكن العقيد هادي عيسى صرفه عن الأمر وأعاده إلى الرئيس ليعتذر، فغضب الرئيس وأحتد، وأجابه مفرح محتدًا فشتمه الرئيس وتهدده بالمسدس، فأمسكه مفرح وقال له إحفظ شرفك وإحترم نفسك، وخرج من لدن الرئيس محنقًا. فقلت لهم ما كان يجب أن يحصل ما حصل واللازم إعتماد الأمر وعلى كل حال لا يحسن أن يترك المقدم عبدالله صبرة لوحده هنا ولا بد من أحدكم يبقى معه. وهنا جاء العميد محمد الرعيني، وكان الرئيس قد أنفذه ليقنع هادي عيسى ومحمد مفرح بإعتماد الأمر، وحصلت مشادة بين هادي عيسى والرعيني وقد تمكنّا أخيرًا بإقناع مفرح فتأخر.

قمنا مبكرين يوم ٦/٩ وذهبنا إلى المستشفى لزيارة عبدالله عبدالسلام، وقد كان حسن الصحة وكانت العملية ناجحة، وعدنا إلى القصر حيث وجدنا الرئيس يستعد للسفر فقصدنا المطار حيث وجدنا حشدًا حاشدًا ينتظرنا بالزهور وكان وداعًا حارًا.

قامت بنا الطائرة في التاسعة ووصلنا مطار بكين في الثانية عشرة، وكان الرئيس شو إن لاي في إستقبالنا مع سفير الـ ج.ع.م. وغيره من السفراء العرب. قصدنا من المطار إلى دار الضيافة، وفي السادسة مساءًا كنا على موعد مع الرجل الأسطورة ماو تسي تونج رجل الصين العظيم. أستقبلنا إستقبالًا حسنًا وأخذنا معه صورة ومعنا رئيس الجمهورية والرئيس شو إن لاي، وقد تحدث إلينا حوالي الساعة. كان أصحابه يحيطونه بالإحترام والتقدير والإصغاء للحديث كما لو كان ما يقوله آيات منزلة، وكان هو من جانبه في غاية اللياقة والتواضع. شرح لنا سياسة الصين ونواياها حيال الشعوب المكافحة للإستعمار، كما شرح بصورة موجزة مواقفها من القضايا العالمية وما تواجه من أمريكا من تحرش وإعتداء عن طريق شان كاي شيك. وقال أن الصين مع اليمن في كفاحها العادل في الجنوب اليمني المحتل.

بعد إنتهاء زيارة الرئيس (ماو)، كما يسميه أتباعه ومريدوه داخل الصين وخارجها، ذهبنا إلى قاعة أخرى لتوقيع الإتفاقيات. وقد وقع الرئيس البيان

المشترك وإتفاقية الصداقة ووقعت أنا الإتفاقية الثقافية ووقع عبدالغني مطهر إتفاقية التعاون الإقتصادي. وبعد ذلك أتجهنا إلى حفلة العشاء التي أقيمت في قاعة أخرى بنفس المبنى بدعوة من الجانب اليمني، وقد دعي إليها زعماء الصين وجميع الممثلين الدبلوماسيين كما دعي إليها آخر إمبراطور للصين وأسرته، وأجتمعنا بهم في الحفل.

في الثامنة صباحًا من يوم ٦٤/٦/١٠ أتجهنا لزيارة سور الصين العظيم إحدى عجائب الدنيا السبع، ووصلناه بعد سفر ساعتين على السيارات. ويعجب الإنسان بل ويأخذ منه العجب كل مأخذ حينما يعرف أن طوله يزيد عن خمسة آلاف كيلومتر أما عرضه فخمسة أمتار، إن من الممكن أن تمر عليه السيارات. وقد صعدنا إلى إحدى القمم العالية في المنطقة التي وصلنا إليها وهي مما دخلت عليه الصيانة، ولاحظنا أن الخراب قد دب إلى محلات كثيرة منه. وقد قالوا أنهم لن يحافظوا عليه إلاّ في هذه المنطقة التي يصل إليها السواح أما في غيرها فكيف يمكن صيانة سور طوله خمسة آلاف وخمسمائة كيلومتر، ولا ضرورة لذلك وقد أصبح غير ذي جدوى.

عند عودتنا زرنا خزان مياه كبير جدًا تكونت منه بحيرة كبيرة وهو من عمل ما بعد الثورة، وقد عمل فيه الرؤساء ماو، وليو تشاو تشي، وشو إن لاي والوزراء والموظفون بأيديهم، ويعتبرونه من الإنجازات الهامة. وزرنا مقبرة من ثلاث عشرة مقبرة لإمبراطور كان يحكم الصين قبل ستمائة سنة وهي في غاية الروعة فهي عبارة عن قصر تحت الأرض وهي مبنية من الرخام الصافي والأبواب الضخمة من المرمر الصافي وفيها كل ما في الأبواب الخشبية من نقوش وتزويق، وبعضها من مصراع واحد وبعضها على مصراعين. وفي المعرض الكثير من الأواني الذهبية والأحجار الكريمة، وتاج الملك من الذهب الخالص وهي بعض ما كان في الضريح. وقد أخبرونا أن المنقبين وعلماء الآثار بعد أن عثروا على المقبرة وظهر البناء ظلوا خمسة أشهر يبحثون على الباب فلم يعثروا عليه حتى وجدوا حجرًا مكتوبًا عليه أن النفق الذي يوصل بالداخل على بعد بضعة أمتار من الحجر.

القاضي عبدالرحمن الإرياني والعميد محمد الرعيني على سيارة مكشوفة يحيون المستقبلين عند وصولهم إلى الصين.

بكين، يونيو 1964م

من يمين القارئ:الشيخ عبدالغني مطهر ،المقدم هادي عيسى،الرئيس شو إن لاي،العميد محمد الرعيني،الرئيس ماو تسي تونغ، الرئيس عبدالله السلال، الرئيس ليو تشاو تشي، القاضي عبدالرحمن الإرياني، النقيب محمد قائد سيف، وفي الصف الثاني المقدم حسين عنبة، العميد عبدالله الضبي، الدكتور حسن مكي، العقيد مجاهد حسن غالب، الاستاذ علي المطري.وفي الخلف يبدو الاستاذ أحمد القعطري، الاستاذ عبدالله حمران والاستاذ طه مصطفى.

من يمين القارئ:
العقيد هادي عيسى
القاضي عبد الرحمن الإرياني
العميد محمد الرعيني
الرئيس عبدالله السلال
في رحلة نهرية مع بعض
المسئولين الصينيين في جانتشو

يونيو 1964م

عدنا إلى قصر الضيافة وذهب الإخوان إلى السوق لشراء بعض الحاجيات، وذهبت أنا والرئيس إلى حديقة الحيوان ومع أن مديرها يقول أنها تأخذ خمسة وتسعين هكتارًا وأنه يوجد فيها ألف وخمسمائة نوع من الحيوان فإني رأيت في حديقة الحيوان في القاهرة حيوانات أكثر. لقد رأينا شمبانزي ومما لفت أنظارنا أن له ملامح المنطقة فاللون الضارب إلى الصفرة والأنف الغائر. ولاشك أن للمناخ أثره ولكن ألا يكون في هذا ما يؤيد نظرية داروين.

وفي الثامنة صباحًا من يوم ٦٤/٦/١١ وصل إلى قصر الضيافة رئيس الجمهورية ليو تشاو تشي ونائب رئيس الوزراء لمرافقة الرئيس إلى المطار، وكان في المطار جماهير حاشدة يحملون الزهور والأعلام يلوحون بها. وتصافحنا مع الرؤساء وصعدنا إلى الطائرة التي أقلعت بنا في التاسعة والنصف وهبطت بنا في مطار أركتسك الروسية في الثانية عشرة. وهناك تناولنا وجبة الإفطار للمرة الثانية حينما أصر المسؤولون على أن نتناول معهم الفطور ريثما تتموّن الطائرة بالوقود. بعدها قامت بنا الطائرة من أركتسك إلى اومسك حيث تجولنا في المدينة ثم عدنا إلى المطار. وفي الثانية مساءً قامت بنا الطائرة من مطار أومسك إلى موسكو، وفي الخامسة والنصف وصلنا مطار موسكو أي بعد طيران ثلاث ساعات ونصف.

كان في إستقبالنا الرئيس بريجنيف وبعض المسؤولين السوفيت وقد أنزلونا ضيوفًا على الحكومة، فنزلت أنا والرئيس والرعيني في قصر بعيد عن موسكو، ونزل الإخوان في فندق موسكو. وقد ذهبت مع العميد الرعيني في جولة إلى موسكو التي تبعد عن القصر ثلاثين كيلومترًا، فتجولنا في المدينة وعدنا إلى القصر حيث تناولنا طعام الغداء. وفي الرابعة مساء جاء الرئيس بريجنيف وأستدعى المترجم وهو رجل مهذب تعلم العربية في جامعة موسكو وعاش زمنًا في بيروت ودمشق فلهجته شامية. وكنا نريد السفر ولكنهم أبلغوا الرئيس بريجنيف أنه لا يمكن السفر قبل الخامسة بعد الظهر ليتم الإتصال بالدول التي ستمر الطائرة من أجوائها ولا سيما تركيا التي لم تكن قد أعترفت بالجمهورية العربية اليمنية.

وفي الموعد إتجهنا إلى المطار وفي الخامسة قامت بنا الطائرة من مطار موسكو،

وبعد ثلاث ساعات وصلنا مطار بودابست عاصمة المجر. وكان علينا أن نمر من هذه الطريق الملتوية والتي تكلفنا طيران ساعتين زيادة على الخط المعتاد لأن تركيا رفضت السماح بمرور طائرتنا الخاصة من على أجوائها. تركيا التي تزعم أنها دولة إسلامية ترفض مرورنا من أجوائها ولو جاء بن جوريون أو غيره من زعماء إسرائيل لتلقته بالأحضان.

بقينا في مطار بودابست ساعة ونصف الساعة، وتناولنا طعام العشاء على غير إشتهاء. قمنا في التاسعة والنصف مساءً، ووصلنا مطار القاهرة في الثانية صباحًا، وتوجه الرئيس إلى قصر الحرية وتوجهنا إلى فندق الخيام، وكنا في غاية التعب فأتجهنا إلى الأَسِرّة فورًا.

في ٦٤/٦/١٢، قمنا في الصباح وتوجهنا إلى قصر الحرية لنرى الرئيس ورأيه في السفر، وقد أجاب أنه سيرى عبدالناصر ويستطلع رأيه إذا كانوا يريدونه أن يتأخر للمباحثة فسيطلب الأستاذ نعمان وحمود الجائفي، وإن كان الأمر غير مستعجل فسيسافر معنا إلى اليمن لعرض نتائج الزيارات على المجلس ويرسل وفدًا للمباحثات. وجاء الرئيس عبدالناصر وجلس مع الرئيس حوالي ساعة ونصف، ولما عدنا إلى الرئيس أخبرنا أنه أتفق مع الرئيس جمال على أن يسافر إلى اليمن لتشكيل وفد رسمي ويعود معه للمباحثات بشأن الوحدة أو على الأصح التنسيق.

إتفاق مجلس التنسيق مع مصر

وبعد وصولنا إلى صنعاء أتجهنا إلى تعز، إلى أن كان يوم ١٩٦٤/٧/٦م فجاءتنا برقية من الرئيس السلال تستدعينا إلى صنعاء. وفور وصولنا كان عقد إجتماع موسع دُرِس فيه أسباب تقاعس الإخوان المصريين عن الجِّد في تصفية التمرد والمتمردين. وأقترحت مجموعة من الإخوان إرسال وفد كبير إلى القاهرة يكون على رأسه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الأستاذ أحمد محمد نعمان وأعضاء المكتب السياسي للمطالبة بالوحدة حتى تتحمل الـ ج.ع.م. مسئوليتها كاملة وفي كل المجالات. وقلت لهم لقد قلنا هذا في القاهرة وقدمنا قرارًا إلى المسئولين

في القاهرة وكنت أرأس وفدًا مكونًا من حوالي عشرة فيهم الوزير وعضو المكتب السياسي ولكنهم رفضوا الوحدة ونصحوا بالتنسيق كخطوة أولى، وأنا أميل إلى هذا الرأي والإخوان المصريون لهم تجارب مع الوحدة فعلينا أن نصغي إلى آرائهم التي هي خلاصة تجربة مريرة. فقال الرئيس السلال لقد رفضوا الوحدة لأنهم يقولون أنكم يا قاضي عبدالرحمن غير جادين في الدعوة إليها وقد نقلوا إليهم أنكم قلتم لم تقع اليمن تحت وطأة إستعمار متطور فكيف نرضى لها بإستعمار متخلف، ولكنا إذا ذهبنا جميعًا بوفد كبير من المشائخ والمسئولين والضباط ويمثل كل المناطق فإنهم سيستجيبون. وأجبت عليه إذا كان هذا واقعًا فإنه لأمر مزعج أن يقال عن الإنسان ما لم يقله وتتكون بناء على ذلك نظرة خاصة عن المرء، والكل يعرف عني أني وحدوي ولا يمكن أن أقول ما نسبه إليّ المخبرون الذين أعتبرهم الوباء الذي يسمم العلاقات، لأني لا أعتبر ولا يمكن أن أعتبر الوحدة التي تعني الإشتراك في الحكم وأن يصبح الشعبان شعبًا واحدًا إستعمارًا. وإذا كانت تقارير المخابرات الكاذبة والمغرضة هي الميزان لتقييم اليمنيين فإن ويلًا طويلًا ينتظر اليمن، وأنا أرى ألاّ أذهب معكم حتى تنجح مهمتكم. وشعر الرئيس السلال أنه قال هجرًا وكشف سِرًّا، فعاد يعتذر ويقول أنهم طبعًا لم يصدقوا هذه الأخبار لأنهم يعرفون القاضي عبدالرحمن وإخلاصه للوحدة وللقومية العربية وأنه رائدنا في ذلك، ولكني أصررت على عدم السفر. وتدخل القاضي الزبيري وأقنعني قائلًا إن التأخر سيفسر بما يصدق تقارير المخبرين. ووافقت، وتكون أكبر وفد ذهب إلى القاهرة من أول أيام الثورة، فكان من أربعة وستين عضوًا، وسافرنا إلى القاهرة يوم ٦٤/٧/١٠. وهناك تقرر أن يُختصر عدد الوفد الذي سيحضر المحادثات إلى ثمانية وعشرين عضوًا.

وفي الجلسة الأولى التي حضرها الرئيس جمال عبدالناصر تكلم الرئيس السلال وطرح موضوع الوحدة شارحًا أن الـ ج.ع.م. قد تحملت كل مشاكل اليمن وما دام الأمر كذلك فليتوج هذا العمل بإعلان الوحدة وبذلك تيأس السعودية وتوفر على نفسها النقود والجهود والأسلحة التي تصرفها لمحاربة ثورة اليمن

لأنها ستعرف أن عبدالناصر قد أصبح رئيسًا لهذه الثورة وأنه لن يتركها نهبًا لمؤامراتها. وتكلم الأستاذ نعمان رئيس مجلس الشورى والأستاذ الزبيري عضو المكتب السياسي مؤيدين لكلام الرئيس السلال. ولم أتكلم، فوجه الرئيس جمال الخطاب إلي قائلًا (إيه رأيك يا إرياني، عاوزين رأيك الصريح). فقلت له رأيي لا يختلف عن رأي الإخوان، والوحدة مطلب قومي عملنا له من قبل الثورة وحرصنا على الإبقاء على الإتحاد الذي كان بين اليمن والـ ج.ع.م. وإن كان جسدًا بلا روح إبقاء على شرعية تدخلكم بالعون عند قيام الثورة التي كانت منتظرة، ولكنكم أعلنتم حل الإتحاد وكان حزننا عظيمًا لذلك، ومع ذلك فلم تخذلوا الثورة عند قيامها وجعلتم من مبادئكم القومية وطلب النجدة من حكومة الثورة شرعية للعون. وضحك الرئيس عبدالناصر وقال تريد أن تقول أنكم الوحدويون وأنا الإنفصالي لأني حليت الإتحاد.. ولكن الإمام هو السبب في ذلك. فقلت ولكن الإمام قد ذهب إلى لقاء ربه ولم يبق ما يمنع من قيام الوحدة الكاملة والفورية. وأجاب الرئيس لا.. لا نحن لنا تجارب مع الوحدة ولا نرى التعجل بل نرى بناء الوحدة لبنة لبنة فنبتدئ أولًا بالتنسيق كخطوة أولى، ونحن نتعهد لكم أن نقف بجانبكم حتى تنتهي التمردات.

وتكلم الإخوان ملحين على طلب الوحدة الفورية، وكان أكثرهم يظنون أنهم بذلك يتقربون من الرئيس عبدالناصر. وكان في الوفد السلطان حسين أحمد الرصاص شيخ منطقة البيضاء، وكان الدكتور البيضاني قد أحتفى به ودفعه إلى أن يطلب الحماية لمنطقته من الزيود، وأشترك في الدفع الأستاذ محمد الأسودي وعبدالغني مطهر. ولم يفهم الرئيس عبدالناصر ما يقول فقال (بيقول إيه)؟ وكان الرئيس السلال لبقًا فقال بيقول لا تتركونا لوحدنا فقال لا.. لا طمئنوه. فقال السلال سوف نطمئنه هو رجل أمي لا يفهم في السياسة شيئًا.

وقد أنتهت الجلسة إلى الصيرورة إلى رأي الرئيس جمال عبدالناصر وتعينت لجنتان من الجانبين لوضع إتفاقية التنسيق. وفي يوم ٦٤/٧/١٣ عُقدت الجلسة الثانية لإستعراض بنود الإتفاقية وتمت الموافقة عليها وتوقيعها لا من رئيسي

الجمهوريتين اليمنية والمتحدة فحسب بل من جميع أعضاء الوفدين. وكانت تلك ظاهرة غير مسبوقة دلت على ما لدن الإخوة المصريين من الشكوك في إخلاص البعض منا لوثيقة التنسيق أيضًا[١].

وبعد عودتنا إلى صنعاء صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤م وبتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٤م بشأن الموافقة على اتفاقية التنسيق بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة، كما صدر القرار رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٤م وبتاريخ ١٦ يوليو ١٩٦٤م بتعيين كل من:

١ . عبدالقوي حاميم

٢ . الدكتور حسن مكي

٣ . علي بن علي الرويشان

وزراء دولة متفرغين للعمل بمجلس التنسيق المشترك بين الجمهورية العربية اليمنية والـ ج.ع.م.

إتفاق عبدالناصر وفيصل في الاسكندرية

ومرت الأيام وجاء مؤتمر القمة الثاني الذي أنعقد في الإسكندرية بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٦٤م وقد حضر عن المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن عبدالعزيز بالنيابة عن الملك سعود الذي كانت الأسرة قد بدأت تقلص نفوذه. وقد كان لقاؤه مع الرئيس جمال عبدالناصر وبوساطة بعض الزعماء العرب فرصته لحل مشكلة الحرب في اليمن، وكان أن أتفقا على قيام مؤتمر في أركويت في السودان يلتقي فيه الطرفان الجمهوري والملكي اليمنيين للتفاهم على حل المشكلة. وقد نشرت الصحف هذا الإتفاق في الوقت الذي كان فيه المشير السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية موجودًا في المؤتمر، وقد تم ذلك دون أن يؤخذ رأيه في الموضوع أو

(١) أنظر نص اتفاقية التنسيق في الملحق رقم (٨)

حتى يُشعَر بذلك للعلم، وقد أستمعنا إلى ذلك من الإذاعات العالمية. وبرغم أنّا كنا ممن دعا إلى حل المشكلة بواسطة التفاهم وبالحلول السلمية مع السعودية من أول شهر من شهور الثورة إلا أنّا قد أستفزنا أن يتجاهل الطرفان حكومة الجمهورية العربية اليمنية، ثم أنّا رأينا في الإتفاق ما يمكن أن يسمى إعترافًا بالملكيين في الوقت الذي تقول الحقيقة أن السعودية هي التي تحارب، ومثل هذا الإعتراف بالجانب الملكي يوجِد ردود فعل خطيرة في صفوف القبائل التي تجهل دخائل السياسة ودهاليزها وخلفياتها.

الموقف من إتفاق عبدالناصر وفيصل

وقد أجتمعنا في صنعاء، وكان الرئيس السلال لا يزال في القاهرة، وقررنا إصدار بيان يعرف فيه الرأي العام اليمني والعربي أن اليمن ليست طرفًا في الإتفاق. وقال البعض أن إصدار مثل هذا البيان سوف يثير الـ ج.ع.م. وتعتبره تحديًا لها، فقلنا لهذا البعض طالما أن الـ ج.ع.م. لم تعرض على مسئولي الجمهورية العربية اليمنية فإنها في مقدمة من يجب أن يعرفوا أن في اليمن حكومة ويعترفوا بها. وقد تم الإتفاق على أن تصدر وزارة الخارجية البيان التالي الذي جاء يشرح الحقيقة بصورة مهذبة.

(بيان من وزارة الخارجية اليمنية)

إن الجمهورية العربية اليمنية وقد أسعدها اللقاء الأخوي الذي تم بين الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية الشقيقتين وأعتبرته خطوة مباركة نحو تحقيق العمل العربي الموحد ضد الإستعمار والصهيونية، ليهمها أن تعلن للشعب اليمني الكريم الذي أزعجته بعض فقرات البيان المشترك الصادر عقيب المحادثات التي جرت بين الرئيس جمال عبدالناصر والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، بأن الجمهورية العربية اليمنية في الوقت الذي تؤكد فيه ثقتها المطلقة بالـ ج.ع.م. وبرئيسها العظيم لترى لزامًا عليها أن توضح لشعبها الأبي وللعالم أجمع أنها

ليست طرفًا في تلك المحادثات، وتنبه إلى أنها تنفي نفيًا حازمًا وجود أي طرف يمني ثان تمكن الإشارة إليه من قريب أو بعيد، وتؤكد أنه لا يوجد على الأرض اليمنية غير طرف واحد هو الجمهورية العربية اليمنية تواجه الإستعمار وعملاءه من الجنوب كما تواجه الرجعية وعملاءها من الشمال. والشعب اليمني الذي قام بثورته وحقق إرادته الواحدة في التغيير الشامل وطرد فلول الملكيين من آل حميدالدين إلى وراء حدوده وأقفل حدوده نهائيًا يعلن للعالم مرة أخرى أنه إنما يواجه عدوانًا خارجيًا في شكل متسللين ومرتزقة وذهب وأسلحة، وأنه يرغب رغبة مخلصة في مد يد الإخوّة والمحبة والوفاء لشعب المملكة العربية السعودية وحكومته الشقيقة. ويؤكد أنه مد هذه اليد بكل إخلاص في اليوم الأول من أيام ثورته المباركة ويرى أن حل المشكلة اليمنية يتوقف على شيء واحد هو توفر الرغبة الصادقة لدن المملكة العربية السعودية ولدن سمو الأمير فيصل بالذات في الإتفاق على التعايش السلمي مع النظام الجمهوري الجديد الذي أختاره الشعب اليمني لنفسه بمحض إرادته وبالتالي تكُف المملكة العربية السعودية عن إرسال المتسللين وتقطع الإمدادات المتوالية عن المرتزقة وتمنع جعل أراضيها مراكز عدوان على اليمن.. والله الموفق.

مؤتمر اركويت

وأذيع البيان وقد أُستدعينا بعده إلى القاهرة للتشاور. وذهبنا إلى هناك مع عدد من الإخوان وعلى رأسهم الأخ القاضي الزبيري، وكان الأستاذ نعمان وابنه محمد بن أحمد في القاهرة كما كان يوجد هناك رئيس الجمهورية المشير السلال. وقد عقدنا جلسة في قصر العروبة الذي ينزل فيه الرئيس السلال وأتفقنا على رفض حضور المؤتمر مهما كان الأمر ومهما كانت النتائج. وفي اليوم التالي دعينا إلى عقد جلسة يحضرها المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات في قصر العروبة. وشرح لنا المشير الدوافع إلى عقد الإتفاق وأنهم قد رأوا مرور سنتين كاملتين دون أن تنتهي الحرب أو يحسم التمرد. فقلت لهما لقد دعونا إلى التفاهم مع السعودية

من أول أيام الثورة أيام كنا على يقين وثقة أن أوضاعها كانت ستضطرها إلى أن تمد يدها إلى السلام وترضى من الموقف بالتأكد من سلامة أوضاعها، وأن نار الثورة لن تسري إلى داخل المملكة وذهبت كل دعواتنا أدراج الرياح. والآن تأتي المحاولة لتعترف بوجود كيان للملكية، وقد كنا نقول للقبائل اليمنية أن المحارب هو السعودية، ونحن نتوقع أن تتسابق القبائل اليمنية إلى تقديم الولاء للملكيين خوفًا من أن تعود فتعاقبهم على تمردهم ومناصرتهم للجمهورية. ثم لقد أتفقتم على ذلك ورئيس الجمهورية لديكم ولم يعرف الحقيقة إلاّ من الصحف والإذاعات وقد كان الواجب أخذ رأي الجمهورية العربية اليمنية لأن الأمر يتعلق بمصيرها. وأعتذر المشير بأنهم أعتمدوا على الثقة المتبادلة بين اليمن والـ ج.ع.م. ولم يكن يخطر على بالهم أنّا سنرفض ما رأوا فيه المصلحة للقضية اليمنية التي يعتبرونها قضيتهم، وأنهم إذا نحن صممنا على الموقف الرافض سيفكرون في حل لقواتهم التي تتعرض للقتل في كل جبل وعلينا إعداد أنفسنا لتحمل مسئولية الدفاع أو الوفاق مع الطرف الآخر. فقلت له إذا كان الأمر يتعلق بالثقة فإن ثقتنا بكم تخولكم أن ترسلوا من ترون إلى مؤتمر أركويت من لديكم فإذا رأيتم أن للمحادثات جدوى فنحن مستعدون لإرسال وفد، وصممت أنا على الرفض وأحس الأخ القاضي محمد الزبيري أن الحوار بدأ يحتد ويشتد فأعلن إستعداده للسفر إلى السودان لحضور المؤتمر. وكنت عارضت الفكرة من حيث المبدأ ولكن تصميم القاضي محمد جعلني أُسلّم. وهكذا تشكل الوفد برئاسته وعضوية الأستاذ محمد بن أحمد نعمان. ومن الطرف الآخر جاء السيد أحمد الشامي ومحمد علي إبراهيم وصلاح المصري. لم يتفقوا على شيء ولكنهم حددوا موعدًا للقاء آخر داخل اليمن وأختاروا بلدة (حرض) محلًا للإجتماع.

دراسة مشاكلنا وأوضاعنا

وعاد الوفد من أركويت وأجتمعنا لدراسة الموضوع والنظر في الأسباب التي دفعت المصريين إلى قبول الإتفاق مع السعودية وقد كانوا يرفضونه وفي وقته

المناسب. وطلب مني الإخوان أن أقوم بتقييم أوضاعنا ومشاكلنا التي قد تكون سببًا في تحول موقف المصريين فقلت لهم سوف أحاول أن أقوم بنقد ذاتي على أساس أن لا تحمرّ وجوه ولا تنتفخ أوداج غضبًا لأحد، فوافقوا. فقدمت دراسة كان مما جاء فيها:

[لقد قامت الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وما كاد الشعب اليمني يسمع نبأ قيامها حتى هب بأجمعه مهللًا مكبرًا ومؤيدًا، وكان الشعب هو الذي قام في كثير من المناطق، وليس الجيش، بالقبض على حكام العهد البائد وإرسالهم بالأغلال إلى صنعاء. كما وصل المتطوعون بالآلاف للدفاع عن الثورة وحمايتها، وكان أكبر دليل على تجاوب القبائل الشمالية مع الثورة أنهم أخرجوا البدر المخلوع من اليمن إلى خارج حدودها مطرودًا مدحورًا، ولم يجد قبيلة واحدة تنصره برغم إستغاثته بهم وإستثارته لنخوتهم. إذًا فالتأييد للثورة كان جماعيًا وبدون إستثناء، وقد كتب الشعب اليمني بذلك أروع صفحة تدل على وعيه وتجاوبه مع الوضع الجديد.

وإذا كان هذا قد حصل في أيام الثورة الأولى وهي أصعب فترة تمر بها كل ثورة شعبية فإن علينا نحن المسئولين في الجمهورية العربية اليمنية أن نسأل أنفسنا عن أسباب إنتفاض بعض القبائل اليمنية على الثورة وقيامها بنصرة بيت حميدالدين بعد أن طردتهم إلى خارج الحدود، وعن أسباب هذا التبرم والنقد المرير من الشباب المثقف الواعي والمواطنين المخلصين، وأن نكون صُرحاء في طرح هذه الأسباب وصرحاء في وضع الحلول الحاسمة.

ونحن إذا رجعنا إلى الوراء إلى المدة الماضية من عمر الثورة لنحاسب أنفسنا ونلقي الأضواء على أخطائنا وتصرفاتنا نجد أن أسباب تنَكّر بعض القبائل لثورتهم كثيرة وعديدة، منها ماهو داخلي، أي آتٍ من المسئولين اليمنيين، ومنها ما هو خارجي، أي آت من وراء الحدود. والأسباب الأولى بدورها منها ما لا يمكن تداركه، ومنها ما يمكن بل يجب تداركه. فالنوع الأول يتمثل بما حصل ويحصل من الإعدامات بدون محاكمة، بل ولا روية وهذا ما نبهت إليه في برقيتي إلى رئيس الجمهورية بعد إعدام الدفعة الأولى وهذا ما أفزع الشعب وروعه. لقد أعتاد أن يحارب وفي المعركة يأخذ ويعطي ويقتل ويُقتل ولكنه لم يعتد القتل صبرًا بدون محاكمة. ولهذا كان الطاغية أحمد يبرر عمله في قتل الأحرار بمحاكمات صورية وبعلة أنهم قتلة الإمام، ولا يجوز أن نغفل التأثر العقائدي عند عامة الشعب وكل الشعب عامة. وقد قلنا أن هذا النوع لا يمكن تداركه، ذلك أنه لا يوجد مسيح جديد ينفخ فيهم الروح فيعودون أحياء بإذن الله ولهذا فلا نطيل الكلام عليه ولكنا نحذر من الإستمرار فيه. وأما النوع الثاني فهو ما يجب أن يكون موضوع بحثنا طرحًا ثُم معالجةً].

ثم تناولنا المشاكل والسلبيات مبتدئين بشرح تلك التي نتجت عن إقحام

عبدالرحمن البيضاني على الثورة ولم يكن منها، فقد أتيحت له الفرصة ليقبض على أزِمّة الأمور في أيام الثورة الأولى ويدير كل أمورها فسار بها إلى ما لا يجب. وبينّا كيف ساهمت تصريحاته وإنذاراته للسعودية وبريطانيا وغيرهما في تأليب هذه الدول ضد الثورة وعمله على إثارة النعرة الطائفية بين أبناء اليمن وتسببه في تحول بعض القبائل ضد الثورة، وفي إرتكاب أخطاء عسكرية شنيعة ومؤسفة. كما بينّا ما كان لقراراته الاقتصادية من آثار سلبية حيث توسع في التوظيف إلى حدود مبالغ فيها ورفع المرتبات مما أدى إلى فراغ خزينة الدولة التي كانت في حالة حرب ومواردها محدودة لا تتحمل تلك الزيادات في الانفاق غير الضروري، وما كان لاعلانه تطبيق الاشتراكية من أثر سيئ على رأس المال اليمني والمغترب، وقلنا أن البيضاني قد ذهب، إلاّ أن آثار ما قام به في الاشهر القليلة التي أمضاها في اليمن قد بقيت.

ثم تناولنا في الدراسة غير ذلك من السلبيات فقلنا أن [**من أهم الأخطاء الأساسية، الإرتجالية. فالإرتجال هو الطابع العام لكل أعمال الدولة، فأي فكرة تطرأ لأحد المسئولين تتحول إلى أوامر نافذة قبل الدراسة وقبل التفكير العميق فيما يترتب على التنفيذ. والذي يحصل أنها لا تمر أيام حتى يظهر الخطأ في الرأي فيضطر المسئول إلى نقض ما أبرمه. وبذلك أصبح تناقض الأوامر مضرب المثل ومحل تندر وسخرية المواطنين إذ قلما يستقر عامل في عمله. فأخذ الناس صورة سيئة عن الوضع هي إلى الفوضى أقرب منها إلى صورة دولة ذات نظم وقوانين**].

وأضفنا إلى ذلك أنه [**بعد قيام الثورة كثر عدد الضباط الذين زعموا لأنفسهم أنهم من الثوار وأعطيت الرتب والنجمات بدون حساب وبحق وبغير حق. وقد تولى كثير من هؤلاء الضباط اللصيقين بالثورة القيادات في مناطق كثيرة فأساءوا الإدارة وأساءوا السلوك معًا فلوثوا بذلك سمعة الضباط الأحرار ونفر المواطنون من كل الضباط بدون إستثناء، وأصبحوا يضربون الأمثال بوقائع وقعت وحوادث حدثت من ثوار ما بعد الثورة**].

وقلنا في الدراسة [**إن الشعب في الفترة الماضية كان يُحكَم بعقليتين مختلفتين. عقلية ترى التفاهم والحكمة والحزم وبعبارة أصح أن يسود التعامل مع الشعب حزم في غير عنف، ورحمة في غير ضعف، وأن تحكيم السيف حيث يمكن أن يحكم السوط أو السوط حيث يكفي تحكيم المنطق إن هو إلاّ حكم خاطئ. وعقلية ترى أن القوة وحدها هي الكفيلة بإخضاع الشعب وتوطيد الأمن والإستقرار. وبرغم وضوح خطأ هذه النظرية بمرور الأشهر العديدة**

والتجارب المريرة التي أثبتت أن تحكيم العنف وحدة كان له الأثر الأكبر في فتق الخرق لا في رتقه، وفي فساد كثير من القبائل، برغم ذلك فإن هذه العقلية لا تزال تصر على نظريتها. وقد نتج عن ذلك عدم الإمتزاج، وبالتالي عدم التعاون المثمر بين المسئولين.

ومما لاشك فيه أن الخلاف في الرأي والمعارضة موجودة في كل دولة ولكن المعروف أن كل ما فيه خلاف يوضع على بساط البحث والمناقشة التي مهما أحتدت وأشتدت فإنما يقرر بالأغلبية. ولكن الذي يحصل عندنا مع الأسف أن ما يتقرر بالأغلبية بعد المناقشة يهمل تنفيذه وأن الآراء الفردية هي التي تنفذ وأن الإرتجال هو الذي يسود. كما أن عدم الإنسجام بين السلطة العليا والسلطة التنفيذية، وعدم تحديد الإختصاصات ثم عدم التقيد بها، قد أدى إلى فوضى عارمة. فقد تأمر الوزارة بأمر أو تعين موظفًا بينما يصدر من الرئاسة أمر بتعيين آخر وقد يصل الموظفان في عمل واحد إلى محل العمل في يوم واحد فيجد المواطنون أمامهم مهزلة لا يدرون أيبكون لها أم يضحكون منها].

وأضفنا أنه قد [**تعددت السلطات واختلطت المسئوليات وجعل كل ضابط من نفسه رئيسًا للجمهورية، وكان من حق كُل واحد أن يسجن من يُريد لمجرد أنه عدّ نفسه من الثوار. لقد أصدر بعضهم أحكامًا في قضايا قتل لا تتفق مع شريعة ولا قانون وأجرى حدودًا بغير حكم ولا محاكمة ولا ولاية فجلدوا وعزروا وأدبوا بالمال والبَدَنْ بدون محاكمة. ولا شك أن ضرب المواطنين وتعزيرهم وأخذ أموالهم بدون حكم هو أقصى ما تفعله الفوضى بل أن الفوضى أهون شرًا لأنها تعطي المواطن حق الدفاع عن نفسه مهما أستطاع إلى ذلك سبيلًا. ولكن فوضانا هي فوضى مسلحة فوضى تستمد سلطتها من سلطان الدولة**].

وقلنا في الدراسة أننا بذلك [**أعطينا المواطنين أسوأ صورة للحكم وفوق ذلك أعطيناهم دليلًا على عدم جدارتنا وكفاءتنا لتَحَمُّل المسئولية. لقد أنتظر الناس الذين كانوا ضد النظام الملكي الفاسد أن يبدلوه بنظام حُكم صالح جديد يتمشى مع النظم الحديثة ولكن الذي حدث أنّا هدمنا ولم نبن. ومع ذلك فقد أسرفنا في التصريحات والخطابات الزاعمة للمواطنين أننا سنبني على أنقاض الحكم الملكي حكمًا صالحًا ومتطورًا وذا نُظم وقوانين يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، وأننا سننقلهم من القرون الوسطى إلى القرن العشرين في عشية وضحاها. وفعلًا هدمنا النظام الفاسد والذي كان على فساده وطغيانه مألوفًا قد أكسبته الإستمرارية الطويلة والدجل أو التضليل الديني نوعًا من القبول. ولكن هل بنينا النظام الموعود أم أنه تبين لهم بمرور الأيام أننا بطفرتنا غير الواقعية، طفرتنا بالتصريحات والصحف والإذاعات، قد خرجنا بهم من نظام مهما كان فاسدًا ومتخلفًا إلى الفوضى. أقول الفوضى وأصر على هذا التعبير ومن يلقي نظرة على طريقة الحكم للفترة الماضية يجد هذه الكلمة هي أرفق تعبير عن ذلك**].

وبعد تعداد تلك المشاكل الداخلية قلنا في الدراسة أن [**الحلول بإختصار تأتي بتطبيق مبادئ الثورة بإيجاد الدولة الحديثة بنظمها وقوانينها وديمقراطيتها، بإنهاء**

الفردية والإرتجال وتجاوز الإختصاصات وببناء الجيش الحديث الذي يحمي هذه النظم والقوانين ويحمي الجمهورية وحدودها ومواطنيها ولا يتجاوز واجباته العسكرية].

أما المشاكل الخارجية فقد قلنا في الدراسة أنها آتية من الدولتين الجارتين في الشمال والجنوب، وقد كان من الأخطاء الداخلية إستثارة لهما وإغراء في نفس الوقت. وقلت أنه ما دمت قد التزمت الصراحة في هذه الدراسة فلن أتردد عن القول أن إخواننا في المبدأ والمصير قد ساهموا في مضاعفة هذه الأخطاء وكان لهم أخطاؤهم أيضًا. وإذا كنت لا أريد تفصيلها في هذه الدراسة التي لا أريد لها أن تتجاوز النقد الذاتي فإنني قد شرحتها أكثر من مرة للرئيس عبدالناصر والمشير عامر.

وعُرِضت الدراسة على الإخوان، وكما توقعت فقد آلم النقد الذاتي الكثيرين وعلى رأسهم الرئيس السلال والحاضرون من الضباط، ولكنهم أجمعوا على ما جاء من نقد للدكتور البيضاني فقلنا لهم الأنه غائب ليس هُنا من يهمه الدفاع عنه. إن علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نقول الحق ولو على أنفسنا.

وقدمت دراسة من الأستاذ مطهر بن علي الإرياني كنا كلفناه بها أهتم فيها بجوانب أخرى من عوامل إنهيار الوضع أوجزها بما يلي:

١ . إستمرار حكومة الثورة بلا قوة ذاتية، وعدم قيام جيش وطني ولو في الحدود الضرورية، نتيجة، من جانب، لعدم فهم المسؤولين لخطورة هذا النقص وخطورة الإتكال على الغير في مثل هذه الأمور الأساسية، ونتيجة ثانيًا للمعارضة والعرقلة الشديدتين من المسؤولين المصريين لقيام أي قوة ذاتية لليمن ولو في شكل (حرس وطني) منظم ومدرب.

٢ . فشل حكومة الثورة في تحقيق أي إصلاح ثوري في أي مجال وهذا ناتج أولًا من ضعف المسؤولين في الحكومة وعدم إرتفاعهم إلى مستوى الثورة ومستوى الواقع الجديد ومتطلباته. وناتج ثانيًا من المخططات المصرية في اليمن والتي كان من أهدافها إضعاف الحكومة وإرباك الأوضاع.

٣ . أمّا أخطر العوامل وأكثرها أهمية فهو أن دخول القوات المصرية لحماية

الثورة اليمنية قد أدّى إلى تحول عميق في جوهر القضية اليمنية، وإلى خروج كامل عن المجرى الطبيعي للثورة. فالصراع الدائر في اليمن لم يعد صراعًا بين فئتين يمنيتين متحاربتين، بل ولا حتى بين فئتين يمنيتين يدعم كل منهما طرف خارجي هما (مصر والسعودية)، فالحقيقة هي أن هذا الصراع لم يعد يمنيًا إلاّ من حيث إتخاذ اليمن قاعدة له وميدانًا ومن حيث إستعمال القضية اليمنية وسيلة فيه يستفاد منها لتحقيق إنتصارات للطرفين المتصارعين لا لقضية الشعب اليمني ومصيره.

إن الصراع الدائر الآن، والذي تستعمل فيه الشخصيات اليمنية والقضية اليمنية، إنما هو صراع (مصري سعودي). فالمصريون حينما بادروا، بإسم الحماية للثورة اليمنية، إلى النزول في اليمن، كان لهم هدف أساسي من جملة أهدافهم التي سنذكر بعضها فيما بعد. وهذا الهدف هو (تحقيق أي تغيير سياسي أو حتى إضطرابات سياسية في السعودية) وأصبح للسعوديين في دعمهم للملكيين هدف أساسي إلى جانب حماية الوضع في السعودية وهو (توريط مصر وإرهاقها في اليمن)، بل ومحاولة (تحقيق أي تغيير أو إضطراب سياسي في مصر).

ولكن هذا الجانب من المخططات المصرية لم يتحقق، بل ربما يكون العكس هو الصحيح، فالثورة اليمنية ونزول المصريين في اليمن أديا إلى سياسة سعودية جديدة أكثر تطورًا ومرونة وأكثر بالتالي تدعيمًا وتثبيتًا للحكومة السعودية. أمّا أهداف الحكومة السعودية فإنها قد تحققت تمامًا بالنسبة لحماية أوضاعها. ومن الواضح أنها حققت قدرًا كبيرًا من التوريط والإرهاق المالي للحكومة المصرية. وهذا عامل هام من العوامل التي أدت بالأوضاع السياسية في الحكومة اليمنية إلى هذا الحد من الضعف والتدهور بحكم أنه لم يكن لها أية مخططات للسياسة الخارجية أو الداخلية، غير المخططات المصرية التي يعمل المسؤولون في الحكومة اليمنية، بوعي وإرادة أو بدونهما، على تنفيذها وتحقيق غاياتها.

٤ ـ أما العامل الرابع والخطير أيضًا، فيعتبر وجهًا آخر للعامل السابق وجزءًا

متممًا له، ولهذا لا يقل عنه خطورة وأهمية، وهو يتعلق بنتائج الحماية المصرية على الوضع الداخلي.

فمن الأمور التي لا يستطيع أحد نكرانها كون (الوجود المصري) في اليمن لم يكن مجرد (وجود عسكري) بحت ليس له من غاية إلا حماية الثورة اليمنية. بل الحقيقة هي أنه كان ولا يزال وجودًا سياسيًا وإقتصاديًا وإستراتيجيًا بالدرجة الأولى. وقد عرفنا جانبًا من غاياته السياسية على النطاق الخارجي في الحديث عن العامل السابق من عوامل تدهور الأوضاع في اليمن. أما على النطاق الداخلي فإن المعركة العسكرية في الشمال أصبحت بعد فترة قصيرة من بدايتها، وبعد تعرف المصريين على واقع اليمن، مجرد جزء من مخطط سياسي وإقتصادي وإستراتيجي شامل تعمل الحكومة المصرية على تنفيذه في اليمن. وبعبارة أوضح، أصبحت المعركة التي تضطلع بها القوات المصرية كلية مجرد (أداة ضغط) على الحكومة وعلى الوضع عامة لتنفيذ المخططات المصرية. وأغرب من ذلك أن الوجود الملكي في الشمال أصبح ضرورة لنجاح هذه المخططات، إذ أن شبح الملكية الواقف على رأس كل يمني يهدده بالعودة إلى القمقم وتوقف إمكان هذه العودة من عدمها على القوات المصرية هذا الأمر أصبح بدوره (أداة ضغط) بل و (بعبع) مخيف يُهدَّد اليمنيون به حتى على لسان الرئيس عبدالناصر نفسه حينما قال للمسؤولين عند زيارته لليمن (البدر أهوه لِسّة قريب وأنا أقدر أجيبُه وأتعاون معاه).

وبهذه الوسيلة وبغيرها من الوسائل، وبحكم ضعف المسؤولين اليمنيين وعدم خبرتهم السياسية السابقة، وبحكم عوامل كثيرة أخرى أصبح الوضع الحكومي كله مجرد إنعكاس للمخططات المصرية وأصبح المسؤولون اليمنيون واحدًا من اثنين: إما (عميل) أو (مغلوب على أمره)، وكلاهما يعمل على تنفيذ المخططات المصرية ويترك لها المجال الكامل لتعمل بحرية واطمئنان.

ولمّا كان من جُملة الغايات التي تعمل لها هذه المخططات أن تظل الحكومة ضعيفة متناحرة، وأن ينهار الوضع الإداري ويقع في قبضة الفوضى، وأن يفلت

زمام التنظيم الإقتصادي وكل الشؤون المالية من يد اليمنيين، وألاّ يتحقق أي تقدم في أي جانب من جوانب الحياة، فقد كانت النتيجة هي هذا الوضع المتدهور الخطير، وهذا الحضيض المزري الذي وصلت إليه حكومة اليمن.

ولم تؤد هذه المخططات إلى هذه النتائج السياسية والاقتصادية السيئة فحسب، بل أدت إلى بعض الظواهر الأخرى التي كان لها أثر خطير في تدهور الأوضاع وفي ضعف الجانب الجمهوري وإنهياره باستمرار، ومن أهم هذه الظواهر:

أولا: إن السياسة المصرية في اليمن قد جعلت المصريين يظهرون أمام الشعب، وخاصة أمام المتمردين، على أنهم ليسو مجرد مدعمين للوضع بل ولا مجرد شركاء في الوضع والحكم أو طرف مسؤول في الجمهورية، ولكن على أنهم المسؤولون الأساسيون والواجهة الرسمية المتصدرة للحكم والمتقلدة لشؤون البلاد صغيرها وكبيرها. هذا بينما كان السعوديون في الطرف الآخر على العكس من هذا تمامًا إذ أنهم لم يظهروا إلا كمساعدين ومدعمين للملكيين بلا مطامع ولا أغراض واضحة على الأقل لعين المواطن القبلي العادي.

وثانيًا: أدى هذا الموقف إلى إتخاذ المؤيدين للجمهورية موقف المتفرج، ولم يبق لديهم من مبرر يدفعهم في حماس إلى الالتفاف القوي حول الوضع والدفاع عنه دفاعًا إيجابيًا ضد أعدائه. وأصبح الشعور الشعبي السائد شعورًا سلبيًا لعله يعبر عن نفسه بهذا الأسلوب، (لماذا أتحمس وأدافع؟ أمن أجل الحكام وهم، كما يبدو لا هم لهم إلاّ الكراسي أمّا أنا، المواطن اليمني، فإنهم لم يحققوا لي شيئًا بل أضافوا إلى شقائي شقاءً جديدًا. أم من أجل المصريين الذين أراهم يعملون لمصالح سياسية وإقتصادية وإستراتيجية خاصة ويحمون هذه الأوضاع الفاسدة، ولا يرفعون إلى الحكم إلا العملاء والطراطير. لماذا أضحي من أجل أولئك وهؤلاء وأنا بعد عامين لا أرى أنهم حققوا لي أي مكسب. حتى من الناحية العسكرية أراهم بعد هذا كله عادوا إلى المفاوضات التي ما كان يجب أن يصلوا إليها عن هذا الطريق وبعد هذه الدماء والأرواح والخسارة الفادحة. إن هذا هو ما يدور في ذهن المواطن المؤيد للجمهورية ومن هنا أتخذ لنفسه مقعدًا بين النظارة وأخذ يتفرج على هذا الوضع الذي لا يرى نفسه فيه، ولا يجد مصلحته في حمايته وتدعيمه، ولا يعتبره ممثلًا له ولآماله لا من قريب ولا من بعيد.

الفصل الرابع
تفاقم التناقضات والإستقالة

تصاعد النعرة الطائفية

وقد عدنا بعدها إلى صنعاء ومنها إلى تعز وكانت الظروف غير مستقرة وكانت النعرة الطائفية التي وجدت تشجيعًا من القوات العربية بارزة. ومما لا شك فيه أن الإثرة والتسلط من الطائفة الزيدية على أبناء الطائفة الشافعية كانا قائمين في أيام الإمامة بحكم أن الأئمّة من هذه الفرقة. وإذا أردنا التحليل السليم والتسمية الصحيحة فإن التسلط كان إقليميًا فصنعاء وما حولها من القبائل وما وراءها من المناطق شمالًا كانوا هم أنصار الأئمة وجنودهم والأثيرين لديهم، وما عدا القبائل المنتمية إلى حاشد وبكيل من القبائل التي جنوبي صنعاء فإنها لا تختلف من حيث الإستئثار عليها وعدم الإهتمام بها عن أبناء ما كان يطلق عليه إسم اليمن الأسفل ومنها المناطق الوسطى مع أنهم جميعًا من الطائفة الزيدية.

نعم كان ذلك التسلط الشمالي في أيام الأئمة، أما بعد قيام الثورة فقد كان حظ أبناء المناطق الجنوبية الأوفر من الوزارات ورئاسة المؤسسات الإقتصادية بحكم أن المتعلمين الأكفاء كانوا أكثر منهم في الشمال وبحكم أن كثيرًا من المناطق الشمالية كانت غير موالية للجمهورية وأن ما لديها من الكفاءات المحدودة التي كان يتطلبها العهد الإمامي وتعمل معه قد فرت خارج البلاد. وكنت أحرص ويحرص معي الأخ القاضي محمد الزبيري رحمه الله، وهذه شهادة للتاريخ، على أن نؤثر إخواننا أبناء لواء تعز على من عداهم لأن فيهم المتعلمين المؤهلين وكتعويض عن الإستئثار التاريخي، ولهذا فلم يبق سبب معقول لإثارة مثل هذه النعرة غير ما يضمره البعض

من إرادة تمزيق اليمن وهذا ما نرفضه بشدة[١]. وقد كان أبرز مظهر من مظاهر إثارة هذه النعرة الممقوتة أن بعض مشائخ تعز وصلوا إلى صنعاء يشكون المحافظ الأخ أمين نعمان، وهو من الرواد العاملين في القضية الوطنية، وأستجيب لشكواهم وتعين النقيب مطيع عبدالله دمّاج وهو الآخر من طلائع الأحرار الذين عملوا في عدن ضد حكم الإمام يحيى. وبرغم أنه من مواليد وسكان ناحية السياني القريبة من تعز فقد أثيرت ضده هذه النعرة لأنه ينتمي إلى قبيلة بكيل، وأستغل المحافظ المعزول العاطفة الطائفية وحرض مشائخ اللواء ضد المحافظ الجديد. وكان المقدم صفوت محمد عبدالله القائد العربي في تعز يقف بجانب المعارضين للمحافظ الجديد الذي جاء من صنعاء مع فريق من المشائخ الذين كانوا يشكون بالمحافظ السابق والذين سحبوا هم الآخرون شكواهم بالمحافظ تحت ضغط سائر المشائخ في اللواء. وتوافد المشائخ إلى تعز ورابطوا فيها وكانت تجرى لهم جرايات من القائد العربي. وكنت أنا ضد تعيين محافظ بدلًا عن الشيخ أمين لأنه لا مبرر واضح لتغييره، ولكنه بعد صدور القرار ومعارضته تحت شعار الطائفية رأيت من المصلحة الإصرار على تنفيذ القرار على أن يعين الشيخ أمين في عمل آخر. ولكن المحافظ النقيب مطيع ظل حبيس دار الضيافة لا يأتيه أحد ولا يعترف به أحد وأبرق إلى صنعاء فأرسلت بعض سرايا الجيش. ولما بلغ المقدم صفوت محمد عبدالله بعث إلي الرسالة التالية:

السيد الفاضل القاضي عبدالرحمن الإرياني نائب رئيس الوزراء

أتشرف بإحاطة سيادتكم أنه وصل إلى إب أربعمائة جندي من صنعاء في طريقهم إلى تعز، وقد بلغنا أنهم ثائرون ويغتصبون سيارات الأهالي لسرعة

(١) كان لواء تعز قد انفرد بالدعوة الطائفية. ومع أن سكان اللواء لم يكن يشكل إلاّ نسبة صغيرة من عدد السكان إلاّ أن نسبة الموظفين من اللواء كانت ٢٥٪ من إجمالي موظفي الدولة بحسب كشوفات الهيئة العامة لشئون الموظفين. كما كان عشرة من أصل ٢٥ وزيرًا من لواء تعز، بينما كان من لواء إب وهو أكثر عددا من لواء تعز وزير واحد، ولم يكن هناك أي وزير من حجة أو صعدة أو رداع مثلًا. وما ذلك إلاّ لأننا كنا ننظر إلى الكفاءة والتعليم عند توزيع المناصب وليس إلى الطائفية.

الوصول إلى تعز، وقد أبرق بذلك قائد لواء إب إلى الأخ العقيد علي الربيدي قائد منطقة تعز، وأرى أن دخولهم إلى تعز سيؤدي حتمًا إلى حدوث إنفجار وإشتباكات نحن في غنى عنها. لذا أرى ضرورة إتصال سيادتكم بقائد المنطقة لتأخير وصول هذه القوات إلى تعز في الظروف الحالية وجاري الإتصال بالقبائل كما أبرقنا إلى صنعاء لوصول السيد حمود الجائفي رئيس الوزراء صباح باكر. ومنتظر رد سيادتكم مع قبول فائق إحترامي.

ولم أرد عليه بل أتصلت به تليفونيًا وقلت له أنه لا ضرر من وصول الجنود فهم في بلادهم وسيصلون إلى الثكنات في العرضي. وطلبت منه أن لا يعني نفسه في هذه الأعمال وستعالج الحكومة المشكلة بالطريقة التي تراها، وقلت له أنه لا لزوم لوصول رئيس الوزراء. ولم يقتنع، لأنها كانت لديه فيما يظهر تعليمات، فأبرق إلى صنعاء ثم جاءني منه في المساء الرسالة التالية:

سيادة القاضي عبدالرحمن الإرياني نائب رئيس الوزراء حياكم الله. تحية عربية طيبة وبعد:

فيما يلي نص البرقية التي وصلتنا من السيد قائد القوات العربية باليمن:

«قادم لكم باكر نائب رئيس الوزراء القاضي محمد محمود الزبيري والشيخ عبدالله الأحمر وزير الداخلية وغيره من الوزراء والمشائخ مع وفد مشائخ تعز الذين كانوا في صنعاء وهم مفوضون من الحكومة تفويضًا كاملًا لحل جميع الخلافات». لذا رأينا الرفع إلى سيادتكم للتكرم بالإحاطة وإتخاذ اللازم.

وجاء المندوبون من صنعاء ولم تصل القضية إلى حل، وكان الجنود قد وصلوا إلى تعز وقوي بهم جانب المحافظ الجديد ولكن المقدم صفوت أستطاع أن يهول المشكلة ففوجئنا بمجيء المشير عامر والسيد أنور السادات ومعهما المشير عبدالله السلال من القاهرة إلى صنعاء. وفي اليوم التالي وصل إلى تعز رئيس الجمهورية وقد ألزم بإعادة المحافظ الشيخ أمين نعمان تجاوبًا مع رغبة المواطنين وهكذا كان. وقلت للرئيس السلال أن المشكلة خلقها نائبكم الأخ اللواء العمري بتسرعه بإرسال خلف لأمين نعمان بمجرد شكوى بعض المشائخ ولم أخف عليه ما لديّ من

دلائل على أن المصريين هم الذين شجعوا على هذه الظاهرة التي سيكون لها ما وراءها.

وبقي الرئيس السلال فترة قصيرة وعاد إلى القاهرة كما هي عادته، ولم تقف الأمور عند ما وصلت إليه بل رفض المحافظ إرسال الواردات إلى الخزينة المركزية وأخذ يتصرف كما لو كان غير مرتبط بالعاصمة.

وجاءت سابقة أُخرى، فقد كان فوج صَبِر في الحديدة فأُمر من القيادة العربية بالتحرك إلى شمال الحديدة، أو هكذا قالوا، ولكنه تمرد وأتجه إلى تعز. وبدأت الأمور تسير إلى الأسوأ، وذهب اللواء العمري إلى القيادة العربية يتشاور معهم في إرسال جيش إلى تعز لإعادة الأمور إلى مجاريها فقال له نائب القائد العربي اللواء نصار إننا لا نسمح بذلك وإذا أرسلتم جنودًا إلى لواء تعز فإننا سوف لن نقف مكتوفي الأيدي.

رسالة إلى عامر بخصوص الإحتقانات الطائفية

وهنا وضح أن كل ما يجري كانت القيادة العربية وراءه. ولم نجد ما نعمله إلاّ أن نحرر رسالة إلى المشير عامر بتاريخ ٦٤/١٠/١٥ قلنا له فيها [**إن الإستعمار البريطاني الماكر الذي أفزعته إنتصارات قواتنا المشتركة في الشمال وإقفال الحدود في وجه فلول الملكية والذي وجد نفسه أمام ثورة عارمة في الجنوب اليمني المحتل، ثورة تستمد قوتها المعنوية والمادية والعسكرية من الثورة الأم في الشمال ومن الوجود العربي فيه إتجه أخيرًا بكل إمكانياته ومهارته السياسية والتخريبية إلى الجنوب المستقل ومد أياديه الإستعمارية القذرة للتخريب وبث سمومه الخبيثة عن طريق الطائفية المقيتة. بث أياديه في لواء تعز واب والبيضاء فحصلت الإنفجارات فيها وفي السدة وقعطبةو وغيرها، ومدها أيضًا بالألغام فتفجرت بالمسافرين الآمنين في طريق تعز وقعطبة. وهذا كله محتمل ومنتظر كرد فعل لما يلقاه الإستعمار وعملاؤه من الثوار الأحرار الذين يكافحون في الجنوب اليمني المحتل. ولكن شيئًا آخر هو أدهى وأمر من الصواريخ، ذلك هو طريقة الإستعمار العتيدة طريقة (فرق تسد) التي كان المفروض أنها لم تعد صالحة للعمل نتيجة لوعي الشعوب ويقظتها. ولكنه مع الأسف قد وجد بُغيته في مجموعة قليلة ومنتفعة من إخواننا في تعز كان رائدهم الأول عبدالرحمن البيضاني الذي جاء من القاهرة إلى عدن لينعق من إذاعة الإستعمار بالدعوة إلى الطائفية وإلى حكومة شافعية إنفصالية. وإذا كان البيضاني قد فشل آنها وقُذِف بالحِجار**

والنّعال فلأن معركة الجنوب لم تكن قد بدأت وبالتالي لم يكن الإستعمار قد أتجه إلى العمل الجاد لشراء العملاء وإحتضانهم وبث الأيادي والأذناب وبذل الملايين الكثيرة والأسلحة والذخائر الوفيرة. أمّا الآن فقد أتجه جادًا للعمل فعملت دعاياته وما يبذله من مال وسلاح عملها في إثارة النعرة الطائفية].

وقلنا في الرسالة: [**والأسوأ من كل ذلك أن هذا النفر القليل يعلنون للملأ أن الرئيس جمال عبدالناصر معهم حتى يسقط الحكم الزيدي. ولو أقتصر الأمر على الإعتماد على القوات العربية والتكاثر والتعالي بها لقابلنا بكل الرضى أن يعرف الإخوان الذين شاركونا في المبدأ والمصير مواطن الخلاف ويحلوه بالعدل والقسطاس، ولكنهم لجأوا إلى الإستعمار وأستخدموا إذاعته لمهاجمة رجال الدولة ولإثارة الطائفية والدعوة إلى دولة شافعية منفصلة**].

كما قلنا في الرسالة أنه [**جاءت تقارير تقول أن المقدم صفوت محمدعبدالله، القائد العربي المقيم في تعز، دون عمل إلاّ الإفساد بين الحكومة وبين مواطنيها، وقد كان محله هناك في الشمال حيث التمرد والمتمردون. هذه التقارير تقول أنه المخطط والمشجع وأنه قال لهم بصراحة نحن معكم إذا كنتم أقوياء وأنه أمدهم بالمؤن للجنود الواصلين إلى تعز وأن كل النفقات التي تصرف للمشائخ والقبائل من القيادة العربية. هكذا تقول التقارير ولكنا لم نصدق ما قيل لعلمنا أن المقدم صفوت إذا كان قد قام بكل ما نسب إليه فإنه لن يفعله خارج نطاق القيادة العربية. وقد أستبعدنا أن يتحول دعاة الوحدة إلى دعاة تفرقة وجنود جامع شمل العرب ورائد القومية العربية إلى جنود إنفصالية ومثيري طائفية وتمزق في شعب ظل عبر تاريخه الطويل شعبًا موحدًا متآخيًا فشل الإحتلال التركي كما فشل الإستعمار البريطاني أن ينالا من وحدته الوطنية. لكل هذه الإعتبارات لم نصدق ما وصل من تقرير ولكن...**

نعم ولكنه جدّ ما جعلنا نقع في حيرة وإرتباك عجزنا معهما عن حل ما يبدو من متناقضات. فقد أصدرت وزارة الحربية أمرًا إلى فوج صبر الموجود في الحديدة بالتحرك إلى حرض عن طلب القيادة العربية. وتظاهر الفوج بالطاعة حتى أخذ التموين والذخيرة وركب أفراده على السيارات وأتجهوا صوب تعز معلنين العصيان ومخالفة الأوامر العسكرية. كما رفض المسؤولون في اللواء سوق موجود الصندوق إلى صنعاء، وأصبحوا يتصرفون دون رجوع إلى السلطة المركزية. فوجدنا أنفسنا أمام الإنفصال بلحمه ودمه. الإنفصال الذي نصانع في الأمور ونتغاضى عن الحقوق إتقاءً للدخول في دهاليزه المظلمة. وكان لا بد لنا أمام كل هذا أن نتخذ ما تقتضيه الأحوال في مثل هذه الظروف مما يحفظ للبلد وحدته وللثورة هيبتها. ولم نشأ أن نتخذ أي عمل حازم قبل التشاور مع القيادة العربية بصفتهم إخوانًا لنا في المبدأ والمصير. ولا نكتمكم أننا صُدمنا صدمةً عنيفةً بالرد الذي رد به على الأخ اللواء العمري نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد العام أخونا قائد القوات العربية بالنيابة اللواء عثمان نصار

بمحضر من السيد السفير أحمد شكري، فقد صرح هذا أن القوات العربية في حال إتخاذ أي إجراء حازم ستتخذ إجراءًا معاكسًا وتكون بجانب المتمردين. فوجئنا بهذا التصريح الصريح الذي لا يتفق مع ما صرحتم به سيادتكم وصرح به سيادة الرئيس جمال عبدالناصر غير مرّة من أن القوات العربية الموجودة في اليمن واجبها هو حماية الثورة اليمنية من العدوان الخارجي والتسلل الرجعي ولا شأن لها بأي إجراء تتخذه الحكومة يتعلق بالشؤون الداخلية. هذا التصريح الصريح فتح أمامنا باب الشكوك والريب وأفزعنا وجعلنا نتذكر المثل العربي القائل:

رُبّ من ترجو به دفع الأذى إنما يأتي الأذى من قِبَلِهْ]

وختمت رسالتي بالدعوة إلى حل حازم وإلاّ فإن كل المسئولين سوف يضطرون إلى ترك العمل لتتولاه القيادة العربية وتتحمل المسؤولية كاملة أمام الشعب اليمني، فالحيلولة بين الحكومة وبين الإجراء الحازم ضد تمرد عسكري أمرٌ لا يمكن السكوت عليه، وترك الطائفية تنخر في جسم الوحدة الوطنية وتلقى التشجيع والرعاية هو ما لا يجوز الصبر عليه.

كان الرئيس السلال في القاهرة ولهذا فقد بعثنا الرسالة إلى المشير عامر عن طريقه مصحوبة بالرسالة التالية:

سيادة الأخ/ رئيس الجمهورية العربية اليمنية المشير عبدالله السلال حفظه الله، تحية طيبة وبعد:

فإليكم مع هذا رسالة إلى السيد المشير عامر يحملها الأخ الحاج محمد عكارس أرجو أن تفهموا منها كل شيء. ومع ذلك فلا حاجة بي إلى أن أشرح لكم أكثر مما فيها ولدن الأخ الضبي التفصيل لكل ما تريدون تفصيله.

وأؤكد لكم يا سيادة الأخ أني وجميع الإخوان هنا نحملكم المسئولية فيما وصلت إليه الحالة من التدهور، لأنكم رئيس الدولة ومع هذا لم تجروا أي إجراء حازم. والأخ اللواء العمري نائبكم قد أحجم عن إتخاذ أي إجراء يعيد الأمور إلى نصابها خشية من أن تعودوا فلا تقرون شيئًا مما أجراه كما حصل فعلًا بالنسبة إلى تغيير المحافظ الذي كان أقل ما يتخذ لحسم الموقف.

وكنا نبهناكم إلى أنا كنا ضد تغيير المحافظ ولكنه بعد أن تم وكان سببًا في

إثارة الطائفية فإن إعادته ستكون أول خطوة في المخطط الإستعماري فلم تجعلوا لآرائنا أي إعتبار، لأنكم كنتم مهتمين بتنفيذ ما قيل لكم. وها إن الوقت قد كشف الحقائق ويمكن أن تستفهموا من الحاج محمد عما يقولونه عنكم من إذاعة عدن الإستعمارية. وهذا إشعار لكم لتتحملوا مسئوليتكم وتعالجوا الموقف كما ترون، أما نحن فكل واحد سيلزم بيته ويتخلى عن المسئولية داعين لكم بالتوفيق وللثورة بالنجاح وللوطن بالبقاء شعبًا موحدًا والله يرعاكم. ٦٤/١٠/١٥

وكل ما جاء نتيجة لهذه الرسائل هو التأكيد على المحافظ بضرورة إرتباطه بوزارة الإدارة المحلية في صنعاء وإرتباط الخزانة في تعز بالخزانة المركزية وليس للمحافظ صرف أي شيء خارجًا عن المقررات الثابتة.

الاستقالة الجماعية (لهذا استقلنا)

ومرت الأيام وساءت الأمور أكثر فأكثر وأنتشرت الفوضى. وبعد دراسة مستفيضة مع الأخوين القاضي محمد الزبيري والأستاذ أحمد نعمان رأينا أن خير علاج للمشكلة الشخصية هو الإستقالة المسببة.

وفي ١٩٦٤/١٢/٢م رفعنا الإستقالة التالية التي نشرت فيما بعد تحت عنوان (لهذا استقلنا):

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة رئيس الجمهورية المشير عبدالله السلال حياكم الله وبعد،

فلقد قامت ثورة ٢٦ سبتمبر نتيجة لكفاح مرير دام ثلث قرن كامل بذل الشعب اليمني فيه الأرواح والدماء بسخاء واستبسال. ولذلك فإنه ما كاد يسمع بقيام الثورة حتى هب بأجمعه مؤيدًا ومؤازرًا، وقام بطرد البدر المخلوع وأفراد أسرته إلى خارج الحدود فلم يجدوا حاميًا ونصيرًا. وبهذا برهن الشعب اليمني عن تجاوبه مع الوضع الجديد ووعيه الثوري وإستعداده للتطور والتغيير. وإذا كان هذا هو ما حصل في أيام الثورة الأولى وهي أصعب فترة تمر بها كل ثورة شعبية فإن علينا

نحن المسئولين أن نسأل أنفسنا عن أسباب إنتقاض بعض القبائل اليمنية وتمردها على الثورة وقيامها بنصرة طردائها بالأمس، وعن هذا الإستياء العام والتذمر الشامل اللذين سادا كل فئات الشعب، وأن نكون صرحاء مع أنفسنا في الإجابة على ذلك.

إن الوضع العام وحقيقته المرّة الأليمة تكشف لنا أننا بعد تجربة عامين كاملين وأشهر ثلاثة لم نحقق للشعب آماله ولم نكسب للثورة والجمهورية التأييد والدعم الشعبيين. وإننا بعد تجربة العامين نجد أن الأخطاء قد تراكمت والمشاكل قد تفاقمت والفساد قد انتشر واستشرى وأن الحرب لا تزال مستمرة إلى الحد الذي جعل إخواننا في المبدأ والمصير يبحثون عن التفاهم الذي رفضوه في مطلع الثورة بعد كل ما سفك من الدماء وأزهق من أرواح وما حل بالشعب من ويلات الحرب.

لقد وجدوا أن التذمر الشعبي قد تعمق وأتسع، وأن التشكك في الثورة والجمهورية قد تطور وأشتد حتى أصبح الشعب يعبر عن يأسه من الوضع لعجزه عن تحقيق الآمال الكبار التي أسرف المسؤولون في الوعود بها وعجزوا عن الوفاء بشيء منها، بل عجزوا عن الإبقاء على الأمن والاستقرار اللذين كان يتمتع بهما بعد أن أصبحت الألغام تتفجر في صنعاء.

يا سيادة الرئيس، إننا وبصدق وإخلاص نجد بعد التجربة الماضية أن الصورة المشرقة الأخاذة لدور الـ ج.ع.م. الخالد قد بدأ الأعداء يلقون عليه الظلال ويلحقون بحقيقته الناصعة وغرضه النبيل شيئًا من التشويه ليس في مناطق العصيان فحسب بل وفي المناطق التي كانت تعطي لهذا الدور قيمته الوطنية والقومية والإنسانية الكاملة. ويعلم الله أن هذا في تقديرنا أمرّ المحاذير وأقسى أنواع التذمر الشعبي على نفوسنا وضمائرنا، وأن خوفنا من تفاقم خطبه يفوق ما نعانيه من عذاب وشقاء. فقد رأينا أن الإخوة في المبدأ والمصير الذين أدوا رسالتهم القومية والتاريخية بكفاءة وجدارة وإيمان وتضحية، وضربوا أروع الأمثال على العون الأخوي النزيه وطبّقوا على أرض اليمن أسمى الشعارات وأنبل المبادئ حتى تم بفضل تعاونهم الأخوي الرائع الإبقاء على النظام الجمهوري، هؤلاء الإخوة

الأحرار والأبرار قد أصبحوا يتعرضون معنا لقدر كبير من السخط الشعبي والتذمر الجماهيري وصورهم الأعداء والرجعيون حماة لفساد الوضع.

يا سيادة الرئيس، إن الأسباب التي أدت إلى ما نعانيه من فساد وعجز وإفلاس وتفسخ معروفة لنا جميعًا. ومرجع بعضها إلى نفسيات بعض المسؤولين الذين لمعوا في مطلع الثورة ويرجع البعض إلى طبيعة المرحلة التطورية التي نمر بها، كما يرجع بعضها إلى علاقاتنا غير المنظمة والمنسقة مع الإخوان الذين لهم الفضل الأكبر في نجاحنا. ولطالما تحدثنا إلى سيادتكم عن هذه الأسباب ونبهنا إلى خطورتها، وإذًا فلا حاجة بنا إلى تعدادها، ولكنه قد يكون من المفيد أن نستعرض أهم مظاهر أسباب الفساد في الجهاز الحكومي فيما يلي:

١. إنعدام الإنسجام الفكري والنفسي بين كبار المسئولين تبعًا لنوعياتهم وظروف نشأتهم وإختلاف ميولهم وإتجاهاتهم وثقافتهم.

٢. عدم توفر الثقة بين جميع المسئولين. ونتيجة لهذين المظهرين وجد التكتل داخل صفوف المسئولين.

٣. إنعدام وجود مخطط سياسي وإقتصادي وثقافي وإجتماعي وعسكري يتفق عليه المسئولون ويسيرون على خطه ويخفف من حدة التنافر وعدم الإنسجام فيما بينهم.

٤. عدم توفر روح الإلتزام والإنضباط والتقيد بالعمل في حدود الإختصاصات والحرص على عدم تجاوزها.

٥. النزوع إلى الفردية والإرتجالية التي يتسم بها الكثير من التصرفات والتي تسبب الكثير من التناقضات.

٦. إنعدام التنظيم الشعبي وعدم الإهتمام المسبق به.

يا سيادة الرئيس لقد عرفتم أننا في خلال العامين الماضيين قد كرسنا جهودنا المتواضعة لخدمة الثورة وتدعيم الجمهورية. وأننا عَمِلنا كُل ما نستطيع عمله في

المحيط الشعبي وعلى نطاق المسئولية المحدودة. وإذا لم يكن لجهودنا الأثر المرجو في إصلاح الأمور فبحكم أنها كانت تُبذل في نطاق ضيق من الصلاحية وبقدر قليل من الثقة وبلا شيء من السلطة التنفيذية. ولكن ضمائرنا مرتاحة، وعيوننا قريرة، لأننا أدينا واجبنا في حدود طاقتنا ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

لقد كُنا دائمًا نعرض آراءنا بكل إخلاص وصراحة ولم يمنعنا من الجهر بها في كل وقت وفي أحرج الظروف شعورنا بأننا نلقيها إلى غير سميع ولا مقدر. لقد عملنا بإخلاص وإيمان على قيام مؤتمر عمران كنوع من المساهمة الشعبية المخلصة، وكجهد متعاون مع الجهود الحكومية الرسمية لإمتصاص السخط الشعبي العام ولتكتيل الجماهير الشعبية وتوجيهها للإلتفاف حول الجمهورية وللعمل على تصحيح الأوضاع وإنهاء حالة الحرب والإجهاز على فلول المتمردين، وإشعار الشعب نفسه بأنه مسئول عن ذلك. ولكن هذا العمل المخلص وتلك الجهود الخيرة قد أسيء فهمها وبالتالي عورضت وبذلت الأموال الكثيرة لمحاربتها والقضاء عليها.

يا سيادة الرئيس، لقد تقلبت بنا المناصب خمس مرات في خلال عامين وكنا في كل مرّة نألو على أنفسنا أن لا نتحمل أي مسئولية في وضع أنعدمت فيه المقاييس وفقد فيه النظام وأمتهنت القوانين وشاعت الإختصاصات وألغي الفكر وأبعد الشباب المثقف بشتى التهم والمعاذير. ولكن حرصنا على وحدة الصف وجمع الكلمة أمام أعداء الثورة، والخشية من أن يفسر ذلك بالصراع على الكراسي، كل ذلك جعلنا نضغط على أعصابنا ونضحي بكرامتنا إيثارًا لمصلحة البلاد وتعليلًا للنفس بإصلاح الأحوال، والتمكن من تصحيح الأوضاع. وكان آخر أمل لنا معلقًا بالحكومة التي تشكلت برئاسة الأخ حمود الجائفي عند وصول الرئيس جمال عبدالناصر إلى اليمن وصدور الدستور الدائم الذي فوجئ به المسئولون قبل الشعب ولم يكن لهم رأي فيه، وبالتالي لم يحترموه أو يطبقوا نصوصه.

ولما خاب الأمل وأنقطعت الحيل وأختلت موازين القيم وأعتبر طائفة من الناس أنفسهم رؤساء جمهورية غير مقيدين بقانون أو دستور حتى هددوا الأمن على

مستوى رئاسة الحكومة، أنتشرت الفوضى الإدارية وتناقضت الأوامر ففقدت قيمتها وعجزت السلطة التنفيذية عن تنفيذها ووضع حدٍ لتناقضها، فسقطت هيبة الحكومة ورُفِضت أوامرها وأضطربت الأحوال وضاعت الأموال وأصبح التدهور عامًا واليأس مطبقًا. وبلغ الأمر إلى الحد الذي أصبحت معه، نتيجة لذلك، وحدة الوطن مهددة بالتمزق والإنقسام، فبات من الواجب علينا بعد كل هذه المدة وإزاء كل تلك التجارب والأسباب وبعد أن تأكدنا أن وجودنا في جهاز الحكم غير ذي جدوى لعجزنا عن تصحيح أي خطأ أو إصلاح أي فساد... نعم بات من المحتم علينا عملًا بالصدق مع الله ومع الشعب ومع أنفسنا وإخواننا وزملائنا في العمل والمسئولية أن نقدم استقالتنا إلى سيادتكم راجين قبولها وداعين لكل الإخوان المسئولين بالتوفيق والعون في خدمة هذه البلاد الطيبة. ونعدكم بأن نقوم بواجبنا نحو بلدنا ومواطنينا وجمهوريتنا على النطاق الشعبي وفي شكل خدمات إجتماعية وأعمال خيرية مع التوعية والإرشاد وحسن التوجيه. ونرجو أن نكون في هذا المجال أنفع للجمهورية وللبلاد. وإن تقديم إستقالتنا لا يمنعنا من إبداء رأينا في الأسس السليمة لتصحيح الأوضاع خدمة للبلاد والحكومة وتجدونه في المشروع المرفق بهذا، والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٩٦٤/١٢/٢م

وهذا هو نص المشروع:

مشروع الدستور المؤقت

المادة الأولى: نظام الدولة:

١. اليمن جمهورية برلمانية ذات سيادة.

٢. الشعب مصدر السلطات.

٣. يزاول الشعب سلطاته عن طريق نوابه في مجلس الشورى.

المادة الثانية: المجلس الجمهوري:

١. يتكون المجلس الجمهوري من خمسة أعضاء لتخطيط وتوجيه شؤون الدولة العامة والإشراف على تنفيذ السياسة التي يقرها مجلس الشورى.

٢. رئيس المجلس الجمهوري هو رئيس الجمهورية.

٣. يزاول رئيس المجلس الجمهوري المهام التالية:

أ. التوقيع على القوانين والقرارات والتشريعات التي يصدرها مجلس الشورى أثناء فترة الانتقال.

ب. تعميد السفراء والوزراء المفوضين الذين يرشحهم مجلس الوزراء لتمثيل البلاد في الخارج.

ج. إعتماد ممثلي الدول الأجنبية لدى الدولة.

د. التصديق على أحكام المحكمة الشرعية العليا في الجرائم السياسية.

٤. ينوب عن رئيس المجلس الجمهوري أثناء غيابه خارج البلاد رئيس مجلس الشورى.

المادة الثالثة: مجلس الشورى:

١. يتألف مجلس الشورى من مائة وواحد وخمسين عضوًا.

٢. يتولى مجلس الشورى الإختصاصات التالية:

أ- وضع الدستور الدائم.

ب- إنتخاب أعضاء المجلس الجمهوري.

ج- إنتخاب رئيس للوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس المجلس الجمهوري.

د- إصدار التشريعات والقوانين لتنظيم الدولة أثناء فترة الانتقال.

هـ إقرار المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة.

و- لمجلس الشورى أن يسحب الثقة من الحكومة وان يعفي رئيس الوزراء.

المادة الرابعة: مجلس الوزراء:

١. مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في الدولة.

٢. يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته ويطلب الثقة بهم من مجلس الشورى.

٣. لرئيس الوزراء نائب واحد يختاره رئيس الوزراء.

٤. تقدم الوزارة إستقالتها إلى رئيس المجلس الجمهوري.

المادة الخامسة: الإتحاد اليمني التقدمي:

١. يؤلف المواطنون تنظيمًا سياسيًا يتولى حشد القوى الشعبية لحماية المبادئ الواردة في هذا الميثاق، وتحقيق أهدافه في تقدم الشعب ورفاهيته وحريته ووحدته.

٢. يسمى التنظيم الشعبي السياسي (الإتحاد اليمني التقدمي).

٣. الأمانة العامة للإتحاد اليمني التقدمي هي أعلى مراكز التنظيم الشعبي السياسي.

المادة السادسة: مجلس الدفاع الوطني:

١. يتكون مجلس الدفاع الوطني من أعضاء المجلس الجمهوري والقائد العام للقوات المسلحة.

٢. يتولى مجلس الدفاع الوطني وضع الخطة الشاملة لحماية الأمن الداخلي والخارجي وبناء الجيش الوطني.

المادة السابعة: المحكمة الشرعية العليا:

١. تشكل محكمة شرعية عليا من نخبة من العلماء بقرار من المجلس الجمهوري.

٢. تتولى المحكمة الشرعية العليا المهام التالية:

أ- محاكمة العابثين بأموال الدولة ونظامها ومقدراتها من المسئولين وغيرهم.

ب- محاكمة المتهمين بالجرائم السياسية.

ج- تشكيل المحاكم الإدارية في الألوية.

المادة الثامنة: أحكام عامة:

١. تنظم الدولة على أساس الأخذ بنظام الإدارة المحلية.

٢. يعتبر هذا الميثاق دستورًا مؤقتًا.

المادة التاسعة: أحكام إنتقالية:

١. مدة فترة الإنتقال عامان.

٢. الأحكام والقوانين والقرارات الصادرة أثناء فترة الإنتقال تعتبر نافذة المفعول بعد صدور الدستور الدائم ما لم تعدلها السلطة التشريعية المنتخبة على أساس الدستور الدائم.

مضايقة المستقيلين

هذا هو نص مشروع الدستور المؤقت، وقد أملى بعض مواده الظروف التي وُضِع فيها. وبعد تقديم الإستقالة لزم القاضي محمد الزبيري بيته ورفض إستلام المرتب، وسافرت مع الأخ الأستاذ نعمان إلى تعز، وقد أنضم إلينا في الإنسحاب الأخ الشيخ محمد علي عثمان، كما تضامن معنا الأخوان عبدالغني مطهر ومحمد علي الأسودي وأنسحبوا إلى تعز. وكان ضيق الأخيرين من السلال هو الذي جرهما إلينا وإن كانا من السائرين في ركاب الـ ج.ع.م. ومن ذلك يستمدان قيمتهما. وقد بقينا في بيوتنا ولم نبد أي نشاط، ولكن المسئولين في صنعاء دفعوا إلى إتخاذ إجراءات ضدنا لم تكن منتظرة. فأخذ علي السلال، نجل رئيس الجمهورية، يهاجمنا من الإذاعة، وعهدوا إلى الأخ حسن العمري نائب رئيس الجمهورية بأن يتصدر لإصدار الأوامر بإخراجنا من البيوت، لأنها كما يزعم حكومية، وبسحب السيارات الحكومية التي نستخدمها، وأحيطت بيوتنا بجنود الأمن يمنعون من الإتصال بنا، مما دعانا إلى إرسال الرسالة التالية إلى رئيس الجمهورية جاعلين في الإعتبار أنه مدفوع من القيادة العربية.

سيادة رئيس الجمهورية المشير عبدالله السلال حياكم الله تحية طيبة وبعد:

فما كنت أتصور أبدًا ومطلقًا أن تبلغ الأمور إلى ما بلغت إليه، فتنسوا كل روابط وأواصر وذكريات الإخاء والصداقة فتسمحوا لإبنكم علي بن عبدالله بمهاجمة إخوانكم، آباءه، من الإذاعة ويسبهم ويتهجم عليهم، وأن يحترف السباب ويكون شتامًا ليكون في مستقبله لامعًا بفضل هذه المهنة الشريفة. وأن يسمح لكم ضميركم بالأمر للأخ اللواء العمري بأن يأمر بإخراجنا من البيوت التي بنيت لنا من الطاغية أحمد تعويضًا عما هدم ونهب من بيوتنا في ١٩٤٨م وأن يأمر بسحب السيارات التي تعمل معنا من أول أيام الثورة، والسيارات مع كل من هب ودب، وأن يصبح الجنود حول بيوتنا كما لو كنا مجرمين أو قتلة. وأن يصبح قسم المشير عامر لنا بالشرف والدين والبلاد والأولاد أن لا يمسنا أذى ولا هوان هباء في هباء. وما كنت أتصور أن نزعج في بيوتنا في خواتم رمضان الكريم لا لسبب أو مبرر.

سيادة الرئيس، لقد قدمنا الإستقالة كنقد ذاتي وليس فيها حرف واحد يمكن أن نقول أنه خلاف الحقيقة. إنه واقعنا الذي يجب أن نعترف به جميعًا ونحن نشكو منه جميعًا ولم نحملكم فيه المسئولية لوحدكم ولا حمّلنا غيركم منفردًا ولكن حمّلنا الظروف والمرحلة وطبيعة المسئولين ككل، ولا ندري ما الذي أغضبكم فيها. ولقد أرفقناها بمشروع نتوسم أن يكون من ورائه إصلاح بعض الأمور، وكلما فيه أنه محاولة مخلصة لتخفيف الحمل الثقيل عن كاهلكم بإشراك المجلس الجمهوري، الذي أنتم رئيسه، في المسئولية أمام الله والناس والتاريخ. ولم نقدمه إلاّ بعد أن أبديتم موافقتكم غير مرّة، وقد قدمنا ذلك كنصيحة لا كفرض. ولقد ذهبنا بيوتنا ولزمناها ولزمنا فيها الهدؤ. وبالنسبة إليّ لم أغادر صنعاء إلى تعز إلاّ إبتعادًا عن أجواء صنعاء التي ستضعنا في موقف حرج، فليس في إمكاننا أن نوصد أبوابنا في وجوه الناس، كما أن إجتماعنا بهم سيفسر أسوأ تفسير ولن نعفى من التهم فخير لي ولكم الإبتعاد.

لقد قلنا لكم أكثر من مرّة شكلوا أي حكومة ترونها ونحن نبارك ونؤيد، وكنا مخلصين وصادقين. ولكن الذي حصل كان بعيدًا كل البعد عن مدار الحكمة والوفاء لإخوانكم وأبناء شعبكم. إن في إمكانكم أن تفقدوا إخوانكم وتخسروا أصدقاءكم

وأن لا تلقوا بالًا إلى مشاعر شعبكم وأن تعتمدوا على القوات العربية في تثبيت سلطتكم. هذا كله ممكن، ولكن فكروا هل ذلك في مصلحتكم أو مصلحة بلادكم، وتلفتوا إلى الماضي وتأملوا في الحاضر وفكروا في المستقبل وستجدون في التاريخ عبرًا يمكن الإنتفاع منها. قد تكونون مدفوعين بالأوهام التي يبثها أعداؤكم الذين يصورون لكم أنّا طلاب مناصب ومنافسون عليها، ويعلم الله أنه لو قدم لي أرفع منصب في هذه الظروف لما رفعت إليه طرفًا، ولقد أصبحت أكره المناصب كما أكره الكفر بعد الإيمان، وإنما الذي يهمنا هو مصلحة البلد وكيانه وذاتيته والذي سيحافظ عليها هو الذي سيحظى بتأييدنا. وأنتم تعرفون أننا بعد أن أستقليتم أنتم وزملاؤكم بالمسئولية لم يتجاوز عملنا إسداء النصيحة الواجبة.

نعم، وقد تكونوا مدفوعين، كما سمعنا، من القاهرة التي تتأثر بتقارير المغرضين والحاقدين وتعالج مشاكلنا بمفاهيم بعيدة عن واقعنا. وفي مثل هذه الحال لستم معذورين فأنتم تعرفون عن إخوانكم وواقع بلادكم ما يجهلون، والواجب عليكم أن تجعلوا للإنصياع والإمعية حدودًا.

يا سيادة الرئيس، لسنا دعاة فتنة ولا نستجيز ذلك، ولو أستجزناه لما عجزنا عنه، وأنتم تعرفون ذلك. ولسنا أعداءكم بل إخوانكم، فلا تخلقوا منا أعداء بالقوة والإساءة. إن لكم علينا السمع والطاعة فيما أوجبه الله للولاة ولنا عليكم كمواطنين قبل أن نكون زملاء وعاملين في الحقل الوطني ٢٥ عامًا أن نعيش في بلادنا أحرارًا موفوري الكرامة، آملين ألاّ يكون الإمام أحمد بجبروته أكثر رفقًا بنا وتقديرًا لحقوقنا وإحتراما لحريات المواطنين منكم، وإلاّ فيا خيبة المسعى ويا هوان الثورة ويا ضياع الدموع والدماء. كل ما نطلبه أن تتكرموا بالأمر بتركنا وشأننا في بيوتنا، ولكم في تعز مباحث وبوليس أمن في الإمكان الإعتماد عليهم في مراقبتنا حتى تتأكدوا من سيرنا على الصراط المستقيم، والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٨/١٢/١٩٦٤م

وبعد هذه الرسالة كفوا عن التعرض لنا فترة. على أنه من الغريب وغير المنتظر

أن نتعرض لما تعرضنا له ويحصل ما حصل ضدنا بينما نحن لم نعمل ما نلام عليه مجرد لوم، فقد قدمنا الإستقالة ولزمنا بيوتنا. وليس لدينا أدني شك أن كل ما تعرضنا له كان بدفع من الإخوان المصريين، ولكن لماذا أنزعجوا من الإستقالة التي هي من الشئون الخاصة جدًا؟ ولقد ظهر فيما بعد أن ما جاء فيها من تعريض بإهتزاز ثقة اليمنيين بالـ ج.ع.م. ثم نشر الإستقالة في الخارج هما سبب هذا الإنزعاج الذي تجاوز حده. وقد كنا مشفقين جدًا فيما نشرناه ولم نشر إلى كل ما لليمنيين من ملاحظات على علاقة اليمن بالمصريين وسلوك هؤلاء مع اليمنيين تقديرًا للمصلحة وحرصًا على أن لا نثير غضبهم فيغضب لغضبهم ثمانون ألف جندي متفرقون في أنحاء اليمن. ولكن الشباب اليمني، المُحَارَب منهم، لم يرق له الطي والكتمان فأصدر بيانًا يعدد فيه البواعث على الإستقالة والمآخذ على سلوك القيادات والمسئولين المصريين مع المواطنين اليمنيين فجاء في مقدمة هذا البيان المقدمة التالية:

«قدم الإرياني والزبيري ونعمان وعثمان ومن معهم إستقالتهم إلى رئيس الجمهورية المشير السلال وأشاروا على إستحياء إلى بعض الأسباب التي دفعتهم إلى الإستقالة. وقد يكون لهم عذرهم في عدم بيان الأسباب الحقيقية ولهذا كان من الواجب الوطني على الشباب اليمني الذي نذر نفسه لليمن أن يجلو الحقيقة ليكون الشعب اليمني على بينة من أمر نفسه».

وقد عدد البيان أخطاء الإخوان المصريين بالتفصيل ويمكن ذكر هذه الأخطاء بإختصار شديد في النقاط التالية:

١. التدخل في الشؤون الداخلية التي لا تمت للشئون العسكرية والأمنية بصلة مما أدى إلى التذمر الشديد بين أكثر المسئولين والضباط والمشائخ والشباب وسائر قطاعات الشعب.

٢. العمل على صبغ نظام الحكم بالصبغة المصرية الخالصة.

٣. جعل أجهزة الإعلام في اليمن صورة طبق الأصل للإعلام المصري بما في

ذلك مهاجمة الإعلام اليمني لدول عربية تقدم لليمن المساعدة والدعم مثل سوريا والعراق ولأنها على خلاف مع مصر فعلى الإعلام اليمني مهاجمتها بكل شدة بينما هي تقدم له الدعم والتأييد.

٤. محاولة جعل السلال دكتاتورًا يحكم اليمن بالحديد والنار.

٥. تصدي المسئولين المصريين لكل محاولة تبذل لإنشاء وإعداد الجيش اليمني. ومن أغرب حججهم أن اليمني لا يصلح للجندية المنضبطة لعدم تعوده على النظام كما أن اليمني غدّار بطبعه هكذا قالوا.

٦. الحيلولة دون قيام أية مشروعات إستثمارية في اليمن وكان الرأسمال اليمني الوطني في غاية الحماس بعد الثورة للإستثمار ولكن كل محاولة أجهضت وقد ضرب البيان أمثلة على ذلك إبتداء بإعلان البيضاني للإشتراكية وإنتهاء بوضع العراقيل أمام تشغيل مصنع الغزل والنسيج في باجل الذي حاوله المواطن عبدالواحد العامري.

٧. شن حملات إعلامية شرسة ضد الشباب اليمني الوطني بتهمة الشيوعية والبعثية والتنكيل بهم.

٨. ربط سياسة اليمن الخارجية، عربيًا ودوليًا، بسياسة مصر الخارجية ربطًا تامًا وفرضت على اليمن أن توالي من والته مصر وتعادي من عادته.

٩. إنشاء جهاز مباحث واسع لا لمتابعة أعداء الجمهورية والثورة ولكن لمتابعة شباب الثورة المثقف وقد تحول الحكم بواسطة المباحث إلى حكم إرهابي.

١٠. الوصول بالوضع المالي إلى حد الإفلاس وتوقف صرف مرتبات الموظفين لعدة أشهر متتابعة.

وفي ١٩٦٤/١٢/٢٢م وصل الأخ القاضي محمد محمود الزبيري من صنعاء وقد أجتمعنا به فور وصوله وضم الإجتماع الأستاذ نعمان والشيخ محمد علي عثمان. وكان وصوله ليعرض علينا فكرة السفر إلى القاهرة ويقول أن السلال والسفير

المصري أبديا إلحاحًا زائدًا، وشرح لنا أنهم وافقوا على المجلس الجمهوري ولكنهم عارضوا في الأسماء التي كنا رشحناها وفي المقدمة الأستاذين محسن العيني ومحمد نعمان. وبعد تبادل الرأي تقرر إرسال برقية إلى الرئيس السلال ورئيس الوزراء والسفير العربي من قبل مبعوثهم القاضي محمد الزبيري يقول فيها إن الإخوان لا يزالون عند رأيهم الأول وإنتقالهم إلى صنعاء أو القاهرة لن يغير من رأيهم شيئًا وهم يباركون كل خطوة تتخذونها في طريق الإصلاح.

وكنا أتفقنا أنه لا جدوى من السفر إلى القاهرة ولا من العودة إلى صنعاء غير الإحراج لأنه ظهر أن سياسة الترقيع لن تتغير. وكان قد شرح لنا القاضي محمد أن السلال قد أستدعى العمري من صعدة ليجعل منه محاميًا إرهابيًا وأن العمري وصل يعارض الأسس الدستورية التي تقدمت منا وأشترط أن يكون للرئيس حق الرفض، ومعنى هذا هو الهدم الكامل للغرض من وضع هذه الأُسس التي تستهدف فيما تستهدف الحد من صلاحيات الرئيس وتناقضاته.

وفي اليوم التالي ١٩٦٤/١٢/٢٣م أجتمعنا مع الإخوان في دار الضيافة، وكانوا في إجتماع مع وزير الخارجية عبدالقوي حاميم الذي وصل من صنعاء وكان يحاول إقناع الإخوان بالسفر إلى صنعاء، وقد جاء في كلامه سؤال غريب عن رأينا في الوجود العربي في اليمن. ومعنى هذا أن هناك إشاعات بأنّا لا نحبذ إستمرار وجود القوات العربية في اليمن مع أن آراءنا في الموضوع معروفة للجميع.

وقد عتب حاميم على الأستاذ محمد بن أحمد نعمان لأنه نشر الإستقالة في بيروت وفيها إحراج للجمهورية العربية المتحدة. فرد والده الأستاذ أحمد أن مثل هذا الإعتقاد ناتج عن سوء فهم أو سوء قصد فنص الإستقالة يشيد بدور الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ويقدره حق قدره.

وأجتمعت مع الأخوين الزبيري ونعمان وقررنا إرسال رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر مصحوبة بصورة برقية كان الأستاذ أحمد قد أعدها لإرسالها إلى فيصل عن طريق الأمين العام للجامعة العربية، فقد رأينا أن المشكلة الأساسية هي

هذه الحرب التي أتت على الأخضر واليابس، وقررنا أن علينا أن نكرس جهودنا لإنهاء الحرب بالطرق السياسية وبكل الوسائل.

حاميم يقدم مشروع دستور بديل

وجاءنا القاضي محمد الزبيري يقول أنه أجتمع بعبدالقوي حاميم ومحمد الأسودي وأنه عرف أن عبدالقوي قد وصل يحمل مشروعًا لتعديل الدستور يراد منه معارضة مشروعنا. وقرأنا المشروع فإذا به لم يزد سلطات الرئيس إلاّ تمكينًا وتأكيدًا، فقد أقترح أن ينشأ المجلس من ثلاثة أعضاء والرئيس رابعهم وأن قراراته بالأغلبية وفي حالة الإستواء يكون المرجح الجانب الذي فيه الرئيس. وأشاروا فيه إلى محكمة من ثلاثة أعضاء أحدهم عالم والثاني ضابط والثالث من غير الفئتين. أعضاء المجلس يتعينون بقرار من الرئيس وأعضاء المحكمة ومجلس الدفاع كذلك وبهذا يضمنون أن تكون جميع القرارات مؤيدة لآرائهم لأنه لا بد وأن يعين عضوًا على الأقل في المجلس الجمهوري من أنصارهم يكون رأيه مع الرئيس فيترجح جانبهما. ومحنتنا مع الإخوان العرب مستشارين وغير مستشارين أنهم يعتقدون أن اليمنيين لا يفهمون الصيغ القانونية. وقد يكونون على حق في أنه لا يوجد قانونيون يمنيون ضليعون في القوانين الوضعية ولكنهم مع ذلك لهم فهم وذكاء يعرفون به ما وراء الألفاظ. وقد زعم عبدالقوي حاميم أنه وعبدالله جزيلان قدما هذا المشروع وليس المستشار القانوني العربي، ولكن نكتة كشفت الحقيقة نوردها هنا. ففي الكلام على تشكيل المحكمة جاء في النص أنها تشكل من أحد العُلماء وأحد الضباط وثالث من غير الفئتين، ولما قرأها وزير الخارجية قرأها من غير الفنيين. ولما سألناه لماذا من غير الفنيين وما معنى ذلك قال يعني يكون الثالث من المدنيين. فقلنا له لعل الخبير العربي أراد من غير الفئتين فقال صحيح، وخجل لأنه كشف عن كذب ما زعمه من أنه واضع المشروع.

قررنا رفض المشروع بل وفهمنا منه أن الإخوان العرب لا يزالون مصرين على سياسة الترقيع وأنهم لا يريدون لليمن أن تصحح أوضاعها. وفي اليوم التالي

أجتمعنا بالأخوين الزبيري ونعمان لإستعراض الرسالة والبرقية، ولكن الأستاذ أحمد نعمان قال لنا أن نقض العزائم من الأدلة على وجود الله سبحانه وأنه قد بدا له عدم جدوى إرسال البرقية والرسالة إلى الرئيس عبدالناصر فقلنا له مادام ذلك دليلًا على وجود الله فنحن نوافق.

وذهبنا جميعًا للإجتماع ببقية الإخوان، وبعد نقاش طويل قلنا لهم أن الأحسن أن يتجه وفد إلى القاهرة للتشاور وحل المشكلة هناك لأنّا نشعر أنها لا تُحَل إلاّ من القاهرة وعلينا أن نعترف بأن شيئًا إسمه حكومة اليمن قد أصبح في حيز العدم فوافقوا بإرتياح. وفي خلال الجلسة جاءت برقية من الرئيس السلال لوزير خارجيته حاميم يطلب سرعة وصوله مع الوزراء، وقررنا سفر القاضي محمد معهم على أن نواجههم إلى الحديدة إذا كان طلب سفرنا لا يزال قائما.

كان عبدالقوي حاميم قد أتصل بالشباب الموجود في تعز من القوميين وأوهمهم أنّا نعارض الوجود العربي في اليمن فجاءوا يطلبون مقابلتنا فقابلناهم. ولما طرحوا الموضوع بسؤالهم عن البديل فقلنا لهم ولما البديل والقوات العربية موجودة وليس هناك من يعارض وجودها كما يقال لكم، وطمأناهم إلى أننا ذاهبون إلى القاهرة للتشاور، فارتاحوا لذلك وقالوا لقد قيل لنا أن البعض يقول أن وجود القوات العربية يشكل عائقًا لحل مشكلة الحرب بالطرق السلمية.

خطاب عبدالناصر في بورسعيد

في ١٩٦٤/١٢/٢٤م أستمعت إلى خطاب الرئيس جمال عبدالناصر الذي ألقاه البارحة في بورسعيد إبتهاجًا بعيد النصر الثامن. وقد تكلم فيه عن شاه إيران ووصفه بأنه عميل إستعماري صهيوني. كما قال عن اليمن أنه لا غرابة إذا وجدت فيه متناقضات فإن ذلك نتيجة لإنتقاله من القرن العاشر إلى القرن العشرين طفرةً واحدةً ولكنه واثق من أن الشعب اليمني قادر على حل مشاكله بنفسه، وأن الـ ج.ع.م. لن تتدخل بشؤون اليمن الداخلية، وأنه قد اتفق مع فيصل على قيام مؤتمر لتقوم الأطراف المعنية بحل مشاكلها وأن المحادثات بشأن المؤتمر لا تزال جارية، وهو يعتقد بإخلاص فيصل وصدق وعوده.

وقال عن أمريكا أنها تريد أن تسيطر على سياسة الـ ج.ع.م. عن طريق مساعداتها لها وأنه لا يقبل بذلك وأنه سيستغني عن الخمسين مليون دولار التي يتلقاها من أمريكا. وقال إن وزير التموين أجتمع بالسفير الأمريكي ورفض التفاوض معه على تموين مصر بالقمح زاعمًا أن سياستنا لا تعجب أمريكا وإذا كانت سياستنا لا تعجب أمريكا فليشربوا من ماء البحر، وإذا لم يوافقهم ماء البحر الأبيض فليشربوا من البحر الأحمر. وأن سياسته صريحة وواضحة وأنه سيساعد كل الثورات التحررية. وقد كانت هذه الخطبة الصريحة والمتحدية وما لحقها من الخطابات من أسباب ما مُني به العرب من النكبة والهزيمة في ١٩٦٧م ولم تعد هذه المواقف المتحدية على مصر والبلاد العربية بأي فائدة.

المشادة بين السلال والمشائخ

وفي ١٢/٢٥ جاءنا الأخ القاضي عبدالله الإرياني ومعه القاضي عبدالكريم العنسي والسيد حسين المقدمي، وقد قالوا أنهم وسائر الوزراء والمشائخ قد قابلوا الرئيس السلال مرتين عن طلبه للتشاور في حل المشكلة فأصروا من قبلهم على المطالب التي قدمناها بدون تعديل. وبعد أخذ ورد وافق الرئيس كما هي عادته واتفقوا على إجتماع في التاسعة صباحًا ولكن الرئيس حينما لحظ دخول الدكتور عبدالمنعم، المصري، تحول حالًا وقال نعم غدًا في الساعة التاسعة إما يومي وإلاّ يومكم، وفي هذا تهديد لا يخفى، وبه أتضح أنه مدفوع من القيادة العربية. وفي اليوم التالي حضروا في الموعد المحدد فلاحظوا الإضطراب في كلام الرئيس فتارة يوافق وتارة يرفض ويقول أنا سأشكل حكومة لا يكون فيها أحد من هؤلاء الذين قد أحترقوا، وكأن ورقته لا تزال بيضاء ناصعة. وقد جرت بينه وبين الشيخ علي بن ناجي مشادة فقال له على بن ناجي (وقع على مطالب الشعب وإلاّ تنازلت ما عاد نِفْعل شي إمام ثاني) كما أختلف مع الشيخ سنان أبولحوم وتبادلا الشتائم وأستدعى الحرس لإعتقاله وتكهرب الجو، وأنحاز الشيخ سنان بسلاحه وكان يعد نفسه لقتل الرئيس إذا حاول الحرس القبض عليه. وحاول السلال الخروج من المكان فاعترضه علي بن ناجي وقال له والله ما نخرج إلاّ كلنا أو نفنى جميعنا.

وجاء الحرس ولم يتخذوا أي إجراء، وتجمهر القبائل والمشائخ عند الباب، وتدخل القوسي والنقيب صالح الرويشان وقدموا أربعة أثوار عقير للرئيس وثورين للشيخ سنان. وقد كانت النهاية الإتفاق على أن نجتمع مع الرئيس في الحديدة بشأن من يجب تعيينه من الأشخاص في المجلس وأنهم كلفوا من الإخوان هناك بإبلاغنا ذلك.

رفضنا العودة إلى صنعاء

وفي ٦٤/١٢/٢٥ أيضًا جاءنا المستشار الأستاذ أحمد فؤاد أبوالعيون مبعوثًا من قائد القوات العربية في اليمن الفريق أول أنور القاضي ليحاول إقناعنا بالوصول إلى صنعاء ولكنا أعتذرنا واجبنا على الفريق القاضي بالرسالة التالية:

سيادة الأخ/ الفريق أول أنور القاضي حياه الله تحية العروبة والإسلام ولكم تمنياتنا الطيبة.

كان من دواعي سرورنا وتقديرنا وصول الأخ الأستاذ أحمد فؤاد أبوالعيون إلينا إلى تعز وإبلاغنا وجهة نظركم وعرضه رغبتكم في وصولنا إلى صنعاء للتشاور والتفاهم والتعاون.

ويهمنا أولًا أن نشكر لكم ثقتكم وحسن ظنكم كما يهمنا أن نسجل للأستاذ أبوالعيون ما أبداه من فهم عميق وتقدير سليم للموقف من كل جوانبه وهو بذلك يعبر عن روحكم وتقديركم وشعوركم العظيم بالمسئولية ولقد أدى الرسالة على خير وجه مستهدفًا في ذلك المصلحة العامة والمشتركة.

وكم كان بودنا أن نلبي ما عرضه علينا وبلغه إلينا عنكم لولا أن تجربتنا المتكررة قد ألزمتنا بموقف، لا نلتزم به عنادًا ولا تخليًا عن الواجب ولكن إيمانًا منا وإعتقادًا راسخًا بأن المصلحة الوطنية تقتضيه، وبأننا قد نستطيع تقديم أكثر مما قدمناه أو ما يمكن أن نقدمه من خلال الحكم. وليس في إصرارنا على هذا الموقف إلا إصرارًا جديدًا على تحمل المسئولية لأنّا لا نرى أي إنفصام بين الواجب الملقى على

كواهل المسئولين في الحكم وبين الواجب الذي نستطيع الإضطلاع به كمواطنين مطلعين على الأوضاع ومقدرين للمسئولية. ويعلم الله أننا نريد من موقفنا هذا، وبكل إخلاص، إتاحة الفرصة وإفساح المجال لشخصيات جديدة قد تكون أكفأ وأكثر قدرة على تحقيق ما بذلنا في سبيل تحقيقه كل طاقاتنا وجهودنا الصادقة.

إن المثل اليمني يقول (تجربة المجرب نقص في العقل). لذلك نطلب منكم المعذرة كما نرجوها من الأخ الأستاذ أبوالعيون الذي عز علينا أن لا نلبي رغبة هو حاملها. وقد أبلغناكم وجهة نظرنا مع الأخ الأستاذ الزبيري الذي يعتبر وجوده كوجودنا، كما فصلناها للأخ الأستاذ أبوالعيون وهو القوي الأمين على أدائها. ويهمنا أن نؤكد لكم أننا سنظل ونحن خارج جهاز الحكم أوفياء للشقيقة الكبرى الـ ج.ع.م. التي قامت وتقوم في اليمن برسالة أخوية وإنسانية سامية وسنبقى على موقفنا المقدر عن وعي وإخلاص لكل ما قدمته لشعبنا وبذلته في تدعيم ثورتنا.

وتأكدوا أننا مشتاقون لرؤيتكم والترحيب بكم بحضورنا إلى صنعاء لولا أننا نعرف عمق تقديركم لموقفنا إنطلاقًا مما نعلمه من تقديركم لكل عمل وطني مخلص نزيه، ولكم تحياتنا وتقديرنا. ١٩٦٤/١٢/٢٥م

وقد وقّع الرسالة معي الأخوان الأستاذ نعمان والشيخ محمد علي عثمان.

وفي ١٩٦٤/١٢/٢٦م أجتمعنا بالإخوان الثلاثة في بيت الشيخ محمد علي عثمان، وكان هناك الأستاذ سعيد مرشد الموظف في سفارة القاهرة وكان قد وصل لتوه من القاهرة، وقد أخبرنا أن الاستقالة لم ترق للقاهرة ولكن من فيها من المثقفين المتطلعين قد تأثروا بما فيها من حقائق.

ووصلت برقية من القاضي محمد الزبيري يقول فيها أنها قد حصلت الموافقة على المطالب وعلى المجلس ويطلب الموافقة على الاشتراك في الحكم وذلك ضروري وأنها ستشكل الحكومة ثم يكون السفر إلى القاهرة. وطلب إرسال الدفتر الذي عليه التوقيعات على المطالب، وكان عدد كبير من المواطنين والمشائخ والأعيان قد وقعوا في المطالبة بها، وكان الأسودي قد أخذ هذا الدفتر من محمد عبدالواسع حميد، فطلبناه منه فأعتذر أنه لدن عبدالغني مطهر فطلبناه منه فأعتذر هو الآخر

فشعرنا أنهما خائفان من أن يعرف المصريون أنهما وقعا على المطالب. فقلنا لهما المطلوب إعادة الدفتر ولكما أن تشطبا إسميكما، فخجلا وأوصلاه إليّ وقالا أنهما كانا خائفين من أن يأخذ له الأستاذ أحمد نعمان صورة ويرسلها إلى عدن أو بيروت للنشر. فقلت لهما لا يمكن نشر شيء لسبب واحد وهو أنه قد نشر ثم أن نشره لم يكن إلاّ برأي الأستاذ محمد بن أحمد ولم يكن ذلك من رأي أبيه.

تحريف رسالة الزبيري

ووصلت رسالة من القاضي محمد الزبيري عن طريق القيادة العربية موجهة إلي وإلى الأستاذ نعمان يقول فيها «الرجاء كل الرجاء أن تقبلوا الإشتراك في المجلس ولا تكونوا العقبة ضد مطلب الشعب واتقوا الله في ذلك ولا نقبل لكم عذرًا، إلاّ الأستاذ أحمد إذا كان لا يزال مصرًا على الرفض، ونحن في هذه اللحظة منتظر جوابكم فالموقف خطير جدًا». وقد حرصت القيادة أن تقول أن الرسالة وصلت مع أحد الواصلين من صنعاء. وأجبنا على الأخ الزبيري تحريرًا برسالة حملها الأستاذ عبدالرحمن شجاع الدين. وقد قلنا للقاضي محمد أن الرسالة وصلت بخط غيره وقد أستربنا ببعض ألفاظها وأننا سننزل عند رأي الإخوان لو تأكدوا أن القاهرة ستؤيد هذا التشكيل الجديد لأنه أصبح معروفًا أن أي جهاز للحكم لا يحظى بتأييدها فهو مقضيٌ عليه بالفشل سلفًا، وأن الذي نعرفه ممن لهم صلة بهم أننا لن نحظى بتأييدهم وأنهم سيكلونا إلى الإفلاس والعجز والفوضى القائمة. كما يجب أن يتأكدوا أن الحكومة سيكون من حقها أن تعمل على إنهاء حالة الحرب بأي طريقة تراها فإذا لم يتأكدوا من كل هذا فإنّا نرجو أن لا يعرضونا لتجربة فاشلة أُخرى.

ولفتُ نظر القاضي محمد إلى لزوم الدقة في التعبير ولا سيما إذا كانت البرقيات والرسائل بواسطة القيادة فقوله في الرسالة "ولا تكونوا العقبة ضد مطلب الشعب" تعبير غير دقيق لأنّا لم نقف في يوم من الأيام ضد مطالب الشعب وإنما نحن بجانبه دائمًا والمطالب مقدمة منا، وبعثنا له نص الرسالة لإسترابتنا في

صحتها. وجاءت برقية من القاضي محمد تقول أن الرسالة حرفت من الواسطة. وجاءت منه بعد ذلك رسالة يقول فيها أن الرسالة قد وجهت إلينا وإلى الشيخ محمد عثمان والأستاذ أحمد وأن الجهة الجريئة حذفت إسم الشيخ محمد وزادت من عندها (إلا الأستاذ أحمد إذا كان لا يزال مصرًا على الرفض)، وهذه الزيادة والبتر جاءا لغرض سيئ.

رسالة الزبيري عن الموقف في صنعاء

بعدها وصلتنا الثلاثة رسالة من الأخ الزبيري يشرح ما تم مع الرئيس السلال يقول فيها:

الإخوان الأستاذ أحمد نعمان والقاضي عبدالرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان حياكم الله

بعد التحية. وصلنا إلى صنعاء وعرضنا على الجماعة مسألة السفر إلى القاهرة فلم يوافق المشائخ على هذا الرأي بإعتبار أن العزم إلى القاهرة قبل التوصل إلى نتيجة مع المشير معناه إمكانية التعرض لضغوط مختلفة قد يكون من نتائجها إجراء نوع من المصالحات قد تفشل الموقف كله، أو أننا قد نصل إلى قمة الأزمة في عدم الثقة التي تعرفونها. لذلك فقد تم التشاور مع المشير عدة مرات وكان قد أبدى موافقته على المشروع ووعد الإخوان بذلك، وفي يوم وصولنا حدثت الأزمة المدبرة التي سمعتم عنها والتي لا تخفى أغراضها (يريد خلاف السلال مع سنان) ولكن في إجتماع أخير بيني وبين المشير بعد أن فُوضت من قبل الجماعة أبدى المشير إعتراضه على إسم المجلس الجمهوري وأقترح تغييره إلى إسم المجلس الإستشاري بنفس الإختصاصات. وبطبيعة الحال رفضنا ذلك رفضًا قاطعًا وأقترحنا إذا كان لا بد من تغيير الإسم إلى تغييره باسم مجلس الرئاسة وهذا في نظري أكثر أهمية من الناحية الشكلية من اسم المجلس الجمهوري وإن كان ذلك سيثير بعض ردود الفعل على أساس العودة إلى مجلس الرئاسة السابق، ولكن ذلك لا أهمية له إذا ما بقيت الاختصاصات كاملة لهذا المجلس. من ناحية أخرى أبدى المشير رغبة في الاطلاع على التوقيعات التي لديكم وليس هناك مانع من ذلك حتى نقفل كل باب للمماطلة ولذلك فلابد من ارسال دفتر التوقيعات التي لديكم، وهذه التوقيعات

موجودة لدى الأخ محمد عبدالواسع حميد فخذوها منه فورًا وارسلوها الينا. وغرض الرئيس الاطلاع على توقيع بعض الإخوان وسأحتفظ بها لدي. وأخيرًا فقد رأى المشير أن يصاغ المشروع صياغة قانونية بواسطة المستشار القانوني وهذا أيضًا قبلناه. بعد ذلك كله يمكن تشكيل المجلس والحكومة ثم العزم إلى القاهرة لعرض وجهة النظر الجديدة وتحديد العلاقة تحديدًا قانونيًا.

قد أتصور أنكم سترون أن الموقف لا زال مائعًا ولكني مع تأييدي لهذا الرأي أرى أن نساوم إلى النهاية مع الصلابة وعدم التراجع في شيء.

وتلخيصًا لكل ذلك فقد تم الإتفاق مع الرئيس على ما يأتي:

١. الموافقة على تنفيذ المشروع.

٢. تغيير إسم المجلس إلى مجلس الرئاسة.

٣. الإطلاع على التوقيعات التي لديكم.

٤. صياغة المشروع صياغة قانونية.

أخيرًا بلغوا تحياتنا إلى جميع الإخوان وسنوافيكم بكل جديد والسلام.

هذا كله مع الشعور بضرورة الإحتياط ضد كل أمر مدبّر خفي ولكم الشكر

أخوكم

محمد محمود الزبيري

١٩٦٤/١٢/٢٦م[١]

في هذه الاثناء سافر الرئيس ونائبه العمري وعبدالله جزيلان وعبدالقوي حاميم إلى القاهرة ولم يقابلهم الرئيس عبدالناصر كما هي العادة بل قابلهم المشير عامر. وفهمت أنا من سفر الرئيس ومن معه إلى القاهرة أنه نقض لما كانوا وافقوا عليه وأن الغرض من السفر أن يستعْدوا القاهرة على المستقيلين وليقولوا أنهم مستعدون لتشكيل حكومة من دونهم ولإيقافهم عند حدهم. أما الأخ الأستاذ نعمان

(١) انظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٩)

فقد فهم من ذلك ضعف جانبهم وأن ذلك كان عن ضغط من المشائخ وأن الزمرة التي سافرت قد يكون الغرض تجميدهم هناك. وقد كان هذا في تقديري بعيد الإحتمال لعدة إعتبارات منها ما أشار إليه المثل الشعبي القائل (إبليس ما يكسر مدره). وجاءت برقية من القاضي محمد الزبيري تؤيد وجهة نظري يقول فيها أن الموضوع قد تعرض للنقض مرة أُخرى وأجبنا على القاضي محمد أن نقض الإتفاق هو ما كان منتظرًا وأن علينا أن نشتغل بخويصة أنفسنا.

فكرت بإرسال مذكرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر نشرح له فيها أن الإستقالة لم يكن الدافع إليها الطموح لمنصب أكبر ولا العداء لأي شخص من المسئولين، وإنما هي بدافع من الشعور بالمسئولية التي عجزنا عن القيام بواجبها للأسباب التي شرحناها في الإستقالة، والدافع إليها أيضا الحرص على مصلحة اليمن ومصلحة الـ ج.ع.م. معًا. فالتستر على الفساد إنما تدفع ثمنه اليمن والـ ج.ع.م. تضحيات في الدماء والأموال والجهود. وما نهدف إليه من الإصلاح إنما يجني ثمرته الـ ج.ع.م. التي تحمل العبء الأكبر في الدفاع عن الوضع. ونشير له فيها إلى أن المغرضين الذين يقولون أننا ضد الوجود العربي في اليمن لو كانوا صادقين لكان المعنى الصحيح لكلامهم أننا نعمل ضد أنفسنا لأننا ندرك أن وجود القوات العربية ضروري لبقاء الجمهورية ولبقائنا نحن على وجه هذه الأرض. فإذا هرّف مغرض بما لا يعرف فإن على المستمع أن يستعمل عقله فيما يسمع والمثل اليمني يقول (إذا كان المتكلم مجنون فالمستمع عاقل). وكان غرضي من ارسال مثل هذه الرسالة أن لا يستغل المسافرون إلى القاهرة الإستعداد لقبول أي شيء عنا نظرًا لإنعدام الثقة الذي لا نعرف له سببًا فيعمقوا سؤ الظن ويوسعوا الحفر وينصبوا العقبات وما بنا شيء أكثر من أن يقال عنّا أننا لسنا ممن يرعى الجميل ويقدر المعروف.

وفي ١٩٦٤/١٢/٢٩م جاءني في الصباح الباكر الأخ الأستاذ أحمد نعمان فعرضت عليه فكرة الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر فقال (وما أنت بمسمع من في القبور) إن الآذان عما تقوله مقفلة والأفكار مغلقة فما جدوى الرسائل، إن صمتنا والتزامنا لمنازلنا خير تعبير لمن يعقل.

ذهبنا لإفتتاح مصنع الألمنيوم والصفيح الذي أقامه عبده محمد التنة أحد اليمنيين المخلصين وذهب ضحيته، فأعتدى عليه المقاول وقتله برصاصات غادرة، ولكن والد الشهيد صمم على إفتتاح المصنع مهما كان الأمر. وقد أردنا من الحضور تشجيع والد الشهيد. وقد ألقى الأستاذ أحمد نعمان كلمة أشاد فيها بمجهود الشهيد وعزا قتله إلى الأعداء الذين لا يريدون أن يتم مشروع يمني واحد برأس مال يمني.

وجاءت رسالة أخرى من القاضي محمد الزبيري شرح فيها مطولًا مواقفه مع الرئيس السلال وكيف وافق ثم رفض ثم وافق ثم نقض. وقال، وأخيرًا وفي جو من الكآبة والحزن والألم خرج السلال والعمري وجزيلان وحاميم مفاجأة قبل الغروب وقد كنا عرفنا أنها مغالطات ومعاذير. وقال القاضي محمد، "إن الماء إذا لم يمكن القابض من قبضه لا يعاتب وإنما العتب على الذي يكلفه ضد طبيعته، ولكنه لا بأس علينا إذا نحن استنفذنا كل الوسائل والمحاولات. فعليكم أن تصمدوا ولا يوحشنكم الهدوء من حولكم فموقفنا شعبيًا قوي. وقد أجتمع الإخوان وتعاهدوا على الصمود وعلى العمل الجاد وسندعو إلى مؤتمر شعبي عام".

وفي ١٩٦٤/١٢/٣٠م جاءنا الصحفي علي عبود وهو يعمل في صحيفة بيروت المساء ويعتبر نفسه من القوميين العرب. والجريدة معروفة بأنها ناصرية وقد سألنا عن رأينا في الوجود العربي وكانت أسئلة موجهة فأجبنا عليه بغاية الصراحة وقلنا له أننا نرى الوجود العربي ضروريًا لحماية الثورة ونريده حاميًا للثورة لا للفساد وأن يكون حاميًا وموجهًا لا حاكمًا، وأن تتحدد معالم العلاقات بين اليمن والمتحدة باتفاقيات ومعاهدات تعرف فيها كل من اليمن والـ ج.ع.م. مالها وما عليها.

جاءت برقية من رئيس الوزراء اللواء الجائفي إلى الأستاذ نعمان يطلب منه السفر إلى القاهرة لحضور مؤتمر رؤساء الوزراء العرب الذي سينعقد في ٩ يناير نيابة عن رئيس الوزراء. وقد نصحت الأستاذ بأن يرد على رئيس الوزراء بأن جزيلان وحاميم وهما نائباه موجودان في القاهرة فليعهد إلى أحدهما بالحضور عنه.

فكرة المعارضة من الخارج

أبلغنا المحافظ وصول وزراء الصحة المقدمي والخارجية السري والإعلام المروني والأوقاف العنسي، وكنا ظننا أن مجيئهم قد جاء تنفيذًا للفكرة التي كنا قررنا فيها إنسحاب الوزراء إلى تعز. ولكن رسالة من القاضي محمد الزبيري جاءت لتقول أنه تقرر تفرق المجموعة وذهاب القوسي والقاضي عبدالله الإرياني إلى الحداء وذهاب الزبيري وعلى سيف والفسيل إلى حاشد وإستدعاء الشيخ عبدالله من صعدة إلى حاشد وذهاب نعمان بن قائد وعلي بن علي الرويشان إلى خولان، وأنه يجب أن نذهب أنا والأستاذ نعمان والوزراء الواصلون إلى الخارج لعرض القضية على الدول العربية ومحاولة الإتصال بعبدالناصر من بيروت على أساس أن التفاهم من هناك قد يكون أجدى وأقرب. وفكرت في الموضوع وقررت أن الخروج من البلاد خطأ لا يجوز أن نقع فيه وأنتظرت الإجتماع بالآخرين لأرى رأيهم.

وفي ١٩٦٤/١٢/٣١م جاء الأستاذ أحمد نعمان في صباح اليوم وكان يرى رأي الإخوان في صنعاء نظرًا إلى ما فهمه من وزير الصحة من أن الإخوان أجتمعوا في صنعاء مع المشائخ ووضعوا ميثاقًا وأقسموا عليه وقرروا القرارات التي أشرنا إليها على أنها أمر لا يجوز النظر فيه أو مخالفته. فقلت له، ولكن الخطأ لا يجوز أن ينفذ والسفر في هذه الظروف خطأ واضح يتمنى الأعداء من كل قلوبهم أن نقع فيه. وما أسهل عليهم من أن يقولوا أن هؤلاء فروا حينما كان العثور على وثائق تدينهم باتصالات مشبوهة. وإلى ذلك فإن الخارجين سيقيمون ضجة أسبوع أو أسبوعين على أكثر تقدير ثم يتحولون إلى مشردين يبحثون عن لقمة العيش لا قيمة لهم ولا وزن، ولا سيما بعد أن تزول عنهم الصفة الرسمية وبعد أن تشكل الحكومة الجديدة. ووافقني الأستاذ أحمد وأخذ الرسالة وذهب لعرضها على الشيخ محمد علي عثمان وجاء مفيدًا أن الشيخ محمد أتفق معنا في الرأي. ولما أستفصلنا من الوزراء الواصلين عرفنا أن الرأي قد أتخذ في جو من القلق والإنفعالات، وأتفقنا على أن نجتمع في بيت الشيخ محمد علي عثمان. وذهبنا في الوقت المحدد وقد أعاد الإخوان شرح ما كان في صنعاء وأنهم بعثوا برقية إلى الرئيس عبدالناصر

يراد منها إزالة ما قد يشوش به السلال والعمري وفيها أننا أهتدينا بقولكم في كلمتكم في عيد النصر بأن على اليمنيين أن يحلوا مشاكلهم الداخلية بأنفسهم وأن الـ ج.ع.م. لن تتدخل في الشئون الداخلية بحال من الأحوال، ونحن في كل ما عملناه نحاول أن نحل مشاكلنا بعيدًا عن المؤثرات الخارجية.

وبحثنا موضوع إرسال برقية من لدينا تأييدًا لبرقية الإخوان، وقررنا سداد الرأي. وأمليت عليهم برقية كنت أعددتها ووافق عليها كل الإخوان وفيهم عبدالغني والأسودي. وأتفقنا بعد ذلك على أن فكرة الخروج إلى الخارج يجب أن تستبعد. وأعددت رسالة جوابية إلى الإخوان في صنعاء وتم التوقيع عليها وتقرر إرسالها مع السيد حسين المقدمي وزير الصحة ليضيف إليها شرحًا شفهيًا وافيًا.

كان الأستاذ قد أعد برقية إلى الرئيس جمال فضلتها على النص الذي كنت أعددته لأن أسلوبها أهدأ. وقد أرسل إلى الإخوان عبدالغني والأسودي للتوقيع فاعتذرا بأنهما قد أعربا للقاهرة عن رأيهما بالنسبة إلى الوضع وأنه محتاج إلى التصحيح ولا يريدون التكرار. وقد تبين فيما بعد أنهم أشعروا من القيادة العربية بأن الحكومة الجديدة سيكون لهما نصيب فيها ولهذا أعتذرا عن توقيع البرقية. فأرسلناها بإسمي وإسم الأستاذ نعمان.

وفي ١٩٦٥/١/٢م جاء الأخ وزير الأوقاف يقول أنه سمع من إذاعة صوت العرب مهاجمة المجموعة الذين فروا إلى بيروت وهم السادة إبراهيم الوزير وإخوته الثلاثة ومحمد الرباعي وأمين هاشم وطه مصطفى سكرتير الرئيس السلال وقريبه.

جاء يحيى الكوكباني من صنعاء يحمل رسالة من القاضي الزبيري يقول فيها أنه متجه إلى حاشد، ورسالة من القاضي عبدالله الإرياني وفيها أن العقيد عبداللطيف ضيف الله هو القائم بالأعمال بعد طلب رئيس الوزراء الجائفي إلى القاهرة. ويقول أن الأمن في صنعاء غير مطمئن والفراغ قوي وحماس المعارضين بالغ أقصى الحدود وأن السفير المصري يلح في طلب إرسال وفد إلى القاهرة يمثل وجهة نظرنا ويطرحها هناك.

وفي ١٩٦٥/١/٣م ذهبنا إلى بيت الأستاذ نعمان وتحدثنا كثيرًا حول موضوع إرسال الوفد. وبدا على الشيخ محمد علي عثمان أنه لا يطيق الكلام فيه ولا سماع كلام عنه وكأن اليأس قد بلغ به كل مبلغ. وجاءت برقية من القاضي محمد الزبيري يقول فيها أنه وصل إليه الخالدي يحث على إرسال وفد إلى القاهرة ويبدي الخالدي إستعداده للسفر في عضوية الوفد، وقررنا أنه لا مانع من إرسال وفد وبلّغنا القاضي محمد موافقتنا ويكون على رأسه القاضي عبدالسلام صبرة وعضوية الخالدي والقوسي، وأكدنا عدم إستحسان خروج أحد منّا إلى الخارج وأشرنا إلى ضرورة تفرق المشائخ في قبائلهم ولزوم الإعداد للدعوة إلى مؤتمر عام ينعقد في ذمار أو يريم لدراسة الأوضاع وإتخاذ القرارات اللازمة.

شرح الموقف للرئيس عبدالناصر

كنا نفكر في بعث رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر تحسبًا لما قد يرفع إليه من القيادة العربية أو من المسئولين اليمنيين نطرح فيها الموضوع بصراحة ووضوح وفي نفس الوقت نمحضه النصح ونصدقه القول. وكنت قد أعددت رسالة عرضتها على الإخوان فوافقوا عليها. وقد أكدنا للرئيس جمال عبدالناصر في الرسالة أننا حينما قدمنا إستقالتنا إلى الرئيس السلال لم نفعل ذلك إلا بعد أن وجدنا أن إستمرارنا في الحكم أصبح منافيًا لمبادئنا ومناقضًا للمصلحة الوطنية وللمصالح المشتركة التي نعمل لها، وبعد أن وصل الوضع في الجهاز الحكومي إلى حد خطير من الإنحلال والتفسخ وعدم التعاون والإنسجام، وأننا حذرنا ونصحنا ونبهنا بكل وسيلة وكانت الإستقالة آخرها.

وقلنا: [**إننا لم نقدم إستقالتنا هروبًا من المسئولية حينما تكون واجبًا وطنيًا ولا تطلعًا إلى منصب أو منافسة عليه. ولكنا فعلنا ذلك بعد أن طرحنا لبقية المسئولين كل آرائنا ومقترحاتنا لإصلاح الوضع أو التخفيف من أزمته وعشنا في جدال حاد وفي أخذ ورد طويلين. فلما يئسنا من إقناعهم لم نعد نجد لأنفسنا مجالًا للعمل الجاد المجدي فصممنا على الإستقالة لنتيح لهم الفرصة ليعملوا بآرائهم طالما أنهم لم يقتنعوا بآرائنا، على أن نستقر في بيوتنا ونخلي لهم الميدان. وهذا هو أقل ما يجب أن يفعله كل وطني مخلص حينما يكون في مثل ظروفنا. ومع ذلك فهؤلاء المسئولين لا ينظرون إلى القضية بهذا الفهم ولا يقدرونها إنطلاقًا من**

حقيقتها الواقعة وأغراضها السليمة المخلصة. ولكننا منذ أن قدمنا الاستقالة نشعر أن من بقي في الحكم ينظرون إلى موقفنا بجهل وغضب، حتى كأننا قمنا بعمل غير مشروع أو أننا خرجنا من الحكم لنعارضهم أو لنحاربهم على الكراسي. ونحب أن نؤكد أننا لسنا من الذين يرفضون الجلوس على الكراسي ثم يتشبثون بقوائمها، ولكن الحقيقة هي أن بقاءهم في الحكم وتشبثهم بالكراسي، وإيثارها على المصلحة الوطنية العامة، مع إنعدام وضوح الرؤية لهم أو وجود خطة لديهم لتدارك الوضع من مصيره الخطير هو نفسه العمل غير الشرعي].

كما قلنا في الرسالة [**إن إستمرار بذل الدماء والارواح والاموال من الـ ج.ع.م. ومن اليمن في ظل مثل هذا الوضع لن يكون له أية نتائج تدعم الوضع القائم الذي لم يبق له في نفوس المواطنين أي محل، ولن يؤدي إلى النجاة من المصير الخطير. إنه سيعتبر كما لوكان دعمًا لزعامة أشخاص لا لإنقاذ الشعب وإيجاد وضع مستقر يرتكز على الأمن والإطمئنان**]. ثم أردفنا بالقول: [**إن الشعب أصبح لا يطيق التشكيلات التي تعتمد على الترقيع والمصالحة، وإنه أصبح لا يطيق إستمرار الحرب، وإننا بكل إخلاص وإيمان نؤكد بأن تجربة عامين كاملين تكفي لأن تقنعنا جميعا بأن القضية اليمنية يجب أن تحل حلًا سياسيًا وأن تنتقل إلى صعيد عربي أوسع**].

وختمنا الرسالة بقولنا: [**إن معيار الإخلاص لكم والتقدير لجميلكم والإعتراف بفضلكم على اليمن واليمنيين ليس بالتزلف والدس ضد الآخرين أو التظاهر بالقومية العربية والناصرية والتأمين على كل قول والتصفيق لكل رأي. بل معياره إمحاض النصح وكشف الحقائق والتنبيه إلى الأخطاء. ومن أجل ذلك فنحن نهيب ونناشد للنظر إلى هذه النصيحة نظرة خالية من كل المؤثرات والأقاويل المنبعثة من الأغراض الشخصية التي لا يهم أصحابها مصلحة الوطن ولا مصلحة الأمة العربية كلها**].

مواجهة الشيخ محمد علي عثمان للأسودي وعبدالغني مطهر

وفي ١٩٦٥/١/٤م جاء إليّ وزير الخارجية محسن السري ونائب وزير الإقتصاد أحمد عبده سعيد يقولان أن هناك دعوة للإجتماع في بيت الشيخ محمد علي عثمان وسيحضره عبدالغني مطهر ومحمد الأسودي، وكان الأخيران يسيران في نهج غير نهجنا مع أنهما كانا قد وقعا على الإستقالة والمطالب ولكنه تبين أنهما يبلغان بعض الجهات المصرية ما نقوم به. ولم يكن ذلك مما يهمنا لأنه لا أسرار لدينا وكل ما نقوم به بل وما ننويه يرفع ويعلن دون مواربة. وقلنا للوزير والنائب أننا لا نريد الإجتماع بهذين الرجلين فهما يقولان أمامنا كلامًا ويقولان عكسه تمامًا أمام من لهم صلة بالسلال والعمري. وألحّا، فذهبنا وكان الشيخ محمد علي

عثمان في هذا اليوم صريحًا وقويًا فقد صارحهما بأنهما إن كانا يعملان من أجل قضية وطنية فعليهما أن يغيرا من سلوكهما ويلتزما بقرارات المجموعة في الحضور والغيبة وإلاّ فإن عليهما أن يستقلا بعملهما، أما هو فقد قرر الإرتباط بالمستقيلين وسيكون ملتزمًا بكل ما قرروه.

وفي ١٩٦٥/١/٥م جاءني الشيخ علي بن محسن باشا يقول أن القيادة العربية أبرقت إليه تطلب وصوله إلى صنعاء. كما جاءته برقية من الفريق المرتجي من القاهرة يطلب إليه الوصول إلى صنعاء للتفاهم مع القيادة العربية من أجل الجنود المطلوب وصولهم وأنهم يريدون منه ثلاثة آلاف جندي وأنه قد سجل ألف وسبعمائة كما سجل النقيب محمد دماج ثمانمائة والشيخ علي عنان ثمانمائة، وقد قرروا لكل جندي ثلاثين ريال وللشيخ ستين ريال. وقد جاء كالمستأذن لئلا نقول أنه يتعاون مع المصريين، فقلت له بل الواجب علينا جميعا التعاون معهم فعليكم أن تلبوا طلبهم فهم هنا يعملون من أجل ثورتنا. وقد استأذن على أن يعود إلينا ولكنه لم يعد بل أرسل رسالة يطلب فيها الموافقة على سوق الواجبات في اللواء عينا فأجبت عليه بالموافقة.[١]

عودة السلال من القاهرة وتشكيل حكومة العمري

تناولنا طعام الافطار في بيت الأخ أحمد أمين نعمان مع عدد من الإخوان والوزراء ثم عدنا مع الإخوان الوزراء إلى دار الضيافة. وأبدى الوزيران السري والمروني رغبتهما في العودة إلى صنعاء لأنه لم يبق لبقائهما معنى طالما أنّا قد صرفنا النظر عن الفكرة التي جاءوا من أجلها فوافقنا على سفرهما. وبعد خروجنا سمعنا أن إذاعة صنعاء قد أذاعت خبر عودة السلال والعمري ومن معهما والفريق أنور القاضي واللواء فتحي عبدالغني المصريان وأن الإذاعة تعلن عن قرارات هامة ستذاع في أثناء البرامج المقبلة. وجاء موعد إذاعتها وهي تتلخص فيما يلي:

(١) هكذا جاء في اليوميات، وهو يلفت النظر إلى أنا كنا ونحن مستقيلون نصدر أوامر ينفذها المختصون وفي هذا ما يثبت ضعف الحكومة.

١. قبول إستقالة اللواء حمود الجائفي من رئاسة الوزراء.

٢. تعيين اللواء حسن العمري رئيسًا للوزراء وتكليفه بتشكيل الوزارة.

٣. تنظيم مجلس الشورى وتعيين أعضائه.

٤. إنشاء هيئة الرقابة والتفتيش.

٥. تشكيل محكمة لمحاكمة الوزراء.

٦. إنشاء مجلس الدفاع الوطني.

٧. تنظيم قانون الإدارة المحلية.

٨. تنظيم جهاز القضاء وتكوين محكمة عليا لإنشاء محاكم أمن الدولة.

٩. تشكيل تنظيم شعبي بإسم (الاتحاد العربي اليمني).

١٠. تنظيم الجهاز الإداري للسيطرة على أموال الدولة والإشراف على المعونات.

١١. تعيين الشيخ محمد علي عثمان رئيسًا لمجلس الشورى.

١٢. تعيين عبدالغني مطهر محافظا للواء تعز.

١٣. تعيين العمري حاكمًا عسكريًا عامًا وإعلان حالة الطوارئ.

سمع الناس هذا فقالوا تمخض الجبل وولد فأرًا وأستاء مواطنوا منطقة تعز بتعيين العمري.

رفْض الشيخ محمد علي عثمان للمنصب

وفي ١٩٦٥/١/٦م جاء إلينا القاضي عبدالكريم العنسي وزير الأوقاف السابق وحاكم صبر القاضي محمد بن عقيل الإرياني وكانا متخوفين من إتخاذ إجراءات عنيفة ضدنا (وهما مشهوران بالشجاعة وحسن الرأي في الأزمات). وكان أحدهما

يرجح الخروج إلى الخارج والآخر يرجح العودة إلى المصالحة، فقلت لهما أن واحدًا من الأمرين لن يكون وأنه لا سبيل للمسئولين إلى إتخاذ أي إجراء ضدنا طالما أننا في بيوتنا لم نعلن عصيانًا ولا حرضنا عليه وأعترضوا على هذا بأن من في القاهرة لن يتورعوا من دفعهم إلى عمل شيء وبدون مبرر ولن يتردد المسئولون عن تنفيذ ما يؤمرون به كما هو معروف. وقلت لهم في هذه الحال سيكون في مقدورنا الإنتقال إلى إحدى القبائل التي لا تبلغها يد السلطة.

وذهبنا معهما إلى الأستاذ نعمان ومعه إلى الشيخ محمد علي عثمان رئيس مجلس الشورى لنعرف هل سيقبل المنصب أم لا، وقد كان عند ظننا به فرفض رفضًا قاطعًا. وجاء حاكم لواء تعز الأستاذ منصور بن عبدالعزيز وكان من أشياع عبدالناصر ولكنه في هذا اليوم كان غاضبًا فقد تكلم عن التشكيل الجديد وألقى تبعته على الـ ج.ع.م. بل على عبدالناصر بالذات.

وفي التاسعة أذاعت صنعاء أسماء أعضاء الحكومة الجديدة وقد جاءت كما يلي:

اللواء حمود الجائفي	وزيرًا للخزانة والإقتصاد
العقيد عبداللطيف ضيف الله	وزيرًا للأشغال والمواصلات
العقيد عبدالله جزيلان	وزيرًا للزراعة
الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر	وزيرًا للداخلية
العقيد محمد الأهنومي	وزيرًا للحربية
عبدالقوي حاميم	وزيرًا للخارجية
القاضي محمد الحجي	وزيرًا للعدل

الأستاذ قاسم غالب	وزيرًا للمعارف والإعلام
الدكتور محمد الواسعي	وزيرًا للصحة
القاضي حسين السياغي	وزيرًا للأوقاف
القاضي ناصر الظرافي	وزيرًا للإدارة المحلية
الشيخ أحمد الكباب	وزيرًا لشؤون الجنوب
الشيخ أحمد العواضي	وزيرًا لشئون القبائل
الشيخ علي القوسي	وزيرًا للدولة
الشيخ علي الرويشان	وزيرًا للدولة
الأستاذ محمد الأسودي	وزيرًا للدولة
الأستاذ عبدالغني علي	مستشارًا لرئيس الوزراء للشؤون المالية والإقتصادية
العميد حسين الدفعي	مستشارًا لرئيس الوزراء للشؤون الحربية
عبدالله الضبي	محافظًا للواء الحديدة
العميد محمد الرعيني	وزيرًا لشئون الرئاسة
الأستاذ علي العنسي	مستشارًا لرئيس الجمهورية

وكانت ملاحظاتنا على الحكومة التالي:

١. الحكومة من الوجوه التي تكرر ظهورها في الجهاز.

٢. ينتظر رفض عبدالله بن حسين والدفعي والرعيني والحجي والظرافي والسياغي.

٣. لم يرتح الناس للتشكيل وبرغم تأييد القاهرة للحكومة الجديدة وإنتظار دعمها بالمال والقوة فإن فشلها محتم.

وفي ١٩٦٥/١/٧م جاءني يحيى الكوكباني بصحيفة (الجمهورية) اليمنية التي تصدر في تعز ويشرف عليها رجل المخابرات المصرية محمود السايس. وفي الجريدة كلمة لرئيس التحرير محمد شجاع الدين وفيه هجوم على الوزراء المستقيلين، ولم يكن منصفًا فيه ولكنا عذرناه لعلمنا أنه موجه من السايس وقد لا يكون له من المقال غير التوقيع فهو لا يتفق مع أسلوبه المعتاد. وقال يحيى منفعلًا سنذهب مع فلان وفلان لإعطاء درس لشجاع الدين فقلت له إياك أن تعمل شيئًا من هذا فإنه لا ضير علينا وليقولوا ما يشاءون ويشاء لهم السايس ومن وراء السايس، فإن كل زيف يموت والحقيقة يعرفها الشعب وهي التي ستبقى، (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)، والبقاء للأصلح فإذا كانوا أصلح منا فليكن لهم البقاء ونحن لا نريد إلاّ الإصلاح ما أستطعنا.

الفضول يقترح تشكيل حكومة في تعز

جاءنا الأستاذ أحمد نعمان والأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان، الذي كان يصدر جريدة الفضول في عدن بعد فشل ثورة ١٩٤٨م، وكان قادمًا من صنعاء وقد قال أن الناس هناك غير مهتمين بالحكومة الجديدة ولا آبهين لوجودها، وأن السلال والعمري حينما قدما من القاهرة لم يقابلهما في المطار أحد إلا البعثات الدبلوماسية. وقد أبدى صاحب الفضول رأيًا يقترح فيه تشكيل حكومة في تعز، وحسبته يمزح وإذا به يؤكد أنه جاد. فقلت له ولكن هذا غير ممكن فنحن لا نريد شق العصا بإستقالتنا وإنما نريد الخروج من المسئولية ولا تنس أن الحكومة محتاجة إلى المال والجنود. فقال وماذا عند من في صنعاء من ذلك، فالمشائخ كلهم بجانبكم، فقلنا له إنّا لا نعتبر السلال والعمري هما الطرف الآخر بل الطرف الآخر هو الرئيس جمال عبدالناصر وقواته، وإذا كان يتوعد أمريكا بأن يسقيها من مياه البحرين الأبيض والأحمر فكيف بنا نحن المساكين. وذهبنا مع الأستاذ أحمد إلى القاعدة، وكانت قد بدأت تساوره المخاوف وبدأ يميل إلى الرأي القائل بالنزوح إلى الخارج أو مصالحة الحكومة، فقلت له علينا أن نثبت أو على الأقل نرجئ البت في

الموضوع حتى نرى موقف المشائخ من التشكيل الجديد وهل سيوافق من عين منهم على الإشتراك أم سيرفضون.

في المساء جاء الأستاذ سعيد مرشد يخبرنا أن الأستاذ محمد شعلان وصل من صنعاء لإقناع الشيخ محمد علي عثمان بالتحرك إلى صنعاء للقيام بمنصب رئاسة مجلس الشورى، وأن الشيخ محمد أجاب عليه جوابًا قاسيًا ورفض رفضًا باتًا. وقد أخبرنا أن اللواء الجائفي لم يقبل الوزارة إلاّ مُكرها فقد عزم عليه الرئيس جمال عبدالناصر نفسه فلم يجد بدًا من القبول. ولما وصل إلى صنعاء حاول التخلص فعزم عليه السفير العربي وذكّره بوعده لعبدالناصر. ولما قال الأستاذ سعيد أنه مسافر إلى صنعاء حملناه تحياتنا للواء حمود الجائفي وعتبنا عليه لقبول وزارة المالية وقد كان عليه أن يقبل رئاسة الوزراء أو وزارة الدفاع التي يستطيع من خلالها أن يبني جيشًا يمنيًا حديثًا وهذا لو فعله هو ما تقتضيه مصلحة اليمن.

وفي ١٩٦٥/١/٨م جاءنا حاكم اللواء وكان حاملًا حملة شديدة على الحكومة الجديدة ويعتب بشدة على عبدالغني مطهر لقبوله منصب المحافظ وهو الذي كان يناصب العمري العداء فكيف قبل العمل معه لتنفيذ أغراضه في إيجاد إنشقاق بين أبناء المنطقة. فقلنا له أنت تعلم أنه تحت توجيهات القيادة ولا يملك الخروج عنها. وذهبنا معًا إلى الأستاذ نعمان وكان لديه بعض الشباب القومي الذين يُعتبَرون المرآة العاكسة لآراء القيادة العربية وأشتركنا في الحديث وقلنا لهم أن لا صحة لما يشاع من العملاء عن كراهيتنا لمشاركة الشباب في الحكم بل العكس هو الصحيح، فنحن الذين أقترحنا عند وصول المشير عامر أن تشكل حكومة من الشباب المثقف، كما جاء في حيثيات إستقالتنا أن هناك من يعمل على إبعاد الشباب بشتى المعاذير والتُهم. وأوضحنا لهم أنه لا يوجد أي عِداء شخصي بيننا وبين العمري بل بيننا وبينه مودة وإخاء وزمالة حبس طويل، ولكنّا آثرنا المصلحة العامة عليه وعلى الصداقة والإخوة. وقال أحدهم، عبدالرحمن محمد سعيد، إن المشكلة ليست العمري ولا السلال، فذكرته أنهم إلى قبل أيام كانوا يقولون أن العمري والسلال هما رأسا الفساد ومبعث المشاكل، ولكن العمري بعد أن تعمد من القاهرة أصبح

رجل الساعة فما عدا مما بدا. وهكذا فإنهم، أعني هذا الصنف من الشباب، ليس لهم رأي مستقل وإنما رأيهم رأي القاهرة ويتغير دائمًا بتغيره.

يقول ما قالا له كماتقول الببغاء

ولما قلنا له فما هو الحل في رأي الشباب؟ أجاب أن المشكلة تحتاج إلى جهود جبارة ولم يزد على ذلك.

وتكلموا عن الجمهورية العربية المتحدة وما قدمته لليمن ولثورة اليمن من دعم وحماية، فقلنا لهم ذلك ما نعترف به ولسنا ضد آراء القاهرة ولا توجيهات القاهرة بل نحن نقدر جميلها ونعترف بفضلها ونحن نشعر بأنا ندين لها بحياتنا فلولا القوات العربية لكنا اليوم في خبر كان، ولكن لنا آراؤنا الخاصة التي هي نتيجة خبرتنا في بلادنا وتجربتنا الطويلة مع الشعب وفهم للنفسية اليمنية ونرى نحن أن فيها مصلحة اليمن التي يجب أن تكون هدفنا الأسمى، ولكنها مع الأسف قد تتعارض مع رأي القاهرة الذي تكونه من تقارير المخابرات التي لا تخلو من الغرض. إن في القيادة العربية وكبار القادة العرب في اليمن والقاهرة من لهم مصالح كبيرة من وراء إستمرار الحرب في اليمن فهم تجار حرب ولا يهمهم أن يموت الألوف من أبناء اليمن وأبناء الـ ج.ع.م. طالما أنهم سيحصلون في الشهر على مبالغ خيالية. وقد أخبرني أحد مشائخ خولان الذين يعملون مع القيادة العربية أن العميد فلانًا القائد في خولان كان يأمره أن يجمع الأعداد الكبيرة من أصحابه الموالين للجمهورية ويصل بهم إلى القيادة بالزامل والتعشيرة (الزامل النشيد الشعبي والتعشيرة إطلاق الرصاص في الهواء) ويزعم أنهم وصلوا من عند الملكيين ليوالوا الجمهورية. ويقوم العميد بتوزيع بعض المال عليهم بينما يسجل في الكشوفات أضعاف ما دفع، ويوقع الشيخ على الكشوفات لقاء مبلغ بسيط. ويتكرر هذا العمل في كل شهر، وهذا مثل من أمثال السرقات ووسائلها كثيرة وأمثالها وفير. ومن أين للرئيس جمال عبدالناصر أن يعلم هذا وحكومته نفسها قد ظلت تدفع الخراج للدولة العثمانية البائدة إلى ١٩٥٥م[١].

(١) كانت تركيا العثمانية قد استدانت من بنك بريطاني أيام كان لها سلطان على مصر وكانت قد فرضت

تذكير المشير عامر بعهده لنا

كان المشير عبدالحكيم عامر حينما جاء إلى صنعاء قد تعهد لنا، لما شكونا إليه تحيز القوات العربية إلى جانب السلال والعمري، بأن لا تمس كرامتنا وأن نظل أحرارًا في إبداء الرأي على أن نرجع إليه حينما يحتدم الخلاف. ولما بدأ السلال يهاجمنا من الإذاعة مهاجمة وقحة بعثت للمشير عامر رسالة في ١٩٦٥/١/٩م قلت له فيها [**أنني وإخواني الزبيري ونعمان ومن معهما من الإخوان والزملاء قدمنا إستقالتنا إلى السيد الرئيس المشير السلال حينما رأينا ذلك واجبًا تحتمه الوطنية والدين وحينما رأينا الإستمرار في تحمل المسئولية غشًا لله ولكم وللوطن، وبعد أن فشلت كل المحاولات للتفاهم والإقناع بضرورة التصحيح، قدمنا إستقالتنا مصحوبة بمشروع يعكس رأينا في أمثل الوسائل للإصلاح والتصحيح ولم نفرض ذلك على المسئولين وإنما عرضناه كنوع من النصيحة الواجبة. ولمّا كنت والأخ نعمان قد غادرنا صنعاء ولزمنا بيوتنا بتعز فقد ظل الإخوان في صنعاء في أخذ ورد مع الرئيس السلال حول المشروع الذي تحول إلى مطلب شعبي. وبعد موافقة الرئيس عليه فوجئ المواطنون بالرئيس يسافر مع نائبه إلى القاهرة في الوقت الذي كان قد تم تشكيل وفد يمثل المطالبين بالتصحيح ليذهب إلى القاهرة. وقد أنتظر الناس أن تكون توجيهات القاهرة منطلقة عن علم بحقيقة الأوضاع وتفهم لما يجب أن تعالج به، حتى تكون متفقة مع مصلحة اليمن ومسايرة لرغبة شعبه وإرادته، فتعيد الإخوان إلى صوابهم وتقنعهم بضرورة العودة إلى بلادهم للتفاهم مع إخوانهم على ما فيه المصلحة العامة، أو على الأقل تبعث القاهرة من تعتمده ليتلمس رغبات الشعب ويعرف رأيه ثم تكون الحَكَم العدل الذي لا ينحاز. ولكن شيئًا من ذلك لم يكن، بل عاد الرئيس ومن معه بما عادوا به من إعلان حالة الطوارئ والحكم العسكري وفتح محاكم لمحاكمة المواطنين بعد عامين وبضعة أشهر من قيام الثورة**].

وقلنا للمشير أننا وكما وعدنا التزمنا بيوتنا غير مناوئين ولا معادين لأحد إذ أن كل ما يهمنا هو ألاّ نكون مشتركين في تحمل المسئولية عما حدث ويحدث، كما يهمنا أن تكون كرامتنا موفورة وحقوقنا وحريتنا محترمة مكفولة كمواطنين كرسوا حياتهم للقضية، إلاّ أن الإخوان المسئولين قد نظروا إلى إستقالتنا بجهل

خراجًا سنويًا على حكومتها وقد أحالت البنك البريطاني على حكومة مصر التي ظلت تدفعه إلى ما بعد إنقراض الدولة العثمانية وإنسحاب الإستعمار البريطاني أي بعد الثورة بثلاث سنوات. ولولا إنتهاء مدة الإتفاقية وإيفاء المبلغ المطلوب للبنك لأستمر الدفع إلى ما شاء الله كما قال الصحفي البارز محمّد حسنين هيكل في كلمته (بصراحة).

وغضب، وكرسوا جهدهم لمهاجمتنا من الاذاعة وغيرها. وأضفنا أنه مع علمنا أن المهاجمة الإذاعية للمواطنين الشرفاء لن تستطيع أن تحول نظر الشعب عنهم، كما أن الشعب يعرف رجاله المخلصين الذين عاشوا قضيته وسجنوا وتشردوا من أجله وعرفهم نزهاء أعِفّاء من قَبل الثورة ومن بعدها ولن تستطيع المهاجمة أن تغير رأيه فيهم، إلاّ أننا قد أصبحنا في ظروف توجب علينا أن نذكّره بعهده الوثيق الذي قطعه لنا (بالشرف والدين والبلد والولد) بأن لا يمسنا سوء ولا ينال كرامتنا أذى طالما أن قواتهم موجودة في اليمن[١].

وصارحت المشير عامر في الرسالة بأن:[**القوات العربية التي ربطتم عهدكم بوجودها هي التي يتهددنا الإخوان بها، وهي التي تهاجمنا الإذاعة بلسانها، وإلا فأنتم تعرفون أين مكان هؤلاء من الشعب. ولو كنا نريد الفتنة لعرفتم أين يقف الشعب كل الشعب. إن الشعب يعرف من هم العابثون بأمواله ومقدراته وشرفه ومكاسبه، ويعرف وأنتم أيضًا تعرفون من الذي كان بطشه وسوء تصرفه واستهتاره سببًا في تمرد الكثير من القبائل وسفك الدماء العربية**].

كماصارحت المشير عامر بأننا

[**حينما أذكركم بعهدكم الوثيق إنما أفعل ذلك مدفوعًا بالحيرة الناجمة عما يعتذر به الإخوان المسئولين للأصدقاء الذين يعتبون عليهم الإندفاع في عداء إخوانهم من أنهم مدفوعون إلى ذلك من القاهرة وأنهم يأسفون لذلك وإذًا**

فإن من ترجو به دفع الأذى إنما يأتي الأذى من قبله

ونحن حينما يطفح الكيل سنضطر إلى الدفاع عن كرامتنا ووسائل الإعلام كثيرة].

وفي ١٩٦٥/١/١٠م في المساء كان التعليق من صنعاء مهاجمة قذرة للوزراء المستقيلين وإتهام لهم بأنهم يستخدمون الدين لمصالحهم وأنهم طلاب مناصب. دفعني هذا إلى التصميم على إرسال الرسالة إلى المشير عبدالحكيم عامر وفعلًا تم إرسالها إلى القيادة والسفارة العربية لإرسالها عن طريقهم.

(١) وقد حدث ذلك في القيادة العربية في أول يناير ١٩٦٤م عند أن كلفت بالذهاب إلى خمر للمجيء بالأخ الزبيري.

خروج الزبيري إلى برط

وفي ١٩٦٥/١/١٢م أذيع من صنعاء عن اجتماع مجلس الوزراء برئاسة السلال وأداء رئيس الوزراء وأعضاء وزارته لليمين الدستورية. هذا مع العِلم أن أكثر الوزراء رافضون للعمل.

وصل الأستاذ أحمد عبدالواحد شجاع يحمل رسائل من المشائخ من صنعاء يقولون فيها أنهم على العهد والوعد ولا يمكن قبول أي تنظيم لا يكون على أساس المطالب. وأفادوا أن الأخ الزبيري توجه إلى برط حيث بلغه أن الشيخ أمين أبوراس يحاول المصريون جره إلى صفهم وأن الفريق أنور القاضي طلب من القاضي عبدالسلام صبرة السفر إلى برط لإيصال القاضي محمد ولكنه رفض السفر.

إنتشرت في تعز إشاعتان الأولى تقول أن القيادة العربية في تعز ومن يسير في ركابها يدبرون للقيام بمظاهرات ضد حكومة العمري ثم يقولون أننا المدبرون لذلك في ضمن مخطط أمريكي ليتسنى لهم إتخاذ إجراءات ضدنا، والثانية تقول أن القيادة العربية تدبر إغتيالات ضد الإرياني ونعمان. حمل ذلك الأستاذ أحمد على إستدعاء المقدم صفوت قائد المنطقة الجنوبية وكاشفه بالأمر وأوضح له الأمور وتفهم هذا الحقيقة وأنزعج للإشاعات التي قال أنه لا أصل لها.

تم نسف بيت عبدالملك الطيب في صنعاء بالألغام ونسبوا العمل إلى الملكيين ولكن الناس فهموا أنه من جهة السلال لأن عبدالملك أصدر كتيبًا بإسم نكسة الثورة في اليمن.

وفي ١٩٦٥/١/١٣م كان في قبول عبدالغني مطهر لمنصب المحافظ خروج عن التعهد وفت في عضد المعارضة لحكومة العمري. والحال أنه أي عبدالغني كان قد وقّع على المطالب وألتزم بها وتعهد بالثبات عليها. وقال الشيخ أمين نعمان أن قبوله كان بتشجيع الشيخ محمد علي عثمان فقمت بزيارة الشيخ محمد علي بمفردي لأعتب عليه موقفه من ذلك وأوضحت له أننا نعتمد على تضامنه وأن قبول عبدالغني كان خروجًا على الإتفاق وفتًا في عضد الجميع، فقال أن عبدالغني مرتبط بالقيادة العربية ولا يعمل إلاّ بوحي منها ومن أجل هذا فقد صعب عليه أن

يقنعه بالرفض. ولم أكن مرتاحًا لما لمسته من عداء خفي غير واضح السبب بين الشيخ محمد علي والشيخ أمين نعمان وآل نعمان ولعل التنافس على الزعامة في المنطقة هو السبب. وقد بذلنا جهدًا كبيرًا في محاولة تصفية الجو وإحلال المحبة والصفاء محل التنافس والعداء ثم أنشدنا قول الأول:

ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب

جاءتنا رسالة مطولة من القاضي عبدالسلام صبرة شرح فيها خروجه إلى سفيان مبعوثًا من الأخ العمري والفريق القاضي والسفير شكري للإجتماع بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لإقناعه بعدم الإنضمام إلى الزبيري والشيخ أمين أبوراس. وقال أنه تفاهم مع الشيخ عبدالله على ضرورة الإلتقاء. وفعلًا ألتقوا في منطقة قريبة من حرف سفيان وأتفقوا على قيام المؤتمر، وعند عوده أكد لمن أرسله أن الشيخ عبدالله حريص على المصلحة وعلى الإعتراف بجميل الجمهورية العربية المتحدة ولا يمكن أن يعمل ما لا يتفق مع المصلحة. وقال أنهم كانوا يريدون إثارة روح التنافس بين حاشد وبكيل ممثلتين بعبدالله وأمين ولكنهم فشلوا، وألتقى الشيخان وتفاهما على السير في الخطة التي وضعناها. وقال أن السفيرين العراقي والجزائري متفهمان الموقف تمامًا ويبلغان حكومتيهما ذلك.[١]

وفي ١٩٦٥/١/١٤م أذيع من صنعاء عن إجتماع مجلس الوزراء بينما جاءنا من صنعاء أن أكثر الوزراء لا يحضرون وأن عبدالقوي حاميم وقاسم غالب هما الملازمان لمكاتبهم. وأذيع عن تعيين أعضاء مجلس الدفاع من الضباط:

العقيد لطف العرشي

العقيد حسين السكري

العقيد حسين الغفاري

المقدم عبدالوهاب الشامي

(١) أنظر الرسالة في الملحق رقم (١٠)

المقدم محمد عشيش

ومن المشائخ:

الشيخ أمين أبوراس

الشيخ ناصر علي البخيتي

الشيخ سالم عبدالقوي الحميقاني

الشيخ فايد مجلي

الشيخ علي بن محسن باشا

وفي ١٩٦٥/١/١٥م بعث الأستاذ أحمد نعمان رسالة إلى السفير المصري أستعرض فيها أعمال السلال والعمري ووقوع الـ ج.ع.م. في خطأ تأييدهما وضمنها الإحتجاج على مهاجمة الإذاعة للمستقيلين، وأخطره بأنّا سنضطر إلى المدافعة عن أنفسنا ووسائل النشر والإذاعات في العالم كثيرة. وقد وقعنا عليها جميعًا وأرسلت إلى السفير.

وصلت برقية من السفير المصري يقول فيها أنه سيحمل الأمانة ويبلغها إلى أهلها كما حمل سابقاتها، وهو يقصد الرسالة التي إلى المشير عامر. زرنا الشيخ محمد علي عثمان وكان قد بلغنا أن رسالة وصلته بطلب وصوله إلى صنعاء وخشينا أن يتأثر بها. وسألته فقال لم تصل رسالة وإنما وصلت برقية أجبت عليها بأن برد صنعاء وكبر السن ورمضان تمنعني من السفر إلى صنعاء. جاء سعيد مرشد يحمل لنا رسالة شفهية من اللواء حمود الجائفي يقول فيها أنهم كانوا عرضوا عليه في القاهرة وبإلحاح تشكيل الوزارة وسموا له الأشخاص الذين يجب أن تشكل منهم الوزارة فرفض إلى حد التهديد بالإنتحار فقبلوا إعتذاره. وطلب السماح له بالبقاء في القاهرة فوافقوا ولكن السلال والعمري أصرا على عودته معهما وبالتالي أصر عليه عبدالناصر بالعودة وتولي وزارتي المالية والإقتصاد ولم يجد بدًا من القبول.

وفي ١٩٦٥/١/١٦م وصلَت الأوامر من العمري مجددًا إلى القائد العقيد محمد

مفرح يأمره فيها بسحب السيارات التي لدن الوزراء المستقيلين وإلزامهم بالخروج من البيوت. أرسل إلينا القائد نص البرقية وذيلها بقوله: هذا ما وصل إلينا أرسلناه إليكم للعلم، ولم يزد على ذلك. وقد أجبت على القائد أن السيارة تعمل معنا من أول أيام الثورة وأطلب أن تسجل علي بالثمن الذي يقدره المهندس. أما البيت فالأرض ملكنا بالشراء الحر، ومساهمة الإمام أحمد في بناء البيت جاءت تعويضًا عما هدم من بيوتنا في ثورة ١٩٤٨م وطلبت إحالة القضية إلى الحاكم الشرعي ليقضي فيها بما يوجبه الشرع.

وفي ١٩٦٥/١/١٧م جاءنا النقيب نعمان بن قائد بن راجح من صنعاء، وهو من رجال المعارضة الفعالين والعاملين بإخلاص وإيمان، وقد أوضح لنا أنه سافر إلى حوث إلى الشيخ عبدالله وأنه والقوسي والرويشان والحجي وزير العدل قدموا إستقالتهم مكررًا من المناصب الجديدة وأنهم طلبوا عرض الإستقالة عليّ وأخذ رأيي فيها. وبالإضافة إلى ذلك قد أعطانا تفصيلات عن الموقف في صنعاء وخلاف المشائخ مع العميد قاسم من القوات المصرية وأنه تم تحكيمهم من العميد على طريقة التقاليد اليمنية. وقال أن السلال والعمري يعانيان من الأزمة إنهيارًا وإرتباكًا، وأن الأوامر الصادرة بالمضايقات هي من الفريق أنور القاضي.

تحريض عبدالناصر للسلال ضد المستقيلين

وصل عبدالقوي حاميم من صنعاء ومعه مجموعة من المذيعين والصحفيين المصريين لحساب إذاعة الحوبان وصحافة تعز الأمر الذي دل على أنهم يريدون تشديد قبضتهم على الأمور في تعز وما إليها تعميقًا لما يهدفون إليه من تعميق اللامركزية كخطوة إلى الإنفصال وبالتالي تكوين حكومة واحدة مع الجنوب المحتل، وهو ما يؤيده إخواننا المصريون ويعملون له. وقد أرادوا إتخاذ مثل هذه الإجراءات في ظل حالة الطوارئ لإيقاف كل ما قد يحصل من ردود فعل. وقد كان من الأستاذ أحمد نعمان مقابلة عبدالقوي حاميم الذي شرح له الموقف مع الرئيس جمال عبدالناصر وأن عبدالناصر شجع السلال والعمري على تشكيل الحكومة وقال له

تستطيع أن تمسح بالإرياني ونعمان والزبيري الأرض، وحرّضه على إستعمال العنف وأن عبدالناصر قال للسلال هذا، يعني حاميم، محل ثقتنا ويجب أن يتعين وزيرًا للخارجية، وهكذا كان. وقد برر موقف الرئيس عبدالناصر المحرِّض ضدنا بأنه مستاء من نشر الإستقالة في بيروت ونصح الأستاذ نعمان بالسفر إلى القاهرة وإذا أمكن إقناعي أنا أيضا. وجاءت رسائل من القاهرة تقول أنهم قد أعدوا محلات لي وللأستاذ الزبيري وأن في النية إخراجنا بأي صورة ثم تجميدنا هنالك.

فهمت أن الأستاذ نعمان قد تأثر بفكرة السفر إلى القاهرة وأن لديه رغبة في السفر لحل مشكلته ومشكلة إبنه محمد معها، على حد تعبير عبدالقوي حاميم، وأنه قد ربط نفسه بالإرياني والزبيري وغيرهما من الزيود الذين تحقد عليهم القاهرة وقد تتخذ ضدهم إجراءًا عنيفًا. وقد بعثت للأستاذ رسالة جعلته في حل من إتخاذ أي موقف يرى فيه مصلحته ولا بأس عليه من السفر إلى القاهرة فنحن مع الحق ومن معه الحق فإنه لا توجسه قلة الرفاق وترف الأصحاب وطول الطريق وظلام المسالك ووعثاء السفر.

كان من نتائج وصول وزير الخارجية عبدالقوي حاميم أن أرسل الأمن ستة من الشرطة ليرابطوا بجانب بيتنا وبيت الأستاذ نعمان. وقد ألتقى الأستاذ نعمان بحاميم مرة أخرى وقال له هذا أن أزِمّة الأمور في صنعاء قد أصبحت بيد المصريين، الفريق أنور القاضي والسفير أحمد شكري، فهما يحرران الأوامر وعلى رئيس الوزراء توقيعها بدون مناقشة وأن في نيتهم إستعمال العنف ضدنا إذا أقتضى الأمر ذلك.

وفي ١٩٦٥/١/١٨م بعث الأستاذ نعمان يدعوني إلى بيته، وكان وزير الخارجية حاميم لديه، وتكلمنا مع عبدالقوي طوال ساعتين، وبصراحة. وقلنا له ما هي الدواعي إلى هذه المضايقات، وإذا كنّا نختلف مع المسئولين في الرأي فليس معنى ذلك أننا مجرمون حتى تقام الرقابة حول بيوتنا. وقلت له أننا نشعر أن هذه المضايقات كلها من المصريين فنفى ذلك فقلت له ألم تقل أن زمام الأمور أصبح بأيديهم، ثم أني أعرف العمري وهو لي أخ وصديق وزميل سجن طويل ولا يمكن

أن يتخذ أي إجراء يضايقني. وخرج الوزير وقلت للأستاذ لنحمد الله تعالى لأنه سلبهم التوفيق فهم لا يعتمدون إلاّ على هذه النوعيات من الناس. ومن وحي ما سمعناه من حاميم بعثنا إلى الفريق أنور القاضي الرسالة التالية:

سيادة الفريق أول أنور القاضي حياه الله تحية العروبة والإسلام. وبعد،

فقد سبق لي أن أكدت لكم في رسالتي التي بعثتها مع الأستاذ أحمد فؤاد أبوالعيون إستعدادنا لأن نكون حيث تريد الـ ج.ع.م. تقديرًا لجميلها وإعترافًا بفضلها وإيثارًا للمصلحة الوطنية. وكان من الخير لها في تقديرنا أن تظل من خلافاتنا مع إخواننا في الرأي في موقف الحَكَم العدل غير المنحاز، فقد كنا في كل ما نبديه من رأي صريح نستهدف صالح البلاد ونعتقد أننا في حماية وحصانة القسم الذي أقسمه سيادة المشير عامر بالشرف والدين والبلاد والأولاد أن لا ينالنا أذى ولا تمس كرامتنا بهوان طالما القوات العربية موجودة في اليمن. ولكن الذي حصل أننا تعرضنا لحملة سباب وشتائم من الإذاعة كما صدرت عدة أوامر ضدنا تتنافى مع أبسط قواعد اللياقة. وكان الأشد إيلامًا أنّا سمعنا أن هذه الأوامر قد صدرت بدفع منكم فهل هذه هي الحماية التي تعهد بها المشير عامر طيلة وجودكم في اليمن.

يا سيادة الفريق، إننا لسنا أعداء للمسئولين ولم تكن بيننا وبينهم عداوة شخصية، كل ما في الأمر أنّا أستقلنا حينما رأينا أن المصلحة تقتضي ذلك. والإستقالة حق لكل موظف في كل دولة يشكر عليها لا أن يحاسب عليها. إن الحكام اليوم هم حكام الأمس وهم إخواننا وأعزاؤنا، فقط نريد لو تكرمتم أن تذكروهم بهذه الحقيقة التي لعلهم قد نسوها في غمار العمل للمصالح والمناصب، فلعلهم يتصرفون على ضوئها ومن وحيها فيخجلون من إصدار الأوامر التي تسيء إلى كرامة إخوانهم وسوف أكون لكم من الشاكرين لو تكرمتم بذلك لنتمكن من العيش في بيوتنا في أمن وإستقرار والله يرعاكم ويوفقكم والسلام عليكم.

وقد جاء الجواب على الرسالة في ١٩٦٥/١/٢٢م كما يلي:

السيد الأخ الكريم القاضي عبدالرحمن الإرياني حياه الله

تحية عربية إسلامية بإذن الله وبعد، فقد وصلني كتابكم ولقد أدهشني أمران: أولهما تصورك أن يكون موقفنا منحازًا لفئة دون أُخرى وأنتم جميعًا أخوة في الجهاد لكم شرف التضحية في سبيل رفعة اليمن. وثانيهما علمك بما أشيع عنا وعدم دفاعك عنا ونحن ضيوفك وفي بلدك. وأنت تعلم الحقيقة يا أخي القاضي عبدالرحمن، إن قسم المشير عامر هو قسم قائد مسلم لإخوة له مسلمون. إنكم دارين بالمصلحة الوطنية وإنكم لحريصون على المصلحة العليا كما أعتقد وكما ذكرتم. أرجو من الله لكم التوفيق والسداد والسلام عليكم ورحمة الله.

وفي ١٩/١/١٩٦٥م جاء الولد فضل بن محمد الإرياني يحمل رسالة من القاضي عبدالسلام صبرة أوضح فيها الأحوال هناك والجهود التي يقوم بها بمواجهة العمري والسلال وأنور القاضي في الدفاع عن الوزراء المستقيلين. وقال ان الحالة في صنعاء لا تطاق، فالقلق سائد والناس لا يشعرون بوجود حكومة. وقال الولد فضل أن المشائخ يد واحدة ضد الحكومة الجديدة وأن العمري سيبعث القاضي عبدالله بن محمد الإرياني والعميد حسين الدفعي والقاضي عبدالسلام صبرة للتفاهم معنا. وكنا قد بعثنا رسائل إلى صنعاء يحملها الولد فضل بن علي الإرياني فأبرقنا له بتأخير تسليمها حتى نعرف ما يصل به الوفد.

وفي يوم ٢٠/١/١٩٦٥م جاء الأخ القاضي عبدالله الإرياني وشرح لنا الموقف في صنعاء وأنه والقاضي عبدالسلام صبرة وقفا مع العمري موقفًا صريحًا وأوسعاه لومًا وتأنيبًا. وقال أنه قد شعر بالورطة التي وقع فيها بقبول المنصب. جاء عبدالقوي حاميم إلى الأستاذ نعمان يعتب عليه لأن صحيفة اليقظة العدنية نشرت مقالًا حول الحكومة الجديدة قالت فيه أن عبدالناصر هو الذي شكلها وأن الـ ج.ع.م. تعلن على لسان رئيسها أنها لا تتدخل في الشئون الداخلية لليمن ولكنها في الواقع تفرض سياستها فرضًا، فقال له نعمان الصحيفة في عدن ولا سلطان لنا عليها ولا صلة لنا بها. فقال حاميم إن ابنك عبدالرحمن هو الذي نشر المقال وتهدد بأنه سيسلط عليه أجهزة الإعلام في الجمهوريتين لتهاجمه. فقال إذا كانت الـ ج.ع.م. قد بلغت من الغباء إلى الحد الذي تتمتع به أنت فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وفي ١٩٦٥/١/٢١م وصلت جريدة اليقظة وفيها خطاب مفتوح إلى العمري شرّح الكاتب فيه بعض الوزراء الجدد بقسوة. وكان حظ عبدالقوي حاميم وفيرًا ولعله لم يطلع عليه وإلاّ لكانت غضبته مضرية.

أرسل الأستاذ نعمان للسفير العربي رسالة فيها شرح ضاف للأحوال وطلب فيها إبلاغ القاهرة بأنه يرغب في مقابلة جمال عبدالناصر شخصيًا وقلت للأستاذ نعمان أنه لن يأتي جواب وهكذا كان.

وجاء إليّ الشيخ محمد علي عثمان وشكا من الأخوين الأستاذ أحمد وأمين نعمان، أن الشيخ أمين قال لحاميم أن الشيخ محمد علي عثمان يعرف من أمر المقال الأول المنشور في اليقظة ما يعرفه الأستاذ. وقلت له لعل غرض حاميم هو الوقيعة والإفساد بينكم ومع ذلك فسوف أعتب على الأستاذ وعلى الأخ أمين. والتقيت بالأخوين ورجوتهما أن لا يجعلا الحساسيات الشخصية تؤثر على فكرة نحملها ووضع نمثله جميعًا، فقال الشيخ أمين نعم أنا قلت ذلك لمّا قال حاميم أن ما نشر كان بعلم الأستاذ بدليل أن صورته تصدرت المقال فقلت له لو صح هذا لكان الشيخ محمد أيضًا يعرف عنه ما يعرف الأستاذ لأن صورته هو الآخر في صدر المقال أكبر حجمًا.

وفي ١٩٦٥/١/٢٢م سافر القاضي عبدالله الإرياني إلى إريان ومنها إلى صنعاء بعد أن حاول إقناعي بالوصول للتفاهم مع السلال والعمري فرفضت. قال الأستاذ نعمان أنه "أقتنع أخيرًا، وبعد قيام القرائن الكثيرة، على أن للمصريين عزمًا على حكم اليمن وإلاّ لما أصروا على أن يظل الوضع على ماهو عليه من السوء والفساد، ومن هنا رفضوا ما أجمع عليه قادة البلاد ومشائخها وعلماؤها وشبابها من الأسس الدستورية وأصروا على عودة السلال والعمري لإعلان الحكومة الهزيلة التي أضحكت كل الناس، وحسبها أن وزير الخارجية فيها والذي هو محل ثقة عبدالناصر هو عبدالقوي حاميم الذي لم يتخرج حتى من مدرسة إبتدائية والذي لم يخرج من نطاق الأميين، ثم أمروا رئيسها بأن يتخذ إجراءًا عنيفًا ضد الذين أستقالوا وفي مقدمتهم الإرياني والزبيري ونعمان بل أمروه أن يمسح بهم الأرض

هذا بلا سبب إلا أنه رأى في الإستقالة ونشرها تحديًا لجلاله وهو الذي لم يتعود من الشعب المصري غير السمع والطاعة».

جاءنا عدد كبير من مشائخ اللواء ليعرضوا علينا برقية إلى السلال وإلى السفير العربي يستنكرون فيها فصل الشيخ أمين نعمان من المحافظة بدون مبرر كما أستنكروا بشدة الأوامر التي صدرت ضدنا، وقالوا فيها للسلال والعمري إذا كنتم تعملون على أن يتمرد الجنوب كما تمرد الشمال فأنتم ستتحملون المسئولية.

وكنا قد بعثنا رسائل إلى الرئيس السلال والأخ العمري والسفير العربي يحملها الولد فضل بن علي الإرياني وقد جاءنا جواب الأخ العمري في نفس اليوم برقيًا يقول وصلت رسالتكم بواسطة القاضي عبدالسلام صبرة وأنا أشكركم على نصائحكم ويجب أن نعمل جميعًا في المصلحة العامة، والأخ عبدالسلام تكلف بمهمة وبعد عوده سيصل إليكم ولن ننسى الماضي والسيارة تبقى لديكم ومن الضروري وصولكم للتفاهم ولن نتغير. وتحياتي لكم ولكل الإخوان والوصول في أي وقت تحبون ومهما لزم أفدتم. ١٩٦٥/١/٢٢م

شرح الوضع في رسالة صريحة إلى السادات

ومرت الأيام وظلّت الإستفزازات ضدنا دون سبب منا أو عمل مضاد. ورأينا أن السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة العربي هو الأكثر وقوفًا على أعمال السلال وله رأي خاص فيه، كما أنه المسئول عن شؤون اليمن، فحررنا له في ٦٥/١/٢٦ رسالة صريحة تناولنا فيها أوجه الخلل في علاقتنا بهم وأشرنا فيها إلى انه قد سبق إرسال رسالتين بهذا الخصوص مني ومن الأخ الأستاذ نعمان إلى الرئيس جمال عبدالناصر ومذكرة مني للمشير عامر وأكد لنا السفير المصري أنه بعث الرسائل مُبلغًا الأمانة إلى أهلها، ولكنا لم نتلق ردًا ولا لمسنا أي أثر لها.

وقلنا للسادات: [**إن مما يبعث على الدهشة أن يجمع الشعب اليمني ممثلًا بحكومته ومشائخه وشبابه وأهل الحل والعقد فيه على مطالب أملوا من ورائها إصلاح أحوالهم وتنظيم شؤونهم وتدارك وضعهم المتدهور ويوافق على ذلك الرئيس السلال ثم تكون النتيجة أن**

يستدعى هو ونائبه إلى القاهرة فجأة ويقضي بضعة أيام تتعلق فيها أنظار الشعب اليمني بالقاهرة ويجزم المتفائلون ويؤمل المتشائمون بأنه لا بد وأن تكون توجيهات القاهرة حريصة كل الحرص على المصلحة الوطنية، ونابعة من رغبة المواطنين في تحقيق مطالبهم. وكان أمل الآملين وجزم الجازمين منطلقين من عقيدة راسخة وإيمان عميق بأن الـ ج.ع.م. حينما ألقت بثقلها في تأييد ثورة اليمن وحينما ضحت بفلذات أكبادها وبكل مرتخص وغال في سبيل حماية الجمهورية إنما أستهدفت عون الشعب اليمني والأخذ بيده إلى الحياة الأفضل التي تكفل الحفاظ على كرامة المواطن اليمني غير واضعة للأشخاص حسابًا ولا جاعلة للأفراد وزنًا وإعتبارًا إزاء المصلحة العامة للشعب. ولكن الذي عاد به الرئيس ونائبه من القاهرة كان شيئًا مذهلًا حقًا، فقد جاء بعيدًا كل البعد عن الحكمة وملغيًا بصورة مؤسفة لإرادة الشعب اليمني، وجاء مناقضًا لما كان ينتظره الشعب بكل فئاته وقبائله].

وتناولت علاقتي بهم مؤكدًا للسيد أنور السادات بأننا نعرف أن الحاقدين والمغرضين والمنتفعين الذين يكونون آراءهم في الأشخاص من خلال تقاريرهم قد صورونا لهم بأنّا لا نحب التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ولا نريد بقاء القوات العربية في اليمن وأننا من الأسر الإقطاعية المستغلة، فقلت له أن واقع الحال أن إريان قرية يسكنها أكثر من ألف شخص وينسبون إليها وهم على العموم من الكادحين [**وإنما أكتسبوا شهرتهم ومركزهم الإجتماعي من إتصافهم بالعلم والنزاهة، فإريان هجرة من هجر اليمن المشهورة بالعلم والتعليم. أما الإستغلال فحسبكم أني توليت نحو من ربع قرن في عدة مناصب ولم أكسب من وراء هذه الولاية لبنة واحدة ولا بنيت حجرًا على حجر، وتأكيدًا لذلك فإني على إستعداد لأن أسجل على نفسي التنازل للشعب عن كل ما كسبته من مال وعقار طيلة ولايتي.ولو أطلعتم على حقيقة الحال لعرفتم أن كل رأسمالنا هو الشرف وعزة النفوس والقناعة والرضى بالقليل والحرص على المصلحة العامة. أما الإنتهازية فلو كنا منها في شيء لكنا قد أثرينا من السبل الكثيرة التي عرضت علينا للوصول إلى الثراء الفاحش غير الشريف]**.

ثم انتقلت إلى الموضوع الأهم وهو العلاقة مع الـ ج.ع.م. فقلت للسيد أنور السادات: [**أما عدم التعاون مع الـ ج.ع.م. فهذا هو حجر الزاوية في الدس والوقيعة في تقارير المغرضين. إنه الترس الذي يحتمي وراءه الفاسدون والمستغلون والإنتهازيون الحقيقيون ولهذا أحب أن أعود بكم إلى الماضي لتعرفوا الحقيقة كاملة ومفصلة. لقد كنا ونحن نعيش في ظل حكم الإمام أحمد في خوف وتوجس متعلقين بالرئيس جمال عبدالناصر تعلق الغريق بالحبل الذي يمد لإنقاذه، كنا نرى في السيد الرئيس الرجل المصلح الحق والزعيم العربي المخلص والمنقذ الذي أسعفت به الأقدار أمة العرب. وبناء على ذلك كنا ندافع ونكافح عن عبدالناصر ومبادئ عبدالناصر ونتعرض بذلك للتهم والتهديد والتأنيب من الإمام شخصيًا**

في قضايا لا أحب أن اطيل عليكم في شرحها. وكنا ندعى بالناصريين نظرًا لآرائنا ومواقفنا، وكانت الناصرية يومها مرادفة للإلحاد والهرطقة].

وأضفت: [**ولكني وقد التزمت جانب الصراحة لا أجد حرجًا بأن أصارحكم أن الصورة البراقة قد بهتت حينما بدأت القيادة العربية تتدخل في الأمور الداخلية البعيدة كل البعد عن المجال العسكري. كانت نظرتنا مثالية لم يسعفها الواقع وظروف الحرب بأن تتحقق، لاسيما أن معالجة الأمور في كثير من الأحيان تأتى خطأً وتحدث مضاعفات حتى على القيادة العربية نفسها**].

وقلت للسادات أني قد التقيت الرئيس عبدالناصر بعد الثورة مباشرة وشرحت له مخاوفي وأرائي، وكنت صريحًا ومخلصًا وصادقًا في كل ما قلته وما عرضته من الآراء التي لو أخذ بها لكان من المحتمل جدًا أن الأمور لم تبلغ إلى ما بلغت إليه، ولما إستمرت الحرب عامين وبضعة أشهر ولا يزال الحبل على الجرار كما يقول المثل.

وأكدت له في الرسالة أننا قد جهدنا جهدنا في التعاون مع القيادة العربية ومحاولة خلق علاقات ثقة بيننا لصالح القضية الوطنية ولكن دون جدوى، مما حدا بنا أخيرًا إلى تقديم إستقالتنا لنترك المجال للعناصر التي مُنحت الثقة فعساها أن تحظى بالدعم والتأييد فتستطيع أن تعمل شيئًا للبلد. وقلت له أني قد قلتها صريحة للسيد الرئيس عبدالناصر "إنكم تثقون بمن لا يثق بهم الشعب كما أن الشعب يثق بمن لا يتمتعون بثقتكم ومن هنا جاءت المحنة». وأضفت بأنّا قد [**قدمنا إستقالتنا لذلك، ولما تضمنته الإستقالة من أسباب، ولأن ضمائرنا منسحقة تحت وطأة أخبار هذه الدماء التي تسفك والأرواح التي تزهق من إخواننا الأبطال العرب الذين ندين لهم بكل فضل ومن أبناء اليمن الذين هم أيضا إخواننا، ذلك مع إقتناعنا بأن القوة وحدها لن تنجح في حل المشكلة وإحلال الأمن والإستقرار محل الخوف والقلق، وإن تجربة عامين ونصف العام وإن الأعمال التي قامت بها القوات المسلحة الجوية أخيرًا في قبيلة أرحب التي لا تبعد عن العاصمة بأكثر من ثلاثين كيلو، تلك الأعمال التي استغلها الأعداء والأبواق الإستعمارية والرجعية لتشويه سمعة الـ ج.ع.م.، والتي لم تكفل خضوع القبيلة، هذا كله يكفي لإقناع من لم يقنع بضرورة الإعتماد على التفاهم والوسائل السلمية في حل مشكلة الحرب مع الدأب المستمر وبكل الطرق وشتى الوسائل داخليًا وخارجيًا في العمل للوصول إلى حل سياسي. ومع أن إستقالتنا مسببة بما يعتبر صورة أمينة ومخلصة لأدواء واقعنا الذي نشكو منه جميعًا ونعترف به جميعًا، وبرغم أن الاستقالة حق لكل موظف في كل دولة فإن إستقالتنا عند المسئولين كانت شيئًا مستنكرًا نظروا إليها كما لو كانت جرمًا وخطيئةً تعرضنا بسببها إلى**

الهجوم الإذاعي وأنواع الإشاعات التي كان أمرها تلك الإشاعة التي تقول أننا ضد الوجود العربي وأننا لا نقبل تدخل الـ ج.ع.م. لضرب المتمردين وأننا نعتبر وجودها إستعمارًا متخلفًا. ومع كون هذه التهم تسقط في أول عرض على المنطق والعقل إلا أن باب التجني واسع وميدان الوقيعة والدس رحب ومن يسمع يَخَلْ]. وقد لفت نظر السيد أنور السادات إلى أن: [**المناضلون والأحرار وطلاب الإصلاح في عهد الإمام أحمد وعهد أبيه كانوا يعملون لتغيير الأوضاع وينتقدون الحكام وكانوا يتعرضون لإجراءات عنيفة من قبل الحكام وكانوا يواجهون حملات دعائية كاذبة. فلم يكن الحكام يقولون للناس أن هؤلاء يهاجمون الوضع أو ينتقدون الإمام لأن الناس سيقابلون عملهم بالارتياح وينظرون إلى العنف عليهم بغضب لذلك كانوا يقولون أن الأحرار نَصَبة (يبغضون آل بيت رسول الله) وبذلك يستثيرون سخط الناس عليهم]**.

وقارنت بين ذلك وما يحدث الآن بعد أن ذهب الإمام وإنتهى عهده وجاءت الثورة وساءت الأحوال فقلت أنه [**كان لا بد لمن لديهم شيء من الفهم الواعي والعقل السليم والإدراك للأمور على حقيقتها من أن يقولوا كلمتهم إرشادًا إلى مواطن الخطأ وهداية إلى سبل الإصلاح، فما الذي حصل؟ لقد حصل أن المسئولين قد أعتبروا ذلك نقدًا لهم وتفتقت أذهانهم عن حيلة يصرفون الناس بها عن تتبع مواطن الخطأ واستلهموا من روح الإمام فأطلقوا الإشاعات وسخروا الأبواق لتقول أن الذين يطلبون الإصلاح وينتقدون الفساد يعادون الـ ج.ع.م. ولا يريدون التعاون معها، تمامًا كما كان يقول الإمام إلاّ أنهم أحلوا (الـ ج.ع.م.) محل (آل بيت رسول الله). وكما كان الإمام يحتمي بفساده وراء آل البيت أصبح إخواننا يحاولون التستر وراء الجمهورية العربية المتحدة وما أشبه الليلة بالبارحة]**.

وأضفت: [**إن الاعتقاد بأن المشكلة تحل بقيام حكومة من نوع معين لها مواصفات خاصة خطأ وبعيد عن الحلول الصحيحة. إذ المشكلة كل المشكلة هي أن الشعب أصبح لا يحس بوجود حكومة وأن مشاعره قد أنفصلت عنها إنفصالاً تامًا وأن ثقته بها قد سحبت وأن الفجوة التي بينهما قد أصبحت بحيث لا يردم فضاءها الواسع إذاعات العالم. فالحل إذًا هو العمل على إستعادة إحساس الشعب بحكومته وإستعادة ولائه لها وثقته بها لا أن تشكل حكومة ممن لا يوجد بينهم وبين الشعب أي إرتباط ولا يشعر نحوهم بأي إحترام، وفوق ذلك أعطيت هذه الحكومة الصلاحيات المطلقة وحددت لها الأهداف. وهذا هو ما أزعجنا، وقد زاد في إزعاجنا ما قاله بعض المسئولين العرب لبعض المواطنين الذين أبدوا تخوفهم من أن تُستعمل هذه الصلاحية ضد المواطنين، فقال هذا الأخ العربي إن القاهرة قد حددت للحكومة الأهداف كما حددت المدة، ولمّا سأله عن الأهداف قال القضاء على الإرياني والزبيري ونعمان وان يمسح بهم الأرض. نعم فزعنا ألاّ تكون أهداف الثورة لستة أشهر مقبلة هي البناء والتعمير، ولا حل مشكلة الحرب. ولم تكن أيضا تأدية الدور الحضاري، بل أصبحت تحطيم أبناء الثورة الذين عملوا لها طيلة ربع قرن وسجنوا وتشردوا وحكم عليهم بالإعدام وأن يكون ذلك بتوجيهات**

القاهرة التي آمنا بها وحججنا إليها كمصدر للخير والسعادة والعزة والكرامة لكل الشعوب العربية].

وختمت الرسالة مطالبا بأن يعيدوا النظر فيما كونوه من آراء عن الأحداث والأشخاص إستنادًا إلى تقارير طبختها الأهواء والأحقاد والمصالح، وأن يجربوا ولو مرة واحدة العودة إلى الذهن الخالي والفطرة السليمة والإحتمال الحسن فيضعوا ثقتهم بمن في وسعه أن يفيد البلاد ويخلصها من محنة الحرب الضروس ويساعدهم على حل المشكلة، إن كان حلها مطلوبا.

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني وإستشهاد الزبيري

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة بخصوص المؤتمر الوطني

في ١٩٦٥/١/٢٦م جاءتنا رسالة من القاضي عبدالسلام صبرة يقول فيها أنه عرض رسالتنا على الإخوان الضباط والمشائخ وكلهم ثابتون ومتفاهمون حول فكرة واحدة وهي ضرورة عقد مؤتمر وطني. والقاضي محمد الزبيري والنقيب أمين أبوراس والشيخ عبدالله بن حسين كلهم مصممون على المؤتمر والإحتجاج على معارضة الحكومة الجديدة للمؤتمر. ويقول أنه وصل الفريق المرتجي ومعه اللواء صلاح ياقوت صديق الشيخ عبدالله بن حسين وقد أرادوا الإستعانة بصداقته لإقناع الشيخ عبدالله بالدخول إلى صنعاء ولو لمدة يوم واحد للرد على الإذاعة الإستعمارية التي تقول أنه قد أنشق على الحكومة ولكن الشيخ عبدالله بن حسين أعتذر وصارح اللواء صلاح برأيه في الحكومة الجديدة التي فرضت على الشعب وأبدى له إصراره على قيام المؤتمر مهما كانت النتائج. وقال القاضي عبدالسلام أنه إزاء هذا الإصرار فقد غير المصريون سياستهم وقد صرح اللواء عبدالعزيز بأنه لا يوافق على محاربة المؤتمر، وكان قد عاد من القاهرة بعد طلبه إليها وبقائه يومًا واحدًا وأنه لا يوافق أنور القاضي وأحمد فتحي على المعارضة. وبالطبع فإنه لا يصرح ضد تصريحات من هم أكبر منه رتبة إلاّ إذا كان مخولًا منهم أو من المشير. وقال القاضي عبدالسلام في رسالته عن الأخ حسن العمري أنه مضطرب ومرتبك فهو أحيانًا يصارح السفير أحمد شكري بأنه لا يشرفه غير التخلي عن العمل فيصيح هذا بأعلى صوته هذا حرام عليكم وهو أحيانًا يتعصب لفكرة العنف ولكني، أي القاضي عبدالسلام، الازمه لمنعه من أي تصرف قد يخطر له وهو

يعيش في أزمة نفسية كبيرة. وقال أن العمري أخبره أن المخابرات المصرية عثرت على كتيب مطبوع في دمشق يندد بالـ ج.ع.م. وأعمالها في اليمن فقال له القاضي عبدالسلام قد يكون هذا الكتيب مطبوع في القاهرة وجاءوا به ليكون وسيلة للضغط عليك لتتصرف ضد أفراد يريدون التخلص منهم فعليك أن تتيقظ. وقد ذيل هذه الرسالة الشيخ سنان أبولحوم بكلام يقول فيه أنه لابد لنا من اللين في جانب والتصميم والتشدد في جانب آخر وأنه يقوم بالدور الأول ويتردد على القيادة العربية وعلى الرئيس السلال واللواء العمري يتلمس النوايا ومعرفة إتجاه الآراء ووكل للشيخ عبدالله مهمة التصلب والتصميم.

طلب المشير عامر لقاءنا

وفي ١٩٦٥/١/٢٧م سمعنا من إذاعة صنعاء خبر وصول المشير عامر والسيد أنور السادات والفريق المرتجي والفريق علي جمال. وتوقعت أن يأتي لنا طلب من المشير عامر للوصول إلى صنعاء، وكنت مترددًا بين الإستجابة والإعتذار. وجاء الأخ الأستاذ أحمد والأخ أمين وقد توقعا ما توقعته من الطلب وأرادا التشاور في الرد، وكان رأيي الإعتذار لأني أستبعد رجوعهم عن مخطط خططه الرئيس عبدالناصر. وفيما نحن نتداول الرأي إذا بالآذن يستأذن للرائد أبو النصر نائب القائد العربي في تعز فأذنّا له، فدخل ومعه النقيب ممدوح وسلم إليّ وإلى الأستاذ نعمان برقيتين بنص واحد يطلب فيهما الفريق أنور القاضي وصولنا إلى صنعاء لمقابلة المشير عامر. ولم نكن قد وصلنا إلى رأي، وبعد حديث صريح بين الأستاذ والرائد أبو النصر أشعرّنا الأخير أنّا سنرسل الرد في المساء حتى نفكر في الموضوع فشكر وأستأذن. وبعد خروجه تداولنا الرأي وأشترك معنا الولد محمد بن عقيل الإرياني حاكم صبر والقاضي عبدالكريم العنسي والقاضي محمد الربيع، وهم من ذوي الرأي، وأنتهت المداولة إلى ترجيح الإستجابة للطلب حتى لا يقال أنّا نرفض

التفاهم. وحررنا جوابًا إلى الرائد أبو النصر لنشعره بموافقتنا على السفر وأن عليه أن يشعرنا بموعد قيام الطائرة، وجاء جوابه أن الطائرة ستصل في الثامنة صباحًا.

رسالة صبرة بعد لقاء الزبيري في برط

في المساء جاء الولد فضل بن علي الإرياني حاكم شرعب عائدًا من صنعاء وكان يحمل رسالة من القاضي عبدالسلام صبرة بعد عودته من برط شرح فيها حالة القاضي محمد الزبيري هناك وإلتفاف القبائل حوله ووصول القبائل المتمردة من آل سالم والعمالسة ووائلة بمن فيهم الشيخ حامس العوجري، وهو من أساطين القبائل العاملة مع الملكيين وصديق حميم للأمير خالد السديري أمير نجران، وقد تعهدت هذه القبائل للأخ الزبيري على أن تحميه مما تحمي منه أولادها وأنفسها حتى يدعو إلى الإصلاح. وكان في مقدمة هذه القبائل قبيلتا ذو محمد وذو حسين من دهم وعلى رأسهم النقيب أمين بن حسن أبوراس زعيم ذو محمد والنقيب علي بن ناجي الشايف زعيم ذو حسين. وأفاد أن العوجري عرض على القاضي محمد الزبيري المساعدة بإيصال محطة إرسال للإذاعة ومطبعة لإصدار جريدة كما أن هناك إستعدادًا كبيرًا للمساعدة المادية ولكن القاضي محمد رفض رفضًا حازمًا وأفهم الشيخ حامس بأنه لم يخرج لمحاربة الجمهورية ولا للإساءة إلى العربية المتحدة وإنما يريد الإصلاح للجهاز الجمهوري وإقناع القبائل بعدم الإنضمام لمحاربي النظام الجمهوري والتفاهم بين الإخوة وحقن الدماء بوقف الحرب، والتفاهم على حل سلمي مع تقديم كل فروض التقدير والإعتراف بالجميل للقوات العربية. وقال أن القاضي محمد أصدر صحيفة بإسم صوت اليمن وأنه يعمل بإسم حزب الله ضد الملكيين الذين يستغلون الدين ويصورون للشعب أن الجمهورية نظام غير إسلامي وأن رجاله في معظمهم ملحدون وغير متقيدين بالشريعة الإسلامية. وقد أرسل لنا القاضي عبدالسلام أعدادًا من صوت اليمن التي تطبع على آلة كاتبة (استنسل) وقد توزعت في تعز وتناقلها الناس الأمر الذي

دل على حاجتهم إلى الاصلاح. وقد شرح لنا الولد فضل كل الأحوال في صنعاء وأكد لنا أن إستجابة الطلب ضرورية.

اللقاء بالمشير عامر والسادات

وفي ١٩٦٥/١/٢٨م خرجنا في السابعة إلى بيت الأخ الأستاذ نعمان حيث أصطحبناه إلى المطار. وقد وصلنا في الموعد المحدد ولكن الطائرة لم تصل إلا في التاسعة، وقد أقلعت بنا في التاسعة والثلث وكان معنا ضابطان من ضباط الأمن المصري. وصلنا المطار وكان يحيى الكوكباني ينتظرنا بالسيارة في المطار وكان هناك ضابط مصري ينتظرنا بسيارة وقد أصر أن نركب عليها لنتجه توًا إلى القيادة لمقابلة المشير عامر. وقلنا له ولكن المشير فيما نقدر لا يزال نائمًا الآن فدعنا نذهب لنستريح وننام وسيحدد موعد للمقابلة في وقت لاحق، فقال أن التعليمات لديه تقضي بأن نتجه توًا. وقد أستربنا في الموضوع وكنا نرغب في تأخير المقابلة حتى نلتقي بالقاضي عبدالسلام والإخوان لنعرف منهم حقيقة الأحوال وما جاء به المشير عامر في زيارته المفاجئة والغاية من طلبنا، ولكننا لم نجد بدًا من الذهاب إلى القيادة مع الضابط المصري، وهناك قابلنا الفريق أنور القاضي الذي أعتذر لنا بان المشير لم ينم إلا بعد الفجر وليس في الإمكان إيقاظه فعدنا أدراجنا إلى البيت بعد أن وعَدَنا الفريق القاضي بتحديد الموعد والإتصال بنا.

وجاءنا القاضي عبدالسلام صبرة والأخ الشيخ سنان أبولحوم وقد شرح لنا القاضي عبدالسلام موقف القاضي محمد الزبيري في برط، وأكد لنا إلتفاف القبائل حول فكرة حزب الله، وأنهم قد تعهدوا للقاضي محمد كما تعهد لهم وانه أي القاضي عبدالسلام قد أوضح كل ذلك للمشير عامر وأكد له سلامة موقفه وأن وصوله إلى برط من نعم الله على الجمهورية لأن القبيلة كانت قد غيرت رأيها بدافع اليأس من إصلاح الأحوال وإستجابة للاغراءات التي يلوح بها لهم السعوديون ولكن القاضي محمد إستطاع التأثير عليهم وقال لهم أنتم حماة الجمهورية ضحيتم في سبيلها من قبل الثورة ومن بعدها وعليكم بدلًا من البحث عن بديل أن تسندوا

دعوة الإصلاح التي نريدها فاستجابوا له بكل حماس وتصميم، وقد رد المشير مؤكدا ثقته بإخلاص القاضي محمد الزبيري وحرصه على الجمهورية.

وجاءنا كثير من الإخوان والمشائخ وكلهم متحمسون ومتضامنون. وجاءت إشارة تليفونية من مكتب المشير عامر تحدد موعد المقابلة في السابعة والنصف مساء. وتناولنا طعام الإفطار لدن القاضي عبدالسلام وحضر الشيخ سنان، وفي الموعد كنا في طريقنا إلى القيادة العربية وصعدنا إلى الطابق الرابع يتقدمنا ضابط برتبة مقدم إلى الصالون الذي وجدنا فيه أنور القاضي. وقبل أن نقعد دخل المشير عامر والسيد أنور السادات والفريق المرتجي وتصافحنا مع الجميع وتبادلنا عبارات الترحيب المعتادة ولم يكن على وجه المشير ما ينم عما كنا قد سمعنا به من الغضب والاستياء. لقد كان في الزورة السابقة صريحًا ومهددًا ومشاكسًا ومحذرًا وكانت أعصابه متوترة، وكان قد جاء عقيب رمي قنبلة يدوية إلى مقر الضباط المصريين في دار الشكر. ورغم أنه جاء هذه المرة بعد حوادث أرحب وبعد تضحيات جسيمة كان فيها سريتان من المظلات والعميد عباس صبري أخو علي صبري رئيس الوزراء وأربعة من كبار الضباط إلاّ أنه بدا هادئًا. وقد أبديت ملاحظتي للأخ الأستاذ نعمان فقال ساخرا: إن التضحيات لا تزعجهم لأنهم يشكون تضخم سكاني فالتخفيف مطلوب.

لقد كنا نتوقع أن استدعاءنا، وربما مجيء المشير عامر المفاجئ، الغرض منه التفاهم وإيجاد الحلول الصحيحة للأزمة السياسية التي زادها تشكيل الحكومة الجديدة على النحو الذي شكلت عليه إحتدادًا. ولكن المشير أفتتح الكلام بالعتب علينا واللوم الشديدين على الإستقالة وعلى نشر الإستقالة، وعلى الخلاف، وشرح ما كان للإستقالة من آثار سيئة على القضية وعلى سير المحادثات مع السعودية في كلام طويل فيه توجع وفيه عتب وفيه تهديد بسحب قواتهم. وأجاب الأستاذ أحمد نعمان مستفتحًا جوابه بالآية الشريفة (وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس). وقد أراد بذلك أن عليهم أن يكونوا هذه الأمة الوسط ويعرفوا بواعث الخلاف ويكونوا وسطاء خير وشهداء عدل، ولكنهم لم ينتبهوا لذلك وظل

المشير والسيد أنور يتناقلان الحديث حول الإستقالة والخطأ في نشرها. وقال الأستاذ نعمان إن كل الوزراء يستقيلون وفي جميع الدول هذا الحق موفور ولهم الحق أيضا في أن يصدروا بيانًا يشرحون فيه الدوافع إلى الإستقالة. وعقّبت أنا على كلامه مذكرًا بما كان في الكويت من إستقالة أعضاء مجلس الأمة وشرحهم لأسباب الإستقالة وكان منها أن الوزراء الذين تشكلت منهم الوزارة تجار ومستغلون وأصحاب مصالح وشركات، فقال المشير إن وضعكم يختلف عن وضع الكويت وأنتم في حال حرب.

وبعد كلام طويل قلت للمشير عامر إن مشكلة اليمن ليست الإستقالة ولا هي ذهاب حكومة ومجيء أخرى، إنها هذه الحرب الضروس التي شدت الشعب وشدت الحكومات المتعاقبة إليها في مدى عامين ونصف، إنها هذه الدماء التي تنزف وهذه البيوت التي تدمر وهذه المزارع التي تحرق، وهذا الأمن الذي يتقوض. فقال المشير إننا على استعداد لأن نسحق كل تسلل، فقلت له إنكم ستظلون تسحقون وتسحقون إلى غير نهاية، وتجربة العامين والأشهر التي مرت من عمر الحرب تؤكد ذلك، إن مشكلة الحرب لن تحل بالقوة. إن النصر الحاسم يقتضينا أعوامًا وأعوامًا طالما أن الذهب السعودي والسلاح السعودي والتموين السعودي تدفع للقبائل المتمردة بسخاء وبإستمرار. فقال فما هو الحل في نظركم؟ قلت له الحل هو ما قلته لكم بعد الثورة بشهر وأيام، إنه التعاون على حل سياسي بالإتفاق مع السعودية.

وأخذ الحديث السيد أنور السادات، وهو الذي ساير الأحداث في اليمن من قبل الثورة وأكثر المسؤولين عطفًا عليها وشعورًا بالمسئولية عنها، وقد شرح لنا مراحل المفاوضات بينهم وبين السعودية فقال أن السعودية كانت أولًا تريد بقاء البدر كزعيم ديني فرفضنا هذا الطلب ثم طلبت إلغاء النظام الجمهوري وإقامة دول إسلامية على غرار دولة الكويت ودولة أسبانيا، ولما أقنعناهم بعدم إمكان التحول عن النظام الجمهوري قبلوا وأشترطوا أن يكون محمد بن الحسين رئيسًا للجمهورية فرُفض هذا الطلب أيضًا، ثم كان آخر مشروع هو الموافقة منهم على إستبعاد بيت حميدالدين عن البلاد بشرط إبعاد الضباط عن الحكم ووافقنا على

هذا، ولكنه جاء في المادة الخامسة من المشروع نص يقول أن قرارات المؤتمر لا تكون ملزمة إلاّ إذا حصلت على الأغلبية بنسبة خمسة وسبعين في المائة، فقلنا لهم فليكن. كما وافقنا أن يكون للممثلين الملكيين ثلث أعضاء المؤتمر وعلى هذا فلا يمكن الحصول على الأغلبية المطلوبة.

فقلت للسيد أنور لقد كان الخطأ في إعطائهم هذه النسبة في التمثيل وهذا سببه أنكم لا ترجعون إلينا في مثل هذه الحالات كما أنكم أهملتم آراءنا وقد أبرقنا لكم حينما بلغنا أنهم يطلبون نسبة الربع أننا نرفض إعطاءهم الخمس وأوضحنا لكم أن ما بأيديهم من النواحي لا يبلغ عدد سكانها نسبة خمسة في المائة من نفوس ما في يد الجمهورية وأرسلنا لكم كشفًا بأسماء النواحي والقضوات والألوية التي بأيدينا وأسماء النواحي التي بأيديهم وبعثنا لكم ذلك بواسطة اللواء أحمد فتحي، وها هو ذا موجود فاسْألوه. فقال السيد أنور نعم لقد وصل ذلك ولكنا تسامحنا رغبة في الوصول إلى ما تحثون عليه من التفاهم. فقلت له ولكن التسامح في أمر جوهري كهذا لا يدعو إلى التفاهم لأننا نرفضه ورفضكم لما نراه وموافقتكم على ما نرفضه لا يمكن ان يوصلنا إلى حل وإنما يبدي للعدو عدم وحدة الصف والرأي بين الجمهوريين فيشجعه ذلك على أن يتحكم في الموقف. فقال المشير عامر على كل حال نحن على إستعداد لأن نواصل الحرب وندخل مع السعودية نفسها في حرب، فقلت له إن ذلك هو ما يأتي بالحل إذا تأكدتم من أن أمريكا لن تتدخل للدفاع عن مصالحها النفطية في المملكة. فقال إذا تدخلت فسوف تتدخل روسيا، فقلت له لا نريد أن تكون بلادنا ميدان حرب بين القوى العظمى. فقال ولكن ما الذي نفعله أمام تعنت السعودية، فقلت له من رأيي أنّا لم نستنفذ وسائل التفاهم ولم تتجاوز المحاولة ساعة أو ساعات بين فيصل والرئيس عبدالناصر وهذا غير كاف. ومن الوسائل التي قد تكون ناجحة طرح القضية على بساط البحث في الجامعة العربية وفيها إثنتا عشرة دولة تعترف بنا كجمهورية عربية يمنية مستقلة، والجامعة لم تقم إلاّ لحل مثل هذه المشاكل بين دولها وإلاّ فرغت من كل محتوى يبرر وجودها وتخلت عن رسالتها الأساسية. فقال المشير وماذا تفعل الجامعة العربية أليس قواتنا في

العراق وقواتنا ذهبت الجزائر وأن الجامعة العربية لا تعول في حرب إسرائيل إلاّ على الـ ج.ع.م. وقواتها، فقلت له أنا لم أقل أن دول الجامعة تأتي لتساعد بقواتها لأنني قد سبق وقلت أن القوة مهما بلغت لن تحسم الأمر مع عصابات القبائل اليمنية التي تحارب في هذه الجبال الشاهقة التي تعرف مسالكها وكهوفها، وإنما أردت أن تأتي الجامعة كحكم وشاهد. تأتي لتعرف هل اليمن تعتدي على السعودية هل تمون مرتزقة ومتمردين ضدها؟ هل تجعل من الأراضي اليمنية قواعد عدوان عليها ؟ فقال وماذا وراء هذا؟ فقلت له وراؤه أن تدمغ الجامعة العربية المملكة السعودية بالعدوان على اليمن ووراؤه كسب معنوي وضغط من الحكومات العربية على السعودية وفي هذه الدول من تضع السعودية موضع المعتدى عليه لا مكان المعتدي كما هو الواقع، ولدينا مبدأ إسلامي يقول (وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)، ووراؤه أن يكون من حقنا بدلًا من أن نتقاتل فيما بيننا أن نتقاتل مع السعوديين وسنجد إستجابة من القبائل طمعًا في مكاسب الحرب. وقال السيد أنور هذا الرأي هو ما وصل إليه المشير أخيرًا. ويبدو أن الجواب لم يرق للمشير فقد قطع حديث السادات وقال في الحقيقة أنا كنا نريد أن نطرح موضوع قضية اليمن في مؤتمر القمة ولكن السعودية رفضت وخشينا أن يفضي بنا الإحتكاك إلى فشل المؤتمر ونحن نريد أن ينجح المؤتمر أمام إسرائيل وأمام الدول الإستعمارية بأي ثمن. فقلت له على كل حال هذا هو رأينا طرحناه عن طلب منكم بصراحة وبقدر ما لدينا من علم وتجربة.

وفي الجلسة تحدث الأخ الأستاذ نعمان بكل صراحة ووضوح وذكّر المشير عامر بما سبق أن قاله في الزيارة السابقة من أن الـ ج.ع.م. لن تبقي قواتها في صنعاء لحماية اللصوص وأنها ستضطر إلى سحبها وهي قادرة على إقناع شعبها بأن الدخول في قضية اليمن كان غلطة وانها تأسف لذلك. وقال له إن الحكومة كانت تحت تأثير هذا الموقف قدمت إستقالتها ثم رؤي إستمرارها في عملها نظرًا إلى أن عيد الثورة على الأبواب وبعده يكون النظر في التصحيح، ثم مرت ستة أشهر

ولم يتم أي تصحيح. كما أن إتفاقية التنسيق لم تخرج إلى حيز التنفيذ الأمر الذي زاد الأحوال سوءًا وبالتالي أضطررنا إلى تقديم إستقالتنا مرة أخرى بعد التجربة الأخيرة التي مرت بنا في أيام التهيئة لمؤتمر السلام والتي دلتنا على عدم وجود حكومة في البلاد. وواجبكم كأخوة جئتم لمساعدتنا أن تعملوا على الرفع من كيان اليمن. فقال المشير ما أختلفنا في هذا فنحن أيضا نشعر بعدم وجود حكومة ولكن الخطأ في نشر الإستقالة وكان عليكم أن ترسلوها إلينا أو تأتوا إلى القاهرة للتفاهم، فقال الأستاذ ومن أين لنا أن نتصل بكم وأنتم لا تثقون بنا، وتذكروا اني أستدعيت إليكم من تعز مع الأخ عبدالقوي حاميم ولما وصلنا جئنا إلى هذا المكان وجاء السيد أنور السادات وأخذ عبدالقوي من جانبي ودخل به إليكم وتركني لوحدي كأني لست أهلًا لمقابلة المشير. فقال المشير ألم أقابلك في بيت السلال، فقال الأستاذ ذلك شيء آخر فنحن جئنا معًا من تعز إستجابة لطلبكم فقابلتموه بمفرده وقد جئنا معًا إلى هذا المكان وهذا يكفي ليشعر الإنسان أن السيد أنور لا يثق بنا وأنه لا يتعاون إلا مع بقايا شلة البيضاني والسيد أنور بكل صراحة هو غريمنا ويعمل ضدنا من قبل الثورة ومن بعدها، وهذا إبني محمد مطارد في القاهرة بالرقابة وممنوع من العودة إلى بلده بدون أي سبب. فقال السيد أنور منفعلًا إبنك محمد حكومته هي التي طلبت سحب جوازه ومنعه من الخروج، فقال الأستاذ نعمان إنكم لستم موظفين لدن السلال والعمري ولا شرطة لهما وقد قلتم أن القاهرة لا يمكن أن تكون منفى أو محبسًا للأحرار. فقال المشير عامر محتدًا إسمع يا أستاذ إبنك محمد هو الذي سبب لكل هذا فقد أتصل بالسفير السعودي وبرشاد فرعون فقال الأستاذ أشك في هذا، وأنتم أنفسكم تتصلون بالسعوديين فكيف تحرمون علينا ما تبيحونه لأنفسكم، وإبني هو سفير دولة وله كامل الحق كغيره من السفراء أن يتصل بأي سفير ولو كان أجنبيا فما بالكم بسفير عربي. فقال المشير ومن أين يعرفه ثم أنه قدم له تقريرًا عن الأوضاع في اليمن وقال له أنها فاسدة وأن أبي إستقال والإرياني إستقال وكذلك الزبيري، فأجابه الأستاذ ألم تقولوا أن الإستقالة قد نشرت في الصحف وتكلمت عنها الإذاعات، وأما التقرير

فهل السعودية في حاجة إلى تقرير وهي عائشة داخل اليمن وكل شيء يجري في اليمن يذاع في الخارج. وضرب له مثلًا بخبر تأجيل مؤتمر حرض وعودتنا إلى صنعاء[١] فقد سمعناه من إذاعة إسرائيل قبل أن نتبلغه من صنعاء، كما أن خبر إستدعاء اللواء الجائفي إلى القاهرة للإشتراك في المحادثات قد سمعناه من إذاعة إسرائيل قبل أن يتبلغه الجائفي نفسه فأي شيء بعد ذلك يبقى خافيًا ومحتاجًا إلى تقرير من محمد إبني. أما تعرّفه على رشاد فرعون فقد تعرف عليه في مؤتمر أركويت وقد ذهب إلى هناك بتكليف منكم. وقال السيد أنور السادات ردًا على شكوى الأستاذ وإتهامه له بأنه ضده من قبل الثورة ومن بعدها، أنا سأترك ما قبل الثورة وسأتكلم عمّا بعدها. والأستاذ يعرف أنه عندما أستدعي الزبيري وتُرِك الأستاذ كنت أنا الذي أبرقت إلى صنعاء بضرورة إستدعاء الأستاذ طالما أن زميله الزبيري قد أستدعي، وفعلا خرجت إلى صنعاء وأخذته معي.

وكنت أريد أن أجيب على السيد أنور فأسأله من الذي قرر بقاء الأستاذين الزبيري ونعمان بالقاهرة بينما كان من المفروض أن يكونا هما أول من يُستدعى. لقد كانت القاهرة هي التي عملت بكل الوسائل على إبقاء الأستاذين، وأتذكر أن ذلك قد كان مثار دهشة لي أنا حينما عاد عبدالغني مطهر بعد مقابلة البيضاني والسيد أنور ومجيئه بمشروع حكومة ما بعد الثورة، فقد أستبعد فيه الأستاذان. وعندما أطّلعت على ذلك قلت لعبدالغني ولكن كيف يمكن إستبعاد الأستاذين الزبيري ونعمان وهما العاملان في حقل القضية اليمنية طيلة ربع قرن وهما قد تشردا من أجلها إن هذا مما لا ينبغي أن يفكر فيه أحد وما لا نرضى به ورفضت بشدة إستبعاد الأستاذين، فقال عبدالغني مطهر أن هذا هو رأي القاهرة بعد تعرفهم هناك على الأستاذين وهم يقولون أن الأستاذ نعمان مصلحي والأستاذ الزبيري خيالي، فقلت له نحن أعرف برجالنا والأستاذان لهما مكانتهما في البلاد بينما الدكتور البيضاني لا يعرفه أحد، بل أن الشباب يتهمونه بأنه كان يبعث

(١) كان مؤتمر أركويت قد أقر إلتقاء الجانبين الجمهوري والملكي في حرض وقد توجه الجانب الجمهوري إلى حرض ولم يحضر الجانب الملكي.

التقارير إلى الإمام أحمد ويدس بالأحرار وأنه جنى على كثيرين. ومن هنا نعرف أن الذي أخّر الأستاذ نعمان في القاهرة هي القاهرة إيثارًا للبيضاني. وإذًا فليس لهم أن يمنوا عليه أنهم عملوا على إعادته إلى اليمن. كنت أريد أن أقول كل هذا لولا أن الخطاب كان موجها إلى غيري.

تظاهر المشير عامر بعدم الإهتمام بموقف القاضي محمد الزبيري في برط فلم يكلمنا عنه بشيء إلا حينما استأذنا بالانصراف فقد قال: القاضي محمد الزبيري استدعيناه فأعتذر ونحن نريدكم أن لا تتصلوا به. فقلت له: (يعني؟)، قال: يعني سِيبه يتنقل في القبائل على كيفه. فقلت له: إن وجود القاضي محمد في برط كان خيرًا وبركةً فالقبيلة كانت على وشك التمرد، إنها ليست ملكية ولا يمكن أن تكون ملكية ولكنها متألمة وإذا أردتم أن تعرفوا مدى أهمية وتأثير وجود القاضي محمد هناك فاستمعوا إلى الإذاعة الملكية، إنهم يعرفون أنه قد بدأ يسحب الأرض من تحت أقدامهم وبنفس وسائلهم وقد وصل إليه حامس العوجري كما وصلت قبيلة وائلة وآل سالم والعمالسة وسفيان وغيرها من القبائل المتمردة وأي شيء نريد وتريدون أكثر من هذا. إنكم لو أرسلتم حملة من خمسة آلاف جندي لما حققوا لكم ما حققه القاضي محمد الزبيري من المكاسب بدون دماء ولا تدمير. فقال المشير نحن على يقين من إخلاص الزبيري ولهذا قلنا سيبوه.

ثم قال المشير، وموضوع التفاهم مع السعودية نرجو أن لا تتكلموا به أمام المشائخ فإنهم إذا سمعوا ذلك منكم سوف يتفاهمون مع السعودية من وراء ظهوركم وظهورنا. كما طلب عدم معارضة الحكومة القائمة وقال نحن متمسكون بوعدكم بأنكم سوف تساعدون الحكومة أي حكومة منسجمة وهذه الحكومة كما أعتقد منسجمة وأنكم سوف تساعدونها وفاء بوعدكم. فقلت له نحن في الحقيقة أستقلنا من أجل وضع معين لا من أجل أشخاص والوضع لم يتغير إلاّ إلى الأسوأ. فقال دعوا لنا تجربتنا، فقلنا وهو كذلك ونحن نتمنى أن تنجح هذه التجربة في إصلاح الأحوال وسيكون ذلك من دواعي سرورنا ولكن لنا شرط واحد وهو أن لا تتعرض كرامتنا وحقوقنا للإهدار فإن حصل شيء من ذلك فنحن نعتبر أنفسنا في حل

أمامكم إذا نحن أتخذنا أي عمل للدفاع عن أنفسنا. فقال ولي أيضًا شرط وهو أن لا تقوموا بأي عمل حتى تتصلوا بي، فقلنا وهو كذلك، وأستأذنا بالعودة إلى تعز فوافق.

وبعد خروجنا من مقابلة المشير عامر حرر الأخ الأستاذ أحمد نعمان رسالة إلى المشير من وحي الموقف، وركز على شكواه من تحيز السيد أنور بصراحة أكثر وكان السفير أحمد شكري هو الوسيط في إبلاغ الرسالة وقد طلب مقابلة الأستاذ نعمان وأبلغه أن رسالته إلى المشير كانت بين يدي المشير فور وصولها.

اللقاء بالرئيس السلال والعمري

وبعد خروجنا أقترح بعض الإخوان أن نقوم بزيارة السلال والعمري، ولم نجد العمري فاتجهنا إلى السلال فوجدناه متهيئا لإستقبال المشير عامر. وجلسنا معه قليلًا يعتب ونعتب. يعتب علينا من أجل نشر الإستقالة، وهو حجتهم الوحيدة علينا، ونعتب لأنه بعد موافقته على المطالب فاجأنا بالسفر إلى القاهرة، ولأنه بعد عوده حصل ما حصل من مهاجمتنا من الإذاعة وإصدار الأوامر غير المؤدبة. وفاجأنا دخول المشير عامر فاستأذنا بالإنصراف، فقال السلال يعني ستسافرون فقلنا نعم قال هذا لا يمكن نريد أن نتفاهم فقلت له إنكم ستصلون إلى تعز وسنلتقي هنالك ونتفاهم. وتدخل المشير عامر وقال لابد من اللقاء مرة أخرى وما الذي يدعوكم إلى الإستعجال وألح علينا في تأخير السفر فوافقنا. وعدنا إلى البيت وجاءنا عدد كبير من المؤيدين والمشائخ وبعثت رسالة إلى القاضي محمد الزبيري شرحت له فيها كل ما جرى بيننا وبين المشير عامر والسيد أنور والرئيس السلال.

وفي ١٩٦٥/١/٢٩م كنا قد تواعدنا على الالتقاء بعد ظهر اليوم وذهبنا في الثالثة مساءً مع القاضي عبدالسلام والشيخ محمد علي عثمان والأستاذ أحمد نعمان إلى بيت الرئيس السلال ووجدناه في إنتظارنا. وتحدثنا معه طويلًا ولم يخرج الحديث عن تبادل العتب والعواطف وتأكيد روابط الإخوّة وأن إنفصالنا عن الحكم لا يقتضي إنفصالها كما أنه لا يعفينا من المعارضة وإسداء النصح. وأظهر

الرئيس تقبلًا لفكرة المعارضة وودعناه وخرجنا. ومرينا على بيت العمري الذي كان في إنتظارنا وكان اللقاء أكثر حرارة وكانت القلوب أكثر صفاء وبدا عليه بل على الجميع التأثر ولم نخرج الحديث أيضا من العتب والإعتذار.

الوساطات العربية لحل الخلاف

جاء الأخ القاضي عبدالسلام صبرة يقول أن العمري في السفارة العراقية وأن السفيرين الجزائري[١] والعراقي[٢] يرجوان وصولنا إلى السفارة العراقية. وذهبنا، وبعد تبادل عبارات المجاملة والتعارف، فلم نكن قد التقينا بالسفير الجزائري، تكلم هذا كلامًا طويلًا يريد به التوفيق بيننا وبين الأخ العمري. وكان السفير الجزائري يومها ومثله العراقي متعاونين مع السفير المصري أيام أحمد بن بلة وعبدالسلام عارف، وكانت علاقتهما بالرئيس عبدالناصر جيدة جدًا. وقد أجبت على السفير بأن بيننا وبين الأخ العمري من الإخاء والصداقة وزمالة سبعة أعوام في سجن حجة ما يُغْني عن الوساطة وعن الكلام لإستدرار العواطف وأنّا نعز الأخ العمري ونكن له الود وإختلافنا في الرأي ليس معناه أن هناك ضغينة أو قطيعة، وفي الرأي تضطغن العقول وليس تضطغن الصدور. ومما لا شك فيه أن إختلافنا في الرأي فيه مصلحة للبلد وأن محاولة تسوية هذا الخلاف من أجل خاطر الإخوّة وعواطفها ستكون على حساب المصلحة العامة، ولكننا من جهتنا سنترك للحكومة الجديدة فرصتها للعمل، وإذا أثبتت قدرتها على العمل لمصلحة البلد فذلك ما كنا نبغي وسنبارك عملها وندعو لها بالتوفيق. فقال السفير، ولكن لا بد من أن تعملوا، ومصلحة وطنكم توجب عليكم هذا. فقلنا له أنّا لم نستقل هروبًا من العمل بل هروبًا من الفساد الذي لا نريد أن نكون مسئولين عنه ولا مجرد ستار له. وما دام الإصرار موجودًا على بقاء الفاسد على فساده وحمايته أيضا فليكن ذلك بعيدًا عن مسئوليتنا. ثم خلصنا إلى الكلام عن مشكلة الحرب وأنها هي التي يجب أن

(١) السيد محمّد القادري.

(٢) السيد رشيد رؤوف. وكانا قائمان بالاعمال في السفارتين.

نُكرّس لها جهودنا وأفكارنا وكل ما نملك. وتكلم السفير الجزائري محمد القادري عما يجب من إيثار الـ ج.ع.م. التي ضحت بالكثير من أجل اليمن، إيثارها بالمصالح الإقتصادية بدلًا عن الشركات الأجنبية، فقلنا له أنّا لا نعارض ذلك أبًدا وأننا مقتنعون به. وأعدنا عليهم ما طرحناه على المشير عامر عن ضرورة حل مشكلة الحرب عن طريق الجامعة العربية وبالحلول السلمية وظهر إرتياحهما لذلك. وقال السفير الجزائري ما هو الذي تطلبونه من الرئيس أحمد بن بلة؟ فقلنا نطلب منه أن يتبنّى فكرة دعوة الجامعة العربية للعمل على حل المشكلة بوسائل سياسية. ووعد بأن يبلغ الرئيس بن بلة ذلك. وقد طرح الأستاذ نعمان فكرة الدعوة إلى مؤتمر وطني يُدعى إليه أهل الحل والعقد ويُعقد تحت إشراف الحكومة وتكون مهمته دراسة المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها. وأبدى السفيران إرتياحهما ولكن الأخ العمري عارضها بشدة. ألح العمري على تأخرنا وألح السفيران والشيخ سنان الذي دعا الجميع للإفطار لديه وهكذا كان.

وفي ٦٥/١/٣٠م جاءنا عدد كبير من المشائخ زائرين ومؤيدين وفيهم الشيخ ناصر علي البخيتي وعلي بن ناصر وشباب بيت البُخيتي والحبّاري وعبده كامل ومجاهد أبو شوارب والشيخ علي بن علي الزايدي وأخوه وآخرون.

وفي المساء أجتمعنا في بيت الشيخ سنان مع الأخ العمري والسفيرين. وبعد الإفطار أنفردنا بالعمري وحاولنا إقناعه بمراجعة بعض القوانين التي صدرت ومنها قانون الإدارة المحلية الذي جعل القائد العربي وضابط شؤون القبائل العربي من بين أعضاء مجلس المحافظة. وقال الشيخ محمد علي عثمان أن عضويتهما ليس له ما يبرره غير إعطائهما حق التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ونحن في منطقة تعز الهادئة الموالية لا نحتاج إلى قيادات عربية لن يكون لهم عمل غير حشر أنوفهم في شؤوننا. فقال العمري أنهما عضوان من إثنى عشر عضوًا، فقال الشيخ محمد ولكنهما سيسيطران ولا سيما إذا كان الأعضاء مثل عبدالغني مطهر ومحمد مفرح وعبدالملك الأصبحي والخطري وكلهم موالون لمصر، فأصر العمري على رأيه زاعمًا أنه لا ضرر من ذلك طالما أن الحكومة المركزية ستكون قوية لوجوده على رأسها وأنه سيكون حازمًا.

كان لدينا بقية أمل، فتبين من هذه الجلسة أن الرجل مُرتم ومستسلم للمصريين وللمنصب ولا حول له ولا قوة. وخرجنا مع ذلك من الجلسة مرتاحين لأنا تبينا الأمر. ودعاني العمري للركوب معه، وذهبت معه إلى بيته وحاولت أن أقنعه بضرورة الإعتدال والإعتماد على التأييد الشعبي ولكنه كان قد حدد موقفه وعرف الشعب هذا التحديد لذلك فقد نفض يده من التأييد الشعبي، وهي سياسة خاطئة سيعرف مغبتها. وقد أكد لي في هذه الجلسة كما أكدت له أن الروابط الأخوية ستظل متينة، وطلب عودتي بعد أيام العيد فلم أعده بذلك.

وفي ١٩٦٥/١/٣١م عُدنا من صنعاء إلى تعز على طائرة العربية المتحدة وكان معنا العميد محمد عبدالواسع مدير المباحث وقد أسرّ إلينا ببعض ما تلفقه المخابرات العربية حولنا من دعايات بلغت إلى حد إدعاء الإتصال ببريطانيا في عدن. وعجبت كيف تغش المخابرات العربية حكومتها وتحملها على أن تقرر سياستها على تقارير ملفقة، على أنها قد تكون التلفيقات موحى بها إلى المخابرات من المسئولين عن السياسة. وصلنا تعز في التاسعة وكان الكثيرون في تعز بمن فيهم أولادنا يظنون أنّا لن نعود من صنعاء وأنهم سيأخذوننا إلى القاهرة فكان عودنا مبعث إرتياح للكثيرين.

كان يوم ١٩٦٥/٢/٢م هو يوم عيد الفطر في العالم الإسلامي ماعدا الأردن وسوريا والكويت، وكم يكون حسنًا أن تتوحد المواسم الدينية فإذا ثبتت الرؤية في أي بلد إسلامي تعين الصوم أو الإفطار في جميع الأقطار الإسلامية. وقد أتجهنا إلى المصلى في ساحة المدرسة الثانوية، وخطب الأستاذ قاسم غالب وزير المعارف يرحمه الله، وقد كانت الخطبة تركيزًا على حث المواطنين على شراء البضائع المصرية. وقال الناس هذا إعلان تجاري لا خطبة إرشاد. وقال الخطيب أنه يطلب من الرئيس جمال عبدالناصر إرسال خبراء إداريين تنفيذيين في كل دائرة فشعر الناس أن الرجل يتزلف فقام الناس من المصلى عن آخرهم، فأنهى الخطيب الخطبة وكانت الخطبة بتراء فلم يصل فيها على الرسول ولا دعا بالدعاء المأثور. وقد كانت حديث الناس يوم عيدهم. وقد عُدنا الى البيت لإستقبال الزوار وقد توافدوا بصورة غير معهودة، الأمر الذي دلنا على رضى الناس عنا بعد الإستقالة.

لقاء السلطان الفضلي في إب

وفي ١٩٦٥/٢/٣م ذهبنا إلى إب للزيارة وهناك أجتمعنا بالسلطان أحمد الفضلي والأمير جعْبل بن حسين العوذلي والشيخ عبدالله سالم الحميري من زعماء الجنوب اليمني المحتل، وهم من المناضلين ضد الاستعمار الإنجليزي. وقد أجتمعنا معهم في ضيافة القاضي عبدالكريم العنسي أحد الذين تضامنوا معنا من الوزراء السابقين، وكان رأي القيادة العربية فيه سيئًا إعتمادًا على تقارير المخابرات وبحكم أنه سبق له العمل في الجنوب المحتل. وقد حضر الإجتماع محافظ اللواء النقيب صالح بن ناجي الرويشان رحمه الله. وقد تحدثنا كثيرًا حول الجبهة القومية وأسلوب العمل والكفاح الذي تقوم به في الجنوب. وكان الفضلي يتظاهر بالرضى عن أسلوب الجبهة وكان جعبل والحميري أكثر صراحة. وقلت لهم أن هناك أمامكم طريقين للتحرر، طريقة الحلول المرحلية أو ما يسمى بالبورقيبية، وهي السياسة التي أعتمدها الحبيب بورقيبة في كفاحه ضد الفرنسيين في تونس، والتي تعتمد على قاعدة خذ وطالب وهذه طريقة لا تعتمد على القوة والعنف وحدهما. والطريقة الأخرى التي لا ترى غير طريق العنف وحمل السلاح والتي لا ترضى بغير الحلول الجذرية، وهي طريقة محفوفة بالمخاطر والتضحيات الجسام ومحتاجة إلى الزمن والصبر والمثابرة. وقد كان الفضلي متناقضًا في كلامه فقد قال أولًا أن الإنجليز مستعدون للتخلي عن جميع الجنوب اليمني المحتل بما في ذلك عدن في نظير تأجير القاعدة في عدن لمدة محدودة. ولما قال البعض أن على زعماء الجنوب قبول هذا العرض على أساس خذ وطالب، وهذا هو ما فعله الرئيس جمال عبدالناصر في مصر حينما سمح لهم بالقاعدة ثم جاءت ظروف حرب ١٩٥٦م وأخلو القاعدة، وحتى الآن فان الجنوب لم يربح من العنف إلا توغل القوات البريطانية في مناطق لم تكن قد دخلتها مثل ردفان وغيرها، عاد السلطان الفضلي يقول أن الإنجليز لا يمكن أن يتخلوا عن شبر واحد إلاّ بالرصاص والكفاح. وقد أخبرنا القاضي عبدالكريم العنسي فيما بعد، وهو الخبير بالسلطان وقد عمل مدة طويلة قاضيًا شرعيًا في سلطنته، أن السلطان مدرك تمامًا للحقيقة ولكنه وقد أتخذ خطوته يرى ضرورة تدعيم فكرة الـ ج.ع.م. التي تريد إستمرار النضال، وأنه

قد أسرّ إليه أنها، أي العربية المتحدة، لا تريد قيام وحدة بين الجنوب والشمال ولا تسمح حتى لصحفها وإذاعتها أن تسميه الجنوب اليمني المحتل بل تسميه الجنوب العربي وأن المخابرات قد حذرتهم من تسلط الشمال عليهم.

وبعد ثلاثة أيام أختلف السلطان مع القيادة العربية في تعز وهددها بالتفاهم مع الإنجليز لأنها دعت بعض المعارضين له لحضور المؤتمر في القاهرة. كان يريد أن يكافح ويظل سلطانا على بلاده.

إجتماعنا بالرئيس السلال في تعز

كنا أتفقنا مع الشيخ محمد علي عثمان على أن نزوره إلى المخاء حيث سيقضي أيام العيد هناك، وكانت الأخبار قد جاءت تقول أن المشير السلال سيصل اليوم ١٩٦٥/٢/٤م إلى تعز، ولكي نتفادى إستقباله في المطار فقد توجهنا مع الأولاد وحاكم صبر إلى المخاء. ولكننا لم نصل إلاّ بعد أن غادرها الشيخ محمد، وكانت جاءته برقية من عبدالقوي حاميم يطلب منه سرعة وصوله إلى تعز لإستقبال الرئيس. ووجدنا الأخ الأستاذ أحمد نعمان الذي كان قد سبقنا إلى المخاء نازلًا في بيت عبدالله القرشي. وأردنا أن نعود أدراجنا إلى تعز ولكن الأستاذ ومضيفه القرشي والإخوان هناك أصروا على إستضافتنا للغداء وهكذا كان.

وفي الرابعة مساءً غادرنا المخاء عائدين إلى تعز. وقد توجهنا فور وصولنا إلى القصر الجمهوري حيث زرنا الرئيس السلال وتكلمنا معه طويلًا عن وجوب إيقاف الحرب ومحاولة حل المشكلة بالتفاهم لأنّا متأكدون أن الحرب لن تحلها، فقال لقد كان يموت في أيام الإمام أحمد مائة ألف سنويًا من الجوع، فلماذا تتألمون لقتل بعض المتمردين. فقلنا له إن هذا ليس صحيحًا، ثم لماذا قامت الثورة هل ليقتل المواطنون وتدمر البلاد. إن الثائر الحق يخجل حينما يسمع تعليقات المواطنين على ما يذاع عن عهد الثورة التي أمطرت الناس رصاصًا لا ذهبًا. إنهم يقولون أنهم خرجوا من سيئ إلى أسوأ وإن علينا أن نجعل النقد الذاتي درسًا يوميًا حتى لا يذهب بنا الغرور بعيدًا عن الحقيقة ونصدق نحن الآخرون ما يذاع.

طلب الزبيري زيارته في برط

جاءتنا برقية من القاضي محمد الزبيري من برط يتمنى فيها وصولنا مع الأستاذ أحمد محمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان لزيارة برط.

وجاءتنا رسالة من الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر تقول:

بسم الله

سيادة العلاّمة القدوة القاضي عبدالرحمن الارياني وسيدي الاب الكبير الأستاذ أحمد محمد نعمان المحترم حفظكم الله وتولاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وارجو لكم من الله دوام الصحة وكل عام وأنتم بخير.

تشرفت بوصول رسالتكم المرسلة من صنعاء صحبة الأخ مجاهد أبو شوارب وتلوت جميع ما جاء فيها وصار مفهوم وإني لأشكركم على التفصيل الواضح وعلى موقفكم الشريف الذي زادنا فخرًا وإعتزازًا بكم، وإيمانًا إلى الإيمان الذي تتمتعون به في قلوبنا. هذا ولقد وصل إلي في نفس اليوم الذي وصل فيه الشيخ مجاهد أي يوم الاحد وصل الفريق أنور القاضي مرسل من المشير عبدالحكيم عامر بعد أن طلبني وأعتذرت بالموقف لدينا ولم أعتذر إلا أنها وصلتني رسالتكم بواسطة العقيد عبده كامل فاعتمدتها ولم تصل برقيتكم الاخيرة المفيدة بوصولي الاّ يوم السبت وأنا طريح الفراش مريض جدًا وإلى الآن وأنا أكتب لكم هذا وأنا ملقى على ظهري. هذا ورسائلكم التي للقاضي محمد الزبيري سوف أرسلها بعد غد الاربعاء أي ثاني العيد وسوف أكتب له وللشيخ أمين أبوراس بأن يكون حضورهم لعقد المؤتمر الذي يدعوننا إليه لديّ في خمر أو عمران. وقد عرضت الموضوع على الفريق أنور القاضي ووافق على عقده عندي ولم يوافق على عقده في جبل برط ووافق أيضًا على حضور من يحب حضوره من صنعاء مثل القاضي عبدالسلام صبرة والقوسي وأبولحوم والرويشان ومن أردنا. فإذا استصوبتم حضوركم فإننا نتشرف وسيكون في حضوركم البركة وإن ما لم فزودونا بتعليماتكم مع القاضي عبدالسلام صبرة. ولم أعرض عليه الموضوع الاّ لكي يكون عقد المؤتمر غير مستنكر. وسوف أكتب للقاضي عبدالملك وللعزي الفسيل يحضروا إلى هنا ونكلفهم بالمهمة في حضوركم أو حضور القاضي عبدالسلام مزودًا ابنكم بالكفاية من الارشادات. هذا وقد

عرض عليّ الفريق القاضي موضوع الخلافات القائمة وأنكر علينا قيام مثل هذه الخلافات في هذه الظروف الراهنة وأنها جعلت السعودي يغير موقفه ويطلب أن يكون محمد بن الحسين رئيس الجمهورية وأن وأن، وركز اللوم عليكم وعلى القاضي محمد الزبيري أكثر وطلب إبداء رأيي فأجبت له أن السبب في حصول الخلاف وتدهور الموقف هو العمري والسلال، وقلت له أن المقترحات التي قدمتوها هي منا جميعا وعلى لساننا جميعا وباطلاع جميع من لهم الحل والعقد في البلاد وانها مطالب للشعب عادلة، وأن السلال قد كان أقرها ووافق عليها فأجاب الفريق أنهم موافقون عليها وأنها سوف تنفذ ما عدا المجلس الجمهوري. وأكتفيت معه إلى حد هنا لكني أكدت له أن القاضي عبدالرحمن الارياني والأستاذ نعمان والزبيري والقاضي عبدالسلام هم القدوة للشعب وهم الذين يعتبرهم الشعب قادة الثورة ونواتها وهم الذين علمونا الحرية وأن وأن. وبعد ذلك انتقلنا إلى الموقف الحربي وأفاد أنهم مصممون على الضرب بيد من حديد حتى يصفوا بقية المناطق وأنهم لن يتفاوضوا مع السعودية بعد الآن. وطلب مني أن أكون مستعد بتجهيز أكبر عدد من الجنود فأجبت عليه أني مستعد وأنه من الضروري بقائي بخمر ولا داعي لدخولي إلى صنعاء فوافق وسافر في نفس اليوم الذي جاء فيه أي أمس الاحد. وإلى هنا اكتفي معكم وما تجدد سوف اعرفكم به بواسطة القاضي عبدالسلام وهذا بواسطته. وأرجو أن تعذروني عن التقصير والله يرعاكم والسلام عليكم.[١]

ولدكم

عبدالله بن حسين الأحمر

٣٠ رمضان سنة ٨٤

وقد بعثنا برسالة للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر نشكره على موقفه الشريف الذي وقفه مع الفريق أنور القاضي، وأبلغناه أنّا على إستعداد لحضور المؤتمر ونرى أن يقام في خمر.

وفي ١٩٦٥/٢/٥م لم نعاود زيارة الرئيس السلال برغم عتبه بواسطة الأستاذ

(١) أنظر صورة الرسالة في الملحق رقم (١١).

نعمان محمد نعمان لعدم زيارتنا له وأنّا نسينا الإخوّة والزمالة فأجبنا عليه بأنّا قد زرناه يوم وصوله مرحبين وسنزوره يوم سفره مودعين وحسبه ذلك.

وفي ٦/٢ /١٩٦٥م جاءتنا رسالة مطولة من الأستاذ محمد أحمد نعمان، من القاهرة، شرح فيها الأحوال هناك ونظرة القوم إلينا وركز على ضرورة طلب عرض القضية اليمنية على الجامعة العربية وأن هذا هو أشف الآراء وأحسن الوسائل لإخراج اليمن من محنتها. وكنا نحن قد أقتنعنا بهذا الرأي وبالتالي طرحناه على المشير عامر. وتوافق الآراء على البعد زادنا به إقتناعًا.

وفي ١٩٦٥/٢/٧م ونحن عائدون من الحوبان ألتقينا بالنقيب مطيع دماج. وهو من المناضلين القدامى ومن المعروفين بتعصبهم للمصريين. وقد سألناه عن سبب إستدعائه من القاهرة فقال أنهم دعوه ليذهب إلى برط بصفته من رؤساء عشائرها ليكون ندًا للنقيب أمين أبوراس والقاضي محمد محمود الزبيري ولكنه قد أعتذر بأن سفره سيسبب إلى إنشقاق في القبيلة. ولم يكن الرجل حسن الرأي بالنقيب أمين ولكن أمينا أقوى منه زعامة في القبيلة. وقد وجه النقيب دماج إليّ سؤالًا يقول فيه قولوا لنا من هو البديل ونحن وراكم؟ فقلت له البديل لمن؟ قال للقوات العربية التي تعملون على إخراجها. فقلت له ومن قال لك أنّا نعمل على إخراجها، فقال هذا هو الشائع في القاهرة. فقلت له نحن ندعو إلى السلام وحقن الدماء أما إذا سألتني عن البديل فالبديل هو اليمن، اليمن الذي يتآخى أبناؤه ويظلله السلام والإستقرار تحت راية الثورة والجمهورية. وإذا كان طلب السلام والعمل له مرادفا لطلب خروج القوات العربية في نظرهم فإن تقديرنا للأمور أنه لن يكون السلام مشرفًا وكفيلًا بالحفاظ على مكاسب الثورة إلاّ بوجود القوات العربية. فإذا تم ذلك فإنه مما يسعد الرئيس عبدالناصر نفسه. ومن تراه يفكر سواء كان يمنيًا أو مصريًا بإستمرار بقاء القوات العربية بعد أن تؤدي رسالتها في حماية الثورة والجمهورية وإحلال السلام في ظلها على ربوع اليمن.

شرح نشاط الزبيري للسفراء العرب

وفي ١٩٦٥/٢/٨م وصل إلى تعز السفراء العرب، أحمد شكري سفير المتحدة، والأستاذ محمد القادري سفير الجزائر، والأستاذ رشيد رؤوف القائم بأعمال سفارة

العراق. وقد ألتقينا بهم في إستراحة المشير عامر وبدأ أحمد شكري يتحدث معنا عن القاضي محمد الزبيري ويقول أنه في نشراته لا يذكر الجمهورية وأن هذا هو ما يطلبه السعوديون، وأنه ذهب إلى الرياض مرتين وكان يسمع كلامًا حسنًا جدًا ولكنهم في واقع الأمر لا يريدون الجمهورية. قال هذا الكلام بعد أن أنضم إلينا السفيران الجزائري والعراقي فقلت له إن الذي لدينا عن القاضي محمد أن كلامه مع القبائل وخطبه فيهم كلها حول الجمهورية وأنها هي حصيلة الثورة وهي ثمن كل التضحيات والخسائر وكل ما بقي بأيدينا من مكاسب الثورة. كما أنه يقول أن الـ ج.ع.م. هي التي أسدت إلينا كل معروف وأن إنكار جميلها والتنكر لها كالكفر بالله، فماذا يطلب منه بعد ذلك. وإذا كان لم يذكر الجمهورية في نشرة أو نشرتين فلأنها الشيء الأساسي المفروغ منه والذي لا خلاف عليه بينه وبين إخوانه الجمهوريين الذين يبادلهم الرأي ويمحضهم النصح ويدعوهم إلى الإصلاح. فقال السفير أنا أعرف القاضي محمد وأعرف إخلاصه وتفانيه في الجمهورية ولكن إهماله للكلام عنها تستغله السعودية وتكسب من ورائه. فقلنا لهم إذا كنتم تريدون أن تعرفوا نظرة الملكيين والسعوديين إلى القاضي محمد وما يعمله القاضي محمد فعليكم أن تستمعوا إلى إذاعتهم لتجدوا أنهم قد تركوا مهاجمة السلال والعمري وتوجهت كل أجهزتهم إلى مهاجمة الزبيري، فبما تفسرون ذلك. فقال لأنهم لم يستفيدوا من موقفه، فقلت له ليس لذلك فحسب بل لأنهم بذكائهم ومعرفتهم بالنفسية اليمنية عرفوا أنه قد بدأ يسحب الأرض من تحت أقدامهم وأنه منافس خطير يحاربهم بنفس سلاحهم المؤثر وأنه قد أستطاع التأثير على المتمردين فوصل إليه العوجري وقبائل وائلة وآل سالم والعمالسة وسفيان وأن من المفيد جدًا أن نتفاهم مع القبائل بدون حرب ولا تضحيات. وجاء العقيد عبدالله جزيلان لزيارة السفراء فسكتوا وسكتنا وأستأذنا على أن نزورهم مرة أخرى.

معارضة مشروع التنظيم الشعبي

بدأت الحكومة في الاعداد لانشاء التنظيم الشعبي تحت مسمى الاتحاد العربي

اليمني تنفيذًا للقرارات التي كانت قد اعلنت بعد عودة الرئيس السلال والعمري من القاهرة الشهر الماضي. وقد لقيت الطريقة التي أريد بها تشكيل هذا التنظيم معارضة شديدة. وفي إب أجتمع مشائخ اللواء في مركز اللواء ودرسوا موضوع التنظيم الشعبي الذي تم الإعلان عنه، وأبرقوا للسلال والعمري والقائد العربي يطالبون بأن يشرف على هذا التنظيم نحن المستقيلين. ثم وضعوا قاعدة (وثيقة) وقع عليها أكثر من مائة وخمسين شيخًا من عموم اللواء وأرسلوا نسخًا منها إلى المسئولين وإلى القيادة العربية وبعثوا إلينا بصورة منها.

مساعي السفراء العرب لتجميد الخلافات

وفي ١٩٦٥/٢/١٠م في الثامنة مساء أرسل إلينا السفراء يستزيرونا في التاسعة وكنا حراصًا على أن يكون موقفنا واضحًا للسفيرين العراقي والجزائري حتى لا تكون تقاريرهما إلى حكومتيهما عاكسة لرأي السفير المصري والمسئولين اليمنيين. وقد عقدنا جلسة أستمرت من التاسعة إلى الثانية عشرة بحثنا فيها كل شيء بصراحة. وقال سفير الجزائر أنه يشاع عنا أنّا لا نريد بقاء القوات العربية وأننا ضد الوجود العربي في اليمن وأننا لا نريد أن تكون لهم مصالح في اليمن وأننا نقول إنّا لم نرض بإستعمار متطور فكيف نرضى بإستعمار متخلف وغير مطور، وأن الخلافات بيننا تؤثر على الموقف الحربي، ومن أجل هذا فلا حق لنا بالإصرار على إستبعاد الـ ج.ع.م. عن المساهمة في حل المشاكل وإن كانت داخلية بحتة.

وقلت لهم إننا نشكركم على هذه الصراحة التي شجعتنا على أن نكون أيضًا على قدر مماثل من الصراحة. ونحن نعتقد أنّا في غنى عن تفنيد الإشاعات التي تحيكها المخابرات حول معارضتنا للوجود العربي لأن لفتة بسيطة من العقل وشيئًا قليلًا من المنطق يسقط كل هذه الإشاعات فنحن نعرف ونعترف بأن خروج القوات العربية معناه تعريض الجمهورية وحياتنا معها للخطر وأي عاقل يرضى بان يعرض حياته للخطر أو يعرض النظام الجمهوري الذي هو ثمرة كفاح خمسة وعشرين سنة. وأما أننا لا نريد لها مصالح في اليمن فهذا أيضا غير صحيح وقد صرحنا

لهم غير مرة بأن للجمهورية العربية المتحدة الأولوية في كل مشروع إستثماري ترى أنها تستطيع القيام به. والمهم أن يفصحوا لنا عن مرادهم لنتفق عليه بشكل قانوني ولن يجدوا منا أي معارضة. وقد صارحنا بهذا السيد الرئيس جمال عبدالناصر فكان جوابه (هوانتم عندكم حاجة ده ما عندكم مَيّه تشربوا. ونحن لم نستطع القيام بكل المشاريع داخل بلادنا ونحن نساعد شعب اليمن تنفيذًا لمبادئنا القومية)، فقلنا له (جُزيتم خيرًا). أما الإستعمار المتطور فنحن نرفض تسمية العون العربي لنا إستعمارًا. وأما تأثير الخلافات على الموقف الحربي فمع أنّا نعتقد أن الخلافات في الرأي، كما سبق وشرحنا لكم في صنعاء، قد تكون مفيدة طالما أن الدوافع إليها غير شخصية ومهما كان الهدف تحقيق المصلحة الوطنية ونحن نقولها بصراحة إنها لو كانت لدن القاهرة رغبة في الحلول السلمية التي هي بلا شك من عوامل الإستقرار لكانت حينما جاءها السلال والعمري قد اتخذت إحدى طريقين إمّا أن تقول لهما عودوا إلى بلادكم وإتفقوا مع إخوانكم على ما فيه مصلحة الشعب وعلى ما يحقق رغبته، هذا إذا كانت لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية كما تقول ذلك وتكرره على لسان كل مسئول من الرئيس عبدالناصر إلى المشير عامر إلى السادات إلى القيادات المتعاقبة إلى السفير، أو أن تجعل من نفسها حَكَمًا غير متحيز وحينئذ عليها أن تعرف رأي الجانب المعارض من الآراء والمطالب وتعرف أين تكمن المصلحة وأين يقف الشعب ثم تقف هي في الموقف الذي يجب أن يقفه الحَكَم العادل والقاضي النزيه. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث بل الذي حدث هو فرض حكومة على الشعب وإعلان حالة الطوارئ والحكم العسكري والمحاكمات العسكرية، وقد كان ذلك مخيبًا لأمال الذين كانوا يؤملون أن توجيهات القاهرة ستأتي مستوحاة من مصلحة اليمن.

وقلنا لهم، وفوق ذلك يقول الرئيس جمال عبدالناصر الذي نعتبره أبًا للثورة والثوار للرئيس السلال (أنا لوكنت مكانك لمسحت بالإرياني والزبيري ونعمان الأرض)، وقد كُنّا نعمل في الحقل الوطني وفي ظل أعتى نظام رجعي كهنوتي ولم يُمسَح بنا الأرض. صحيح أنه سجن وأعدم ولكنه لم يمسح بيمني الأرض.

فتصنع السفير المصري الفزع وصاح الله الله من قال هذا عن عبدالناصر، فقلت له قاله وزير الخارجية في الحكومة الجديدة عبدالقوي حاميم الذي قال الرئيس عبدالناصر أنه محل ثقته. فقال السفير هذا لا يمكن، فقلنا له تستطيع أن تأتي بوزير الخارجية والأخ الأستاذ نعمان يواجهه بما سمع منه. ووجم السفير وتبادل السفيران النظرات وكانت قناعتهما بما قلناه واضحة.

وقلنا لهم إننا نأسف أشد الأسف لأن الـ ج.ع.م. تعتبر كل طلب للإصلاح أو نقد للأوضاع أو أي تنبيه إلى فساد إنما معناه العداء لها و العمل ضدها. فقال السفير العربي أبدًا هذا لا أصل له ونحن إنما جئنا لحماية الثورة والجمهورية من العدوان الخارجي، فقلت له فلماذا إذًا يقول السيد المشير عامر للقبائل حين أجتمع بهم أن القاضي محمد الزبيري سمى حزبه حزب الله وهل نحن حزب الشيطان، وهل نحن دولة إسلامية أم نحن كفار. فلماذا يعتبر السيد المشير أن الحزب هذا ضده وليس ضد الملكيين والسعوديين وأنه أراد أن يحاربهم بنفس السلاح الذي يحاربوننا به. إننا نرجو أن تتأكد القاهرة أن خلافاتنا مع المسئولين اليمنيين ليس معناها العداء للـ ج.ع.م. ولتضع نفسها في محل التقديس الذي وضعناها فيه ولتسمح لنا بحل مشاكلنا بالطرق التي نرى فيها مصلحة بلادنا ولا عليها إن أكل بعضنا بعضًا.

وبعدكلام طويل تكلموا فيه عن محاولة إنهاء الحرب بالطرق السلمية على الطريقة التي ندعوا إليها على أساس أن نهادن الحكومة ونسكت عنها لأن المصلحة الوطنية تدعونا إلى ذلك. وأبدينا إستعدادنا لتجميد خلافاتنا مع الحكومة على أساس الدعوة فورًا لعقد مؤتمر وطني ودعوة الجامعة العربية لدراسة القضية اليمنية. وبعد الأخذ والرد وجذب وشد وافق السفير العربي على ذلك وطلب أن نحرر رسالة إلى القاضي عبدالسلام صبرة ليذهب إلى القاضي محمد الزبيري لإقناعه بذلك، وأفترقنا على هذا.

وفي ١٩٦٥/٢/١١م أعددت الرسالة إلى القاضي عبدالسلام، وذهبنا في الثامنة صباحًا إلى السفراء وعرضنا عليهم رسالتنا إلى القاضي عبدالسلام.

وأقترحوا تعديل بعض الجمل فوافقنا. وكان معنا القاضي عبدالكريم العنسي، فقال السفير المصري وهو يتكلم عن كثرة الوشاية وإفترائها أنه جاءته تقارير إلى صنعاء تفيد أن الأخ العنسي سافر إلى عدن برسالة من القاضي الزبيري واذا به يصل إلى تعز فيجد العنسي أمامه. فقال له الأخ العنسي تأكد أني لو أردت السفر إلى عدن لجئت أودعك ولأستأذنت من رئيس الجمهورية فعدن هي جزء من اليمن وأولادي وأموالي فيها، وقد أُضطَر إلى العودة إليها إذا ظلت الأوضاع هنا كما هي عليه الآن.

إتفقنا على أن يقوم السفير العربي بزيارة المشير السلال وإقناعه بقبول قيام المؤتمر على أساس أن يعطينا رده بعد خروجه. ولكنه لم يتمكن من ذلك وسافر السفراء إلى صنعاء، ونسجل فيما يلي الرسالة التي بعثناها معهم إلى القاضي عبدالسلام لأنها تصور جانبًا من تاريخ تلك الفترة وإهتماماتها.

سيادة الأخ المجاهد القاضي عبدالسلام بن محمد صبرة حياه الله.

تحية أخوية طيبة وبعد:

فقد سعدنا كثيرًا بلقاء الإخوة الأشقاء الأكارم سفراء الـ ج.ع.م. والعراق والجزائر. وفي جلسة أخوية صريحة كان الحرص فيها على المصلحة الوطنية قدرًا مشتركًا، بحثنا فيها معهم المرحلة غير العادية التي تمر بها بلادنا العزيزة بحثًا مستفيضًا خرجنا منه بإقتناع تام بأن مشكلة الحرب التي تنزف فيها الدماء وتتقطع أواصر القربى وتصرم وشائج الدم والدين هي المشكلة الحقيقية التي يجب ان تستولى على جهودنا ومشاعرنا وأفكارنا حتى تحل حلًا سياسيًا يحقن الدماء ويحل الأمن والإستقرار محل الخوف والقلق. وإلى أن يتم الحصول على ذلك ومن أجل الإعداد له لا بد أن يخمد كل خلاف بيننا وبين الإخوان المسئولين إلى ما بعد إنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية التي تكفل حقن الدماء العربية وتوفر الإستقرار والامن في اليمن. ورجاؤنا هو أن تتكرموا بالذهاب إلى برط للإجتماع بالإخوان القاضي محمد الزبيري وزملائه والنقيب أمين بن حسن أبوراس والنقيب علي

بن ناجي الشايف والنقيب عبدالله بن منصور ثوابة وسائر المشائخ الكرام من ذو محمد وذو حسين وسفيان ووائلة وآل سالم والعمالسة وغيرهم من المتعاهدين وأن توضحوا لهم الفكرة وأهميتها، ولا شك أن الجميع سيستجيبون لها بدافع ما نعرفه عنهم من وطنية مخلصة وعقول راجحة. ونحن نرجوا من الأخ القاضي محمد أن يتبنى الفكرة ويدعو إليها ويوجه كل الجهود للعمل لها والحث عليها والتبشير بها. وسنتفق بعد ذلك على الوسائل التي نصل عن طريقها إلى الحل المطلوب التي قد يكون منها عقد مؤتمر وطني يجمع ذوي الحل والعقد من المشائخ والعلماء والشباب وغيرهم لتدارس الموقف والتشاور في الحلول الناجحة، وقد يكون منها أيضا الدعوة إلى وضع القضية أمام دول الجامعة العربية لتؤدي الجامعة رسالتها الأساسية في مثل هذه القضية الناشبة بين دولتين من الدول الأعضاء فيها. علمًا أننا نعتبر المملكة العربية السعودية طرفًا من اطراف النزاع لأن ذهبها وأسلحتها وذخائرها وخبرتها ومرتزقتها كل هذه مجتمعة هي التي تحاربنا زهاء عامين ونصف العام. وقد يكون منها قيام المشائخ والعلماء بالإتصال بالمتمردين والمغرر بهم لإقناعهم بالترغيب والترهيب حتى يتقو الله في أنفسهم وفي أبنائهم وإخوانهم ووطنهم فيخلدوا إلى السكينة ويلزموا الطاعة ويدخلوا فيما دخل فيه المسلمون. ونرجوا أن نصل بهذه الوسائل مجتمعة أو ببعضها إلى ما نهدف اليه من إنهاء الحرب بغير الحرب.

ولكي يكون الموقف واضحًا أمام الإخوان فلا بد وأن أؤكد أننا إذا دعونا لمؤتمر وطني فإن مهمته ستكون مقصورة على بحث المشكلة الحربية واوزارها وعواملها الخارجية وما يترتب عليها دون تعرض لشيء آخر. وان مصلحة الوطن وحرمة الدماء العربية المسلمة التي تنزف لتحتم علينا جميعًا أن نتناسى كل ما عدا هذه المشكلة التي ستظل الحكومة والشعب معًا مشدودين إليها وكلنا يعرف أنه من المتعذر قيام أمن وإستقرار، وبالتالي بناء وتعمير وتطوير طالما أن هناك دماءً تسفك وعمرانًا يُدمّر وأحقادًا تغلي وكراهيةً وثارات تُدمِّر الحياة اليمنية تدميرًا.

إن علينا وقد مضت هذه المدة الطويلة في حرب طاحنة لم تنجح في حل المشكلة أن نغير سياستنا في معالجة مشكلة شعبنا المريض بالعقيدة المضللة والكبرياء

الجاهلة والفقر والتخلف البالغين الحد الأقصى، ومعهما شح مطاع وهوى متبع، أن نعالج أمراضه بحرص الطبيب على مريضه وبرحمته له وإنسانيته. فنرجو ملحين أن تهتموا بالموضوع إهتمامًا زائدًا ويحرص الأخ القاضي محمد على إشعار الآخرين بأن خلافاتنا مع الإخوان المسئولين هو خلاف في الرأي حول النظر إلى المصلحة الوطنية العُليا ولا علاقة لها، من ناحيتنا، بالمناصب والكراسي كما يحب البعض أن يصورها. كما نحب أن يفهم جميع الإخوان والعاملين والمتعاهدين أن الإخوان الأشقاء من أبناء الـ ج.ع.م.، الذين لهم الفضل الاكبر في نجاح ثورتنا وحماية جمهوريتنا التي دفع الشعبان الشقيقان في سبيلها أغلى التضحيات، هؤلاء الإخوة هم في منأى عن خلافاتنا وخصوماتنا ويجب أن يظلوا كذلك وأن الذي لهم علينا هو كل التقدير والإجلال والإكبار والإحترام وإننا نعتبر أي تنكر لهم أو جحود لجميلهم هو خروج على الأخلاق العربية والإسلامية الأصيلة. ونأمل أن تفيدونا مشكورين بما يستقر عليه الرأي بعد التفاهم مع الإخوان في برط، وبعدها يكون مروركم على خمر للتفاهم مع الولد المجاهد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وأعرضوا على الجميع كتابنا هذا والله يرعاكم ويشكر سعيكم والسلام عليكم.
١٩٦٥/٢/١١م

تم إفتتاح المدرسة والمستوصف الكويتيين اللذين بنتهما الكويت في تعز. وحضرنا حفل الإفتتاح وأشاد المتكلمون بالمعونة الكويتية وصفق المواطنون كثيرًا، فخطب أحد الأساتذة المصريين يقول لقد بنت لكم الـ ج.ع.م. مدرسة أكبر من هذه المدرسة ولم تصفقوا لها وتهتفوا بحياتها فما هي الأسباب لهذا الجحود؟ فقال أحد الحاضرين اسألوا أنفسكم. وقام الرئيس السلال خطيبًا واقتصر في كلمته على الشكر للـ ج.ع.م. وقال له المهندس عبدالله الكرشمي أن فضل الـ ج.ع.م. لا ينكر ولكن المناسبة خاصة بالكويت فما كان يحسن إهمال شكر الكويت في مناسبة كهذه ولِكُل مقامٍ مقال.

محاولات تعزيز الاتجاهات الانفصالية

وفي ١٩٦٥/٢/١٥م وصل السفير العربي إلى تعز وأتصل بالرئيس السلال

وعاد لتوه إلى صنعاء. ولم نعرف سبب وصوله ولكن البعض أخبرنا أن السبب للوصول والعودة السريعة هو حصول خلاف بين السلال والعمري وأن العمري هدد بالإستقالة لأن السلال يتجاوز إختصاصاته ويحول مبالغ كبيره تصرف في غير وجوه الصرف المتفق عليها ويعزل ويولي إستجابة لرغبة الإنفصاليين الذين يسعون لتصفية لواء تعز من الموظفين من غير أبنائه. وكان عبدالقوي حاميم والمحافظ عبدالغني مطهر ومعهم القائد العربي المقدم صفوت محمد عبدالله قد بدأوا بتنفيذ خطة إنفصالية ضيقة ترمي إلى تصفية جميع الموظفين الذين ليسوا من لواء تعز وكانوا قد فصلوا عبدالفتاح الانسي مدير المعارف ومحمود الحكيم الموظف في الاعلام وغيرهما.

وفي ١٩٦٥/٢/١٧م جاء الشيخ علي عنان والشيخ حزام أبوذيبة والشيخ أحمد حمود حرمل والشيخ علي محمد القديمي من مشايخ حاشد والثلاثة الأخرون يحملون رسائل من الشيخ عبدالله الأحمر إلى السلال يؤكد فيها وقوفه إلى جانب المطالب الشعبية وأنه لن يتخلي عن الإرياني والزبيري ونعمان وصبرة. وقد طلب الرئيس السلال من المشائخ أن يعملوا على الجمع بينه وبين الشيخ عبدالله وأنه مستعد للوصول إلى خمر على أساس أن أحضر أنا والقاضي محمد الزبيري والقاضي عبدالسلام، وقد شكا للمشائخ أنّا متصلون ليس بأمريكا فقط بل وباسرائيل. ولما قالوا له أن الإرياني لا يمكن أن يقبل هذا قال إنما يجرجره نعمان الذي له صلات بأمريكا ولهذا أطلب الإجتماع به وبالزبيري وصبرة بدون حضور الأستاذ نعمان، وقد شكا كثيرًا من نعمان.

وأوضحت للمشائخ أن هذا الكلام لا يمكن أن يكون من كيس السلال، والغرض فيه لمن يوجه السلال إليه هو تمزيق البلاد وإيجاد فرقة وتصدع في الوحدة الوطنية. ولا يمكن أن أحضر أي إجتماع لا يحضره الأخ الأستاذ نعمان. إنهم يريدون أن يقولوا لأهل المنطقة أرأيتم لقد أجتمعوا بعيدًا عن الأستاذ نعمان الذي يمثل المنطقة. فقال المشائخ إنهم قد أبدوا ملاحظتهم فقالوا لهم إن مشائخ المنطقة ضد الأستاذ نعمان، فقلت لهم هذا غير صحيح وإنما يريدون تنفيذ مخطط قد ظهرت بوادره في عدة مجالات فيجب عليكم أن تتنبهوا جدًا. وقد تفهم المشائخ

بعض الشيء وإن كان هؤلاء المشائخ لهم صلة حسنة بالسلال وهو يحاول أن يجعل منهم منافسين للشيخ عبدالله، ولكن شعبيته في القبيلة وتقاليدهاالأصيلة لم تجعله ينجح. وقد أفهمت المشائخ أنه ليس من الممكن أن نفترق عن الأستاذ حرصًا على الوحدة الوطنية. وقال القديمي، هل نعمان معنا في العمل لمصلحة البلاد فقلت له نعم، فقال إذًا هو أخونا ونعاهدك على أن نقف بجانبه ونقاتل دونه.

صبرة يشكو من المخابرات المصرية

وفي ١٩٦٥/٢/١٨م وصلتنا رسالة من الأخ القاضي عبدالسلام صبرة يشرح المستجدات مع السفراء العرب. وقال القاضي عبدالسلام في رسالته أن من أغرب الأشياء أن رسالة جاءت من القيادة العربية إلى اللواء العمري يقولون فيها أنه، أي القاضي عبدالسلام، ذهب إلى الشيخ عبدالله بن حسين بصورة سرية كما ذهب مع العميد الرعيني والعميد الدفعي ومجموعة من الضباط إلى الحديدة للتآمر وأنها وصلته رسالة من القاضي عبدالكريم العنسي يقول فيها أنه تم إتصاله بسلطان لحج وتم الإتفاق معه على تزويد المعارضين في اليمن من بريطانيا بكل ما يحتاجونه للقيام بمعارضة الحكومة الجديدة. وقال القاضي عبدالسلام أنه قد تحدث بصراحة حول الموضوع مع الفريق القاضي وقال له بأنهم سيتعبون إذا لم يحلوا مشكلة المخابرات، كما تحدث في الموضوع مع العمري وأن العمري قد تأثر جدًا لهذا الأسلوب الغريب والعقليات السخيفة.[١]

وقد استغربنا أن تصل الامور بالمخابرات المصرية إلى هذا الحد وقدرنا دوافع السوريين في الإنفصال وقد جعلوا من حيثياته الرئيسية إيقاع المخابرات المصرية بعدد كبير من رجالات سوريا وزعمائها المخلصين. والقاضي عبدالسلام هو من الرواد العاملين في القضية الوطنية فكيف يمكن أن يتهم ويوضع تحت أنظار المخابرات. وإذا كان الوضع قد بلغ من السوء إلى الحد الذي يدفع القاضي عبدالسلام إلى التآمر عليه فإن عليهم أن يفكروا في إصلاح الوضع لا في تعقب الأحرار والمناضلين.

---

(١) أنظر الرسالة في الملحق رقم (١٢).

وصلت رسالة من الأستاذ عبدالرحمن بن أحمد نعمان من عدن يقول فيها أن ستة من الوزراء في حكومة عدن الإتحادية هددوا بالإستقالة إذا استمرت اذاعة عدن في مهاجمة الجمهورية ومهاجمة سياسة القاهرة وأن علي عبدالعزيز نصر تعرض لمظاهرة لم ينج فيها من الضرب إلاّ بحماية البوليس لأنه يهاجم سياسة الـ ج.ع.م. في اليمن والمطالبة بإخراج القوات العربية، والأستاذ علي عبدالعزيز هو من أعضاء القوة الثالثة التي يتزعمها السيد إبراهيم الوزير. وتقول الرسالة أن الإنجليز ضد حزب الله لأنه ضد حلفائهم الملكيين.

وفـي٢٠/٢/١٩٦٥م زُرنـا الشيخ محمد علي عثمان وكان المحافظ عبدالغني مطهر لديه، وقد عتبنا عليه لأنه أمر بحبس محمد عبدالحميد نعمان إبن أخي الأستاذ نعمان، وقلنا له لقد نكثت العهد وخرجت على الصف ولم نعتب عليك ولكن أن تصبح سوطًا يلهب ظهور إخوانك، فأعتذر أن الرئيس السلال هو الذي أمر بحبسه لأنه يوزع منشورات حزب الله وأقسم أنها تصله أوامر بإتخاذ إجراءات ضد أنصارنا وأنه يرفض تنفيذها.

رسالة تذكير للسفراء العرب

وحررنا رسائل لسفراء مصر والعراق والجزائر نشهدهم على إصرار الحكومة على منع قيام المؤتمر بعد أن سبقت الموافقة، وبعثنا صورة منها للإخوان في صنعاء. وقد شكرنا السفراء على جهودهم المبذولة وعن أملنا في الدور الهام الذي تستطيع حكوماتهم أن تضطلع به للمساهمة في حل المشكلة اليمنية، وناشدنا بلدانهم أن تتبنى الدعوة للسلام في اليمن تبنيًا كاملًا وأن تستمر في بذل جهودها ومساعيها حتى تنجح هذه الدعوة العادلة.

وقد ذكرناهم بما تم في الإجتماع الذي تم بيننا وبينهم، وقلنا لهم: [**لقد كان أهم ما توصلنا إليه هو ما يلي:**

١. التأكيد من جانبنا على رأينا الذي طالما أكدناه والذي نلتزم به كل الإلتزام وهو أن المشكلة اليمنية لا يمكن أن تحل بالحرب وأن القوة وحدها لا تجدي شيئًا إذ لابد للقضية من حلولها السياسية.

٢. إصرارنا على ضرورة قيام مؤتمر شعبي يعالج مشكلة الحرب ويقدم لها الحلول السياسية.

٣. الموافقة من جانبنا على ما دعا اليه الأخ السفير المصري من تجميد الخلافات بيننا وبين الحكومة القائمة حتى قيام المؤتمر الذي سنحدد مواقفنا على أساس نتائجه.

٤. موافقة سفير الـ ج.ع.م. على دعوتنا إلى قيام المؤتمر الوطني ووعده بأخذ الموافقة على قيامنا به من المسئولين في الحكومة اليمنية.

أما ما حدث حتى الآن بصدد ما أُتفق عليه فهو أننا قد ألتزمنا التزامًا كاملًا بما توصلنا إليه وأبلغنا الأخ الأستاذ محمد الزبيري في حينه للإلتزام بهذا الموقف والتصرف على ضوئه، ولكن المخالفة للإلتزام والخروج عن الإتفاق كان من قبل المسئولين والأطراف الحكومية الرسمية والأطراف المسئولة. ونحن نشهدكم على هذا الموقف البعيد عن الحكمة والذي لا يخدم إلاّ الرجعية والإستعمار، ونطالبكم بإبلاغ هذه الحقيقة إلى حكومتكم ورئيسها الجليل].

وذكرناهم مرة أخرى بإجتماعنا بهم وأننا [**قد أبدينا شكنا وتخوفنا من معارضة المؤتمر ورفضه فأستنكر السفير المصري هذا الشك والتخوف قائلًا أنه لا يوجد من له مصلحة في إستمرار الحرب. وقد أحسينا أنه لن يدين المعرقلين لحل المشكلة أمامكم فقلنا أن التطورات ستكشف من هم أصحاب المصلحة في إستمرار الحرب وذلك حينما تجئ معارضة المؤتمر منهم. وهاهي التطورات قد كشفت تمامًا من هم الذين يعيشون على حساب الدم اليمني وينصبون عروشهم الجديدة على جماجم الشعب وأشلائه، فقد عارض المسئولون في الحكومة قيام مؤتمر السلام اليمني. فنناشدنكم بالضمير الانساني أن توضحوا لحكومتكم الحقائق كلها وأن تشرحوا لها الموقف بكل تياراته لتستطيع، على أساس الفهم للمأساة اليمنية المتمثلة بالحرب والفوضى، أن تتبنى دعوة السلام والاستقرار في هذا البلد العربي المنكوب**].

مؤتمر حرف سفيان تأييدًا لحزب الله

وفي هذا اليوم ٢/٢٠ أجتمع في مركز حرف سفيان قبائل دهم وسفيان وحاشد في مؤتمر شعبي كبير درسوا فيه الأوضاع ووضعوا ميثاقًا يتعاهدون بموجبه على إنهاء الحرب في اليمن بكل الوسائل والتمسك بشريعة الله ورسوله وتأييد حزب الله ومحاربة ما سوى ذلك مثل النظام الملكي والإمامة ورفض الحكم العسكري والتمسك بحزم بالنظام الجمهوري اليمني المبني على الشورى.

هذا مضمون ما جاء في الميثاق أو القاعدة ونصها يعطي صورة للأعراف والتقاليد القبلية في اليمن وفيها جُمَل وألفاظ لها معناها الخاص في التأكيد

على الروابط القبلية والتقاليد اليمنية التي هي في طريقها إلى الانقراض.[١] وقد رفع الموقعون على هذه القاعدة برقية إلى الرئيس السلال قالوا فيها أنه تأكد لجميع أبناء اليمن أنه ما دام التدخل الأجنبي والإغراء بالذهب والسلاح موجودًا في ظل الأوضاع الحكومية الفاسدة فإن الحرب ستستمر وتطول ولاسيما وأن الجهاز الحاكم قد برهن على أنه عاجز كل العجز وأنه دون مستوى هذه الظروف الخطيرة وأنه لا يحظى بأي تأييد شعبي، وأن الإصرار على فرضه يهدد النظام الجمهوري بأكمله وأن لذلك قد قرروا بأن يعملوا على توحيد كلمة الشعب لإنقاذ اليمن من الحرب والدمار، وأن يتصلوا بالدول والشعوب العربية والجامعة العربية والدول الصديقة والدول المحبة للسلام وهيئة الأمم المتحدة وذلك لمقاومة التدخل الأجنبي وحقن الدماء في اليمن ولإيجاد علاقات حسنة بين اليمن وبين جميع الدول العربية.

وصل من صنعاء يحيى الكوكباني يحمل رسائل من القاضي عبدالسلام صبرة والقاضي محمد الزبيري. وفي رسالة القاضي محمد يقول (إن المسئولين مصرون على أخطائهم حتى الجنون ونحن مصرون على حقنا وصوابنا حتى الموت).

وفي ١٩٦٥/٢/٢١م زارنا العميد حسين الدفعي والعميد محمد الرعيني والمقدم عبدالله صبرة وتحدثنا معهم طويلًا، وتبين أن سبب مجيئهم إلى الرئيس السلال في تعز هو محاولة إزالة ما في نفسه من تقارير المخابرات القائلة أنهم كانوا في الحديدة يتآمرون. وقد ألحوا علينا بالتحرير إلى القاضي محمد الزبيري لينتقل من برط إلى الشيخ عبدالله الأحمر في خمر فقلنا لهم أن بين القاضي محمد وقبائل ذو محمد وذو حسين وسفيان عهود ومواثيق ولكنه في الإمكان مجيئه عند قيام المؤتمر في خمر. وقد فسرنا هذه النصائح بأن الدافع إليها ما بين العميد الرعيني والشيخ أمين أبوراس من خلاف وأنهم يخدمون بهذه الفكرة القيادة العربية التي تبدي دائمًا إنزعاجها لبقاء القاضي محمد في برط، ولكنّا بعد أن أغتيل الشهيد

(١) انظر النص الكامل للوثيقة في الملحق رقم (١٣).

الزبيري في بلاد ذو حسين قدرنا النصيحة ولكن بعد فوات الأوان.

وفي ١٩٦٥/٢/٢٣م وصل إلى تعز اللواء العمري والسفير أحمد شكري والفريق أنور القاضي واجتمعوا بالسلال فور وصولهم، ثم زاروا القيادة العربية وإدارة الأمن ومحطة الإذاعة في الحوبان، ثم عادوا في اليوم التالي إلى صنعاء. وقد أختلفت التفسيرات لوصولهم ولكنه بلغ أن الفريق القاضي كان يتكلم بصوت مرتفع ويقول أن أعصابهم قد تلفت وأن أبناءهم يذبحون وأنهم سيسحبون قواتهم. وقد قيل أن خلافًا بين العمري والسلال هو سبب الوصول، وقيل أن إجتماع القبائل في حرف سفيان هو السبب.

مواجهة بعض الدسائس

وفي ١٩٦٥/٢/٢٥م زارني الشيخ محمد علي عثمان وأخبرني أن اللواء العمري شكا مني ومن الأستاذ نعمان شكاءً مرًا، زاعمًا أن منشورات قد توزعت وفيها حملة عليه وتحمل له أيضا صورة كلب. ويقول الشيخ محمد أنه دافع عنا وأننا لا يمكن أن نرضى بذلك فوافقه بالنسبة إليّ ولكنه قال أني قد أنجرفت مع الأستاذ نعمان. ولما لم نكن نعلم شيئًا عن المنشورات فقد بدا لي أنها من قبل أعداء الأستاذ نعمان، وهم حاميم والأسودي وشعلان، وغرضهم إثارة العمري ضده، وهذا هو الأقرب إلى الحقيقة. وجاءت توصية من الرئيس السلال مع الأخ القاضي محمد الأكوع يرجونا فيها عدم نشر المنشورات، كما لو كان متأكدًا من رضانا بالمنشورات، الأمر الذي حملني إلى تحرير رسالة إليه قلت له فيها أن الدين النصيحة وأنه بدافع من ذلك وبدافع من عواطف أخوية وأطياف ماضٍ طويل ربط بين القلوب بروابط وثيقة ليس من السهل فصمها أو تجاهلها أقدم النصيحة لله وله وللشعب.

ونبهناه في الرسالة إلى خطورة النظر إلى مشاكل اليمن بعيون الآخرين والإعتماد على الغير في حمايته داخل بلده، واستشهدنا بما قاله الرئيس عبدالناصر لثوار العراق حينما طلب منه ثوار العراق عقد إتفاقية عسكرية يستطيعون من ورائها الإعتماد على الجيش المصري فأجابهم بأن الثورة التي لا يحميها أبناؤها لا تحميها

أي قوة أجنبية مهما بلغت، وقلنا له أن الإعتماد على المخابرات أو بعبارة أصح على النمامين والدساسين الرسميين والمغرضين والحاقدين سيفسد عليه الحياة ويفسد ما بينه وبين إخوانه وأصدقائه. كما قلنا له: [**إن من المعروف أن الذي يضمر الشر يسيء الظن بالآخرين، وإننا وأيم الله لا نحمل حقدًا عليكم بل نأسى ونرثى لكم ونتألم من أجلكم ولا ننكر طيبتكم وصفاء قلبكم، ونعرف أنكم قد تعملون أشياء كثيرة لا تريدونها ولا يقرها ضميركم بغية إرضاء جهات معينة ومن هنا تأتي المحنة. إن ما تسمونه بالمخابرات سيشككم بالشباب والضباط والمشائخ وبإخوانكم وزملائكم الأحرار الذين أحتوتكم وإياهم السجون وطوتكم النكبة، بل النكبات المتعددة، وبكل فئات الشعب، وإذا بلغت الأمور إلى هذا الحد، وهي بالغة حتمًا ما دام أن آذانكم مصغية للذين يدسون ويكذبون، فإنها المصيبة**].

وأضفنا: [**إن الخطأ ليأتيكم من إعتقادكم أو تصديقكم لمن يقول لكم أنّا نسعى وراء المناصب وننافس عليها، والمناصب قد كنا فيها ولا نطمع بل لا نرضى بأكثر منها فلماذا إذًا نتركها لنصارع عليها. إن المسألة ليست مسألة منصب شكلي، الأعمال فيه لا إراديه، بل مسئولية عن شعب يذوب كما يذوب الملح في الماء وتختفي ملامحه كلما مر بنا الزمن، مسئولية كيان شعب وإقتصاد شعب ودماء شعب وكرامة شعب وتاريخ شعب فما هو المنصب وما قيمته إزاء هذه المسئولية الكبيرة**].

كما قلنا له أن كلامه [**أمام كل من هب ودب عن مؤامرات موهومة ليس من السياسة ولا من مصلحتكم في شيء، وليس إلاّ إغراءً وتشجيعًا على العمل. أما بالنسبة إلينا نحن إخوانكم فلنا من المُثُل والقيم والمبادئ ما يمنعنا من العمل ضد الإخوان في الظلام وفي إمكاننا أن نصارحهم بكل ما لدينا كما فعلناه في هذه الرسالة. وهذا ما نصارح به السفير العربي والمسؤولين العرب ونحن لا نعادي أشخاصًا بل ننتقد أوضاعًا بغية الإصلاح وإخراج البلاد من محنة، وما دام حق النقد والنصح مكفولًا فلا حاجة بنا إلى العمل خارج نور الصباح**].

وحررنا أيضًا رسالة مماثلة للواء العمري وقلنا له إننا نقول كل ما نريد أن نقوله علنًا ونكتبه إليهم وإلى القيادة العربية وإلى عبدالناصر والمشير عامر بكل صراحة فلا حاجة بنا إلى تشجيع المنشورات، ولاسيما تلك التي لا تتضمن غير السب والشتم وصور الكلاب والقطط ونحو هذه التوافه.

وفي ١٩٦٥/٣/١م حاول الرئيس السلال عن طريق الشيخ محمد علي عثمان أن نجتمع به للتفاهم على أن أكون بمفردي. وقد أبديت إستعدادي على أساس أن أكون مع الأستاذ أحمد نعمان. ولم تتكرر المحاولة، فتأكد ما كنا قد أفترضناه من أن المراد التفتيت والتفريق بيننا.

وصل الشيخ محمد مصلح عبدالرب ومعه عدد كبير من مشائخ لواء إب يقولون أنها وصلتهم برقية من الشيخ محمد علي عثمان يطلب فيها وصولهم للتشاور معهم على المشاريع التي تنوي الحكومة إقامتها في لواء إب، وقد أرادوا بالوصول إلينا الإعلام وأخذ الرأي. وقد شعرنا أن الغرض من الطلب غير التشاور فقلنا لهم إذهبوا إلى الشيخ محمد وإلى الرئيس وإعرفوا ما يريده الرئيس وعودوا إلينا.

أذيع من صنعاء مجموعة من القرارات الجمهورية تتعلق بتعيين لجنة تحضيرية لوضع الميثاق الوطني، وحول المحكمة الشرعية لأمن الدولة. وكانت هذه القرارات مثار ضحك وسخرية وإستنكار الشعب فأعضاء اللجنة التحضيرية أكثرهم من الأميين الذين لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة. أما المحكمة فقد أستنكروا أن تسمى بالمحكمة الشرعية، ثم توضع لها قوانين تتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تحترم دم المسلم وماله وعرضه. إن القوانين التي وضعها لها الخبير العربي قررت حكم الإعدام على أتفه الأسباب بل على ما لا تعتبره الشريعة الإسلامية جريمة تستحق أقل العقوبات فكيف بعقوبة الإعدام.

في ١٩٦٥/٣/٢م جاء الشيخ محمد مصلح ومن معه من المشائخ بعد مقابلة الرئيس، وقد أفادوا أن كل أسباب الطلب هي على حد تعبير الشيخ محمد علي عثمان أن الرئيس يشعر بوحشة الوحدة ويحس أن الناس قد أصبحوا ضده ويريد أن يكسب مشائخ هذه المناطق إلى جانبه. وقالوا أنه قال لهم أنه يريد أن يعتمد عليهم ويحفظ لهم مكانتهم وشرفهم وسلطتهم على المواطنين ويريد منهم الاّ يصدقوا المخربين، وهو يعنينا بذلك. وقد قالوا له أنهم لا يصدقون أحدًا ولا يوجد لديهم مخربون وأستنكروا القرارات التي انبعثت من صنعاء حول محكمة أمن الدولة وقالوا له أنه يظهر أنه لم يبق في نظركم أي احترام لدماء اليمنيين تصدرون ثلاثين قرارًا كلها بالإعدام لأبسط الأخطاء، فأقسم لهم الرئيس اليمين المغلظة على أنه لا يعلم بهذه القرارات، فقالوا له إنها كلها صدرت بإسم المشير عبدالله السلال فكيف تقول أنك لا تعلم بها.

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظمُ

رسالة إلى عبدالناصر بخصوص المؤتمر الوطني

في ١٩٦٥/٣/٣م أرسلنا رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر أعطيناه فيها الصورة الحقيقية للموقف في اليمن وطلبنا العمل على إنهاء الحرب بالطرق السلمية والتفاهم مع السعودية وإفساح المجال لليمنيين أنفسهم ليحاولوا بدورهم التفاهم مع السعودية فقد يقدر لهم النجاح، مع السماح بالدعوة إلى مؤتمر وطني عام. وقلنا له في الرسالة [**إننا على يقين كامل بأن الصورة التي تتكون لديكم عن الموقف في اليمن وتطوراته، والتي تنطلق توجيهاتكم عنها وتتصرفون على أساسها، لابد وأن تكون صورة ناقصة ومشوهة نتيجة لأن المصادر التي تعتمدون عليها في تلقي أجزاء الصورة تتسم من جهة بعدم القدرة على أداء مهمتها، وتتسم من جانب آخر بعدم الأمانة وإنعدام الرغبة في إعطائكم الصورة الكاملة والصحيحة**] وبعد أن شرحنا أسباب ذلك باسهاب قلنا للرئيس عبدالناصر [**ومن هنا يبدو لنا بشكل لا مجال فيه للشك أن توجيهاتكم تنطلق من مقدمات غير صحيحة، وأن مواقفكم العملية تثبت أن الحقيقة الحية والواقع المجسد الملموس لم ينقلا إليكم بواسطة المصادر الكفؤة والنزيهة التي تتوفر لديها الرغبة الصادقة في تحقيق الخير للشعب اليمني وللشعب الشقيق ذي الفضل الأكبر**] مدللين في الرسالة على ذلك بما حدث في أول يناير ١٩٦٥م حيث اجتمع جميع المسئولين في الحكومة على تقديم مطالب يرجون من ورائها إصلاح بعض أحوالهم وأيدهم على ذلك مشائخ البلاد وأهل الحل والعقد فيها، ووافق على هذه المطالب رئيس الجمهورية ونائبه اللواء العمري ورئيس الحكومة اللواء الجائفي ثم يتوجه الرئيس، لا ندري بأي دافع، إلى القاهرة ويعود ومن معه بحل من القاهرة كان مخيبًا للآمال، لا ينطلق من المصلحة المشتركة ولا من طبيعة المشكلة وواقعها، الأمر الذي أكد لنا أن المشكلة قد تم تصويرها كما لو كان يحلها تشكيل حكومة برئاسة اللواء العمري وان تُعلن حالة الطوارئ والحكم العسكري وبذلك تحل مشاكل اليمن الحربية والإقتصادية والإجتماعية.

وصارحنا الرئيس عبدالناصر أن المواطنين قد رأوا أن هذا الحل قد جاء خدمة لمصالح فردية وأن الوجود العربي قد تحول إلى مجرد أداة ضغط لفرض أفراد، ودرع لحماية أشخاص وحراسة مطامعهم، لا مساعدة للشعب اليمني ولا خدمة للمبادئ القومية السامية أو المبادي الإنسانية الشريفة. وقلنا للرئيس عبدالناصر

[إن الصورة الصحيحة للواقع والتي لا غنىً عنها للتفكير على أساسها والتصرف من وحيها يجب أن تكون تعبيرًا صادقًا عن الواقع وانعكاسًا للحقيقة القائمة ونذيرًا بما ستؤول إليه الأحوال إذا أستمرت في تخبطها الأعمى على هذا الطريق الخطر. ولا شك أن الصورة التي لديكم مهما كانت مزورة ومزيفة إلا أن مزيفيها لن يستطيعوا أن يحجبوا عنكم تدهور الأوضاع وتأزم الموقف، وبودنا أن نضيف ما يلي:

١ ـ إن التذمر الشعبي والإستياء العام قد بلغ قمته نتيجة لإستمرار الحرب بما فيها من خراب ودمار وفوضى، ونتيجة لعدم ظهور أي بادرة تدل على أن المسئولين عنها على فهم صحيح للموقف وأنهم يفكرون في متطلبات الخروج منه، وتبشر بأن الأمور قد وضعت أقدامها أو ستضعها قريبًا على بداية الطريق السليم فيكون لدى الشعب أمل في المستقبل والإطمئنان إلى أن المرحلة وإن ساءت سوف تنتهي إلى شاطئ الأمان بسلام.

٢ ـ إن التذمر والإستياء قد بلغا إلى حد شجب كل حكومة لا تبرهن بتكوينها وتصرفاتها على أنها سائرة في الطريق إلى حل مشكلة الحرب وإنهاء حالة الفوضى والتناقضات بالوسائل المجدية. ومن هنا كان شجب الشعب للوضع القائم وعدم تأييده للحكومة الآتية من القاهرة لتعيش في ظل أحكام الطوارئ والحكم العسكري، متربصة بالشعب والشعب متربص بها. أما كان يكفي أن تحارب القوات العربية ضد الملكيين.

٣ ـ إن هذا التذمر والإستياء لم يعودا موجهين إلى المسئولين اليمنيين بقدر ما أصبحا موجهين وبالدرجة الأولى لـ ج.ع.م. وقواتها وسياستها في اليمن، ولا سيما بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

٤ ـ إن القبائل المتمردة في شمال اليمن قد برهنت بتوافدها على مقر القاضي محمد الزبيري وفي المقدمة حامس العوجري عن رغبتها الصادقة في الخروج من موقفها المعادي للجمهورية. وكما عبرت عن كفرها بالملكية عبرت عن رفضها للوضع القائم الذي لا يمثل الشعب والذي لا يقدر على الإستجابة للمطلب الشعبي الملح، وهو إنهاء الحرب بالوسائل السلمية. وأصبح الإصرار على إستمرار الحرب ضد هذه القبائل التي تمد يد الإخاء والطاعة للنظام الجمهوري بشروط لا تمس مبادئ الثورة ولا النظام الجمهوري مجرد تعسف خطير وعداء يبدو كما لو كان محتمًا وأبديًا لا غاية له إلاّ التدمير والإبادة.

٥ ـ إن موقف القبائل المؤيدة للجمهورية في الشمال ونجاحها في دعوة إخوانها من القبائل المتمردة وإعلان الجميع عن تأييدهم للنظام الجمهوري ورفضهم للنظام الملكي ومطالبتهم بتصحيح الأوضاع القائمة وحل المشاكل بالطرق السلمية، هذا الموقف قد لقي ترحيبًا وتأييدًا شعبيين كاملين في سائر أنحاء البلاد. وأبدى جميع المشائخ إستعدادهم للتوقيع على الإتفاقية التي أتفق عليها رجال حاشد وبكيل. وسيكون في رفض هذه الدعوة النبيلة وفي مد يد العدوان لليد التي أمتدت بالسلام والمحبة صدمة قاسية لكل أبناء اليمن وخيبة أليمة لآمال هذا الشعب في الرئيس عبدالناصر وفي حكمته المشهود لها، وسيلقي هذا الرفض

على رسالة مصر النبيلة ودورها الإنساني المشرق كثيرًا من الظلال القاتمة والغيوم الكئيبة، وسيكون أهم ما يؤخذ على قواتها وتضحياتها أنها قد جُنّدت لخدمة أشخاص لا لمساعدة شعب ولتحقيق مصالح ذاتية لا لمصالح عامة ومشتركة].

واستمحنا من الرئيس العذر لنا عن الصراحة التي سطرنا بها رسالتنا إليه لأننا نرى من واجبنا أن نعرض رأينا في الحل الصحيح للخروج من الأزمة ملتزمين الصراحة والوضوح والصدق، وقد لخصنا الحل في:

[١. أن تتبنى القيادة العربية فكرة الدعوة إلى مؤتمر وطني عام يجتمع فيه علماء البلاد وضباطها ومشائخها وأعيانها ومفكروها وذوو الرأي فيها على صعيد واحد لتدارس مشاكلهم ووضع الحلول الناجحة المنتزعة من واقع البلاد ومن خبرة ذوي الخبرة فيها، والعمل على إقناع المسئولين اليمنيين بضرورة قيام هذا المؤتمر على أن تتولى الحكومة الإعداد له والتهيئة لقيامه.

٢. أن تركز الـ ج.ع.م. إهتمامها وتكرس جهودها لإنجاح الوسائل السلمية لإنهاء حالة الحرب بالتفاهم مع المملكة العربية السعودية التي يعرف الجميع أنها هي التي تحاربنا على مدى عامين ونصف العام.

٣. إذا كان في اللجوء إلى التفاهم مرة أخرى ما يسيء إلى كرامة الـ ج.ع.م.، كما يقول المسئولون في اليمن، فإن من حق اليمن، الذي أضناه الحرب، عليها أن تفسح المجال لليمنيين ليحاولوا بدورهم التفاهم مع السعودية، ولها عليهم أن لا يقبلوا حلاً يمس بكرامة الـ ج.ع.م. أو يمس شرف جيشها الباسل الذي له الفضل الأكبر في حماية الثورة والحفاظ على الجمهورية].

وقد أكدنا للرئيس عبدالناصر أن الدعوة إلى التفاهم مع السعودية هو ما دعونا إليه من أول شهور الثورة علمًا منا بأن الحرب ستطول والدماء ستظل تنزف طالما هناك ذهب ينفق وأسلحة وذخائر تفرَّق وقبائل تحترف القتال وتعيش من ورائه. وناشدناه أن يستجيب لآرائنا فإنها الحكمة التي أنتجتها الخبرة الطويلة بطبيعة البلاد ونفسية قبائلها، والحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها، وأن يلبي نداءنا فإنه نداء المستغيث الذي أثقلت ضميره الأحداث وأقضت مضجعه الفواجع.

مساعي الرعيني للتوفيق بيننا والمشير السلال

وفي ١٩٦٥/٣/٤م زارنا الشيخ يحيى القوسي، عامل يريم، وطلب صورة الإتفاقية التي عقدت بين رجال حاشد وبكيل ليأخذ عليها تواقيع مشائخ يريم

وخبان ورداع، وأعطيت له. وزارنا العميد محمد الرعيني وطالت بنا الجلسة معه وكان غرضه إيجاد تقارب بيننا وبين الرئيس السلال على أساس تنفيذ المقترحات المقدمة مع الإستقالة فوافقنا. وأتفقنا على أن نجتمع في جلسة أخرى حتى يتأكد من جدية الرئيس السلال في وعودة لأنه قد سبق له أن وافق عليها ثم رفضها عدة مرات. وجاء العميد محمد الرعيني مرة أخرى وتحدثنا معه طويلًا وأنتهت الجلسة بالموافقة على النقاط التالية:

١ . القضاء على الشكوك بين الزملاء وإعادة الثقة المتبادلة فيما بينهم والعمل على إعادتها بينهم وبين الـ ج.ع.م.

٢ . العمل على إنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية.

٣ . الإتفاق مع الـ ج.ع.م. على تهيئة الجو للمباحثات بين اليمنيين والسعوديين مباشرة لمحاولة الإتفاق على حل سياسي لا يتنافى مع سياسة المتحدة.

٤ . التفاهم على تشكيل المجلس الجمهوري برئاسة الرئيس السلال.

٥ . يعمل المسئولون في الوضع القائم على سرعة تدارك الإنهيار الإقتصادي والعمل على إعادة مركز الريال اليمني وتعتبر الحكومة القائمة مسئولة عن ذلك.

هذا ما أسفرت عنه الجلسة. أما الحكومة فقد كان من رأي العميد الرعيني أن تستمر في عملها لمدة شهرين وقد وافقنا على ذلك. وكان من رأي الرعيني عدم الإصرار على قيام المؤتمر الوطني لأنه على حد رأيه سيندس فيه مخربون ومغرضون. وقلنا له إذا وافق الرئيس بجدية وإقتناع على تنفيذ المقترحات ونفذت عمليًا فيمكن غض الطرف عن المؤتمر لأن الغرض منه الوصول إلى ذلك. وقد كان معظم الضباط حتى المخلصين منهم يعارضون المؤتمرات لأن مؤتمر عمران أصدر قرارات ضدهم وإن كان المراد بها الضباط الذين أساءوا الإدارة وأساءوا إلى سمعة الضباط الأحرار.

وفي ١٩٦٥/٣/٥م وصل إلى تعز الفريق المرتجي والفريق القاضي والسفير

أحمد شكري وأجتمعوا بالرئيس فور وصولهم ولم يعرف السبب لوصولهم. وفي المساء جاءنا العميد الرعيني يقول أنه أجتمع بالفريقين والسفير وأنهم طلبوا الإجتماع بنا فقلنا له نحن على إستعداد فحدد معهم الموعد وسنأتي إليهم. وأتصل بنا ليبلغنا أن الموعد في السابعة مساءً. وجاء في الموعد المحدد وذهبنا معًا ومعنا الأستاذ أحمد نعمان. وفي جلسة أستمرت أربع ساعات تكلمنا في هذه الجلسة حول النقاط الخمس التي كنا أتفقنا عليها مع الأخ الرعيني، ثم تكلمنا حول المؤتمر الوطني وحاولنا إقناع السفير بضرورة هذا المؤتمر ليجتمع فيه كل ذوي الحل والعقد لتدارس المشاكل ووضع الحلول السليمة وأهمها مشكلة الحرب. وسيكون المؤتمر وسيلة لتراجع المتشددين وللتحلل من الإرتباطات والمواثيق والإنسحاب بشرف من المواقف المحددة التي قد أتخذها البعض والإلتقاء إلى منتصف الطريق، ولكنه برغم سلامة المنطق وقوة الحجج لم يوافق وأيده في ذلك العميد الرعيني، وبدا أنهم يفزعون من المؤتمر جدًا. ومعقول أن يفزع السلال والعمري لأنهما يشعران بأنه قد يحضر في المؤتمر من يرفض وجودهما على قمة الدولة، ولكن نفور الجانب المصري لم يظهر وجهه لأن المفروض أن مصلحة الأفراد لا يجوز أن يكون لها إعتبار في جانب المصلحة العامة مصلحة الشعب اليمني، ولكن الأمر بدا على العكس وهذا ما نسجل له أسفنا.

وأنتقلنا إلى الكلام عن النقاط الخمس. وابتدأنا بإزالة الشكوك بين الزملاء مع بعضهم وبينهم وبين الـ ج.ع.م. وحاول السفير أن ينفي وجود شكوك بالنسبة إليهم، وقال أنه طالع الرسالة التي منا إلى الرئيس جمال عبدالناصر وأستغرب أن يأتي فيها ما يدل على الإسترابة في مواقفهم. وجاء دور الكلام على إنهاء الحرب بالطرق السلمية، فقال كيف ترون الوسيلة إلى ذلك، فقلنا له الوسيلة أشارت إليها النقطة الثالثة وهي تهيئة الجو المناسب للمباحثات المباشرة بين اليمنيين والسعوديين. وقد وجه السفير عدة أسئلة على هذه النقطة، فقال هل يكون الوفد إلى المباحثات رسميًا، فقلنا نعم إذا كان ذلك ممكنًا. فقال فإذا رفضت السعودية لأنها لا تعترف بالجمهورية، فقلنا له فليكن الوفد شعبيًا وأضن أن السعودية سترحب به. فقال

فإن رفضته، قلنا فليشكل وفد يمني إلى الدول العربية والجامعة العربية. وسأل وهل تعين الحكومة القائمة الوفد، فقلنا له لا بد أن يكون لنا رأي في تعيينه حتى لا يأتي من نوع أعضاء اللجنة التحضيرية للميثاق الوطني التي شملت الأميين الذين يعجزون عن كتابة أسمائهم، ونحن نريد أن يتوفر في الوفد الوعي والإدراك والحنكة حتى تتوافر كل عوامل النجاح.

وقال السفير المصري وهل ترون أن يكون مع الوفد اليمني مندوبون عن الـ ج.ع.م.، فقلنا لا، بل نرى أن يكون الوفد يمنيًا خالصًا لنثبت بذلك الوجود الجمهوري ونقضي على الدعايات الملكية السعودية التي تقول أنها لا توجد جمهورية في اليمن ولا جمهوريون وإنما يوجد مصريون يحكمون البلاد بواسطة بعض الأفراد من اليمنيين. ولاحظنا إمتعاضه فقلنا له أن تمسكنا بهذه الإنفرادية لا يتعلق بثقتنا بالـ ج.ع.م. أو بنوايا مسئوليها، كما أنه ليس هناك نوايا تسامح أو تساهل أو خروج عن سياسة المتحدة، فنرجو أن لا يساء تفسير كلامنا. ولزيادة الإيضاح نقول أن المعروف عندنا وعندكم أن الشعب اليمني رفض وجود بيت حميدالدين وطردهم من البلاد في الأيام الأولى من الثورة وخرجوا لا يملكون شروى نقير وأن السعودية هي التي أعادتهم وأعطتهم الذهب والأسلحة والذخيرة، وأنها هي التي تحاربنا في مدى العامين والنصف، ولكنها أختفت وراء الملكيين. لقد رفَعَتهم أمام أنظار الدول العربية والرأي العام العالمي إلى الحد الذي تمكنت معه أن تقول لكل من يلومها على محاربتها لليمن أن اليمنيين هم الذين يقاتلون جيشًا أجنبيًا وليس لنا علاقة. ولكن الأمر بالنسبة إلينا وإلى الـ ج.ع.م. على العكس تمامًا فقد برزتم وأختفينا نحن وراءكم ولم تعملوا على إبرازنا كما فعلت السعودية مع الملكيين. ومن هنا تأثر الناس، حتى بعض الدول العربية، بدعاية السعودية التي تقول أنه لا كيان جمهوري قائم بذاته وإنما هناك جيش غاز يحاول اليمنيون إخراجه من بلادهم، وبهذا فقدت اليمن الكثير من العطف والمساعدات الخارجية. فقال السفير هذا غير صحيح، فقلت له بل صحيح والأمثلة عليه كثيرة. فقال هات مثلًا واحدًا، فقلنا له إلى جانب وسائل الإعلام التي تتجاهل كل ما يقوم به الجيش اليمني والجيش

الشعبي فهناك مثل بارز على ما ذكرنا وهو أن الـ ج.ع.م. حينما أجرت محادثات مع السعودية في مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية وأتفقوا على ما أتفقوا عليه بعد محادثات أستمرت أيامًا. وفي المؤتمر وفد يمني يرأسه رئيس الجمهورية الرئيس السلال ومع ذلك فقد أجريت المحادثات بعيدًا عنه ولم يؤخذ رأيه في شيء و لا حتى قيل لهم، حتى مجرد قول للعلم، أن هناك محادثات حول قضيتكم حتى سمعوا البيان من الإذاعة. فقال السفير أن الأمير فيصل كان يرفض الإجتماع بالرئيس السلال لأنه لا يعترف بالجمهورية ولأنه يشعر باشمئزاز من شخص السلال، فقلنا له أنه كان يكفي أن يحاطوا علمًا من الجانب العربي ويؤخذ رأيهم أو يُشعر رئيس الجمهورية وأعضاء وفده بما يجري وراء الكواليس حول قضيتهم التي تعنيهم قبل كل الناس. ثم قلت أنّا أرغمنا على إرسال وفد إلى مؤتمر اركويت الذي لم يكن لنا فيه رأي، ولما رفضت أنا أن أكون من ضمن الوفد أعتبر موقفي موقفًا معاديًا للـ ج.ع.م. وصمت السفير ولم يحر جوابًا فقلنا للسفير من أجل هذا قبل الناس دعايات الأعداء بأن الجمهورية في اليمن لا وجود لها، ولذلك نؤكد أن المصلحة تقتضي بان يكون الوفد يمنيًا مائة في المائة ولعل أن اليمنيين جديرون بأن يتحملوا أمانة المباحثات حول قضيتهم.

وسأل السفير وما الذي يُعطاه الوفد من التوجيهات، فالسعوديون لا بد أن يقولوا أنهم لا يريدون الجمهورية بل يريدون أن يكون في اليمن دولة، فقلنا له هذا يرفض. قال ثم سيقولون يريدون أن يكون محمد بن الحسين رئيسًا للجمهورية في حال قبولهم بها، فقلنا وهذا يرفض. فقال ثم سيقولون بعد ذلك لا يريدون أن يكون ضباط الثورة في الحكم، فقلنا له سنقول لهم أن هذا من شؤوننا الداخلية. فقال وأخيرًا سيقولون يجب إنسحاب القوات العربية، فقلنا سنقول لهم وهذا أيضًا من شئوننا الداخلية فالقوات العربية موجودة في اليمن بطلب من حكومة اليمن وعندما تجد هذه الحكومة أن التسلل قد أنتهى وأن حدودها قد أصبحت في مأمن فإنها ستطلب إنسحاب القوات العربية مصحوبة بالشكر والتقدير والإمتنان الكبير. فعاد السفير يسأل عما يكون عمله في حال فشل الوفد، فقلنا له لقد قلنا أنه يتعين قيام

الوفد لزيارة الدول العربية ثم الجامعة العربية. فقال وماذا بعد الجامعة إن فشلت، قلنا بعده تتسع الدائرة فتشمل الدول الإسلامية والصديقة والمؤتمرات الإسلامية فإن فشل كل هذا عرضت القضية على الأمم المتحدة، فإن فشلت هي الأخرى في إقرار السلام في اليمن فإن آخر الدواء الكي وحينئذ يكون على الشعب اليمني بكل فئاته وقبائله من رئيس الجمهورية إلى المواطن العادي أن يتجندوا ويتركوا المناصب والكراسي ويتجهوا إلى الحدود للحرب مع السعودية نفسها. وبدلًا من أن يتقاتل اليمنيون مع بعضهم يتقاتلون مع عدوهم الحقيقي. نفعل ذلك بعد أن أستنفذنا كل وسائل السلام وقلوبنا مصممة وضمائرنا مرتاحة.

وعاد السفير يتكلم عن مظاهر التفكك بين الجمهوريين وأثره الخطير على الجمهورية فإنهم في الخارج يتكلمون عنه، وفي الداخل يقولون الإرياني ونعمان باقون في تعز ويرفضون الوصول إلى صنعاء وهذا يجعل القبائل يتمردون من جديد. وقلنا له لا شك في وجود التفكك وخطره على مسيرة الثورة، ولكن من الذي وسع التفرقة وصنعها. فنحن قدمنا إستقالتنا وهذا إجراء عادي ويحصل في كل بلد وفي كل دولة. وتقدم مشروع في المطالبة الشعبية أجمع عليها كل أعضاء الحكومة وأهل الحل والعقد حتى السلال والعمري والجائفي ولكنكم أستدعيتموهم إلى القاهرة وعادوا بتشكيل الحكومة برئاسة العمري وإعلان حالة الطوارئ والحكم العسكري والمحكمة العسكرية، وكان هذا على شيء كبير من الخطأ وعدم تقدير الأمور، فقد ألغيتم حساب الشعب بكل فئاته لتقيموا حساب السلال والعمري وحاميم. وكان هناك طريقة لمعالجة المشكلة وحل الخلافات غير هذه الطريقة. وحاول السفير أن يعتذر بأنهم كانوا حاولوا أن نسافر إلى القاهرة فرفضنا فذكّرناه أنّا أبرقنا للرئيس عبدالناصر عن طريقه نعرض إستعدادنا للوصول ولكنا لم نتلق ردًا بل فوجئنا بعودة السلال وإعلان الحكومة والحكم العسكري ومهاجمتنا من الإذاعة وإتخاذ إجراءات إستفزازية ضدنا دون سبب، وهكذا يتضح أن الحكمة كانت بعيدة عن الذين قرروا ورسموا المخطط للحكومة الجديدة، وقد كشفوا عن تكالبهم على بسط السلطة والنفوذ غير مبالين بمصلحة البلاد. وها أن الحكومة وقد مر عليها

شهران لم تعمل أكثر من توسيع الإنشقاق والتفكك وتعميق الخلافات. ويكفي أن قبيلة حاشد وقبيلتي ذو محمد وذو حسين وسفيان قد رفضت الحكم القائم وطالبت بتصحيح الحكم ورفض زعماؤها الإستجابة لطلب الحكومة وصولهم إلى صنعاء. وكرر السفير طلب وصولنا إلى صنعاء أو الإجتماع بالرئيس السلال في تعز فقلنا له أن الأخ الرعيني يقوم بمساعٍ ولسنا مقاطعين للرئيس وكل ما بيننا هو الخلاف في الرأي حول المصلحة وإذا وافق الرئيس بإخلاص على المطالب أنتهى كل شيء. وقد وعد السفير بأن يبلغ كل ما قلنا إلى القاهرة.

وفي ١٩٦٥/٣/٦م سافر الفريقان المصريان المرتجي والقاضي والسفير عائدين إلى صنعاء. وجاء العميد الرعيني ليبلغنا أن موعدًا قد تحدد لمقابلة الرئيس في الخامسة مساءً. وجاءنا في الموعد المحدد مدير مكتب الرئيس الأستاذ علي المطري وذهبنا ومعنا الرعيني. وأظهر الرئيس إستعداده لقبول المطالب على شرط عودتنا للعمل، فقلنا له أن المشكلة ليست عودتنا إلى الحكم أو بقائنا خارجه بل المشكلة هي الحرب التي يجب علينا جميعًا أن نكرس جهودنا لإنهائها بالتفاهم مع السعودية ومع المتمردين، وأن واجبه كرئيس للجمهورية أن يتبنى فكرة الدعوة إلى السلام. وكما هي عادة الرئيس في عدم قدرته على المناقشة وتحمله للأخذ والرد والإستماع والدراسة فقد خرجنا نكرر القول المأثور فيه من القاضي محمد الزبيري "إن الماء لا يلام إذا تفلت من بين أصابع من يقبض عليه ولكن اللوم على من يحاول القبض على الماء".

في المساء هاجم الأمن في تعز بيت الأستاذ عبدالرحمن شجاع الدين وفتشوه تفتيشًا دقيقًا وساقوه إلى السجن وقيدوه. وسجنوا معه السيد عبدالوهاب جحاف والأستاذ علي الواسعي وطالبين، سجنوهم لمجرد مصادفة وجودهم في بيت شجاع الدين عند المهاجمة. وذهب الولد مطهر بن علي الإرياني إلى الأمن للسؤال عن سبب حبس عبدالرحمن فأوقفوه معه لأنه كما قالوا متهمًا بالبعثية التي يتهمون بها عبدالرحمن أيضًا. وقد جعلوا من وجود أعداد من صحيفة الأحرار وهي جريدة بعثية تصدر في بيروت برهانًا يثبت الإنتماء إلى البعث. وكان العداء بين القاهرة

والبعثيين على أشده وكانت البعثية ذنبًا لا يغفر. حررت رسالة إلى الرئيس السلال شكرناه فيها على رد الزيارة بإصدار الأوامر بإعتقال أبنائنا الأبرياء ومهاجمة البيوت وترويع النساء والأطفال. وكان قد شاع أن الأمر بالحبس من الرئيس وأن السبب له أن الأستاذين مطهر وعبدالرحمن يشتمان الرئيس، فقلنا له لقد كان الإمام أحمد الذي نسميه طاغية يُسب ويُشتم في المقاهي والمطاعم ويتغاضى ويتغافل ولم يحبس أو يهاجم الناس إلى بيوتهم.

وحررت برقية للرئيس عبدالناصر قُلت فيها أن الحكمة القديمة تقول: إن الذكي هو من ينتفع بتجربة غيره، والغبي هو من لا ينتفع بتجربة نفسه. وإن تجربة الوحدة مع سوريا قد كان من أسباب فشلها حكم المخابرات والمباحث فنرجو أن تُحرَس التجربة مع اليمن من نفس أسباب الفشل. وإن المخابرات العربية قد بدأت تسوق المواطنين إلى السجون باستصدار الأوامر من المسئولين اليمنيين الذين ليس لهم من الأمر شيء، ولدينا شريعة الله التي عصمت دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم ولن نقبل حكمًا غير حكمها ولا نريد أن يعيش أولادنا وأبناء شعبنا تحت حكم المخابرات الإرهابي. نرجو أن تتداركوا الأمر بحكمتكم قبل أن تحل الكارثة.

وأنزعج السلال من هذا وأرسل إلينا العميد الرعيني وذهبنا معًا إلى الرئيس. وقد وجدته منفعلًا مهتاجًا وأقسم بالطلاق ثلاثًا إن كان قد أمر بحبس الأستاذ مطهر وزملائه وإنما الأمن ومديره هو الذي تصرف، وأمر بإطلاقهم حالًا. ولما قال له الرعيني أن شجاع الدين متهم بالبعثية أرتاع وقال لا تدخلوني في مشاكل مع المصريين يتأخر شجاع الدين حتى يتم التحقيق معه. وكان عبدالقادر الخطري مديرًا للأمن في تعز وهو الذي تولى حبس من كان حبسه من الشباب فبعثنا له الرسالة التالية:

الأخ عبدالقادر الخطري تحية طيبة. ماكنت أظن أن تتنكر لمبادئك وتنكث عهودك بأن تكون مع الحق ومع العدالة ومع الحرية. وهل من الحق والعدل والحرية أن تهاجم بخمسين جنديًا بيت شاب مؤمن بربه وبوطنه وتهتك حرمة المنزل خلافًا للشريعة وتحديًا للدستور، ثم تأمر بقيده كما لو كان من المجرمين القتلة، وبدون ذنب

وقبل التحقيق معه ولمجرد وجود صحيفة الأحرار لديه. أي ذنب هذا الذي تهتكون أعراض المواطنين من أجله. تتركون السفاحين والقتلة وزارعي الألغام وتعمدون إلى الشباب المؤمن لتعاملوهم هذه المعاملة. إن هدم الكعبة حجرًا حجرًا أهون عند الله من هتك رجل مسلم، وإن الشريعة قد عصمت دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم فبماذا أستبحتموها. قد نعذرك أن تحرص على منصبك وتحاول إرضاء من وضعوك فيه ولكن لا على حساب دينك ووطنك ومبادئك وعهودك فتتحول إلى آلة قمع ضد المواطنين. إننا نأسف لصدور هذا منك ولو كان صادرًا من غيرك لما تكلفنا التحرير إليه[1]، ولكني ألومك وألوم المحافظ الأخ عبدالغني مطهر الذي بلغ أنه أتصل بالمحققين يحضهم على الشدة وغريب هو الإنسان الذي يمسك بحبلين ويحمل ألف وجه ولا قوة إلا بالله والسلام عليكم. ١٩٦٥/٣/٧م

وقد أنزعج الرجل وجاء يعتذر ويحلف الأيمان المغلظة أن لا هو ولا الرئيس ولا المحافظ أمروا بالسجن ولكن هناك أوامر من وزير الداخلية والرئاسة بإعتماد أوامر المخابرات المصرية وعن أمرها كان الحبس.

وفي ١٩٦٥/٣/٨م سمعنا خبر سفر الرئيس السلال إلى القاهرة ولم نكن قد سمعنا إعتزامه على السفر. وقد تبين فيما بعد أن وصول السفير والفريقين المرتجي والقاضي إلى تعز كان لغرض إقناعه بالسفر إلى الخارج ليترك الفرصة للواء العمري في العمل بدون مناقضة.

وزارنا القاضي محمد الزهيري الذي عاد مع القاضي محمد الربيع والعقيد الفلاحي من البيضا، حيث حققوا في شؤون المنطقة. وقد أثبت التحقيق أن المواطنين ضد المحافظ الشيخ حسين الرصاص وأولاده وكلهم يطالبون بعودة العقيد العرار. وقال أنهم عثروا على رسائل من الرصاص إلى المشائخ يطلب منهم الوصول إلى مركز اللواء ومع كل واحد خمسون راميًا لطرد الزيود من المنطقة. وقال في الرسائل إن ذلك الطلب بعد الإتفاق مع القيادة العربية، وقد عرض علينا صورة من الرسائل وقد كان موقف المواطنين وطنيًا وشريفًا.

(١) كان الخطري من الذين عملوا معنا قبل الثورة ومن أجل هذا نعاتبه.

وفي ١٩٦٥/٣/١١م سمعنا من إذاعة عدن عن سقوط مدينة حريب بيد الملكيين. وقد آلمنا سقوط منطقة كاملة هامة كانت التضحيات في سبيل الإستيلاء عليها كبيرة، في مقدمتها الوزير الأستاذ الأحمدي الذي أستشهد وهو في طريقة إلى حريب. وقد تبين أن المدينة لم تسقط إلاّ بعد أن أرسلت حاميتها عدة برقيات تطلب النجدة فلم تتحرك الحكومة، وقد تعرض مواطنو المدينة لنار حامية من الغزاة من قبائل مراد وعلى رأسهم غالب الأجدع وقُتل الكثير من أبنائها، وهي مهددة الآن من القيادة العربية بضرب الطائرات فأصبحوا بين نارين لا حول لهم ولا قوة في ردع أيهما. وقد أضطربت الأخبار بعد ذلك فأذاعت صنعاء أن المهاجمين عادوا على أعقابهم مخلفين تسعين قتيلًا. وقالت عدن مؤكدةً إحتلال المدينة وأسر قائدها الجمهوري الشيخ محمد عبد ربه العواضي ومستشاره الضابط المصري. وتنفسنا الصعداء بما سمعناه من صنعاء من دحر العدو، ولكن الأيام أثبتت أن المدينة أحتلت ولكن الإذاعة في صنعاء موجهة من رجال الإعلام العرب الذين تعودوا أن يحولوا الهزيمة إلى نصر.

رأي العيني وعبدالكريم الارياني في الأحداث

في ١٩٦٥/٣/١٤م وصلت رسالة من الولد عبدالكريم علي الإرياني من أمريكا ردًا على رسائل كنا قد بعثناها له وللاستاذ محسن العيني وقال أنهما ناقشا ما ورد في رسائلنا ولاحظا فيها على تسمية الحركة الإصلاحية التي نقوم بها (بحزب الله) ونصحا بالعمل على قيام المؤتمر الوطني إذا وافقت عليه القاهرة لئلا يضرب كما ضرب مؤتمر عمران. ونصحا باليأس من إمكان الإنتفاع بأمريكا في إقناع أصدقائها السعوديين أو بتقديم أي مساعدة كما نصحا أيضا بمحاولة الإتصال بالسعوديين لمحاولة حل المشكلة اليمنية لتصفية الجو العربي. وقد يكون من المفيد أن نسجل الرسالة المشار إليها فيما يلي. تقول الرسالة بعد الديباجة المعتادة:

ناقشنا رسالتيكم وبعد نقاش طويل توصلنا إلى النتائج التالية بالنسبة للجوانب المتعددة المتعلقة بالموقف عمومًا:

١ . «حزب الله»:

العمل عظيم جدًا، وقد يجد تأييدًا في الخارج كما وجده في الداخل ولا سيما إذا عرف من في الخارج حقيقته كحركة يمنية شعبية تقدمية تضم الجميع وتهدف إلى إيقاف مأساة اليمن وإنهاء الحرب التي أنهكت البلاد والعرب عامة. ولا شك أن الإسم مفيد في الداخل، أما في الخارج فربما يضعف الحركة ويقلل التأييد لها ولو مبدئيًا على الأقل، ولا سيما عند من لا يعرفون جوهر الحركة. وسيحاول الأعداء تصوير الحزب على أنه حركة رجعية خالية من المضمون التقدمي النضالي، وربما يمر وقت حتى يتبين للرأي العام الغربي والخارجي أن هذه التسمية لا تعني إنشاء حركة دينية بل ونرجو أن لا يعتبرها الغير ردة ونكسة إلى الوراء، وأن لا تؤدي إلى الشعور بأن قوات الـ ج.ع.م. مسكينة أضطرت إلى أن تحارب الإمامة وحزب الله على صعيد واحد. وأملنا أن هذه الحركة ستثبت نفسها وتكسب في النهاية تأييد الـ ج.ع.م. على أنها حل وسط للخروج من الأزمة. على كل حال إن للإعتبارات الداخلية المقام الأول، أما بالنسبة إلى الخارج فمن الممكن عدم التركيز على الإسم بل على الجوهر والهدف والحركة نفسها. ويمكن في المطبوعات التي يمكن إستعمالها في الخارج لكسب تأييد للحركة التقليل من ترديد الإسم، بل ويمكن التركيز على إسم آخر كالحركة اليمنية أو الإتحاد الشعبي أو ما شابه ذلك. والحق أن الحركة اليمنية الكبرى، أو تنظيم الشعب اليمني، أو حزب الشعب اليمني هو حزب الله لأنه يناضل في سبيل مثله العليا. على كلٍ نرجو وقد خرج الإسم إلى حيز الوجود على أساس إعتبارات داخلية بحته أن تولوا هذا الموضوع إهتمامكم فللخارج أهميته وهذا لا يتناقض مع ما قلناه في رسالة سابقة عن ضرورة الإعتماد على النفس.

٢. المؤتمـر:

لا شك أنه مفيد جدًا، ولكن ينبغي أن يتم بصورة حكيمة لا تعرضه للضرب أو الفشل. وإذا تعذرت موافقة القاهرة وضمان سلامة المؤتمر فلا داعي لعقده علنًا ولا داعي لحضور الجميع، وقد تكفي إتصالات المهمين والوصول إلى إتفاقات تؤدي الغرض الأساسي من المؤتمر وهو حل مشكلة اليمن على يد أبنائه. والمهم أولًا

وأخيرًا هو سلامة الرجال وعدم تعريضهم للخطر. ويجب أن يركز المؤتمر عمله على نقطة واحدة هامة وهي إنهاء الحرب، مع ضمان وحدة اليمن وخروج القوات الخارجية جميعها سعودية ومصرية وترك البلاد لأهلها. كما يجب إيجاد حكم يمني خالص يستند إلى تأييد شعبي ولا يحتاج إلى دعم خارجي، وخاصة الدعم العسكري. وأي ثمن يدفع لهذا الهدف فلا بأس من قبول تحمله ودفعه، وكلنا على يقين أن السلال وجماعته والبدر وجماعته أدوات في أيدي غيرهم ويجب عمل كل شيء لإعادة اليمن إلى أهلها وحدهم.

٣ ـ الأمريكان:

لن يفعلوا شيئًا مطلقًا، ولن يقدموا أي مساعدة أو توسط لإقناع أصدقائهم بحل المشكلة، فلا ينبغي تضييع الوقت أو أي جهد في هذا السبيل. والخير كل الخير في عدم القيام بأي إتصال معهم مباشر أو غير مباشر. ويجب اليأس مطلقًا وكليًا من أي فائدة في هذا، بل والتحذير من السماح لأي أحد من الإتصال بهم، فهناك من يريد تشويه موقفكم وإدانتكم وإضعاف حركتكم بالإتصال بهم، وهذه نقطة ينبغي أن يعرفها الجميع. وحتى رجالهم في تعز لا تعطوهم أي فرصة للإتصال وإذا أتصلوا فاصرفوهم بحجة أن هذه أمور داخلية. وكونوا على يقين أن إثبات وجود حركة يمنية هو وحدة الذي سيكسب اليمن الإحترام ويدفع الآخرين إلى إعادة النظر في مواقفهم.

٤ ـ السعوديون:

لا مانع بل وينبغي الإتصال بهم. ويستحسن الاّ يكون الإتصال فرديًا أو منغلقًا أو سريًا، بل ينبغي أن يكون الإتصال علنيًا ومنظمًا ومركزًا، وأن يكون أساسه الإتفاق حول كل شيء عدا العائلة المالكة، وليس بيننا وبينهم إلاّ ما يقوي الصلات. ومن جانبنا طلبنا الوحيد هو إبعاد العائلة المالكة.

٥ ـ الجامعة العربية:

تتدخل لإقرار الحل السياسي للمشكلة. وخير الحلول هو إبعاد البدر وعائلته والسلال وجماعته، وعقد مؤتمر كبير لإقرار ميثاق وطني أو دستور مؤقت وإنتخاب

مجلس شورى يعطي ثقته لحكومة شعبية، ودخول قوات رمزية من دول الجامعة العربية ترابط على الحدود حتى يتم إنسحاب القوات المصرية والسعودية وتهدأ الأمور، كما حدث في الكويت مثلًا. وهنا يبدو لنا أن الطريقة الوحيدة لإدخال الجامعة العربية هو خروج شخصية بارزة ممثلة لإتجاه اليمن الحقيقي للمطالبة بهذا وشرح الموقف بإتزان وموضوعية وبدون تحامل أو هجوم على أحد من دول الجامعة. بل تكون الدعوة مبنية على طلب التآخي والوئام وتصفية الجو العربي من الشوائب التي تضعف من نضاله ضد الصهيونية والإستعمار خصوصا إذا أستمر إرتباط جزء كبير من جيش عربي قوي في أرض عربية بعيدًا عن معركة النضال في فلسطين.

٦ ـ المهجـر:

المهاجرون اليمنيون المقيمون في أوروبا وأمريكا لا يعرفون بوضوح حالة بلادهم، ومن الصعب خلق أهمية سياسية لهم فهم بعيدون عن ظروف بلادهم ولا يكادون يعرفون أكثر مما يقال من إذاعات القاهرة ولندن. ولهذا يجب عدم الإعتماد على قيمتهم السياسية في الوقت الحاضر، خصوصًا وأنه لا يوجد لهم تنظيم يتفاعل مع الأحداث في الداخل، بالإضافة إلى أن لهم مشاكلهم اليومية التي لا تعد ولا تحصى نظرًا إلى عدم كفاءتهم في هذه المجتمعات.

هذه هي أهم الآراء التي وجدنا من الضروري وضعها أمامكم وأنتم بدوركم أعرف بتفاصيل الموقف وما يستجد ويطرأ عليه من تغييرات ونحن هنا رهن إشارتكم والله يساعدكم والسلام عليكم. ١٩٦٥/٣/١م

وقد أجبنا عليهما أن تسمية الحزب جاءت لإعتبارات داخلية وأنها ناجحة بشكل غير متصور. وقلنا لهما أنه لم يكن لنا أي صلة خارجية لا مباشرة ولا بواسطة لا بأمريكا ولا بغيرها لأن التجارب قد أقنعتنا بضرورة الإعتماد على النفس لأن المساعدة تفضي إلى المباعدة، والمساندة تتحول إلى مجالدة.

وأطلع الأخ الأستاذ أحمد نعمان على الرسالة فقال إن العيني قد عناني في التحذير من الإتصال بأمريكا، فقلت له كلا لم يقصدك وإنما هي وجهة نظر وهي

سليمة جدًا فأنت تعرف أن المخابرات تتهمنا بالإتصال بعدن وأمريكا وغيرهما من الدول الإستعمارية، ذلك ونحن لا نتصل فكيف بنا وبهم لو أتصلنا. فقال الأستاذ نعمان قد يكون ذلك ولكن الأستاذ محسن إنما يهدف بالتحذير إلى إحتكار الإتصالات الخارجية.

رسالة إلى الزبيري لإبلاغه بالمستجدات

سافر يحيى الكوكباني إلى صنعاء حاملًا رسالة إلى القاضي محمد محمود الزبيري بواسطة القاضي عبدالسلام وهذا هو نص الرسالة:

سيادة الأخ القاضي محمد محمود الزبيري والإخوان الأحرار الأبطال حياكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

سبقت إليكم عدة رسائل عن طريق القاضي عبدالسلام، ثم عن طريق الشيخ عبدالله. وبعثنا لكم صورة لآخر رسالة أرسلناها للرئيس جمال عبدالناصر وأوضحنا لكم ما تم من الإجتماع مع الفريقين المرتجي والقاضي والسفير العربي وما بعثنا للسفير من الإيضاحات جوابًا للإستفسارات التي أثارها عند المحادثات. وشرحنا رأينا في الحل الصحيح للمشكلة ولا نعيد الكلام فيما سبق إيضاحه ولكني سأوجز لكم ذلك ليكون دائمًا على بالكم ولأنه قد يصلكم هذا قبل ما سبق إرساله لكثرة الوسائط وعدم تيسر المواصلات إلى برط.

لقد قلنا لهم أنه لكي تزول مظاهر التفكك التي يتكلمون عنها دائمًا ويحاولون إستغلال العواطف الوطنية للوصول إلى ما يريدونه من إعطاء الحكومة المفروضة مادة البقاء بإيجاد صلات بيننا وبين المسئولين فيها، ومحاولة طلوعنا صنعاء أو لقائنا بالسلال في تعز بحجة أن مظاهر التفكك قد أثرت تأثيرًا بليغًا على كيان الجمهورية ووجودها وأن على كل وطني مخلص أن لا يذهب به السخط إلى حد تعريض الجمهورية نفسها للخطر، وأن عليه أن يسعى لمحو حالة التفكك بدون أي شرط أو قيد لأنه عمل وطني والعمل الوطني لا يجوز أن يطلب عليه المواطن أجرًا

ولا يشترط لحصوله شرطًا. وقد أشرنا لهم بالرسالة الإيضاحية التي بعثناها للسفير عن طرق الحل الصحيحة وقلنا له شفهيا أكثر من ذلك. قلنا له أن الشعب لن يرضى بغير قبول المطالب، وقلنا له، وهو يهيب بالوطنية، كيف تفرضون على الشعب حكومة لا يريدها ومسئولين لا يحترمهم ثم تهيبون بوطنيتهم ليدينوا لها بالولاء والطاعة، وهل فرض هذه الحكومة والإصرار على الحلول التي أنفرد بها أربعة أشخاص فقط من الشعب كله فهل هذا عمل وطني أملته نية حسنة تريد الخير للبلد وترعى المصلحة العامة أم أملته شهوة إنتقام ممن قدموا المطالب والإذلال لهم. ولقد قلنا للسفير أن المؤتمر الوطني هو الذي يكفل محو آثار التفكك بدون حرج، وهو الذي يكفل حل المشاكل بدون تخوف، وهو الذي سيجلوا الإرادة اليمنية ويبرز الوجه اليمني واضحًا جليًا.

إن في الرسائل التي بعثناها لكم ما يكفي ونحن نؤكد على ضرورة أن يظل عرفاننا بالجميل لله ج.ع.م. قائمًا وتقديرنا لمساعداتها مستمرًا وواضحًا. إننا نعتبر ذلك واجبًا مقدسًا وفاءًا وإيمانًا بالقيم العربية الإسلامية المثلى ونحن حينما نصارحهم، والمصارحة في كثير من الأحيان مرة المذاق، إنما نؤدي بعض الواجب للوفاء لهم والإعتراف بحقهم على اليمن. وهم إذا لم يتقبلوها اليوم بقبول حسن فسيأتي اليوم الذي يجعلهم يعرفون أن الوفاء والإخاء والتعاون ليس بالهتاف والتصفيق ولا بالامعية والتصديق والموافقة على الخطأ والصواب، ونحن نعتبر التأمين على الأغلاط غشًا وخداعًا لأنفسنا ولبلادنا ولهم ولشعبهم.

إن المتاجرين وذوي المصالح هم الذين يصفقون للخطأ ويؤمنون على كل قول ويتحامون النصح الواجب والصراحة الحازمة حماية لمصالحهم. لكنا وبرغم أنا لم نتلق منهم أي رد ولا لمسنا أي أثر لما قدمناه من نصح صريح لا نزال نهتبل كل فرصة لمواصلة النصح وعرض الحلول التي نؤمن بها والعلاج الذي نراه نافعًا لمشاكل وأمراض بلادنا حتى يقتنعوا في يوم من الأيام، حينما تمحو حقائق الأيام ما راكمته تقارير المخابرات من أهواء وتصورات مغلوطة، وإلاّ فقد أدينا واجبنا وحسبنا ذلك. واليكم ما وصل من الولد عبدالكريم علي الإرياني والأستاذ محسن العيني مندوب

اليمن في الأمم المتحدة، وأنا أستحسن أن يكتب في منشورات الحزب كذا (حزب الله الإتحادي اليمني التقدمي) وبذلك نكون قد جعلنا أحد المطالب التي فرضت أو على الأصح حرفت. هذا والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي ١٩٦٥/٣/١٥م وصلتنا رسالة من القاضي عبدالسلام صبرة تقول أن الضباط الشرفاء والمشائخ المؤمنين وذوي الرأي من المدنيين مجمعون على قيام المؤتمر وأن اللواء المصري عبدالعزيز سليمان عاد من القاهرة يستنكر معارضة المؤتمر وتشكيل المجلس الجمهوري وما يقوله مما لا شك أنه عن توجيه القاهرة ويعتبر تغييرًا في السياسة.

العودة إلى صنعاء ولقاء الغادر

كان الأخ الزبيري قد أبرق إلينا يستزيرنا إلى برط وظللنا نسوف حتى جاءت منه رسالة يلح فيها على وصولنا وأنه يأمل من وراء ذلك تشجيعًا للقبائل وتثبيتًا لعزائمهم. ولم نجد بُدًا من الإستجابة، فغادرنا تعز مع الأخ الأستاذ نعمان في يوم ٣/١٩ إلى صنعاء. وفي صنعاء ألتقينا باللواء العمري وحاول صرفنا عن وجهتنا ولكننا كنا قد عزمنا عزمًا لا تردد فيه. وجاء مشائخ قبيلة خولان، وكان معظم أفخاذها يحاربون مع الملكيين، جاءونا وعلى رأسهم الشيخ صالح بن ناجي الرويشان يطلبون منا زيارة منطقتهم اليمانيتين ونعرج على جحانة وبني سحام. ولإطمئناننا إلى النقيب صالح فقد أستجبنا للدعوة وخرجنا في ٣/٢٣ ومعنا عدد من المشائخ من مختلف المناطق، ومنهم من سحار صعدة الشيخ فايد مجلي، وهو مع كونه من منطقة صعدة التي تعتبر رأس التشيع إلاّ أنه متحرر الفكر من المغالاة في التشيع. وقد أتجهنا رأسا إلى بيت النقيب صالح الرويشان ولم نتخلص من مشائخ القبائل التي في طريقنا إلاّ بمشقة لإصرارهم على إستضافتنا كما هي عادتهم في كرم الضيافة، وكنا نعتذر لهم ونعدهم إلى عودتنا من بيت الرويشان. وقد أستقبلنا قرب قرية آل الرويشان عدد كبير من الناس يرددون نشيد الترحيب أو ما يسمونه (بالزامل) وقد أنشأه النقيب صالح في نفس الوقت وللمناسبة مسميًا فيه

أكثر الضيوف، وكانت الضيافة كريمة. وفي اليوم التالي أستضافنا في بيته الشيخ حمود الطلوع وإبنه عبدالخالق وكانت الضيافة كريمة. وفي اليوم الثالث كانوا قد دعوا الشيخ ناجي بن علي الغادر، رأس المحاربين مع الملكيين والذي تعتمد عليه السعودية كالرجل الأول في المنطقة. وكان يومها النقيب محمد يحيى الرويشان لم يلتحق بالملكيين، ولكننا لمسنا من كلامه أن هواه معهم وقد أملى علينا عدة من قصائده من الشعر الشعبي الملحون يشيد فيها بالجمهورية ويهاجم المصريين ومن على رأس الدولة.

والتقينا بالغادر ومن معه في قرية من بلاد مسور وكان يوما مشهودًا، فقد وصل الغادر ومعه حوالي سبعمائة رامي وكان معنا من رجال المنطقة الموالين للجمهورية ما يقرب من عددهم. وشعر بعض الإخوان بالقلق من كثرة عدد من مع الغادر فقلت له لا تخف فللقبائل تقاليد تحكمهم وتمنعهم عن الغدر. وتحاور القبائل الواصلون مع أصحابنا وهم يسمونها (محاولة) بدلًا عن (محاورة) يتبادلون فيها الترحيب ويسألون فيها عن أعلام الدنيا وأخبارها، وكان حوارًا تقليديًا ولكنه طريف. وقد تكلمنا بعد ذلك مع الغادر وذكّرناه أنه كان في سجن الإمام أحمد ولم تحرره من السجن وتنقذه ربما من القتل إلاّ الثورة والثوار، ثم هو بعد خروجه من السجن قد تعهد على الولاء وأعطي السلاح والمال ليكون في جانب الثورة، وخرج من صنعاء على أساس إصلاح القبيلة لتكون في جانب الثورة فإذا به يتحول إلى صف المحاربين للثورة التي حررته وأعتمدت عليه. وقلنا له إذا كان هناك أسباب لهذا الإنقلاب أو شروط للعودة إلى الصف الجمهوري فيمكن التفاهم عليها، وذكرناه بما يجب عليه من الوفاء بالعهود. وقد أجاب قائلًا إسمع يا قاضي عبدالرحمن أنت ومن حضر، أنا أشهد أن ما قلته صحيح ولكن لقد تعهدنا على نصرة الثورة ومحاربة بيت حميدالدين الذين أهانونا وأهانوا شعبنا على أساس أن الثورة يمنية مائة في المائة. وخرجنا وفي نيتنا الوفاء وقبلنا رئاسة السلال لأنه إبن اليمن، وجاء القاضي محمد الزبيري إلى صرواح ورحبنا وسهلنا ووضعناه على رؤوسنا، ولم نشعر إلاّ وقد جاءتنا الدبابات المصرية والجنود المصريين وسمعنا على المراكب البحرية

تصل إلى الحديدة بالقوم والسلاح ففزعنا وعرفنا أن هنالك غزوًا لبلادنا، وعجبنا كيف يرضى الإرياني ويرضى نعمان ويرضى الزبيري، أما الضباط فنحن نعرف أنهم لا تهمهم اليمن. فقلنا له الضباط هم الذين قاموا بالثورة من أجل اليمن، فقال ولكن لما عرفنا أن الثورة جاءت من الخارج وأن جيشًا أجنبيًا سيحكم اليمن التي لم يسبق أن حَكَمَها غير أبنائها تحولنا نحارب الغزاة لا كرهًا للثورة ولا حبًا لبيت حميدالدين. والآن أشهد الله وأشهد الحاضرين أنك إذا جئت أنت ونعمان والزبيري ووقفتم بجانب إستقلال اليمن أن ننبذ بيت حميدالدين ونكون معكم إلى آخر لحظة. إننا لم نقف معهم إلاّ من أجل القرش والمعبر اللذين بهما نحارب الجيش الأجنبي، وإذا وفرتموه لنا حاربنا بيت حميدالدين والغزاة معًا. وقلنا له أن الجيش العربي لا يمكن أن يسمى جيشًا أجنبيًا وإنما هم أخوة لنا هبوا لمساعدتنا لمّا طلبنا منهم ذلك حينما تدخلت المملكة العربية السعودية مع بيت حميدالدين، ولولا ذلك لما جاءوا. فقال السعودية لم تتدخل بجيش سعودي ولو فعلت لقاتلناها وإنما هي تساعدنا بالمال والسلاح لمحاربة الدخيل. ولو فعلت مصر كما فعلت السعودية لكنا مع مصر لأنها مع الثورة. وأستمر الحديث حوالي الساعتين، وكنا كلما سلكنا طريقًا للإقناع طلع الغادر من ثنية، وهو على جانب من الذكاء. ووصلنا معه إلى طريق مسدود فخرجنا من الموقف على أن نلتقي في المؤتمر الوطني، ووعد بأن يحضر إليه مع عدد من مشائخ خولان المعارضين وتفرقنا على ذلك.

كان مشائخ مسور يريدون إستضافتنا ويصرون على ذلك، وبنو سحام يقسمون الأيمان وبنو شداد كذلك وكلهم يحتجون ويقولون لسنا (مزل) أي لسنا محلًا لأن يتجاوزنا الضيف. ووجدنا أنفسنا في حاجة إلى أيام عدة لكي نرضي كل القبائل الكرماء، وأستنجدنا بالنقيب صالح بن ناجي الرويشان فأبدى رأيًا مرضيًا للجميع وهو أن مركز جحانة هو مركز القبيلة فلنتناول طعام الغداء فيها ونكون في ضيافة الجميع، على أن نبيت في بيت الشيخ صالح حسين قاسم، ووافق الجميع على ذلك وهكذا كان. وفي صباح اليوم التالي عدنا إلى صنعاء بسلام وكان الإخوان بمن فيهم رئيس الوزراء الأخ اللواء العمري ينصحون بعدم القيام بهذه المغامرة في زيارة

منطقة أكثر قبائلها يحاربون في صفوف الملكيين ولكنا كنا واثقين بأن التقاليد تمنعهم عن القيام بأي عمل ضد ضيوف القبيلة أو بعضها ولا سيما إذا كان مثل النقيب صالح بن ناجي بما له من وجاهة وإحترام في القبيلة. وألتقينا بالأخ العمري وغيره من الإخوان الذين كانوا ينصحوننا بعدم الخروج وشرحنا لهم كيف قوبلنا هناك وما لقيناه من رجال القبيلة على إختلاف ميولهم من إكرام وتقدير.

إستشهاد الزبيري

وغادرنا صنعاء إلى خمر في طريقنا إلى برط لزيارة القاضي محمد الزبيري والإلتقاء برجال القبيلة. وقد نصحنا كثيرون بعدم السفر إلى برط، ولكننا صممنا على زيارة القاضي محمد الزبيري ومن معه هناك مهما كان الأمر. وقد بتنا في خمر في ضيافة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وكان أبرز المشائخ الواقفين بجانبنا، وكانت القوات العربية تهتم به أكثر من إهتمامها بالشيخ أمين أبوراس والشيخ سنان أبولحوم. وفي اليوم التالي توجهنا على السيارات نحو برط، وكانت الطريق صعبة جدًا. وقد تناولنا طعام الغذاء في حرف سفيان لدن القائد الشيخ عبدالله ذيبان وتحركنا بعده إلى قرية الخراب حيث بتنا فيها، وهي قرية صغيرة ولكن بيوتها جيدة ونظيفة. وفي اليوم التالي وكان يوم ١٩٦٥/٣/٢٩م أعدت لنا رواحل من الحمير الجيدة لنصعد عليها جبل برط الأشم، وكانت آنئذ طريق السيارة تنتهي في الخراب. وأستقبلنا القاضي محمد ومن معه والنقيب أمين بن حسن أبوراس وقبائله في حفاوة بالغة ونزلنا ضيوفًا على النقيب أمين. وكانت الضيافة كريمة وكان أولاده وذووه يقومون بشؤون الضيوف بأنفسهم شأن العرب الأُصَلاء في تكريم الضيف. وبعد الظهر جاء للمقيل النقباء آل الشايف، وعلى رأسهم النقيب ناجي بن عبدالعزيز. وكانوا قد قدموا دعوة للقاضي محمد للقيام بزيارة بلدتهم (رجوزة) وكان القاضي محمد رحمه الله يعتذر، ولعل بعض المخلصين من ذو محمد قد حذره من زيارة المنطقة ولكنه حمل التحذير على أنه بدافع التنافس بين قبيلتي ذو محمد وذو حسين. ولما جئنا وجد النقيب ناجي بن عبدالعزيز المناسبة

أوسع فجدد الدعوة لنا جميعًا وأقسم على ذلك بالأيمان المحرجة كما هي الطريقة المألوفة، وتركنا الأمر إلى القاضي محمد فوافق وحدد الوعد ليوم الأربعاء ٣/٣١. وبقينا يوم الثلاثاء في العنان في بيت النقيب أمين، وجاء رجال القبيلة للزيارة بالمئات يرحبون ويطلبون زيارة مناطقهم فقلنا لهم أنّا في ضيافة النقيب أمين وهو عميد القبيلة ورئيسها فنحن إذًا في ضيافة قبيلة ذو محمد كلها، وأقتنعوا. وخرجنا للتجول في المناطق المحيطة بالمركز (العنان) ورأينا إستحكامات طبيعية فيها الماء وفيها المأوى تحت الصخور الضخمة تعجز طائرات العالم عن أن تنال ممن يأوي إليها.

وفي يوم الأربعاء توجهنا إلى رجوزة مركز قبيلة ذو حسين. وقد أستقبلونا إستقبالًا كبيرًا، وأقيم حفل حافل ألقيت فيه الكلمات الترحيبية وتكلم فيه الأستاذان الزبيري ونعمان شكرًا وتقديرًا للقبيلة، قبيلة دهم التي تشمل ذو محمد وذو حسين وغيرهما من القبائل الدهمية. وقبيلة دهم بإسمها الأعم من أكبر قبائل بكيل التي تشملها مع غيرها من قبائل الشمال. وتضارعها قبيلة حاشد التي يرأسها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وهذه أصغر حجمًا وأقل عددًا من قبيلة بكيل ولكنها متحدة تحت زعامة الشيخ عبدالله الأحمر بينما لكل قبيلة في بكيل زعامتها ويجمعها الداعي العام في الحوادث الجسام التي تَحْزُبُ القبيلة أو البلاد أو بعض أفخاذ القبيلة.

كانت قبائل دهم قد وقعت على قاعدة تهجير لنا ولمن يعمل معنا. وكانت قد شعرت أنّا نحارب في جبهتين ونقارع قوتين وقد يكون من الطريف أن نسجل القاعدة هنا لأنها تعطي صورة عن التقاليد اليمنية القبلية وهذا هو نصها:

نحن رجال ذو غيلان وآل سالم والمرانات نقول ونشهد الله على أنفسنا وملائكته وكلٌ منا شاهد على الآخر بأن هذا عهدنا العهيد وميثاق الله الشديد وعهد القَبْيَلة والشرف بيد إخواننا وقادتنا وهجرتنا القاضي العلاّمة عبدالرحمن بن يحيى الإرياني والأستاذين الكبيرين أحمد محمد نعمان والقاضي محمد محمود الزبيري

والقاضي العلاّمة محمد السياغي والقاضي العلاّمة عبدالكريم العنسي والأستاذ محمد عبدالله الفسيل والأستاذ عبدالملك الطيب والأستاذ عبدالمجيد الزنداني والسيد حسين المقدمي والسيد أحمد حسين المروني والأستاذ محسن السري والأستاذ أحمد عبده سعيد والقاضي عبدالسلام صبرة بأنهم منا وإلينا لهم ما لنا وعليهم ما علينا ما أصابهم أصابنا ومن أعتدى عليهم فقد أعتدى علينا نحميهم بأموالنا وأرواحنا هم وذويهم. وهذه وجيهنا لهم بالوفاء والله الشاهد والرقيب وهو حسبنا ونعم الوكيل. ودخلت الوجيه الآتية بتاريخه ٢٧ القعدة ١٣٨٤هـ (١٩٦٥/٣/٣٠م). وقد وقع على هذه القاعدة حوالي خمسة وأربعين شيخًا عنهم وعن قبائلهم.

وكنا بعد وصولنا إلى برط ومعرفتنا لما يكتنف موقف القاضي محمد الزبيري من أخطار قد عزمنا عليه أن يعود معنا، فتردد فقلت له لن نعود إلاّ سويًا، وإذا كنت لا تريد الوصول إلى صنعاء فيمكن البقاء في خمر وهي في منأى عن تناول الأيدي، فوافق وأتفقنا على مغادرة العنان يوم الجمعة ٤/٢ ولكن الأقدار كانت أسرع والأجل كان قد حم ولا ينجي حذر من قدر.

بتنا خير ليلة أكلنا مريًا ونمنا هنيئًا غافلين عما تخبئه لنا الأقدار في صبيحة تلك الليلة من أحداث. وقمنا مبكرين وقد أعدوا لنا فرسين وحمارًا. وأبى القاضي محمد رحمة الله إلاّ أن يكون هو راكب الحمار لأنه يعتبرنا ضيوفًا لديه. ومشينا الهوينا، وبعد أن أبتعدنا عن المركز (رجوزة) بحوالي ميلين سمعنا طلقة رصاص، ولم نلق لها بالًا ولم نشعر أنها كانت طلقة الغدر تنبيهًا للكمين بأنّا قادمون إليهم. وتقدمَنا القاضي محمد على حماره مزهوًا به، لأن الخيل قد عجزت عن اللحاق به، وحينما أشرفنا على قرية (رهيمات) ما بين (مداجر) و(رجوزة) و(ظلام) سمعنا عدة طلقات قريبة ونظرنا أمامنا فإذا بالقاضي محمد بن محمود الزبيري يهوي من على ظهر الحمار المشئوم وهو يقول الله الله الله ثلاثًا ويفارق الحياة. لقد أصابت رصاصة الغدر والخيانة القلب الكبير الذي طالما نبض بالحب الصوفي لهذا الشعب، ولكن أنى لهذا الشعب، الذي أفسدت ضمائره المنح السعودية

السخية بالذهب الرنان، أنى له أن يعرف إلى أين يوجه رصاصته. وهكذا فارق الشهيد الكبير الحياة في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٦٥/٤/١م رحمه الله ورضي عنه. ووثبنا من على ظهور الخيل نستبق إلى حيث سقط الشهيد العظيم فوجدناه جثة هامدة. وكان قد سبقنا إليه القاضي محمد أحمد السياغي الذي كان يرافقه في رحلة الإحتجاج والتصحيح وأخذ يصيح ويتشنج، مات الزبيري، قتل الرجل الذي وهب حياته للشعب. أما القاتلان المجرمان وهما درهم بن حمود الفلاحي من ذو حسين وحسن محمد الشتوي جار لذو حسين، وقد تبين أنهما كانا يترصدانه من قبل شهرين وكان تحذير من حذره مخلصًا غير مدفوع بغرض، كان المجرمان قد تحصنا في بيت من بيوت القرية وهي بيوت كبيرة ولكنها قفراء من السكان. وقد وقفنا بجانب الجثمان سويعة كان في إمكان المجرمين أن يلحقانا به، ولكنهما لم يفعلا. لقد أخذا الثمن على واحد وحسبهما هو. ومع ذلك فقد جاء مشائخ القبيلة وأخذونا إلى ظل بيت بعيدًا عن مرمى القاتلين، وتوافدوا كالمعتذرين يكسرون أجهزتهم (أغماد خناجرهم) ويقصون لحاهم تعبيرًا عن تعيبهم من الحادث. وبعد نصف ساعة جاءوا بالنعش من العنان وحملوا الجثمان وسرنا وراءه مطوقين بما يشبه الحلقة المفرغة من رجال ذو محمد وذو حسين حتى لا نتعرض لرصاصات غادرة أخرى.

وصلنا إلى العنان، وأبرقنا إلى صنعاء بالحادث وطلبنا إرسال طائرة لتنقلنا مع الجثمان إلى صنعاء ليدفن الشهيد في مدافن الشهداء، والزمنا قبائل ذو حسين بالقبض على المجرمين فضربوا عليهما حصارًا لم يستطيعا الإفلات منه حتى قبض عليهما وأحتفظ بهما في سجن القبيلة.

وفي يوم ١٩٦٥/٤/٢م جاءت الطائرة وعليها رئيس الوزراء العمري وأستقليناها مع الجثمان إلى صنعاء. وقال لنا اللواء العمري ألم أقل لكم وأنصحكم بعدم السفر وأطلب منكم أن تنصحوا القاضي محمد بالعودة إلى صنعاء أو الإنتقال إلى خمر على الأقل فقبائل برط مشهورة بالغدر تاريخيًا وليس كذلك حاشد. فقلنا له صحيح إنكم نصحتم ولكنا إستجابة لدعوة الشهيد وجدنا أنفسنا ملزمين بأن

نندفع ونصم آذاننا عن النصائح لا لنأتي به إلى صنعاء أو خمر كما كنا عازمين عليه ولكن لنشهد مصرعه أمام أعيننا، وتلك هي إرادة الله وقضاؤه الذي لا يرد.

كان القائد العربي والوزراء أو قل كل من في صنعاء في إستقبال الجثمان في المطار، وكان يومًا مشهودًا لم تعرف صنعاء له مثيلًا أعرب عما للفقيد من مكانة. وقد صلي عليه في الجامع الكبير ووري جثمانه في مقبرة الشهداء. وقد حاول الأخ الأستاذ نعمان أن يلقي كلمة تأبينية وأبتدأ الكلمة بالآية الشريفة (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون) ثم قال إن من واريتموه إلى مقره الأخير هو الزبيري القائل:

بحثت عن هبة أحبوك يا وطني فلم أجد لك إلاّ قلبي الدامي

وها قد قدم هذه الهبة وكانت الرصاصة الغادرة في قلبه المؤمن الكبير، وكان آخر ما نطق به الله الله الله. وقد تواجد الأستاذ زميل الشهيد ورفيق نضاله وخنقته العبرة وفاضت عيناه ولم يطل الكلمة، ولم أر أكثر منه باكيًا في ذلك اليوم.

وقد جُنِّد الإعلام من إذاعة وصحافة للإشادة بالفقيد وجهاده وللتنديد بقتلته والمتآمرين عليه. وجاءت الآف البرقيات للتعزية والمواساة وعلى رأسها برقية موجهة إليّ من الرئيس جمال عبدالناصر. وأختلفت أراء المواطنين فيمن عساه يكون وراء هذه الجريمة الشنعاء. فقال قوم أن القيادة العربية هي وراء هذا الإغتيال، وقال آخرون بل أن الملكيين والسعودية هم وراء هذه الجريمة. ولكن الذي ظهر عند التحقيق مع المجرمين أن الذي تولى كبر الأمر هو الأمير محمد بن الحسين حميدالدين أحد قادة الملكيين وأبرزهم. وكان القبائل قد قبضوا على القاتلين وأودعوهما سجن القبيلة، ولكن الحكومة طلبت إيصالهم إلى سجنها ليمثلوا أمام القضاء. وبعد اللتيا والتي وافقت قبيلتهما على تسليمهما إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ليعتقلا في معتقل مهلهل حتى يحاكما محاكمة شرعية، وهو سجن منيع جدًا. ولكنه لم يمض شهر على سجنهما حتى جاءت الأخبار بأنهما فرّا من السجن وأن محمد بن الحسين بعث لهما مبلغًا من الذهب فرشيا الحرس وفر معهما أحدهم. وهكذا طُلّ دم الشهيد الزبيري وذهب ضحية مصانعة القبائل

لبعضهم. وقد كان الشيخ عبدالله يبدي من المشاعر نحو الشهيد الزبيري ما يعرب عن مدى تقديره بل تقديسه له، ولكن القلوب تتقلب وعلاقته مع قبيلة ذو حسين بل قبيلة دهم كلها كانت في نظر القبائل التي سهلت سبيل فرار المجرمين أهم من تحقيق العدالة والأخذ بثأر شهيد اليمن وأبي الأحرار محمد محمود الزبيري.

وكانت قد جرت بين القاضي محمد رحمه الله وبين المسئولين اليمنيين مراسلات فيها إقتراحات ومطالبة بالتصحيح، ومنها ما كتبه إلى الرئيس السلال قبيل استشهاده. كما كان للشهيد الزبيري رحمه الله مراسلات مع القيادة العربية، وحينما بلغه أنها تدبر إغتياله وجاء في رسالة من الفريق القاضي قائد القوات العربية في اليمن ما يلوح بالتهديد أجاب عليه القاضي محمد يقول:

(لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إنى أخاف الله رب العالمين إني أريد أن تبؤ بإثمي وإثمك.)

ولما طلبوا منه إرسال مقترحات أرسل إليهم مقترحات مفصلة. وللفائدة أثبتنا رسالة الشهيد الزبيري إلى الرئيس السلال والمقترحات المقدمة منه للقيادة المصرية في الملاحق.[١]

كما وجدنا بين أوراق القاضي محمد الزبيري قصيدته السينية المشهورة وهي آخر ما أنشأه، وكانت لا تزال في النسخة الأولى التي يكثر فيها الشطب والتصحيح وقد أستوحاها من القوانين التي وضعها المستشارون المصريون تحت إسم قوانين محكمة أمن الدولة في رمضان ١٣٨٤هـ في ظل حكومة العمري التي جاءت مفروضة من القاهرة. وكان الشهيد يمثل المعارضة في برط وكنت أنا والأستاذ أحمد نعمان نمثل المعارضة في تعز، وكانت هذه القوانين قد وضعت لتكون سيفًا مصلتًا على رقاب المعارضة، وقد جاءت كلها تقضي بالإعدام على كل من يعارض الحكومة أو يعقد إجتماعًا أو يتصل بأي دولة أجنبية أو عربية. وفي القصيدة ما يشير إلى كل ذلك.

ومما وجدناه في أوراق الشهيد محمد محمود الزبيري رحمه الله رسالة من

(١) أنظر ذلك في الملحق رقم (١٤).

الأمير عبدالله بن الحسين مكتوبة على ورق رسمي يحاول فيها إستمالة الأستاذ الشهيد ولا أدري هل رد عليها أم أهملها. ورسالة أخرى من الأمير محمد بن الحسين في ورق عادي يقول فيها أنه أغتبط بقيام الثورة وأختفى لأيام على نية التأييد، ولكن سفك الدماء هو الذي دفعه إلى مناوأة الثورة. وكانت الرسالة بتوقيع ولدكم المملوك، وقد قصد بها الإستمالة، ولما فشل في زحزحة جبل الصمود عمل على إغتياله ليلقى الله بدمه الطهور.

مؤتمر ذمار

بعد أسبوع من مقتل الشهيد الزبيري رحمه الله تم إجتماع سائر مشائخ اليمن في مؤتمر كبير وشامل أقيم في مدينة ذمار، وتدارسوا أوضاع البلاد وأصدروا القرارت التالية:

وبعد فإنه في تاريخ ٦ ذي الحجة سنة ١٣٨٤هـ (٨ ابريل ١٩٦٥م) أجتمع في مدينة ذمار الخالدة مشائخ اليمن وتدارسوا فيما بينهم الوضع القائم في بلادهم اليوم، وناقشوا جميع المشاكل التي تواجه بلادهم بكل صراحة وإخلاص وإخاء تحدوهم مصلحة الوطن المقدس وواجبهم الوطني نحو بلادهم وشعبهم. وبعد إستعراض ودراسة جميع المشاكل والقضايا دراسة وافيه قرر جميع المشائخ ما يلي:

أولا: حماية النظام الجمهوري وتدعيمه والدفاع عنه حتى ترسخ دعائم الجمهورية وتتم تصفية فلول الأسرة البائدة الرجعية.

ثانيًا: إستنكار وإدانة الجريمة الأثيمة التي أرتكبت ضد الشعب اليمني باغتيال أبي الأحرار ورائد الثورة الشهيد محمد محمود الزبيري. كما يستنكرون ويدينون قتل الشيخ على بن علي الرويشان وقد قرروا جمعيا بحث القضية في خمر.

ثالثًا: الإصرار التام على الأخذ بثأر الشهيد الزبيري من أي جهة يثبت التحقيق

أنها المُدَبِّرة والمسؤولة عن جريمة الإغتيال ويعهد المؤتمرون إلى الشيخ عبدالله الأحمر بالإحتفاظ بالقتلة المجرمين حتى إنعقاد المؤتمر الكبير في مدينة خمر حيث يتم تأليف لجنة للإشراف على التحقيق اللازم وكشف الستار عن المؤامرة القذرة ومدبريها. ويرجو المشائخ من الشيخ عبدالله أن لا يسمح لأحد أو لأي جهة بالإتصال بهم حتى يتم التحقيق.

رابعًا: يعلن المؤتمرون عن تصميمهم على الوفاء لمبادئ الزبيري والنضال من أجل تحقيقها على الفور.

خامسًا: يحمِّل المؤتمرون الحكومة القائمة مسئولية الفوضى والفساد القائمين ويطالبون بسرعة إيجاد حكم سليم قادر على تحقيق السلام وتدعيم الوحدة الوطنية وإقامة النظام الشعبي العادل الذي يلتف حوله كل الشعب طبق ما نادى به الشهيد الزبيري وزملاؤه الأحرار.

سادسًا: يؤيد المؤتمرون السادة عبدالرحمن بن يحيى الإرياني وأحمد محمد نعمان وزملاءهما في نضالهم، ويلتزمون بالوقوف إلى جانبهم حتى تتحقق مبادئ الزبيري التي هي مبادئ الثورة ومطلب الجماهير.

سابعًا: وافق الجميع على إنتخاب المشائخ الآتية أسماؤهم وهم عبدالله بن حسين الأحمر وعلى بن ناجي القوسي وصالح بن ناجي الرويشان وسنان أبولحوم ونعمان بن قايد بن راجح لتظل بجانب الإرياني ومن معه لمتابعة النضال وموافاة المشائخ بكل ما يتوصلون إليه.

ثامنًا: يوافق الجميع على أن يكون إنعقاد مؤتمر السلام لعموم قبائل اليمن في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٨٤هـ في مدينة خمر حيث تدرس فيه جميع قضايا الوطن.

تاسعًا: يعاهد الله والوطن جميع المؤتمرين على الإلتزام والوفاء بالقرارات الثمانية السابقة. تحرر في ١٣٨٤/١٢/٦هـ. وقعه أكثر من مأتي شيخ من شتى أنحاء اليمن.

الفصل السادس

مؤتمر خمر والعمل للسلام

حكومة نعمان والإعداد للمؤتمر

بعد كل ماحدث وبعد استشهاد الأخ الزبيري وافقوا على قيام المؤتمر الوطني للسلام في خمر، وكان إستشهاد القاضي محمد الزبيري وهو يطالب بالمؤتمر من أهم الدوافع إلى الموافقة. وكانوا على ثقة من قدرتهم على إبطال فاعلية المؤتمر إذا لم يكن على ما يريدون.

وكنا بعد دفن الشهيد وحضور حلقات الدرس عليه لمدة ثلاثة أيام قد توجهنا إلى تعز لتقضية أيام عيد الأضحى هناك حيث الأهل والأولاد، ولكنه كان اسوأ عيد لا لون له ولا طعم. وبعده توجهنا إلى صنعاء لنفاجأ بإقتراح تكليف الأستاذ أحمد نعمان بتشكيل الحكومة حتى تتبنى الإشراف على قيام المؤتمر وتسيير قراراته وإتجاهاته. وقلنا لهم إننا نريد أن تكون الحكومة نابعة من المؤتمر، سواء يرى تكليف الأستاذ أحمد أو غيره فلا إهتمام لنا بالمناصب، فقالوا حكومة العمري معارضة لقيام المؤتمر فلا حل إلاّ أن تشكل حكومة من المعارضة لتدعو إلى المؤتمر وتشرف على مقرراته ووافقنا على ذلك.

ولتبيان توجهاتنا قدم المصريون إلينا أسئلة محددة لنجيب عليها جوابًا محددًا. وجاءت الأسئلة وأجوبتها كما يلي:

س١- هل حقق دور الـ ج.ع.م مهمته في مساندة الثورة وماذا تطلبون منه مستقبلًا؟

ج١- إن الجمهورية العربية المتحدة قامت بدور تاريخي عظيم في دعم وتأييد الثورة اليمنية والدفاع عنها ضد العدوان الإستعماري الرجعي بالإشتراك مع القوات اليمنية الرسمية والشعبية. والمطلوب هو إستمرار الدعم والتأييد في نطاق إتفاقية التنسيق المعقودة بين البلدين وبقاء القوات العربية حتى تطمئن الحكومة إلى توفر الأمن والإستقرار في الداخل وإنتهاء العدوان من الخارج وحتى يتم بناء جيش وطني قوي يضمن حماية البلاد والحفاظ على مكاسب الثورة.

س٢- كيف ترون طريقة إقرار السلام؟ وماهي وسائل مد يد اليمن إلى جيرانها بالسلام والإخآء؟

ج٢- لقد أقتنعنا جميعًا بعد تجربة عامين ونصف العام، مرت على الشعب اليمني في الحرب والدماء والدمار وبعد التضحيات الجسام التي قدمتها اليمن والشقيقة الكبرى الـ ج.ع.م. دون الحصول على نصر حاسم، أن الحرب القائمة في اليمن قد تدخلت فيها قوى إستعمارية ورجعية خارجية، وأن من الصعب إنهاء الحرب بالحرب، وأن الواجب يحتم علينا تجربة بذل كل المساعي والجهود لإنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية. وهذا ما هدتنا إليه خبرتنا بنفسية قبائلنا اليمنية فدعونا إليه في مطلع الثورة ولا نزال ندعو ونلح في الدعوة إلى محاولة إقرار السلام وإنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية، مؤمنين بأننا إذا لم ننجح فلن نخسر شيئًا وسبيلنا إلى ذلك نلخصه في "المؤتمر الوطني وتشكيل الوفد».

أ . إن المؤتمر الوطني للسلام هو الخطوة الأولى في نظرنا للقضاء على التفكك والشكوك، وعلى خوف المتمردين من طائلة العقوبة. فإذا ألتقى الجميع في مؤتمر واحد زالت الريبة وأرتفع الخوف وأطمئن المتمردون إلى وجود إخوانهم المشائخ على سلامتهم، والتفاهم معهم على مطالبهم الخاصة بإعانتهم على إعادة ما هدمته الحرب من بيوتهم وأموالهم. فإن نجح المؤتمرون في الوصول إلى الحل المأمول من جمع الصف وتوحيد الكلمة على الولاء للنظام الجمهوري وضمن المتمردون الولاء للجمهورية وطرد فلول بيت حميدالدين فذلك ما نهدف إليه، وإلاّ فإن على المشائخ

الموالين للجمهورية أن يعطوا لإخوانهم المتمردين الإنذار الأخير ويتركوا لهم فرصة الخيار في الدخول في السلم أو الحرب. فإن أختاروا الأخير فعلى الشعب اليمني أن يتجند بكل فئاته لوضع حد حاسم للحرب عن طريق القوة التي لم يبق سبيل غيرها. ونرى أن لا تقل الفرصة عن شهرين ولا تزيد على أربعة أشهر وتعتبر مدة الخيار فترة هدنة بيننا وبين المتمردين نفي لهم بالمهادنة ما وفوا هم بالتزام جانب السكون. وهذا هو ما نرجو أن ينجح فيه المؤتمر بالنسبة إلى الوسائل السلمية في المحيط الداخلي. أما في المحيط الخارجي فإن على المؤتمر أن يعلن رغبة الجمهورية العربية اليمنية في حل الخلاف بينها وبين السعودية بصفة هذه الأخيرة هي النبع الأصيل للإمدادات التي تصل إلى فلول بيت حميدالدين فيغرون بها المتمردين، وأن تكون وسيلة الحل المعروض هو التفاهم بالطرق الأخوية والسلمية وأن اليمن يمد يد الإخوّة والسلام إلى شقيقته المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا ويؤكد لهم أن الثورة لا تنوي شرًا بأحد ولا تضمر تدخلًا في أي بلد شقيق، وتدعوها إلى المحافظة على حقوق الإخوّة الإسلامية وعلى حسن الجوار وإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين.

ب. ويقرر المؤتمر إرسال وفد من رجال معروفين في الشعب ومحل ثقة ومؤمنين بالنظام الجمهوري وممن لا يستطيع أحد الطعن في وطنيتهم. ويقوم هذا الوفد بالخطوات التالية على التوالي بحيث إذا فشل في خطوة إنتقل إلى ما بعدها:

١. زيارة الأقطار الشقيقة التي أعترفت بالجمهورية العربية اليمنية، ولها صلة قوية بالسعودية، يطلب إليها أن تعمل على إقناع السعودية بإرسال ممثلين منها لإستعراض المشكلة القائمة بين البلدين ومعرفة وجهة نظر كل طرف، وتبادل الرأي في حل سليم يضمن حسن العلاقات والإخوة والجوار. ويجتمع الممثلون للبلدين في المكان الذي يتفق عليه الجانبان في أي بلد عربي.

٢. الإتصال بالجامعة العربية ومطالبتها بعقد جلسة يدعى إليها رؤساء الحكومات العربية أو وزراء الخارجية، وتطرح فيها مشكلة اليمن لدراسة الحلول الممكنة وحل الخلافات بروح الإخوّة وبما فيه مصلحة البلدين ومصلحة الأمة العربية جميعها.

٣. الإتصال بالدول الإسلامية غير المعادية وبالهيئات والمنظمات الإسلامية لشرح الحقيقة عن مأساة اليمن التي تعتبر المملكة العربية السعودية هي المسئول الأول عنها، وبالتالي محو آثار الدعايات التي شنتها السعودية ضد النظام الجمهوري وضد الوجود العربي في اليمن وإعطاء هذه الجهات الصورة الصحيحة والناصعة عن ذلك.

٤. الإتصال بالدول الصديقة للبلدين كالهند والحبشة وغيرهما لنفس الغرض.

٥. الإتصال بمنظمة الأمم المتحدة وعرض المشكلة عليها.

٦. إذا نفذت كل هذه الوسائل وفشلت دعوة الإخوّة والسلام وبعد أن نكون قد نوّرنا الرأي العام وأرحنا ضمائرنا المثقلة بهموم الحرب ومخلفاتها، فليس هناك بعد كل ذلك سوى موقف واحد يتخذه الشعب اليمني وهو أن يتجند اليمنيون جميعًا من رئيس الجمهورية إلى آخر مواطن، وأن تعطى المكاتب والكراسي والمناصب إجازة حتى تنتهي المعركة مع السعودية وداخل أراضيها، فإن الهجوم خير وسائل الدفاع. وبالنسبة إلى الجنوب اليمني المحتل فإننا نرى أن تلتزم الحكومة في شأنه بما جاء في البيان المشترك الصادر في ٢٨ إبريل ١٩٦٣م بين الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس السلال.

س٣-مارأيكم في تحمل القيادة العربية المسئولية المباشرة لشؤون وزارة شؤون القبائل في كل ما يختص بالقبائل اليمنية بالتعاون مع الحكومة؟

ج٣- هذا في نظرنا واجب وطني يتحتم على الجانب اليمني أن يضطلع به بصدق وحق وإخلاص. ولا مناص من معاونة القيادة العربية، ولكنا نرى أن تكون المسئولية المباشرة على الجانب اليمني وأن على هذا الجانب أن يتولى مسئولية العطاء والحرمان. وبعبارة أصرح وأوضح أن تُصرف كل الصرفيات، التي تنفقها القيادة العربية الآن للقبائل اليمنية، تصرف عن طريق الحكومة اليمنية، لأننا قد أدركنا بالتجربة أنّ تولي الجهات العربية لهذه المسئولية سبب لها ولنا مشاكل

كثيرة، وخلق لها أعداء كثيرين، وأدى إلى إرتباك الأمور. هذا بالإضافة إلى أن ما رأيناه هو الوضع الصحيح الذي كانت تسير عليه القيادة العربية في مطلع الثورة. وهذا على أساس أن لا ينقص شيء من المساعدات التي كانت تقدمها القيادة في الماضي أو قد يقتضيها المستقبل.

س٤- كيف ترون الإسراع إلى تنفيذ مخطط بناء جيش يمني قوي بالتعاون مع الـ ج.ع.م. وهل تحدد مراحل ومدد معينة ومحددة؟

ج٤- بناء جيش يمني حديث وقوي هو أُمنية البلاد الغالية وأمل الشعب، والضمان الوحيد لبقاء الجمهورية وإسناد حكومة لها هيبتها وكرامتها، ولن يتم ذلك إلاّ بالتعاون والعون العربي. وعلى القادة العسكريين اليمنيين أن يحددوا حجم هذا الجيش ومراحل إعداده بالتعاون مع القيادة العربية ثم يعرضوا على المجلس تقريرهم ليبدي رأيه فيما يقرره الخبراء في الموضوع.

س٥-كيف يكون تعاون مجلس الدفاع الوطني مع القيادة العربية؟

ج٥-نرى أولًا أن يتم قيام مجلس الدفاع الوطني بصورة جدية لا يراد منها ترضية أشخاص أو إصدار قوانين جوفاء للإستهلاك المحلي.

س٦- ما مدى حاجة الحكومة اليمنية من المعونة الفنية العربية ومدى الإستفادة منها؟

ج٦- أستفدنا من المحادثة مع سفير الـ ج.ع.م. بأن هذه المعونة مجانية وهذا فضل تشكر عليه الـ ج.ع.م. ويرجى إستمرارها بالقدر الذي تدعو إليه حاجة الجمهورية العربية اليمنية كما يرجى أن يعمل الخبراء والفنيون في المجالات والأماكن التي ترى الحكومة اليمنية أن يعملوا فيها.

كانت تلك هي أسئلة الإخوة العرب واجاباتنا عليها.

أما حكومة الأستاذ نعمان فقد تم تشكيلها في ١٩٦٥/٤/٢٠م على النحو التالي:

أحمد محمد نعمان	رئيسًا للوزراء
القاضي عبدالله بن محمد الإرياني	وزيرًا للإدارة المحلية
حسين عبدالله المقدمي	وزيرًا للصحة
منصور عبدالعزيز	وزيرًا للعدل
ناصر المعافا	وزيرًا للزراعة
أحمد عبده سعيد	وزيرًا للخزانة
د. محمد سعيد العطار	وزيرًا للإقتصاد
علي قاسم المؤيد	وزيرًا لشئون الرئاسة
محسن أحمد العيني	وزيرًا للخارجية
الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر	وزيرًا للداخلية
العميد محمد الرعيني	وزيرًا للحربية
أحمد حسين المروني	وزيرًا للإعلام
القاضي عبدالكريم العنسي	وزيرًا للتربية والتعليم
المهندس عبدالله حسين الكرشمي	وزيرًا للأشغال
د. حسن محمد مكي	وزيرًا للمواصلات
القاضي حسين السياغي	وزيرًا للأوقاف
الشيخ علي بن ناجي القوسي	وزيرًا للدولة
علي محمد سعيد	وزيرًا للدولة

بعد تشكيل حكومة الأستاذ نعمان على النحو الذي أسلفناه نشط العمل من أجل قيام المؤتمر في خمر. وبدأ المشائخ والشباب والأعيان يتوافدون على خمر، وكان

علينا أن ننجز أعمال المؤتمر بالسرعة التي يقتضيها كثرة عدد الوافدين الذي تجاوز الآلاف. فكان في طول بقاء هذا الجمع الغفير تكليف للشيخ عبدالله بن حسين وقبيلة حاشد بما لا يطيقون. وقد كلف الشباب المثقف بالإعداد والتحضير.

مؤتمر خمر للسلام

وتوجهنا نحن يوم ١٩٦٥/٥/١م إلى خمر. وحضر المؤتمر رئيس الوزراء كما حضره من الوزراء الأستاذ محسن العيني والدكتور العطار والدكتور مكي وغيرهم. وفي ١٩٦٥/٥/٢م أجتمع المؤتمرون في ساحة خمر إذ لا يمكن أن يوجد مكان بأربعة حيطان يستوعبهم. وقد أُنتخبت أنا رئيسًا للمؤتمر، وأقيم حفل كبير أُلقيت فيه الكلمات من قبل الأستاذ نعمان والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ثم مني. وكان الحماس في أعلى درجات الحرارة. وقد تقدم المثقفون الشباب بمقترحات إلى المؤتمر يطالبون فيها بالغاء الدستور الحالي ووضع دستور مؤقت يدعو إلى:

١. تكوين مجلس جمهوري بدلًا عن مجلس الرئاسة الحالي.

٢. تكوين هيئة تشريعية عليا تقوم بعمل السلطة التشريعية خلال فترة الإنتقال وتشرف على تنفيذ قرارات المؤتمر بالاضافة إلى الإعداد لقيام مجلس الشورى والإعداد لقيام التنظيم الشعبي وإعداد الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والميثاق الوطني الذي يتخذه التنظيم الشعبي دليلًا للعمل.

٣. تكوين مجلس الدفاع الوطني ليتولى قيادة كل القوات العسكرية العاملة باليمن والعمل على تكوين جيش وطني حديث وإنشاء الجيش الشعبي «الحرس الوطني».

٤. قيام تنظيم شعبي ينظم جماهير الشعب.

كما طالب بيان الشباب بأن يلتزم المؤتمرون بوضع قوة شعبية من جميع القبائل تحت تصرف الحكومة لتدعيمها وتنفيذ أوامرها على أن يتم تشكيل هذه القوة فورًا أثناء المؤتمر، وتأييد وتدعيم الحكومة الوطنية الحالية ومنحها الثقة على أن تتعهد

بالإلتزام بتنفيذ قرارات المؤتمر وبيان رئيس الوزراء، والعمل على إنهاء مشكلة الحرب وتحقيق السلام في البلاد بكل الوسائل الممكنة المشروعة، وفي مقدمتها الوسائل السلمية، وتحديد وتنظيم العلاقات العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية مع الـ ج.ع.م. على أساس الإحترام المتبادل وضمان سيادة ومصلحة الطرفين والتأكيد على وحدة الشعب اليمني ووحدة التراب اليمني.

وبعد نقاش وأخذ ورد طويلين كان الإتفاق بين المؤتمرين على قرارات المؤتمر والتي أخذت مقترحات الشباب بعين الإعتبار.[١] وقد أصدر المؤتمر الدستور المؤقت أو ما يسمى بدستور «خمر» وقد جاء بثمان وسبعين مادة، وأبرز ما فيه هو تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإعطائها للمجلس الجمهوري ككل، والتأكيد في المادة الثالثة على أن الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعًا.

وقد أصدر رئيس الجمهورية قرارًا باصدار الدستور المؤقت الذي وضعه مؤتمر خمر بتاريخ ١٩٦٥/٥/٨م. كما أصدر قرارًا مؤرخًا ١٩٦٥/٥/١٢م ينص على الاكتفاء بعضوين في المجلس الجمهوري وتعييني أنا والشيخ نعمان بن قايد بن راجح في المنصبين.

محاولة إغتيال الرئيس السلال

بعد أن أنهينا أعمالنا في المؤتمر غادرنا خمر ومعنا معظم من حضر المؤتمر، وكانوا يعدون بالآلاف. وقد خرج لإستقبالنا الرئيس السلال واللواء العمري وقائد القوات العربية إلى ما وراء المعمر. وهناك كان اللقاء، وكان المستقبلون قد خرجوا بعدد كبير من الجنود والمصفحات. وبعد المصافحة ملنا مع الرئيس واللواء العمري إلى ظل شجرة علب (سدر) كبيرة نتبادل الحديث. وغَرّ المشائخ المعارضين عددهم الكبير ففكروا في قتل الرئيس السلال واللواء العمري، وكانوا يرون فيهما أساس

(١) أنظر القرارات في الملحق رقم (١٥)

القاضي عبـدالرحمن الإرياني، والاســتاذ أحـمد محمد نعمـان والقـاضي عبـدالله الشماحي وآخرون في مؤتمر خمر.

2 مايو 1965م

المشكلة لانصياعهما لكل ما تريده القيادة العربية، ولكنه أوقفهم عن المباشرة أني كنت إلى جانبهما. فجاء النقيب نعمان بن قائد يدعوني وذهبت إليهم. وكان الشيخ سنان أبولحوم على رأس المفكرين في العملية. وبقي أحدهم يتكلم معي في موضوع الدخول إلى صنعاء أو البقاء خارجها، ولكني لاحظت أنهم يتوزعون ويوزعون أصحابهم في المناطق المرتفعة. وأحسست أنهم يدبرون شيئًا فقلت لهم ما الأمر، وما هذا التحرك الذي أراه، فقالوا لا شيء إنما هي إجراءات إحتياطية. فأقسمت عليهم أن يصدقوني الخبر فقالوا نريد أن نحل المشكلة هنا قبل دخولنا صنعاء بالقضاء على السلال والعمري. فقلت لهم وماذا تفعلون مع هذه المصفحات؟ فقالوا، إن على كل مصفحة واحد وقد رتبنا له ثلاثة يطلقون عليه الرصاص ويثبون على المصفحة للإستيلاء عليها. فقلت لهم إنكم تريدون أن تقوموا بمجزرة لا تحل المشكلة بل تعقدها وأنا لا أرضى أبدًا بسفك الدماء دون أن نكون على بينة من أمرنا فيما بيننا وبين الله. فأخذوا يعددون المبررات، فقلت لهم أنا أعرَف منكم بما يجوز وما لا يجوز وأنا لا اوافق وسوف أذهب للبقاء بجانبهما فإذا أردتم إطلاق النار فابدأوا بي، وهذا أهون عليّ من أن أرى المذبحة التي لا تخدم أحدًا إلاّ أعداء البلاد. وأنتقلت من بينهم وعدت إلى حيث كنت. ولا شك أني عدت وآثار الإنزعاج بادية على وجهي، فسألني الرئيس ما الذي حدث؟ لماذا يبدو عليك الإنزعاج، فقلت له لا شيء وإنما هو خلاف حدث بين الشيخ سنان والنقيب نعمان حاولنا إنهاءه. وبعد دقيقة دعوتهما إلى القيام لمواصلة السير إلى صنعاء. ومع أن سيارتي كانت موجودة فقد فضلت أن أركب معهما في السيارة. وكانت ساعة عصيبة لم نصدق أننا وصلنا صنعاء سالمين، ولم أُشعر السلال والعمري بشيء ولكنه بلغهما في اليوم التالي ولكني نفيت ما بلغهما.

وفد السلام إلى الأقطار العربية

كان المؤتمر قد قرر إيفاد وفد يسمى «وفد السلام»، يزور الأقطار العربية شارحًا المآسي الدامية في اليمن، وطالبًا التدخل الحازم لإنهاء المشكلة بطرق سلمية.

وقد أُنتخبت أنا رئيسًا للوفد، بصفتى رئيس المؤتمر، وتعين معي وزير الخارجية الأستاذ محسن العيني والشيخ أمين أبوراس والشيخ حمود مجلي والشيخ علي طريق وآخرون. غادرنا صنعاء يوم ٦٥/٥/١٥ م إلى أسمرة ثم، القاهرة ثم إلى الكويت يوم ٦٥/٥/١٦م. وهناك قوبلنا مقابلة كريمة وشعرنا بتعاطف من أميرها الفاضل الشيخ عبدالله السالم الصباح، ومن رئيس وزرائها الشيخ صباح السالم. شرحنا لهم الوضع ووعدونا بأنهم سيبذلون مساعيهم مع السعودية، وإن كانت تشعر نحوهم بحساسية وتنعى عليهم إنفتاحهم على الحياة الحديثة وتطويرهم لنظام الحكم في بلدهم.

وفي مساء ١٩٦٥/٥/١٨م غادرنا الكويت إلى بيروت، وقد قوبلنا في لبنان إستقبالًا حسنًا ونزلنا ضيوفًا على الحكومة. وقابلنا الرئيس فؤاد شهاب وأبدى عطفًا كبيرًا على اليمن وتألمًا لما يجري فيها، ثم قابلنا رئيس الوزراء.

وفي يوم ١٩٦٥/٥/٢٠م عقدت مؤتمرًا صحفيًا حضره مندوبو الصحف اللبنانية أكدت فيه على أننا لا ننظر إلى الحرب في اليمن على أنها حرب أهلية وإنما تأتي من خارج الحدود، ويجب أن نعمل على إنهائها بالتفاهم والسلام، وحرصت على أن أشير إلى أن بالامكان عقد مؤتمر وطني – سعودي للتفاهم بشرط عدم حضور أي فرد من أسرة حميدالدين. وقلت أن واقع الحال يدل على أن المملكة العربية السعودية فريق في النزاع مع العلم بأنه ليس بيننا وبينها في الوقت الحالي أي خلاف أساسي، وإذا كان هناك مخاوف سعودية من المستقبل في اليمن فانه يمكن البحث في هذه المخاوف وإعطاء الضمانات الكافية بصددها.

بعدها إنتقلنا من بيروت برًا إلى سورية ثم الاردن، وكنا نقابل بالحفاوة والتكريم والوعود ببذل الجهود لإقناع السعودية. ولكن الوعود ظلت وعودًا ولم تقم أي دولة بأي جهد إيجابي. كان الكل فيما يبدو قد وكّلوا الأمر إلى الـ ج.ع.م. ورئيسها جمال عبدالناصر، وكثيرون هم الذين كانوا سعداء بإنشغال الرئيس جمال عبدالناصر وقواته المسلحة في اليمن، حتى لا يمد عينه إلى أقطارهم فيخلق لهم المتاعب. وقد غادرنا الأردن يوم ٥/٢٤ إلى القاهرة.

من يمين القارئ: الاستاذ محمد الفسيل، المقدم علي بن علي الجائفي، المقدم علي قاسم المؤيد، الشيخ علي ناصر طريق، المشير عبدالحكيم عامر، الاستاذ محسن العيني، الرئيس جمال عبدالناصر، القاضي عبدالرحمن الإرياني، الاستاذ محمد أحمد نعمان، الشيخ حمود مجلي، السيد أحمد المطاع، أحد الضباط المصريين ثم الفريق عبدالمحسن مرتجي.

وفد السلام المشكل بعد مؤتمر خمر في زيارة للرئيس عبدالناصر. مايو 1965م

من يمين القارئ: المقدم علي قاسم المؤيد، المقدم علي بن علي الجائفي، الاستاذ أحمد جابر عفيف، الاستاذ محسن العيني، الرئيس صبري حمادة رئيس مجلس النواب اللبناني، القاضي عبدالرحمن الإرياني، الشيخ أمين أبو راس، الشيخ حمود مجلي، الاستاذ محمد الفسيل، الشيخ علي ناصر طريق، الاستاذ مجاهد حسن غالب. وفد السلام في بيروت، مايو 1965م

القاضي عبدالرحمن الإرياني في المؤتمر الصحفي لوفد السلام. ويبدو في الصورة الاستاذ أحمد جابر عفيف والاستاذ محمد أحمد نعمان.

بيروت
مايو 1965

وفي القاهرة قابلنا الرئيس جمال عبدالناصر فور وصولنا. وكانت جلسة مطولة فتح لنا فيها قلبه شارحًا ما قدمته الـ ج.ع.م. من مال ورجال في سبيل حماية ثورة اليمن. وقال، لكنه يبدو أن كل تضحياتها ستذهب غير مشكورة ولا مأجورة وأنه قد أصبح يفكر كيف يتخلص من اليمن بصورة مشرفة. فقلنا له بل اليمن شعبًا وحكومةً وطلاب الإصلاح كلهم يقدرون مساعدتكم ويقدسون تضحياتكم. ونحن حينما نحاول الحصول على حل سلمي، إذا نجحنا في الحصول، عليه إنما ننطلق من الإشفاق المقدر لتضحياتكم، ولأننا نرى أنه لا يلوح في الجو بوادر نصر حاسم. فإذا نُظر إلى عملنا هذا وكأنه نكران لجميل قدمته الـ ج.ع.م. فإننا نمنع أنفسنا عن الإستمرار فيه ونترك له مسئولية حل المشكلة بالطريقة التي يراها. فأجاب منزعجًا لا.. لا. اما السلام فهو مطلبنا جميعًا وقد حاولنا الحصول عليه قبلكم ولكن القاضي الإرياني رفض الحضور إلى مؤتمر اركويت كما كنا طلبنا منه. فقلت له ياسيادة الرئيس لقد طلب مني يومها أن أذهب لألتقي بأفراد من أسرة حميدالدين وهذا ما لا يرتضيه الشعب، ومع ذلك فقد ذهب الشهيد الزبيري واتفق معهم على الحضور إلى مؤتمر داخل اليمن وتحددت "حرض" لذلك، فذهبنا إلى حرض بعد أن تأكدنا ان أحدًا من بيت حميدالدين لن يحضر، ولكنهم لم يحضروا. إننا نريد حل مشكلتنا مع المملكة العربية السعودية فهي المحارب الحقيقي وأنتم تعرفون أني دعوت إلى ذلك في مطلع الثورة وتشرفت بمقابلتكم بإنفراد ومعي صلاح نصر رئيس المخابرات وأنذرت بأن الحرب ستطول إذا لم يوجد حل سلمي مع السعودية.

وقال الرئيس عبدالناصر، على كُلٍ نحن نبارك مساعيكم وجهودكم لاحلال السلام، إلا انه قد أشار إلى أن المتحدة تنظر في تخفيف الاعباء المالية والعسكرية الملقاة على كاهلها في اليمن مما يعني عدم رضاه الكامل عن مؤتمر خمر وما نتج عنه. بعدها غادرنا القاهرة عائدين إلى اليمن يوم ٦٥/٥/٢٥ م.

المظاهرات ضد السلال ومعه

في ٥/٢٩ قامت بعض العناصر المعادية للسلال بمظاهرة ضده وهتفت هتافات

معادية وغير لائقة. ولم يكن لنا رأي ولا يد في قيامها دعك عن الهتافات المعادية. وقد أثار ذلك ثائرة السلال، وقد أكدنا له عدم رضانا بما حدث وعهدنا إلى لجنة المتابعة في التحقيق في ذلك. وقبل إكمال التحقيق قامت في اليوم التالي مظاهرة أخرى كانت أكثر حشدًا وأطول لسانًا تناولت السلال والقوات العربية فزادت الطين بلة. وقد بعث الرئيس السلال إلى النقيب صالح الرويشان وأعضاء لجنة المتابعة رسالة يشكو فيها ويطلب معاقبة المسيرين للمظاهرة بشدة وحزم.

وألتقينا بالرئيس السلال فإذا به يشكو شكاءً مرًا من تعريضات المذيعين وهتافات المتظاهرين، فقلت له إننا نؤكد عدم رضانا ولا نقر شيئًا مما حدث، وقد أمرنا بالتحقيق مع المتهمين. ثم قلت له مازحًا ما أسرع ما ثارت ثائرتكم لكلمات في الهواء في يوم أو يومين ونحن تعرضنا عدة أشهر لمثل هذا من الإذاعة والصحافة وشكونا إليكم وعاتبناكم ولم تتخذوا أي إجراء. فالتفت إلى النقيب صالح الرويشان يقول له أرأيت يانقيب صالح إنهم ينتقمون منا. فضحكت من تسرعه وأكدت له أن لدينا أخلاقًا تمنعنا من إتخاذ مثل هذه الأساليب.

أزمة حكومة نعمان مع عبدالناصر

عاد الأستاذ نعمان من القاهرة حيث حضر إجتماعات رؤساء الوزارات العرب. وقد التقى بالرئيس عبدالناصر الذي صارحه بانه لن يتعاون مع حكومته بسبب وجود بعض الوزراء في الحكومة من البعثيين. وقال الرئيس عبدالناصر أنه لا يستطيع التعاون مع الحكومة وفيها هؤلاء الوزراء الذين يخدمون غير اليمن من الأحزاب ويوالونها دون اليمن. وكان معنى عدم التعاون أن لا تجد الحكومة مرتبات موظفيها لأن الـ ج.ع.م. هي التي كانت تسدد العجز في الميزانية، وفي ٦٥/٦/٥م طرح الموضوع على مجلس الوزراء وكان أن أبدى الوزراء المعنيون إستعدادهم للتخلي. وتقرر إرسال رسالة إلى الرئيس عبدالناصر نبلغه موقف الوزراء الذين آثروا تعاون الجمهورية المتحدة على مناصبهم على أن يحمل الرسالة الأستاذ محسن العيني وزير الخارجية ليضيف إليها الشرح الكامل، وفي نفس الوقت يطرح موقفه هو من التهمة بالبعثية ويحاول الحصول على الثقة.

وذهب الأستاذ محسن العيني إلى القاهرة وسلم الرسالة التي لم تغير موقف الرئيس جمال عبدالناصر، وفي يوم ٦٥/٦/٨م سافرنا إلى القاهرة لمزيد من البحث مع الإخوان في مصر حول الموضوع. وقد قابلنا الرئيس عبدالناصر الذي لم يتزحزح عن موقفه الرافض لاشراك المتهمين بالبعثية في الوزارة ورفض التعاون مع الحكومة طالما أن هؤلاء فيها. وبعد أيام من البحث والنقاش لم نصل إلى نتيجة فعدنا إلى صنعاء يوم ٦٥/٦/٢٠م. وأبدى الأستاذ محسن إستعداده للإستقالة كما أبدى الوزراء المعنيون الإستعداد لذلك. ولكن الأستاذ أحمد نعمان رئيس الوزراء رفض ذلك رفضًا قاطعًا، مفضلًا إستقالته ولتذهب الحكومة بكامل أعضائها. ولكنا وقفنا في وجهه فأمضى أيامًا في شد وجذب مع الرئيس السلال الذي أُغري بتجاوز الإختصاصات التي أعطاها له الدستور، وكثرت التناقضات التي هي علة العلل فرجح الأستاذ نعمان السفر إلى القاهرة للتفاهم مع عبدالناصر. وفعلًا غادر صنعاء إلى القاهرة في ١٩٦٥/٦/٢٩م وفي ١٩٦٥/٧/١م أعلن راديو صنعاء إستقالة الأستاذ نعمان وقبولها.

أجتمعت لجنة المتابعة وقررت إرسال وفد إلى القاهرة لمراجعة الأستاذ نعمان وحمله على سحب إستقالته، وللتفاهم مع المسئولين في القاهرة. وتشكل الوفد من ثلاثة عشر عضوًا كنت على رأسه ومن أعضائه النقيب صالح الرويشان والنقيب نعمان بن قايد والشيخ علي عنان والقاضي عبدالسلام صبرة وغيرهم، وتوجهنا إلى القاهرة يوم ١٩٦٥/٧/٢م. وكان الرئيس السلال قد أمر العواضي ومجموعة من الحرس بمنع الوفد من السفر ولكنهم لم يصلوا إلى المطار إلاّ بعد قيامنا على طائرة إلى أسمرة، وقد وقى الله بذلك من شر فتنة كانت ستحدث لو أدركونا في المطار.

وفي يوم ١٩٦٥/٧/٤م بعث السلال إلى القاهرة وفدًا معارضًا من ١٩ عضوًا. وجاء الوفد المعارض وحمل لنا أخبار إعتقال بعض الشباب ومضايقة الوزراء الذين عملوا في حكومة النعمان مما دفعني في اليوم التالي إلى رفع مذكرة إلى المشير عبدالحكيم عامر قلت له فيها [**لعلكم تذكرون أنكم عهدتم إلينا غير مرة أن علينا حينما**

نختلف على شأن من الشؤون أن نأتي إلى هنا، إلى القاهرة، للتشاور والتفاهم قبل أن نتخذ أي خطوة، ووعدنا نحن من جانبنا بذلك. وحينما عبث المشير السلال بالدستور وأنتهك مقدسات البلاد رأينا من واجبنا وفاءً بالوعد وتقديرًا لوجاهة الإلتماس أن نأتي إلى القاهرة التي لها الفضل الأكبر علينا وعلى ثورتنا. وانتخبت اللجنة (لجنة المتابعة) وفدًا يمثل الشعب اليمني ليلتقي بإخوانه في الـ ج.ع.م. ويضع المشكلة بين أيديهم ويسمعون إليه ويستمع هو إلى رأيهم ومشورتهم].

وقلنا للمشير إن [**العبث لم يقتصر على ما أسلفنا (من إنتهاك للدستور) بل تعداه إلى هتك كرامة المواطنين وإعتقال الأبرياء ومطاردة الوزراء الذين لا يزالون أعضاء في الحكومة التي تعتبر الحكومة الشرعية في البلاد، فأختفى أكثرهم وفر معظم الشباب في كل أوبٍ وصوب**].وختمنا الرسالة بقولنا للمشير عامر: [**نناشد ضميركم أن تجعلوا حدًا لهذا العبث الذي لا يستفيد منه إلاّ الأعداء وأن لا يكون وجود قواتكم في اليمن غايته توطئة أكناف اليمنيين للسلال وزبانيته. إن الرئيس السلال لولا الحماية التي توفرها له القوات العربية، وكلنا يعرف هذا، عاجز عن إخافة أي مواطن أو إيذاء أي وطني، فهل ترضون أنتم أن يعمل ذلك على حساب القوات العربية. أرجو سرعة وضع حد لهذا قبل أن يفلت الزمام فنعجز وتعجزون عن إستعادته**].

وفي ١٩٦٥/٧/٦م أعلن السلال عن تشكيل وزارة برئاسته، ولكنه لم يعلن أسماء أعضائها. وقد سمعنا فيما بعد أن القيادة العربية منعته من إعلان أسماء الوزراء قبل حل المشكلة وما دام الوفدان في القاهرة، وكان قد أُستدعي مع العمري إلى القاهرة، وكان الرئيس جمال عبدالناصر في الإسكندرية. وبعد أن بقينا أيامًا في القاهرة أراد عبدالناصر أن يجمعنا لحل الخلافات فاستدعانا إلى الإسكندرية أنا ومن معي من الوفد والسلال والعمري ومن معهما. وذهبنا، وأُقيمت لنا حفلة عشاء في قصر رأس التين دعي إليها كامل أعضاء الوفدين. وبعد تناول العشاء دُعينا إلى الصالون، وبعد تناول القهوة قام الرئيس جمال عبدالناصر ليتكلم فقام الجميع بقيامه. وقد شرح في كلمته متاعب القوات المصرية في اليمن وما تجره عليها خلافاتنا من المتاعب، وافاض في شرح مضار الخلافات على مصير الجمهورية العربية اليمنية وطلب توحيد الصف وعودة الجميع.

كان الأستاذ نعمان بعد الإستقالة قد أنسحب من الميدان ولم يحضرهذا الإجتماع، ولم يبق في الميدان من قيادات مؤتمر خمر غيري وغير القاضي

الرئيس جمـــال عبدالناصر مع الرئيـــس عبدالله الســـلال والقاضـي عبدالرحمن الإرياني ويبدو خلفهم الفريق حسن العمري في الاسكندرية بعد إستقالة حكومة الاستاذ أحمد نعمان ودعوة الرئيس المصري للزعماء اليمنيين لحل الخـــلافات.

يوليو 1965م

عبدالسلام صبرة. وكان لا بد من الرد على كلمة الرئيس عبدالناصر، وأنتظرت أن يرد الرئيس السلال أولًا، ولكن الرئيس عبدالناصر أشار إلي وقال، نريد أن نعرف رأي القاضي الإرياني، فالقيت كلمة أمّنت فيها على ما جاء في كلام الرئيس ناصر من خطر الخلاف وأشدت بجهود القوات العربية وبالتضحيات التي قدمتها من أجل ثورة اليمن، وأننا إكرامًا للضحايا وللموقف الشريف والكريم الذي وقفته الـ ج.ع.م. وقواتها المسلحة ورئيسها نضع الموضوع بين يديه ونلزم أنفسنا سلفا بما يراه. وقلت، وإن كنت أرى وأفضل أن ينفرد الأخوان السلال والعمري ومن معهما في الحكم ليتسنى لهم العمل الجاد لإنهاء الحرب بالطريقة التي يراها الرئيس عبدالناصر ويرونها وسنظل نحن بعيدين عن المشاركة ملتزمين بالمباركة داعين لهم بالتوفيق. وانفرجت أسارير الرئيس جمال عبدالناصر لما قلته، وقال لقد سمعت من الإرياني غير ما كنت منتظرًا له وما قيل لي عنه. فقلت ياسيادة الرئيس القول المأثور يقول وما آفة الأخبار إلاّ رواتها.

كان اللقاء جيدًا ولكن خلافًا نشازًا حدث بين الشيخ على بن عبدالله عنان من رجال مؤتمر خمر والشيخ ناصر محمد البخيتي من رجال السلال وأرتفعت أصواتهما ولجأ كلاهما إلى السلاح، إلى الخناجر، ولكنا حجزنا بينهما. ولعل الرئيس عبدالناصر توهم أن الخلاف مفتعل وقد تكون وراؤه مؤامرة على حياته فأنسحب فورًا وترك المشير عامر والسيد أنور السادات لإنهاء الموقف. ولم يجد المشير عامر حلًا غير فض الجلسة على أن يجتمع مرة أخرى بعدد محدود من الوفدين. وعدنا إلى القاهرة، وعاد المشير والسيد أنور أيضًا، وأجتمعنا بهما فرادى ومجتمعين.

لم يكن هناك ما يشجع على المشاركة في المسئولية مع الرئيس السلال واللواء العمري. ووافقنا على إنهاء حدة الأزمة وترك المجال للرئيس السلال واللواء العمري لينفردا بالمسئولية. ودُعينا مرة أخرى للإجتماع بهما وبالمشير والسادات، وذهبنا، فإذا بهم يجتمعون بالسلال والعمري حوالي ساعتين ونحن في صالون الإنتظار. وهممنا أن نغادر المكان ولكننا تذكرنا أنّا في القاهرة، في هذا السجن الكبير الذي لا يستطيع أحد مغادرته مالم يكن حائزًا على الرضى، فضبطنا أعصابنا وبقينا حيث نحن حتى دعينا. ودخلنا ليعرضوا علينا تشكيلًا لحكومة جديدة سموها

حكومة حرب. وآثرنا الصمت، والصمت في كثير من الأحيان هو كما يقول المثل (من ذهب). وعدت إلى الفندق وحررت إلى المشير عامر رسالة صريحة كنت قد شافهت بما تضمنته السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة، ولكني فضلت تسجيل رأيي تحريرًا. قلت في مطلع الرسالة:

[إنني عملًا بالقاعدة الفلسفية التي تقول أن الكلام عَرَض يفنى لثاني وجوده، أحب أن أسجل في هذه المذكرة ما كنت قد شرحته شفهيًا للأخ السيد أنور السادات من ملاحظات ونصيحة رأيت من واجبي أن أضعها بين يديكم في هذه الظروف التي تمر بها بلادنا، ويعلم الله أننا لم نأت إلى القاهرة لهواننا على أنفسنا أو لضياعنا بين قومنا وفي بلادنا، ولكننا جئنا إليكم، وقبل أن نخطو أي خطوة، وفاء لوعدنا لكم وتقديرًا لإلتماسكم وإيثارًا للمصلحة. وقد جئناكم ونحن عازمون آكد العزم وبكل إخلاص ورضى وطواعية على أن نكون حيث ترضون منا في كل شيء يتعلق بأشخاصنا، وأن نضع أنفسنا تحت تصرفكم حرصًا على مصلحة بلادنا المرتبطة بكم إرتباطًا وثيقًا، والمحتاجة إلى مساندتكم إحتياجًا حملنا عن أن نعطيكم من الطاعة ما تطلبون. وكنت في حديثي مع سيادتكم وسيادة السيد أنور السادات قد فهمت منكم ما فهمته مكررًا من السيد الرئيس جمال عبدالناصر من أنه لا إعتراض لكم على الدستور، وأنه لن يُمَس طالما أنكم موجودون بقواتكم في اليمن، كما أنه لا ملاحظة لكم على مقررات مؤتمر خمر. واليوم وبعد إجتماعكم بالسلال والعمري ونحن في إنتظاركم ساعتين كاملتين، فهمت من كل ما دار في الإجتماع أن مخططًا قد وُضع ولم يبق فيه لأحد خيار، وأن على كل الأطراف أن تؤيده وإلاّ أعتبر المخالف خائنًا. وكانت هذه مفاجأة لي حينما رأيت أنّا إنما دعينا لنبصم وأنه لا جدوى للتشاور ولا قيمة للإجتماعات.

يا سيادة المشير،

إن الدين النصيحة، وإن التأمين على رأي الإخوان، الذين لا يهمهم من الأمر إلاّ أن يظلوا حكامًا لبلاد يحكمونها بسلطانكم أنتم حكمًا إرهابيًا يجعل الشعب يتلفت ذات اليمين وذات الشمال فلا يجد ملجًا غير بيت حميدالدين، أمر غير مأمون العواقب. ويدفعني الإخلاص لبلادي أن ألفت نظركم إلى أن كل الذين ضمهم الجمع اليوم، إذا نحن أستثنينا البعض منهم، لا يمثلون غير أنفسهم ولا يقودون في حبالهم إلاّ أشخاصهم، وأن الإعتماد على موافقتهم أو رفضهم سيكون خطًا كبيرًا].

وقلت في الرسالة أنهم، أي الـ ج.ع.م.، وقد اقتنعوا بحكومة حرب إما أنهم يرون أن تقام دون التشاور مع أحد، أو أن تقوم بعد أخذ رأي الشعب وفي هذه الحالة يتعين أخذ رأي ذوي الحل والعقد. وفي كلا الحالين فإن الحصول على موافقة العدد القليل الموجود في القاهرة أوإنطلاق ميثاق من بينهم سيكون عملًا غير ذي

جدوى. وأشرت إلى الاجتماع الذي عُقد فقلت للمشير عامر [**وقد رأيتم أن الإجتماع الذي تم أمس في القاهرة ليس إلاّ تزويق كلام قد لُقنوه، يرددونه ويعتقدون أنهم يرضونكم به وباظهار العنترية التي لا يعقبها عمل وليس إلاّ تبادل إتهام وتجريح لأناس قطعوا معظم حياتهم مكافحين في سبيل الحرية والكرامة لوطنهم، ولم يكن لهم ذنب إلاّ أنهم دعوا إلى السلام عن حسن نية إمتدادًا لدعوة الرئيس جمال عبدالناصر في إتفاقية الإسكندرية التي عقدها مع الملك فيصل، وبعد تجربة ثلاث سنوات مرت في حرب طاحنة ولم نصل بها إلى نصر حاسم، مع أن الداعين إلى السلام لم يدعوا إلى الإستسلام ولأجل ذلك فإنهم طالبوا بايجاد جيش قوي يطهر البلاد من المتسللين والمرتزقة**]

وذكّرت المشير أن رأينا في ذلك معروف لهم [**من بعد قيام الثورة باسبوع واحد يعلمة المشير السلال، ومن بعدها بشهر وأيام أوضحناه لكم ولسيادة الرئيس جمال عبدالناصر. قلنا ذلك عن إقتناع نتيجة خبرة بطبيعة القبائل اليمنية وزادتنا التجربة الطويلة والمُرّة إقتناعًا. قلنا ذلك حرصًا على مصلحة بلادنا ومصلحة قواتكم ومصلحة العرب جميعًا. قلنا ذلك دون أن نفكر في أنه يتفق مع رأي سيادتكم أو يختلف معه، لا إستهانة بكم وبحاجتنا إليكم، ولكن إحترامًا للحقيقة التي نؤمن أن مصلحة بلادنا مرتبطة بها**].

وصارحت المشير عامر بأننا [**كثيرًا ما نضطر إلى السكوت على أخطاء تضر بالقضية وتسيئ إلى المصلحة المشتركة، ذلك لأننا نراكم تلمسون العبث والأخطاء لمس اليد وترونها رأي العين ثم تقولون لمن يشكوها أو ينبه إليها «هذه أمور جانبية» أو «هذا صراع شخصي»، الأمر الذي يجعل الكثيرين يعتبرون إهمال الإصلاح جزءًا من سياستكم في اليمن**].

وفي نهاية الرسالة أكدت له مجددًا، وعلى سبيل التذكير، [**إن رأيي معروف لديكم من أول أيام الثورة، وأنه هو هو لم يتغير لأنه ناتج عن تقديرات شخصية تمخضت عن معرفة دقيقة وخبرة طويلة بطبيعة البلاد وأهلها. وأننا بالإضافة إلى ذلك قد أرتبطنا بعهد أمام الله وأمام الشعب على العمل بدستور مؤتمر خمر ومقرراته ونحن لا نجد لنا مخرجًا دينيًا ولا حسن محمل شعبي، ولهذا فنحن لا نستطيع الإشتراك في هذا المخطط الذي لا يتفق ومقررات خمر**].

بعثت الرسالة إلى المشير عامر بتاريخ ٦٥/٧/١١م. وكما هي العادة لم يرد المشير على رسالتنا، وكنا نعرف ذلك سلفًا، ومع ذلك فقد كنا نصر على بعث مثل هذه الرسائل أداء للنصيحة وتسجيلًا للمواقف. ونحن نسجل فحواها هنا لأن منها يستطيع القارئ أن يحصل على الكثير من حقائق هذه الفترة.

الفصل السابع
ميثاق الطائف وإتفاقية جدة

حكومة العمري وميثاق العمل الوطني

في يوم ١٩٦٥/٧/١٧م غادر الرئيس السلال القاهرة إلى صنعاء. وفي اليوم التالي ١٩٦٥/٧/١٨م أعلن راديو صنعاء تكليف اللواء العمري بتشكيل الوزارة. وفي نفس اليوم أعلن أيضًا ميثاق العمل الوطني ليحل محل دستور خمر وأسموا الوزارة (وزارة حرب). وكان في التسمية نفسها تحديًا واضحًا لمقررات خمر ودستوره برغم ما فيه من التأكيد عليها.

وبعد أن عاد السلال والعمري ومن معهما إلى اليمن لإعلان الحكومة الجديدة بقيت أنا في القاهرة كما بقى الأستاذ أحمد نعمان. وشعرت بعوارض مَرَضية وتبين بعد الكشف والتحليل أني أعاني من وجود بلهارسيا، وقد بذر هذا المرض البقاء في سجن حجة سنوات نشرب من مياهها الملوثة، وهذا المرض الرديء منتشر في المنطقة. أزعجتني نتيجة التحليل وقد نصحني الأستاذ محمد عبدالواحد سكرتير السيد أنور السادات والقائم بالأعمال السابق في سفارتهم بصنعاء أن أذهب إلى مستشفى المواساة في الإسكندرية حيث يوجد الدكتور عبدالرازق عبدالرازق المتخصص بمعالجة هذا المرض، الذي يعتبر من الامراض المستوطنة في مصر. وراقت لي الفكرة، فالوقت صيف والإسكندرية بطبيعة الحال خير من القاهرة. وعرض عليّ محمد عبدالواحد أن يرتب موضوع إنتقالي إلى هنالك وحجز غرفة درجة أولى في المستشفى ثم يتصل بي.

وبعد يومين أتصل بي ليقول أنه قد رتب كل شيء وما علي إلاّ أن أتوجه إلى الاسكندرية. وفعلًا توجهت في يوم ١٩٦٥/٧/٢٠م مع الولد يحيى الذي كان في آخر سنة دراسية في الجامعة، وقد أتجهنا إلى المستشفى رأسًا وأستقبلنا الدكتور عبدالرازق وأخبرنا أن غرف الدرجة الأولى لا تزال محجوزة وأنهم قد رتبوا لنا سريرين في الغرفة رقم عشرة في الدور الأول مؤقتًا. وفي اليوم التالي جاء الدكتور عبدالرازق وأجرى فحصًا كاملًا وطمئنا على سلامة الصدر والقلب. ولمَّا عرضنا عليه التقارير السابقة قرر إجراء فحوصات أخرى جاءت نتيجتها مؤكدة للتقارير السابقة. وتم نقلي إلى الغرفة التي أعدت في الدرجة الاولى، وكانت واسعة الأرجاء ومريحة، وبدأت إستعمال العلاج. ولم تكن الحالة بالتي تدعو إلى ملازمة السرير فكنا نخرج إلى الكازينو على البحر ولم نكن نشترك بالسباحة.

سفر المشائخ إلى السعودية

ومضت الأيام ونحن نستمع إلى الإذاعة عما يجري في اليمن بعد قيام الحكومة المفروضة، ثم بدأت الإذاعة تهاجم المشائخ وشعرت أن المعركة قد بدأت مع الجمهوريين. وهممت أن احرر رسالة إلى الرئيس عبدالناصر أحذر سلفًا من الدخول في معركة مع المشائخ، ولكني تذكرت أن رسالة لم يبعد عهدها بعثتها إلى المشير عامر قلت فيها ما أريد أن أقوله لعبدالناصر ولم تجد نفعًا فلماذا نتعب أنفسنا بالتفكير والتحرير لنقدمه إلى من لا يقرأ ولا يسمع ولا يحب أن يفهم. ولكنها مرت الأيام فإذا بنا نسمع من إذاعة لندن وغيرها عن وصول كبار مشائخ اليمن الجمهوريين وفيهم الشيخ علي ناجي القوسي والشيخ سنان أبولحوم والنقيب نعمان بن قائد بن راجح والشيخ أحمد علي المطري وغيرهم من مشائخ الجمهوريين والذين كان لهم دور كبير في الدفاع عن الثورة إلى الطائف المقر الصيفي للملك فيصل، وفزعنا لهذه الخطوة التي قد ينزلق فيها المشائخ إلى الهوة التي سيضعها أمامهم الملك فيصل. ولم يطل ترقبنا، فقد سمعنا أنهم قد أتفقوا مع الملكيين على إقامة دولة تحت إسم الدولة اليمنية الإسلامية، وحكومة مؤقتة تحت

رئاسة مجلس الدولة حتى يتم الإستفتاء الشعبي لتقرير النظام الأساسي للحكم. هذا ما سمعناه من الإذاعة ولم يأتنا إلاّ بيان الوفد الشعبي الجمهوري وتصريحات الوفد في بيروت ونسجلها فيما يلي:

إن الوفد الشعبي اليمني الموجود في المملكة العربية السعودية للتفاهم مع جلالة الملك فيصل حول الوسائل الكفيلة بإنهاء الحرب في اليمن قد قام بهذه الخطوة بناء على قرار من لجنة المتابعة لتنفيذ قرارات مؤتمر خمر للسلام، تنفيذًا للقرار الذي يقضي بإرسال وفد إلى الشقيقة المملكة العربية السعودية.

وقد لاحظت لجنة المتابعة، وهي الهيئة التشريعية في اليمن، أن المشير عبدالله السلال قد بدأ من أول يوم يحارب مؤتمر السلام ويحاول تعطيل قراراته، وينتهك الدستور المؤقت الذي اقسم على إحترامه والتقيد به. كما لاحظت لجنة المتابعة أن المشير السلال قد دفع إلى إصدار قرارات وأوامر وتوجيهات غير دستورية متحديًا بذلك لإرادة الشعب اليمني ومتخطيًا حدود إختصاصاته التي حددتها قرارات مؤتمر السلام والدستور المنبثق عنه، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء السيد أحمد محمد نعمان إلى تقديم إستقالته إلى لجنة المتابعة بعد أن يئس من إقناع المسئولين في القاهرة بضرورة عدم تقديم العون المادي والعسكري والمعنوي للمشير السلال شخصيًا حتى لا يستطيع إرتكاب الحماقات التي تعقد المشاكل في اليمن وتهدد النظام الجمهوري وتسيء إلى سمعة الـ ج.ع.م. وتظهر تضحياتها الضخمة في اليمن وكأنها قدمت لفرد واحد تنفذ بواسطته سياسة مرسومة لا من أجل الشعب اليمني وثورته ونظامه الجمهوري.

إن الحرب في اليمن أصبحت الآن جريمة إنسانية بشعة، ذلك أنها حرب بلا هدف قومي أو إنساني، فقد جردت الأخطاء والإنحرافات والأنانية الفردية الإنتهازية والوصولية ثورة اليمن من كل معانيها وفرّغت النظام الجمهوري في اليمن من محتواه الثوري التقدمي، حتى أصبح الشعب اليمني غير قادر على تمييز الفروق الجوهرية بين النظام الجمهوري الشعبي وبين نظام الإمامة الرجعي الذي يحاول أن يعود ليتحكم الآن في رقاب اليمنيين من جديد.

وبرغم إعترافنا بما قدمته الـ ج.ع.م. من عون مادي ومعنوي وعسكري لدعم النظام الجمهوري، وبرغم تقديسنا للضحايا من جنود مصر الأبطال الذين أستشهدوا في اليمن، وبرغم شعورنا بالمسئولية التاريخية التي تحتم على شعبنا الوفاء للحق العربي، برغم ذلك كله فإن الحقيقة تفرض نفسها علينا جميعًا. الحقيقة أن سياسة الرئيس جمال عبدالناصر التي نفذها في اليمن بوعي أو بغير وعي لم تتجرد من روح التسلط الإقليمي والغرور الشخصي، وكانت من أول لحظة، بل من قبل قيام الثورة اليمنية نفسها، تقوم على التعامل مع عدد قليل من العملاء الإنتهازيين ومحاربة الثوار الحقيقيين بشتى الوسائل، وأكبر دليل على ذلك فرض شخصية عبدالرحمن البيضاني المجهول الجنسية ومعه شلة من الإنتهازيين. ولم يخرج البيضاني من اليمن إلاّ بعد أن أستنفذ كل أغراضه (وبيضن) كل شيء حتى المشير السلال، وأفرغ الثورة من كل معانيها.

ولقد حاولت العناصر الثورية في اليمن أن تصبر وتتحمل وبذلت جهودًا مضنيةً بشتى الوسائل لإقناع الرئيس عبدالناصر شخصيًا بخطر هذه السياسة من ناحية، وطرح المسألة اليمنية على صعيدها القومي من ناحية أخرى، ولكن بدون جدوى حتى بلغت الأزمة قمتها بعد مؤتمر خمر للسلام عند ما دُفِع المشير السلال دفعًا إلى تحدي إرادة الشعب وإنتهاك قراراته ودستوره وإثارة الفوضى والإرهاب، والزج بالأحرار الحقيقيين إلى أعماق السجون، ومحاولة عرقلة كل الجهود لإنهاء الحرب.

ووفاءً بالعهد الذي قطعه الشعب اليمني على نفسه في مؤتمر السلام، بأن ينفذ قرارات المؤتمر، قررت لجنة المتابعة والعلماء ورؤساء العشائر ومشائخ القبائل وهم أُولي الحل والعقد في البلاد ما يلي:

١. إستنكار التصرفات الفوضوية الإرهابية والقرارات غير الشرعية التي قام بها المشير السلال، وإعتبار ذلك عملًا تخريبيًا لا أخلاقيًا وغدرًا بالشعب وتحديًا لإرادته وخيانة وطنية يجب أن يحاكم عليها. وبناء على ذلك فإن

المشير السلال لم يعد يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية كرئيس للدولة.

٢. التمسك بقرارات مؤتمر خمر للسلام وبالدستور المؤقت الذي صدر عنه، وإعتبار أي إعتداء على تلك القرارات إنما هو إعتداء على إرادة الشعب اليمني.

٣. إعتبار حكومة السيد أحمد محمد نعمان التي منحها الشعب ثقته في مؤتمر السلام هي الحكومة الشرعية للبلاد، ورفض أي قرارات أو تشكيلات حكومية أخرى مالم يقرها ممثلو الشعب الحقيقيون.

٤. مناشدة الرئيس جمال عبدالناصر وجلالة الملك فيصل بالتعاون مع شعب اليمن في إنهاء الحرب وإحلال السلام ومعالجة القضية اليمنية بروح المسئولية لا بروح المغامرة والمقامرة، وهذا التعاون لن يتم إلاّ بما يأتي:

١ . أن يسحب الرئيس جمال عبدالناصر قواته من اليمن في فترة محدودة.

٢ . أن يوقف جلالة الملك فيصل كل المساعدات المادية والمعنوية والحربية لأسرة بيت حميدالدين.

٣ . تمكين الشعب اليمني ممثلًا في أولي الحل والعقد من الإلتقاء في مؤتمر شعبي حر شامل بعيد عن كل نفوذ خارجي أو صفة رسمية ليختاروا حكومة مؤقته يرتضيها الجميع تشرف على إحلال السلام في اليمن، وتدير شئونه لفترة إنتقالية يستطيع بعدها الشعب أن يقرر مصيره بنفسه ويختار نوع النظام الذي يتناسب وتضحياته الغالية. ١٩٦٥/٧/٢٦م

هذا ما أصدره المشائخ الذين فروا من مطاردة الرئيس السلال مضطرين إلى المملكة العربية السعودية، وهم من حكيناهم آنفًا من المشائخ. وكما ترى فإنه لم يأت في البيان المذكور سابقًا ما أذاعته الإذاعات من موافقة المشائخ على مجلس إمامة، إلاّ إذا كان هناك إتفاق غير مكتوب، وكثيرٌ هُم الذين يؤثرون المال على الآمال.

المؤتمر الصحفي في بيروت وتجاوزاته

ومن ناحية أخرى فقد توجه وفد آخر فيه وزير الصحة السابق حسين المقدمي والأستاذ محمد الفسيل الأمين العام لمؤتمر خمر والأستاذ محمد الرعدي عضو لجنة المتابعة إلى بيروت. وقد نشرت صحيفة الحياة البيروتية، السعودية الميول، التصريحات التالية في عددها الصادر في ١٩٦٥/٧/٢٧م

ردًا على بعض الاسئله صرح الوفد اليمني الجمهوري الثاني بما يلي:

١ . إن الجمهوريين، والمُمثِلين اليوم لقوى اليمن كلها، لا يضيرهم اللقاء بالملكيين طالما أن الهدف هو وقف نزف الدم اليمني والمثول أمام القبائل والشعب اليمني كله في سبيل إستفتائها.

٢ . أكد الوفد أن الرئيس النعمان، ونجله، ووزير الخارجية محسن العيني، والقاضي الإرياني، والوزير محمد سعيد العطار وغيرهم من أركان مؤتمر خمر وأنصار النعمان هم محتجزون اليوم في القاهرة، وأن جوازاتهم قد صودرت منهم.

٣ . رجّح الوفد أن يكون عدد الزعماء الأحرار الذين أعتقلتهم حكومة السلال الجديدة في حدود (١٠٠) شخصية في تعز و (٦٥) في صنعاء و(٣٥) في الحديدة.

٤ . رجح أن تتفق الكلمة في جدة بين فريقي اليمن على عقد مؤتمر شعبي يمني في القريب العاجل داخل حدود اليمن، تبحث فيه وساطة الملك فيصل ومقترحات الحلول التي قدمتها حكومته.

٥ . هاجم الوفد السلال وحكومة العمري الجديدة وقال أن وجودهما غير شرعي في نظر قبائل اليمن وخصوصًا أركان مؤتمر خمر.

٦ . قال الوفد أن اليمنيين لا يحاربون اليوم من أجل الملكيين أو الجمهوريين

وإنما يحاربون في سبيل تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين، وتوفير الجو الإستفتائي النزيه في القريب ولا يهم أن يكون هذا الإستفتاء بإشراف هيئة الأمم أو أية دولة عربية محايدة.

٧. وقال الوفد أنه لا يعتقد جدية التهديد الموجه إلى السعوديه لأن القوات التي لا تستطيع إحتلال منطقة يمنية فهي لا تستطيع إجتياز حدود اليمن بسهولة.

٨. وأخيرًا أعلن الوفد أنه يقدر عدد ضحايا القوات المصرية أنه يتراوح بين خمسة وثمانية آلاف قتيل.

هذا هو نص التصريحات، وأنت ترى أن فيها تجاوزًا كبيرًا لمقررات خمر. وقد عتبنا على الإخوة تجاوزهم فأعتذروا بأن الصحيفة قد قالت عنهم ما لم يقولوه.

رسالة إلى الرئيس عبدالناصر

وقد أثارني وأزعجني ما جاء في تصريحات وفد المثقفين الذي وصل إلى بيروت وتحامل في تصريحاته على الجمهورية العربية المتحدة. ومن أجل ذلك رفعت إلى الرئيس عبدالناصر رسالة في ١٩٦٥/٧/٢٧م قلت له فيها أن لي من شأني الخاص بسبب المرض ما يشغلني عما عداه لولا أني أسمع من الاذاعات عما يجري في اليمن ويصلني من صنعاء ما يحتم عليّ أن أقدم النصيحة الواجبة لأنهم اليوم المسئولون عما يجري في اليمن من دماء ودموع، لأن كل ذلك يجري في سلطانهم وحماية قواتهم، ويأتي نتيجة لعدم تقدير الأمور وتبيّن الخطوات قبل القيام بها.

وقلت أنه [**كان الاحرى بتجربة الثلاث السنوات التي مرت أن تدعونا إلى أن نفكر أكثر من مرة قبل أن نخطو أي خطوة نجهل رد الفعل فيها لدن الشعب اليمني، الذي جاءت الثورة من أجل مصلحته. وكما قلتم غير مرّة أن الثورة تستهدف حفظ كرامة الانسان في اليمن، فإذا كانت كرامة الإنسان مهانة فقد فرغت الثورة من محتواها وأنحرفت عن هدفها وأصبحت الحرب فيها لمصلحة أفراد لا في سبيل الشعب اليمني**].

وأضفت في الرسالة [**لقد جئنا إلى القاهرة لنضع أنفسنا تحت تصرفكم إيثارًا لمصلحة بلادنا، وتقديرًا لما قدمتموه لها من حماية ورعاية، وثقة منا بسيادتكم، الثقة المطلقة الناتجة عن إعتقاد أكيد أنكم تتحرون المصلحة، ليس لليمن فحسب، بل لكل الشعوب العربية. ولكننا مع ذلك نجزم بأن كثيرًا من الحقائق تُحْجَب عن سيادتكم، وبالتالي تأتي الأمور متنافية مع شعاراتكم ومبادئكم، وتلافيًا لهذا دأبنا دائمًا على رفع مذكراتنا إلى سيادتكم وإلى نائبكم السيد المشير وإلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة**].

وأشرنا في الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر إلى ما حذرنا منه في رسالتنا الأخيرة إلى المشير عامر من أن إرهاب الشعب سيدفعه إلى اللجوء إلى بيت حميدالدين، وقلنا أننا [**مما سمعناه من الإذاعات عرفنا أنه قد وقع ما حذرنا منه، وذهب كثير من المشائخ إلى السعودية، وإذا أقتصر الأمر على ما حصل فالأمر أهون وفي الإمكان إستدراكه. ولكن معالجة المسئولين في صنعاء للمشكلة معالجة خاطئة تزيد الطين بلّة وتزيدهم إندفاعًا إلى الجانب الآخر والتصاقًا به، وسيجرون وراءهم قبائل ومشائخ أكثر كلما تركت معالجة المشكلة إلى أناس قصيري النظر لا يرون إلى أبعد من مواطئ أقدامهم وسيكون على القوات العربية في المستقبل أن تحارب الشعب اليمني جمهوريين وملكيين، وهذا هو ما يدعونا إلى أن نتكلم ويحرم علينا السكوت، برغم أن النصيحة المخلصة والرأي السديد لا مكان لهما في مشكلة اليمن لأنها قد تأتي مخالفة لهوى البعض ولمصالح آخرين. إننا لم نقل ما قلناه حدسًا وتقديرًا، ولكنا قلناه بعد أن سمعناه، وأبلغناه إلى سفيركم أحمد شكري. وحينما سمعنا بإجتماع المشائخ في مراد اتصلنا بمكتب السيد أنور السادات ورجونا مديره محمد عبدالواحد أن يبلغه رجاءنا بأن يتفضل بالإتصال وحمل المسئولين في اليمن على تدارك الأمور بالحسنى قبل فوات الأوان، ولاسيما ونحن نعرف نفسيات القوم، وأنهم يندفعون وراء السورة الغضبية بدون وعي ولا تقدير للأمور**].

كما قلت في الرسالة: [**إن مما يحير المخلصين لليمن ولكم ولتضحيات قواتكم أنهم إذا نصحوا أو أنتقدوا وأبدوا رأيهم بصراحة يقال لهم هذا صراع على المناصب ويجب أن يترك جانبًا، وإن سكتوا على الفساد فإن ضمائرهم لا تهدأ ولا تستقر، وإن حاولوا الإسهام العملي في تسيير الأمور أو في محاولة لحل المشكلة قام المنتفعون من بقاء الأوضاع كما هي بحملات دعائية وصوروهم لكم كما لو كانت دوافعهم شخصية. وإنكم مع ذلك تعرفون رأيي من بعد قيام الثورة بمدة قصيرة، فلقد قلت لسيادتكم، لمّا لمست تفاؤلكم وتقديركم مدة المعركة بالأسابيع، قلت لكم طالما أن الذهب والسلاح قد تسربا وقد وجدت القبائل اليمنية العون والمدد فإن المعركة ستطول وتطول ما لم يحصل تفاهم مع السعودية. قلت هذا حينما كانت السعودية مهزوزة تتوقع قيام الثورة في بلادها، وحينما كان التفاهم ميسورًا ومأمولًا، قلتها قبل أن تأتي خرافة أمريكا وغيرها، وكلمتكم بصراحة عن الأخطاء التي كانت قد توالت في تلك الفترة القصيرة بفضل عبقرية البيضاني في خلق المشاكل وإختراعها. ومع ذلك فقد**

تُرك حبل الأمور على غواربها وكثرت الأخطاء وتعمقت الهوة بين الثورة والشعب والمسئولين فيها وإلى هذه اللحظة لا يزال الإصرار على الخطأ قائماً.

سيادة الرئيس،

لقد صورونا لكم كأناس تهمهم المناصب والمصالح الشخصية ولا يحبون التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، وما بنا والله ذلك ولكنّا أناس لا نحسن التَمَلّق ولا نجيد التزلّف ولا نستجيز الغش والخداع لنا ولا لكم، ونتكلم بصراحة والصراحة كثيرًا ما تجرح الذين استمرءوا النفاق والتزلف.

إننا نرى أن قيادتكم للأمة العربية كلها على جانب كبير من الحكمة والإخلاص، ولكنا لا نعطي العصمة لبشر. ثم أننا نضع عونكم ومساندتكم لثورة اليمن وتضحياتكم في الدفاع عنها في المحل الذي يعجز القلم واللسان عن إيفائه حقه من الشكر، ومع ذلك نرى أن تكون علاقة حكومة اليمن بحكومتكم كأمْتَن ما تكون العلاقات على أن تكون واضحة المعالم وأن لا تُترَك للفوضى والإجتهادات والأمزجة فتصبح بالتالي عرضة للإهتزاز بتقلبات الأحداث ولتحديد الظروف سلبًا وإيجابًا وقوةً وضعفًا.]

وأشرت إلى ما يقال لنا من أن مشكلة حكم الفرد وأن عبثه وتناقضاته ودسه وإيقاعه بين فئات الشعب كل ذلك مشاكل جانبية، فقلت للرئيس عبدالناصر إننا نرى أن ذلك هو من صميم المشكلة والأسباب التي غيرت مجرى الثورة وصرفت القلوب عنها، وقلت له أن [**من المعلوم أن قلوب الشعوب غالية وثمينة وفي سبيل الحصول عليها والإحتفاظ بها تهون التضحيات وتبذل الجهود، فكيف بنا وقد كانت نتيجة التضحيات أن نخسر الرصيد الضخم الذي كان موجودًا من الشعبية والحب**].

كما قلت للرئيس عبدالناصر في نهاية الرسالة [**إن الذين تحكمت في عقولهم الصغيرة فكرة أن القوة والعنف والدماء هي التي تكفل الولاء والطاعة قمينون بأن يسوقوا الشعب بأعمالهم إلى ذلك المصير المشئوم. إنني أنصح وأحذر وأناشد وأهيب إلى وجوب تغيير السياسة وتلافي الأحداث قبل أن تتفاقم الأمور**]. كما أكدت له أننا لسنا غاشين لهم ولا حاقدين على الرئيس السلال ولا طامعين بمنصب أو جاه، ولكننا نشعر أن علينا واجبًا نحو بلادنا المنكوبه ونحو جميلهم وتضحياتهم وجهودهم، فيدفعنا ذلك إلى إخلاص النصيحة وإستعمال الصراحة إلى أقصى حدودها، برغم أنّا نشعر بأنها قد تكون ثقيلة الوطأة على النفس.

كلمة السادات في مجلس الوزراء بصنعاء

وفي ١٩٦٥/٧/٣٠م قام السيد أنور السادات والمشير عامر بزيارة لليمن وفي ١٩٦٥/٨/١م عقد مجلس الوزراء في صنعاء جلسة حضرها السيد أنور السادات. وقد أفتتح الجلسة الفريق حسن العمري رئيس الوزراء حيث رحب فيها بالسيد أنور وقدمه ليلقي كلمته الإيضاحية، وقد جاءت كما يلي:

«قبل أن أبتدي.. أود أن أوجه الشكر لكم وللسيد رئيس الوزراء لأنه أعطاني هذه الفرصة للحديث، ولا بد لنا من الإلتقاء باستمرار لكي نتبادل الحديث دائما ولكي نُبدِدَ الغيوم التي ربما كانت عالقة في سماء العلاقات اليمنية العربية.

كما تعلمون نحن نعتبر أن مصيرنا مشترك، ونعمل على هذا الأساس. وإن أي عمل نعمله وأي حساب نحسبه بالنسبة للقضية اليمنية ويكون مؤثرًا على اليمن يكون تأثيره على القاهرة إن لم يكن متساويًا، بل ربما كان أكثر على القاهرة، وهذا يجعلنا في تصرفاتنا (نبص) للمصلحة، والمصلحة هي مصلحة الشعبين والمصلحة الكبرى هي المصير الذي نتجه اليه. الذي يهمني الآن أن أحكي لكم عن التطورات التي حدثت. تذكرون حضراتكم أن الفريق حسن في الوزارة الأولى التي قبل هذه كان قد زارنا في مصر أثناء سفر المشير السلال إلى إيطاليا، وأجتمع الفريق حسن بالرئيس جمال، وكان فيه معلومات أن في اليمن شدًا وجذبًا بصورة غير مشرفة على الإطلاق. قال الرئيس للفريق نحن متعبون مع الجمهوريين أكثر من تعبنا مع الملكيين، وعليه فإن الرئيس جمال إتفق مع الفريق حسن لكي يصل إلى هنا ويجمع كل الطوائف ونتفق على وضع خط سياسي لأن الحال لم يعد يحتمل أكثر من هذا. وكان كلام الرئيس جمال للسلال نفس الشيء. وبعدين الحوادث تطورت وبعد هذا كان لنا بعض إعتراض على بعض إتفاق وقد قاله الرئيس جمال لكل المسئولين أولًا بصينا لقينا الوطنية مهملة وهناك من يلعب ومن يشتم الـ ج.ع.م. مع إن السعودية تريد مساومتنا على أي ثمن، ولكنا لا نريد المساومة في قضايا الوطن. إن أكثر ما يحدث هنا هو الشتم في حق الـ ج.ع.م. ثم عملية التشكيك

مستمرة في نوايا الـ ج.ع.م. وفي عملها، في نفس الوقت الذي لا يوجد فيه من يدافع عن الجمهورية ونحن ندافع عنها ولقد أصبح الوضع متعبًا للغاية وقد قال الرئيس جمال للمسئولين كلهم:

-لن نستطيع الصبر طويلًا ولا بُد من سحب قواتنا رغم حاجتكم اليها، وليس لدينا أي مانع في ذلك، نحن لم نتورط في القضية أبدًا. إن تصوير الوطنية عند البعض هي مهاجمة الـ ج.ع.م. حصل هنا لديكم حاجات كثيرة مجلس جمهوري، ومؤتمر خمر، ووزارة جديدة ولم يتدخل السفير، وأهو موجود معنا الآن هنا، في أي عمل مطلقًا وليس لنا دعوة في شىء أبدًا. نحن الذي يهمنا هو قضية اليمن ذاته وليس قضية التدخل، أنتهت كل هذه التطورات بما فيها لجنة المتابعة وغيرها. وعندما قابل الرئيس جمال المسئولين اليمنيين قال لهم:

-إنكم إذا حاربتم فنحن معكم أما إذا لم تحاربوا فلسنا معكم على الإطلاق. وبعدين جاءنا نعمان في مؤتمر رؤساء الحكومات وكان معه الرعيني والعيني وتقابلت أنا معه وتقابل مع المشير عامر ومع الرئيس. وكان يطلب ثلاث طلبات يحصل على قرض من الـ ج.ع.م.، شؤون القبائل تكون مشتركة بيننا وبينكم، ثالثًا قرض كي يسددوا به المرتبات الناقصة. وقعدوا مع الرئيس الثلاثة، وكنت معهم. وسأل نعمان الرئيس هل نحن عملنا شيئًا ضدكم؟ ورد الرئيس إسألوا أنفسكم، نحن نريد منكم أولًا وأخيرًا أن تساعدوا أنفسكم بأنفسكم وقال لهم نحن أساس وجودنا في اليمن إيه؟ نحن لم نأت هنا إلاّ لندافع عن مصير الجمهورية. فإذا كنتم تستطيعون الوقوف على رجليكم فهذا جميل جدًا. وإذا كنتم تريدون الإتصال بأي دولة في العالم فلا مانع وأنا موافق. ولكن نحن نريد أن نعرف النتيجة هل تريدون الدفاع عن بلادكم؟ أم تريدون أن تسيبونا لوحدنا؟ وقال العيني للرئيس نحن نريد أن نعرف بصراحة وجهة نظرك؟ فقال نحن لا نريد أن نتعاون مع حكومة فيها بعثي واحد. إذا كنتم تريدون تروحوا سوريا عند الحافظ فغدًا ستأخذكم طائرة إلى هناك أو أي جهة في الدنيا. الذي بيني وبين البعث ليس خلافًا شخصيًا ولكنه خلاف في المبادئ. وهو خلاف واضح للعالم كله وقد دخلنا معهم في تجارب، أولًا

في الميثاق ثم التعاون على زمن طويل وخرجنا من كل هذا أن هؤلاء ناس لا خلاق لهم وليس لهم كلمة ولا شرف ولا إرتباط بشيء، إنهم مخربون. أنا لم أقل هذا ضد العيني[١] أو غيره إنما هذا رأيي ويعرفه العالم كله. وأنا لا يسعدني أن أتعاون مع حكومة فيها بعثي واحد. وهذا لا يمنع من عدم تدخلنا في أي شيء وبأي صورة من الصور. فإذا كنتم تريدون شيئًا تقولونه فتفضلوا. ثم قابلهم مرة أخرى النعمان والإرياني وغيره وقال لهم نفس الشيء ثم عادوا إلى اليمن. الآن نظرتنا نحن، للأسف، أريد أن أحكيها لكم كما حكيتها للإرياني سابقًا. نحن متألمون ومجروحون من اليمن. إن أولادنا لديكم ليدافعوا عنكم وفي نفس الوقت يقال إننا جئنا لكي نتدخل في شؤون اليمن. والاسوأ من هذا أن الذي يدعي الوطنية يرى أنه لا بد أن يشتم في الـ ج.ع.م. وبعدين لم أجد أحدًا يتكلم. المفروض أننا داخلين في قضية سوية ومفروض أننا نتبادل وجهات النظر مع بعض كل يوم وكل ساعة. دمنا موجود على هذه الأرض.

وقال الرئيس جمال للجماعة، حينذاك، أنا لم أمنعكم من الإتصال بأي دولة. وقال لهم أنا على أتم الإستعداد إذا كانت سوريا تريد معاونتكم في شيء فأنا مستعد أن أعطيها أدواتي طائراتي بواخري لنقلها وفوق هذا أعطيكم خمسين مليون جنية. أنا جاهز لهذا وجاهز لكل شيء كلام رسمي أقوله لكم وسوف أقوله للناس كلهم أنهم طلبوا منا سحب قواتنا من هناك وسحبناها. ثم عاد الوفد إلى اليمن، والآن نرى الصورة مظلمة. لقد عملنا ثورة قبل كده في مصر وعمل غيرنا وغيرنا ثورات كثيرة لماذا تسيبون أموركم سائبة كده ؟ إن أمامكم الإنجليز والسعوديين ومتكاتف عليكم الحلف المركزي كله (حلف بغداد سابقًا) وهو يعمل ضدكم دائما وبكل وسيلة وما يزال التنسيق في العمليات بينهم ضدكم ماشي حتى الآن، وأشترى لهم طائرات وصواريخ للعمل ضد ثورتكم. كل هذا يحصل وليس لديكم في اليمن أي شيء. كل واحد يريد أن يكسب هو فقط وتذهب الجمهورية إلى الجحيم، لا يهمه مصيرها.

(١) يشير بهذا إلى ان العيني بعثي.

قامت دعوة السلام على أساس السلام. ونحن لسنا زعلانين من السلام نحن نريده قبلكم وقد دعونا إلى ذلك في عدة مؤتمرات للقمة ومؤتمر (اركويت) وفي كل المؤتمرات التي حدثت دعونا فيها للسلام. السعودية طلبت ذلك ثم عادت فتراجعت وقالت نحن نريد حلولًا تتم على جميع المستويات. وبعدين بعد أن تمينا على أن تتم الأمور على عدم المساس بالجمهورية وقلنا لهم نحن مستعدون نعمل جمهورية يرأسها محمد بن الحسين كما تشاءون. لقد أردنا أن نسير معهم إلى آخر الطريق لنعرف ما هم عليه. ويظهر أنه حصل على السعودية ضغط خارجي أشياء كثيرة حصلت ومع ذلك فقد قبلنا وسكتنا على مضض وقلنا لهم لسنا نقبل مساومة في قضية اليمن إلاّ على أساس المبدأين الأساسيين، الحفاظ على الجمهورية وطرد أُسرة حميدالدين. فيصل تحدانا وسكت، وفي نفس هذا الوقت توجد عناصر في اليمن تحاربنا وتشتمنا وتريد سحب القوات. ياريت تطلبوا مِنا سحب القوات سنشكركم من كل قلوبنا. ياريت اليوم. وعندما قابلنا الإرياني أخيرًا في مصر شرحنا له كل هذا ونحن الآن نعمل ما نراه صالحًا لنا ولكم. مثلًا الفسيل في تصريحه ببيروت قال كذا وكذا وأن فيصل فاهم الموقف أكثر من الـ ج.ع.م. وحاجات كثيرة.

والآن رأيكم، نريد منكم أن تريحونا وتريحوا أنفسكم. لم نعد نستطيع أن تستمر الحال أكثر من هذا. مطلبنا شيء واحد حكم مستقر في الداخل وناس تدافع عن الجمهورية ونحن على إستعداد لأن نقف مع هذا الحكم إلى آخر مدى. أما إذا كنتم لا تستطيعون أن تدافعوا عن أنفسكم فإنه يكفينا ما حدث وأن خِططنا مبنية على الإنسحاب وعلى هذا الأساس فقد سألنا القاضي عبدالرحمن الإرياني أنا والمشير عامر عن رأيه في هذا الوضع فقال أنا أرى أن بقاء الـ ج.ع.م. في اليمن ألزم من أي خلاف. فقلنا له تقدم وشكل الحكومة إذا كنت على هذا الأساس وقوموا بالدفاع عن جمهوريتكم. فيصل في الأيام الأخيرة يقول أنا أعطي الملكيين كل شيء سلاح وذخيرة وفلوس ولم أدخل جنديًا سعوديًا واحدًا كالـ ج.ع.م. منطق صحيح ولكنه ملتو. ويقول للناس ليس بيني وبين الـ ج.ع.م. شيء. وأرى أن تسحب الـ ج.ع.م.

قواتها وتدع الشعب اليمني يصفي مشكلته بنفسه. وهكذا حدثْنا الإرياني بكل شيء وكلمناه عن كل ما حدث وفي نفس الوقت، ورغم كل ما قدمناه، نتشتم. وقال الإرياني على موضوع تشكيله الحكومة أنا لست كفؤًا لتشكيل الحكومة. فقلنا له ما دمت مؤمنًا بكل ما قلت فلماذا لا تنفذه والفرصة أمامك مواتية ولكنه تردد رغم أننا شرحنا له موقفنا جيدًا. وقد نودي أننا دعاة حرب في اليمن وحاجات كثير قيلت عنا ولكنا قلنا نحن ندعو للسلام ولكن على أساس حمل السلاح إستعدادا للطوارئ. الحالة التي عليها النهار ده كل إنسان يستطيع أن يفعل ما يشاء ويخرف كما يشاء. عمر كل ثورة في الدنيا ما عملتش كده.

إحنا أول ما عملنا الثورة مسكنا الخطيرين ثم عملنا الإصلاح وأنتم تريدون تحقيق كل شيء وأنتم في مثل هذه الحالة. لقد أعتقلنا في أول الثورة الكثير كان عندنا ١٢ الف معتقل لقد وصل العدد إلى هذا الحد ولكن بعد أن صفت الأمور أطلقوا كلهم ولم يبق أحد. وقد ثبت أن بعض هؤلاء الذين حبسوا أبرياء وقد أصبحوا الآن في أحسن المراكز. يلزم أولًا الإستعداد حتى تسير الثورة في طريقها الصحيح. كل إنسان يمكن له أن يعمل ما يشاء ولكن في حدود القانون. يوجد مشائخ هنا يضللون الرأي العام هنا في قلب صنعاء، ويشككون في الـ ج.ع.م. عندما عمل الزبيري مؤتمر عمران وُجِد أناس يقولون إن الزبيري أغتيل لأنه عمل المؤتمر. قلت كل هذا للقاضي عبدالرحمن الإرياني وقلت له أنا حدثتك من قبل عن كل هذا ولم تتخذ أي إجراء. وأخيرًا قال الإرياني نحن موافقون على هذا الكلام ونحن في مرحلة حاسمة فقلنا له إذًا شكل الوزارة ونحن من ورائك ولكنه تردد ورشح الفريق حسن العمري لأنه يصلح لهذا العمل. وأنا أعدكم أنه إذا تمكن الفريق العمري من العمل سوف أقيم له التماثيل. فقلنا له هل تؤيد هذا قال نعم أنا أؤيدي هذا تمام التأييد. وبعدين نبصّ نلاقي الفسيل خد جماعة وراح السعودية ثم راح بيروت. ووضب له البعثيون مؤتمرًا صحفيًا قال فيه ما يحلو له عن تسلط وغرور الـ ج.ع.م. وغير هذا الكلام، وقال إن الحكومة الشرعية هي حكومة نعمان ولا نعترف بغيرها، قال هذا في بيروت. لندن دائمًا تتحدث عن نعمان أمريكا نفس الشيء،

سورية كذلك كل يوم قصيدة في مدح نعمان. بعدين سنان أبولحوم وشركاه يأخذوا بعضهم ويروحوا بيحان للتفاوض من هناك مع الملك فيصل وسأعرض عليكم صورًا لهذا لأننا أخوة ومصيرنا واحد. أنا سأقدم لكم صورة مجردة ونحن كشباب وكأناس يهمنا أمر بلادنا المفروض أن نتجرد من كل شيء إلاّ من مصلحة أوطاننا. السعودية النهار ده وبعد سنة حايكون عندها طيارات نفاثة وصواريخ مضادة للطيران ومضادة للدبابات وهي مصرة على الحصول على ذلك وبريطانيا حتديها، ولن يركب هذه الطائرات إلاّ المرتزقة. والسعودية حيكون عندها كل هذا التسليح. فيصل لغاية ما يوصل لهذه المرحلة يريد أن يملي شروطه. نيجي للصورة الثانية من حواليكم، إنجلترا في الجنوب تريد أن تعطي الجنوب إستقلاله بعد سنتين. وفعلًا سيأخذ إستقلاله. حيكون في دولة هناك فإيه وضعكم إزاء هذه الدولة التي تؤيدها بريطانيا. أمريكا زي ما أنتم شايفين واقفين فين. أمريكا، تريد الآن أن تهدم في كل مكان، في الكنغو وفي فيتنام وفي غيرها وتريد قطع المعونات عن مصر وفعلًا قطعت المعونة. وهي بهذه السياسة تساند السعودية في كل شيء. أين نحن وأنتم من كل هذا؟ هل سنستمر على الصراع في الداخل؟ قولوا أنكم لا تريدون أن تحاربوا ولا تريدون الجمهورية. كُل شيء في الدنيا له ثمن، نحن في السويس دفعنا الثمن وأنتم لازم تدفعوا ثمن جمهوريتكم. فيصل في كل لحظة يفكر في القضاء عليكم. اللازم تتغير الأمور التي مضت في السنتين الماضيتين. لازم يتغير التناحر والتضارب على الكراسي يجب الدفاع عن هذه المكاسب التي نريدها. فيصل لن يسلم بقيام جمهورية جنبه ولا حكم تقدمي جنبه أبدًا أبدًا. كل هذا يهمكم معرفته، نحن نقول بصراحة وبمنتهى الوضوح أننا سنقف جنبكم إذا أردتم الدفاع عن مصيركم، هذا إذا كنتم مستعدين. أما إذا كنتم غير مستعدين فالإستمرار منا عبث لأننا لن نقدر أن ندافع عن جمهورية لا يريد أصحابها الحقيقيون الدفاع عنها. نحن من وجهة نظرنا نقول لكم أننا متفاهمون مع الفريق العمري، ونؤيدكم ونقف معكم بلا قيد ولا شرط بس بشرط واحد، بشرط الدفاع عن الجمهورية. كَوّنوا جيوشًا من القبائل للدفاع عنها. وفي نفس الوقت نحن معكم في كل دعوة

للسلام هذا إذا كان فيه ثورة صحيحة تؤمنون بها. فإذا أردتم ذلك فباسم الله هذا هو موقفنا منكم. الشيء الثاني الذي نطالبكم به هو الوحدة الوطنية. في مصر قبل الثورة بعضكم يمكن يعرف هذه الحقيقة كان عندنا أحزاب كثيرة تشتت. وكان عندنا عجائب وزيطة ولكن أول شيء عملناه عندنا هو الوحدة الوطنية ويوم أن تتحقق هذه الوحدة تستطيع الدولة أن تعمل كل شيء. إن فيتنام اليوم واقفة وقفة صارمة وجدية ضد أمريكا ولا بد أن تخسر أمريكا المعركة. وفي ديان بيانفو غلبوا فرنسا، ذلك لأن الإيمان بمعركة المصير الواحد يجعلك تكسب الموقف. لا بد للإنسان أن يحافظ على بيته أولًا. هل يمكن لأمريكا أن تحرق الشعب كله في فيتنام وتجيب شعب غيره، طبعا لا. نحن كان عندنا إستعمار وكان عندنا أحزاب وكان عندنا كل الأصناف. صفينا الموقف أولا وقبل كل شيء. الإستعمار جاب حلف الاطلنطي كله وكان كل يوم ألف طائرة تغير على مصر، وكانت حاملات الطائرات واقفة في البحر ولم ينفعنا شيء مثلما نفعتنا الوحدة الوطنية. وبهذا لم يستطيعوا أن يكسبوا شيئًا بل نحن الذين كسبنا كل شيء أَمَّمْنَا الشركات ومصرنا المصانع. بقايا الأحداث ما تزال موجودة في مصر. الباشوات بقاياهم ما تزال موجودة في البلد، ولكن كل شيء أنتهى بالنسبة لهم. لقد أجتمعوا ذات مرة لتكوين وفد إلى الرئيس جمال للتفاوض معه على التسليم للإنجليز في ذلك اليوم. رد الرئيس جمال عليهم وقال إن جماعة منهم ستأتينا للمقابلة من أجل هذا الموضوع وأقسم بالله لو صح وصولهم لهذا الغرض لاجمعنهم وأعدمهم جميعًا. وقال إن المسألة ليست مسألة إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولكن المعركة معركة مصير ومستقبل شعبنا وبلادنا. هذا ما حصل لدينا وأنتم يمكنكم أن تستفيدوا من تجارب الآخرين.

والذي أريد أن أؤكده لكم أن المعركة مريرة وقاسية ونحن سنشارككم في الدفاع عن بلدكم لكن بشرط العمل على الوحدة الوطنية والدفاع عن حياض الوطن. لو خَشّ بلادكم الشيطان الأزرق لدخلنا وراه. سندخل السعودية إذا لزم الحال. المهم أن تنسوا خلافاتكم الشخصية والأحقاد المريرة التي جَرَّنا إليها بعض زُعمائكم وبعض رجالكم. نحن نريد أن نقف مع ثورة اليمن إذا وقفتم أنتم بجانبها وطلبتم

أن تكون لكم شخصيتكم المستقلة. نحن يهمنا الشخصية اليمنية القوية لكي تظهر وتقف على رجليها بأحلى وضع ونحن أول المؤيدين لها، ولكن على أساس الحق وليس على أساس الكلام الذي يراد به باطل وأن مصر لا تريد أن تتدخل في شؤنكم في الوقت الذي نعمل فيه كل هذه الأعمال الإصلاحية في بلادنا فنحن مستعدون لأن نعمل معكم مهما كان الحال بشرط أن تكون ثورتكم ثورة بمفهوم الثورات الحقيقية. أنا متأسف إذا كنت قد أخّرْتَكُم ولكن إحساسي بضرورة هذا الحديث قلت لكم ما لديَّ بمنتهى الصراحة فمن كان له أي سؤال فليتفضل وليقله بمنتهى الصراحة.»[١]

العيني ومحمد نعمان يقترحان التفاهم مع الملكيين

وفي خلال زيارة السيد السادات والمشير عامر لليمن وكنت أنا لا أزال في مستشفى المواساة في الإسكندرية جاءني من القاهرة الأستاذان محسن العيني ومحمد أحمد نعمان وطرحا عليّ فكرة التفاهم مع الملكيين وذلك للخلاص من الحرب ومن أي تقاسم سعودي مصري للنفوذ في اليمن. وزاد العيني بأن قال أنه من الممكن الثورة على الملكيين المشاركين في الحكم فيما بعد. وقد أستغربت جدًا أن أسمع منهما مثل هذا الكلام ورفضت بشدة. ولما سألني الأستاذ محمد نعمان، على ماذا تعتمدون؟ قلت على سبعين ألف جندي مصري.

نص ميثاق الطائف

عاد الرئيس السادات من صنعاء، وكانت إتفاقية الطائف قد وصلتنا وتناقلت خبرها الإذاعات والصحف وهذا هو نصها:

(١) أثبت هذا المحضر الذي نُقِل من محاضر مجلس الوزراء تسجيلًا لرؤية الجمهورية العربية المتحدة للأحداث ووجهة نظرها في الأشخاص. وقد صور الجمهورية العربية المتحدة أنها الجانب المنكور غير المشكور. وهذا غير صحيح وتصريحات الأستاذ الفسيل ومن معه كانت خاطئة بينما موقفنا كان موقف المقدر الناصح والداعي إلى تصحيح الأخطاء التي كانت سببًا في إستمرار الحرب.

من أجل اليمن العزيزة وفي سبيل إسعاد شعبها الأبي، وإذعانا للشريعة الإسلامية الغراء وتجنبًا لإستمرار المأساة التي أنزلت باليمن المحن والكوارث، وإيمانًا بمبدأ حق الشعب اليمني في تقرير مصيره وإختيار النظام الذي يرتضيه بدون مؤثر خارجي، فقد قرر الموقعون أدناه الذين يمثلون مختلف فئات الشعب وقبائل اليمن وعاهدوا الله على الإلتزام بالمبادئ التالية:

أولا: نصرة دين الله وإعلاء كلمته والتقيد بتعاليم الشريعة الاسلامية السمحاء.

ثانيًا: وضع مصلحة اليمن ووحدة أراضيه فوق أي إعتبار.

ثالثًا: التعاون بنية صادقة وتصميم مخلص على وقف المأساة التي تعيشها اليمن، وإيجاد الحلول لتوحيد جهود الشعب اليمني للحفاظ على أمن البلاد وسلامتها.

رابعًا: ولقد أعطى المجتمعون عهدًا أمام الله بأن لا يحمل أحد منهم لا هو ولا من يمثله سلاحًا بقصد الإعتداء والتآمر على أخيه اليمني.

خامسًا: نسيان الماضي البعيد والقريب بآلامه وأحزانه وشروره وآثامه، ونبذ الأحقاد التي خلفتها السنون لينعم اليمن العزيز على قلوبنا جميعًا بشعب موحد متضامن تسوده روح المودة والإخاء قادر على بناء مستقبله والسير ببلده بمساعدة شقيقاته العربيات إلى ذرى المجد والتقدم والرقي.

سادسًا: إفساح المجال أمام الشعب اليمني ليعلن إرادته الحرة في تقرير مصيره وإختيار نظام الحكم الذي يرتضيه بعيدًا عن كل مؤثر خارجي وبعد إنسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وإيقاف المساعدات السعودية.

وتحقيقًا لهذه المبادئ فإن المجتمعين يعتقدون جازمين، بعد أن تدارسوا جميع الظروف والملابسات التي أحاطت بالنزاع القائم في اليمن، بأنه لا مخرج واقعيًا من هذه المأساة إلاّ بالمرور بفترة إنتقال تُبنى على الأسس التالية، وهم يرجون من

جميع الوسطاء الذين يسعون مخلصين لإحلال السلام في ربوع اليمن مساعدتهم على تحقيقها وهي:

١. إقامة دولة اليمن تحت إسم (الدولة اليمنية الإسلامية) وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ويُسيّر أعمال هذه الدولة بصورة مؤقته:

أ. مجلس دولة يقوم بإختصاصات رئيس الدولة ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية.

ب. مجلس وزاري يقوم بإختصاصات السلطة التنفيذية ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيرًا وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية.

ج. مجلس للشورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ويساعده في أداء مهمته، ويتألف من ثمانين عضوًا، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية.

٢- مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقته هي:

أ. توطيد الأمن الداخلي والإشراف على سحب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وإيقاف المساعدات السعودية.

ب . التهيئة لإجراء إستفتاء عام في اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسي للحكم.

والمجتمعون يدعون جميع إخوانهم في اليمن على إختلاف نزعاتهم ومبادئهم إلى الإنظمام للخروج باليمن العزيزة من هذه المأساة على أساس المبادئ الواردة في هذا الميثاق، وإعلانهم تمسكهم بها وموافقتهم على هذا الميثاق لحل هذه المشكلة.

وإلى أن يتم تجاوب الفئات اليمنية الغير ممثلة في هذا الإجتماع على ذلك، فإن المجتمعين سينسقون العمل فيما بينهم ومع من سينضم اليهم باذلين جهدهم متضامنين للتوصل إلى تحقيق ما جاء في هذا الميثاق. وهم يتطلعون في فترة الإنتقال وما بعدها بعد تمام الإتفاق بين جميع الفئات اليمنية المختلفة إلى المساعدة المادية التي تقدمها الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية وجميع دول الجامعة العربية وذلك ليتمكن الشعب اليمني من بناء بلده وتطويره. سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يوحد كلمة العرب والمسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم والله

ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل. حرر بتاريخه ـ شهر ـ سنة ١٣٨٥هـ.[١]

وقع عليه كثير من المشائخ من الجانبين الجمهوري والملكي والقوة الثالثة

سفر محمد نعمان لتعديل موقف المشائخ

في ١٩٦٥/٨/١٤م أتصل بنا مكتب السيد أنور السادات يقول أن السيد رئيس مجلس الأمة سيصل غدًا لزيارتكم في المستشفى. ورحبنا وتوقعنا أن وصول المشائخ إلى السعودية قد أزعجهم، وخشينا أن يكون رد الفعل هو الإتفاق مع الملك فيصل على حسابنا. ولكن كيف بتضحياتهم الكبيرة وما الذي يقولونه لشعبهم وللعالم العربي؟ هل تكون النتيجة بعد حرب ثلاث سنوات وآلاف الضحايا أن يسحبوا قواتهم، وذلك هو ما لا يمكن أن يوافق فيصل على أي حل بدونه، ويعود ظلام الإمامة مرة أخرى، وكأننا يابدر لا جينا ولا سرنا. وأستبعدنا أن يهون على كبرياء الرئيس عبدالناصر وعلى سمعة أقوى جيش في الشرق الاوسط، كما كانوا يقولون عنه، التسليم بالهزيمة.

وجاء السيد أنور، وبعد عبارات المجاملة المعهودة طرق السيد أنور السادات موضوع المشائخ وخطره على النظام الجمهوري. وقد أقترح إيفاد الأستاذ محمد أحمد نعمان بوصفه قادرًا على تعديل الموقف. وقال السادات أنه، أي نعمان، إذا قام بالمهمة كما يجب فسوف تبدأ معه مصر ومع والده صفحة جديدة. فوافقت على ذلك، وطلبت أن يأتي الأستاذ محمد إليّ لأتأكد منه وأؤكد عليه ضرورة بذل كل جهوده في إقناع المشائخ بالتمسك بالنظام الجمهوري. ولكنه، أي محمد نعمان، في اليوم الثاني أجتمع بالمشير عامر في إستراحته بالمعمورة ثم جاء إلي بعد إتفاقه مع المشير. وقد أتفقت معه على ضرورة دفع المشائخ إلى التمسك بالنظام الجمهوري. وقد سافر إلى السعودية عن طريق أسمره، وسمعنا فيما بعد أنه بعد وصوله الى هناك تأثر بالموقف وبدلًا من أن يقنع المشائخ أقنعوه بتوقيع الإتفاقية التي وقعوها.[٢]

---

(١) انظر صورة ميثاق السلام في الملحق رقم (١٦)

(٢) أحب ان أنبه هنا إلى أن السيد زيد بن علي الوزير قال في كتابه (مؤتمر الطائف) أن الإرياني ونعمان الأب ومحسن العيني قد وقعوا على الإتفاقية. وهو محض إختلاق، وكأنه نسي أنه أورد صورة للإتفاقية وعليها توقيع نعمان الابن فقط، وتوقيعات الشيخ سنان أبولحوم والشيخ نعمان بن قايد

المؤتمر الصحفي حول ميثاق الطائف

ونعود إلى ما دار بيننا وبين السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة فقد قلت له ياسيادة الرئيس لقد أنذرت بما حدث قبل حدوثه ولكن أحدًا لا يريد أن يحكّم المنطق ولا أن يتدارك الأمور قبل حدوثها. فقال هذا صحيح ولكن ما هو رأيكم في الإتفاق الذي تم بين المشائخ الجمهوريين والمشائخ الملكيين؟ قلت له أولًا أنا أعذر المشائخ. إنهم كما تعرفون من الجمهوريين المخلصين ولكنهم لم يجدوا أمامهم وهم يطارَدون بالجنود من قبل السلال والعمري ليساقوا إلى السجون إلاّ أن يلجأوا إلى السعودية، فأستغلت هذه ظروفهم وكان البيان الذي أذيع. لقد قلت في رسالتي إلى الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٧م أن هؤلاء القوم يتحركون بالسورة الغضبية وأني أخشى، نتيجة لما يجري في صنعاء، أن يتلفتوا ذات اليمين وذات الشمال فلا يجدون ملجًا غير بيت حميدالدين. ومعرفتي بطبائعهم، وبأنهم ليسوا على جانب كبير من الوعي الذي يعصمهم من الخطأ، ولأن الكرامة الشخصية بنظرهم في الدرجة الأولى من الإعتبار، فانا لا ألومهم على سفرهم إلى السعودية بقدر ما ألوم المسؤولين في صنعاء الذين أضطروهم إلى إتخاذ مثل هذه الخطوة، التي تأتي في نظرهم من وسائل التفاهم التي دعا إليها مؤتمر خمر. وهم لم يأخذوا في بالهم أن مؤتمر خمر قد أكد على النظام الجمهوري وعلى إستبعاد بيت حميدالدين في أي حل سلمي كشرطين أساسيين. فأنا لا أُخَوِّنَهُم ولكني لا أوافق على ما أتفقوا عليه. فقال ما دمت لا توافق على ما أتفقوا عليه فإن الرئيس جمال عبدالناصر يستحسن أن تقيم مؤتمرًا صحفيًا تشجب فيه الإتفاق. وخطر في بالي أن الغرض من هذا هو فتح ثغرة في الصف الوطني، ولكني مع ذلك قلت له أنا على إستعداد إلاّ أني لن أقول شيئًا يسيء إلى المشائخ، فقد أوضحت رأيي سلفًا لكم، إني أعذرهم ولا أشك في إخلاصهم. وقال قد يكون في هذا تناقض، فقلت له أنا لا أعتبر فيه تناقضًا، فإذا كنتم تعتبرونه كذلك ففي وسعكم أن توحوا بإقتصار

والشيخ أحمد المطري.

الأسئلة على الإتفاق. فوعد بذلك وقد طلب أن يكون المؤتمر اليوم في المساء في فندق سان إستيفانو.

وجاء موعد المؤتمر وذهبنا إلى الفندق حيث كان عدد من الصحفيين والمصورين ومن موظفي التلفزيون ينتظرون. ونشرت الصحف وقائع المؤتمر الصحفي في اليوم التالي، وقد كان العنوان الرئيسي في صحيفة الأخبار بالخط العريض[1] (القاضي الإرياني يعلن: شرطان لأي إتفاق، التمسك بالنظام الجمهوري في اليمن وإستبعاد أسرة حميدالدين نهائيًا). كما تناولت الصحف ما قلناه في المؤتمر الصحفي فجاء فيها: (شرح القاضي عبدالرحمن الإرياني عضو المجلس الجمهوري رئيس مؤتمر خَمِر في اليمن طبيعة المحادثات الجارية بين بعض الجمهوريين والملكيين في السعودية. قال إننا سمعنا أخيرًا في بعض الإذاعات الأجنبية كلامًا كثيرًا حول إتفاق تم بين إخوان لنا في الجمهورية اليمنية زاروا المملكة السعودية وبين فريق من الملكيين. والأخبار كثيرة والصورة لدينا غير واضحة ولكن كل إتفاق يجب أن يكون على شرطين أساسيين:

الأول: الإحتفاظ بالنظام الجمهوري.

الثاني: إستبعاد أسرة حميدالدين نهائيًا.

ثم استعرضت الصحف شرحي للمراحل التي مرت بها الثورة اليمنية وكيف أننا قد وجدنا أن خلق أوضاع جمهورية مستقرة عن طريق العمل العسكري لن يكتب له النجاح في إنهاء المشكلة فكان التفكير في الجهود السلمية، وكيف جاء مؤتمر خمر للسلام كمحاولة لبعث هذه الجهود. وأوردت الصحيفة قولي في المؤتمر الصحفي بأننا « طلاب سلام، ولا أحد أحرص منا على السلام لبلادنا. من أجل ذلك أعلنَّا في مؤتمر خمر وبعده على لسان رئيس الحكومة السابق الأستاذ أحمد نعمان رغبة

(١) انظر عنوان صحيفة الأخبار في الملحق رقم (١٧)، وقد نُشِرت وقائع المؤتمر في الأهرام والأخبار والجمهورية ولم تلتزم الأمانة في النقل. ومع ذلك فلم تنشر شيئًا لم أقله، ولكنها حذفت أشياء كان بودي أن يطلع عليها أخواننا المشائخ.

الشعب اليمني في السلام ومد يده إلى المملكة العربية السعودية بالإخاء وحسن الجوار. ومن ذلك التاريخ ونحن نعمل جاهدين لحل المشكلة سلميًا وأنشأنا لجنة سلام داخلي وبعثنا وفد سلام إلى بعض الدول العربية ليبدي ويؤكد رغبة الشعب اليمني في السلام، ولا نزال نؤمن بالحل السلمي ونترقب بإهتمام الجهود التي تبذل بين الـ ج.ع.م. والسعودية.»

وعن موضوع المؤتمر ذكرت الصحيفة قولي: "إننا سمعنا أخيرًا في بعض الإذاعات الأجنبية كلامًا كثيرًا حول إتفاق تم بين إخوان لنا من الجمهوريين وبين فريق من الملكيين، لكن الصورة لدينا غير واضحة. كما أن إخواننا الموجودين الآن في السعودية لم يبلغونا بما تم الإتفاق عليه، والذي سمعنا عنه من الإذاعات لا ندري ما نصيبه من الصحة. إلاّ أننا نحدد رأينا في الإتفاق الذي يمكن أن يقبل ويرضى به اليمنيون.

إن هناك إتفاقية عقدت بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل تبعها مؤتمر فيما بين الجمهوريين والملكيين أنعقد في اركويت في السودان وتم الإتفاق على أشياء معينة، منها أن يقوم مؤتمر وطني في مدينة يمنية تجتمع فيه الأطراف المعنية من اليمنيين لتدارس مشاكلهم ووضع الحلول لها. وكان الإتفاق على شرطين أساسيين.

الأول: الإحتفاظ بالنظام الجمهوري كمكسب من مكاسب الثورة بذل الشعب اليمني فيه الكثير من الضحايا.

الثاني: إستبعاد أفراد الأسرة البائدة من الدخول في أي تنظيم يتم داخل اليمن لأن تجربة ٧٥ سنة مع هذه الأسرة قد أقنعت كل أفراد هذا الشعب أنه لا خير في هذه الأسرة للشعب اليمني ولا يرجو الشعب على أيديهم أي إصلاح.

وفيما عدا هذين الشرطين الأساسيين كان الإستعداد قائمًا من الجانبين لطرح كل المشاكل على بساط البحث ومناقشتها بكامل الحرية وبالروح الأخوية لأبناء البلد الواحد. وأستطرد الإرياني يقول، إن رأيي أن هذين الشرطين لا يزالان

قائمين في كل إتفاق يتم في المستقبل، وأن أي إتفاق يتم بدونهما فإنه لا يلزم أحدًا من الجمهوريين في اليمن، وذلك بالإضافة إلى أن إتفاقيات كهذه ستكون خارجة عن روح مؤتمر خمر للسلام».

وذكرت الصحف ردي على سؤال عن موقف الجمهوريين بالنسبة إلى الخارجين إلى السعودية حيث قلت أنهم جميعًا ممن ضحوا في سبيل الثورة والجمهورية بإخوانهم وأولادهم فهم جمهوريون مخلصون ولكن رأيهم لا يلزم أحدًا غيرهم ونحن نربأ بهم عن الخيانه.

رسائلي إلى المشائخ

وكان السيد أنور السادات قد طلب مني تحرير رسائل إلى المشائخ أهيب بوطنيتهم بأن لا يقعوا في الفخ الذي نصبه لهم الملك فيصل إستغلالًا للخلافات والإنفعالات التي أفرزتها تصرفات المسئولين في صنعاء وقد حررت رسالتين إحداهما بإسم الشيخ علي بن ناجي القوسي وجميع المشائخ، والأخرى خاصة بالشيخين سنان أبولحوم و نعمان بن قايد بن راجح. وفيما يلي نص الرسالة التي لكافة المشائخ.

الإخوان الكرام الشيخ علي بن ناجي القوسي وجميع رفقائه حياهم الله جميعًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، فنحرر هذا إليكم من الإسكندرية ونحن على نهاية المعالجة وسنلتقي إن شاء الله جميعًا في اليمن قريبًا. وقد سمعنا خبر وصولكم إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة وأنتم عندما خرجتم طلبًا للسلام ولمحاولة التفاهم على ما فيه مصلحة بلادكم وإيجاد الأمن والإستقرار فيها، لم تخرجوا في ذلك عن مقررات خمر التي نتمسك بها جميعًا. فقد مددنا أيدينا وأعلنا رغبة الشعب اليمني في السلام وحل مشكلته بالطرق السلمية، وإيجاد علاقات إخاء وحسن جوار مع إخوانه في السعودية وابنائه الجانحين. والمهم هو أن لا نخرج في مفاوضاتنا

وما قد تسفر عنها من إتفاق عن مضامين مقررات مؤتمر خمر ودستوره. وقد أزعجنا ما سمعناه من بعض الإذاعات من حصول إتفاق على مجلس إمامة أو نحو هذا ولم نصدق ذلك لأننا نعرف أنكم جميعًا تعلمون أنه يتنافى كل التنافي مع ما عاهدنا الله والشعب عليه في خمر، ولا يتفق مع ما قدمه الشعب اليمني وأنتم في المقدمة من دماء وأرواح. ويجب أن تعرفوا أن عودة الحكومة المستقيلة إلى الحكم لا يهمنا بقدر ما يهمنا إيجاد الأمن والإستقرار في البلاد، وللوفاء بما عاهدنا الله عليه. وبودنا لو أمكن وصول الأخ نعمان بن قايد أو من ترونه منكم إلى القاهرة للتفاهم والتشاور على مافيه المصلحة وستكون عودته في خلال يومين فقط. وقد أتصلنا بالإخوان هنا لمساعدتنا على إبلاغ هذا إليكم وقد أكدوا ضمانتنا بسرعة عودة الواصل. فالرجاء سرعة وصول الأخ نعمان ونحن في إنتظاره. والله يرعاكم والسلام عليكم. ١٩٦٥/٨/١٤م

وهذا هو نص الكتاب إلى الشيخ سنان والشيخ نعمان.

الأخوان العزيزان الشيخ سنان بن عبدالله أبولحوم والنقيب نعمان بن قائد بن راجح حياهما الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذا مني خاصة إليكما، وقد حررت الكتاب الشامل بإسم الشيخ علي بن ناجي لأنه الأكبر سنًا ثم أني لا أعرف من الموجود لديكم من المشائخ. هذا ولعلمي أنكما الموجهان والمسيران وأنا حريص على أن لا تقعوا في أي خطأ. وقد سمعنا اليوم إذاعة لندن تحكي وقوع الإتفاق على مجلس إمامة، ولم يكن الخبر كاملًا وواضحًا. وأحب أن أقول لكم أن أهم ما يجب أن تحرصوا عليه هو النظام الجمهوري وإستبعاد بيت حميدالدين ولا يمكن أن تنسوا تجربة ٧٥ سنة، ولا ينسى الأخ نعمان الشهيد عبداللطيف، رحمه الله، ولا ينسى الأخ سنان تشرد خمس سنين وهدم البيوت وهتك عرض العائلات. وتصوروا كيف ستواجهون الناس وقد أعدتم لهم (الوطاف الاول). وخلافنا مع السلال والعمري هو خلاف على الوسائل لا على الغايات وعلى الأخطاء وسوء التصرف ولا يجوز أن يفضي إلى التساهل في

المبادئ الأساسية. فالسلال والعمري ونحن جميعًا سنزول، والذي يجب أن يبقى هو الشعب اليمني ومكاسبه التي بذل في سبيلها عشرات الألوف من الضحايا. أما القوات العربية فأنتم تعرفون أنها جاءت بطلب وإستغاثة، ولو كانت الأمور قد أستقرت والأمن قد أستتب ووقفت اليمن على قدميها لما وافقوا هم أنفسهم على البقاء. كما تعرفون أنّا قد عرضنا على الرئيس جمال عبدالناصر الدخول في الوحدة الإندماجية غير مرة فرفضها، فلو كان لهم أي مطمع في اليمن لكانت الوحدة هي السبيل السليم لإستمرار البقاء.

أرجو أن تحرصوا كل الحرص على ماضيكم وجهادكم وبلادكم، وأن لا تَخلّوا بأي شرط مما أتفقنا عليه في مؤتمر خمر. وإذا كنتم قد تورطتم بأي إرتباط يخالف ذلك فعليكم أن تطلبوا الرجوع إلى من ورائكم من المشائخ والقبائل فليس هناك ما يدفعكم إلى الإستسلام وأنتم الأعلون والأقوون. وفي إمكانكم الإنتقال إلى بيروت ومنها إلى القاهرة للتفاهم والعودة بصورة مشرفة بدون تفريط بحقوق البلاد. وإذا كنتم تريدون وجهًا وضمانًا بذلك فممكن حتى من الرئيس جمال عبدالناصر نفسه. ولا يزعجكم ما تسمعون من إذاعة صنعاء من هذر وحماقة، والأمر هنا يختلف، فالصدور واسعة وتغتفر كل شيء في سبيل المصلحة وهم معجبون جدًا بموقفكم الأول مع فيصل. وبوصولكم يتم التفاهم على كل شيء من مساجين وغيرهم فليعجل النقيب نعمان وصوله سريعًا إذا كان حذر الشيخ سنان المعهود يمنعه من الوصول. هذه نصيحة أخوية، أما السلال وغيره فالشعب اليمني يعرف طريقه إلى تقويمهم وإعادتهم إلى الجادة أو التخلص منهم وإبعادهم. والله يتولاّكم والسلام عليكم. ١٤/٨/١٩٦٥م

وقد أُرْسِلت الرسالتان عن طريق السفير المصري في جدة.

إجتماعنا بالرئيس عبدالناصر

تضاعفت الإنفعالات لدى المسئولين في المتحدة، وقرر الرئيس عبدالناصر السفر إلى جدة للإتفاق مع الملك فيصل. وقد أستدعى الرئيس السلال والعمري

من اليمن وجاءا إلى الإسكندرية. كما أستدعوا الأخ الأستاذ نعمان من القاهرة وحددوا موعدًا للإجتماع بالرئيس عبدالناصر في الإسكندرية. وذهبنا إلى القصر حيث وجدنا السلال والعمري قد سبقانا إليه، وما هي إلاّ دقائق حتى جاء الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر والسيد السادات وزكريا محيى الدين. وأفتتح الكلام الرئيس عبدالناصر قائلًا أنه قد عزم على السفر إلى جدة للإلتقاء بفيصل وحل المشكلة، مشكلته هو، وسحب قواته من اليمن وأنه يريد أخذ رأينا في الحل الذي يمكن قبوله حتى لا نعود فنقول أن إتفاقًا يخصنا قد تم من وراء ظهورنا كما قلنا في أعقاب إتفاقية الإسكندرية. وقد تكلم كل واحد منا بما عنّ له، فكان العمري والسلال معارضين بشدة لفكرة السفر والإتفاق، وقلت أنا قد عرفتم ياسيادة الرئيس رأينا في الموضوع وأن لنا شرطين أساسيين لا يمكن التخلي عنهما، بقاء النظام الجمهوري وإستبعاد بيت حميدالدين، وماعدا ذلك نحن مستعدون لأن ندفعه ثمنًا للسلام. وقد يكون إشتراك الإخوان غير أفراد الأسرة معنا في الحكم والنظر في موضوع التعويضات للذين تعرضت قراهم للتدمير بالقصف الجوي. وأنصح أن تحرصوا على التفاهم مع المشائخ فهم قوة لا يستهان بها سواء تم الإتفاق أو لم يتم. ولما سمع الرئيس المقطع الأخير قال للحاضرين عندي رأي وهو أن يصحبنا القاضي الإرياني بصورة خاصة ونترك له التفاهم مع المشائخ. فعارض السلال والعمري بشدّة وطلبوا إستصحاب العمري أيضًا. وأحتار الرئيس جمال عبدالناصر فقلت له أنا ليس من رأيي أن يصحبكم أحد منا ويكفى أن تستصحبوا معكم العميد قاسم الذي له علاقة وثيقة مع المشائخ ويعرفهم جميعًا. فقال هذا لا يزال في المستشفى فعقب المشير عامر بقوله بل يمكن سفره معكم. ولما ظل السلال والعمري يرفضان السفر والإتفاق علّق الأستاذ نعمان بقوله لعبدالناصر، ياسيادة الرئيس المثل يقول (ما تحرق النار إلاّ رجل واطيها). إن قواتكم المسلحة هي التي تقاتل وتضحي، أما الأخوان فهما في القصور في صنعاء وماذا يهمها من الحرب. وقال عبدالناصر في الأخير نحن مصممون على السفر ولن نترك القبائل يزايدون علينا لدن الملك فيصل وسوف نحرص بقدر الإمكان على ما أشار إليه الإرياني من الشرطين.

تصريحات نعمان والاعتذار عنها

وتفرقنا على هذا، وعاد كل إلى مكانه. وكان الأستاذ أحمد نعمان ينزل في فندق فلسطين، وقد صادف وجود مراسل للوكالة الفرنسية فسأله عما جاء به فأفضى إليه ببعض ما دار بما في ذلك (لا تحرق النار إلاّ رجل واطيها). وطير هذا الخبر بسرعة إلى وكالته وقال أن الأُستاذ نعمان قال لعبدالناصر أنتم الذين أرجلكم تحترق في النار، ورددته الإذاعات وقامت القيامة. وأتصل بي السيد أنور يقول كيف يتجاوز الأستاذ أحمد نعمان ما أتفقنا عليه من بقاء وقائع الجلسة سرية، فقلت له وما الذي حصل فقال لقد صرح للوكالة الفرنسية وقال أن أرجلنا تحترق بالنار، وأن الرئيس زعلان جدًا. فقلت له أنا أستبعد أن الأستاذ أحمد يصرح بهذا وسوف أتصل به وأعرف الحقيقة وأبلغكم. وذهبت إلى الأستاذ أعتب عليه فقال أنه لم يصرح لأي مراسل أجنبي وإنما تحدث مع بعض الإخوان المصريين لا للنشر. وقد أتفقت مع الأستاذ على أن يبعث برسالة للرئيس عبدالناصر إيضاحًا وإعتذارًا فبعث الرسالة التالية:

سيادة الرئيس العظيم،

من أعماق قلبي أحييك وأدعو الله أن يحقق على يديك الخير للأمة العربية عمومًا ولليمن خصوصًا. لسوء حظي أني لا أجد من يدفع عني الشبهات والشكوك التي طالما أثيرت ضدي طيلة السنوات الماضية التي أنقضت من أجل إسعاد بلادي وخروجها من الظلام وطغيان الإمام. ومما أثير أخر لحظة أنني كشفت سر الجلسة التي إلتقينا فيها. إن سر الجلسة التي أحتفظت به سيوضحة لكم الأخ الإرياني، أما ماعدا ذلك فقد جاءني مراسل من الإخوة العرب الذين تعودوا أن يأخذوا ويردوا معنا، وتحدثت لا للنشر، ولم يكن هناك ما يستحق أن ينشر. وقد يكون جمع هذا المراسل من جهات أخرى كلامًا يراد به الإساءة إلي وإن الرئيس جمال عبدالناصر هاجم نعمان هجومًا عنيفًا إلى آخر ما أذيع.

وعلى كل حال فإني أعيد إلى ذاكرتكم ما قلته لسيادتكم في إحدى الجلسات

(تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين) ورجوت سيادتكم أن تختموا الآية الكريمة فتقولوا (لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين). والله سبحانه المطلع على سريرة المرء ونيته وثقتي بالله أن ينكشف لسيادتكم إخلاصي وصدقي. وأؤكد لسيادتكم ولائي وإكباري والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٩٦٥/٨/١٦م

وفي ١٩٦٥/٨/١٧م.طُلب مني توجيه كلمة من إذاعة صوت العرب موجهة إلى الشعب اليمني ليسمعها المشائخ الموجودون في السعودية فيحذروا الوقوع في الفخ المنصوب لهم، فوجهت كلمة أكدت فيها على خطورة المرحلة وعلى ضرورة أن نظل متمسكين بالأهداف الأساسية وبالجمهورية والوحدة الوطنية والسيادة الشعبية. وقلت أن علينا أن نتمسك بالمقررات التاريخية للمؤتمر الشعبي للسلام في خمر التي يجب أن تكون دليل عملنا الثوري ونبراس طريقنا لتحقيق هذه الاهداف وعلينا أن نرفع راية السلام في يد ونمتشق الحسام ونعد العدة لحماية الحق وحراسة الجمهورية والدفاع عنها في اليد الأخرى.

كان العلاّمة والكاتب الكبير الأستاذ عبدالله علي القصيمي السعودي الجنسية والعائش لمدة طويلة خارج السعودية قد زارني وجلسنا معه جلسة ممتعة فيها الكثير من الأفكار الحديثة التي أعجبت بها، وفيها أيضًا ما أعتبرته هرطقة وتجديفًا وهدمًا بلا بناء. وفي ١٩٦٥/٨/٢٥م أرسل للأخ الأستاذ نعمان الكلمة التالية:

«القاضي الإرياني موسيقى روحية، ولكن كم تغيضني إبتسامته التي لا يشوبها شيء من الغضب أو الإحتجاج أو الإنزعاج من البذاءات التي تحكم بلده. تراه قاعدًا مبتسمًا في هذه الفنادق التي صنعت للخواجات الملاعين الأغنياء جدًا جدًا دون أن يدري أن هذه الفنادق وهذه الزيارات التي يمنحه إياها الطغاة الذين أذلوا شعبه ماهي إلاّ رشوة للموسيقى الروحية أي للقاضي عبدالرحمن الإرياني. لو دخل الجحيم ورأى أحباءَه وأنبياءَه وأصفياءَه في العذاب لما أهتز ولأبتسم».[1]

(١) القصيمي عالم سعودي من القصيم وهو غير راض عن آل سعود كما أنه غير راض عن الرئيس

إتفاقية جدة بين عبدالناصر وفيصل

وفي ١٩٦٥/٨/٢٠م سافر الرئيس جمال عبدالناصر ومعة السيد أنور السادات وزكريا محيى الدين عن طريق البحر. وكان زكريا من المتحمسين لحل مشكلة اليمن بدون أي قيد أو شرط. إن كل ما يهمه هو خلاص الـ ج.ع.م. من المشكلة، ولهذا فقد تشاءمنا لسفره مع الرئيس. وقد أستقبلهم الملك فيصل على الميناء وكان هناك إستقبال شعبي، وكانوا قد أجْلَوا جميع اليمنيين من جدة بدعوى المحافظة على الأمن، والغرض الحقيقي هو الحيلولة دون لقاء أحد من الوفد بالمشائخ الجمهوريين. وقد بقي الوفد ثلاثة أيام وأدوا العمرة، وأسفرت الزيارة عن إتفاقية جدة التي أعتبرت إنتصارًا لفيصل وللملكيين، فقد وضعت النظام الجمهوري تحت تجربة الإستفتاء وتشكيل حكومة إنتقالية تحكم لمدة سنة يكون في آخرها الإستفتاء، وتحمل الجمهورية إسم (دولة) الأمر الذي دل على أحد أمرين. إما أن الرئيس ومن معه قد ساقتهم إلى الموافقة على ذلك ثورة غضبية وإنفعال نفسي، أو أنه قد أخذ منهم اليأس من نجاح القوات العربية مأخذًا دفعهم إلى الرضى من الغنيمة بالإياب.

وقد نُشرت الإتفاقية والبيان المشترك[١] في الصحف، وجاء في البيان المشترك أن الأهداف الكبرى التي توخاها الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر طوال المحادثات بينهما هي تمكين الإرادة الحرة اليمنية، وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني، وتوفير الإستقرار على الأرض اليمنية لكي يستطيع الشعب المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته شرفًا وتقدمًا لنفسه وللأمة العربية كلها، وأن الجانبين قد توصلا إلى إتفاق يحقق كل هذه الأهداف ويصونها. أما نص الإتفاقية فكان مما جاء فيها أن الهدف الذي قصد إليه الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل في مباحثاتهما التي تمت في جدة أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ الموافق ٢٢

عبدالناصر وتدخل الـ ج.ع.م. في اليمن، ويعتبر من أفذاذ الكتاب وكل ملاحظاتي عليه أنه يهدم ولا يبني ويهرطق ولا يخاف ويباهي بالإلحاد ويجاوزه.

(١) أنظر نص البيان المشترك والاتفاقية في الملحق رقم (١٨).

و ٢٣ و ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التي تحدو هذا الشعب العربي المجيد، وتوفير جو السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعيًا المناخ الملائم للنمو والإزدهار، وأن الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر، بعد الإتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتها، يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسئولية تجاه الشعب اليمني وضمان الهدف الذي قصد إليه يتحقق بعدة أمور منها:

١ . أن يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في إستفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.

٢ . أن تتعاون المملكة العربية السعودية والـ ج.ع.م. في تشكيل مؤتمر إنتقالى يتكون من خمسين عضوًا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسبما يتم الإتفاق عليه. ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م. وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية:

أ . تقرير طريقة الحكم في فترة الإنتقال وحتى إجراء الإستفتاء الشعبي.

ب . تشكيل وزارة مؤقته تباشر سلطات الحكم خلال فترة الإنتقال.

ج . تقرير شكل ونظام الإستفتاء الذي سيتم في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.

٣ . أن تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدات العسكرية بجميع أنواعها أو إستخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن.

٤ . وأن تقوم الـ ج.ع.م. بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور إبتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م.

٥ . وأن توقف الإشتباكات المسلحة في اليمن فورًا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يلي:

أ . مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة.

ب . مراقبة الحدود والموانئ وإيقاف المساعدات العسكرية بكل أنواعها.

٦ . وأن تتعاون المملكة العربية السعودية والـ ج.ع.م. وتعملان إيجابيًا على تأمين تنفيذ هذا الإتفاق وفرض الإستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الإستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الإتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه.

هذه أهم نقاط البيان والإتفاقية التي أسفرت عنها زيارة الرئيس جمال عبدالناصر لجدة. وهي كما ترى قد وضعت مصير النظام الجمهوري في كف عفريت. وقد أبدينا للإخوة المصريين عدم موافقتنا على الإستفتاء. وبعد أن عرفنا أيضًا أن الحكومة الإنتقالية المتفق عليها سوف لن تكون تحت ظل النظام الجمهوري، وأن هناك إتفاقًا غير مكتوب على أن تكون في ظل نظام إسمه الدولة الإسلامية لليمن، أشعرناهم برفضنا النهائي لكل ذلك، فإذا أرادوا أن ينفذوا ذلك بالقوة فاليمن أمامهم، وكانوا قد أشعرونا أن الإتفاق سيفرض بقوة الدولتين تحت شعار فرض الإستقرار.

تعاهُدنا مع المشير عامر

وقد أجتمعنا بالرئيس السلال واللواء العمري رئيس الوزراء وأتفقنا على تجميد كل خلاف لنواجه المؤامرة الجديدة صفًا واحدًا كالبنيان المرصوص. وبلغ ذلك المشير عامر فدعانا إلى إجتماع، وتم ذلك في ١٩٦٥/٩/١م في قصر الحرية الذي كان ينزل فيه الرئيس السلال. وقد أفتتح المشير عامر الحديث مبديًا عدم إرتياحه إلى الإتفاقية، وكان مهتاجًا وكانت تخنقه العبرة وهو يقول لقد ضحيت بالألوف من أولادي، يعني من الجيش المصري، فكيف يتم كل هذا التنازل للملك فيصل. وكان يُعرّض من طرف خفي بالسيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية. فشكرنا المشير على الوفاء للشهداء الذي هو وفاء للمبادئ وذكرنا له أننا قد أجتمعنا في اليوم السابق وقررنا رفض ما جاء في الإتفاقية من البنود التي تهدد النظام

الجمهوري الذي هو المكسب الوحيد الذي تحقق حتى الآن من وراء تضحيات الشعب اليمني عبر كفاح أكثر من ربع قرن، وأيضًا من وراء تضحيات المتحدة. وقلنا له أننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نضع النظام الجمهوري في المزاد. وإذا كانت الإتفاقية تعطي الدولتين حق فرض تنفيذ الإتفاقية فالشعب اليمني أمامهم وعليه أن يختار لنفسه الإستسلام أو الدفاع عن النفس. وأننا قد أجتمعنا اليوم إستجابة لدعوته ولنشهده على العهد الذي سنؤديه لضمان التعاون ووحدة الصف والحفاظ على النظام الجمهوري ومكاسب الشعب اليمني. وتهللت أسارير المشير عامر، الأمر الذي دلنا على أن الإنفعال ليس مفتعلًا. وقد قال وأنا أيضًا سأقسم معكم، وكنا قد أعددنا صيغة القسم وهذا هو نصها:

نقسم بالله العظيم أن ننسى خلافاتنا ونوحد كلمتنا وأن نسير صفًا واحدًا ونعمل بكل جهودنا للحفاظ على النظام الجمهوري وإستبعاد افراد بيت حميدالدين، وأن لا يرضى أي فرد منا بالضرر على الآخرين مهما كان الأمر، وأن نحافظ على كرامة كل واحد من المكافحين، وأن ننسى أنفسنا وننسى المناصب في سبيل المصلحة والمحافظة على النظام الجمهوري ومكاسب الشعب، ومن خان أو خدع فالله حسبه وينتقم الله منه.

وقد أدى هذا القسم في قصر الحرية في القاهرة كل من المشير عبدالحكيم عامر، والرئيس عبدالله السلال، ورئيس الوزراء اللواء حسن العمري، والقاضي عبدالرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، والأستاذ مصطفى يعقوب، والأستاذ محسن العيني، والعميد حسين الدفعي، والقاضي عبدالكريم العنسي، والسفير محمد المطاع، والسفير العربي أحمد شكري. وقد أتفقنا على مغادرة القاهرة إلى صنعاء في اليوم التالي، ووعدَنا المشير عامر بالتعاون في كل ما نحتاج اليه لبناء الجيش اليمني.

العودة إلى اليمن

وفي يوم ١٩٦٥/٩/٢م قامت بنا طائرة الرئاسة من مطار القاهرة عائدين

جميعًا إلى صنعاء. وقد أدى القسم في الطائرة اللواء حمود الجايفي الذي لم يحضر إجتماع أمس في قصر الحرية.

وصلنا صنعاء وكان الإستقبال حافلًا. لقد كان لعودنا متفقين ما أثار الحماس، وأشتعل الحماس أكثر حينما عرف المواطنون أن الحافز للوفاق ونسيان الخلافات هو توقيع الإتفاقية التي عرّضت الجمهورية للخطر، فتلاحم الشعب في الداخل تلقائيًا. وقد واصلنا الإجتماعات في المجلس الجمهوري وعكفنا على دراسة الإتفاقية ووجدنا أنها كما فهمنا لأول وهلة تعرض الجمهورية للخطر وأن من المستحيل علينا قبولها أو الإسهام في تنفيذها إلاّ على أساس تعقيدها وإعاقة تنفيذها. كما قررنا ضرورة تشكيل لجان للتوعية والإتصال المباشر بالشعب للتوعية والتحذير من التأثر بالدعاية، وفي ١٩٦٥/٩/١٢م أتفقنا على تكوين لجنة عليا برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد الأكوع وزير الإعلام والقاضي عبدالسلام صبرة وذلك للإشراف على سير التوعية والتوجيه في عموم أنحاء الجمهورية. وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى وقررت إنشاء لجان للتوعية والتوجيه في جميع ألوية اليمن تسير على ضوء خطوط عريضة للعمل ولا تتجاوزها ضمانًا لوحدة الفكر والعمل في هذه المرحلة الحساسة، والاشراف على المؤتمرات الشعبية في الحدود التي تكفل وحدة الصف والعمل. كما تم إقرار تشكيل لجنة من العلماء والمشائخ المخلصين تسمى لجنة الإتصال والتفاهم، تكون مهمتها الإتصال بالإخوان المغرر بهم الذين لا يزالون يقفون في الجانب الآخر للتفاهم معهم على ما فيه مصلحة بلادهم وحفظ وحدتهم الوطنية.

رسالتي للملك فيصل

كان المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات قد أقترحا عليّ أن أبعث رسالة إلى الملك فيصل أحاول فيها أن أخفف من غلوائه في العداء للجمهورية طالما أن لي به معرفة سابقة. فقلت لهما أنا أعرف عناد الرجل وتصلبه في رأيه،

فقالا لا عليك، فقد ذهب إليه الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه إلى جدة. ووعدت بالتفكير في الموضوع، وكنت فعلاً أعرف عدم الجدوى ولكن الأخ الأستاذ أحمد نعمان قد ألح عليّ في تلبية إقتراحهما على أن يحمل هو الرسالة عند سفره إلى مؤتمر القمة العربي. وقد حررت للملك فيصل في ١٩٦٥/٩/١١م رسالة ذكّرته فيها بموقفي معه في مكتبه الخاص في ٧ ذي الحجة ١٣٧٩هـ حينما ذهبت إلى الأراضي المقدسة أميرًا للحجاج في عهد الإمام أحمد وهوالموقف الذي شرحت له فيه بصراحة إلى أين تسير الأمور في اليمن، كما ذكرته أنه قد وافقني على أن الوضع في اليمن أسوأ وضع في الدنيا وأنه يحمل بذور الثورة، وأنه عرض يومها التعاون مع الحسن، فلم أتحرج من أن أصارحه بأن الحكومة السعودية ستغلط غلطًا كبيرًا إن هي فكرت في إحتضان أحد من أمراء بيت حميدالدين الذين لم يبق لهم مكان في قلوب المواطنين. واستعرضت في الرسالة رأينا في أسباب الحرب وجدواها وكيف أننا مع الاخوين الزبيري ونعمان قد عارضناها منذ بدايتها لقناعتنا بأنها لا تخدم المصلحة اليمنية، إلاّ أنها زادت إشتعالاً لأن الأمور قد فلتت من أيدي العناصر الوطنية المخلصة إلى أيدي رجال من أمثال البيضاني.

وبعد أن استعرضت الكثير من الأحداث منذ قيام الثورة خلصت إلى ما أريد إبلاغ الملك به فقلت:

[ياصاحب الجلالة، إن النتيجة الاساسية التي أريد استخلاصها من هذه الرسالة التي أرجو أن تجد لدن جلالتكم الإهتمام والتجاوب تتخلص فيما يلي:

١. **التأكيد بأننا وكل أبناء الشعب اليمني وكل العناصر ذات الشأن نؤمن إيمانًا راسخًا بعمق ما بيننا من الروابط والصلات، وبالترابط بين الشعبين والحكومتين، وبضرورة قيام تعاون وتكاتف تام تسنده ثقة كاملة لنحقق جميعًا مبادئنا الوطنية الاسلامية.**

٢. **التأكيد بأن الثورة لم تكن إنسياقًا وراء ظاهرة الحركات الإنقلابية التي يقوم بها قطاع معين يمتلك القوة والسلاح للوصول إلى الحكم، وإنما هي مسألة حياة أو موت لشعب بأكمله وقضية دفاع عن البقاء وإنقاذ للحياة من الإنقراض والفناء.**

٣. **التأكيد بأن إختيار النظام الجمهوري لم يكن مجرد مسايرة لموضة العصر أو إغترارًا بالمظاهر الشكلية للحياة الحديثة، وإنما كان إختياره مسألة ضرورة لأن نظام الإمامة**

قد أثبت عدم صلاحيته للتطور بحيث يصبح ملكيًا دستوريًا مصلحًا، ولأن إختياره بديلًا عن الإمامة،وعلى رأسه شخص من أسرة أخرى تنتمي إلى نفس السلالة لا يلبث أن يعود بنا إلى الإمامة المستعلية المتألهة المتعصبة الظالمة، ولا سيما والشعب لا يزال حديث عهد بها.

٤. **التأكيد بأنه ليس لثورتنا على النطاق الخارجي أي هدف إلاّ إقامة أحسن العلاقات مع كل من يمد لنا يد التعاون والصداقة. وقد أعلنا في البيان الأول ضرورة توطيد العلاقات الحسنة مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وإنكم في مقدمتها لأنكم الجار الأدنى والأمس رحمًا والأشبه تقاليدًا وعادات. ومن هنا فنحن نحترم كل الإحترام نظام الحكم في المملكة العربية السعودية وهو الحكم الاسلامي المصلح المتطور المتقدم، ولا نفكر أبدا بأن نسمح لأية محاولة لتغييره أو العمل ضده بقول أو عمل تنجم في بلادنا.**

٥. **التأكيد لجلالتكم من جديد بأن أسرة بيت حميدالدين قد حطمت بأيديها كل الجسور التي كانت تصلها بالشعب، وأصبح بينها وبينه هوة لا يمكن ردمها. ولهذا يصبح الإصرار على عودة أي فرد منها مسألة قسر للشعب على تقبل ما لا يمكن أن يقبله إلاّ بالعسف والقهر والحديد والنار والدرهم والدينار].**

البدء بتنفيذ إتفاقية جدة

جاءتنا رسالة من الولد عبدالكريم بن علي الإرياني من أمريكا مؤرخة ١٩٦٥/٩/١٢م قال فيها أنه يتابع أخبار اليمن من إذاعة لندن والقاهرة ويبدو أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ. وقال إن من الغريب أن بعض الصحف تتحدث عن تقسيم اليمن بين ملكيين وجمهوريين ...!!! فهل هنالك أغرب من ذلك ؟ وما أدل ذلك على فراغ الشعارات الجوفاء التي تنادي بوحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

بدأت لجنة السلام تفد إلى صنعاء من السعودية والقاهرة، وكان رئيس الجانب السعودي الأمير عبدالله السديري ورئيس الجانب العربي الفريق فريد سلامة. وبدأوا يوزعون القوات على المناطق اليمنية، وكان أن جعلت في ذمار موقعًا لها. وكان الجانب المصري قد عرض الفكرة على الرئيس السلال واللواء العمري، وقد بلغني ذلك فأتصلت بالسفير المصري أحمد شكري وقلت له إننا نرفض أن تتخذ

لجنة السلام موقعًا في ذمار وسوف نردها بالقوة. فقال هل معنى ذلك أنكم ترفضون الإتفاقية فقلت له لا فالإتفاقية قد حددت مواقع قوات اللجنة في الحدود الشمالية والموانى والمطارات، وذمار داخل أراضي الجمهورية وليس فيها مطار، وطبعًا تعرفون أنها ليست ميناء. فقال ولكن الرئيس السلال واللواء العمري رئيس الحكومة قد وافقا وأبلغنا الجانب السعودي، فقلت له لست أنا ولا السلال ولا العمري هم الشعب اليمني وعلينا أن نبعث لكم مذكرة إحتجاج موقعة من السلال والعمري. وذهبت إلى السلال والعمري وعاتبتهما على الموافقة، وذكرتهما بالقسم الذي أدوه في قصر الحرية بالاسكندرية فقالا لقد وافقنا على ما وافقت عليه القيادة العربية وعلى أساس أن ذلك مما تضمنته الإتفاقية، فقلت لهما ألم نقل لكم أن عيبكم أنكم تُؤَمِّنون على كل ما تقوله القيادة. وأوضحت لهما أن الإتفاقية لا تعطيهم هذا الحق وإنما يهدف السعوديون بالإنتشار في البلاد بث السموم وشراء الذمم وإفساد المواطنين بالنقود، وأنتم تعرفون جهل القبائل وفقرها وجريها وراء المال. فأنزعج الإخوان وطلبا منى تحرير مذكرة بعدم الموافقة فحررت المذكرة التالية:

سعادة الأخ السيد السفير أحمد شكري سفير الـ ج.ع.م. باليمن حياه الله

وبعد التحية:

فإنه بلغ حكومة الجمهورية العربية اليمنية أن لجنة السلام التي أتفقت الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية على أن تقوم بمهمة الإشراف على تنفيذ الإتفاقية المعقودة بين الحكومتين الشقيقتين وأن تحدد المواقع التي تحتاج إلى وجود نقاط مراقبة هذه اللجنة قد أتفقت على أن تتخذ لجان المراقبة مواقعها على الحدود الشمالية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية وفي الموانى والمطارات. وقد سمعنا أخيرًا أن نقطة مراقبة ستتخذ من مدينة ذمار مقرًا لها، ومن حيث أن هذه المدينة كما تعرفون داخل أراضي الجمهورية العربية اليمنية بعيدة عن الحدود والموانى ولا يوجد فيها مطار، فقد خفي علينا الدافع إلى إتخاذ مثل هذا القرار وبالتالي صعب

علينا أن نقبله أو نسلم به. ولعل من حق حكومة الجمهورية العربية اليمنية أن يؤخذ رأيها فيما يجري داخل بلادها. نرجو إبلاغ الـ ج.ع.م. إضطرار الحكومة اليمنية إلى عدم قبول مثل هذا القرار الذي لا مبرر له كما نرجو أن تتكرم الـ ج.ع.م. بإعادة النظر في هذا القرار بما ينسجم مع سيادة الجمهورية اليمنية على بلادها.

وتقبلوا تحياتنا ،،،

رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية
حسن العمري	عبدالله السلال

بعثنا المذكرة إلى السفير وهو بدوره أبلغ القيادة. وأحتجت القيادة بموافقة السلال والعمري وأنها، أي القيادة، محرجة من إلغاء النقطة بعد الموافقة عليها، فقلنا لهم إذا كنتم مصرين على أن تتصرفوا بدون رجوع إلى المجلس الجمهوري بكامل أعضائه فاصنعوا ما شئتم ولكنا لن نكون مسئولين عن سلامة اللجنة، فالشعب هناك لن يطيق رؤية سعوديين في منطقة لا تقع على الحدود. وحينما عرفوا الإصرار من قبلنا أتصلوا بالسعوديين وأقنعوهم وأُلغيت النقطة. وأتفقنا مع السلال والعمري بأن لا ينفردا بقرار، وكانا قد شعرا بغلطتهما فأعتذرا والتزما بأن لا تتكرر.

ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة التي كانت فيها لجنة السلام، أو الجانب السعودي فيها، تخرج فيها عن نطاق عملها بما يخدم الجانب الملكي مؤازرة بدعم من الجانب العربي في اللجنة أو قوات الـ ج.ع.م. في اليمن. ومثال على ذلك عندما دخلت المياه الإقليمية لليمن قاصدة ميناء الحديدة سفينة سعودية وهي تحمل أعتدة ومعدات للجنة السلام التابعة للجانب السعودي وكانت ترفع العلم السعودي والعلم اليمني الملكي. وقد أتصل المسئولون اليمنيون في الحديدة يقولون أنهم رفضوا دخولها حتى ترفع العلم الجمهوري، علم الدولة التي لها السيادة على الميناء، وأن الضباط المصريون حاولوا إرغامهم على السماح للسفينة بالدخول، وطلبوا الإتصال بالقيادة العربية لمنع ضباطها من التدخل قبل أن يحصل إشتباك

بينهم وبين اليمنيين. وردينا على الضباط اليمنيين بالشكر على موقفهم مؤكدين لهم أن واجبهم منع السفينة من الدخول ولو أدى الأمر إلى إستعمال السلاح. وفي نفس الوقت ذهبنا مع الفريق العمري إلى القيادة العربية وطرحنا عليهم المشكلة وأنّا قد أمرنا بإستعمال السلاح في حال إصرار السفينة على الدخول وإصرار الضباط العرب على موقفهم. وأنزعج الفريق القاضي قائلًا ولكن سيقولون أننا نخالف الإتفاقية، والسعودية ليست معترفة بكم بل معترفة بالملكيين. فقلت له وليس في الإتفاقية أنها تدخل ميناء الحديدة بدون علم الدولة التي لها السيادة عليه، وإذا كانت السعودية متصلبة في إنكار الواقع إلى هذا الحد فمن حقها أن تستأجر باخرة من أي دولة لا تجد حرجًا من رفع العلم الجمهوري. أما نحن فإنّا ننذركم بأن الأوامر قد أعطيت لضباطنا بإستعمال السلاح إذا لزم الحال لمنع دخول السفينة بالعلم الملكي، وأن أخشى ما نخشاه أن تتحول المعركة بينهم وبين ضباطكم إذا حاولوا التدخل. ووعد قائد القوات العربية بأنه سيجري إتصالات باللجنة السعودية بعد الإتصال بالقاهرة. وبعد بقاء السفينة السعودية يومين خارج المياه الإقليمية أتفقوا على رفع علم لجنة السلام الأبيض ووافقنا على ذلك على مضض.

الاحتفالات بعيد الثورة

جاء موعد الذكرى الثالثة لثورة ٢٦ سبتمبر وقد كنا أتفقنا على أن يكون الإحتفال بها كبيرًا، فدعونا وفودًا من العراق وسوريا والكويت والجزائر. ولما كان الشباب قد تعرضوا للمطاردات من السلال وحكومة العمري ومن القيادة العربية بمختلف التهم، فمن بعثية إلى شيوعية إلى إخوانية إلى حركية، فقد وجهت كلمة إلى أبناء الشعب اليمني وخصيت الشباب بالإهابة بهم وبوعيهم وثقافتهم، وقلت مخاطبا لهم [**إن المهمة السياسية لكل مرحلة من مراحل النضال والتطور يجب أن تكون منتزعة بصدق وإخلاص من أعماق المرحلة نفسها، ومن واقعها الحي القائم، ومن طبيعة ظروفها وملابساتها، ومن حقيقة إمكانياتها وقدراتها، وأخيرًا من حاجتها الأساسية الملحة ومطلبها الضروري العاجل. ومهمتنا السياسية اليوم، وفي هذه المرحلة الحساسة الخطيرة، يجب أن تكون واضحة لنا كل الوضوح ومحددة على أساس فهم الواقع وظروفه وملابساته وعلى**

أساس التقدير الصادق والمخلص لإمكانيات المرحلة وقدراتها. ونحن على يقين كامل أن شعبنا اليمني العظيم وبالأخص طلائعه الواعية والمثقفة قد بلغت من عمق الفهم وسعة الإدراك، وصدق الإحساس بالمسئولية الجسيمة إلى مستوى يؤهلها ويزودها بالقدرة لتحديد المهمة السياسية الأولى التي تحمل عليها المرحلة وتؤكد على ضرورة التمسك بها، والإخلاص لها].

وقلت في كلمتي، إن المهمة السياسية الأولى لهذه المرحلة [**قد أصبحت من الوضوح والجلاء بحيث لا يبقى لأي يمني وطني غيور أي عذر في التقاعس أو التأخر عن حمل مسئوليتها والإضطلاع بتنفيذها. وعلى الطلائع الواعيه والشباب المثقف تقع المهمة الكبرى والمسئولية الجسيمة في الإلتزام بما تمليه المرحلة من توحيد للصفوف، وتصفية للعقول والنفوس وحشد للطاقات والجهود، وتجنيد لكل الإمكانيات والوسائل، وذلك لإقامة صف وطني قوي وقادر على الوقوف في صمود وصلابة أمام أخطار الرجعية الداخلية العاملة بالذهب والسلاح لتمزيق وحدة الشعب وإضعاف حصانته ضد شرورها**]. وأضفت [**إن على الرجعية الداخلية وعلى كل من يمدونها بإمكانيات الشر والتخريب والدس الوضيع ويساعدونها بالمال والسلاح لقهر شعبنا وتحطيم آماله وآمال أجياله الماضية وأجياله القادمة في أن تحقق للإنسان المنكوب في هذه البقعة من العالم حياة تليق بالإنسان وبما منحه الله من التكريم بين كل مخلوقاته، على كل هؤلاء أن يعلموا علم اليقين أن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لن تكون أبدًا حدثًا يطفو على سطح هذا الواقع ولن تكون بأية حال تجربة خاضعة للمساومة أو للتصحيح أو للتخلي عنها مهما كان الثمن. إن شعبنا لم يعد يحتمل التجارب، وإن الزمن يمر بسرعة لا تترك للمتخلفين فرصة ولا تسمح لهم بالتأخر. وشعبنا قد أنطلق يوم ٢٦ سبتمبر وليس أمامه إلاّ أن يستمر في إنطلاقته الصاعدة وأن يحتفظ في ذاته وفي واقعه بحيوية الثورة وتفاعل الأحداث، وتحرك الطاقات والجهود لتبقى للثورة قدرتها على السير بإستمرار إلى الأمام**].

وخاطبت الشباب المثقف مؤكدًا أن [**عليك مهمة الإحتفاظ بحركة الثورة وتفاعلها، وعليك تقع المسئولية في دفع هذه الحركة إلى الأمام، ولن يكون ذلك إلاّ بجمع الصفوف وتركيز الجهود وتجنيد الطاقات، لتتوفر لمسيرتنا الصاعدة القوة الكافية للتغلب على محاولة إيقافها، ثم القدرة على الحركة، على أن تكون هذه الحركة إنطلاقا إلى الأمام بقهر العقبات وسحق الأعداء. فهل آن لك يا أمل هذا الشعب ومصدر رجائه أن تسمو إلى مستوى المسئولية الملقاة على كاهلك، ونحن على يقين من أن لك من الفهم والوعي والإدراك وعمق الشعور بالمسئولية ما يعينك على تحقيق الآمال فيك. ليكن صفك القوي الموحد هو النواة التي تجتمع حولها جماهير الشعب والقيادة التي تتقدم المسيرة وترتاد لها الآفاق وتنير لها الطريق وتعينها معنويًا بالفكر والثقافة والتخطيط، وماديًا بالجهد والعمل الإيجابي على دحر كل الأعداء والمضي على الدوام تقدمًا إلى الأمام**].

لقاء عبدالناصر والمسئولين في القاهرة

وقد ظللنا نعقد الإجتماعات لدراسة ردود الفعل الشعبية حول إتفاقية جدة ووضع الخطط لمواجهتها دون أن ندخل في خلاف مع الـ ج.ع.م. وقد تقرر بعد عدة جلسات تشكيل وفد لزيارة بعض الدول العربية وبعض الدول الصديقة لشرح الأوضاع وكسب التأييد، وقد تشكل الوفد من الفريق حسن العمري رئيس الوزراء وعضو المجلس الجمهوري رئيسًا والقاضي عبدالرحمن الإرياني والدكتور حسن مكي وزير المواصلات عضوين. وتقرر الإقتصار على زيارة الـ ج.ع.م. ولبنان وسوريا والجزائر والعراق والإتحاد السوفيتي والصين ويوغسلافيا والمانيا الديمقراطية.

وقدمت وكالة أنباء الشرق الأوسط عدة أسئلة أجبت عليها ووزعتها فنُشرت في الصحف القاهرية والبيروتية وهي تعلن عن تشكيل الوفد وأن مهمته تحددت بالتأكيد على تمسك الشعب اليمني بالنظام الجمهوري مع طلب المساعدة المادية والمعنوية. كما تقرر أيضًا إقامة مراكز تدريب في لوائي تعز وإب تحت إشراف الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري، كما يتم ذلك في سائر ألوية اليمن حتى يتم تدريب خمسين ألف جندي، بحيث يكون عند اليمن القدرة على الدفاع عن المكاسب الشعبية بعد خروج القوات المصرية.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٣م توجه الوفد إلى القاهرة وألتقى بالرئيس جمال عبدالناصر في يوم ١٠/٤. وكانت الجلسة طويلة، طرحنا فيها كل مخاوفنا من جراء ما أسفرت عنه زيارة جدة ومما تضمنته بنود الإتفاقية التي تعتبر تنازلًا خطيرًا لم يكن يحلم به أشد أنصار الملكية. وحتى البدر المخلوع ما كان ليظن أنه سيصبح في يوم من الأيام طرفًا متعادلًا مع الجمهورية العربية اليمنية التي أعترفت بها دول العالم وأصبحت عضوًا في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية. ولقد صرح البدر نفسه أنه لا يحارب الجمهورية طمعًا في إسقاطها بل إنتقامًا من الشعب الذي خلعه بعد أسبوع من توليه الحكم، الشعب الذي ركله ولفظه لفظ النواة وألتف حول جمهوريته. وأكدنا قلقنا وتخوفنا مما يشيعه الجانب السعودي من أن الحكومة الإنتقالية التي تبتدي بإنتهاء مؤتمر حرض وتنتهي بإنتهاء الإستفتاء في ٢٣ نوفمبر

١٩٦٦م ستكون تحت ظل دولة إسمها دولة اليمن الإسلامية، ويُعلّق أو يُجمد إسم الجمهورية والملكية، وأن هناك قرارات سرية متفق عليها بذلك. كما تناقشنا حول التمثيل في المؤتمر، ورفضنا أن يكون متماثلًا فيكون خمسون عضوًا من الجانب الجمهوري وخمسون عضوًا من الجانب الملكي، وأستغربنا كيف أن دولة تسيطر على (٩٥٪) من الأراضي اليمنية والشعب اليمني تستوي في التمثيل بعصابات تسيطر على (٥٪) من الأراضي، وأكدنا أن هذا ما لا نقبله.

وكانت ردود الرئيس جمال عبدالناصر مرتبكة. وبرغم تظاهره بالإصرار والتصميم على تنفيذ الإتفاقية إلاّ أنه كان يبدو، وهو اللبق والمتمرس على المحاورات والمناورات، كالذي لا يحير جوابًا، وأنه قد عرف أنه أندفع بسورة من غضبته من جراء تصرف المشائخ فجاءت الإتفاقية بما يشبه الإنتقام. وقال يرحمه الله إن السعودية طلبت أن تكون حكومة فترة الإنتقال تحت إسم دولة اليمن الإسلامية ولكن الموضوع لم يصدر به قرار وأن موضوع التمثيل ليس هامًا وأن القاعدة في حال الإتفاق على محادثات أو مؤتمرات بين فريقين متنازعين أن يكون التمثيل متساويًا، وأنهم مضطرون لتنفيذ الإتفاقية ويطلبون تعاوننا وإلاّ فإنهم مضطرون إلى سحب قواتهم. وقد طمأننا أن المدة المحددة للإنسحاب النهائي في الإتفاقية عشرة أشهر وسيمكنهم في خلالها أن يعينونا على بناء جيش يمني تكون مهمته الدفاع عن الجمهورية بعد خروج القوات العربية. فقلنا له إننا لا نستطيع أن نعطيكم وعدًا بالتعاون في تنفيذ إتفاقية تلغي الجمهورية بعد ما بذلتموه وبذله الشعب اليمني في سبيلها، وإننا نعتبر ذلك إنتكاسًا لن تكون آثاره السلبية مقصورة على اليمن فحسب بل ستؤثر على الـ ج.ع.م. بصورة أكثر إتساعًا وشمولًا. إن آثاره على اليمن سيقتصر على الحقل الوطني الذي يمكن تداركه، بينما آثاره على مصر ستنعكس على المجال القومي. إنه يمس مصلحة اليمن ومصيرها كما يمس سمعة مصر الرائدة لحركة القومية العربية وهو في نظرنا يساوي المساس بمصلحة اليمن. وأما سحب القوات العربية من اليمن الذي تقولون أنكم ستضطرون إليه حال عدم تعاوننا معكم على تنفيذ الإتفاقية فليس لنا رد عليه إلاّ أن نقول أنكم متطوعون

فيما قمتم به من المساندة والمساعدة والمتطوع أمير نفسه، وأنكم محسنون وما على المحسنين من سبيل وعلى الشعب اليمني أن ينظر لنفسه، فإما أن يدافع عن ثورته وجمهوريته ويكتب الله له النصر أو أن تكون الأخرى فيلحق فشله بالرصيد الذي له في الثورات التي فشل فيها، وسوف يواصل الثورات حتى ينجح وذلك في نظرنا أشرف وأفضل مِن أن يأتي نفر منا فيقبل الفشل بصورة رسمية ويكون قد فرط في كل ما قدمه الشعب من تضحيات ودماء. وقال الرئيس عبدالناصر، على كل حال أنا معتز بصلابتكم ولكن عندنا مثل يقول (يد ما تستطيع قطعها بوسها) والسعودية بالنسبة إليكم ذات إمكانيات كبيرة ولا يهمها أن تصرف جزءًا من دخلها من النفط للقبائل اليمنية الملكية وتظل تحاربكم إلى ما لا نهاية. فقلت له يا سيادة الرئيس إسمح لي أولًا أن أذكّر سيادتكم أنّا قد أبدينا هذه الملاحظة في الأشهر الأولى من عمر الثورة وقبل أن يقدم اليمن وتقدمون أنتم من الضحايا ما يعتبر ثمنًا غاليًا جدًا لحرية أي شعب. ولن نيأس من تفهمكم لوضعنا وإستمرار الوقوف بجانبنا حتى نصل إلى سلام لا إلى إستسلام. فأنهى الجلسة بقوله شوفوا عبدالحكيم، يعني المشير، ولمسنا من هذا شيئًا من التعاطف نظرًا إلى أن موقف المشير عامر كان بجانبنا.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٥م ألتقينا بالمشير عامر والسيد أنور السادات، وكان تلازمهما من التلازم البيّن بالمعنى الأخص كما يقول المنطقيون. وقد تحدثنا معهما طويلًا، وكان السيد المشير قد غير موقفه بحيث ردد ما قاله عبدالناصر مهددًا بسحب القوات إذا لم نتعاون معهم على تنفيذ الإتفاقية. وكررنا على مسمعه ما قلناه لبعد الناصر وبصورة أكثر صراحة ومرارة، وتبين أنهم كانوا قد التقوا مع عبدالناصر على توحيد الموقف. وقد تكلم المشير حول ما وعد به من مساعدتنا على إيجاد جيش وطني قوي، وقلنا له ياسيادة المشير لقد مر شهر منذ وعدكم وقسمكم ولم نلمس شيئًا مما وعدتم به، والقيادة العربية لم تحقق ولا حتى الخطوة الأولى. فقال ثقوا أني سأشرف بنفسي على خلق جيش يمني يكون قادرًا على تلقين السعودية درسًا لا تنساه. فقلنا له لا تمنونا الأماني ولن تكون اليمن أكثر منكم قدرة

بطائراتكم ودباباتكم وجيشكم المدرب الذي يعتبر أقوى جيش في الشرق الاوسط. فقال اليمنيون معروفون بالقدرة على الحرب في الجبال وسيشعرون بمسئوليتهم بعد إنسحاب قواتنا، فقلت له وهذا ما قلته لكم في أكثر من رسالة، فقال نحن الآن صرنا إلى رأيك.

وسألنا عن الدول التي سنزورها وقال لا لزوم لزيارة كل هذه الدول فالصين مثلا بعيدة ولن تفيدكم شيئًا بهذه الزيارة وهم معكم والأحسن أن تقتصروا على بعضها وتعودوا لنتفق معكم على أعضاء المؤتمر فقد قرب الموعد وسنطلب الرئيس السلال ليبقى هنا في القاهرة كما أن البدر سيطلب إلى جدة ويبقى فيها إلى ما بعد الإستفتاء الذي سيأتي بعد عام وثلاثة أشهر تقريبًا.

وقد ادليت بتصريح صحفي تحدثت فيه عن مهمة الوفد ورغبة اليمن في احلال السلام وأملنا في أن تعترف المملكة السعودية بالنظام الجمهوري مع رفضنا القاطع لعودة أي فرد من بيت حميدالدين. كما أكدت على وقوف الحكومة إلى جانب الشعب في الجنوب اليمني وأننا نعتبر شطر اليمن الجنوبي جزًا لا يتجزأ من اليمن، وناشدت المنظمات العاملة في مكافحة الاستعمار الانجليزي في جنوب اليمن توحيد صفوفها وجمع كلمتها في مواجهة الاستعمار. وكانت عدن تشهد في هذه الأيام اضرابات ومظاهرات قوية ضد الانجليز.

شرح الموقف اليمني للدول الشقيقة والصديقة

وفي ١٩٦٥/١٠/٦م غادرنا القاهرة إلى بيروت كان في إستقبالنا الدكتور حليم أبوعزالدين رئيس دائرة الشؤون السياسية وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي العربي على رأسهم عبدالحميد غالب سفير الـ ج.ع.م. وسفير اليمن في بيروت الأستاذ أحمد جابر عفيف. وقد نزلنا ضيوفًا على حكومة لبنان.

وفي ١٩٦٥/١٠/٧م قابلنا رئيس الجمهورية الأستاذ شارل حلو، وكان إستقباله لنا لطيفًا وتجلت في الحديث معه أفكار الأستاذ المفكر ووعدنا خيرًا. ولا شك

أن مصلحة لبنان مع الجانب السعودي ولكنهم لم يقصروا في الضيافة الحسنة والكلمة الطيبة. بعدها زرنا رئيس الوزراء رشيد كرامي ثم أقمنا مؤتمرًا صحفيًا قدمنا له ببيان صحفي قصير وتوليت إلقاء البيان والرد على الأسئلة الصحفية.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٨م توجهنا إلى دمشق، وكان في إستقبالنا على الحدود نائب رئيس الوزراء ووزير المالية السيد عبدالفتاح اليوشي ووزير الشؤون الإجتماعية السيد علي تلجينى. وقد نزلنا فندق أمية وكانت الحفاوة بالغة جدًا، وأستقبلنا بالروح العربية الأصيلة المعروفة عن الشعب السوري. وقد أستقبلنا رئيس الوزراء يوسف زعين ونائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد لحزب البعث الدكتور نورالدين الأتاسي. وعقدت جلسة مطولة صدر عنها بيان مشترك تعهدت فيه سوريا بتقديم كافة أنواع المساعدات المادية والمعنوية، بما فيها بناء المدارس. وقد طلبوا الإتفاق على فتح سفارة لسوريا في صنعاء فوافقنا على ذلك على أن يمثل اليمن في دمشق سفيرنا في بيروت. ولم يكن لسوريا تمثيل في صنعاء وقد يكون هذا غريبًا ولكن إذا عُرف أن علاقات سوريا بالقاهرة كانت في غاية السوء وأن القاهرة كانت تسير السياسة الخارجية لليمن زالت الغرابة.

عدنا إلى بيروت لنقوم من مطارها إلى العراق. وقد أتجهنا إلى المطار حيث وصلنا مطار بغداد في مساء ١٩٦٥/١٠/٩م. وقد أستقبلنا إستقبالًا حافلًا ولاسيما من الطلاب اليمانيين الذين أثارت إتفاقية جدة مشاعر الوطنية في نفوسهم فارتفع حماسهم للجمهورية والجمهوريين، وقد نزلنا في فندق بغداد.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/١٠م إلتقينا بالمسئولين العراقيين وكان موقفهم متحفظا بعض الشيء نظرًا إلى أن علاقاتهم بالقاهرة جيدة جدًا. وقد أقام لنا رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف مأدبة غداء وكان ذلك زيادة في التكريم. وبعد الغداء دعانا إلى جلسة منفردة وأستوضح منا عن خوافي وقوادم إتفاقية جدة. وبعد أن شرحنا له شرحًا مفصلًا مخاطر هذه الإتفاقية على النظام الجمهوري وأنه ليس في وسعنا قبولها ولا نريد في نفس الوقت الدخول في صراع مع عبدالناصر

والـ ج.ع.م. فقال أنا عندي لكم نصيحة، لا تختلفوا مع مصر فإذا فعلتم فإنكم لن تجدوا من يحل محلها في مساعدتكم بالحجم المطلوب والمتحدي لمساعدة السعودية للملكيين. اصبروا ثم أصبروا وحاوروا وداوروا ولكن لا تخسروا مصر. إن إخواننا المصريين رعاهم الله مثل لحم السمك، وسمى سمكًا بعينه لحمه لذيذ وجيد ولكنه كثير الأشواك، فلابد لمن هو مضطر مثلكم لأكل السمك أن يصبر على شوكه. وخذوه مثلًا مني أنتم تعرفون أن علاقتنا مع مصر جيدة وعلاقتي مع الرئيس عبدالناصر كصديق جيدة ولكن ذلك لم يمنع من أن ينتهزوا فرصة تغيبي في الرباط لحضور مؤتمر القمة العربي ليحركوا عارف عبدالرزاق للقيام بإنقلاب ضدي. ولولا وجود أخي عبدالرحمن كرئيس أركان لما عُدت إلى بغداد. ومع هذا فقد تحركت من الرباط لا إلى بغداد ولكن إلى القاهرة لأجد عارف عبدالرزاق قد سبقني إليها وحل فيها ضيفًا بإسم لاجئ. وقد شعر الجماعة بالحرج ولكنهم لم يكلفوا أنفسهم حتى الإعتذار، ولا أنا تكلمت عن الموضوع بتاتًا. وهكذا ظللنا محتفظين بشعرة معاوية، وبقي عشرة آلاف جندي مصري على الأراضي العراقية، ولم نطلب سحبهم برغم أن عارف عبدالرزاق كان معتمدًا عليهم في نجاح إنقلابه ضدي. كانت نصيحة صريحة ومخلصة فشكرناه علي نصيحته ووعَدْنا بأننا نعتبره قدوتنا في التحمل والصبر.

وفي ١١/١٠/١٩٦٥م قُمنا بزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وغيرهما، ورأينا من الزخرف بالذهب والأحجار الكريمة ما يقدر بمئات الملايين، مما جعلنا نكبر العقلية اليمنية التي حفظت اليمنيين من أن يكونوا مهووسين في تشيعهم وحبهم لأهل البيت النبوي. صحيح أن عندنا شيعة غلاة، ولكن كُل ما يقدمونه في تشيعهم هو أن يلعنوا معاوية ويسبوا الثلاثة رضى الله عنهم، ولا يخرجون عن هذه الحدود. وقد جرت محادثات مع الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والخارجية وصدر بيان مشترك فيه تأييد لليمن ووعد بمساعدتها.

وفي ١٢/١٠/ ١٩٦٥م توجهنا إلى الكويت. وقد وصلنا في المساء وكان في إستقبالنا وزير الخارجية صباح الأحمد وكان الإستقبال جيدًا. وفي يوم ١٣/١٠/١٩٦٥م زرنا

سمو الأمير عبدالله السالم حاكم الكويت، وقد قابلنا بحفاوة. وكانوا قد أشعرونا بأن الأمير يعاني من مرض الشيخوخة وأعراض أخرى ورجونا أن لا نطرح عليه شيئًا من همومنا وأن ولي العهد ورئيس الوزراء أخاه صباح السالم الصباح هو الذي ستجرى معه المحادثات. وكنا عند وعدنا فقصرنا الزيارة على المجاملات، ولكنه بدأنا بالسؤال عن الأحوال في اليمن وما ذا تم بعد إتفاقية جدة، فقلنا له إياها نشكو. وشرحنا له ما تحمل في طياتها من أخطار ضد الجمهورية الأمر الذي سيسبب لإهدار كل التضحيات. وقد أبدى تأسفه لموقف المملكة السعودية من اليمن وأنه يشفق على اليمن التي تسحقها الحرب، وإلى متى. فقلنا له أننا نشكر هذا التفهم وهذا العطف الكريم ونحن واثقون أن الله مع الحق.

وقطع وزير الخارجية صباح الأحمد، الذي كان يصحبنا في زيارة الأمير، قطع الحديث بالإستئذان. وخرجنا لزيارة ولي العهد الشيخ صباح السالم الذي قابلنا بعقلية تختلف عن عقلية أخيه الأمير الوقورة. وبدأ الأخ العمري يتحدث شارحًا له المهمة التي من أجلها زرنا العراق، فقال له أسكت أنت. أترك هذا يحكي، مشيرًا إليّ، لا تظن أن رتبة العسكرية ترهب الناس أنا الآخر كنت قائدًا لجيش الكويت وعندي ملابس عسكرية. وضحكنا جميعًا وقال لي الأخ العمري تفضل. وتكلمت حتى النهاية فتوجه الشيخ بالخطاب إلى اللواء العمري قائلًا له أرأيت كيف تكلم هذا، يعنيني، بتواضع وتركيز ونحن نقول لكم أننا معكم ولن نقصر في المساعدة الممكنة وأن تستمر البرامج التي يقوم بها الصندوق الكويتي. ومع أننا مع آل سعود نعتبر أسرة واحدة إلاّ أننا لا نوافقهم على موقفهم من اليمن.

وجاءنا الصحفي صالح الصالح من جريدة الرأي العام الكويتية يريد من الأخ العمري بصفته رئيسًا للوفد حديثًا صحفيًا. وأشار الأخ العمري إليّ قائلًا أجب عليه وإحكي معه أنت تنفيذًا لأمر الشيخ صباح السالم، فقلت للصحفي تفضل إليّ. وقد سأل عن رأينا بإتفاقية جدة وما سيكون عليه موقفنا إذا جاءت نتيجة الإستفتاء لغير صالح النظام الجمهوري وقد شرحت له المستجدات ورأينا في الاتفاقية وأننا نرى أن النظام الجمهوري لا رجعة عنه مع تأكيدنا على رغبتنا وحرصنا على أن

يخيم السلام على ربوع بلادنا ورغبتنا الأكيدة والمخلصة في أن تقوم بيننا وبين حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق علاقات الود والإخاء.

أقيم لنا حفل عشاء في مبنى وزارة الخارجية حضره علية القوم في الكويت والسلك السياسي العربي وتعرفنا على كثير من رجالات الكويت وكان حفلًا كريمًا.

في ١٠/١٤ غادرنا الكويت إلى بيروت ومنها إلى روما قاصدين إلى الجزائر وقد بتنا في روما وغادرناها في اليوم التالي إلى جنيف ومنها إلى باريس وهناك قضينا يومًا وبعض يوم.

وفي ١٠/١٧ توجهنا إلى الجزائر وقد قوبلنا بها مقابلة أخوية ودودة. وقد أستقبلنا الرئيس بومدين بكثير من الحفاوة المشوبة بالعطف. وقال أن وجود القوات المصرية يجعل من الصعب علينا أن نساعدكم عسكريًا، ولولا ذلك لما تأخرنا، ولكنا سنقف بجانبكم ونمدكم بما نستطيع عليه. ولما قلنا له أنّا في حاجة إلى بناء جيش يمني قوي يدافع على الجمهورية ويحمي حدود البلاد، وأن الإخوان المصريين برغم إلحاحنا في الطلب لم يساعدونا في هذا المجال المساعدة الكافية، وكانوا قد نصحونا أن نسرِّح الجيش النظامي الذي كان يعمل في العهد الإمامي على أساس أنهم سيبنوا لنا جيشًا حديثًا، وكان كل ما فعلوه هو تدريب لوائي المظلات والصاعقة وها أنهم يهمون بمغادرة اليمن وليس لدينا جيش قديم ولا حديث. وأبدى الرئيس بومدين أسفه، وقال إن كل ما لدينا هو من الأسلحة الفرنسية الخفيفة فنحن في سبيلنا لتسليح الجيش بسلاح جديد. فإذا كان ينفع لديكم فسنبعث لكم ما أمكن، فقلنا له كل شيء ينفع عندنا فشيء خير من لا شيء. وقد وفى بوعده وأرسل الأسلحة التي وعد بها.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٢٠م غادرنا إلى بلغراد، في يوغسلافيا، وكان الرئيس تيتو في جزيرة بريولي، ولهذا كان اللقاء والمحادثات مع رئيس المجلس التنفيذي الإتحادي. كما زرنا نائب رئيس الجمهورية، وجرت المحادثات في جلستين صدر

بعدهما بيان مشترك عادي عبّر فيه الجانب اليوغسلافي عن إهتمام حكومته بإقرار السلام والإستقرار في اليمن ووقوفها بحزم بجانب النظام الجمهوري والمكاسب الثورية لشعب اليمن. كما أعرب عن إستعداد حكومته للمساهمة في تشييد البناء الإقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية حسبما تسمح إمكانيات يوغسلافيا.

وفي ١٩٦٥/١٠/٢٢م كنا في المانيا الديمقراطية وقد كانت مدة الزيارة ثلاثة أيام، وكان إستقبالهم لنا حارًا وكريمًا. وقد جرت محادثات مع رئيس وزراء المانيا الديمقراطية ومع نائب رئيس الوزراء. وقد صدر بيان مشترك مطول أكدت فيه المانيا وقوفها بجانب الثورة اليمنية ونظامها سياسيًا وإقتصاديًا.

إلغاء زيارة الصين والعودة إلى القاهرة

وفي ١٩٦٥/١٠/٢٥م كان المفروض أن نسافر في اليوم التالي إلى الصين الشعبية، وكنا قد أبلغنا سفيرهم في برلين بموعد قيامنا من برلين ووصولنا بكين، وكان السفير متحمسًا للزيارة. ولكنا فوجئنا بالقائم بالأعمال المصري في برلين يطلب مقابلتنا ويأتي ليبلغنا إتصال المشير عامر به وتكليفه بإبلاغنا ضرورة سرعة العودة. وأستغربنا هذا التصرف وحسبناه إحتطابا إلى حبل الروس لما بينهم وبين الصين من خلاف وتنافس، وقلنا للقائم بالأعمال المصري أبلغ السيد المشير انّا قد أبلغنا بكين موعد سفرنا وسفيرهم يقول أن الأعلام اليمنية قد نصبت من المطار إلى القصر المعد لنزولنا. وقد عز علينا أن ننصاع لأوامر من المشير عامر وصممنا على السفر. وقلنا له إن هي إلاّ ثلاثة أيام ونعود.

وفي الصباح الباكر وقبل تحركنا ببضع دقائق قيل لنا أن مكالمة تلفونية من القاهرة تنتظركم. وذهبنا إلى التليفون، فإذا بالأخوين الأستاذ أحمد محمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان عضوا المجلس الجمهوري يبلغانا أنهما وصلا القاهرة مع الرئيس السلال بعد الفراغ من أعمال مؤتمر الجند. وأخبرانا عن نجاح المؤتمر الذي جاء إليه كل المواطنين ليؤكدوا ولاءهم للجمهورية وإستماتتهم دونها، وأن

المؤتمر قد أتخذ عدة قرارات أزعجت الملك فيصل فأتصل بالرئيس عبدالناصر يشكو إليه أن السلال يخالف الإتفاقية. وقالا لنا أن من الضروري جدًا أن نصل إلى القاهرة ونلغي زيارة الصين، وعند وصولنا سنعرف الأسباب. وحسبنا أن شيئًا ما قد حدث، فأضطررنا إلى الإنصياع.

وفعلًا طلبنا السفير الصيني الذي كان مستعدًا لمرافقتنا إلى المطار للوداع، وأوضحنا له ما جد في الأمر وأبدينا أسفنا لذلك. وظهر على السفير التأثر ولمّح إلى أن الروس، أو من يسميهم بالمنحرفين، هم الذين أوعزوا للمصريين بقطع الطريق على الوفد اليمني لئلا يذهب إلى الدولة الصديقة لليمن بحق، إلى الصين. وأكدنا أسفنا وإعتذارنا وعاد السفير إلى سفارته للإتصال ببكين.

غادرنا برلين إلى القاهرة في نفس اليوم، وكان في إستقبالنا في المطار كمال رمزي ستينو نائب رئيس الوزراء والإخوان النعمان وعثمان والوفد اليمني الموجود في القاهرة. وكنا على عجل من أمرنا لنعرف أسباب إستدعائنا، فتبين أنه لا سبب هام، إنما كرروا لنا خبر مؤتمر الجند ونجاحه وأن ذلك أثار فيصلًا فطلب سحب السلال فطلبت القاهرة وصوله ووصولنا معه بعذر التفاهم على تعيين أعضاء وفد مؤتمر السلام في حرض الذي لم يبق إلى موعد إنعقاده إلاّ مدة يسيرة. فقلنا لهما إن ما يزيد على خمسة وعشرين يومًا تفصلنا عن المؤتمر وزيارتنا للصين لن تتجاوز خمسة أيام، فقالا أن المشير عامر أبدى من الإنزعاج ما لم نعهده منه وأقسم ليأمرن بسحب القوات المصرية فورًا ولتذهب الجمهورية إلى الجحيم.

القاضي عبدالرحمن الإرياني
والفريق حسن العمري
والدكتور حسن محمد مكي

وجلوسا :
الاستاذ عبدالعزيز المقالح
والاستاذ محمد الشعيبي

في وفد شرح موقف اليمن من اتفاقية جدة الموقعة بين مصر والسعودية

الجزائر، أكتوبر 1965م

القاضي عبدالرحمن الإرياني
1965م

الفريق حسن العمـــري والقاضي عبدالرحمن الإرياني وخلفهمـــا الدكتور حسن مكي والاستاذ محمد الشعيبي في ألمانيـا الديموقراطيـة طلبا للدعم لموقف اليمن من إتفاقية جدة.

أكتوبر 1965م

الفصل الثامن

مؤتمر حرض

في ١٩٦٥/١٠/٢٧م إجتمعنا بالرئيس السلال والأخوان عثمان والنعمان وتدارسنا الموقف من كل جوانبه، كما قدمنا تقريرًا عن نتائج زيارتنا للدول التي قمنا بزيارتها، وأتفقنا على مواصلة الإجتماعات حتى نصل إلى رأي موحد. وكنا متفقين سلفًا على رفض تغيير النظام الجمهوري بأي حال من الأحوال وإنما كان الخلاف حول وسائل إعلان الرفض دون إحراج وإغضاب الـ ج.ع.م.

وأجتمعنا في يوم ١٠/٢٨، وكانت قد جاءتنا أنباء تقول أن مظاهرة في صنعاء قوامها أكثر من عشرين ألفًا قد قامت ضد إتفاقية جدة. وقد أتجه المتظاهرون إلى مقر لجنة السلام الممثلة للجانب السعودي، وبرغم أن القوات المصرية قد أحاطت بالمقر لمنع المتظاهرين إلاّ أن جماعة منهم تمكنوا من دخول المقر وإنزال العلم السعودي الذي كان يرفرف على سطح المبنى وعلم لجنة السلام ورفعت العلم الجمهوري، وقد أضطرت القوات المصرية إلى إطلاق النار لتفريق المتظاهرين. وقد كانت هذه الأخبار مصدر دفع لنا لرفض ما يتعلق بتغيير النظام وعودة أحد من بيت حميدالدين.

حدّة الخلاف حول إتفاقية جدة

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٢٩م أجتمعنا بالمشير عامر والسيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وعقدنا جلسة طويلة استغرقت حوالي الساعتين، شرحنا فيها مخاوفنا وشرحوا هم فيها مبرراتهم للموافقة على الإتفاقية، وكان أهمها هو أن

حربًا وشيكة الوقوع بينهم وبين إسرائيل وأن ما يزيد على سبعين ألف جندي من قواتهم في اليمن وهي القوة المدربة والمجهزة وأن علينا أن نقتنع بالإتفاقية التي تحفظ للجميع ماء الوجه وأن الشعب اليمني لا بد وأن يختار النظام الجمهوري فلا داعي للخوف. وقلنا لهم مرة أخرى نقول لكم أنّا أعرف بشعب اليمن منكم. وأننا لن نوافق على الإستفتاء إلاّ بشرط أن يتم فورًا، أي بعد إنتهاء مؤتمر حرض، أما أن تقوم حكومة إنتقالية تحكم سنة كاملة، ونصف وزرائها من الملكيين فإننا نعرف أن الذهب السعودي سيفسد الأخلاق ويشترى الضمائر ولا نريد أن نعرض نظامنا ومكاسب الشعب التي هي ثمن كل التضحيات لتجربة غير مضمونة. وقد وقفنا حيث نحن ووقفوا هم في موقفهم. وقلنا للمشير عامر ألم تقسم معنا على المحافظة على النظام الجمهوري ورفض عودة بيت حميدالدين فما عدا مما بدا. فقال لقد جاءتنا معلومات تؤكد أن إسرائيل تنوي القيام بحرب ثالثة قبل سحب قواتنا من اليمن ونحن يهمنا مصر لأنها إذا سقطت القاهرة سقطت صنعاء وإذا سقطت صنعاء ففي وسع القاهرة الأخذ بيدها وإنقاذها من كبوتها ولو بعد حين.

وكان النقاش يشتد إلى درجة أوشك أن يفلت معها الزمام فخرجنا من الجلسة على أن يجتمع الجانب اليمني للمزيد من الدراسات على ضوء ما سمعناه من المشير ونبلغ الجانب المصري رأينا الأخير. وكان قد جرى نقاش حول تأخير السلال في القاهرة وقد رفضناه نحن الذين كانوا يطالبون بإبعاده من المنصب، وقلنا إما أن نعود جميعًا أو نبقى جميعًا. فقال المشير عامر ومن يدير شؤون البلاد؟ ومن يحضر مؤتمر حرض؟ ولعل السيد أنور السادات ضاق من لجاجنا فقال صارخًا أنتم بخلافاتكم، وأنتم بعدم تعاونكم معنا، وأنتم وأنتم كنتم السبب في الموافقة على هذه الخطوة التي أشارككم الرأي في تخوفكم من عواقبها، فلا تلومونا بل لوموا أنفسكم.

ووجم الإخوان ولم يتكلموا ولكني تصديت للجواب عليه وقلت له أنا أرجو أن لا تنكأوا الجراح التي بدأت تندمل. ونحن لا ننكر أنا أختلفنا كما يختلف السياسيون في كل بلد ولا نريد أن نبحث عن أسباب خلافاتنا وعن أسباب إستمرارها. وكان

في إمكانكم أن تحلوا هذه الخلافات بكل يسر وسهولة بتحديد الطرف الذي تريدون التعاون معه ولا سيما وقد جئنا إليكم أكثر من مرة ووضعنا أنفسنا تحت تصرفكم وأبدينا إستعدادنا المخلص أن نجمد أنفسنا هنا في القاهرة أو في بيوتنا ونمتنع عن القيام بأي نشاط سياسي. ولنفرض أن خلافاتنا كانت خارجة عن نطاق إرادتكم وأنها أتعبتكم فإن ردكم جاء كـ (مرجام الهندى). فقال ما معنى هذا؟ فقلت إنه مثل يمني لمن يتسامح في البسائط فترة من الزمن ثم يأتي رده مرة واحدة قاسيًا وأكبر مما يتصوره الناس. فقال وما قصة هذا الهندي؟ فقلت، إنها قصة متداولة في صنعاء وهي أنه كان في صنعاء هندي يبيع المشروبات، وكان أحد الصنعانيين يحلو له العبث به فهو يمر يوميًا ويرجمه بحصاة صغيرة. وكان هذا يأخذ الحصاة ويحتفظ بها وبمرور الأيام تجمع عنده كمية كبيرة. وحينما ضاق ذرعًا بهذا العابث أخذ كل الحصيات التي كان يحفظها ووضعها في كفة الميزان ووضع حجرة كبيرة توازنها في كفة أخرى. وترقب إلى أن جاءه الصنعاني ليرميه بحصاة كالعادة، فأخذ الهندي الحجرة الكبيرة ورمى بها الرجل الذي صبر على عبثه كثيرًا فصرعه. وحُمل إلى القاضي، ولما سأله القاضي روى له القصة من أولها وقال للقاضي أنا لم أفعل شيئًا غير إستيفاء القصاص وهذه الحصيات التي رماني بها وهذه الحجرة التي رميته بها إنهما بالقسطاس المستقيم سيان، وضحك القاضي وخلى سبيله. وأنتم قد صبرتم كثيرًا على صغائر الأمور ولكن الرد جاء قاتلًا للجمهورية وللمكاسب الشعبية ولسمعة الجمهورية العربية المتحدة ولكل تضحياتكم وشهدائكم. وضحك المشير وضحك السادات وقالا لا... لا، نحن نحرص كما تحرصون على الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من مكاسب الثورة. وأنتهت الجلسة بإتفاق على أن يجتمع الجانب اليمني لإستكمال الدراسة مرة أخرى والعودة للإجتماع بالرأي الأخير.

وفي يوم ١٩٦٥/١٠/٣٠م أجتمعنا في قصر الحرية، محل سكن الرئيس السلال، وقد أختلفنا خلافًا كبيرًا. فمن قائل يجب رفض الإتفاقية جملةً وتفصيلًا، ومن قائل بل نقبلها على علاتها لأن الـ ج.ع.م. حريصة على مصلحة اليمن وعلى سمعتها

وهي أخبر منا بما في بواطن الأمور، وتفرقنا على غير وفاق. وكنت قد أقترحت أن ندرس الإتفاقية ونناقش بنودها ونسجل رأينا فيما يمكن قبوله وما لا يمكن، فقالوا ضع أنت هذه الدراسة على أن نجتمع غدًا لمناقشتها.

وجاء يوم الأحد ١٩٦٥/١٠/٣١م وأجتمعنا مرة أخرى، وكنت قد أعددت دراسة عن الاتفاقية ومسودة بالنقاط التي يجب الاتفاق عليها. وطُرح ما أعددته على بساط البحث وتم الإتفاق على نص الاتفاق بعد إدخال تعديلات بسيطة وهذا هو النص:

في يوم الأحد ١٩٦٥/١٠/٣١م أنعقدت جلسة برئاسة رئيس الجمهورية المشير السلال وعضوية أعضاء المجلس الجمهوري ونائب رئيس الوزراء العقيد عبدالله جزيلان ووزراء الخزانة والإقتصاد والزراعة ورئيس اللجنة الإقتصادية الدكتور عبدالغني علي ووزير الدولة للشؤون الإقتصادية الدكتور حسن مكي والسفير في القاهرة محمد أحمد المطاع. وأستعرض المجتمعون بنود إتفاقية جدة المنشورة في الصحف في ٢٤ اغسطس ١٩٦٥م[١] كما كان إستعراض ما جرى في المحادثات مع الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر وما سمعوه منهما من حيثيات ومبررات لعقد الإتفاقية على النحو الذي عقدت عليه وبعد تداول الآراء أتفقنا على ما يلي:

١. إن الإتفاقية قد وضعت الجمهورية ومكاسب الثورة ووضعت الدماء والشهداء وكل التضحيات أمام مصير مجهول وتحت حكم خمسين شخصًا نصفهم من أعداء الثورة والجمهورية أي من الملكيين، الأمر الذي يزيد الخطورة على النظام الجمهوري. ونظرًا إلى أننا كمسئولين قد وضعنا أنفسنا في الموقف الذي يتناسب مع ما لمسناه من مشاعر الشعب اليمني وأصدرنا بيانًا أعلنا فيه أنّا لن ندخل في مؤتمر حرض، ولن نضع النظام الجمهوري

(١) ذلك لأن حكومة اليمن لم تتلق صورة لهذه الإتفاقية ولم تطلع عليها إلاّ كما أطلع عليها الآخرون في الصحف.

الذي أعترفت به ثمانون دولة وأحتل مقعده في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية تحت تجربة الإستفتاء الذي لا مبرر له بعد أن قرر الشعب اليمني مصيرة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. ونحن في هذه الحال نجد أنه من المتعذر علينا تحمل المسئولية أمام الشعب وأمام التاريخ في تنفيذ الإتفاقية. وبما أننا حريصون كل الحرص على أن نكون دائمًا في المحل الذي تريده منا شقيقتنا الكبرى الـ ج.ع.م. التي حمت ثورتنا ووقفت بجانبنا بحيث لا نسبب لها حرجًا لا مخرج منه، فقد رأينا أن نتمسك بموقف يتسم بالمرونة ويتصف بأنه موقف الحق والعدل، وبالتالي يكسب تأييد الرأي العالمي والعربي. وهذا الموقف هو طلب تعديل الإتفاقية فيما يتعلق بعدد الأعضاء الذين سيمثلون كل طرف والذين مهمتهم هي تقرير مصير البلد بأن ينتخبوا من جميع المناطق اليمنية بحسب النسبة العددية. وإذا رأت الـ ج.ع.م. أنه من الصعب عليها أن تعيد النقاش فيما قد بتت فيه ووقعت عليه، فنحن نطلب، ومن حقنا ذلك، أن تتاح لنا الفرصة للإتصال بالدول العربية وبالمملكة العربية السعودية نفسها لنحملها مسئولية ما قد ينجم عن إصرارها على هذا الحيف الواضح ثم الإتصال بهيئة الأمم المتحدة لنضع قضيتنا أمام الضمير العالمي.

٢. إذا رأت الـ ج.ع.م. أن هذا المطلب لا يتفق مع الحق والعدل، ووجدت ضميرها مرتاحًا إلى سلامة تقسيم الأعضاء بالتناصف فإننا نقدم حلًا عادلًا آخر ونصر عليه. وهذا الحل هو طلب الإستفتاء الفوري تحت إشراف الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو هما معًا.

٣. في حالة عدم الإستجابة لأحد هذين الحلين فإننا سنجد أنفسنا مضطرين إلى أن نعلن للشعب اليمني الذي هو صاحب الحق عجزنا عن تحمل المسئولية ليرى رأيه في الموضوع وبالله الثقة ومنه التوفيق.

تطمينات عبدالناصر والاتفاق على الحضور

وكان الإجتماع مرة أخرى بالمشير عامر وعرضنا له رأينا الأخير وصممنا عليه

ولم نتزحزح عن موقفنا، وخرجنا على غير وفاق. وفي المساء أتصل السفير أحمد شكري ليبلغنا أن موعدًا قد حدد في اليوم التالي لمقابلة الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر. وذهبنا في الموعد المحدد لمقابلة الرئيس والمشير في بيت الرئيس في منشية البكري وطال الأخذ والرد ولم نصل إلى حل. فقال عبدالناصر على كل حال أنتم متشائمون أكثر من اللازم ومتصلبون وهناك بعض ما يجعلكم تطمئنون أتفقنا عليه ولم يدرج في الإتفاقية، وأهمه أن بيت حميدالدين مستبعدون ولن يعودوا إلى اليمن. وأنّا أتفقنا أيضا مع الملك فيصل على أن يكون في الخمسة والعشرين عضوًا الذين يمثلون الملكيين سيكون خمسة من المشائخ الذين وقعوا على إتفاق الطائف. وتكلم الإخوان بما يعطي أن في ذلك ما يطمئِن. وأردت أن أتكلم فقال الرئيس عبدالناصر، إيه حتقول إيه وأنت الذي أكدت إخلاص المشائخ في مؤتمرك الصحفي ورأيت كيف أنّا أذعناه كما جاء دون تعديل. فقلت إذا سمحت لي سيادتكم بالحديث فإني اؤكد مرة أخرى إخلاصهم وأستطيع أضمنهم من الآن ولكن في نظري أن ذلك ليس حلًا لأنهم لا يزالون يشكلون خُمسي الأعضاء، فماذا لو أشترطوا لإقرار قرارات المؤتمر أغلبية الثلثين؟ ولهذا جاء إصرارنا على التمثيل بالنسبة العددية. فقال المشير عامر خلاص يا إرياني ما تتعبش الرئيس وسنجتمع معكم لنتفق على إنشاء الجيش اليمني القادر والحديث. وودعنا الرئيس وذهبنا إلى محل نزولنا في فندق شبرد بالكثير الكثير من التشاؤم.

وأجتمعنا نحن اليمنيين، وبعد المناقشة لما سمعناه من الرئيس عبدالناصر والمشير عامر من تأكيدات لإستبعاد بيت حميدالدين ومن أن خمسة من الممثلين لهم سيكونون من المشائخ الذين يسمونهم منشقين ولِما أكداه معًا من الوقوف بجانبنا لبناء جيش يمني حديث وأن قواتهم لن تنسحب إلاّ بعد أن يكون لدينا جيش قوي، وجدنا أنه لا مناص لنا من السير في طريق تنفيذ الإتفاقية بالنسبة إلى حضور مؤتمر حرض وأن في وسعنا هناك أن نتخذ الموقف الذي نختاره. وأبلغنا المشير عامر أننا عائدون إلى اليمن للإعداد للمؤتمر وأنا نرى أن يكون معنا الرئيس السلال. فقال المشير إن إتفاقًا بين الرئيس جمال عبدالناصر والسعودية

قد تم على أن يظل السلال في القاهرة ويظل البدر في جدة إلى أن يأتي الإستفتاء أي ما يزيد على عام كامل. وقد سافرنا في اليوم التالي، نحن أعضاء المجلس الجمهوري والوزراء، وبقي المشير السلال في القاهرة.

إنسحاب القوات المصرية وإشاعات التقسيم

وحينما وصلنا إلى صنعاء واجهتنا أخبار مزعجة، فالقوات المصرية تنسحب من مواقع هامة دون تنسيق أو حتى إشعار الحكومة اليمنية حتى ترتب إحلال بعض القبائل محلهم لأن الجيش اليمني لم ينشأ بعد. كما سمعنا أن بعض القبائل التي إنسحبت القوات المصرية من بلادهم قد أنضموا إلى الملكيين. وأتصلنا بالقيادة العربية محتجين على هذا التصرف وشرحنا لهم ما أكده المشير عامر من أن الإنسحاب لن يتم ألاّ بعد أن يكون لدينا من الجيش ما يحل محل القوات المنسحبة. فقالت القيادة أن لديها أوامر في تنفيذ الإتفاقية بما في ذلك الإنسحاب في المواعيد المحددة. وقلنا للقيادة في الإمكان الإنسحاب من المناطق التي في أواسط البلاد لا من الحدود حتى لا تسقط هذه المناطق في أيدي الملكيين، فقالوا أنه لا ضرر من سقوط المناطق طالما أن هناك إستفتاء سيأتي ليحل المشكلة، وأنهم سيسحبون قواتهم من شمال صنعاء إلى الجنوب، إلى تعز وإب، وتبقى القيادة في صنعاء. فقلنا لهم سوف يقطع القبائل الطريق بينكم وبين قواتكم، فقالوا ويمكن أيضًا الإنسحاب من صنعاء ومن جميع المناطق الشمالية. وفوق ذلك أردنا تحريك بعض السرايا اليمنية لتحل محل القوات المصرية في المناطق التي تركتها في منطقة الطويلة، فقالوا أنهم لن يسمحوا بذلك لأنه مخالف للإتفاقية. فقلنا لهم ولكن الملكيين ينشطون ويحتلون ولم تحظر عليهم السعودية ذلك، بل هي تشجعهم عليه. فقالوا علينا نحن أن ننفذ الأوامر التي تلقيناها من القاهرة وعليكم أن تراجعوا القاهرة.

وقد بلغ بنا الإنزعاج كل مبلغ لما سمعناه من تصريحات ومعلومات، وكانت الصحف قد نشرت أن إتفاقا سريًا بين فيصل وعبدالناصر قد تم على تقسيم

اليمن إلى شمال وجنوب أو بعبارة أخرى زيود وشوافع. فالجنوب الذي يسكنه الشوافع يبقى حكومة جمهورية والشمال وغالبية سكانه من الزيود يبقى حكومة ملكية تكون حاجزًا بين السعودية وبين حدود الجمهورية التي تخافها وتحاربها.

وبعد الإجتماع في المجلس الجمهوري قررنا إرسال رسالة صريحة للمشير عامر وقد توليت أنا صياغتها بإسم الجميع وهي كما يلي:

سيادة الأخ المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الـ ج.ع.م. حياه الله

تحية الإخاء والوفاء والتقدير وبعد:

فقد غادرنا القاهرة إلى اليمن مملوئين بالثقة الكاملة والأمل الوطيد بنجاحنا في المرحلة القادمة وإنتصارنا في المعركة القادمة التي دفعتنا إلى خوضها إتفاقية جدة بناء على ما سمعنا من السيد الرئيس عبدالناصر ومنكم ومن رئيس مجلس الأمة من الإيضاحات لما تم عليه الإتفاق مع السعودية ولم تنص عليه الإتفاقية، والذي كان منه تأكيد إستبعاد بيت حميدالدين من الإشتراك في المؤتمر والحكم والعودة إلى اليمن، وتأكيد تعيين خمسة من الخمسة والعشرين الممثلين للجانب الملكي من الجمهوريين المنشقين، وإعتمادًا على وعدكم الذي أعتبرناه وعد الحر الكريم، ووعد الحر كما يقول المثل (دين). إن موقف سيادتكم معنا ومشاركتكم لنا العهد على المصحف خفف عنا وقع الصدمة العنيفة التي منينا بها نتيجة لإتفاقية جدة، وأعاد لنا الثقة بأنفسنا وبدد ظلام اليأس بنور الأمل. لقد وعدتم ووعد السيد الرئيس جمال عبدالناصر بتقديم العون الأخوي الكريم لإقامة جيش يمني وإمداده بالسلاح والعتاد والمرتبات والتموين. كما وعدتم بإستمرار صرف مرتبات الأرتاب من الجيش القبلي ومرتبات المشائخ التي تكفلتم بها للخلف بعد السلف، وألتزمتم بما يلزم إجراؤه من مرتبات جديدة تقتضيها الظروف. كما أكدتم لنا بقاء القوات العربية في المناطق الشمالية الهامة التي على الحدود كحجة وصعدة والجوف وسحار. كل ذلك جعلنا نعود إلى اليمن معتمدين على صدق الوعد وشرف الكلمة.

ولقد عُدنا إلى اليمن فأستقبلتنا الأخبار المزعجة عن نشاط الملكيين وإرسالهم لأنصارهم ودعاتهم إلى مختلف المناطق بالذهب والسلاح والذخيرة، وكسبهم لأكثر المشائخ حتى الذين كنا نحسب إنحرافهم وميلهم إلى بيت حميدالدين ضربًا من المستحيل، كأحمد بن ردمان وعلي بن سعد وإبن صقرة وغيرهم من مشائخ دهم الجوف. ولكنا حينما أردنا التحرك وجدنا أيدينا خالية وخزائننا فاضية ومستودعاتنا تصفر فيها الرياح وثكناتنا تنعق فيها البوم. ولقد بلغ بنا الحال إلى أنّا حولنا مبلغ ألف وثمانمائة ريال لمائة وثمانين من مراد فلم يُدفع المبلغ. وأراد نائب القائد الأعلى أن يبدأ بإنشاء الجيش اليمني فلم يجد ما يمكنه من التحرك مع أنكم وعدتم بتجهيز خمسين ألف جندي. وفوق هذا جاءنا من حجة أن القوات العربية فيها بدأت بالإنسحاب دون إنذار، وبرغم تأكيد القيادة هنا بأنها لن تنسحب فإن وفدًا من حجة قد وصل يستغيث ويؤكد الشروع بالإنسحاب. وفوق ذلك أن بعض مناطق كحلان كبني موهب وبني عشب وبيت الولي أعلنت إنضمامها إلى الملكية. وكنا حينما أردنا إستعادة بيت الولي بتحريك سرية يمنية توجد في مدع عارضت القيادة العربية بشدة بعلة أن ذلك يخالف الإتفاقية زاعمة أنه لا ضرر من سقوط بعض المناطق في أيدي الملكيين ما دام أن الإستفتاء سيأتي ليحل المشكلة. وعلى هذا الأساس يقوم قاسم منصر في السر بتحركات عدوانية، يأخذ أموال الدولة ويفرض ضريبة على المواطنين ويحال بين الحكومة وبين إخضاعه حتى تُهدد قيادتكم بضرب جنودنا إذا تحركوا لضرب قاسم منصر. ومع هذا فقد أمتنعت لجنة السلام عن إتخاذ أي إجراء ضده، مما جعلنا نتأكد أن الإلتزام بالإتفاقية ليس مفروضًا إلاّ علينا.

ياسيادة المشير، إننا نرى أنفسنا أمام الغاز ومعميات وأحاجي لا ندري لها تفسيرًا. أنتم سيادتكم تؤكدون لنا وقوفكم بجانبنا وأن القوات لن تنسحب إلاّ بعد أن يكون لدينا من يخلفها، بينما القيادة تقول أنها تنفذ أوامركم في الإنسحاب وحتى في تهديدنا بضرب قواتنا إذا تحركت كما يتحرك الملكيون، إن هذا لشيء عجاب.

إن المرحلة الخطيرة التي تمر بها بلادنا نتيجة لإتفاقية جدة، التي وضعت بلادنا وجمهوريتنا ومكاسب ثورتنا أمام مصير مجهول، هذه المرحلة تحتم علينا ان نكون صرحاء معكم في عرض وجهة نظرنا التي نلخصها فيما يلي:

أولا: لقد قمنا بالثورة ونحن نقدر حق التقدير ضعف إمكانياتنا العسكرية والإقتصادية ونشعر أتم الشعور بما في طريقنا من عقبات وأشواك ومصاعب. وكنا نضع في إعتباراتنا أيضا الإنتفاضات القبلية المنتظرة. ولم نكتم ذلك عنكم بل عرضنا كل مخاوفنا على ممثلي الـ ج.ع.م. بكل صراحة وإخلاص، ولكنه جاء الرد بأن علينا نحن أن نطلق الطلقة الأولى ونترك لكم ما وراءها. ولقد تم ذلك وصدقتم الوعد وحققتم الأمل ودخلتم بكل ثقلكم العسكري والسياسي، وقدمتم الكثير من الضحايا والأموال والجهود والخبرة، وهذا ما نعرفه ونعترف به ونقدره أعظم تقدير. ولكن المشكلة تعقدت ولم يكن تعقيدها من صنعنا، وتدخلت فيها قوى أجنبية كبرى، وطال الأمد وتسرب الملل وأدخلت عناصر عقدت الأمور ونجحت في خلق الأعداء وإفساد كل الشؤون الإقتصادية والإدارية وضاعفت إساءة علاقاتنا بالجيران وقطعت الشعرة التي كنا نمسك بها. كما وجدت عناصر أخرى أساءت إلى الأصدقاء وعكرت الجو. وكانت النتيجة بعد طول الطواف وغزير الدماء وغالي الضحايا وفراغ خزائننا ومستودعاتنا من كل ما يمكن الإعتماد عليه أن تأتي إتفاقية جدة لتضعنا أمام المصير المجهول.

ثانيًا: كانت سياسة القوات العربية طيلة السنوات الثلاث الماضية ترتكز على أن تتحمل عنا كل أعباء المعركة، فخلقت فينا روح التواكل والإعتماد على الغير بدلًا من أن تأخذ بأيدينا وتجعلنا نعتمد على أنفسنا بمساعدتها ومساندتها.

ثالثًا: وإنسياقًا مع الإتكالية والإعتماد على الغير أهملنا الجيش الذي كان يقول لنا الخبراء العرب أنه جيش غير صالح وأننا في حاجة إلى بناء

جيش حديث. فكانت النتيجة أننا فرطنا بمعظم الجيش الذي كان موجودًا فالتحق بالعدو وحارب في صفوفه، وتبين أنه يجيد القتال أكثر من الجيش الحديث. والمشكلة انّا لم نتمكن من بناء جيش حديث حتى جاء يوم عزم القوات العربية على الإنسحاب من اليمن وليس لدينا جيش قديم ولا حديث. وجاءت الإتفاقية العسكرية الروسية التي تعهدت روسيا بمقتضاها بانشاء كلية حربية في صنعاء وإنشاء جيش يمني قوامه خمسة عشر ألف جندي فعارضتم ذلك بشدة وأعتبرها السيد الرئيس جمال عبدالناصر طعنة من الخلف. وحرصًا منا على علاقاتنا معكم أستبعدنا تنفيذها ولو تم تنفيذها لكان لدينا اليوم جيش يضمن حماية العاصمة صنعاء على الأقل.

رابعًا: وبعد قيام الثورة لم نغشكم أو نخدعكم، بل أوضحنا لكم في شهرها الثاني أبعاد المعركة وقلنا بصريح العبارة أن المعركة التي تقدرون لها الأسابيع لا بد وأن تتجاوزها إلى الأعوام طالما أن السعودية قد دخلت بذهبها وسلاحها في الميدان، وكان هذا التقدير ناتجًا عن معرفتنا بطبيعة القبائل اليمنية، وطالبنا يومها أن تتدخل وسائل أخرى في إنهاء المعركة. نقول هذا تذكيرًا بالواقع وإيضاحًا للحقيقة لا لنتخلص من المسئولية أو نمتن بالنصيحة، بل لتعرفوا أنه إذا كان هناك من يَسّر لكم الأمر وهون عليكم شأن المعركة فلسنا نحن ذلك الشخص.

خامسًا: كان للطريقة التي ساس فيها القوات العربية القبائل اليمنية سياسة الإرضاء بالمال وشراء الولاء، أو بعبارة أصح شراء الهدنة بالنقود بحساب وبغير حساب، كان له أسوأ الأثر في إفساد أخلاقهم وتفلتهم وشعورهم بفراغ السلطة التي تستجدي الولاء وتشتري الطاعة بدلًا من الهيبة والسيطرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى شعورهم بأن القضية قضية غيرهم وأمرها لا يعنيهم إلاّ بقدر ما يدفع لهم من الثمن، وأرتبط ولاؤهم به وجودًا وعدمًا. هذا بالإضافة إلى ما بعث فيهم من روح التنافس نتيجة لإستصفاء جماعة وإستبعاد آخرين فتحول المبعدون إلى أعداء تغلي قلوبهم بالحقد والنقمة على القوات العربية وعلى الجمهورية اليمنية نفسها.

سادسًا: ومرة أخرى أقول أنّا لا نريد من هذا الإستعراض أن نتخلى عن مسئولية إتكالنا في كل شيء على القوات العربية، وإن كان إتكالًا مفروضًا طالما دلينا عليه وحذرنا منه، وإنما غرضنا الآن أن تكون صورة الماضي مجددًا واضحة أمام سيادتكم وأن نخلص منها إلى الحاضر ثم إلى المستقبل، وأن نعرض رأينا فيما يلي:

إننا برغم تلهفنا على أن يحل السلام في بلادنا وأننا كنا كما تعرفون من الداعين إليه والحاثين عليه، نرى أن الإتفاقية كانت إنتصارًا لفيصل وللملكية وأنه كان من الممكن الحصول في الشهر الأول من شهور الثورة على حل يعز نظامنا ويبعد أعداءنا ويحافظ على مكاسب ثورتنا ويضمن للسعودية الإخاء وحسن الجوار. ونحن إذا كنا لا نرتضى هذه الإتفاقية لأنها وضعت كفاح شعبنا ونضال أحراره دهرًا طويلًا وكل ضحاياه ودمائه ودموعه وكل ما قدمته الـ ج.ع.م. من ضحايا ودماء وجهود، وضعت كل ذلك تحت حكم جماهير جاهلة متخلفة وغير واعية لمصلحتها تحكمها العاطفة وتضلَّل بالعقائد الزائفة وتشترى بالمال. ولو كان الإستفتاء فوريًا لكان الأمر مقبولًا ولكن الإتفاقية أعطت السعودية وعملاءها سنة كاملة تشترك فيها بحكم البلاد وتتمكن من بث السموم وشراء الضمائر بالترغيب والترهيب.

نعم، إذا كان هذا هو رأينا الصريح في الإتفاقية فإننا لا نملك رفضها الآن على الأقل لأنكم قد أرتضيتموها ووقع عليها الرئيس جمال عبدالناصر في الوقت الذي تعلمون فيه أننا بدونكم لا نستطيع الوقوف على أقدامنا أو نعتمد على أنفسنا، ولأن الذي نتوقعه من رفض الإتفاقية أسوأ مما ننتظره من الإتفاقية نفسها. لقد كانت الإتفاقية بالنسبة إلينا شرًا لابد منه، لا لحاجتنا إليها ولكن لحاجتنا إليكم ونحن معها كما يقول المثل إذا لم ترض فماذ تصنع. ولكنا مع ذلك لم نجد بدًا من أن نتحامل على أنفسنا ونعود إلى اليمن متعلقين بأهداب الأمل الذي أذكاه في نفوسنا وعدكم لنا ووعد السيد الرئيس جمال عبدالناصر بالمساندة والعون غير المحدودين. ولكن الوعد في القاهرة وربما الرأي يختلفان عنهما في صنعاء، ولهذا فنحن نرجو أن يتم التالي:

١ . أن تصدر أوامر صريحة بعدم إنسحاب القوات العربية من أي موقع من المواقع التي أشرنا إليها.

٢ . أن تقدم الجمهورية العربية المتحدة قرضًا سائلًا لا يقل عما يساوي ستة عشر مليون ريال يمني أي أربعة ملايين جنية إسترليني يودع في البنك تحت أوامر الحكومة اليمنية لتستطيع أن تواجه مسئوليتها وتفي بالتزاماتها وتخوض المعركة القادمة التي تعتبر معركة الذهب والورق كما تقول القبائل اليمنية.

٣ . أن تقدم الآن وكاجراء مبدئي مليون ريال للتجنيد وإنشاء جيش يمني حديث، ومليون ريال لتصرف الحكومة منه لمن يلزم الصرف لهم من القبائل كعمل وقائي ومضاد لعمل بيت حميدالدين الذين املئوا الكهوف والجروف في هران والقارة وغيرهما بالذهب والسلاح والذخيرة والتموين.

٤ . مساعدة الحكومة على الإستفادة من الإتفاقية العسكرية المعقودة بين اليمن وروسيا بجانب ما وعدت الـ ج.ع.م. بتقديمه من مال وسلاح وعتاد وتموين نظرًا إلى حاجة اليمن الملحة إلى إيجاد جيش يمني حديث في بحر سنة واحدة وذلك يقتضي من الإمكانيات والجهود والأموال والخبرة ما يثقل على الـ ج.ع.م. حمله لوحدها.

سيادة المشير، نرجو أن تولوا هذه الرسالة إهتمامكم وأن يعود حاملها بما يحقق الآمال العراض. وتقبلوا شكرنا وتقديرنا وحبنا والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٩٦٥/١١/١٠م

محمد علي عثمان حمود الجايفي أحمد محمد نعمان

حسن العمري عبدالرحمن الإرياني

الإعداد لحضور مؤتمر حرض

واصلنا الجلسات نستعرض الموقف بكل جوانبه وقد أفترضنا عدة إفتراضات قريبة ومستبعدة. وكانت أهم الإفتراضات:

(١) أن يطرح في المؤتمر ما سبق ونشرته كثير من الجرائد حول تقسيم اليمن إلى جمهوري وملكي على أساس طائفي وفي نفس الوقت إقليمي.

(٢) الإصرار على الإستفتاء الشعبي.

(٣) طلب إنسحاب القوات العربية. وقد تقرر رفض مثل هذه المطلب وأن يقابل الإفتراض الاول لو طرح بإثارة النعرة اليمنية بشتى الصور وشرح الآثار السيئة التي ستضر بقضية القومية العربية والوحدة العربية في مجموعها ضررًا قد يؤدي إلى القضاء على فكرة الوحدة العربية ثم إثارة الحقيقة من أجل الإحراج الخفيف في شكل تساؤلات: لماذا تحاول جهات معينة تقسيم اليمن؟ لمصلحة من التقسيم إلخ. أما الإفتراض الثاني فيرد عليه أن الجمهورية تسيطر على أكثر من ٩٥٪ من الارض وأكثر من ذلك من البشر ونجاحها مضمون، ولكننا نرفض الإستفتاء لأنه لا حق لحفنة قليلة لا تزيد على واحد في المائة أن تطلب الإستفتاء، ثم أن نتيجة الاستفتاء معروفة سلفًا ولكن طلب الاستفتاء يخفي وراءه رغبة في نسف المؤتمر، وهدف للإستعمار لكي يلعب لعبته القذرة في تفريق كلمتنا وإضعاف شعبنا. أما طلب إنسحاب القوات العربية فيقابل بأن يقال لهم قبل بحث هذه النقطة يجب أولًا أن يتفق اليمنيون على إنهاء الحرب وأن ينفضوا أيديهم من أذيال أفراد الأسرة البائدة ومن التعاون مع المرتزقة الأجانب على حرب بلادهم ثم سيرون هذه القوات منسحبة من تلقاء نفسها.

وقد أسفرت الجلسة المنعقدة في يوم ١٩٦٥/١١/١١م عن الإتفاق على حضور المؤتمر وتم تعيين الأعضاء وهم:

عبدالرحمن الإرياني رئيس الوفد، وعضوية كل من الأستاذ أحمد محمد نعمان، الشيخ محمد علي عثمان، الشيخ عبدالله الأحمر، الشيخ مطيع دماج، الشيخ أحمد

عبدربه العواضي، الشيخ علي ناصر طريق، الشيخ عبدالرحمن ذمران، الشيخ عبدالله حسن الدعيس، الشيخ محمد عبدالواحد دماج، الشيخ عبدالغني مطهر، الأستاذ محمد الأسودي، العقيد عبدالله جزيلان، العقيد محمد الاهنومي، اللواء حمود الجايفي، القاضي عبدالكريم العنسي، القاضي عبدالسلام صبرة، القاضي محمد إسماعيل الحجي، القاضي محمد بن علي الأكوع، المقدم أحمد الرحومي، القاضي محمد الخالدي، الدكتور حسن مكي، الشيخ محمد علي الرويشان، الشيخ عبدالله بن محسن ثوابة، والشيخ علي صغير شامي، وقد روعي في الإختيار تمثيل المناطق.

وبعد أن حزمنا أمرنا على الحضور صدر بيان إلى المواطنين في ١٩٦٥/١١/١٢م أشار إلى إجتماع المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٥م لتدارس نتائج المحادثات التي قام بها الوفد مع المسئولين في القاهرة، وأنه وبناء على الثقة الكاملة بأن الشعب اليمني ملتف حول جمهوريته، وحريص على مكاسب ثورته، قرر المجلسان حضور «مؤتمر حرض» على أساس التمسك الحازم بالنظام الجمهوري الذي هو أهم المكاسب الشعبية التي نصت إتفاقية جدة والبيان المشترك على ضرورة الحفاظ عليها.

وفي مساء الجمعة ١٩٦٥/١١/١٩م أنعقدت جلسة بين أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء وآخرين بمحضر من السيد أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة. وبعد مناقشة أستمرت ساعتين، درسوا فيها ما يجب إتخاذه في مؤتمر حرض، أسفر النقاش عن القرارات التالية:

أولا: ضرورة حضور مؤتمر حرض للسلام بالأهداف التالية: أولًا، التمسك بالنظام الجمهوري. ثانيًا، الرفض القاطع لعودة أي فرد من أفراد بيت حميدالدين إلى اليمن. ثالثًا، أن يأتي في العدد المحدد للجانب الآخر خمسة من المنشقين وفي حالة عدم تحقق أي هدف من الأهداف المذكورة، على الجانب الجمهوري أن يرفض وينسحب من المؤتمر.

ثانيًا: إذا رأت الدولتان، العربية والسعودية، حلًا لا يحافظ على النظام الجمهوري، ورأى الأعضاء أنه ليس أمامهم إلاّ قبول هذا الحل أو الحرب فعليهم أن يعودوا إلى الشعب ليقول كلمته. فإن رأى أنه مستعد للحرب وقادر عليها كان بها وستكون الجمهورية العربية المتحدة في هذه الحال مستعدة لمساعدته، وإن رأى الشعب التسليم بما قررته الدولتان فذلك شأنه.

ثالثًا: الإصرار الكامل على إستمرار المجلس الجمهوري ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في عملهم ولا يجوز أن يقدموا إستقالتهم إلاّ بعد أن يصل المؤتمرون إلى حل وإتفاق على طريقة حكم يرتضيها الجانب الجمهوري على أن يكون حضور أعضاء المجلس الجمهوري في المؤتمر.

رابعًا: لا يجوز لأي عضو جمهوري مخالفة أي هدف أشير إليه، ومن خالف ذلك أو تهاون فيعتبر خائنًا لله وللوطن.

وقّع عليها أعضاء المجلس الجمهوري والقائم بشؤون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حسن العمري والقاضي عبدالسلام صبرة، وأحمد الرحومي، وحمود بيدر، وحمود الجائفي، ومن المشائخ عبدالله بن حسين الأحمر، والشيخ مطيع عبدالله دماج، وأحمد العواضي، وآخرون.[١]

اللقاءات الأولى في حرض

كان يوم ١٩٦٥/١١/٢٣م هو موعد السفر إلى حرض للإجتماع بالملكيين تحت إشراف ومراقبة لجنة السلام ولجنة المراقبة التي على رأسهما من الجانب السعودي الأمير عبدالله السديري والدكتور رشاد فرعون مستشار الملك فيصل، ومن الجانب المصري الفريق محمد فريد سلامة ويحيى عبدالقادر سفير مصر في السعودية. وقد قامت بنا طائرة خاصة من صنعاء إلى حرض وكان في وداعنا الفريق العمري نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومعه كل الوزراء وجمع من المشائخ والضباط

(١) انظر صورة الوثيقة في الملحق رقم (١٩).

من يمين القارئ:
القاضي عبدالرحمن الإرياني
رئيس الوفد الجمهوري إلى
مؤتمر حرض
السيد أحمد محمد الشامي
رئيس الوفد الملكي إلى
المؤتمر
السيد محمد عبدالقدوس الوزير
والشيخ صلاح المصري
عضوا الوفد الملكي

حرض نوفمبر 1965م

والمواطنين. وقد وصلنا مطار حرض وكان قد سبقنا إليه فريق من الملكيين أو ممن أصطلحنا على تسميتهم (بالطرف الآخر)، وقد كان اللقاء بين الطرف الجمهوري والملكي مما أثار دهشة الصحفيين الأجانب والمراسلين حينما رأوا كل طرف يقبل على إخوانه بلهفة، وكان عناق حار بكى له كثير من المراسلين الأجانب، وقال بعضهم لإخوانه أرأيتم أنه ليس بينهم حرب، إن الحرب الدائرة هنا في اليمن هي في حقيقة الحال بين مصر والسعودية ولكن وقودها هم اليمنيون الأبرياء. أليس هذا حرامًا، أما هناك من ينقذهم من طغيان الدولتين.

والحقيقة أنّا، وأنا أتحدث عن نفسي، حينما كنا نلتقي كنا نتعانق بحرارة صادقة. فنحن في حقيقة الحال إخوة وفيهم لنا أصدقاء أعزاء كالسيد أحمد الشامي رفيق سجن حجة لا يستطيع الإنسان أن يضمر له عداء أو موجدة.

كانوا يشكون شكاءًا مرًّا من عنجهية السعودية وأنها تعتبرهم مرتزقة وليسوا أصحاب قضية. فقلنا لهم أما أنهم قد صدقوكم على كثرة ما غرروا بكم. وقال لي الأخ الشامي، لقد ألتقيت بالقاضي محمد الزبيري في اركويت وقلت له تعال أنت والقاضي عبدالرحمن الإرياني لنتعاهد على أن نعتزل الحرب ونذهب لنعيش حيث تختاران ولديّ من المال ما يفي بحاجتنا وأولادنا لزمان طويل، وهذا العرض لا يزال قائمًا لك وللأستاذ أحمد نعمان. فقلت له ما أحوجني إلى إعتزال الحرب والسياسة معًا ولكن بعد أن تثبت الجمهورية. ألم تكن بغيتنا جميعًا، أنسيت نافعًا وقاهرة حجة والأسكاك والمراود والقيود، أللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور. فقال صدقني إنه لولا تدخل المصريين لوجدتني بجانبك أدافع عن الجمهورية، وليس هناك حور بعد كور وإنما تغيرت الصورة التي رسمناها جميعًا، يمنية صميمة، فتغيرنا. فقلت له ومن الذي غير الصورة ألم تدفعوا السعودية إلى إعلان الحسن إمامًا على اليمن وهو آنذاك في أمريكا. فقال أنا شخصيًا لم أتحرك ضد الجمهورية إلاّ بعد تدخل المصريين ووصول قواتهم إلى اليمن.

وفي المساء عقدت جلسة الإفتتاح وقد حضرها الأمير عبدالله السديري رئيس الجلسة، والفريق محمد فريد سلامة رئيس الجانب المصري من لجنة السلام، والدكتور رشاد فرعون رئيس لجنة المراقبة السعودي، والسيد يحيى عبدالقادر

الرئيس المصري للجنة المراقبة. وقد ألقى الأمير السديري كلمة حث فيها المؤتمرين على الإتفاق على ما به يخرج الشعب اليمني من محنة الحرب، وألقيت أنا كلمة شكرت فيها جهود الرئيس عبدالناصر والملك فيصل التي ترمي إلى إحلال السلام والإستقرار في ربوع اليمن. وقلت إن الجلسة تعتبر جلسة تعارف بيننا وبين إخواننا هيئة الرقابة ولجنة السلام وأن لنا تحفظات سوف نطرحها على المؤتمر في الوقت الذي نراه مناسبًا، وقد جئنا إلى المؤتمر بقلوب مفتوحة وصدور رحبة ورغبة صادقة في الوصول باليمن، من خلال هذا المؤتمر، إلى السلام الذي هو في حاجة إليه. وألقى السيد أحمد الشامي رئيس الوفد الملكي كلمة قال فيها أنه يهمه أن يؤكد الرغبة من جانبهم للسلام وأن تعم اليمن كلها راية الإستقرار التام. ثم ألقى الدكتور رشاد فرعون رئيس هيئة الرقابة كلمة شرح فيها مهمة هيئة الرقابة وهي مراقبة أعمال المؤتمر وجلساته دون تدخل في سير المناقشات أو تدخل في المشاورات التي تتم بين الأطراف اليمنية المعنية. وطلب تكوين لجنة إتصال من الجانبين تكون مهمتها الإتصال بهيئة المراقبة ولجنة السلام، وقد سمّينا نحن من قبلنا العقيد علي سيف الخولاني والأستاذ عبدالملك الطيب.

مسار المؤتمر وخلافاته

كان انعقاد المؤتمر في مخيم أقيم لهذا الغرض، وكان الوفدان يقيمان معًا في نفس المخيم مما ييسر لهم التزاور والإلتقاء والدراسة. وبعد إفتتاح الجلسة الأولى مساء الثلاثاء ١٩٦٥/١١/٢٣م قضينا يومين في مداولات جانبية وبدأت طلائع التقارب في وجهات النظر تظهر بما تم في هذه اللقاءات الجانبية، وإلتقت الآراء على أكثر بنود جدول الأعمال، مثل كيفية توزيع المناصب في الفترة الانتقالية وطريقة الإستفتاء وأن تكون اللجنة المحايدة من الدولتين الشقيقتين الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية. ولم تختلف وجهات النظر إلاّ على تحديد الأغلبية في التصويت وعلى طريقة الحكم. كان رأينا أن الأغلبية المطلقة هي التي يجب أن يعمل بها في المؤتمر إن أريد له أن يصدر قرارات. كما كان رأينا أن تشكل الحكومة المؤقته تحت ظل النظام الجمهوري على أن يشترك إخواننا فيها بحسب النسبة العددية، على أن لا يشترك

أحد من بيت حميدالدين. وكان رأيهم أن يكون التصويت بالإجماع وأن تكون الحكومة تحت ظل إسم دولة اليمن. وكان كثير من إخواننا المشائخ في الجانب الآخر في سبيلهم إلى الإقتناع برأينا والموافقه عليه، وإذا بنا نفاجأ بالفصل بين خيامنا وخيام الجانب الملكي، ولما عارض بعض المشائخ من الجانب الاخرالإنتقال أرغموهم عليه.

وفي مساء ١٩٦٥/١١/٢٦م عقدت الجلسة الثانية وقد طرح على بساط البحث موضوع جدول الأعمال وتم إقراره من الطرفين وكان كالتالي:

١ . مناقشة اللائحة التنظيمية.

٢ . بحث تقرير طريقة الحكم أثناء فترة الإنتقال.

٣ . بحث تشكيل الوزارة المؤقتة.

٤ . بحث طريقة الإستفتاء.

٥ . بحث موضوع اللجنة المحايدة.

وطلبنا مناقشة اللائحة وبدأنا في مناقشتها بصفتها أول بند في جدول الأعمال، كما أنها النظام الذي تسير عليه المداولات في الاجتماعات وإتخاذ القرارات. وكانت اللائحة قد أعدت وأول بند فيها ينص على أن تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة. وقد رفض الملكيون ذلك رفضًا قاطعًا لأنهم يعرفون أن من جاء معهم من المنشقين سيصوتون معنا، أو على الأقل بعضهم، فمن المؤكد سلفًا أن القرارات ستكون لصالحنا. وقد طلبوا أن يكون التصويت بالإجماع ثم بأغلبية أربعة أخماس ثم طرحوا أغلبية الثلثين. وقد رفضنا ذلك وقلنا لهم إذًا نحن نحكم على المؤتمر بالفشل سلفًا لأنه لا يمكن أن يُقر أي قرار لصالحنا ولا لصالحكم، وتعالوا نشد الرحال ويعود كل إلى موقعه لأنه لا يمكن أبًدا لأي قرار أن يحوز هذه النسبة. وبعد أخذ ورد وجذب وشد كان الإتفاق على أن تشكل لجنة فرعية لإقرار اللائحة التنظيمية فوافقنا، برغم أنّا كنا نعلم سلفًا أنها ستنتهي إلى طريق مسدود.

وفي يوم ١٩٦٥/١١/٢٧م عقدت اللجنة الفرعية جلستها وطرحت اللائحة للمناقشة، فرفض الملكيون مناقشتها وأصروا على موقفهم في إعتبار الأغلبية بالثلثين، وتفرقت اللجنة على غير وفاق.

خلال الايام الاولى بعد وصولنا إلى حرض بدأت تتكشف لنا الكثير من القضايا التي أزعجتنا جدًا. فالوفد الملكي أتى وليس فيه سوى إثنين من المنشقين وقد قيل لنا أنهم سيكونون خمسة. كما أن الوفد الملكي قد أتى بتفسيرات لاتفاقية جدة مختلفة عما سمعناه من المسئولين المصريين، وخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم في الفترة الانتقالية، ثم هو يصر عليها بعناد لا يقبل المفاصلة كما لو أنه قد أُفهم بأن هذا هو ما سيكون. والذي زاد في انزعاجنا أن أعضاء الجانب المصري في لجنة السلام ولجنة الرقابة قد مارسوا علينا ضغوطًا شديدة للقبول بما يطرحه الوفد الملكي. ولذلك فقد قررنا إرسال برقية إلى الرئيس عبدالناصر نعلمه بما يحدث ونحمله المسئولية، ونصها:

فخامة الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الـ ج.ع.م. حياه الله

وصلنا إلى مؤتمر حرض رضوخًا لرأيكم وتقديرًا لتضحياتكم وثقةً بكلامكم، ففوجئنا بتفسيرات تختلف كل الإختلاف عما سمعناه منكم، وبعدم الوفاء والإلتزام من الجانب الآخر بما أكدتموه لنا من وجود خمسة منشقين فيهم ومن إمكان بحث طريقة الحكم على أساس أن يكون تحت النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة مع إستبعاد بيت حميدالدين، كل ذلك لم يتحقق. إن إلغاء النظام الجمهوري، الذي هو الواقع الحقيقي على أرض اليمن والذي حملتم مسئولية إيجاده وأمانة حمايته، مسئولية كبرى لا تطيق كواهلنا الضعيفة حملها والتعرض لغضب جماهير الشعب اليمني. إننا هنا في حرض نتعرض للتهديدات المختلفة والضغوط المتنوعة لنضطر إلى النزول عند رأي الجانب الآخر ونحملكم المسئولية التاريخية في مصير الجمهورية والثورة. والسلام عليكم. ١٩٦٥/١١/٢٧م

وفي يوم ١٩٦٥/١١/٢٨م عقدت اللجنة الفرعية جلستها الثانية، وكان الجانب الملكي لا يزال عند موقفه الرافض لمناقشة اللائحة والمصر على أن يكون التصويت باغلبية الثلثين. من جانبنا طالبنا بأن يتم تصويت على هذا البند المختلف عليه وهل يكون التصويت بالأغلبية المطلقة أم بغيرها، كما هو متعارف عليه بالنسبة إلى

بنود جدول الأعمال، ولكنهم رفضوا أيضًا. وجاء إقتراح تشكيل لجنة من المشائخ يتفقون على رأي ويعرضونه على اللجنة الفرعية فوافقنا.

وذهبنا إلى لجنة الرقابة وأجتمعنا بالدكتور رشاد فرعون ممثل المملكة العربية السعودية في هيئة الرقابة وعرضنا عليه الإقتراح ووافق عليه. ثم جرنا الكلام إلى إقتراح تأجيل المؤتمر ولم نجد ما يمنعنا من الموافقة عليه فوافقنا وذهبنا جميعًا للإجتماع بلجنة السلام وهيئة المراقبة بكامل أعضائها وأتفق الجميع على أن يؤجل المؤتمر إلى أول ذي القعدة ٨٥ هجرية (٢٢ فبراير ١٩٦٦م) تحت صلح مكفوف وأن يجتمع الجانبان لوضع مشروع قرار يشرح للرأي العام أسباب التأجيل. ووضع المشروع وحصل الإتفاق علية بين الجانبين بحضور لجنة السلام وهيئة الرقابة، وكان نص مشروع القرار كما يلي:

من أجل تهيئة الظروف الملائمة لنجاح مؤتمر السلام في حرض وحرصًا على سلام دائم وشامل يعيد الطمأنينة والثقة بين أفراد الشعب اليمني ويمكّن الشعب من تقرير وإختيار طريقة الحكم الذي يرتضيه لفترة الإنتقال بحسب إتفاقية جدة المنعقدة يوم ٢٤ أغسطس ٦٥ بين جلالة الملك فيصل والسيد الرئيس جمال عبدالناصر يقرر المؤتمرون ما يلي:

أولًا: تأجيل المؤتمر إلى اليوم الأول من شهر ذي القعدة ١٣٨٥ هجرية. ويتركون للجنة السلام إختيار المكان المناسب للإجتماع.

ثانيًا: قيام صلح مكفوف بين القبائل اليمنية من الجانبين المتنازعين اللذين حضرا هذا المؤتمر يحرم على كلا الطرفين القيام بأي نشاط عسكري بري أو جوي و بأي نوع من الأنواع ضد الجانب الآخر ومناطقه.

ثالثًا: يبقى كل طرف في المناطق التي يسيطر عليها بدون أي تجاوز لها.

رابعًا :يوقف كل من الطرفين أي نشاط سياسي داخل مناطق الجانب الآخر خلال فترة الصلح المكفوف.

خامسًا: وقف جميع أجهزة الإعلام إذاعية وصحافية وغيرها عن الحملات الدعائية وكل ما من شأنه الإستفزاز أو إثارة المشاعر على أن تشرف لجنة السلام على تنفيذ ذلك في الجانبين.

سادسًا: كل إخلال بأي مادة من مواد هذا الإتفاق أو تجاوز لها بأي وسيلة من الوسائل فعلى لجنة السلام إيقاف ذلك ولفت نظر المسئولين.

وفي مساء اليوم ذاته جاء الإخوان أعضاء الجانب الآخر رافضين لجنة المشائخ ورافضين تأجيل المؤتمر. والملاحظ أنهم كانوا يوافقون ثم يأتون في جلسة أخرى ليرفضوا، وكان واضحًا أن تعليمات تأتي من الرياض. وقلت للإخوان الجمهوريين أننا نتضايق من التدخل من جانب المصريين ولكنه لا يبلغ إلى هذه الدرجة.

وفي ٦٥/١١/٢٩م إلتقينا أعضاء الوفد الجمهوري وبحثنا فيما تم حتى الآن وتعثُّر أعمال المؤتمر بسبب تصلب الإخوان في الجانب الآخر واصرارهم على عدم الخوض في أمر إلا بعد أن نقر لهم بما يريدون. وقد اتفقنا على صيغة لخطاب فيه استعراض وفيه تحديد واضح لموقفنا ورأينا في كيفية الخروج من المراوحة التي وضعونا فيها.

برقية الرئيس السلال إلينا

منذ بدء المؤتمر كانت البرقيات والرسائل تنهال علينا من المسئولين والمواطنين اليمنيين يحملونا فيها مسئولية المحافظة على النظام الجمهوري، وكان منها رسالة من المشير السلال رئيس الجمهورية هذا نصها:

الأخ الرائد القاضي العلاّمة عبدالرحمن بن يحيى الإرياني حياكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ولقد وصلت إشارة الأخ الفريق وإني أقدر مواقفكم الحازمة القوية من أجل الحفاظ على الجمهورية ومكاسب الثورة، وسوف يكون العمل بكل ما أشار به الأخ

الفريق راجيًا ومتمنيا لكم وله ولجميع إخوة النضال والكفاح النجاح والفوز. وإني معكم ومنكم وإليكم وسوف أكرس ما بقي من حياتي وعمري في سبيل النضال والكفاح حتى نحقق جميعًا الغاية المنشودة وترسيخ الجمهورية اليمنية وتثبيت قواعدها متينة وقوية. وفي الختام أبلغوا تحياتي وتقديري لجميع الإخوان فردًا فردًا والله يتولاكم ويرعاكم وسلامي وتقديري للشيخ البطل المناضل عبدالله بن حسين الأحمر والسعادة الخالدة والقاضي العلاّمة الفاضل عبدالله الإرياني وجميع الإخوان فردًا فردًا والسلام. ١٩٦٥/١١/٢٩م أخوكم عبدالله السلال

رئيس الجمهورية

وجاءت الجلسة الثالثة في ١٩٦٥/١١/٣٠م وقد ألقيت كلمة فيها دعوة إلى السلام وإستشهدت بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وأثرت فيها النخوة اليمنية رجاء أن يتأثر إخواننا فيعدلوا عن الإنصياع لكل ما تريده السعودية. ثم طلبت من الأستاذ أحمد نعمان الكلام فشرح موقفنا والذي ملخصه أننا قد حضرنا إلى مؤتمر حرض تنفيذًا لإتفاقية جدة التي أستهدفت إقرار السلام في اليمن بتمكين الارادة الحرة للشعب اليمني، وأننا قد جئنا إلى حرض تحدونا الرغبة الصادقة والنية المخلصة لأن نصل إلى السلام الدائم والشامل الذي ظللنا نعمل له وندعو إليه طيلة ثلاث سنوات، وقال أننا كنا نتوقع أن نجد عند إخواننا نفس الرغبة التي تعتمل في نفوسنا لإقرار سلام شامل يمكّن اليمن من بناء نفسه والخروج ببنيه إلى حياة أفضل في ظل وحدة وطنية متينة. ولكننا مع الأسف الشديد وجدنا أن إخواننا قد وُضِعوا في نطاق ضيق من مفاهيم محددة لبنود الإتفاقية متمسكين في عناد بعدم مناقشة أي شيء خارج الإطار الذي وُضِعوا فيه. ثم طرح الأستاذ أحمد نعمان وجهة نظرنا والمتمثلة في التالي:

أولًا: لقد فهمنا الإتفاقية على الأسس التالية:

أ- إن الدولتين لم تفرضا حلًا معينا بل تركتا الحل للمؤتمر الإنتقالي الذي يضم خمسين عضوًا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد

التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسبما يتم الإتفاق عليه، كما جاء في المادة الثالثة من الإتفاقية. ونصوص الإتفاقية صريحة في ترك الأمر لليمنيين أنفسهم دون ضغط أو توجيه معين.

ب- أن أسرة بيت حميدالدين مستبعدة.

ج- أن الوزارة المؤقته التي عهد إلى المؤتمر بتشكيلها ستشكل تحت ظل النظام الذي يقره المؤتمر بالأغلبية المطلقة.

د- أنه سيأتي ضمن الخمسة والعشرين من ممثلي الجانب الآخر خمسة من المشائخ الجمهوريين الذين يدعونهم بالمنشقين.

هـ- أنه سيأتي من ضمن ممثليهم عشرة من الشافعية رغم رفضنا تصنيف التمثيل على أساس طائفي.

ثانيًا: ومع كل ما تقدم فإننا حرصًا منا على حل المشكلة وإقرار السلام وافقنا على حضور أول جلسة للمؤتمر وأعلنا فيها أن لنا تحفظات سنقدمها في الوقت المناسب، وقد جاء وقت تقديمها وهي كما يلي:

١. لم يكن الصراع في اليمن بين نظامين قائمين وإنما هو بين نظام شرعي قائم معترف به عضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية، وبين أسرة لا تؤمن بنظام ولا تعترف للشعب بحق من حقوقه.

٢. جاء ممثلو الجانب الآخر وعددهم إثنان وعشرون، بعضهم لا يمثلون إلاّ أنفسهم وليس فيهم إلاّ ستة من الشوافع، وليس وراءهم أحد نظرًا إلى أنه لا يوجد شبر واحد في المناطق الشافعية على سعتها يسيطر عليه الجانب الآخر.

٣. أنه يمثل الشعب كله خمسة وعشرين عضوًا، بينما يمثل فئة قليلة نسبتها

من يمين القارئ: القاضي عبدالرحمن الإرياني، الاستاذ أحمد محمد نعمان، اللواء حمود الجائفي، الشيخ محمد علي عثمـــان، القاضي عبدالسلام صبرة، الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في إحدى جلسات مؤتمر حرض نوفمبر 1965م

من يمين القارئ:
القاضي عبدالرحمن الإرياني
الاستاذ أحمد محمد نعمان
الصحفي المصري جمال أبوطالب
الدكتور حسن محمد مكي

مؤتمر حرض، ديسمبر 1965م

أقل من عشرة في المائة خمسة وعشرين عضوًا.

٤. وجود حفيد الإمام يحيى والذي يعتبر واحد من أسرة حميدالدين وهو محمد عبدالقدوس الوزير الذي أطلق من السجن منذ شهرين مقابل بعض الأسرى وبشرط أن لا يمارس أي نشاط سياسي داخل اليمن.

وبعد ذلك حدد نقاط الخلاف في أن الجانب الملكي يطالب باصرار بـ:

١. تنفيذ إتفاقية جدة بالمفهوم الذي عندهم وهو إلغاء النظام الجمهوري وما يسمى بالنظام الملكي.

٢. تشكيل وزارة من الطرفين.

٣. تقرير طريقة الإستفتاء.

٤. إذا لم نوافق على ذلك فلن يحضروا الجلسات ولن يلتزموا بالمؤتمر.

بينما نحن من جانبنا نرى:

١. أن المؤتمر يجب أن يعقد جلساته رسميًا وأن يبحث اللائحة الداخلية كأول بند في جدول الأعمال على أساس الأغلبية المطلقة ما لم تحدد إتفاقية جدة أغلبية خاصة، والإتفاقية لم تنص على أغلبية خاصة.

٢. الدخول في بحث ومناقشة جدول الأعمال بالترتيب المحدد، وهو الأمر الذي يرفضه الجانب الآخر حتى الآن مما تسبب في الجمود السائد في أعمال المؤتمر. وعلى المؤتمر أن يصل بعد مناقشته إلى رأي في المواضيع المدرجة في جدول الأعمال بطريقة أو بأخرى.

وانتهى الأستاذ نعمان إلى تحديد مطالبنا بتنفيذ إتفاقية جدة بالمفهوم الذي عندنا للإتفاقية وتفسيراتها وهو:

١. إستبعاد بيت حميدالدين وعدم السماح لأي فرد منهم بدخول اليمن.

٢. تمثيل المشائخ المنشقين بخمسة ضمن الخمسة والعشرين الذين يمثلون

الجانب الآخر بعد تصحيح التمثيل[١].

٣. تشكيل وزارة مؤقتة تحت ظل النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة.

٤. بعد التأكد من إستبعاد بيت حميدالدين بقرار من المؤتمر فإننا على إستعداد لمناقشة جدول الأعمال مع إخواننا مشائخ القبائل وغيرهم من الممثلين لقطاعات الشعب.

٥. نحن نقبل إشتراك إخواننا في الحكم على أساس النظام الجمهوري.

٦. إذا لم يقبل إخواننا الكلمة المنصفة والقول الحق بعد كل ما بذلناه من جهود وأظهرناه من نوايا طيبة وبعد أن تعثر الوصول إلى الإتفاق على البند الأول من الإتفاقية وهو طريقة الحكم وحول البند الثاني وهو تشكيل الوزارة، فليكن الدخول في البند الثالث مباشرة ونحن نقبل إجراء إستفتاء فوري بإشراف لجنة من الدولتين الشقيقتين أو من الجامعة العربية أو من هيئة الأمم المتحدة حتى يتأكد الجميع من سلامة الإستفتاء وصحته مع الإتفاق على كل الضمانات الممكنة.

وبهذا يتم تحقيق الأهداف التي توخاها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر من تمكين الإرادة اليمنية الحرة، وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني وتوفير الإستقرار على أرض اليمن، كما أشار إلى ذلك البيان المشترك الذي أعقب محادثاتهما التي أسفرت عن إتفاقية جدة.

بعد ان سجلنا موقفنا بوضوح تام طرحنا مجددًا ضرورة بحث اللائحة التنظيمية بصفتها البند الاول في جدول الاعمال ولأنها أول ما يجب أن يبحث ويقر كونها تستهدف تنظيم الجلسات وطريقة التصويت ونصاب الاجتماع ونحو هذا من النظم الداخلية للمؤتمر. ولكن الجانب الملكي رفض بعناد مناقشة ذلك وطلب بحث البند الثاني «طريقة الحكم أثناء فترة الإنتقال» أولًا. ومع أنهم يعلمون بمخالفة ذلك

(١) كان في الوفد الملكي إثنين فقط من المشائخ المنشقين بالاضافة إلى واحد من القوى الشعبية.

للاصول فقد أصروا عليه هروبًا من البحث الجدي لجدول الاعمال. ومع علمنا بعدم إمكانية ذلك عمليًا قبل إقرار اللائحة المنظمة لعملنا فقد وافقنا حتى لا نتهم بعرقلة المؤتمر والسعي لافشاله.

وسرعان ما جاءت العقدة المستعصية في هذا البند، فالجمهوريون يصرون بحزم على أن تشكل الوزارة الإنتقالية تحت ظل النظام الجمهوري وأولئك مصرون على أن تكون الوزارة في ظل دولة اليمن الإسلامية، وزعموا أن الإتفاق على ذلك قد تم بين الرئيس عبدالناصر والملك فيصل، وهو ما عنوه بالإتفاق على طريقة الحكم، فقلنا لهم ليس في بنود الإتفاقية ما يعطي هذا المعنى. ولو فرضنا أن ثمة إتفاقا غير مكتوب على ذلك فإننا سنرفضه رفضًا باتًا وأنهما أي الملك والرئيس إذا كانا قد أتفقا على ذلك فلماذا دعينا إلى هذا الإجتماع، وما معنى تمكين الإرادة الحرة للشعب اليمني إذا كانوا يفرضون آراءهم من القاهرة والرياض. وقد تعرضنا لضغط شديد من السفير أحمد شكري ومن اللواء عبدالعزيز سليمان مندوب القيادة لنقبل بهذا الحل، وهددوا مجددًا بسحب القوات فرفضنا وقلنا لهما بصراحة أن الحرب هنا هي حربكم مع السعودية فكما فرضتم الحرب فأفرضوا السلام ونحن أمام التزاماتنا لشعبنا ولمبادئنا لا نملك إلاّ أن ننسحب من المؤتمر، وأما تهديدكم بسحب القوات فقد قلناها صريحة لبعدالناصر، إن المتطوع أمير نفسه.

برقيتنا إلى عبدالناصر وفيصل

ولما لاقيناه من ضغط من المصريين رفعنا برقية لكل من فيصل وعبدالناصر، وأرسلنا صورًا منها للأمين العام للجامعة العربية ولملوك ورؤساء العرب وللأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، وقد تعمدنا الصراحة القاسية، ونصها:

جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز

فخامة الرئيس جمال عبدالناصر

نزولًا عند رغبتكما وتنفيذًا لإتفاقيتكما وحرصًا على تحقيق السلام والإستقرار في اليمن حضرنا إلى حرض كممثلين للجانب الجمهوري على أمل أن نصل إلى حل مع إخواننا الخارجين على هذا النظام، بالرغم من أن التمثيل للوفد غير عادل ولا صحيح. وقد أختلفنا على تفسير الإتفاقية التي فهمها كل جانب على ما يريد. وحين رجعنا إلى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة وهي إلغاء النظام الجمهوري القائم والنظام الإمامي غير القائم ثم إختيار طريق وسط للحكم لا جمهوري ولا إمامي حتى يتم الإستفتاء خلال عشرة أشهر كما جاء في إتفاقية جدة. ولم تأت أي إشارة عن وضع أسرة بيت حميدالدين التي كانت السبب في ما وصل إليه الحال من خراب ودمار ودماء، وشقيت بها اليمن قديمًا وحديثًا، وتمزقت كل ممزق وتعرضت لكل نكبة وذل وهوان.

فاذا كانت الدولتان الشقيقتان قد أتفقتا على هذا الحل الذي أعلنته هيئة الرقابة فإننا ممثلي الجمهوريين نحمل الدولتين المسئولية ونترك قضية شعب اليمن في يديهما لأنهما أقوى على نزع السلاح الذي قدمتاه للفريقين خلال ثلاث سنوات، وهما أقدر أيضا على فرض الحل بالقوة دون أن يتعرض شعباهما للحرب، أو تتعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار. إن أبناء اليمن فرضت عليهم الحرب وزرعت بينهم الفتنة العمياء والفوضى والأحقاد والمطامع ووضعت في أيديهم أسلحة الدمار المختلفة من الدولتين الشقيقتين وأنفقت عليهم الأموال بسخاء نادر وأستغل ذلك تجار الحروب والمنتفعون بها. فكما فرضت عليهم الدولتان الحرب فلتفرضا عليهم السلام.

إن الجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به في الأمم المتحدة والجامعة العربية، وذلك هو مكسب الشعب اليمني نتيجة تضحياته وذبح خيرة رجاله من مشائخ وعلماء وشباب. وإن إلغاء نظام معترف به مقابل إلغاء نظام غير معترف به ستكون نتائجه حربًا أهلية لا تبقي ولا تذر، ولن يستفيد منها سوى أعداء العرب والإسلام فأتقوا الله ياقادة العرب في شعب شقيق مسلم ظل ثلاثين عامًا يفزع إليكم ويستغيث بكم وينشد عونكم ونجدتكم ومساعدتكم.

أما نحن فلا نستطيع تحمل المسئولية بحال من الأحوال، والله يوفقكم ويسدد خطاكم. ٦٥/١١/٣٠

عن الوفد الجمهوري

عبدالرحمن الإرياني

رد الملك فيصل وجوابنا عليه

وقد جاء جواب الملك فيصل عن طريق مستشاره الخاص الدكتور رشاد فرعون وهذا لفظه:

حضرة فضيلة القاضي عبدالرحمن الإرياني

بعد التحية:

جوابًا على برقيتكم لجلالة الملك فيصل فقد أمرني جلالته أن أخبركم بما يلي:

تنفيذًا لنص وروح إتفاقية جدة، فإنه ليس من مهام مؤتمر حرض الخوض في بحث:

أولًا: نظام الحكم سواء كان جمهوريًا أو ملكيًا.

ثانيًا: الحكم على أُسرة حميدالدين بالخروج من اليمن لأن ذلك ليس من حقنا ولا من حق مصر حتى ولا من حق المؤتمرين، وإنما هو حق للشعب اليمني حينما يقرر مصيره.

وجلالته متمسك بنص وروح إتفاق جدة ويناشد المؤتمرين التمسك بها. هذا إذا كانوا يرغبون حقًا في الخروج باليمن من المأساة التي تعيشها، أما إذا جانبوا الحقيقة والواقع فعليهم تقع المسئولية عما ينتج عن ذلك. ١٩٦٥/١٢/٢م

وقد كان ردنا سريعًا إلى الأخ رشاد فرعون، ممثل المملكة العربية السعودية

في مؤتمر حرض حيث قلنا له أننا تلقينا خطابه المتضمن جواب الملك فيصل على برقيتنا، وأننا ممثلو الجمهورية العربية اليمنية مع عظيم تقديرنا لجلالة الملك فيصل وجهوده المتواصلة لإقرار السلام في اليمن نؤكد للجميع أننا متمسكون بإتفاق جدة ونرى أن روح هذا الإتفاق تتجلى في المادة الثالثة التي جاء فيها:

(تتعاون المملكة العربية السعودية والـ ج.ع.م. في تشكيل مؤتمر إنتقالي يتكون من خمسين عضوًا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الإتفاق عليه) ولن يكون لهذا المؤتمر الإنتقالي أية فائدة إذا لم يكن متمتعا بالحرية الكاملة وإعلان ما يراه من حل يخرج باليمن من المأساة التي يعيشها. وحتى لا يسجل علينا الخروج على إتفاق جدة بعد كل ما شرحناه في جلسة مساء الثلاثاء ١٩٦٥/١١/٣٠م فإننا نعلن موافقتنا على ما جاء في رد جلالة الملك فيصل على برقيتنا إلى جلالته من عدم البحث في نظام الحكم على أن يستمر الوضع كما هو ونتفاهم مع إخواننا على تشكيل الوزارة المؤقتة التي تباشر التهيئة للإستفتاء في موعده المحدد في الإتفاقية مع عدم التعرض للنظام. وإذا لم يوافق إخواننا على ذلك فليكن العمل على تقرير شكل ونظام الإستفتاء وأن نبدأ بذلك تحت إشراف الدولتين أو الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة.

رد الرئيس عبدالناصر

أما جواب الرئيس جمال عبدالناصر فقد جاء كالتالي:

السادة أعضاء مؤتمر حرض.

تلقيت بالإهتمام برقياتكم لي وإني لمطمئن كل الإطمئنان إلى أنكم تقدرون المسئولية الملقاة على عاتقكم وواثق من أنكم بتوفيق من الله ستصلون فيما بينكم إلى إتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني الشقيق متمسكين بذلك بإتفاقية جدة التي نصت على تمكين الإرادة الحرة للشعب اليمني في تقرير مصيره. مع أطيب تمنياتي أدعو الله لكم بالتوفيق. ٦٥/١٢/٤م

جمال عبدالناصر

المؤتمر الصحفي في حرض

وفي يوم ١٩٦٥/١٢/٣م جاءني الصحفيون والمراسلون يقولون أن السيد أحمد الشامي قد عقد مؤتمرًا صحفيًا يحمل الجمهوريين فيه تبعة عرقلة المؤتمر. ولم يكن لدي سابق علم بذلك فأسرعت إلى مقر المؤتمر وجاء الصحفيون والمراسلون، وكان فيهم ذوو الميول الجمهورية وذوو الميول الملكية، فأنهالت الأسئلة بصيغ مختلفة كل على حسب هواه. وقد تكلمت معهم كلامًا طويلًا قدمته بين يدي الأسئلة خلاصته أننا وصلنا إلى حرض لتمثيل الجمهورية العربية اليمنية في المؤتمر، وقد كانت تحدونا رغبة صادقة في أن تصل اليمن من وراء هذا المؤتمر إلى سلام شامل وأمن دائم وإستقرار تام. وكنا نأمل أن نجد هذه الرغبة قدرًا مشتركا بيننا وبين إخواننا ممثلي الجانب الآخر، ولكنا مع الأسف وجدنا إخواننا قد وُضِعوا في نطاق ضيق من مفاهيم محددة لإتفاقية جدة وأبوا أن يخرجوا من هذا النطاق وأن يفهموا روح الإتفاقية فهمًا واسعًا. ثم سردنا المراحل التي مر بها المؤتمر منذ إفتتاح الجلسة الأولى وكيف تعنت إخواننا بالنسبة إلى مناقشة اللائحة التنظيمية وكيف كانوا يوافقون ثم تأتيهم تعليمات من السعودية فيرفضون. وفي ردودي على أسئلة الصحفيين تطرقت إلى التحفظات التي أعلنا عنها وموقفنا بعد رسالة الملك فيصل.... إلخ. وقد قال أحد الصحفيين فضيلتك تبدي رغبة صادقة والجانب الآخر أيضًا يبدي نفس الرغبة فما هو مقترح سيادتك لإثبات هذه الرغبة وتحقيقها فقلت له أنا بدوري أسالك هل ترى أن الذي لا يوافق على مجرد مناقشة أول بند من بنود جدول الأعمال وهو اللائحة التنظيمية هل هو راغب في حل مشكلة البلد.[١]

مواجهة تصرفات الوفد الملكي

لم يكن تعنت الإخوان في الجانب الآخر ولا ضغوط الإخوة العرب هي كل ما

(١) نص المؤتمر الصحفي كاملًا في الملحق رقم (٢٠).

جابهنا أثناء المؤتمر. فقد جاءتنا شكاوى من المواطنين في ميدي وغيرها تقول أن المشائخ الممثلين للجانب الآخر يذهبون إلى ميدي وإلى غيرها من المناطق وأنهم يستفزونهم ويحاولون الدخول معهم في مشاغبات، وبالخاصة المدعو صالح داود ومحمد عبدالمغني. وكنا نتابع تلك الشكاوى ونرسل إلى لجنة السلام ولجنة الرقابة نطلب منهم إلزام الواصلين مع الوفد الملكي بالبقاء ضمن حدود المخيم ونشعرهم بأن حكومة الجمهورية العربية اليمنية غير مسئولة عما قد يحدث لهم خارج المعسكر والمحاط بالأسلاك الشائكة والذي يقع تحت إشراف لجنة السلام ولكن دون فائدة.

وفوق ذلك فإن الملكيين لم يتقيدوا بالإقتصار على العدد المحدد في الإتفاقية من الأعضاء، بل يجيء كل يوم منهم بالعشرات، كما يتناوبون العضوية في الجلسات. وقد لفتنا نظر لجنة السلام وهيئة الرقابة إلى هذه المخالفة أيضًا فلم يعملوا شيئًا. فطلبنا من رئيس الوزراء الفريق العمري إرسال مجموعة من المشائخ والعلماء والضباط إلى حرض، فجاء عدد كبير جدًا، وفوجئ به المصريون والسعوديون فأنزعجوا إنزعاجًا كبيرًا ولاسيما وقد جاءوا كلهم مسلحين كما هو شأن إخوانهم الملكيين. ولمّا أحتجوا قلنا لهم إنما جاءوا للإلتقاء بإخوانهم المشائخ الذين يفدون كل يوم. وقد أجتمعنا بالواصلين وشرحنا لهم المراحل التي مر بها المؤتمر، وذهبوا هم فناقشوا كل ما سمعوه منا وأتفقوا على عدة قرارات قدموها إلينا وهذا نصها:

الحمد لله وبعد، فإنا معشر الوافدين من مختلف ألوية الجمهورية العربية اليمنية إلى مؤتمر حرض، كان منا أن طلبنا من رئيس الوفد فضيلة العلاّمة القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني أمين الأمة اليمنية أن يوضح لنا مادار من نقاش مع إخواننا القادمين إلى المؤتمر من المنتخبين المعارضين للجمهورية، وماهي العقبات التي عرقلت سير الأمور في مجاريها الطبيعية، فأوضح لنا سيادته ما دار من أول إنعقاد المؤتمر إلى آخر لحظة. وبعد إستماع ما أدلى به سيادته إلى جميع الوافدين ترك للوافدين الفرصة للتفاهم فيما بينهم والإدلاء بأرائهم المجمع عليها. وبعد أن تبادلنا الرأي فيما بيننا وحسبنا لكل شيء حسابه، وبعد المناقشة والتفاهم

القاضي عبدالرحمن الإرياني أثنـــاء المؤتمر الصـحفي في حـرض، ويجـلس على يمينـه الاسـتاذ أحمد محمد نعمـان، فالشيخ محمـد علي عثمان.

حرض، ديسمبر 1965م

القاضي عبدالرحمن الإرياني والاستاذ أحمد محمد نعمان
حرض نوفمبر 1965م

مع سائر الأطراف وإعتبار كل اليمنيين قسمًا واحدًا وإستعراض الماضي والحال فيما يصوب ويصون، إتفقت آراؤنا على المواد التالية:

١. تمسكنا بالنظام الجمهوري وثورة السابع والعشرين من ربيع الثاني ١٣٨٢هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م الخالدة.

٢. رفض أي تسمية جديدة غير الجمهورية لما يترتب على ذلك من مصاعب سياسية وإقتصادية ولما فيه من إستفزاز للجماهير وتحدي لمشاعرهم.

٣. تأكيد عدم قبول عودة أي فرد من أسرة بيت حميدالدين إلى اليمن ولو كمواطن عادي.

٤. المحافظة على وحدة اليمن الوطنية على أساس العدالة والمساواة بين جميع طبقات الشعب.

٥. إصلاح الجهاز الحكومي على أن يكون قويًا ونزيهًا يدفع بالبلاد إلى الأمام ويوطد الأمن والإستقرار، وتطهير الجهاز من المخربين والمستغلين والعابثين الذين أساؤا إلى مبادئ الجمهورية.

٦. مأخوذ على المسئولين والمواطنين التمسك بأحكام كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قولًا وفعلًا دونما دجل ولا تضليل ولا كهانة ولا تغرير، وأن لا تخرج الأنظمة عن جوهر الشريعة الغراء قيد أنملة.

٧. مشاركة إخواننا المعارضين للجمهورية في جهاز الحكم والتعاون مع الجميع على ما فيه صلاح الوطن والمواطنين دونما أية تفرقة.

٨. تناسي الماضي بما فيه من مآسي وآلام وأحزان وإستقبال حياة جديدة مشرقة وأخوة صادقة ومحبة خالصة تسود الجميع.

٩. إنصراف الحكومة والمواطنين إلى التقدم والعمران بجد وإهتمام وعزم للنهوض بالبلاد بما فيه سعادة الفرد والجماعة، وما يجلب للبلاد الرخاء والهناء ليعيش الجميع في أمن وسلام وعزة وكرامة.

١٠. كل من ينحرف من المسئولين عن المواد الآنفة الذكر ينحى عن العمل بدون قيد ولا شرط ولا مجاملة ولا محابه.

١١. يلتزم المشائخ بوجه أخص ويعاهدون الله على أيدي علماء الأمة على أن لا تعتدي قبيلة على قبيلة، وأن يرجعوا في حل مشاكلهم إلى شريعة الله المقدسة، وأن لا يقبلوا في بلادهم مخرب، وأن لا يستمدوا أي عون يخل بإستقلال البلاد أو يسيئ إلى كرامتها.

١٢. يتعهد المشائخ أن يقدموا ما في وسعهم من رجال وعتاد للدفاع عن الجمهورية والمحافظة على سلامة الوطن وصد أي عدوان خارجي أو إنحراف داخلي.

١٣. نصرح ونعلن ثقتنا بالخمسة والعشرين عضوًا المنتدبين من قبل ألوية الجمهورية وبرئيسهم، على أن يلتزموا بما جاء في المواد السالفة الذكر والله نسأله التوفيق. ١٩٦٥/١٢/٣م

وقد وقع على القرارات العدد الكبير الذين جاءوا من كل ألوية اليمن. ولمّا كنا نتعرض لضغط شديد من الجانب المصري، بما فيه التهديد بسحب القوات، فقد حملنا العريضة والبرقيات التي تجاوز عددها الألف إلى اللواء أحمد شكري فقلنا له إقرأ كل ما وصل ثم فكر في مخلص لنا ولك ولـ ج.ع.م. فنحن معذورون إذا تصلبنا. فتصلُبنا إذا لم يكن للمبادئ التي ندين بها فلا أقل أن نحسب حساب الشعب اليمني الذي أصبح مهتاج المشاعر إلى حد لا نأمنه على أنفسنا ولا على القوات العربية. إنكم ترون كيف يقف الجانب السعودي بجانب الملكيين على باطلهم وتجبنون أن تقفوا معنا ومع شهدائكم على حقنا أو على الأقل لا تكونوا أنتم أيضًا عونًا علينا، وهل تدَعون الذهب السعودي يقتل الحق اليمني ويقتل معه سمعة الـ ج.ع.م. وقواتها المسلحة.

ولا أكتم القارئ أننا كنا حينما نتعرض لضغط شديد من قبل الممثلين لمصر تذهب بنا الظنون كل مذهب ولا نستبعد أن (البراطيل تنصر الأباطيل)، ولكن الرجل أستفاق وأخذ يعتذر بأنه لا يقصد من الضغط علينا إلاّ مصلحة اليمن.

فقلت له وأي مصلحة لليمن فيما تريدون. أبعد أن قدم الضحايا تلو الضحايا من سنة ١٩٤٨م إلى اليوم ليقضي على الإمامة ويعلن الجمهورية تأتون اليوم تطلبون منه إلغاء الجمهورية والإستفتاء على النظام بعد كل هذا. هل هذا معقول، وهل شرفكم وشرف قواتكم المسلحة التي قدمت الضحايا الكثيرة يسمح بذلك. فقال أنا في الحقيقة محرج لأني أُمرت بالعمل على تسهيل مهمة المؤتمر وتنفيذ الإتفاقية، وقد أُستدعي يحيى عبدالقادر سفير مصر في جدة إلى القاهرة وسنرى ما الذي يعود به.

جلسة المهاترات

مرت الأيام ونحن حيث نحن، وهم في مواقفهم لم يتزحزحوا. وفي ١٩٦٥/١٢/٥م بعثت إلى رئيس لجنة السلام المذكرة الآتية:

طلب عقد الجلسة

حضرات السادة رئيس وأعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة. حياكم الله

تحية طيبة وبعد،

فإننا شعورًا منا بضخامة المسئولية الملقاة على عواتق المؤتمرين إزاء الركود الذي أصيبت به المحادثات وحرصًا منا على الوصول إلى حل يكفل مصلحة اليمن وحقن دماء أبنائها وإحلال السلام في ربوعها، فإننا نطلب عقد الجلسة الرابعة للمؤتمر وسنعمل من جانبنا وبكل ما نستطيع على تسهيل مهمة المؤتمر وللوصول بالمحادثات إلى الحل الذي يجمع الشمل ويخرج باليمن من المأساة.

فنرجوا أن تبلغوا إخواننا هذا للحضور إلى الجلسة في الساعة السادسة من مساء اليوم ونأمل أن يأتوا متحلين بروح الإنصاف الذي تتطلبه المسئولية الكبيرة التي وضعها القدر على عواتقنا جميعا والله من وراء القصد.

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

وفي مساء اليوم ذاته عقدت الجلسة الرابعة برئاسة السيد أحمد الشامي ووضعنا موضوع اللائحة التنظيمية على بساط البحث. ومرة أخرى رفض الوفد الملكي بحث الموضوع برغم أن الدكتور رشاد فرعون قد أفتاهم بأن بحث اللائحة يجب أن يكون قبل أي شيء آخر. وفي هذه الجلسة تبادلنا الكلمات المثيرة مع علي الفضيل، وكان هو البادئ مستعليًا بالنسب النبوي مخالفًا في ذلك الآية الكريمة الحاسمة (إن أكرمكم عند الله أتقاكم). وكان السيد علي الفضيل قد عقب على كلمة الأستاذ أحمد نعمان وتناولها فقرة فقرة، حتى جاء إلى تحفظه على حضور السيد محمد بن عبدالقدوس الوزير المؤتمر مع أنه ممن أتفق الرئيس عبدالناصر والملك فيصل على عدم حضورهم لأنه حفيد الإمام يحيى، فرد عليه الفضيل مباهيًا بالنسب. ونقتصر على إثبات ما جاء في هذا الموضوع. قال الفضيل:

«وأما التحفظ الرابع وما أدراك ما التحفظ الرابع، منه تفوح رائحة العنصرية فقد أستنكر النعمان أن يوجد السيد محمد عبدالقدوس الوزير وهو المعروف أدبًا ومنزلة. ولولا ذلك ما ظل سجينًا مكبلًا بالقيود وتحت رحمة الرصاص في قبضة الجمهوريين في صنعاء طيلة الثلاث سنوات الماضية. والعجيب أن إنكار وجود السيد محمد ليس لأنه رجل سياسة، ولا لأنه ذو رأي ومكانة في بلدة، ولكن لأنه حفيد الإمام يحيى حميدالدين. وكأن الإمام يحيى ليس من اليمن بل من الحبشة، وكأن جد الإمام يحيى ليس من اليمن بل من العراق، وكأن أبو الإمام يحيى ليس من اليمن بل من الصومال، وكأن الإمام يحيى لم يولد في اليمن بل في صبيا[1] وأهله وأمواله لا تزال هناك. ما كنت أريد أن أثير مثل هذه الأمور ولكن نعمان قد أنكى جرحًا داميًا وأساء إلى تقاليد اليمن وإلى عرف القبيلة والأخلاق الوطنية. ولو أردت المفاخرة لأنشدت بالنيابة عن السيد محمد الوزير قول الشاعر:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا ياجرير المجامعُ

وقد أجاب الأستاذ نعمان محتجًا على مخالفة النظام الذي يقول أنه لا يحق

(١) في هذا وما قبله يشير الفضيل إلى بعض أعضاء الوفد الجمهوري.

لأي عضو أن يتكلم أكثر من خمس دقائق إلاّ في موضوع هام بعد الإستئذان من الرئيس، وقال أننا نريد أن نبحث المواضيع التي جئنا من أجلها، أما إذا كان الفضيل يريد أن يخرج بنا إلى سوق عكاظ والمفاخرة بالأحساب والأنساب فسنأتي بمحسن الجبري ليرد عليه لأنهما كلاهما من موظفي الإعلام. ولم اشأ أن يمر الموضوع بدون رد فطلبت الكلام وقلت ليسمح لي الرئيس أن أبدي أسفي الشديد لما حصل في الكلمات التي سبقت، ما كنا ننتظرها من سيادة الرئيس ولم تكن منتظرة أيضًا من السيد علي الفضيل، نظرًا إلى أننا جئنا إلى هنا لا لنتبادل الكلمات الخطابية تفاخرًا بالأحساب والأنساب ولا أن نقول عن الأوضاع في الجمهورية العربية اليمنية ما ليس حقًا. ولو أردنا أن نتبارى في هذا المضمار لقلنا أن العالم قد عرف أن الثورة التي قامت في ٢٦ سبتمبر قد قضت على الملكية قضاءً نهائيًا، وأن الشعب اليمني والقبائل اليمنية تولت بنفسها طرد الأسرة البائدة وإخراجها إلى خارج الحدود اليمنية. فهذا كله معروف لدن الجميع وأنه لم تعد هذه الأسرة إلاّ عن طريق الذهب وطريق السلاح اللذين أغروا بهما القبائل اليمنية لتحارب النظام الذي أرتضته وأيدته وساندته في أوائل الثورة وقبل تدخل الإغراءات، وقد كانوا بأنفسهم يقاومون أفراد هذه الأسرة إلى خارج الحدود.

ولا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع. وأنا أقول هذا الكلام وأنا آسف ولكني وجدتني مضطرًا إلى أن اقوله إزاء ما سمعته من السيد أحمد والسيد علي. وأنا أرجو رئيس الجلسة أن يمنع المهاترات ويدخل بنا في صلب الموضوع وأن يناقش جدول الأعمال الذي أتفقنا عليه جميعًا والذي كان إتفاقنا عليه في أول جلسة بمحضر من لجنة السلام وهيئة الرقابة، ونحن من بعدها وفي ثلاث جلسات متوالية نلف وندور حول مناقشة اللائحة التنظيمية التي هي الباب الذي ندخل بعد الإتفاق عليه إلى أعمال المؤتمر. وقد ظل إخواننا يرفضون مناقشتها رفضًا تامًا وهذا السيد أحمد يرفضها حتى الآن ويقول أنه لا يناقش اللائحة التي تستهدف تنظيم المؤتمر وتنظيم الجلسات إلاّ بعد أن نعطيه صكًا بأنا لن نشترط بقاء النظام الجمهوري ولن نناقش أي موضوع خارج عما قيل له وأذن له ببحثه في

هذا المؤتمر. نحن جئنا إلى هنا أحرارًا وكل الناس يعرف أننا نناقش كل المواضيع بحرية كاملة، ولا نتمسك بأي قول. وحينما نرى أن هناك أشياء ليست في صالح اليمن فإننا نرفضها مهما كان القائلون لها والعاملون لإنجاحها. ولو أفترضنا أن الـ ج.ع.م. وافقت على ما ليس فيه مصلحة لليمن فإننا لن نوافق عليه. نقولها بكل صراحة أمام سفير وممثلي الجمهورية العربية المتحدة.

الجمهورية العربية اليمنية أيها الإخوة دولة قائمة لها أرضها ولها بلادها ولها شعبها وعاصمتها وعلمها ومقعدها في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وممثلة في كل المنظمات الدولية. ورغبتنا في السلام وفي أن يحل الأمن والإستقرار في هذه البلاد ورغبتنا في أن نحسن علاقاتنا الأخوية مع المملكة العربية السعودية التي هي جارتنا القريبة، كل هذا دفعنا إلى أن نأتي إلى هذا المؤتمر وإلى أن نقعد على هذه الكراسي وإلى أن نفتح صدورنا لإخواننا وأن نمد لهم يد الإخوة. جئنا برغبة صادقة ونية مخلصة وقلوب صافية عن الغل وعن الضغينة والحقد الذي شممناه من الكلمات التي فاه بها السيد علي الفضيل، الذي تكلم عن العنصرية والتاريخ يعلم من هم العنصريون ومن هم الذين يستعلون على الناس ومن هم الذين يريدون أن يكونوا طبقة فوق إخوانهم المسلمين ومن الذين يأبون وظلوا يأبون طيلة هذا الزمن الطويل أن يكونوا إخوة لأبناء وطنهم، ولكن يريدون أن يكونوا سادة وأن يكون المواطنون عبيدًا. إنني آسف أن أقول هذا الكلام وأن أدخل هذا الميدان ولكن طالما أن الإخوان قد سمحوا لأنفسهم بأن يثيروا العنصرية في هذا المؤتمر الذي لم نأت إليه إلاّ على أساس التصافي وعلى أساس التآخي وعلى أساس أن نبحث الأشياء التي هي في صميم الموضوع الذي جئنا من أجله وأن نكون كلنا أخوة، مادام أنهم سمحوا لأنفسهم أن يثيروا هذه الأشياء فأنا مضطر أن أشير هذه الإشارة وأرجو رئيس الجلسة أن يدخل في الموضوع ولا يسمح بعد الآن لأي إنسان أن يثير نقاشًا يباعد فيما بيننا ويثير الإستفزاز والأحقاد والضغائن. نحن جئنا إلى هنا نطلب سلامًا، جئنا نفتح صدورنا وقلوبنا ونعانق إخواننا وندعوهم إلى كلمة الله وكلمة الحق كلمة السلام كلمة المصلحة الوطنية، مصلحة اليمن وطن الجميع. إن

علينا أن ننسى أنفسنا وننسى أحقادنا وضغائننا ونبذ العادات التي ما أتى الله بها من سلطان والتي يأباها الدين ويرفضها الإسلام، والتي جاءنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليحذر منها ويقول أن التفاخر بالأحساب والأنساب هو الدعوة إلى العصبية الجاهلية. إنني أرجو أن لا يعود أحد منا إلى إثارة هذه المواضيع الحساسة التي لا تفيدنا بل تسيء إلينا كأشخاص وكعلماء وكمسلمين. فنطلب من الرئيس أن يبدأ مناقشة جدول الأعمال وتعالوا لا نعدّ ولا تعدوا.

طلب الشامي إلغاء النظامين والرد عليه

إنتهت الجلسة الرابعة على غير وفاق، وكان الإتفاق على أن يكون موعد الجلسة الخامسة في مساء اليوم التالي ١٩٦٥/١٢/٦م. ولكنا فوجئنا برسالة من السيد أحمد الشامي رئيس الوفد الملكي يعتذر فيها عن الحضور ويبدي إستعداد وفده لمواصلة عقد الجلسات بشرط الإتفاق أولًا على المفاهيم وعلى أساس إلغاء النظامين الملكي والجمهوري معًا. وقد أحالت لجنة المراقبة الرسالة إلينا، وقد رفضنا الشرط رفضًا قاطعًا وردينا على الرسالة بالتالي:

حضرات السادة أعضاء هيئة الرقابة ولجنة السلام المحترمين حياكم الله

تحية طيبة وبعد:

فقد أطلعنا على مذكرة الأخ السيد أحمد الشامي ووفده والتي يشترط فيها لحضور الجلسات الموافقة المسبقة من جانبنا على ما يقترحونه من الحل الوسط. ونود أن نلفت أنظاركم إلى أن هذا هو شأن الإخوان منذ البداية، فهم لا يريدون أن يبحثوا أي بند من بنود الإتفاقية إلاّ على أساس التسليم المسبق بوجهة نظرهم وبما يرونه من الحل الوسط. وعلى هذا جاءت مذكرة السيد أحمد اليوم، فإنه بعد أن أعلن في الجلسة الرابعة التي عقدت مساء أمس برئاسته عن موعد عقد الجلسة الخامسة ووافق على ذلك الأعضاء من الجانبين بالإجماع، فاجأنا بهذه المذكرة التي قدمها صباح اليوم والتي يشترط فيها شروطًا تخرج بنا عن روح ونص إتفاقية

جدة. فأسمحوا لي أن أسجل إنتقادي لهذه المغالطة الواضحة التي يتعمدها السيد أحمد للهروب من مناقشة جدول الأعمال.

أما نحن فإننا نرى الإتفاقية بين أيدينا جميعًا. إن الإتفاقية لم تنص على الحل الوسط بل تركت الأمر للمؤتمرين لينظروا في طريقة الحكم التي تتفق مع مصلحة اليمن. وقد أعلنا رأينا بصراحة، إننا نتمسك بالنظام الجمهوري الخالد خلود هذه الجبال الشماء التي تطالعكم بها اليمن صباحًا ومساءً. إن النظام الجمهوري هو النظام المعترف به دوليًا والذي تتمسك به جماهير الشعب اليمني. وإننا مع ذلك نقبل تشكيل حكومة في ظل هذا النظام يشترك فيها إخواننا بحكم بلادهم وبالتهيئة للإستفتاء العام المباشر الذي سيكون فيه القرار الأخير المتمثلة فيه الإرادة اليمنية الحرة. وما جاء في رد صاحب الجلالة الملك فيصل يدعم وجهة نظرنا في فهم الإتفاقية وأنها لم تلغ النظام الجمهوري القائم والذي سيظل قائمًا.

ونظرًا إلى تصلب إخواننا في موقفهم وإصرارهم على أن الموافقة على إقتراحهم للحل الوسط، وهو تشكيل الحكومة تحت إسم الدولة اليمنية، هي شرط لحضورهم في المؤتمر، ونظرًا إلى تمسكنا نحن بنظامنا الجمهوري فإنه لم يبق أمام الجميع إلاّ إحياء مشروع التأجيل الذي أقترحه إخواننا في يوم ١٩٦٥/١١/٢٨م وأتفقنا جميعًا عليه متكاملًا، وباركتم أنتم ذلك.

ونحن نقترح عرض مشروع التأجيل على المؤتمر في جلسة عامة للمناقشة. وتقبلوا تحياتنا.

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

وفي اليوم التالي ١٩٦٥/١٢/٧م جاءت رسالة من السيد أحمد الشامي يقول فيها:

إلى حضرات أعضاء هيئة المراقبة ولجنة السلام المحترمين

تحية وتقديرًا وبعد،

فإننا نحمد الله على وصول رسالة الرئيس جمال عبدالناصر لجميع أعضاء المؤتمر والتي جاءت مؤيدة لوجهة نظرنا. فهل يقدر إخواننا حقًا المسئولية الملقاة على عاتقهم والتي أشار إليها فخامة الرئيس أم لايزالون يتمسكون بموقفهم المتطرف ولا يرغبون في الإلتقاء معنا على طريقة الحكم أثناء فترة الإنتقال بمشروع وسط يرتضيه الشعب ويعيد لليمن الأمن والإستقرار.

وبانتظار رد الجانب الجمهوري في ذلك نرجو قبول فائق إحترامنا.

أحمد الشامي

رئيس الوفد الملكي

وقد جاء ردنا في اليوم التالي ١٩٦٥/١٢/٨م مُفنِّدًا ومطولًا ابدينا فيه أستغرابنا لمثل هذا الكلام الذي يثبت عليهم تعمد المغالطة وعدم توفر الرغبة في اللقاء الأخوي الصادق والنية المخلصة النزيهة في إيجاد حل لمشكلة اليمن، بحيث يتمكن من تحقيق ما أستهدفته الثورة من الخروج به من العزلة والتخلف والهوان إلى حياة افضل وأكرم. ثم استعرضنا الأدلة على ما أشرت إليه من عدم رغبة الإخوان في الحل الممكن قبوله وعدم تجاوبهم، مع حرصنا عليه منذ وصولنا إلى المؤتمر، من خلال عرض كامل لما حدث منذ إفتتاح الجلسة الأولى مساء الثلاثاء ١٩٦٥/١١/٢٣م إلى أحداث الجلسة الاخيرة موضحًا موقف كل جانب مما يطرح. وقلت إننا إزاء كل ذلك قد أصبحنا متأكدين أن الجانب الآخر إنما يخالف إتفاقية جدة عمدًا بقيامه بكل هذه الأعمال التي من شأنها أن تحُول دون الوصول إلى إتفاق وتحول دون التمكين للإرادة اليمنية الحرة، وبينت أيضًا أن إخواننا لا يشعرون بالمسئولية الملقاة عليهم تجاه الشعب اليمني وأجياله القادمة. كما يبدو من تصرفاتهم أنهم غير جادين في تنفيذ الإتفاقية. وأكدت مطالبتنا بإستمرار عقد الجلسات والمناقشة الحرة البناءة التي تحكمها لائحة تنظيمية يتقيد بها المؤتمرون وتنأى بنا عن الأخطاء والخروج عن جدول الأعمال أو فلينفض المؤتمر إلى أجل نتفق عليه.

وقد رد السيد أحمد الشامي على هذه المذكرة بعد مرور تسعة أيام بمذكرة مطولة مليئة بالتناقض ونفي الشيء ثم إثباته بطريقة أخرى مما يجعل القارئ يعجب كل العجب وبالخاصة إذا كان يعرف السيد أحمد الشامي وذكاءه النادر وأسلوبه في الكتابة، ولن يجد لذلك تفسيرًا إلاّ إذا كان الرد قد أملي عليه.

التفسير السعودي لاتفاقية جدة وردنا عليها

وفي ١٩٦٥/١٢/٩م جاءت رسالة من الدكتور رشاد فرعون يوضح فيها المقصود من عبارة «طريقة الحكم» التي وردت في الاتفاقية حسب مفهومه وكانت كما يلي:

مذكرة إيضاحية لتفسير إتفاقية جدة

يقدمها الجانب السعودي في لجنة الرقابة لمؤتمر حرض

كثر الجدل والنقاش بين الجانب الملكي والجانب الجمهوري حول تفسير موضوع طريقة الحكم في فترة الإنتقال الواردة في إتفاقية جدة وأدعى كل جانب أن البرقية التي تلقاها من كل من فخامة الرئيس عبدالناصر وجلالة الملك فيصل جاءت مؤيدة لوجهة نظره. ولهذا كان لا بد للجانب السعودي في هيئة الرقابة من إيضاح هذا الموضوع حسب مفهومه.

نظرًا إلى أنه لم يتمكن أحد من الجانبين المتنازعين في فترة الثلاث السنوات الماضية من الوصول عسكريًا إلى أهدافه، فكان لا بد من حل سياسي سلمي يرضى عنه الجانبان المتنازعان. وهذا ما أوصى به السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره الذي رفعه لمجلس الأمن قبل سنتين «نوفمبر ١٩٦٣م» تنفيذًا لإتفاقية التباعد والمسماة أيضًا بإتفاقية فك الإرتباط التي عقدت بين الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية في ربيع عام ١٩٦٣م، وأرسل على إثرها البوليس الدولي للمرابطة على الحدود. وهذا أيضًا ما رمت إليه إتفاقية الإسكندرية التي تمت بين الزعيمين عبدالناصر وفيصل في سبتمبر عام ١٩٦٤م، وأنبثق عنها مؤتمر اركويت في السودان. ومن هذا المنطلق أيضًا فكر الزعيمان الكبيران تحدوهما الرغبة

الأكيدة والنية المخلصة في إيجاد حل يرضى عنه الشعب اليمني ويمنع الإشتباكات المسلحة بين الطرفين. ومن هذه الروح الخيرة التي حدت بالزعيمين الكبيرين إلى الإجتماع، أنبثقت إتفاقية جدة التي فسرها الجانب السعودي من أول يوم بحضور هيئة الرقابة ولجنة السلام وممثلي الجانبين بما يلي:

١. أن يصهر النظامان القائمان حاليًا في اليمن في شكل طريقة للحكم في فترة الإنتقال لا تحمل إسم الجمهورية ولا الملكية.

٢. أن تكون الحكومة المؤقتة هي وحدها المسئولة عن مباشرة الحكم في فترة الإنتقال وتنظيم شكل ونظام الإستفتاء الذي يقره المؤتمر.

٣. يقرر في الإستفتاء الشعبي نوع الحكم الذي يرتضيه الشعب اليمني لنفسه بإرادته الحرة دون ضغط من أحد ولا مؤثر خارجي سواء كان هذا النوع جمهوريًا أو ملكيًا أونوعًا آخر يتفق مع رغباته.

ذلك ما ورد في رسالة الدكتور رشاد فرعون، وقد وجدنا هذا التفسير هو ما يحمله الجانب الملكي والذي يستهدف إلغاء النظام الجمهوري، وقد كان ردنا كما يلي:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة.

تحية طيبة وبعد:

فقد تلقينا صورة للمذكرة المرفوعة من رئيس هيئة الرقابة السعودي المؤرخة في ١٩٦٥/١٢/٩م مع المذكرة الإيضاحية المرفقة ونحب أن نلفت أنظاركم إلى أن الدكتور رشاد فرعون لم يأت بشيء جديد. فما جاء به هو التفسير الذي أخذه عنه وفد الجانب الآخر وأصر عليه. ونحن مع تقديرنا للدكتور رشاد ولثقافته القانونية وممارسته الطويلة قد أستعصى علينا فهم هذا التفسير من نصوص

الإتفاقية. وبالإضافة إلى هذا فنحن لا نقبل وصاية على مصير شعبنا من أحد كما أنا لم نطلب فتوى أحد. والإتفاقية بين أيدينا جميعًا ونحن جميعًا عرب نفهم اللغة العربية. ويبدو أن تبني هذه المفاهيم من الجانب السعودي هو الذي جعل وفد الجانب الآخر يعتقد أنه إنما جاء إلى حرض للإشتراك في تشييع جثمان الجمهورية العربية اليمنية ومواراتها في التراب، متناسين عشرات الآلاف من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل جمهورية خالدة على الأراضي اليمنية، وهيهات. وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا ١٩٦٥/١٢/٩م

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

جمود أعمال المؤتمر

وفي نفس اليوم ١٩٦٥/١٢/٩م جاءت مذكرة من السيد أحمد الشامي إلى لجنة السلام وهيئة الرقابة يقول فيها أن كلًا من أعضاء الوفد الملكي الآتية أسماؤهم:

١. الشيخ أحمد حميد الحباري

٢. الشيخ عبدالعليم حسان

٣. الشيخ غالب الأجدع

قد تغيبوا عن حرض لأسباب صحية لم تمكنهم من البقاء وقد حل محلهم الأعضاء الآتية أسماؤهم:

١. الشيخ عبدالرحمن نعمان

٢. الشيخ محسن بن معيلي

٣. الشيخ علي العرادة

وطلب إعتماد ذلك.

وقد كان جوابنا كما يلي:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة

تحية طيبة وبعد:

فقد أطلعنا على مذكرة السيد أحمد الشامي التي يقول فيها أن ثلاثة من أعضاء وفده قد تغيبوا وأنه قد أستبدل بهم غيرهم. وقد لفتنا نظركم عدة مرات إلى أن إخواننا لا يتقيدون بالإتفاقية في تحديد العدد، كما أنهم يأتون في كل جلسة بأشخاص جدد. وموضوع تبديل الأعضاء عند غيابهم أوعدمه من الأمور التي تحكمها اللائحة الداخلية التي كان يجب أن تقر في الجلسة الأولى لولا أنهم رفضوا مناقشتها. ومع ذلك فإن غياب بعض الأعضاء أو إبدالهم بغيرهم خارج نطاق نظام تقره اللائحة التنظيمية معناه الفوضى التي تعطي دليلًا آخر على عدم الجدية في تنفيذ الإتفاقية.

الرجاء إشعار الأخ السيد أحمد بردنا مشكورين

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

وفي ١٩٦٥/١٢/٩م أيضًا بعثنا بمذكرة إلى لجنة السلام هذا نصها:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة حياكم الله. تحية طيبة وبعد:

فقد أكدنا بمذكرتنا إليكم المؤرخة ١٩٦٥/١٢/٨م رغبتنا في إستمرار عقد الجلسات والدأب على اللقاء مع إخواننا والمناقشة التي نرجو عن طريقها الوصول إلى إتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني بإرادته الحرة. وقد أنتظرنا أن يصلنا رد يحدد موعد الجلسة الخامسة التي كنا قد أتفقنا على عقدها في الساعة الواحدة بعد غروب شمس يوم الإثنين ١٩٦٥/١٢/٦م والتي عاد الإخوان فرفضوا حضورها. وقد حملنا عدم الرد على بعث هذه الرسالة إلى سيادتكم ندعو فيها إلى عقد الجلسة الخامسة في الساعة السادسة من مساء يومنا ١٩٦٥/١٢/٩م مؤكدين ضرورة التقيد بإتفاقية جدة وعدم السماح بالحضور لغير الخمسين عضوًا الذين تبلغتم أسماءهم رسميًا.

وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

لم تلق دعواتنا لمواصلة الجلسات إستجابة من الطرف الآخر، وتجمدت أعمال المؤتمر. ومرت الأيام تلو الأيام ونحن نطالب بعقد الجلسة الخامسة ولكن الجانب الملكي متمسك برأيه في عدم مناقشة اللائحة التنظيمية وفي أن النظام الذي يجب أن تتشكل الحكومة المؤقتة تحت ظله هو نظام إسمه الدولة اليمنية وإستبعاد النظام الجمهوري وما يسمى بالملكي، ويطلبون الموافقة على ذلك سلفًا، وقد رفضنا ذلك رفضًا قاطعًا، ونحن لم نوافق على أن يكون النظام في الفترة الإنتقالية هو النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة في التصويت عليه في المؤتمر إلاّ لأنا متأكدون أن النظام الجمهوري هو الذي سيفوز، أما إلغاء النظام الجمهوري فدونه خرط القتاد. وقد دأبنا على المطالبة بعقد الجلسة وكانوا يرفضونها إلاّ بشروط.

وفي ١٩٦٥/١٢/١٤م جاءتنا برقية من الأخ رئيس الوزراء الفريق العمري يطالبنا بالإنسحاب من المؤتمر لأن المواطنين قد أصبحوا تحت رحمة ما يسمى بلجنة السلام وقال أن الجانب السعودي أصبحوا يقطعون الطريق على ضباط ومواطني الجمهورية ويسلمونهم لقاسم منصر، وأصبحوا يوزعون الفلوس لشراء الضمائر هم بأيديهم. وقال الأخ العمري في برقيته "نرجو أن تنسحبوا وليكن ما يكون".

ولم نستحسن الإنسحاب لأنّا لا نريد تحقيق ما يرمي إليه الجانب السعودي من المضايقات، وهو الإنسحاب حتى نكون نحن من سبب لفشل المؤتمر. ولكنا بعثنا مذكرة إحتجاج شديدة اللهجة إلى لجنة السلام المشتركة. كما عتبنا على الجانب المصري ممثلًا بالسفير واللواء عبدالعزيز سليمان لأنهم، أي الجانب المصري، يصانعون السعودية على حساب اليمن. وقد توالت مذكراتنا إلى لجنة السلام وهيئة الرقابة نطالب بتحريك عجلة العمل في المؤتمر ولم نجد صدى للرسائل على كثرتها وسلامة منطقها، لذلك رجحنا تأجيل المؤتمر. وكنا حراصًا على هذا التأجيل لنعيد الحوار مع الـ ج.ع.م، ولكنا لم نكن نريد أن نتحمل مسئولية التأجيل لوحدنا. وكانوا هم، أي الوفد الملكي، لا يريدون التأجيل خشية من أن تغير الجمهورية المتحدة رأيها، ولكني أنفردت بالأخ السيد أحمد الشامي وقلت له أن البقاء لم يبق له جدوى ورمضان على الأبواب فلنتفق على التأجيل. وكان في أعماقه يحبذ

ذلك نظرًا لسوء الحالة في المخيمات، ولكنه كان ملتزمًا بموقف السعودية. وقد وافقني على التأجيل على أساس أن يأتي الإقتراح من قبلنا ووافقت على ذلك على أساس أنه ما دام التأجيل سيتم بالإتفاق بين الجانبين فلا ضير من أن نكون نحن المقترحين. وفي ١٩٦٥/١٢/١٥م بعثنا المذكرة التالية للجنة السلام وهيئة الرقابة:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة تحية طيبة وبعد:

فقد حاولنا في مذكراتنا السابقة أن ندفع العجلة للعمل في المؤتمر بطلب الإستمرار في عقد الجلسات للمناقشة والدراسة والتفاهم، ولكنه لم يتم ذلك نظرًا إلى إختلاف وجهات النظر في فهم الإتفاقية. وبناءً على قرب حلول شهر رمضان المبارك والحاجة إلى توفير الوقت لمزيد من المباحثات بين الدولتين الشقيقتين ولعود الجانبين إلى من ورائهما من المواطنين للشرح والتفهيم والإستشارة وأخذ الرأي نرى من جانبنا لكي نجنب المؤتمر الفشل أن نتفق على عقد الجلسة الخامسة في ٣٠ شوال ١٣٨٥هـ (٢١ فبراير ١٩٦٦م) علمًا بأن البقاء في حرض بدون عمل ولا أمل في الوصول إلى حل يُتفق عليه أصبح أمرًا غير ذي جدوى، والمصلحة تقضي بعقد الجلسة الخامسة بعد فترة من الوقت لتهيئة وسائل النجاح للإجتماع القادم. وتقبلوا تحياتنا.

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

لم يأتي الرد على الرسالة كما كان منتظرًا. وقد أعتذر السيد أحمد الشامي شفهيًا، أوعلى الأصح سريًا، أن الجانب السعودي رفض التأجيل وأنهم لا يملكون المخالفة. وتم الإتفاق على أن نذهب معًا إلى لجنة السلام وهيئة المراقبة لإبلاغهما إتفاقنا على التأجيل ولعل الحرج يمنع الجانب السعودي من المعارضة. وفعلًا ذهبنا، وقال الدكتور رشاد فرعون والسفير أحمد شكري أنهما سيعرضان على حكومتيهما، ثم أخيرًا وبعد العرض على الحكومتين، قال السفير المصري أن الـ ج.ع.م. توافق على كل ما أتفق عليه اليمنيون، وقال الدكتور رشاد أن حكومته

ترفض التأجيل مالم تتلق تفسيرًا من الـ ج.ع.م. وهذا ما دفعني إلى إرسال المذكرة التالية إلى لجنة السلام وهيئة الرقابة:

السادة رئيس وأعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة. تحية طيبة وبعد:

فلقد كان مفهومًا أن إتفاقية جدة المنعقدة بين الرئيس عبدالناصر والملك فيصل كانت تستهدف أول ما تستهدف إقرار الأمن والسلام وحقن الدماء في اليمن في ظل نظام يرتضيه الشعب اليمني بإرادته الحرة. وتستهدف ثانيًا تمكين ممثلي الشعب اليمني من أن يزاولوا حقهم في إختيار وتقرير طريقة الحكم بمحض إرادتهم وبدون أي ضغط أو فرض أو توجيه.

وقد جئنا إلى مؤتمر حرض واضعين في إعتبارنا أن الذين وضعوا الإتفاقية يعنون كلما تضمنته الإتفاقية من المعاني، فإذا بنا نفاجأ من سيادة الدكتور رشاد فرعون بتفسيرات لا تعطيها الإتفاقية لا نصًا ولا روحًا. كما فوجئنا أن هذه التفسيرات تفرض علينا حلًا معينًا وهو صهر النظامين على حد تعبير الدكتور وقيام نظام غير النظام الجمهوري.

وبعد أن أوضحنا نحن من جانبنا موقفنا من هذه التفسيرات، وأجتمعنا بإخواننا ممثلي الجانب الآخر وأتفقنا الإتفاق الأول بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨م على تأجيل المؤتمر تحت صلح مكفوف إلى الأول من ذي القعدة ١٣٨٥هـ، وبعد أن وضعنا القرارات والبيان الذي يشرح أسباب هذا التأجيل لإذاعته للرأي العام، وقد حضرتم أنتم هذا الإتفاق وباركتموه، تم رفض هذا التأجيل من خارج الجانب اليمني. وحاولنا مرة أخرى إستئناف عقد الجلسات فلم تنجح. فقد أشترط إخواننا لحضور الجلسة أن نوافق مسبقًا على إلغاء النظام الجمهوري والرضى بالدولة. ومرة أخرى أتفقنا مع إخواننا أن تعقد الجلسة الخامسة من جلسات المؤتمر في ٣٠ شوال ٨٥ ووصلت أنا والأخ السيد أحمد الشامي كمندوبين من الجانبين إلى السفيرين رشاد فرعون وأحمد شكري وأبلغناهما إتفاقنا على ذلك، وقد وعدانا بالتبليغ إلى حكومتيهما. وقد جاء رد القاهرة يخولنا الحق في أن نقرر ما نريده

بالإتفاق مع إخواننا، وعليه تقدمنا بدعوة إلى التأجيل وكان الرد هو الرفض. وبمقابلتنا للسيد السفير رشاد فرعون وتذكيره بإتفاق الجانبين الأول والثاني أجاب أن حكومته لا توافق على التأجيل مالم يصلها تفسير مكتوب من الـ ج.ع.م. الأمر الذي لا شأن لنا به.

ومن أجل كل ما أسلفنا يهمنا أن نسجل ما يلي:

أولًا: أنه قد تبين بوضوح وجلاء أن الإتفاقية قد تعرضت للنقض من أحد الجانبين الموقعين عليها في أهم ما أستهدفته وهو إعطاء اليمنيين كامل الحرية فيما يختارون ويقررونه لطريقة الحكم في فترة الإنتقال وجاء هذا النقض بصورة محاولة فرض حل معين هو ما يسمونه بالحل الوسط. وهو تشكيل حكومة تحت ظل دولة وإلغاء النظام الجمهوري الذي هو النظام الشرعي القائم.

ثانيًا: أن الجانب السعودي قد سلب اليمنيين، برفضه ما أتفق عليه الجانبان، كل إرادة حرة. وهذا الآخر إذا كان إخواننا مضطرين لقبوله فإننا لا نقبله بحال من الأحوال.

ثالثًا: إننا هنا في المؤتمر بينما أسرة حميدالدين يثيرون الحرب عن طريق توزيع الذهب والسلاح وتسريبهما إلى داخل المناطق اليمنية.

رابعًا: إننا بعد كل ما أسلفناه في مذكراتنا المتوالية وبعد أن تأكد الجانبان اليمانيان والمراقبون ولجنة السلام أن إستمرار البقاء في حرض بدون عمل ولا أمل في الوصول إلى حل نظرًا لإختلاف وجهات النظر في فهم الإتفاقية، فرض علينا البقاء ونحن لا نعتبر ذلك إلاّ عبثًا بكرامة المؤتمرين بتحديد إقامتهم داخل هذه الأسلاك التي تحيط بالمعسكرين لغير غرض صحيح، وهو شيء لا نقبله لأنفسنا.

ومن أجل هذا، ومن أجل أن وراءنا مسئوليات نحن مطالبون بالقيام بها نجد أننا مضطرون إلى الانتقال إلى محل أعمالنا. وأنا بصفتي رئيسًا للجلسة الخامسة أدعو إلى عقدها في ٣٠ شوال ١٣٨٥ هـ (٢١ فبراير ٦٦م) ما لم يجد ما يقتضي

عقد الجلسة قبل هذا التاريخ فنحن على إستعداد للحضور. وتقبلوا تحياتنا ١٩٦٥/١٢/١٨م

رسالة الأستاذ محسن العيني

مرت أيام دون أن نتلقى أي رد، وفي هذه الاثناء جاءني من الأستاذ محسن العيني الذي كان يشغل منصب ممثل اليمن في الأمم المتحدة رسالة صريحة ومتفجعة على مصير وحدة اليمن دفعه إلى تحريرها ما سمعه وراء الكواليس في الأمم المتحدة من تهيئة لقبول تمزيق اليمن وما سمعه من ممثلي الدولتين المتحدة والسعودية بالذات[1] مما حدى به ليقول في رسالته أن أهم ما يجب أن نحرص عليه هو «المحافظة على وحدة البلاد وليكن النظام ما يكون» لأنه يرى أن اعادة التوحيد سيكون صعبًا أما تغيير النظام فأمر سهل. ولا شك أنّا نشاطره الرأي في إيثار الحرص على وحدة اليمن قبل أي شيء آخر، ولكننا كنا واثقين من قدرتنا على الوقوف الموقف المتصلب في المحافظة على الجمهورية، التي تعتبر كل مكاسب الثورة، مع إحتفاظنا بوحدة اليمن. وكنا قد صارحنا الإخوان المصريين وكاشفناهم بما يدور حول تمزيق اليمن حينما بدأوا يجسون النبض في طرح موضوع الإنسحاب من صنعاء، وعرفوا من خلال الأحاديث أن الحرب ستتحول من الشمال إلى الجنوب، وبينهم وبين الجمهوريين، وقد ضربوا صفحًا عن ذلك. كما أن موقفنا المتصلب في حرض قد دفع الرئيس جمال عبدالناصر إلى أن يعلن في خطابه إستمرار وقوفه بجانب الجمهورية، وكان قد شعر أن موقفًا يتسم بخذلان الثورة اليمنية وبعدم المحافظة على وحدة اليمن إنما يعني فضيحة قومية تعلن بالصوت العالي زيف الشعارات المرفوعة التي كانت هي الأساس الذي بنيت عليه شعبيته في العالم العربي. ثم أنّا قد عملنا على ترسيخ أهمية الوحدة الوطنية في أذهان المواطنين في المناطق الجنوبية، فأي خطة للتمزيق كان محكومًا عليها بالفشل. ونحن نحمد الله تعالى على أن حقق الآمال فأنا أكتب هذا والجمهورية راسخة الأقدام عميقة الجذور والوحدة الوطنية أكثر عمقًا ورسوخًا.

(١) أنظر نص الرسالة في الملحق رقم (٢١).

رسالة الشامي بقبول التأجيل

في ١٩٦٥/١٢/٢٤م جاءنا رد السيد أحمد الشامي على رسالتنا المؤرخة ١٩٦٥/١٢/١٥م وهو كما يلي:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة المحترمين، تحية طيبة وبعد

فبالاشارة إلى مذكرة رئيس الوفد الجمهوري المؤرخة ١٣٨٥/٨/٢٢هـ المرسلة لهيئة الرقابة ولجنة السلام والتي يطلب فيها أن تعلّق جلسات المؤتمر إلى ٣٠ شوال ٨٥ كي يعود إلى من وراءه للشرح والتفهم والإستشارة وأخذ الرأي، وحيث أن الوفد الملكي جاء إلى هذا المؤتمر مزودًا بمفاهيم واضحة وتعليمات واقعية مرنة غايتها التوصل إلى تسوية يلتقي عندها الجانبان تعالج جذور المشكلة وتحقق لليمن الأمن والإستقرار، ولم يوافق على تعليق الجلسات آملًا في التوصل مع إخوانه إلى إقرار الخطوط العريضة، على الأقل، لطريق التسوية وذلك لتجنيب اليمن إستمرار المأساة التي تعيشها بعد أن أنزلت بها الخراب والدمار. وحرصًا على الهدف النبيل فقد ترك الوفد الملكي لإخوانه فرصة طويلة للتفكير والمشاورة وأخذ الرأي وكله أمل بأن العقل سيسود في النهاية ولا بد من التوصل إلى حل يرضى عنه الجانبان. ولكن الحملات التي تطلقها إذاعات الجانب الآخر والتصريحات التي يدلي بها مسئولوه تدل على تمسكه بموقفه المتطرف وعدم رغبته في التفاهم.

ونظرًا لسفر معظم أعضاء الجانب الآخر دون تقدير للمسئولية التاريخية التي ألقيت على عواتقهم، فإننا نرى أنفسنا مضطرين لترك المؤتمر محملين الجانب الآخر مسئولية وضع العراقيل في سبيل إنجاحه. وإننا لعلى إستعداد للحضور في أي وقت تستأنف فيه الجلسات لمناقشة الحلول الكفيلة بتقريب وجهات النظر، والله يحفظكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الوفد الملكي

أحمد محمد الشامي

ومع ما جاء في رد الأخ الشامي من حذلقة ومحاولة إثبات إضطرارهم لقبول

التأجيل فقد كنا على علم بأنه أكثر منا رغبة في التأجيل، ولكنه يؤخذ عليه أن يقول ما قال. على أنه قد صرح بأنه قد جاء مزودًا بمفاهيم وتعليمات محددة وواقعية وفي هذا ما جعلنا نلتمس له العذر فيما تظاهر به من عدم الرضى بما سبق له وأن وافق عليه، وأن نعتبر رده على ما فيه من لف ودوران موافقة على التأجيل. وقد ردينا على لجنة السلام وهيئة الرقابة بما يلي:

السادة أعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة المحترمين

تحية طيبة وبعد،

فقد أطلعنا على مذكرة الأخ السيد أحمد الشامي المؤرخة ١٩٦٥/١٢/٢٤م، وإننا نكتفي بلفت أنظاركم إلى مذكراتنا المؤرخة ٥ و ٨ و٩ /١٩٦٥/١٢م. وبعد ذلك فإننا نرى أن الأخ السيد أحمد الشامي قد وافق على ما أقترحنا من تأجيل عقد الجلسة الخامسة إلى ٣٠ شوال ٨٥. ونحن نقدر له ذلك ونرى أنه من ناحيته قد قدر ما أشرنا إليه من عدم الجدوى في البقاء، وأن أبعاد المشكلة في حاجة إلى الوقت الذي يحقق تقارب وجهات النظر وضمان وسائل النجاح في الجلسات القادمة.

وبناء عليه، وبصفتي رئيسًا للجلسة الخامسة فإني أدعو إلى عقدها في الساعة السادسة من مساء يوم ٣٠ شوال ٨٥ في مقر المؤتمر في (حرض)، وأدعو الأعضاء إلى الحضور في الموعد المحدد. وتقبلوا فائق الإحترام. ٦٥/١٢/٢٤

عبدالرحمن الإرياني

رئيس الوفد الجمهوري

وكانت قد جاءتني برقية من الأخ رئيس الوزراء الفريق العمري يقول فيها، الموقف يستدعي ضرورة وصولكم مع بقية الأعضاء. الجانب الآخر لا يمثل شيئًا ولا يتحمل مسئولية دولة والبقاء بدون عمل لا جدوى منه. يرجى سرعة وصولكم لتبادل الرأي وشكرًا. كما جاءت برقية أخرى من الأخ الأستاذ أحمد محمد نعمان،

وكان قد سبقنا إلى صنعاء تقول، إن الطرف الآخر يتحداكم ويرغمكم على البقاء لتتيحوا له فرصة البقاء الطويل الذي يستفيد منه مزيدًا من المعلومات والإتصالات والنشاط السري والعلني بحُجة إستمرار المؤتمر الذي أنتهت فيه المباحثات إلى طريق مسدود وأتضحت شقة الخلاف في وجهات النظر وتفسير الإتفاقية، فلا تخلقوا ببقائكم مبررًا لإستمرارهم داخل البلاد بعد إنتهاء المدة التي أتيح لهم فيها البقاء وعليكم مسئوليات والموقف يستدعي وجودكم، أما الطرف الآخر فلا مسئولية عليه ولم يكن مرتبطًا بدولة ولا حكومة، الرجاء سرعة حضوركم.

هكذا جاءت البرقيات تصور لنا رأي الإخوان في صنعاء في عدم جدوى البقاء. ولكني كنت حريصًا على أن لا نغادر حرض إلاّ بعد الحصول على قدر من الإتفاق على التأجيل حتى لا يعلنوا أنّا غادرنا المؤتمر بدون إتفاق وسببنا في فشل المؤتمر. ولهذا فما إن حصلنا على رد الشامي الذي أعطى قدرًا من الموافقة على التأجيل حتى أبلغناهم أناّ مغادرون لحرض. وفعلًا فقد توجهنا إلى صنعاء على طائرة وكان في إستقبالنا الأخوان الأستاذ نعمان والفريق العمري وآخرون.

دراسة ما أسفر عنه المؤتمر

عكفنا بعد وصولنا إلى صنعاء مع الأخ الأستاذ نعمان على دراسة ما تركة مؤتمر حرض من آثار محليًا وعربيًا مع دراسة ما تقتضيه نتائج مؤتمر حرض وكيف نواجه المرحلة ونوحد القيادة. وقد خرجنا من الدراسة بالآراء والتصورات والمقررات التالية:

لم يخل مؤتمر حرض من فوائد إيجابية أهمها:

١. تعميق الإيمان بالنظام الجمهوري.

٢. ضعف الرهبة للجانب الملكي.

٣. وضوح الرغبة السعودية في إضعاف مركز اليمن واليمنيين والحرص الشديد على طيهم تحت إبطها.

والنتائج الثلاث مترابطة في أسبابها ومظاهرها:

أ. لم يكن الجانب الآخر إيجابيا في مواقفه فهو يدعو للرفض وليس للإيجاب يرفض الجمهورية، ويتنازل عن الإمامة ولا يقدم للناس حلًا غير الفكرة المضطربة التي دعت إليها السعودية وهي الدولة التي لا طابع لها. فهم لا يريدونها ذات طابع جمهوري كما هو شأن أسبانيا وغيرها، ولا يقولون أنها ذات طابع ملكي كدولة الكويت وإنما هي دولة بدون طابع ولا روح معينة غير روح التهرب من المواجهة وروح الموالاة لصاحب الفكرة.

ب. وقعت السعودية في تناقض مع نفسها لأن إتفاقية جدة التي تدعو إليها بحماس شديد إنما وضعت، كما تقول الإتفاقية، بعد إتصالات الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل بجميع ممثلي الأطراف المعنية في اليمن. فشرعية المقترحات من رئيسي الدولتين وقيامهما بالوساطة إنما تعتمد أساسًا على موافقة القيادات الشعبية. ثم أن الدولتين رأتا أن تجتمع هذه القيادات نفسها لتقرير طريقة الحكم في فترة الإنتقال. وبإجتماع أهل الحل والعقد في حرض يصبحون بحسب روح الإتفاقية الممثلين الحقيقين للشعب اليمني. وفي حالة كهذه لا يجوز لأحد أن يقول هذا من حقكم وذلك ليس من حقكم، وإنما هو من حق الشعب اليمني. وبرقية الملك فيصل توحي بصراحة بأنه فوق أهل الحل والعقد وهو الأمين على إرادة الشعب اليمني والحَكم عليها فهو يجيز ولا يجيز، فكأن المؤتمرين ليسو أهل الحل والعقد ويمنيين.

ج. وجد تفاهم كبير بين الممثلين، ولم يدركوا وحشة فيما بينهم. والأشخاص المعارضون للنظام الجمهوري والذين يملكون قدرًا من الذاتية في أنفسهم لم يتمالكوا من التصريح بأنهم مضطرون لإتخاذ الموقف الذي يتخذونه لأنهم يعتمدون في معيشتهم على السعودية، وليس لديهم إطمئنان كامل إلينا، لأسباب أوضحوها، أو أن لهم مطامح معينة لا يطمئنون لتحقيقها، أو لهم ترات أو أحقاد بسبب ما نالهم من أضرار خلال المعركة الدائرة. ولكنهم يفقدون أولًا وقبل كل شيء الإيمان بما

يدعون إليه أو الرضى بما يفعلون، والإحترام للراية التي يحاربون في ظلها، ناهيك عن حقدهم وكراهيتهم لبيت حميدالدين والخوف منهم لو ملكوا زمام الأمور.

تلك هي الجوانب الإيجابية المستفادة من المؤتمر. ولمواجهة الموقف الجديد يجب أن لا تفوت الأيام ونحن ندور في حلقة مفرغة أو نعبث بالوقت كما جرى لنا بين توقيع الإتفاقية وموعد إنعقاد المؤتمر في حرض والعمل الإيجابي يتحدد في هذه الفترة بما يلي:

أولًا: دعم وحدة القوى الشعبية الجمهورية.

ثانيًا: تنظيم القوى الجمهورية تنظيمًا جديدًا تشيع فيه روح التماسك والائتلاف لا التشتت والإختلاف، وسبيل ذلك الإلتزام الصريح بالدستور، وإستكمال المؤسسات الدستورية التي نص عليها، وذلك بإتخاذ الخطوات التالية:

أ. المسارعة بتشكيل مجلس الشورى.

ب. فور إنعقاد مجلس الشورى يقدم رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الجمهوري إستقالتهم لمجلس الشورى، وينتخب مجلس الشورى رئيسًا ومجلسًا جمهوريًا جديدًا لا يكون فيه أحد من السابقين الذين قد تكرر ظهورهم على المسرح السياسي ومل الناس وجوههم، حتى يشعر الناس بأن هناك تغييرًا حقيقيًا. على أن يظل هؤلاء جميعًا داخل البلاد يعينون من سيتسلم المسؤولية بالرأي والمشورة والتوجيه دون أن يبدوا كمسئولين رسميين في الدولة.

ج. تشكيل الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي الذي نص عليه الدستور كتنظيم سياسي شعبي يتولى حشد القوى الشعبية لدعم الثورة وبناء الجمهورية.

د. يراعى في التشكيلات الجديدة ما يلي:

١. حشد جميع الفئات من مدنيين وعسكريين وقبائل في المؤتمر الشعبي ومجلس الشورى.

٢. إنفراد العسكريين بشئون الجيش والأمن.

٣. يعين المجلس الجمهوري رئيسًا للوزراء ويترك له الحرية في إختيار أعضاء وزارته.

٤. تكوين المجالس الشعبية في الألوية والقضوات من المشائخ والشباب المستنير في المناطق وكذلك الشأن في السكرتاريات الفرعية للمؤتمر الشعبي.

٥. إختيار محافظين أقوياء للألوية بحيث يصبح المحافظ مع مجلس اللواء مسئولًا عن شؤون اللواء ومصالح المواطنين فيه دون الرجوع إلى الحكومة المركزية إلاّ فيما لا سبيل للبت فيه.

٦. يتم كل ما أسلفناه بالتشاور مع الـ ج.ع.م. للحصول على تأييدها حتى لا يتكرر ما سبق.

وإذا تم إنجاز هذه الخطوات فيعاد النظر في أسلوب العمل داخل المؤتمر في حرض ويتجه نحو الحسم في المحادثات بإعطاء الإخوان الخيار إما أن يدخلوا في ظل الجمهورية على أن تجرى إنتخابات فورية لجمعية تأسيسية تقرر مصير البلاد وتكفل لها ضمانات الحرية وعدم التأثير للقوات المصرية التي لا يمكن سحبها فورًا من الناحية العملية، وإما أن يتركوا لشأنهم وهم في الحقيقة لن يكونوا في ظل الوحدة الحقيقية بين الجمهوريين أسوأ مما كانت إضطرابات اليمن القديمة على الإمام يحيى وغيره عبر التاريخ، ولا سيما مع العون الإيجابي والمعقول من الـ ج.ع.م.

كما أن السعودية لن تكون أقدر علينا من أمريكا على كوبا خاصة بعد أن نوحد جبهتنا وننظم علاقاتنا مع الحلفاء والأصدقاء الحقيقيين. وسيكون من أفضل الخطوات أن يشهد سير المؤتمر مراقبون من جميع الدول العربية مع الأمين العام للجامعة العربية. كما أن في الإمكان أن توجه حكومة الجمهورية العربية اليمنية دعوة لمراقبين من الأمم المتحدة لنضع أمام مسمع العالم وبصره حقائق الموقف التي لا نخشاها، ولا سيما ونحن مدعومون برأي عام قوي داخل بلادنا يتبادل وحكومته ثقة وإطمئنانًا ولا تمزقه خلافات أوخصومات.

إستدعائنا إلى القاهرة

بعد تأجيل مؤتمر حرض بيومين أستدعينا من القاهرة للتشاور، وكنت أنا والأستاذ أحمد محمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان في تعز فجاءت طائرة خاصة لتنقلنا من تعز إلى صنعاء ومنها قمنا على طائرة عربية اليوشن في يوم ١٩٦٥/١٢/٢٧م. وكان الوفد مكونًا من الآتية أسماؤهم:

الفريق حسن العمري

القاضي عبدالرحمن الإرياني

الأستاذ أحمد محمد نعمان

الشيخ محمد علي عثمان

اللواء حمود الجائفي

القاضي عبدالله محمد الإرياني

القاضي محمد علي الاكوع

الشيخ مطيع دماج

الدكتور حسن مكي

العقيد عبدالله جزيلان

الشيخ أحمد العواضي

العقيد محمد الاهنومي

الشيخ عبدالغني مطهر

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر

الشيخ علي ناصر طريق

الشيخ ثابت حرمل

الشيخ ناصر الشيبري

ورافق الوفد اللواء أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة

وصلنا مطار القاهرة ظهرًا، وكان في إستقبالنا وزير الثقافة الأستاذ سليمان حزين والفريق المرتجي والفريق أول محمد فوزي والعميد وحيد والعميد قاسم وسفير اليمن في القاهرة وأعضاء السفارة وعدد كبير من اليمانيين المقيمين في القاهرة. ذهب العمري ونعمان والجائفي وجزيلان والعواضي إلى بيوتهم ونزلنا في فندق الكنتننتال. وكانوا قد قرروا نزولي أنا والشيخ محمد في شبرد ولكنا آثرنا النزول مع الإخوان.

وفي الثامنة مساء أستدعيت للإجتماع بالسيد أنور السادات في منزله في شارع الهرم، فذهبت في الموعد المحدد فقابلني ببشاشته المعتادة، وقد أثنى على موقفي في المؤتمر. وبعد أخذ ورد طويلين سألته عما أنتهت إليه محادثاتهم مع الملك فيصل. فقال أن الملك فيصل بعث رسالة إلى الرئيس عبدالناصر يطالب فيها بتنفيذ الإتفاقية فيما يخص إنسحاب القوات العربية من اليمن زاعمًا أن هذا البند لا يرتبط بنجاح أو فشل المؤتمر. وقال أن الرئيس قد أجاب عليه أنه لا يمكن تنفيذ جانب من الإتفاقية دون بقية بنودها وأن الإنسحاب موقوف على قيام حكومة إنتقالية معترف بها من الجانبين. شكرت الرئيس على جوابه المقنع، وقال السيد أنور أن الرئيس بعث للملك فيصل رسالة شفهية حملها سفيره محمد علي رضا وفيها أنه، أي عبدالناصر يقبل بقيام دولة في اليمن لا تحمل إسم الجمهورية على أساس إستبعاد بيت حميدالدين، وأنه بدون ذلك لا يقبل أي حل حتى ولو أدى الأمر إلى إستئناف الحرب، وقال للسفير قل للملك إني لا أقبل أي مساس بهذا الشرط. قلت للسيد أنور ولكن كيف يقبل الرئيس بقيام دولة لا تحمل إسم الجمهورية؟ وهل أختلفنا في مؤتمر حرض وفشل المؤتمر إلاّ لأن اليمنيين يرفضون رفضًا قاطعًا تغيير النظام؟ وستدخل الـ ج.ع.م. في خلاف مع الشعب اليمني الذي

لن يقبل التخلي عن نظامه أبدًا مهما كانت العاقبة. إن النظام الجمهوري هو المكسب الوحيد حتى الآن وفي سبيله سالت الدماء وسقط الشهداء وليس فينا من يمكنه تحمل مسئولية من هذا النوع. فقال الأمر أكبر مني ومنك، وفي حال رفضكم لذلك سنفرض الحل لمصلحة اليمن. فقُلت له أنتم وما تريدون والشعب أمامكم، فقال أنت شخصيًا غير معذور ولا سيما وقد كان الإتفاق مع السعودية أن تكون أنت رئيس الحكومة الإنتقالية، فقلت له وأنا أرفض رفضًا قاطعًا تولي أي عمل صغيرًا أو كبيرًا إلاّ في ظل النظام الجمهوري، وأحب أن يكون هذا معروفا لديكم من الآن. فقال ألم نتفق معك في الإسكندرية وقبل سفرنا إلى جدة أنك مستعد لتنفيذ الإتفاق الذي سنتفق عليه مع السعودية من أجل السلام الذي تريده لبلادك، فقلت هذا صحيح ولكني كنت أتصور أنه سيأتي على الصورة التي وافقنا عليها جميعنا وأبلغناها لكم وللرئيس في الجلسة التي جمعتنا بكم قبيل سفركم بيوم في قصر رأس التين، ولم يكن يخطر في بالي ولا في بال أي يمني أن الإتفاق سيتعرض لإلغاء النظام الجمهوري. لقد أكدنا للسيد الرئيس قبيل سفره أنّا لا نقبل أي حل إلاّ على أساس قبولهم للنظام الجمهوري وإستبعاد بيت حميدالدين. وتذكرون سيادتكم المؤتمر الصحفي الذي عقدته في فندق سان إستيفانو بالإسكندرية، قبل سفركم أيضا إلى جدة، وقلت فيه أنّا لا نقبل الحل السلمي إلاّ على أساس شرطين أساسيين هما الحفاظ على النظام الجمهوري وإستبعاد بيت حميدالدين، وقد كنا نعي ما نقول. فقال فكيف كنتم تتصورون الحل وكيف يمكن اللقاء دون تنازلات، فقُلت له لقد كنا نتصوره كما أوضحناه لكم قبل سفركم، أن يقدم المناوئون للنظام الجمهوري ولاءهم للجمهورية على أن يعودوا إلى بلادهم مكرمين ويشتركوا في الحكم وفي الأعمال الرسمية، وعلى أن لا يكون فيهم من أفراد أسرة بيت حميدالدين، وعلى أن تسحب الـ ج.ع.م. قواتها من اليمن وترفع السعودية يدها عن التدخل في شؤونه. أما التخلي عن النظام الجمهوري فليس تنازلًا بل إستسلامًا وهزيمة شنعاء، معناها أن كل ما قدمتموه من دماء وشهداء وأموال وجهود قد ذهب بلا ثمن. إن ما قدمته اليمن من الشهداء ويقدر بعشرات الآلاف لا يمكن أن يذهب سُدى إذا كان لديكم ما يجعلكم تطيبون نفوسًا بشهدائكم.

وفي يوم ١٩٦٥/١٢/٢٨م إلتقينا بالمشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات وعقدنا جلسة طويلة، وكانوا قد غيروا رأيهم نوعًا ما. ولقد حيرني أمرهم جدًا، فبينما كانوا يضغطون علينا في حرض بشدة للموافقة على الحل الوسط إذا بالسيد أنور السادات يقول لي إن الرئيس جمال عبدالناصر يشكرك جدًا على موقفك الحازم. فقلت له بل نحن الذين نشكره على خطابه الرائع والمؤيد لنا والذي أستمدينا منه شجاعتنا وصلابتنا. وقد أتفقنا على تشكيل لجنة لدراسة الموضوع وعرض النتائج في جلسة أخرى مشتركة.

وفي يوم ١٩٦٥/١٢/٢٩م عقدت مؤتمرًا صحفيًا كشفت فيه دور السعودية في ما أسفر عنه مؤتمر السلام في حرض من الفشل. وأكدت للصحفيين أن الجانب الجمهوري كان ولا يزال يحرص كل الحرص على حل مشكلة اليمن على ضوء إتفاقية جدة، كما يحرص أن تكون علاقات اليمن بالمملكة العربية السعودية علاقات إخاء وحسن جوار، ونحن أحوج الناس إلى السلام والإستقرار في بلادنا حتى تتمكن الثورة من تحقيق أهدافها في البناء والتقدم والتطوير. وفي جواب على سؤال عن أسباب فشل المؤتمر قلت، المؤتمر لا يزال قائمًا وأما سبب فشل الدورة التي عقدت في حرض فقد كان الدفع السعودي لإخواننا الممثلين للجانب الملكي إلى التشدد والتصلب حتى في البديهيات والأوليات. وشرحنا بالتفصيل ما تم في المؤتمر وما كان موقف كل طرف وقلنا أن الإمتناع عن مناقشة اللائحة الداخلية، ومنع الملك فيصل الصريح للمؤتمرين أن يبحثوا موضوع بيت حميدالدين أو طريقة الحكم، وفصل معسكر الوفد الجمهوري عن معسكر الوفد الملكي بعد أن لمسوا بوادر اللقاء كل ذلك لا يبقي أي لبس في التعريف عن المسبب لفشل المؤتمر.

وكانت صحف بيروت قد كتبت كتابات مختلفة، نظرةً وهوىً، حول فشل مؤتمر حرض. وكانت الحرية والهدف وصوت العروبة تعبر عن وجهة نظر اليمن الجمهوري أو بعبارة أصح تعبر عن الحقيقة المنصفة. وكانت الحياة والجريدة وغيرهما تمثل وجهة نظر السعودية. ولهذا فقد نشرت الحياة بتاريخ ٦٦/١/٤ بيانًا للأخ الشامي رد فيه على مؤتمري الصحفي في القاهرة، وكان سامحه الله متحاملًا ومجافيًا للحق والحقيقة. وكانت النهار محايدة وفيما كتبه الصحفي بلال الحسن في الحرية في ٦٦/١/١٠ تحت عنوان القصة الكاملة لمؤتمر حرض ما يفي ببغية المستزيد.

الفصل التاسع

تفاقم الخلاف مع القاهرة والمشير السلال

إجتماع اللجنة اليمنية المصرية وتباين المواقف

واصلنا الإجتماعات مع اللجنة لتحديد كيفية مواجهة الموقف في المرحلة القادمة، وكان على رأس اللجنة الفريق عبدالمحسن مرتجي ممثلًا للجانب المصري والفريق حسن العمري رئيس الوزراء ممثلًا لليمن. وقد أخذت اللجنة العربية تلف وتدور، وكان واضحًا أنها تريد أن ترمي مسئولية التنازلات إن أردنا سلامًا ومسئولية الحرب إن أردنا تصلبًا وجمودًا على آرائنا، الأمر الذي جعلنا نقول أن الفرق بين ما سمعناه من المشير والسادات ثم ما سمعناه من اللجنة لا يخلو من أحد تفسيرين، إما أن المشير والسادات أظهروا لنا غير ما يبطنون وعهدوا إلى اللجنة بمواجهتنا، وإما أن هناك خلافًا في الرأي، والتفسير الأول هو المعقول. وقد بلغ الحال من الصراحة أن قال لنا الفريق المرتجي في يوم من الأيام لقد عملنا معكم كثيرًا وضحينا بالكثير وأصبحنا في حاجة إلى أن ننظر في شؤون شعبنا، وأنتم ما دام أنكم قمتم بثورة فعليكم حمايتها فنحن لم نشجعكم على الثورة ولا ألتزمنا لكم بحمايتها. إذا كنتم لا تريدون السلام في ظل حل وسط فما عليكم إلاّ أن تواجهوا مصيركم. وغاضني هذا الكلام من مسئول كبير عمل في اليمن طويلًا، فقلت له، أستغرب أن تكون تجهل أوليات هذه الثورة ومقدماتها، فإذا كان كلامك هذا جهلًا للحقائق فشيء مؤسف، وإن كان تجاهلًا وتنكرًا للعهود والوعود فشيء سيئ أيضًا سيدفعنا إذا كان هذا هو رأي المسئولين الكبار إلى أن نصدر بيانًا للأمة العربية والعالم كله ثم نواجه مصيرنا وندافع عن نظامنا بكل ما نستطيع. فإن قدر الله لنا الثبات في الحفاظ على الثورة والجمهورية فذلك ما نرجوه منه تعالى، وإن كانت

الأخرى فلتضف الثورة إلى سجل الثورات والإنتفاضات السابقة، وسيواصل الشعب كفاحه وتبؤون أنتم بعار الهزيمة لأكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط.

رسالتان إلى المشير عامر والسادات

بعد مرور أكثر من نصف شهر على وصولنا إلى القاهرة والإجتماعات المتكررة للجنة التحضيرية لم نصل إلى إتفاق واضح المعالم. وشعرنا أن هناك لفًا ودورانًا. وجاء عيد الفطر ليعطينا فرصة طلب السماح للعودة إلى صنعاء إكتفاء بما حظينا به من وعود أكدت لنا من قبل، وظلت وعودًا في الهواء لم تكن حتى حبرًا على ورق لأنها كلها شفهية. وشعرنا نحن أن المحاورة والمداورة والمناورة كانت هي السائدة في المحادثات برغم التشكرات. ولذلك فقد بعثت بعد عودتي إلى صنعاء رسالة صريحة ومطولة إلى المشير عبدالحكيم عامر مؤرخة ٢ فبراير ١٩٦٦م قلنا له فيها [**إننا أثناء زيارتنا الأخيرة للقاهرة قد فوجئنا بأننا نعامل معاملة (وفد مفاوض) بكل ما تعنيه هذه العبارة من أساليب المناورات السياسية التي لا تتفق مع طبيعة العلاقات اليمنية العربية، تلك العلاقات التي تضعنا جميعًا في موقف الطرف الواحد أمام المصير المشترك وإزاء قضية لا يمكن حلها بالمفاوضات التقليدية، ولا بالأساليب السياسية المتعارف عليها، وإنما تحل بوحدة الرأي والهدف أمام المصير الواحد وبالتفاهم التام المبني على أصدق النوايا**].

وقلت أننا لذلك، وبعد عودتنا إلى اليمن وجدنا أن من الواجب علينا أن نعيد عليهم ما طرحناه من آراء بشكل أكثر تفصيلًا.

وقلت في رسالتي بأن مشكلتنا الدائمة في اليمن، كما عبّرت عنها محاولاتنا الثورية العديدة، كانت هي قصور إمكانياتنا المادية عن مطامحنا السياسية الثورية. ولكن الأمر قُبيل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م [**كان قد أختلف إلى حد ما، وذلك أن الرأي الشعبي العام المتمثل في الغالبية العظمى، كما هو شأن كل ثورة، كان قد أصبح مضمونًا ومحسوبًا في جانب القوى الوطنية بعكس ما كان يحدث من قبل. ولكننا مع ذلك كنا نعلم أن الإلتفاف الشعبي حول الثورة عند قيامها سيكون إلتفافًا غير منظم ومعتمدًا على العاطفة إلى حد بعيد. ولم تكن الطليعة الثورية التي تمثل القيادة للثورة قد وصلت بعد إلى مستوى القدرة على العمل لتحويل ذلك الإلتفاف العفوي إلى قوة منظمة ودائمة التأثير في مسيرة الثورة. كما كنا نعلم أن القوة الأخرى التي يمكن الإعتماد عليها، وهي قوة الجيش، كانت غير صالحة تمامًا لأن تكون القوة التي يعتمد عليها في وجه المؤامرات الخارجية التي لا بد أن**

تتعرض لها ثورتنا. وكانت في أذهاننا حقيقة أخرى وهي أن الثورة ستحظى بالتأييد الكامل من جماهير المدن وجماهير الفلاحين الأكثر تحضرًا وإستقرارًا. وهذه الجماهير هي في حقيقتها تمثل الغالبية العظمى من أبناء الشعب. ولكن القوى التي ستعارضها ستكون هي تلك القوى التي لا تزال مصبوغة بصبغة قبلية تجعلها ذات صفة مزدوجة، فهي تعتمد في حياتها وفي كسب أقواتها على البنادق أكثر مما تعتمد على المعاول، أو هي تراوح بين الأداتين. فعند نشوب الأحداث تكون البندقية وحرفة القتال هي مصدر الدخل، وعند إستقرار الأحوال تعتمد على المعاول بجانب إحتراف الجندية كوظيفة حكومية تدر دخلًا لا بأس به. وكنا نعي أن العناصر التي ستعارض الثورة هي العناصر المحاربة بطبيعتها، والتي تعودت عبر تاريخ اليمن الإسلامي، على الأقل، على فرض الأوضاع السياسية التي تريدها، بدلًا من أن تفرضها جماهير المدن وغيرها من القوى التي تعتبر أكثر وعيًا وقابلية للتحرر. وكنا نعلم أيضًا، أن هذه العناصر المحاربة ستتلقى مددًا قويًا بالذهب والسلاح، وبالذات من السعودية. ومن هنا، وبحكم نزعة القتال الأصلية فيها، ستكون قادرة على الإستمرار لمدة طويلة من ناحية وقادرة على التأثير وإيجاد القلق الدائم بل وإسقاط الثورة من ناحية أخرى. فنحن إذًا قبل ثورة ٢٦ سبتمبر كنا كممثلين للتيار الوطني قد أصبحنا في حالة أفضل من ذي قبل، لأننا قد وفرنا شيئًا لم يكن قد توفر لإنتفاضاتنا الثورية السابقة، إذ كنا قد ضمنا التأييد الشعبي من الغالبية العظمى، وهذا هو أهم ما يجب أن يتوفر لكل ثورة. ولكنا أيضًا كنا نقدر حق التقدير خطورة الإنتفاضات القبلية ونضع لها أكبر حساب].

وقلت للمشير عامر: [**نحن لم نكتم عنكم شيئًا من ذلك، بل شرحنا واقعنا على حقيقته وطرحنا كل مخاوفنا وتقديراتنا لممثلي الـ ج.ع.م. بكل صراحة ووضوح، ولكنه جاء الرد أن علينا نحن أن نطلق الطلقة الأولى ونترك لكم ما وراءها. وقمنا نحن بالثورة التي كان قيامها قدرًا لا يبحث إلاّ عن بعض الشروط الضرورية لقيامها ونجاحها، وقد اعتقدنا أن ما كان ينقصها لتحقيق النجاح قد توفر بما أبديتموه من حماس وإستعداد عظيم للمساعدة والمساندة العسكرية. وكان أملنا أن تأتي هذه المساعدة العسكرية وبجانبها تعاون سياسي وإقتصادي سليم، يهدف أول ما يهدف إلى تلافي النقص وتدارك القصور وسد الثغرات، لتصبح اليمن قادرة على الوقوف على قدميها أمام الأعداء، ولتصبح قوة جديدة تضاف إلى قوة التيار القومي الوحدوي الذي ترتاد له الـ ج.ع.م. دروبه وآفاقه. كنا نأمل ذلك وننتظره، وقد تحققت آمالنا بالنسبة للدعم العسكري، حينما هبيتم في أخوة صادقة لتنزلوا إلى الميدان بكل ثقلكم العسكري فحققتم نجاحًا عظيمًا في حماية الثورة وإيقاف طغيان الأخطار عليها. ولكننا أُصبنا بخيبة عظيمة وصدمة مؤلمة بالنسبة إلى التعاون السياسي والإقتصادي والثقافي والإعلامي].**

وذكرنا المشير أننا بعد قيام الثورة لم نغشهم أو نخدعهم بل صارحناهم بكل المخاطر المنتظرة والطارئة، ونبهناهم إلى كل المنزلقات في حينها، وأوضحنا لهم

أبعاد المعركة في أيامها الأولى، ولكن المحاذير والأخطاء والمنزلقات أستمرت إلى أن أدت بالأمور إلى الموقف الحرج الذي نقفه معهم بعد إتفاقية جدة والذي يهدد بتحويل الثورة اليمنية ودور مصر العظيم إلى مجرد ذكرى في ذمة التاريخ. وقلت للمشير عامر [**منذ البداية شعرنا أن الأمور تسير على غير ما يرام إلى ما لا يرام. وأن تيارات الأحداث قد حشرت حشرًا في طريق خطير على نهايته تنتظر الجميع هوة سحيقة فاغرة فاها لتبلع كل شيء. فعقدنا العزم على النضال المستميت لعلنا ننجح في إعادة التيار إلى مجراه السليم فنتجنب الوقوع في الهوة التي نقف اليوم على حافتها. ولا شك أن الأمور لم تتدهور حتى أدت بنا جميعًا إلى حافة الهاوية إلاّ لأنّا لم ننجح في إقناعكم وإقناع المجموعة الأخرى من زملائنا في الحكم حتى ولو ببعض ما كنا نعتقد صوابه**]. وأكدت له أننا في كل محاولاتنا للإصلاح والتصحيح لم نستهدف إلاّ المصلحة الوطنية والمصلحة القومية والمصالح المشتركة بين بلدينا. وذكرته بأن أول مبدأ إنطلقنا منه كان إيماننا بأن السياسة التي أتبعت منذ البداية لم تكن سليمة، وأن القوة وحدها لا تكفي للحل فرفضت آراؤنا وتم إتهامنا بالميول الرجعية بل والعميلة. وقلت له في الرسالة: [**وبرغم أن البداية كانت بعد ردة الفعل هذه سيئة وغير مشجعة، إلاّ أننا لم نكن نعمل إلاّ من أجل مبادئ نؤمن بها، فلم تلن عزيمتنا، ولا إنثنينا مع زملائنا عن طريقنا المرسوم. فأستمرينا في تقديم النصح والإرشاد، ولم نترك مناسبة إلاّ أغتنمناها لشرح آرائنا، ولم نترك مسئولًا عربيًا في اليمن إلاّ دعوناه إلى تفهم ما نعتقده ونؤمن به، ولم تتح لنا فرصة مع سيادة الرئيس جمال عبدالناصر أو معكم أو مع الأخ أنور السادات في القاهرة أو في اليمن إلاّ بينّا لكم حقيقة ما ندعو إليه ونطالب به. ولكن.. وأقولها بكثير من الأسف، كان هناك سوء فهم أو إساءة فهم متعمدة أدت إلى وضع الدوائر حول أسمائنا، وإلى بدء المضايقات والمتابعات المباحثية ونشر الإشاعات بإنتظام لتشويه مواقفنا وتصويرنا بصورة المنحرفين عن الخط القومي والوطني**].

وواصلت استعراض موقفنا للمشير عامر فقلت أننا برغم ذلك لم نيأس، واستمرينا في محاولاتنا لتصحيح المسيرة، وأننا بعد أن لمسنا إنعدام روح المسئولية وعدم الإستعداد للتفاهم، ألزمتنا مبادئنا ومصلحة بلادنا بالعمل الشعبي، في محاولة منا لتصحيح المسيرة فكان مؤتمر عمران، ولكن المؤتمر حورب محاربة شديدة، فجاءت بعد ذلك الإستقالة الأولى بعد أن رأينا أنه لا جدوى من الإستمرار في الحكم كواجهات لا تستطيع أن تحق حقًا ولا أن تبطل باطلًا ولا أن تصنع شيئًا

للبلاد. ولكننا خُدعنا بعد أن بدا لنا أمل في إمكان الإصلاح عن طريق الحكم، وسرعان ما شعرنا من جديد أنّا عدنا إلى نفس الدوامة، فجاءت الإستقالة الثانية وكان لها ما كان من ردود الفعل الغاضبة، إلى حد إنذارنا بالموت وحصارنا في بيوتنا. وأضفت [**ثم كان خروج شهيد اليمن العظيم الأخ محمد محمود الزبيري وتكوينه (حزب الله) تعبيرًا عن قمة التأزم في المبادئ وحاجتها إلى الإيقاظ، ودعوته إلى عقد مؤتمر ليكون أعظم محاولة للتصحيح والإصلاح ولتحقيق السلام العادل والقوي، فكان (مؤتمر خمر) التاريخي، بعد إستشهاد داعيته الأول، الذي كانت الشائعات ضده في صنعاء وتعز من قبل المخابرات قد أغرقت في الإسفاف إلى حد إتهامه بالإنحراف عن الجمهورية، ولو صح هذا الإتهام لما صح لنا أن نتهم الملكية باغتياله**].

وأضفت في رسالتي إلى المشير عامر بأن مؤتمر خمر كان أقوى صرخة دوت من أجل السلام لليمن. وكان من الواضح لنا منذ البداية أن الرؤوس التي أنحنت للموافقة على المؤتمر إنما تعمل بشعار (الإنحناء للعاصفة حتى تمر). وبعد أن حسبت أن العاصفة قد مرت، شنت تلك الحرب الشعواء ضد المؤتمر وقراراته وضد حكومته وضد كل أنصاره من حضر ومن لم يحضر. وقامت حملة الإعتقالات للشباب وللمواطنين في مدن اليمن وقُراه وتحت ذلك العسف والإرهاب، والذي تم مع الأسف بموافقتهم، كان خروج المشائخ من اليمن مطاردين وكان سفرهم إلى السعودية وإرتكابهم [**تلك الحماقة بالتوقيع على إتفاقية الطائف المشهورة، والتي جاءت إتفاقية جدة بعدها تطبيقًا لها وعملاً بما دعت إليه، إن لم نقل بأكثر مما دعت إليه إن كان ما يقوله لنا السعوديون صحيحًا وهو أن هناك بنودًا سرية تنص على التخلي على النظام الجمهوري وإقامة نظام يحل محله بإسم (الدولة). ولعله لا حاجة بنا إلى أن نؤكد لكم بأن السلام الذي دعت إليه (إتفاقية الطائف) ثم (إتفاقية جدة) لم يكن هو السلام الذي دعونا إليه في عمران ولا في خمر ولا في أي عمل قمنا به. وأن النظام الجمهوري قد أصبح مصيرًا بالنسبة إلى اليمن، وقد جاء مؤتمر حرض فزاد هذه الحقيقة تأكيدًا حتى أصبح العمل بخلاف ذلك عبارة عن عملية فرض بالقوة وإقسار للشعب اليمني ليعود إلى الوراء بينما هو منطلق إلى الأمام**].

وفي ختام رسالتي الى المشير قلت له [**أحب أن أقول لكم، وقد أردتم منّا أن نكون آلة لتنفيذ ما جاء في إتفاقية جدة، ما يمكن أن نقبله ونعتقد أن الشعب سيقبله، وما لا يمكن قبوله إنطلاقًا من كل ما ذكرناه، وعملاً بما لمسناه من رغبات عميقة لشعبنا بعد إتفاقية جدة وأثناء إنعقاد (مؤتمر حرض). إنني لم أقف ضد شعبي في أي يوم، حتى حينما كان السيف**

مصلتًا على رأسي بإستمرار، فلن أقف اليوم هذا الموقف وأعوذ بالله من أن أقفه كما تعوذ الرسول صلى الله عليه وسلم من سوء الختام ومن الحور بعد الكور. ومن هنا أعلن لكم ما يلي:

١. **لا يمكنني بأي حال من الأحوال أن أقبل أي عمل أو أتحمل أي مسئولية إلاّ في ظل النظام الجمهوري.**

٢. **لا يمكنني بأي حال من الأحوال حضور الدورة الثانية لمؤتمر حرض إلاّ على هذا الأساس وعلى نفس الأسس التي عبرت عنها في الدورة الأولى للمؤتمر.**

٣. **إن آخر ما يمكن أن نتنازل به للجانب الآخر هو قبولهم كشركاء في الحكم في ظل النظام الجمهوري، الذي لن يقبلنا الشعب كمسئولين إلاّ على أساسه لأنه إرادته التي أختارها والتي لن يتخلى عنها. ونحن سنقبل منهم في الحكم ما يتفق مع نسبتهم العددية في الشعب واضعين في الإعتبار عدد المناطق التي يسيطرون عليها، ولا يمكن أن نقبل أكثر من ذلك.**

٤. **لن نقبل عودة أحد من بيت حميدالدين لا حاكمين ولا محكومين].**

هذا أهم ما جاء في الرسالة إلى المشير عامر، وكنا نشعر من السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة عطفًا نحو القضية. لقد كان يشعر أن القضية التي سايرها في مراحلها قبل الثورة وعرف الكثير من خفاياها قضيته، ولهذا فقد كنا كثيرًا ما نرجع إليه في الأوقات الحرجة ونخصه بالرسائل كلما بعثنا برسالة إلى المشير أو الرئيس عبدالناصر. ولهذا فقد بعثنا إليه رسالة حينما بعثنا رسالة المشير الآنفة الذكر. وقد أحببت أن أذكرها هنا لغرضين. الأول: لندلل على أنّا كنا نحرص على تعميم رأينا للمعنيين بالقضية من المسئولين إقامة للحجة. والثاني: أن فيها مقاطع وأفكار لم تأت في الرسالة إلى المشير. فقد قلنا له أنّا لحظنا أن اللجنة التي أجرينا المحادثات معها كانت تحاول أن نتحمل نحن وبإنفراد مسئولية تنفيذ (إتفاقية جدة) على ما فيها من تنازلات تمس النظام الجمهوري نفسه، أو نتحمل كذلك مسئولية إستئناف الحرب وأعبائها، وكلا الأمرين لا نستطيع تحمله. ثم لخصنا له رأينا في النقاط التالية:

[أولًا: إننا وبرغم تلهفنا على أن يحل السلام في بلادنا نرى أن (إتفاقية جدة) كانت إنتصارًا ساحقًا للسعودية، وأنه كان في الإمكان أن نحصل في شهور الثورة الأولى على إتفاق يقر نظامنا ويبعد أعداءنا ويحفظ مكاسب ثورتنا، ويضمن إزاء ذلك للمملكة العربية السعودية سلامة أراضيها بالإخاء وحسن الجوار. وإن السلام الذي دعت إليه إتفاقيتا (الطائف) و (جدة) ليس

هو السلام الذي دعونا إليه في أول شهور الثورة، ثم في عمران وفي خمر، ولم يكن يخطر على بال أحد منا إلغاء النظام الجمهوري ووضع كفاح شعبنا ونضال أحراره ثلاثين عامًا وكل ضحاياه وشهدائه ودمائه ودموعه وكل ما قدمته الـ ج.ع.م. من ضحايا ودماء وجهود وأموال وخبرة، كل ذلك يوضع تحت تصرف الملك فيصل آل سعود الذي يحدد لنا ما نملك وما لا نملك، وهو الذي يفرض علينا تفسيرات محددة لا تعطيها إتفاقية جدة بنص ولا روح. وإذا كنا لا نملك الآن رفض هذه الإتفاقية، فإنا لا نملك أيضًا أن نتحدى إرادة الشعب اليمني بقبول التنازلات التي تريدها السعودية، فنسحق بذلك إرادة الشعب اليمني التي نصت الإتفاقية أنها أستهدفت تمكين شعبنا من الإعراب عنها بحرية كاملة.

ثانيًا: إننا نرى أن إتفاقية جدة لم تنص على حل وسط، ولا على صهر النظامين، كما جاءت المزاعم السعودية، وإن مفهومنا لها لا يعدو الإجتماع بيننا وبين المتمردين لتشكيل حكومة مؤقتة يشترك فيها الجانب الآخر بنسبة تتفق مع عدده وتكون تحت النظام الجمهوري المعترف به دوليًا.

ثالثًا: إذا كانت الدولتان الشقيقتان تريدان وبحق تمكين الشعب اليمني من الإعراب عن إرادته الحرة، فإننا نقبل القيام بإستفتاء فوري تتوفر فيه كل الضمانات التي تطلبها السعودية للتأكد من سلامة الاستفتاء].

وختمنا الرسالة بالتأكيد على أن [**الحفاظ على النظام الجمهوري وإستبعاد بيت حميدالدين شرطان أساسيان لكل إتفاق يتم بيننا وبين الجانب الآخر، وفي حالة إتفاق الدولتين الشقيقتين على حل يمس أحدهما شكلًا أو مضمونًا ستجدون لدينا القدرة على إلتزام منازلنا تاركين للمسئولين في الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية مسؤولية تنفيذ ما إتفقا عليه. ونحن متأكدون أننا فيما طرحناه من حلول لم نخرج عن إطار إتفاقية جدة، وأننا أنصفنا غاية الإنصاف. ويبقى أن نقول أن هذا هو موقفنا الصريح والواضح والذي لا يمكن أن يتغير سواء وصلنا إلى القاهرة أو لم نصل، حضرنا مؤتمر حرض أو لم نحضر، ومهما بلغت التهديدات بسحب القوات العربية من الجدية أو التنفيذ. وعليكم أن تتحملوا بالإشتراك مع السعودية مسئولية ما ستتعرض له اليمن من حرب أهلية مدمرة**].

وقد ذيل هذه الرسالة كلا من الأخ الشيخ محمد علي عثمان والأخ الأستاذ أحمد محمد نعمان بأن هذا هو رأيهما أيضًا ووقعا على ذلك. وبعد أن بعثنا الرسالتين إلى المشير عامر والسيد السادات أتجهت أنا والأستاذ نعمان والشيخ محمد علي عثمان إلى تعز وأستقرينا فيها.

مناقشة الحالة وفحوى الرسالة إلى عبدالناصر

وفي يوم ١٩٦٦/٢/١٠م جاءنا النقيب صالح بن ناجي الرويشان والقاضي

محمد الخالدي مرسلين من صنعاء لإقناعنا بضرورة العودة إليها للتعاون مع رئيس الحكومة الفريق العمري في تسيير الأمور، زاعمين أن الناس فسروا إبتعادنا في هذه الظروف الصعبة بأن هناك خلافًا مع العمري، وأن الأخ العمري مستعد للتعاون والنزول عند آرائنا. فأوضحنا لهما أن تأخرنا لم يكن لخلاف بيننا وبين العمري، وإنما نحن نرى أن الأمور قد بلغت إلى الحد الذي خرجت معه من أيدي اليمنيين، وأن وجودنا في صنعاء لا يغير من الموقف شيئًا. وبعد إلحاح وعدناهما بالتفكير في الموضوع. ثم وصل اللواء البريني مرسلًا من القيادة العربية بصنعاء لنفس الغرض. وقد أجتمعنا به، وبعد أخذ ورد وافقنا على الذهاب إلى صنعاء مع الأستاذ أحمد على أن يبقى الشيخ محمد علي عثمان في تعز. وتم الإتفاق على أن يكون السفر يوم السبت ٦٦/٢/١٢، ولكنه وصل في نفس اليوم الشيخ أحمد علي المطري والرائدان محمد أبولحوم ودرهم أبولحوم من صنعاء لإستقبال الشيخ سنان العائد من بيروت، وقد قدموا رجاءهم بأن نتأخر إلى يوم الأحد حتى يصل الشيخ سنان ويتم الإجتماع به، فوافقنا وأتصلنا باللواء البريني لإشعاره بتأخرنا.

وفي يوم ١٩٦٦/٢/١١م وصل الأخ القاضي عبدالسلام صبرة والعميد محمد الرعيني والعقيد حمود بيدر يستعجلون وصولنا. وفي مساء نفس اليوم وصل الشيخ سنان أبولحوم، وقد بات لدينا وتبادلنا معه الرأي، وبث لنا شكواه من السعوديين وعجرفتهم، وأكد أن المصريين الذين فرّ منهم هو وزملاؤه المشائخ بالنسبة إلى السعوديين ممتازون ذكاءً وذوقًا وحسنًا في التعامل. ونصح بالحذر من تسلل النفوذ السعودي، وأبدى إستعداده لإعلان رأيه من الإذاعة إذا ما تصححت الأوضاع. إن هذا هو مما يؤكد ما قلنا غير مرة من أن اليمنيين شديدوا الحساسية من تسلط وتدخل الأجنبي كائنًا من كان، حتى ولو كان عنده ذهب ودولارات السعودية.

وفي ١٩٦٦/٢/١٣م سافرنا مع الإخوان الواصلين من صنعاء ومعنا اللواء البريني على طائرة عربية خاصة، وهبطت بنا الطائرة في المطار الحربي وكان في إستقبالنا الفريق العمري والقاضي عبدالله الإرياني وغيره من الوزراء، وقد ذهبنا توًا إلى القصر الجمهوري. وفي الخامسة مساءً عقد المجلس الجمهوري جلسة

درس فيها الأوضاع وأستعرضنا الموقف وما فيه وقررنا أنه قد آن الأوان لأن نقف موقفًا صريحًا من الـ ج.ع.م. ونقنع المسئولين فيها بضرورة التعاون معنا تعاونًا صريحًا واضحًا، وأننا من قبلنا سنقبل كل ما يملونه من شروط، وأنه إذا لم يتم ذلك فإن علينا أن نقدم إستقالتنا ونحملهم المسئولية كاملة للتعاون مع من يرون أن التعاون معه ممكن ما دامت الأمور قد سارت إلى ما أنتهت إليه من الفساد، الذي أسهمت فيه القوات العربية مساهمة كبيرة، وحالوا بين اليمنيين وبين تصحيح أوضاعهم حينما حاولوا ذلك في مؤتمر عمران ثم في مؤتمر خمر.

وفي السادسة أجتمع المجلس الجمهوري مع مجلس الوزراء وأتفق المجلسان على ما رآه المجلس الجمهوري. كما وافق رئيس الوزراء على الرسالتين اللتين بعثاهما إلى المشير عامر والسيد أنور وأبدينا فيهما رأينا في مؤتمر السلام المقترح والتأكيد على أن الشعب اليمني وحكومته لن يغيّرا من موقفهما الذي أبدياه في مؤتمر حرض.

وفي ١٩٦٦/٢/١٤م أجتمع المجلس الجمهوري وأقترحنا أن نبعث رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر نشرح فيها كل الأخطاء بصراحة، ونطلب التعاون المثمر والمخلص الذي لا لفّ فيه ولا دوران، أو تتحمل الـ ج.ع.م. المسئولية كاملة وليعيدوا السلال أو من يرون أنهم يرغبون في التعامل معه. وعُهد إلى الأخ الأستاذ أحمد نعمان بوضع الرسالة وتم وضعها وكانت معبرة عما في نفوسنا، وعقدنا جلسة مع مجلس الوزراء، وأستدعينا كبار الضباط وقيادات القوات المسلحة اليمنية وعرضت عليهم فوافقوا عليها بالإجماع. وأبدى الدكتور عبدالغني علي والأستاذان قاسم غالب ومحمد الأسودي تحفظًا بالنسبة إلى ما جاء في الرسالة من الإشارة إلى وضع المسئولية على الـ ج.ع.م. في عدم إعطاء وسائل السلام التي نصحنا بها في مطلع الثورة أهمية تليق بأهمية المشكلة. وقلت لهم نحن جميعًا موافقون على الرسالة وتحفظات المتحفظين قد سجلت في المحاضر، وجُهزت الرسالة وتم التوقيع عليها في ١٥ فبراير ١٩٦٦م من قبل أعضاء المجلس الجمهوري[١] لنبعثها إلى الرئيس جمال عبدالناصر.

(١) تم توقيع الرسالة من قبل أحمد محمّد نعمان عضو المجلس الجمهوري وعبدالرحمن الإرياني عضو المجلس الجمهوري والفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء

وفي الرسالة شرحنا كل ما يجب أن يشرح وما نطمع بإطلاع الرئيس عبدالناصر عليه، فقد استعرضنا فيها الأحداث والأوضاع في اليمن قبل الثورة ثم ما حدث بعد الثورة وكيف أن الشعب قد تطلع إلى عون ومساندة الـ ج.ع.م. ولكنه فوجئ، وهو يتجه ببصره إلى قيادته الجديدة، بالدكتور عبدالرحمن البيضاني قادمًا من القاهرة يتخذ مكانه في قمة السلطة، يرتجل القرارات ويرسل التهديدات وينذر السعودية بإحتلال الرياض ويهدد بريطانيا بإحتلال عدن، ثم يدعو الشعب للحرب.

وذكّرنا الرئيس عبدالناصر أن الأمور [**هُوِّنت وبُولغ في يسرها وسهولتها، وقيل أنه ليس هناك حرب بالمعنى الصحيح، بل بقايا فلول من أنصار بيت حميدالدين ومن المتسللين ولا يستدعي تطهير الحدود منها سوى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وتتابعت البلاغات باقفال الحدود وإنتهاء المعارك وطرد الفلول والمتسللين. ولكن المدركين لطبيعة بلادهم، العارفين بنفسية شعبهم وقبائلهم جهروا بالحقيقية وواجهوا بها المسئولين العرب وطلبوا إليهم أن يتداركوا الأمر ويحصروا نطاق المعركة، وأن يتيحوا الفرصة للدعوة لحل سلمي والتفاهم مع السعودية وهي في حالة إنهيار حقيقي ورعب وخوف، كما أن بقايا بيت حميدالدين لا مكان لهم في اليمن يبحثون عن سلامة أرواحهم خارجها والشعب كله حرب عليهم. وسرعان ما تعرض هؤلاء الداعون للحل السلمي والتفاهم مع السعودية للكيد والتهم والتشكيك في وطنيتهم ووصفهم بالخيانة والعمالة للرجعية والإستعمار**].

واستعرضنا في الرسالة الجهود التي بذلت من قبل الطرفين لإيجاد حل سلمي للمشكلة اليمنية وما قوبلت به تلك الجهود حتى كان سفر بعض المشائخ الى السعودية وتوقيع اتفاق الطائف وما تلا ذلك من اتفاقية جدة بين مصر والسعودية.

وقلنا للرئيس عبدالناصر أن تلك الاتفاقية قد [**أثارت الشكوك في النظام الجمهوري وزعزعت ثقة الدول الشقيقة والصديقة المعترفة بهذا النظام.**

ففي المادة الأولى أقرت الإستفتاء (ليقرر الشعب اليمني ويؤكد رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه في إستفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م) كأن الشعب لم يسبق له كفاح ولا نضال ولم يكن له رأي في نوع الحكم ولم يرتض لنفسه نظامًا ولم يقرره ولم يؤكده ولم تعترف به الأمم المتحدة ولا الجامعة العربية ولم تقف مصر نفسها خلال ثلاث سنوات تحارب دفاعًا عن النظام الجمهوري الذي كانت أول من أعترف به.

وفي المادة الثانية دخلت السعودية شريكًا وعونًا للمتحدة في تشكيل مؤتمر إنتقالي يتكون من خمسين عضوًا ويتخذ قرارات في طريقة الحكم وتشكيل الوزارة وتنظيم الإستفتاء.

وفي المادة الرابعة تتبنى السعودية مع المتحدة أيضًا قرارات المؤتمر الإنتقالي وتدعمه وتقوم لجنة محايدة للمتابعة والإشراف على الاستفتاء.

وفي المادة السابعة منحت السعودية الحق بأن تدخل جيشها إلى الأراضي اليمنية تحت إسم لجنة السلام ولجان المراقبة، وتستخدم وسائل التنقل اللازمة بكامل حريتها في الأراضي اليمنية جوًا وبرًا وبحرًا.

وفي المادة الثامنة أعطتها حق العمل الإيجابي على تأمين تنفيذ إتفاقية جدة وفرض الإستقرار في اليمن وتخصيص قوة سعودية تستخدمها عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الإتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه.

إن هذه الحقوق التي أعطتها إتفاقية جدة للسعودية لم تكن عن رأي الشعب اليمني ولا عن مشورته ولا عن إرادته الحرة، وأننا نقدر هذه المساعي والجهود المخلصة للسلام والإستقرار في اليمن، ولكن على شرط ألاّ يمس النظام الجمهوري، ولا يكون لأسرة حميدالدين مكان في اليمن. وبدون هذين الشرطين لا سلام ولا إستقرار].

وقلنا للرئيس عبدالناصر أننا قد حضرنا مؤتمر حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م، وأستجبنا لرغبة الـ ج.ع.م. حرصًا منا على تخفيف الأعباء عنها وعدم إغضابها، وأعلنا عن إرادة الشعب الحرة. ولم يكتب للمؤتمر النجاح الذي كان يستهدف القضاء على مكاسب الشعب اليمني وثورته ومبادئ الـ ج.ع.م. وضحاياها من أموال وأرواح. وبعد الرجوع من حرض [**قررنا أن نختصر الطريق ونتجه إلى القاهرة نناشدها أن تعيد النظر في سياستها وأسلوبها في التعامل مع إخوانها اليمنيين الذين ألقوا بزمام أمورهم إلى يدها ومنحوها الثقة المطلقة، وأن تفتح لهم قلبها وصدرها وتصارحهم بالخط الواضح الصريح الذي تجد نفسها معه مطمئنة للتعاون معهم على أساسه. ولكننا مع الأسف الشديد عدنا كما ذهبنا لم نجد سوى الترحيب المألوف بمقدمنا ومجاملتنا في إقامتنا ووداعنا على بركة الله].**

وأشرنا في هذه الرسالة إلى الرسالتين اللتين أرسلتا للمشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات في ٢ فبراير ١٩٦٦م وأن الفريق العمري عضو المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء قد إجتمع بأعضاء المجلس الجمهوري والوزراء وكبار ضباط القوات المسلحة في مساء الأحد ومساء الإثنين ١٣ و ١٩٦٦/٢/١٤م، وعرض عليهم الرسالتين الآنفتي الذكر فأقروا ما جاء فيهما بالإجماع، وإتفق الجميع، بعد إستعراض شامل للوضع القائم في الجمهورية اليمنية ولما يدور في أذهان المواطنين، على أن يتقدموا إلى الـ ج.ع.م. بالمطالب التالية:

[أ- إذا كان قادة المتحدة على إستعداد للإستمرار في مساعدتنا والتعاون معنا في جميع المجالات فعليهم:

أولًا: أن يواجهونا بصراحة تامة بما يطلبونه منا وما يشترطونه علينا وما يطمئنون إليه من ضمانات تكفل وفاءنا بما نلتزم به ونتعهد فيه، حتى نتمكن بالتعاون معهم من تصحيح الأخطاء وبناء الجمهورية بناء سليمًا.

ثانيًا: إذا كان لقادة المتحدة رأي في بعض الأشخاص أو في طريقة التعاون فإننا ننزل عند رأيهم دون إثارة أي معارضة أو إستنكار.

ثالثًا: نفتح صفحة جديدة على أساس من الصراحة والثقة والإخلاص تكريمًا وتقديسًا للتضحيات الغالية والدماء الزكية ووفاء للشهداء الأبرار الذين وهبوا حياتهم من أجل المبادئ الكبيرة والمثل العليا.

رابعًا: ندفن الماضي بأخطائه وشروره وسيئاته، سواء كانت هذه الأخطاء والشرور والسيئات نتيجة جهل أو سوء تفاهم أو إختلاف في الرأي أو تباين في المستويات.

ب- إذا كان قادة المتحدة قد فقدوا، ولا سمح الله، كل أمل في أشقائهم ولم تبق أية رغبة في التعامل معهم والإستجابة لهذه المطالب التي نحن مصرون عليها، فإننا نرى لزامًا علينا في الصدق مع الله ومع الشعب ومع أنفسنا ومع شركائنا في الـ ج.ع.م. أن يتخلى كل مسؤول منا عن أي مركز قيادي لعجزنا الحقيقي عن القيام بواجب القيادة، ولعدم وجود من يساعدنا. وسنعلن ذلك للشعب الذي يتوهم أن بيدنا حل مشاكله حتى لا نظل مسئولين أمامه ونتعرض لغضبه وسخطه.

ج- إن التخلي عن مراكز القيادة لن يكون تخليًا عن واجبنا كمواطنين عاديين نعمل بقدر ما نستطيع وفي حدود طاقتنا.

د - نترك للشعب حرية السير في الطريق الذي يريده، وإن أخوف ما نخافه أن هذا الشعب الجاهل المتخلف المحروم الممزق قد يتجه إتجاهًا خطيرًا بلا تصور ولا إدراك فيركع أمام أعدائه ويستغفرهم ويطلب منهم الرأفة والرحمة. فإن الذكرى الأليمة المريرة لا تزال حية في الأذهان وهي تكمن في إتفاقية الطائف ١٢ أغسطس ١٩٦٥م التي أعقبتها إتفاقية جدة بعد مدة لا تزيد على إثني عشر يومًا أي في ٢٤ أغسطس. والذكرى تنفع المؤمنين، فلنستعرضها ولنأخذ منها الدرس والعِظة والعبرة].

وصول عامر والسادات والمصارحة معهما

وبعد إعداد الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر والتوقيع عليها أقترح البعض إنتظار وصول المشير عامر والسيد أنور السادات لنرى ما هنالك من جديد. وقد جاء المشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات والسيد حسن صبري الخولي

والفريق المرتجي وعدد من كبار الضباط في نفس اليوم ٦٦/٢/١٥. وقد أستقبلناهم في المطار ورافقناهم إلى مقر القيادة العربية. وفي الخامسة مساءً أتصل بنا السفير أحمد شكري ليبلغنا أن السابعة هي موعدنا مع المشير والسيد أنور، وذهبنا مع العمري والأستاذ نعمان والقاضي عبدالسلام صبرة والقاضي عبدالله الإرياني واللواء حمود الجائفي والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. وبعد كلمات الترحيب تكلم المشير عامر كلامًا طويلًا يشرح فيه المؤامرات الدولية التي تحاك ضد اليمن. ومما قاله أن المشكلة اليوم ليست المحافظة على النظام الجمهوري أو عدم المحافظة عليه، بل أن الأمر الآن يتعلق بكيان اليمن وإستقلال اليمن ووحدة اليمن، فالسعودية تريد أن تقسم بلادكم وتبسط يدها على القسم الشمالي أو ما يسمى بالقسم الزيدي، وهذا مخطط وراءه أمريكا ودول الغرب. ونحن سنساعدكم على شرط أن تكونوا أنتم متحدين ولديكم جيش يمني مقاتل وحكومة تتحمل المسئولية، وأن يكون للقبائل اليمنية قيادة منضبطة وأن تكونوا أنتم المسئولين عن الثورة نجاحًا أو فشلًا ونحن سنساعدكم بقدر إمكاناتنا. وقد جاء كلام المشير كوسيلة من وسائل الضغط علينا لنوافق على التنازل عن النظام الجمهوري، لأن اليمن مهدد بإستقلاله ووحدته.

شعرت أنا بأن وراء كلام المشير عامر غرضًا ما، وقلت للأستاذ أحمد نعمان تكلم، فتكلم وأطال. وبقي موضوع لم يتطرق إليه إذ جاء في كلام المشير ما يشعرنا بأننا نحن اليمنيين المسئولون عن كل ما بلغت إليه الأمور من تدهور وضياع، وأنهم غير مسئولين عن شيء بل وغير ملزمين بإستمرار التأييد والمساندة. ولهذا فقد وجدت أن من الواجب أن أرد على هذه التهم ومحاولة التخلص فقلت للمشير لو رجعتم إلى رسائلنا إليكم وتذكرتم مواقفنا معكم لعرفتم أن ما تشترطونه اليوم هو ما كنا نطلبه نحن المتهمين بالمعارضة من أول شهور الثورة. إنكم تطالبون بإنشاء جيش يمني مقاتل وقد بحَّت أصواتنا في الدعوة إلى ذلك. ولما عقدنا إتفاقية مع روسيا على إنشاء جيش يمني قوامه خمسة وعشرون ألفًا وإعداده تدريبًا وتسليحًا أقمتم علينا القيامة وقال السيد الرئيس جمال عبدالناصر للرئيس السلال يوم

عودته من روسيا فور هبوطه من الطائرة أننا طعناكم من الخلف بعقد الإتفاقية، وإرضاءً لكم أوقفناها. ثم جاء في كلامكم ما يشعر بمحاولة التخلص من المسئولية عن الثورة نجاحًا وفشلًا وإسمحوا لي أن أكون صريحًا معكم فأقول، لقد سبق أن قال لنا الفريق المرتجي في القاهرة أننا قمنا بالثورة ولم نأخذ رأيكم فيها فعلينا نحن أن نحميها. وأنا أعذر الفريق المرتجي لأنه بصفته العسكرية قد يكون بعيدًا عن المسرح السياسي، وقد فضلت يومها أن لا أرد عليه بالصراحة الكاملة ولكني اليوم أسمح لنفسي بالجواب وأنتم موجودون فأقول إنه لما يهمني جدًا أن يعرف الفريق وغيره من الإخوة العرب العاملين في اليمن أن ثورة اليمن قامت، حينما قامت، بمباركة من القاهرة وموعودة بالدعم والتأييد والحماية. وكان قد أبلغنا الضباط الذين كانوا على صلة بالسفارة العربية في صنعاء أنهم أوضحوا للمسئولين فيها أنه لا جيش ولا إمكانيات وأكدوا لهم أنه من المنتظر أن تنتفض القبائل اليمنية كما حدث في ثورات سابقة، وبعد أخذ رأي القاهرة قيل لهم عليكم أن تطلقوا الطلقة الأولى وتتركوا للقاهرة ما وراءها. ونحن بدورنا نعترف، بل نشهد أنكم وفيتم بما وعدتم ودخلتم بكل ثقلكم وضحيتم بالمال والرجال. ولكن ذلك لا يعفيكم من المسئولية عن مصير الثورة بل يحتم عليكم الوقوف بجانب اليمن حتى يقف على قدميه، ولا سيما وقد وقفتم في وجه كل محاولة يمنية لحل المشكلة أو الإضطلاع بالمسئولية، على أن تقفوا أنتم موقف المساعد والموجه.

وقد ساد الموقف بعد هذا الكلام صمت ووجوم ولم يرد أحد إلاّ أن السيد أنور السادات قال لا.. لا يا قاضي عبدالرحمن ليس إلى هذا الحد. فالضباط قد قالوا لنا أن لديهم سبعة عشر ألف جندي، ولولا ذلك لما تورطنا. فقلت له أنا لا أريد بما قلته أن أعفي اليمنيين من المسئولية عن أخطائهم وإهمالهم وتواكلهم وإعتمادهم على القوات العربية. ولكني أريد أن أنبه إلى أن القوات العربية قد أسهمت في ذلك وأنها شريكة في المسؤولية، ولا سيما وقد كان هنا فعلًا جيش يمني أعلن ولاءه للثورة ولكن القيادة العربية أصرت على تسريحه بحجة أنه جيش رجعي وغير منظم وأنها تريد أن تنشئ جيشًا حديثًا ثوريًا. وقد كان نتيجة هذا الرأي أن ألتحق

معظم الجيش القديم بالعدو وأصبح يقاتل ضد الجمهورية، وبقيت الجمهورية بدون جيش لا حديث ولا قديم. كما أنها، أي القيادة العربية، شجعت ضباطنا وجنودنا على الإهمال وعدم الشعور بالمسئولية ولم تفسح لهم المجال بالعمل المستقل الذي يشعرهم بالذاتية، وبالتالي بالمسئولية. ومرة أخرى لا أريد بهذا العودة إلى الماضي أو محاسبة أحد وإنما أريد أن يشعر الجميع بالمسئولية المشتركة. إننا الآن أمام خطر داهم يجعلنا نتمسك بمساعدتكم، وبالتالي نقبل شروطكم لاستمرار هذه المساعدة، حرصًا على مصلحة بلادنا وحفاظًا على مكاسب شعبنا وثورته التي ضحى في سبيلها بالآلاف من الشهداء والغزير من الدماء والأموال والجهود خلال ربع قرن.

وقلت لهم إننا نشعر أن لكم شروطًا لم تفصحوا عنها سواء كانت بالنسبة إلى بعض الأشخاص منا أو إلى السياسة التي يجب السير عليها، ونحن نرجو أن تكونوا صُرحاء فتوضحوا الطريق التي تريدون سير التعاون عليها وتسمون الأشخاص الذين تحبون التعاون معهم وترسمون السياسة التي ترون السير عليها. ثم من كان منا يرى رأيكم أشترك في الحكم وتحمل المسئولية، ومن كان له رأي آخر فما عليه إلاّ أن يفسح المجال لغيره، على أن يكون جنديًا في سبيل الدفاع عن مكاسب الشعب. وذكّرت المشير عامر أن هذا هو ما رجوناه منهم في أعقاب مؤتمر عمران، ثم في أعقاب مؤتمر خمر حينما رأينا أن مقررات الشعب في المؤتمرين لم تحظ بقبولهم.

اشاعات التقسيم والرسالة إلى عبدالناصر

وبعد هذا الموقف الصريح أجتمع المشير عامر بالمشائخ والقبائل وأكد لهم أن مصر ستظل بجانب اليمن ولا يمكنها التفريط بمكاسب ثورته. وسر الجميع لهذا التأكيد وفسرناه بأنه قد جاء تأثرًا بالموقف الصريح الذي وقفناه معه، وأضربنا صفحًا عن إرسال الرسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر. ولكنا فوجئنا، بعد أيام قليلة من تأكيدات المشير، بالقيادة العربية تضغط علينا لنحضر الدورة الثانية

لمؤتمر حرض، وتدفعنا إلى التنازل، الذي لا بد منه في كل تصالح كما قالوا. فأستغربنا هذا التناقض الغريب الذي دلنا على أن الغرض من التصريحات العلنية المتشددة والملتزمة والضغط غير العلني لحملنا على التنازل إنما هو تأكيد لما فهمناه من الفريق المرتجي من أنهم يريدون أن نحمل نحن دونهم مسئولية التنازلات. لذلك رجحنا إرسال الرسالة التي كنا قد أعددناها للرئيس جمال عبدالناصر وقد أرسلناها في ١٩٦٦/٢/٢٥م مصحوبة برسالة أخرى وقع عليها إلى جانبي كلا من أحمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري والفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري رئيس الوزراء وقلنا له فيها أن المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء وضباط القوات المسلحة اليمنية أتفقوا، بعد عدة جلسات فيما بينهم لدراسة الموقف، على إرسال رسالة إليه ولكن كان فيما جاء في خطابه في عيد الوحدة وفي كلام المشير عامر عند وصوله إلى صنعاء مع السيد أنور السادات ما أعاد الثقة والأمل وجعلنا نرجئ إرسال الرسالة.

وقلنا له أنه: [**تعقب كل ذلك تصريحات عن قيام الدورة الثانية لمؤتمر حرض والإتفاق على تفسيرات محددة دون علمنا، وإنسحاب القوات العربية من الجوف، وصاحبها إشاعات مستفيضة عن أنباء معزوة إلى أحد القادة العرب الكبار تقول أن هناك إتجاهًا إلى تقسيم البلاد والتخلي عن الشمال، والإنسحاب إلى الجنوب لتشكيل حكومة جمهورية من الجنوب المحتل والجنوب المستقل كحل للمشكلة، نوضع نحن الجمهوريين فيه أمام أمر واقع. وتبع ذلك توزيع منشورات طبعت في القاهرة تدعو إلى الفكرة نفسها**[1]**. كل هذا مجتمعًا ومتفرقًا بلبل**

(١) كان المصريون يعتقدون أن الجنوبيين، أو بعبارة أخرى الشوافع، يحبونهم بل ويتمنون أن يحكموهم. هذا هو ما لمسناه من خلال كلامهم ومناقشاتهم، وحتى من خلال ما كتبه بعض كتابهم على قلة ما كتبوه عن اليمن. وكانت هذه العقيدة المستقرة ناشئة من شيئين إثنين. الأول أنه كان لهم مريدون يزعمون لهم أنهم ناصريون، وأن كل الشوافع ناصريون ويحبون المصريين، وأنهم أي المريدين زعماء يقودونهم وراءهم. والثاني أن من طبيعة المنطقة الزراعية أن تجعل من سكانها أناسًا يألفون الهدوء ويميلون إلى الطاعة ويبدون الود لكل ذي سلطان. فكأنهم كانوا يسمعون منهم كلامًا يتسم بالود والمجاملة فيفسرونه بما هو أبعد من معنى المجاملة، كما يفسرون ولاءهم للجمهورية وعدم محاربتهم لها وكأنما جاء ذلك كأثر من آثار شعبية عبدالناصر. والحقيقة أنهم كانوا يحملون لهم ودًا حقيقيًا بعد وصولهم إلى اليمن، بصفتهم جاءوا لمساعدة اليمن، فلما بدأوا يتدخلون بشئون اليمن، وجاء البيضاني كممثل لمصر وكان منه ما كان، ثم وصل إلى عدن يدعو إلى دولة شافعية تشمل جنوب اليمن المحتل وجنوب اليمن المستقل، اعتبروا ذلك بوادر تسلط ونفروا نفورًا كبيرًا ستروه بالمجاملة واظهار الود.

الأفكار وأشاع الإضطراب في نفوسنا وفي نفوس المشائخ والمواطنين فقررنا المجيء إلى القاهرة لإجراء محادثات صريحة تنير لنا الطريق وتخرجنا من الحيرة التي أوقعنا فيها ما يجري حولنا بدون علمنا].

وقلنا للرئيس عبدالناصر في هذه الرسالة أننا قد استمعنا الى كلام المشير عامر الصريح وشرحه للخطة الجديدة التي وضعت أخيرًا بإسم (تغيير مواقع القوات)، وأنه قد [**أذهلنا أن تقضي هذه الخطة بالتخلي عن صعدة وحجة والطور ومسور والزافن والسودة والحرف والحزم والخراب وخولان وريدة وجبل عيال يزيد وخمر وحوث، وبعبارة أخصر التخلي عن كل المناطق الواقعة في شمال صنعاء وشرقها وشمالها الغربي. ومعنى ذلك تسليم نصف مساحة اليمن للعدو ليتسنى له أن يقيم حكومة لها عاصمتها ولها أراضيها ولها شعبها، بعد أن كانت عاصمتها الكهوف في الجبال وأراضيها بعض الجبال المتاخمة للسعودية والتي لا تساوي خمسة في المائة من مساحة اليمن الجمهوري، وشعبها عصابات من المرتزقة يعيشون في هذه الجبال. وقد أعتبرنا هذا خطوة أولى لتنفيذ التقسيم الذي يتحدث عنه بعض القادة العرب.**

نعم لقد أذهلنا أن تهدر الدماء والضحايا والجهود والأموال الكثيرة التي قدمتموها للاستيلاء على هذه المناطق وقدمتها اليمن خلال الأعوام الثلاثة الماضية وعبر ربع قرن مضى، وأن يجري ذلك من وراء ظهورنا، ولغاية نجهلها، ومبررات لا نقتنع بها].

وشرحنا ما يترتب على التخلي عن المناطق المذكورة وقلنا له بأن ذلك سيؤدي بدافع من [**الخوف والطمع للتسابق إلى تقديم الولاء لبيت حميدالدين وبذلك يصبح ثلثا الأراضي اليمنية بيد العدو، وسيصبح مركز القوات العربية ضعيفًا ومعرضًا حتمًا للهجوم، وتتحول المناطق الجنوبية الهادئة إلى مناطق حرب ليصيبها ما أصاب الشمال من خراب ودمار بدون ذنب ولا جريرة. وإن التاريخ على مداه الطويل يثبت أن سقوط الشمال في يد أي غازٍ أو محارب يتبعه سقوط الجنوب بدون حرب. وإذا كانت هذه الخطة قد وضعت لتقديرات عسكرية نحن في إعتقاد واضعيها نجهلها، فإنه يهمنا أن نبدي رأينا الصريح الواضح المستند إلى معرفتنا بطبيعة بلادنا ونفسيات شعبنا، وأن نسجل هنا، حتى لا نكون غاشين لكم ولا لأنفسنا وبلادنا خطأ هذه التقديرات. ونحن متأكدون أن المستقبل سيثبت صحة رأينا كما أثبت صحة آراء كثيرة كانت يومها تقابل بالرفض والريبة وشتى التهم].**

وقلنا للرئيس عبدالناصر [**أما نحن فإننا قد حاولنا أن نقنع أنفسنا بالتسليم بهذه الخطة فعجزنا. ونحن عاجزون كل العجز عن تحمل مسئولية السير في طريق مظلم، وعلى خطة هي في تقديرنا خاطئة. ولهذا فنحن نرجو من سيادتكم أن تتعاونوا مع من ترون من الإخوان الذين يجدون في أنفسهم الإقتناع بسلامة الخطة، والإستعداد لتحمل المسئولية**

بتشكيل حكومة تتحمل معكم المهمة التاريخية في هذه الفترة العصيبة. وسنظل نحن في الـ ج.ع.م. لنترك لهم الفرصة كاملة بعيدين عن كل وهم وظن، راجين لهم التوفيق والنجاح].

وقد ارفقنا الرسالة الاولى التي تم اعدادها في ٢/١٥ بهذه الرسالة.

رسائل مجلس الوزراء وقيادة الجيش

وقد بعث مجلس الوزراء والقيادة العليا للقوات المسلحة اليمنية برسالة إلى كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر والسيد أنور السادات يؤيدون فيها ما جاء في الرسائل الآنفة الذكر وقالوا فيها [**أجتمع مجلس الوزراء والقيادة العليا للقوات المسلحة اليمنية في جلسة مشتركة مساء الأحد ٢/١٣ ومساء الإثنين ٢/١٤ وأستعرضوا الرسائل التي أرسلت لكم من الإخوان الإرياني ونعمان وعثمان والعمري أعضاء المجلس الجمهوري، والتي تعرض بصراحة ووضوح رأيهم في إتفاقية جدة وموقف الـ ج.ع.م. من تفسيرات المملكة العربية السعودية لهذه الإتفاقية، وقد وافقوا بالإجماع على محتوى هذه الرسائل. فنرجو أن يكون في الإعتبار أنها تعبر عن رأي الجميع**].

وقد سجل مشائخ وأعيان وعقال اليمن رأيهم إزاء ما أشيع عن إتجاه لتقسيم اليمن فرفعوا للرئيس عبدالناصر رسالة وقع عليها أكثر من ألف شخص ما بين شيخ وعاقل وعين وقالوا فيها [**نحن مشائخ وأعيان وعقال ألوية صنعاء وصعدة وحجة والبيضاء وتعز وأب والحديدة ورداع، نحيي بكل تقدير وشكر وإحترام مساعدتكم العسكرية لبلادنا، وحمايتكم لجمهوريتنا ومكاسب ثورتنا، ونطالب بإستمرار هذه المساعدة حتى نقف على أقدامنا ونعتمد على أنفسنا عسكريًا**]. وقالوا: [**وقد تردد أخيرًا في الأوساط اليمنية بمناسبة وصول اللواء محمود إبراهيم إلى تعز خبر أزعجنا وأقض مضاجعنا وكاد يزعزع ثقتنا. وهذا الخبر يقول أن هناك إتجاهًا إلى تقسيم اليمن إلى جنوب وشمال، وأن القوات العربية ستقصر عنايتها على الجنوب بينما تترك الشمال لبنيه، وبالتالي لبيت حميدالدين والسعودية، وأن ذلك كان ملموسًا من كلام اللواء إبراهيم لبعض الخاصة. ونحن مع إجلالنا وإكبارنا لرسالتكم القومية ومبادئكم السامية، يهمنا أن يعرف الجميع أننا جميعًا نرفض رفضًا قاطعًا تجزئة بلادنا تحت أي إسم أو أي شعار، وأننا نفضل أن نموت عن أخرنا قبل أن نرى اليوم الذي يعود فيه نفوذ الطغاة أو سيطرة السعودية على أي شبر من بلادنا. وما نحن إلاّ أبناء وطن واحد وأب واحد ودين واحد، نفضل أي مصير سيئ لبلادنا على تجزئة أراضيها والتفريق بين أبنائها. لتعلم ذلك السعودية حق العلم، وليعلم ذلك مَن وراء السعودية من دول الأرض. وإذا كنتم قد قررتم التخلي عنا لأسباب لا تملكون التغلب عليها، فوافقتم على هذا المصير الذي يعتبر أسوأ من عودة الرجعية نفسها، فإنكم أعرف بمسئوليتكم التاريخية أمام**

الله وأمام التاريخ وأمام العالم. أما نحن، فكل مواطن سيحمل سلاحه ليدافع عن بلده في أقصى الشمال كما يدافع عنه في أقصى الجنوب. ونحن جميع ورأينا واحد وثقتنا بالله أنه لن يتخلى عنا].

إنعدام الثقة وزيارة القاهرة مرة أخرى

كان التشاؤم وإنعدام الثقة بيننا وبين المصريين قد بلغا مبلغهما. وكانوا قد بدأوا يسحبون قواتهم من صعدة وحجة وغيرهما من المناطق الشمالية، وكنا نعتبر ذلك مؤكدًا للمعلومات التي جاءت تقول أن إتفاقًا بينهم وبين السعودية على أن يسحبوا قواتهم إلى المناطق الجنوبية ليكونوا منها ومن الجنوب المحتل جمهورية مرتبطة بالقاهرة بينما يبقى الشمال الزيدي تحت نفوذ السعوديين بإسم مملكة يكون على رأسها أحد أفراد حميدالدين. وكنا قد سمعنا من المشير والسادات عن فكرة الإنسحاب من الشمال إلى الجنوب، وقد برروه بأنهم يريدون تجميع قواتهم وترك المجال لتوسع السعوديين ليستنزفهم القبائل بكثرة المطالب. ولم نستسغ ذلك وأزعجنا ذلك جدًا فقررنا السفر إلى القاهرة.

وفي ١٩٦٦/٣/١٠م غادرنا مطار الرحبة على الطائرة اليمنية ومعنا الفريق حسن العمري والقاضي عبدالسلام صبرة وحمود الجائفي ومحمد الرعيني والشيخ عبدالله الأحمر وحمود بيدر والدكتور محمد سعيد العطار والدكتور حسن مكي والفريق المرتجي والسفير شكري وغيرهم. كان في إستقبالنا أنور سلامة ومحمد فوزي.

وفي ١٩٦٦/٣/١٢م قابل الوفد المشير عامر والسيد أنور السادات. وقد تكلم المشير بصراحة وأكد لنا عزمهم على سحب قواتهم من صعدة وحجة وغيرهما إلى الجنوب من صنعاء. وقد أبدينا إنزعاجنا لذلك وأوضحنا العواقب الوخيمة لهذا التصرف، وكنا واقعين تحت تأثير الخوف من وجود إتفاق مع السعودية على تحويل اليمن إلى مناطق نفوذ كما سبقت الإشارة إليه، وقد أكد لنا المشير أن القرار لا يقبل المناقشة.

وفي يوم ١٩٦٦/٣/١٣م أجتمعت بالسيد أنور السادات على حِدة، وحاول أن يقنعني بسلامة قرار الإنسحاب، وحاولت من جهتي أن أقنعه بخطأ التقديرات. وقلت له بصراحة إذا كنتم تقدرون أن القبائل الشمالية ستترككم تهدؤون في الجنوب فأنتم مخطئون. إنكم لن تفعلوا شيئًا أكثر من أن تنقلوا المعركة من الشمال إلى الجنوب الوادع الهادئ المسالم، وتسببوا لخرابه وتدميره كما دمر الشمال، فالقرار قد بني على تقديرات خاطئة. وكانت تأتي هذه المحاولات لتزيد مخاوفنا من تجزئة بلادنا.

وفي ٣/١٩ أجتمعنا بالمشير عامر والسيد أنور مرة أخرى، وكان التصميم على الإنسحاب من المناطق الشمالية لا يزال قائمًا. فأخذ الكلام الشيخ عبدالله الأحمر قائلًا، وكنت قد أتفقت معه على أن يقول ذلك على أن يوجه الخطاب إليّ بصفتي من جنوب صنعاء، "لا تظنون أنكم ستنسحبون إلى الجنوب وتتركوننا لبيت حميدالدين والسعودية، أنا أقسم لكم بالله وأقول هذا عن جميع القبائل الشمالية الموالية للجمهورية، أننا لن ندعكم يومًا واحدًا هادئين، وأننا لن نُحكَم إلاّ بالنظام الجمهوري جميعًا أو بالملكية كلنا، وإلاّ فلا بد أن ننزل البدر إلى تعز لو ما بقي مننا واحد". وجاء هذا التهديد مطابقًا لما كنت قلته للسيد أنور السادات، وها هو يقوله الشيخ عبدالله الأحمر عن عشرات الآلاف من المقاتلين الذين جربوا شراستهم. وأمامه تراجع المشير عامر ووافق على بقاء القوات المصرية التي في حجة والتي في ريدة.

وفي ٣/٢٢ ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابًا في مدينة السويس وأعلن فيه عزم الـ ج.ع.م. على الإستمرار في مساندة اليمن وعلى بقاء قواتها حتى يقف اليمن على قدميه. وقد أعتبرت السعودية هذا مخالفًا لإتفاقية جدة كما وقع الخطاب لدينا موقعًا حسنًا.

وفي ١٩٦٦/٣/٢٣م أجتمعنا مع الأستاذ أحمد نعمان وإبنه محمد والدكتورين مكي والعطار وأستعرضنا خطاب الرئيس جمال عبدالناصر. وقال البعض أنه قد

يكون الغرض منه الضغط على السعودية وأنه شبيه بخطابه في بورسعيد الذي أعقبته إتفاقية جدة. وقلت قد يكون ذلك جائزًا ولكن الذي يفرق بين الخطابين هو ما تضمنه الأخير من المهاجمة للسعودية مما يدل على أن شهر العسل قد أنتهى بالنسبة إلى إتفاقية جدة.

وفي ٣/٢٤ أجتمعت مع العمري بالسادات، وأعاد الحديث في موضوع الإنسحاب فقلنا له ما قاله المثل العربي (قطعت جهينة قول كل خطيب) وخطاب سيادة الرئيس قد قطع الحديث في هذا. وأقترح السيد أنور تشكيل جبهة تحرير وطنية على غرار ما فعله الجزائريون، فقلت له، تلميحًا مقصودًا، إن الملكيين يطلقون على أنفسهم منظمة تحرير أما نحن فممن نتحرر؟ ثم إننا حكومة قائمة لنا جيشنا ولنا مساعدونا ويمكن إيجاد ميليشيات حرس وطني أو تنظيم شعبي. فقال أو كذلك، فقلت له ذلك مادعونا إليه في مؤتمر عمران ثم في مؤتمر خمر ولكنكم عارضتم ذلك. فقال يبدو أنه قد أصبح ضروريًا.

وفي ٦٦/٣/٢٥ أجتمعنا في بيت السفير أحمد شكري وأستعرضنا الخطوط العريضة لمهمة المؤتمر وقراراته، وفي التنظيم الشعبي ونظام عمله ومناهجه. وأتفقنا على أن يسمى (الإتحاد اليمني التقدمي). حاولوا أن يكون الإسم الإتحاد الإشتراكي اليمني، كما هو الحال في مصر، حتى إذا جاءت الوحدة وجدت الخطوة الأولى في هذا قد تمت، ولكني عارضت ذلك وقلت لهم حينما تأتي الوحدة ستحمل معها كل أسسها إلاّ إذا كنتم تريدون أن يطير من بقي في أيدينا من القبائل اليمنية الشمالية بل والجنوبية أيضًا، لأن ذلك سيفزع المشائخ هناك ويأتي هذا بالنسبة إليهم مصداقًا للدعايات التي تشنها إذاعة الملكيين وتقول لهم أن المصريين سيأخذون أموالكم إن اليوم أو غدًا، ولدينا مستقبلًا العدالة الإجتماعية التي تؤدي الغرض ولا تنفر المواطنين. وقلت للسفير إرجع إلى تاريخ ثورتكم التي لم تجابه بمعارضة عسكرية ولا أطلقت في وجهها رصاصة، كم تقلبت الأسماء بالتنظيم هناك، وحتى الآن لم يؤد أي تنظيم منها دوره المنتظر. هذا وأنتم في شعب مصر الشعب المسالم الذي يدين للشرعية بالطاعة، وواقعنا لا يحتمل التعلق بالشعارات الإذاعية التي لم

يأت وقت تطبيقها، وأنتم تعرفون أي ضرر جرّته تصريحات البيضاني في أعقاب الثورة على البلاد وإننا لا نزال نعاني منها حتى اليوم، ونحن لا نحب المزايدة برفع شعارات فارغة عن المحتوى لا نجني منها غير تأليب السعودية ومَن وراءها على الثورة، فنرجو أن تتركوا لنا التصرف في هذه الأمور فنحن أعرف بواقع بلادنا.

في ٦٦/٣/٢٦ أستعرضنا مع الرئيس السلال والعمري ونعمان وكل المسئولين الموجودين في القاهرة، ومعنا الفريق المرتجي والسفير شكري وغيرهما من المسئولين المصريين، أستعرضنا فيلم (ثورة اليمن) وهو مسخ للتاريخ ولا يمت إلى الحقيقة بصلة.

وفي ٦٦/٣/٢٧ أجتمعنا جميعًا، بإستثناء الرئيس السلال، بالمشير عامر والسيد أنور السادات وأعادا الكلام في ما أكداه أكثر من مرة حول الإنسحاب وحول تشكيل جبهة تحرير. وقلنا لهما إننا سنسافر ونحن تائهون لعدم وضوح السياسة، فأنتما تقولان شيئًا والرئيس عبدالناصر في خطاباته يقول كلامًا آخر. وكنا نأمل أن تعتبروا أنا وإياكم طرف واحد فلا نظل جاهلين لما يجري من وراء ظهورنا، وعلى الأقل لا بد أن نعرف هل إتفاقية جدة لا تزال قائمة أم أنها قد أنتهت كما يظهر من خطاب الرئيس. فقالوا بل يجب أن تهيئوا أنفسكم للتفاهم مع الملكيين بإستثناء بيت حميدالدين، وما عدا ذلك يمكن أن يأتي على أساس التطوير، سواء النظام أو غيره، والعبرة بالمحتوى لا بالألفاظ والأسماء. ومعنى ذلك أنه لا مانع من إلغاء النظام الجمهوري وبقاء أهداف الثورة الستة. فقلنا لهما أن هذا ما لا نقبله وتأكدوا أن من رفض الإسم سيرفض أكثر المضمون والمحتوى. ومع هذا فالقوة بأيديكم والشعب اليمني أمامكم وأنتم وما تريدون، وخرجنا على غير وفاق. وتوجهنا بعدها إلى صنعاء ومعنا الشيخ أمين نعمان والدكتوران العطار ومكي والقاضي محمد الأكوع وغيرهم، وبقي العمري والنعمان للعيد بجانب أولادهما في القاهرة.

وصلنا صنعاء، وأجتمعنا بمجلس الوزراء، وشرحنا له نتائج محادثاتنا في القاهرة وأنها غير مسرّة. ثم توجهنا إلى تعز للعيد مع الأولاد، وهناك أجتمعنا

بالشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري ووضعنا أمامه الصورة كاملة.

وفي ١٩٦٦/٤/١م ذهبنا إلى إب وهناك بلغنا توزيع منشورات طائفية تدعو إلى العمل ضد الزيدية، وكان واضحًا أن الموجه هو الإستعمار الإنجليزي القابع في عدن يعاني من مقاومة الثوار الذين تمدهم الـ ج.ع.م. والـ ج.ع.ي. وكان الإستعمار يجري على قاعدته العتيقة (فَرِّق تسد)، ولكن أحدًا لم يتأثر بها بل قال الناس أنه أول يوم من إبريل وهذه هي كذبته.

استشهاد القاضي عبدالله محمد الارياني

في الساعة الخامسة مساءً من يوم ١٣ إبريل ١٩٦٦م، وكنت لا أزال في تعز أقضي أيام العيد فيها مع الأولاد كما هي العادة، دخل علي الولد الأستاذ مطهر بن علي وفي يده ورقة ووجهه مكفهر ودموعه ملأ عينيه وهو يقول عظم الله أجركم. ففزعت وقلت بمن، فقال بالوالد القاضي عبدالله بن محمد الإرياني وزير الإدارة المحلية. وواصل كلامه قائلًا لقد أعتدى على حياته الشقي عبدالوهاب الوشلي، الموظف بوزارة الإعلام، وأخذ يتوعد ويقول والله لنفعلن ونفعلن. وكنت قد أخذت بالصدمة، ولم أملك عيني فأطلقت لهما العنان، ثم تذكرت أن هذا الأخ الذي فقدناه ونحن أحوج ما نكون إليه قد مات مقتولًا ظلمًا فأستمسكت وكفكفت دمعي وأنا أعاني من الحزن والغيظ والقهر ما الله به عليم.

وأخذت أسترجع وأردد اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال. وأخذت من الولد مطهر الورقة فإذا هي برقية من الأخ القاضي عبدالسلام صبرة ينعي إلينا الشهيد ويقول أن القاتل الشقي قد أنتحر برصاصة من نفس المسدس الذي أستشهد به الأخ الشهيد، وأن وزير الخزانة العقيد أحمد الرحومي، الذي كان موجودًا في مكتب الشهيد، قد أصيب بطلقة في بطنه وحالته خطيرة. كان الفريق العمري رئيس الوزراء في ذمار، وكان الشهيد يقوم بأعماله، ولما أبلغ النبأ توجه إلى صنعاء وأمر بإذاعة النبأ فأذيع في الحادية عشرة مساءً. وكانت عائلة الشهيد في

إريان، فتصورت كيف سيكون وقع الخبر عليهم فلم أملك عيني مرة أخرى. وبعد إذاعة النبأ جاءني الإخوان والأصدقاء ومشائخ البلاد وأعيانها يعزون، وكان أكثرهم يطلقون لأعينهم العنان حتى أكون أنا هو الذي يعزيهم ويوصيهم بالصبر. وقد بت بشر ليلة، لا لأنا لم نألف المصائب، فقد أصبت بوفاة والدي وكان له أكبر مكان في قلبي كما أصبت بأخوة أعزاء ولم أجد ما وجدته من الحزن المقرون بالقهر والألم. وفي صباح اليوم الثاني أتجهت إلى صنعاء على الطائرة لتشييع الجثمان الذي كان قد سجي في القصر الجمهوري، وكان موكب التشييع مهيبًا لم تعرف له صنعاء مثيلًا. وقد ووري جثمانه الطاهر في مقبرة الشهداء وأعلن الحداد ثلاثة أيام كما صلي عليه في جميع مساجد اليمن صلاة الغائب.

كان كثير من الناس يجزمون أن القتل وراءه مؤامرة ملكية، وأن السر قد مات بموت القاتل الشقي. وقد أراد الفريق العمري أن تكون ردة الفعل بتنفيذ أحكام الإعدام على عدد من الهاشميين المحكوم عليهم بالإعدام والمعتقلين في سجن صنعاء، ولكنني عارضت ذلك بشدة وقلت له قد يكون وراء الحادثة التي أصبنا بها إصابة لن تعوض مؤامرة، ولكن ماذنب الذين هم في الحبس. فقال أنهم من المحكوم عليهم بالإعدام، فقلت له أرجو أن لا يقترن قتلهم بحادثة مقتل الأخ الشهيد، إن على الحكومة أن تأمر بالتحقيق في ملابسات الحادث وخلفياته، ومن تعلقت به التهمة قدم إلى محكمة عادلة لتقول كلمتها فيه، ولا نقبل أن يتحمل إسم الشهيد الإرياني ظلامة أحد أبدًا. وقد تظاهر بالإقتناع ولكنه أمر بإعدام محمد ساري الذي حكم عليه بالإعدام لسوقه الشهيد حميد الأحمر إلى تحت سيف الإمام أحمد وكذلك فعل بأبيه الشيخ حسين الأحمر. وقد إنزعجت حينما بلغني ذلك ولكن الله تعالى يعلم أني لم أوافق عليه وهو تعالى الذي يحاسب كل نفس بما كسبت. وكان الفريق العمري يرى في الشهيد رحمه الله ورضي عنه صديقًا أثيرًا وكفؤًا في نفس الوقت، وقد كان يتحمل عنه جُل أعمال رئاسة الوزراء.

بقيت في صنعاء ثلاثة أيام لحضور حلقات الدرس والتأبين المعتادة بحسب التقاليد. وقد ألقيت كلمة في أول ليلة حملت فيها السعودية مسئولية ما يجري في

اليمن من الدماء. وكانت كلمتي مؤدبة، وقد أذيعت من الإذاعة على الهواء كما أذيع غيرها من الكلمات والخطب والقصائد التي ألقيت من عدد من الضباط والعلماء. وقد قام بعدي الأخ رئيس الوزراء الفريق العمري فألقى كلمة منفعلة جدًا وددت أنها لم تذع على الهواء، فقد هاجم السعودية والملك فيصلًا مهاجمة شديدة، وكان منفعلًا بفعل الحزن على الفقيد رحمه الله. وقد أوصيت بعد خروجنا من الجامع بشطب الكلمات الجارحة.

وبعد القيام بما توجبه التقاليد في صنعاء توجهت إلى إريان لتعزية عائلة الشهيد، وقد كانت في حالة لا تنفع معها أي تعزية. ولكن المعزين توافدوا من جميع المناطق اليمنية وفيهم المشائخ الكبار والعلماء والأصدقاء فأشتغلت العائلة بالإشراف على إعداد الضيافة للوافدين وبرد حزنها بعض الشيء، ثم جاء ابن الشهيد الولد مطهر بن عبدالله، الذي كان يدرس الطب في إيطاليا، وقد أبدى من الثبات والصبر والعصمة ما أشاعه على جميع الحزانى من العائلة وغيرها. وقد ظل سيل الوافدين يزداد يومًا بعد يوم مما جعلنا بعد ثلاثة أيام نرى من واجبنا أن نغادر إريان إلى تعز رحمة بالأسرة وبأهل المحل الذين أرهقهم العمل. وهذه التقاليد يراها البعض مخالفة للسنة التي عبر عنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم حين أستشهد جعفر الطيار رضي الله عنه (إصنعوا لآل جعفر طعامًا فإنه قد نزل بهم ما يشغلهم عن أنفسهم) أو كما قال صلوات الله وسلامه عليه. فالسنة أن يصنع الآخرون لذوي الميت طعامًا، ولكن التقاليد تفرض على أسرة الميت بل وأهل محله أن يصنعوا طعامًا للوافدين للتعزية. ويرى البعض أن في ذلك إبعادًا لهم عن المصاب وتذكره والعودة بهم إلى غمار الحياة. وقد غادرنا إريان إلى تعز، وبعد أيام إلى صنعاء. وطلبنا التحقيقات من المباحث وكان على رأسها العقيد محمد الأكوع، وقد قدم إلينا تحقيقًا مطولًا ولم نجد في التحقيقات ما يلقي الضوء على الخلفيات ولا ما يدين معيّنًا، غير القاتل الشقي، بالتهمة بصورة يمكن معها مؤاخذة المتهمين والضمير مرتاح والقلب مطمئن إلى أن العدالة مكفولة. ولم نتبع الهوى فنضل، ولا جعلنا للحزن والألم والقهر،الذي تجرعنا مراراته، سبيلًا لأن تخرجنا

عما تقتضيه الشريعة والعدالة والإنسانية. وإذا كان هناك من أشترك بالمؤامرة على الشهيد العزيز فسيتولى الله الإنصاف منهم فهو الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

عدنا إلى تعز، وبقينا فيها إلى ١٩٦٦/٤/٢٥م حينما جاءنا أهالي ريمة وعتمة يشكون من الحاج محمد عكارس الذي أرسله الفريق العمري لإخضاع المواطنين هنالك. فبعثنا له برقية ننتقد إرسال عكارس وهو المشهور بالقسوة لإيذاء مواطنين طائعين موالين للجمهورية. وكان الشيخ محمد علي عثمان قد هدد بالإستقالة فتضامنت معه، لئلا تفسر العملية بالطائفية. وقد غضب العمري ورفض القيام بالأعمال وبعث إلينا برقية يطلب قبول إستقالته. وجاء الإخوان القاضي عبدالسلام صبرة واللواء الجائفي والسفير العربي أحمد شكري يطلبون سفرنا الى صنعاء فقبلنا بعد الإلحاح الشديد، وتوجهنا معهم إلى صنعاء في ٦٦/٤/٣٠ على طائرة عربية، وكان العمري في إستقبالنا في المطار.

وفي يوم ١٩٦٦/٥/١م أجتمعنا في جلسة مشتركة، كان مدار البحث فيها موضوع وضع حد لما يشكوه المواطنون من فساد القيادات العسكرية والموظفين المدنيين. وقررنا إلزام المباحث والمخابرات معًا بتقديم تقرير عن المنحرفين والمخربين والمرتشين ليكون التحقيق معهم ثم التصرف بشأنهم بحسب ما يسفر عنه التحقيق. وفي هذا اليوم ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابًا بمناسبة عيد العمال أكد فيه مساندة حكومته لليمن.

وفي ٥/٣ قدّم المسؤولون في المباحث والمخابرات العامة أسماء المخربين والمنحرفين. وكان في الأسماء ما دلنا على أن عملهم كله خبط عشواء، يدل على جهلهم وعدم وجود كفاءات في الجهازين. فقد كان فيما قدموه من أسماء لأشخاص قد ماتوا قبل سنين، وبعضهم قد التحق بالعدو ولم يعد في العمل الذي كان يشغله. كما أن بعض الأسماء من المخلصين الذين لا يمكن أن يتطرق إليهم شك.

لقاء العمري بكوسجين

وفي ٦٦/٥/٥ عُقدت جلسة للمجلس الجمهوري تقرر فيها سفر الفريق العمري في ٥/١١ إلى القاهرة للإجتماع برئيس وزراء الإتحاد السوفيتي كوسجين الذي

سيزور المتحدة. وكان المشير عامر قد أقترح ذلك ووعد بترتيب لقاء لرئيس وزراء اليمن برئيس وزراء روسيا لطلب مساعدات عسكرية. ولم أجد أنا ضرورة لسفري، ولكن السفير المصري أصر على سفري معهما بعلة أنه لا بد من إجراء محادثات مع المسئولين في القاهرة ولا بد من وجودي أثناءها، ولاسيما بعد خطاب الرئيس ناصر في أول مايو. ووجدتها فرصة للسفر إلى تعز بحجة الإعداد للسفر، ولم أكن أنوي في الحقيقة السفر لأن التجربة المتكررة قد أثبتت عدم الجدوى من اللقاءات وأن ما نطلبه من الوضوح أو الصراحة لا يواجه إلاّ بالمغالطات المغلفة بنفي أن يكون لهم سياسة غير ما يبدونه.

وفي تعز، جاءت برقية من الفريق العمري أن بعض المشائخ وعلى رأسهم العواضي يوالون إجتماعاتهم ويريدون السفر إلى القاهرة للمطالبة بعودة السلال، وأجبت على الفريق أنه لا مانع من سفرهم، كما أنّا لا نمانع من عودة السلال ولسنا نحن الذين طلبنا تجميده في القاهرة. وكانت تحركات العواضي بحكم علاقته بالقيادة العربية وبإيعاز منها، ولكنه في اليوم التالي جاءت برقية من السفير أحمد شكري يؤكد فيها أنه لن يتم سفر المشائخ ويؤكد على ضرورة سرعة الوصول للسفر فأعتذرت.

وفي ١٩٦٦/٥/٩م كنا في مطار تعز لمقابلة الفريق العمري واللواء الجائفي والسفير شكري. وقد عقدنا جلسة فور وصولهم إلى القصر الجمهوري، وقلت للسفير المصري بصراحة لماذا توعزون إلى المشائخ بالمطالبة بعودة السلال، وهل نحن طلبنا منع عودته أم أنكم أبقيتموه في القاهرة بموجب إتفاقية جدة، وما عليكم إلاّ أن تسمحوا بعودته بدون لف ولا دوران. ثم من كان منا يقبل التعاون معه فليستمر ومن كانت تجاربه معه قد بلغت به إلى اليأس من الجدوى فليترك المجال لغيره. فأقسم الأيمان المحرجة أنه لا صلة للقيادة ولا للسفارة بحركة المشائخ وإنما تحركوا إستجابة لرسائل جاءتهم من السلال نفسه.

وفي ٥/١٠ وصل كوسجين إلى القاهرة، وقد ألح السفير شكري في ضرورة سفري، فلم أجد بدًا من السفر مع الوفد على غير قناعة. وغادرنا تعز إلى

الحديدة، وفيها قبض على سائق سيارة نقل كان يتعقب الموكب ولما تجاوز سيارات الحراسة قبض عليه ووجدت في حوزته قنابل يدوية فكان الأمر بحبسه.

وفي ٥/١١ غادرنا الحديدة إلى القاهرة وقد أَعَدّوا لنا في مطارها إستقبالًا رسميًا. وفي المساء زرنا الرئيس السلال وجرى حديث طويل كان يتحامل فيه على المسئولين في القاهرة.

وفي١٢ /٥ سافر عبدالناصر والمشير عامر والسادات وضيفهم إلى أسوان ومكثوا هنالك إلى يوم ٥/١٣.

وفي ٥/١٣ أجتمعنا بالرئيس السلال وذهبنا جميعًا إلى المقطم حيث ظل يشكو من مسئولي القاهرة. وقد أكدنا له أنّا لم نعارض ولن نعارض عودته فأجاب أنه واع أن المصريين هم سبب بقائه في القاهرة وبالخاصة هذا العبد الأسود الوجه والقلب، يعني السادات، وأنهم يريدون التضحية به إكرامًا لفيصل. فقلنا له إذا كان فيصل يشترط تنحيتك في نظير إبعاد بيت حميدالدين فإن عليك أن تقبل ذلك مرتاح النفس والضمير، ونحن الآخرون مستعدون إذا طلب فيصل إبعادنا عن الحكم أن نستجيب بكل إرتياح، فالمصلحة الوطنية مرعية والوطن فوق كل المصالح، وأمنه وإستقراره فوق الجميع، وأنت تعيش في القاهرة مكرّمًا وفي قصر كبير فيه الخدم والحشم لا تجد نظيرًا له في صنعاء. فتظاهر بالإستعداد، وقال المهم أني فهمت الآن أنهم العقبة في سبيل عودتي وأنكم لم تطلبوا ذلك كما كانوا يقولون لي لغرض شق العصا بيننا.

بعد عودة الرئيس ناصر وضيفه ومن معهما إلى القاهرة يوم ٥/١٥ تبادل الرئيس عبدالناصر والرئيس كوسجين الكلمات على مأدبة الشرف التي أقيمت لكوسجين، وقد جاء في كلمة الرئيس جمال التهديد بضرب قواعد العدوان في السعودية ورد كوسجين مؤيدًا موقف الـ ج.ع.م. في اليمن.

وفي ١٩٦٦/٥/١٧م تبلغنا من القصر الجمهوري أن موعد إجتماعنا بكوسجين في الساعة ١٢ ظهرًا. ثم جاء إتصال آخر يحدده بالواحدة بعد الظهر، ثم إتصال

ثالث يقول بل الثالثة مساء. وفي الموعد ذهبنا إلى قصر القبة حيث ينزل كوسجين، ولما وصلنا إلى هنالك قابلنا ضابط عند سلم القصر واعتذر لنا بأن الجلسة لا تزال قائمة وقال: من الممكن ذهابكم وتعودون في الرابعة. وقلنا سننتظر في أحد الصالونات حتى تنتهي الجلسة فلم يوافق، فعدنا أدراجنا ومرارة ما شعرنا به من إهانة متعمدة تملأ حلوقنا. ولهذا فقد رفض الفريق العمري العودة مرة أخرى وألغى طلب المقابلة ووافقناه على ذلك. ولما أتصل المشير عامر وحسن صبري الخولي محاولين إقناعه رفض رفضًا باتًا. وأسهمنا نحن في محاولة إقناعه فخرج من لدينا وذهب إلى حلوان وأختفى هنالك. وقد أستاء المسئولون المصريون من ذلك وأُحرجوا أمام الضيف كما أنّا لم نوافقه على الإختفاء الذي لا داعي له.

وبعد إتصالات عدة، قالوا أن الرئيس كوسجين قد أبدى رغبته في زيارة رئيس وزراء اليمن في بيته. ورحبنا بذلك وبعثنا إلى حلوان لإيصال الفريق العمري. وفي يوم الأربعاء ١٩٦٦/٥/١٨م جاء الرئيس كوسجين وأعضاء وفده إلى بيت الفريق العمري المتواضع. وقد أفتتح كلامه بقوله، أمس حصل شيء من سوء التفاهم، ولكن الذنب ليس ذنبنا. وكانت المقابلة وديّة، قدمنا له خلالها كشفًا بمطالب عسكرية فقال لقد بعثنا لكم من الأسلحة بواسطة الـ ج.ع.م. وإليكم مباشرة ما يكفي لتسليح شعب كامل. فقلنا له أنها توزع على الشعب فعلًا ليدافع عن ثورته، فضحك وقال ولكن هذا سيتعبكم مستقبلًا. فقلنا له نحن واعون لهذا، ولكنا مضطرون، فالسعودية من الطرف المعادي توزع السلاح على كل من هب ودب، ومن طبيعة اليمني أن يعشق السلاح فلو لم نوزع نحن من قِبلنا إذًا لذهبت كل القبائل إلى الجانب الآخر، وهذا هو واقعنا. وقد تفهم رئيس الوزراء السوفيتي موقفنا ووعد بإرسال المطلوب من السلاح.

وفي ٥/١٩ سافر كوسجين وكنا نحن والعمري في وداعه. وقد قال عبدالناصر للفريق العمري حينما ألتقى به في صالون المطار (إيه دا يا حسن عملت لنا هيصة) فقال العمري بل أنتم عملتم لنا إهانة، فقال الرئيس ليست مقصودة. وأشرت للفريق بأن لا يعقب، وقلت للرئيس لقد تحملتم يا سيادة الرئيس متاعبنا كلها فلتضم هذه

إلى رصيد الصبر والتحمل، فقال ماعليهش. وقد كان هذا الحادث أحد الاسباب في إصرار القاهرة على إعادة السلال في ١٩٦٦/٨/١٢م، أما اليمنيون فقد وضعوا الحادث في خانة الحسنات التي للفريق العمري لأنه أشعر الآخرين بعزة اليمني. وبالمناسبة قال الشاعر اليمني الأستاذ إبراهيم الحضراني:

أحسنت صنعًا بما أبديت يا حس ما قلتها أنت لكن قالت اليمن

وبعدها أنظم الفريق العمري إلى صفنا، وكان يطمح إلى أن يخلف السلال في الرئاسة، ولهذا فقد أبدى رفضه التعاون مع السلال بأي حال من الأحوال.

اتفاق العمري مع عامر على ازاحة الرئيس السلال

وفي نفس اليوم اجتمعنا بالفريق المرتجي والدكتور الخولي وناقشنا علاقتنا بالرئيس السلال. وقلنا لهما أن الرئيس السلال يطبع المنشورات ضد الحكومة في القاهرة ويرسلها إلى أصدقائه لتوزيعها في صنعاء ومما لا شك فيه أنه لا يقدم على ذلك إلاّ وقد أعطت له القاهرة الضوء الأخضر. ونحن لا نرى داعيًا لذلك فلسنا حريصين على المناصب، كما أننا غير مستعدين لإعادة تجربة التعاون معه، وعلى القاهرة أن تختار أحد أمرين إما عودة السلال للحكم ونحن جميعًا نبتعد ونترك له الفرصة كاملة، وإما أن ينتهي أمر السلال ويحل محله مجلس جمهوري تكون الرئاسة فيه دورية، وقد أبلغا المشير عامر والسادات بذلك.

وفي ١٩٦٦/٥/٢٢م قابلنا المشير عامر والسيد أنور السادات، لمناقشة الاوضاع وكان قد بدا لنا إتجاه المسئولين المصريين لإعادة السلال إلى اليمن حينما بدأت سياستهم تبتعد عن الإلتزام بإتفاقية جدة، وكنا قد أتفقنا على أن نقدم إستقالتنا جميعًا في حال عودة السلال. وأبلغنا المشير عامر رأينا في الموضوع، وقلنا له إذا كنتم ترون مصلحة في إعادة السلال فنحن لا نعارض ذلك ولكن الذي يجب أن يكون مفهومًا أنّا لا نستطيع التعاون معه وسوف نقدم إستقالتنا، ونبقى في القاهرة وينفرد هو بتحمل المسؤولية. فنفى لنا المشير عامر أن في نيتهم إعادته ولكنه قال

أن الامر يستدعي التشاور مع الرئيس عبدالناصر. وقد أخذ علينا المشير تأخرنا عن العودة، كما أنتقد عدم إتخاذ حملة تطهير وتصفية بعد حادث إغتيال الشهيد القاضي عبدالله الإرياني، وأنهم في حال الإستمرار على هذا التواكل سينظرون ما يقررونه بشأن قواتهم في اليمن، ولمّح إلى امكانية إعادة السلال، فقلنا له ونحن من جهتنا نوافق على ذلك ولكن إستعدادنا للتعاون معه قد أنتهى. فقال عودوا معه إلى اليمن ثم أهلًا وسهلًا عودوا إلى القاهرة في بلدكم وبين إخوانكم، لكن تأخركم من الآن سيعطي صورة هناك في اليمن وبين قبائلها أنّا أحتجزناكم وأعدنا السلال. فوافقنا وأبدينا رغبة في زيارة الإسكندرية لمدة ثلاثة أيام فرحبوا بذلك.

وفي ٥/٢٣ غادرنا إلى الإسكندرية حيث وجدنا أن بلاجاتها وفنادقها لا تزال خالية. وقد قمنا بزيارة مصانع البيضاء للصباغة ومصانع الكتان المصرية وعدنا بعدها إلى القاهرة. وبعد عودتنا اجتمعنا بالمشير عامر والسيد أنور لنرى ما استقر عليه الرأي. وأعادا الكلام حول إجراء تصفية تحت مبرر إغتيال الشهيد الإرياني. وقال السادات خذوا منا قدوة، لقد جعلنا من حادثة كمشيش ذريعة للتخلص من بقية الإقطاعيين والرجعيين، فقلت له إن وضعنا يختلف عن وضعكم لأن حادثة إغتيال الشهيد الإرياني كان المجرم فيها معينًا، وقد لقي حتفه، ثم أنه ليس من السهل علينا ونحن نحكم البلاد بالشريعة الإسلامية أن نأخذ البريء بالمجرم. وإذا كان لديكم معلومات من مخابراتكم عن منحرفين أو مخربين فلست أوافق أن يؤخذوا بإسم الأخ عبدالله، بل يجب أن يؤاخذ كل مجرم بذنبه الحقيقي الذي يواجه به عند التحقيق. وأنا لا يمكن أن أتحمل مسئولية سجن أو إعدام أي يمني ما لم أكن على بينة من الأمر فيه، فقال إذًا لستم ثوارًا. فأجبت إذا كان مؤاخذة الناس بدون سبب واضح شرطًا في أن تصدق علينا صفة الثورية فإننا وبكل عزوف نتنازل عن هذا الشرف.

وقد تكلم السادات وأطال الحديث مؤكدًا ضرورة عودنا للعمل وإستبعاد عودة السلال لا في القريب ولا في البعيد. وعقب المشير عامر وأما إنهاء أمره فهذا ليس من المصلحة في شيء فهو ورقة في أيدينا ويمكن المساومة عليه. واختلفت وجهات

النظر وبدا لنا أن موقف المصريين لا يتسم بالصراحة والوضوح الذين نطالب نحن بهما. ورأيت إنهاء المقابلة لأن النقاش بدأ يحتد ونهضت مستأذنًا فأُذن لنا وأُستبقي الفريق لحديث خاص.

وأنتظرنا أن يعود العمري لنعرف سر الإنفراد به ولم يفصح لنا بشيء مما دار. ثم جاءني في المساء زائرًا وقال أن المشير عامر قد أتفق معه على إنهاء السلال ولكن على شرط عودنا إلى اليمن، وبعد شهر أو شهرين سيأذنون للسلال بالعودة، وعلى الحكومة أن تغلق المطارات في صنعاء وتعز ويبقى مطار الحديدة مفتوحًا. وهم في هذه الحال سيقنعونه بالنزول في الحديدة، وفي المساء يصدر بيان من الحكومة يقول أن الشعب اليمني رفض عودة السلال وأقاله من الرئاسة على أن يتولى المجلس الجمهوري إختصاصاته. وأن المشير عامر قد أكد عليه سرية هذا الإتفاق عن كل أحد فوعده بذلك ولكنه أستثناني فأذن له بإطلاعي على الأمر مع الإلتزام بالسرية. فقلت للأخ العمري أنا أشك في براءة هذا الكلام عن أن يكون وراءه خبي، فقال لقد أقسم لي المشير على هذا. أما نحن، وأمام التناقض في كلام المسئولين المصريين وعدم الوضوح، فقد أصرينا على موقفنا ومطالبتنا بتحديد موقف واضح وحاسم يختار فيه المصريون من يرغبون في التعاون معه.

وفي ٦٦/٦/١٤ وصل إلى القاهرة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح وقابله الرئيس جمال عبدالناصر، وكان الوزير الكويتي يسعى بوساطة بين مصر والسعودية. وقد قال له الرئيس عبدالناصر أنه لا يزال على إتفاقية جدة ولكنه لا يقبل بحال من الأحوال المساومة في موضوع بيت حميدالدين، فما لم تقبل السعودية مقدمًا شرط سحبهم نهائيًا فلا سبيل للمضي في الوساطة. ووافق الرئيس على ما نرفضه نحن من إقامة حكومة تحت إسم الدولة الإسلامية. وفي يوم ١٩٦٦/٦/١٥م خطب الرئيس جمال عبدالناصر خطابًا مطولًا هاجم فيه الرجعية العربية المتعاونة مع الإستعمار وهدد بإنهاء مؤتمر القمة الذي أستغل فيها الرجعيون حسن نوايا التقدميين.

طالت إقامتنا في القاهرة ومللنا البقاء في الفندق وأستأجرنا طابقين في فيلا في مدينة المهندسين وعزمنا على المجيء بالأولاد والعائلة لنربح دراسة الأولاد.

وفي ١٩٦٦/٦/١٦م أنتقلنا إلى الفيلا، وفي المساء سافر السفير أحمد شكري إلى اليمن فعولنا عليه في تسهيل سفر الأولاد من اليمن إلى القاهرة على الطائرة العربية.

الخلاف مع المصريين واستقالة العمري

ومرت علينا الأيام ونحن في القاهرة رافضين العودة إلى اليمن إلاّ على إتفاق تام وسياسة واضحة. ومن أجل أن نقضي الوقت بما يفيدنا فقد قررنا زيارة قطاع غزة. وفي ١٩٦٦/٧/٢م توجهنا ومعنا العميد وحيد والأستاذ مصطفى القبلاوي، وهو فلسطيني يعيش في بيروت موظفًا في السفارة اليمنية. وقد غادرنا القاهرة في السادسة صباحًا، وقد أستقبلنا في كل المحافظات بحفاوة وواصلنا السير حيث وصلنا الساعة الثالثة بعد الظهر. وفي ١٩٦٦/٧/٣م قمنا بزيارة الخطوط الأمامية، وكم كانت المرارة تملأ حلوقنا ونحن نرى الإسرائيليين يزرعون الأراضي العربية ويجنون خيراتها. وعدنا لزيارة معسكرات اللاجئين وكان رد الفعل لما رأينا من أحوالهم حقدًا وضغينةً على إسرائيل وإحتقارًا ومقتًا للدول العربية المتفككة المتصارعة، الكثيرين إذا عُدوا القليلين إذا شدوا. وفي اليوم التالي زرنا مصانع ومشاريع زراعية، وزرنا معهد أبناء الشهداء ومعهد المكفوفين. وقد عدنا من غزة إلى القاهرة في يوم ٦٦/٧/٥.

وجاءنا القنصل اليمني في ألمانيا الديمقراطية يبلغنا أن حكومة ألمانيا أبلغته أنها جهزت المساعدة التي تم الإتفاق عليها لليمن عند زيارة رئيس الوزراء لبرلين وفيها بعض الأسلحة الخفيفة وسيارات عسكرية، وأنها كانت بصدد شحنها إلى اليمن عندما أبلغها قنصلها العام في القاهرة أن وزارة خارجية الـ ج.ع.م. أستدعته وطلبت منه أن يبلغ حكومته بتأخير شحن المساعدة لليمن، وإذا كانت قد شحنت فلتوجه إلى الـ ج.ع.م. وقد أزعجنا أن تتصرف المتحدة على هذا النحو دون التشاور معنا أو حتى اعلامنا فاجتمعنا في ٧/٦ بالسفير المصري اللواء شكري وتكلمنا معه بصراحة، وقد أتصل بنا بعد ذلك وحدد لنا موعدًا لمقابلة المشير. وفي اليوم التالي

أجتمعنا بالمشير والسيد أنور السادات وطرحنا عليهما الموضوع وتطرقنا الى غيره من المواضيع العالقة بيننا وبينهم بصراحة. وأحتد السيد أنور السادات في النقاش وفاه المشير عامر بكلمة نابية في كلامه مع العمري فخرجنا من الجلسة على غير وفاق ودماؤنا تغلي من الغضب والغيظ والشعور بالمهانة.

وقد دفع هذا الموقف بالفريق العمري لتقديم إستقالته موجهة إلى الشعب وهي كما يلي:

إلى الشعب اليمني الكريم

أحييك تحية حب وإخلاص وبعد،

فلقد أضطررت لتحرير هذه الكلمات إليك من قلب يقطر دمًا طالبًا منك الرضى والمغفرة.

أيها الشعب العزيز، لقد حاولت جاهدًا بكل جوارحي أداء الواجب المقدس إلى النهاية راجيًا أن أوفق في خدمتك. ولكن العوامل القاهرة جعلتني أعجز عن السير في الطريق الصحيح الذي كنت أرجو أن أسجل بها تاريخًا مجيدًا في قلوب الأجيال القادمة. ولهذا العجز قررت أن أتقدم إلى صاحب السلطة الحقيقية، وهو أنت أيها الشعب العظيم، بهذه الإستقالة التي لا أريد شرح أسبابها تاركًا للتاريخ إيفاءها حقها من الشرح. وإني لآمل أن تتقبلها أيها الشعب الأبي بكل ترحاب وأن تسير في طريق التحرر وأن لا يعيق زحفك عجز فرد من أبنائك البررة والله أسال أن يحميك من كل يد عابثة ومن كيد الكائدين. والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.
١٩٦٦/٧/٧م

توقيع

حسن العمري

وقد أجتمع أعضاء المجلس الجمهوري الموجودون في القاهرة وأصدروا البيان التالي تضامنًا مع رئيس الوزراء:

أيها الإخوة المواطنون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، فإننا نضع أمامكم الحقائق التالية دون تطويل أو تفصيل.

أولًا: لقد أجتمع المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة في جلسة مشتركة بقاعة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري بصنعاء مساء ١٣ و١٤ و ١٥ /٢/٦٦ وأستعرضنا الوضع القائم في الوطن الحبيب وما يدور في أذهان المواطنين وما تردده ألسنتهم وقررنا بالإجماع أن على أي مسئول يشعر بالعجز الحقيقي عن القيام بواجب المسئولية أن يتخلى عن مركزه ويعلن ذلك للشعب.

ثانيًا :ونحن كمسئولين حاولنا خلال هذه الفترة من تاريخ صدور هذا القرار أن نتغلب على الصعوبات التي تحول دون تحقيق ما ينشده الشعب من حل لمشاكله الداخلية والخارجية. حاولنا ذلك بصبر وصمت فلم نستطع أن نصنع شيئًا أو نتغلب على أية صعوبة من الصعوبات أو نحل مشكلة من المشكلات.

ثالثًا :ولما كان زميلنا الفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء قد أعلن موقفه بصراحة وأعلن تخليه عن المسئولية للظروف التي أشار إليها في خطاب إستقالته فإننا نعلن أيضا عن عجزنا الحقيقي وتخلينا عن المسئولية في المجلس الجمهوري تاركين للشعب أن يختار لنفسه قيادة يطمئن إلى قدرتها على تحقيق ما ينشده من سلام وإستقرار وتقدم وإزدهار وحل لمشاكله الداخلية والخارجية. والله المسئول أن يحفظ اليمن وأهلها ويحقق للشعب ما يصبو إليه من حرية وكرامة وسيادة وإستقلال ورخاء وحياة كريمة. ١٢/٧/١٩٦٦م

محمد علي عثمان أحمد محمد نعمان عبدالرحمن الإرياني

وبعد ذلك بقينا قرابة عشرة أيام لم نتصل بأحد ولم يتصل بنا أحد من مسئولي المتحدة، باستثناء إتصال السفير أحمد شكري المستمر بنا، وكان الإهمال مقصودًا

من الجانبين. وقد عرض الأخ العمري استقالته على السفير وعلى أثر ذلك أنتهى الامر إلى الإجتماع بالمشير والسيد أنور مرة أخرى. وقد كان اللقاء وديًا، حاولا فيه أن يمحوا أثر ما فرط منهما في اللقاء السابق. وأكد المشير عامر موافقته على إنهاء الرئيس السلال على الطريقة التي تم الإتفاق عليها بينه وبين العمري في الجلسة المنفردة، وبناء على ذلك وافقنا على العودة على أساس أن يتبعنا السلال بعد أسابيع وتنفذ معه الخطة التي رسمت في الجلسة المنفردة المنعقدة بين المشير والعمري.

وجاءني الأستاذ حسن السحولي وقال لي أنه أطلع على تشكيل حكومة جديدة يكون رئيسها السلال ونائبه جزيلان، وعّدد أسماء الوزراء ونصح بعدم العودة، فقلت له إنا قد أعطينا كلمة للمشير والسادات ومن الصعب علينا الرجوع عنها، ثم ما حاجتهم إلى إتخاذ مثل هذه الطريقة معنا بينما نحن أنفسنا قد حاولنا بجد وإخلاص أن يسمحوا بخروج السلال ويشكلوا الحكومة التي يثقون بها على أن نبقى في القاهرة فرفضوا رفضًا قاطعًا. وبطبيعة الحال لم أفصح له عما تم الإتفاق عليه مع المشير عامر، وكان قد خطر في بالي أن المشروع الذي عرضه الأستاذ السحولي إذا كان مصدره صحيحًا فإنه تمويه للخطة المتفق عليها. ويهمنا أن نسجل هنا أن المستقبل قد كشف صحة ما أخبرنا به الأستاذ السحولي بتشكيل الحكومة بالأسماء التي سماها لنا.

الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر

كان حرصنا على إبداء مشاعر الإمتنان والود والإعتراف بالجميل للـ ج.ع.م. ولكل مسئوليها وقواتها المسلحة وقادتها حرصًا شديدًا لا يقل عن حرصنا على إستقلالية اليمن وسيادتها. وكنا نجد صعوبة شديدة في أن نؤكد حرصنا على إستقلال بلادنا دون أن يفسر ذلك بأنه نكران للجميل أو كره للوجود العربي. ولكنا مع ذلك كنا نتجاهل هذه التفسيرات ونصر على أن نبدي ملاحظاتنا صريحة وواضحة شفهيًا وتحريرًا نرفعها إلى المشير عبدالحكيم عامر وإلى السيد أنور السادات تارة وإلى

الرئيس جمال عبدالناصر تارة أخرى، ولكن كل ما يرفع كان يذهب أدراج الرياح دون أن يكون له أي صدى ينعكس عملًا على التعامل والتعاون.

وأثناء بقائنا في القاهرة هذه الفترة وبسبب ما جرى خلالها، وعملًا بما قاله الدكتور طه حسين عن المفعول السحري للتكرار، اتفقنا على جمع أبرز الظواهر التي تدل على تجاهلهم لليمن كدولة وحكومة لها كيانها وحررنا رسالة مطولة شرحنا فيها الهام من تلك الظواهر وقدمناها إلى الرئيس عبدالناصر في ١٩٦٦/٧/٢٣م برغم أن كثيرًا مما جاء فيها قد سبق وأن سجل في رسائل سابقة ولم نر لها مفعولًا. وكان نص الرسالة:

سيادة الرئيس العظيم جمال عبدالناصر رئيس الـ ج.ع.م. تحية الإجلال والتقدير:

وبعد، فإنها قد مرت علينا فترة غير قصيرة أنقطعت فيها صلتنا المباشرة بفخامتكم إكتفاء بما يتم بين آن وآخر من لقاءات مع نائبكم الأول المشير عامر ورئيس مجلس الأمة السيد أنور السادات. وبرغم أنّا سمعنا منكم غير مرة أنكم تعتبرون اللقاء بهما أو بأحدهما إلتقاءً بسيادتكم، إلاّ أننا في هذه الفترة العصيبة رأينا أن نخص سيادتكم بمذكرة نسجل فيها الهام من الأمور التي سبق عرضها على السيد المشير والسيد أنور ونرى أن تكونوا على علم تام بها. ونحن لا نريد هنا أن نستعيد صور الماضي ولا أن نسرد الأخطاء التي دفعتً بالأوضاع إلى هذه المرحلة أو نحاول تحديد المسئولية في ذلك، وإنما نريد أن نشير إلى بعض الصعاب التي جعلتنا نعجز عجزًا حقيقيًا عن تحمل المسئولية.

سيادة الرئيس، إن الثقة والوضوح هما العنصران اللذان يعتمد عليهما النجاح في كل لقاء بين جانبين في أي عمل من الأعمال. ولا نريد أن نكرر أننا نفتقد هذين العنصرين في تعاملنا معكم وأن فقداننا لهما كان سببًا رئيسيًا لكل ما حدث ويحدث من أخطاء وإنتكاسات. ولقد عملنا من جانبنا كل ما نستطيعه لنحظى بهما أو بأحدهما فلم نحصل إلاّ على الكلام الذي لا يبرهن العمل على أن قائله

كان يعني ما يقول. وأردنا غير مرة أن نأخذ المبادرة في رفع الحرج الذي قد يكون مانعًا من الصراحة بعدم الثقة، فطلبنا بإلحاح أن تحددوا معالم الطريق للتعاون المخلص الذي يأتي ثماره لصالح الدولتين الشقيقتين وأن تختاروا الأشخاص الذين ترون أن التعاون معهم سيكون أجدى وأنفع، وألتزمنا بأن نلزم أنفسنا بإخلاء المكان لهم والإبتعاد عن المسئولية، بل وأكثر من ذلك أن نقوم بواجب المواطن في المساندة والتأييد والنصح، ونبقى في المحل الذي ترضونه لبقائنا. ولكن هذا الإستعداد المخلص والنية الحسنة لم يقابلا بغير الشك والريبة.

وفي أعقاب توقيع إتفاقية جدة وبدء إنسحاب القوات العربية من المناطق الشمالية، الإنسحاب الذي صاحبته إشاعات في الداخل والخارج عن الإتجاه المتفق عليه إلى تقسيم اليمن إلى جمهوري وملكي، عقد المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء وضباط القوات المسلحة وكبار المشائخ عدة جلسات درسوا فيها الموقف في البلاد وأتفقوا على إرسال رسالة صريحة إلى سيادتكم. ولكن خطابكم في عيد الوحدة وتصريحات نائبكم السيد المشير عند قدومه إلى صنعاء وتأكيده لوجود الرغبة الصادقة في بناء جيش يمني قوي يقوم بمهمة حماية الجمهورية والثورة وفي إيجاد كيان يمني من خلال حكومة يمنية قوية تستطيع أن تتحرك في النطاق الداخلي والخارجي وأن تساعدوها أنتم في إبراز هذا الكيان داخل البلاد وخارجها، ويأتي ذلك عن طريق دفع ما يصرف بإسم الجيش اليمني وبإسم الأرتاب المخصصة للقبائل إلى خزانة الجمهورية العربية اليمنية وأن يكون إتصال القيادة العربية بالقبائل اليمنية عن طريق الحكومة لتكفل بذلك ولاء جيشها وقبائلها لحكامهم وقادتهم اليمنيين، ويأتي خارجيًا عن طريق إعطاء الحكومة والمسئولين فيها حرية التحرك خارجيًا والعمل على إنجاح هذا التحرك وتنفيذ كل ما ينجم عنه من إتفاقيات ومعاهدات وعقود ومساعدات دون إعاقة أو تسويف، حتى لا تتهم الـ ج.ع.م. من أعدائها بأنها طوت اليمن تحت إبطها وحالت بينها وبين الإستفادة من المساعدات الأجنبية. ولا نريد أن نسرد هنا كل المظاهر التي أعطت هذه الصورة عن الـ ج.ع.م. وجعلت الكثير من الدول الشقيقة والصديقة تبرر تأخرها عن تنفيذ

بعض الإتفاقيات التي عقدتها مع اليمن بمعارضة الـ ج.ع.م. ولكنا سنشير إلى بعضها في موضع لاحق من هذه المذكرة.

ياسيادة الرئيس، إننا ندرك أن الـ ج.ع.م. بعد إسهامها الثوري أربع سنوات في القضية اليمنية، وبعد أن قدمت التضحيات الغالية لا يمكن أن تأخذ الموقف إزاء الثورة اليمنية بروحية من ينشد الخلاص والتخلي عن المسئولية بعد كل ما قدمته، وبالإضافة إلى مسئوليتها الأساسية عن حماية الثورة التي أنتم أحرص الناس على الوفاء لها وأشدهم شعورًا بواجبها لأنكم تعرفون أولياتها والدوافع لها. ولقد حصل في يوم من الأيام ونحن في إجتماع مع الفريق المرتجي أن قال موجها الخطاب إلينا إنكم لم تأخذوا رأينا في الثورة حتى نكون مسئولين عنها. أنتم الذي ثرتم وعليكم أن تحموا ثورتكم وقد ساعدناكم بالقدر الأكثر من الواجب. وسكتنا ولم نرد عليه. حتى جاء المشير عامر والسيد أنور السادات وكان الفريق المرتجي موجودًا وجاء في كلامه ما يؤكد عدم معرفته لأوليات هذه الثورة، وما حصلت عليه قبل قيامها من ضمانات ووعود ودفع وتشجيع. وساءنا أن يظل مسئول كبير ومسئول عن حماية الثورة بعيدًا عن الحقيقة وله من الصلاحيات والمسئولية عنها ما للفريق المرتجي فيصدر ويورد بشعور من يعتقد أنه قد أدى الواجب وأصبح من حقه التخلص من المسئولية بأي طريقة تكفل له الحفاظ على كبرياء جيشه وسمعة قواته، وأنى له ذلك. أما الهدف السياسي والإنساني معًا الذي قدمت من أجله أغلى الضحايا فإنه غير داخل في الإعتبار لأنه متطوع والمتطوع كما يقال أمير نفسه. ولذلك بادر الأخ الإرياني وقال للسيد المشير لقد سمعنا من سيادة الفريق المرتجى كلامًا يدل على أنه لا يعرف أوليات وإرتباط الثورة اليمنية بالـ ج.ع.م. ويظن أن الـ ج.ع.م. إنما أشعرت بالثورة حينما أستنجدت بها بعد قيامها فهبت لنجدتها إنطلاقًا من مبادئها التي تفرض عليها مساندة الثورات التحررية. ولم أشأ أن أرد عليه حينما سمعت منه هذا الكلام ويهمني جدا أن يكون على علم بالحقيقية وأن أشرح له هذه الحقيقة بوجودكم أنتم ووجود الأخ السيد أنور السادات الذي يعتبر الصق المسئولين بهذه القضية والشرح يتلخص فيما يلي:

أولًا: إننا لم نقم بالثورة إلاّ بعد أن طرحنا على المسئولين في الـ ج.ع.م. كل مخاوفنا من النكسة، وشرحنا ظروفنا وإمكانياتنا وما أستفدناه من تجاربنا من خلال الإنتفاضات السابقة من التدخلات الخارجية والإنتفاضات القبلية. شرحنا ذلك بكل صراحة ووضوح فجاء الجواب من القاهرة أن علينا أن نطلق الطلقة الأولى ونترك لكم ما وراءها. وقد فعلنا ما طُلب منا كما وفيتم أنتم بالوعد وقدمتم الكثير من الضحايا والأموال والجهود من أجل حماية الثورة، وهذا ما نعرفه ونقدره حق التقدير. ولكن المشكلة تعقدت لأسباب كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي سبق لنا أن شرحناه في رسائل سابقة.

ثانيًا: بعد قيام الثورة لم نغشكم بل أوضحنا لكم بالذات في الشهر الثاني من شهور الثورة أبعاد المعركة ما لم تحل المشكلة بالتفاهم مع السعودية لإيقاف مساعدتها للقبائل الذين يحترفون الحرب للحصول على الرزق والذين يبعد كل البعد ركونهم إلى الهدؤ طالما أن الذهب السعودي والسلاح السعودي يدفع لهم بسخاء. وكان هذا التقدير نتيجة لمعرفتنا بطبيعة قبائلنا وتاريخ بلادنا ولكن آراؤنا أطرحت بل وفسرت تفسيرًا سيئًا.

ثالثًا: لقد كانت سياسة القيادة العربية طيلة السنوات الماضية ترتكز على أن تتحمل عنا معظم أعباء المعركة، فخلقت فينا روح التواكل والإعتماد على الغير وأشعرت الشعب أنها جاءت فاتحة لا مساعدة وأصبح الشعب يشعر بأن القضية قضية المصريين لا قضيته، فعلت ذلك بدلًا من أن تأخذ بأيدينًا وتعلمنا الإعتماد على أنفسنا.

رابعًا: وإنسياقًا مع الإتكالية والإعتماد على القوات العربية أهملنا الجيش، الذي قال لنا الخبراء العرب أنه جيش غير صالح وأننا في حاجة إلى إنشاء جيش حديث. وكانت النتيجة أن التحق الجيش بالفلول الملكية وحارب في صفها حربًا شرسة وأثبت أنه صالح للحرب ربما أكثر من الجيش المدرب. وهكذا جاءت إتفاقية جدة لتنص على إنسحاب القوات العربية وليس لدينا جيش لا قديم ولا حديث.

خامسًا: وبين هذا وذاك جاءت الإتفاقية العسكرية الروسية والتي تعهدت روسيا بمقتضاها بإنشاء كلية عسكرية وإنشاء جيش يمني قوامه خمسة عشر ألف جندي تتكفل بهم تدريبًا وتسليحًا وتموينًا. ولكنا لمسنا عدم رضاكم عن هذه الإتفاقية التي أعطتنا فيها روسيا الكثير ولم تأخذ منا شيئًا. ولما كنتم قد أعتبرتموها طعنة، كما قلتم للمشير السلال في المطار عند قدومه من روسيا، فقد أستبعدنا تنفيذها حرصًا منا على إرضائكم ولو تم تنفيذها لكان في الإمكان أن لدينا اليوم جيشًا يضمن لنا حماية الثورة.

سادسًا: كان للطريقة التي ساست بها القوات العربية القبائل اليمنية سياسة الإرضاء بالمال وشراء الولاء بالنقود بحساب وبغير حساب كان لذلك أثره الخطير في إفساد أخلاقهم وتفلتهم وشعورهم بفراغ السلطة التي تستجدي الولاء وتشتري الطاعة من الهيبة والسيطرة، فكان ولاؤها بقدر ما يدفع لها ومرتبطًا به وجودًا وعدمًا. هذا بالإضافة إلى ما بعثه فيهم من روح التنافس، نتيجة لإستصفاء جماعة وإستبعاد أخرى وتحويل كثير من القبائل إلى نقباء ومشائخ، من نقمة وحقد على بعضهم وعلى القوات العربية والجمهورية اليمنية نفسها، أي أن هذه السياسة أنتجت نقيض القصد. وبعد التحذير المتكرر الذي لم يجد نفعًا للقيادة العربية أصبح من الصعب جدًا على المسئولين اليمنيين أن يعيدوا الأمور إلى نصابها والمياه إلى مجاريها والإمكانيات بيد القيادة العربية، وكيف لهم بذلك وقد أصبح لدن بعض المشائخ من المال والأسلحة الخفيفة والثقيلة والذخيرة أكثر مما لدن الحكومة وكل ذلك قد حصلوا عليه من القوات العربية ومن وراء ظهر الحكومة وبرغم معارضتها في كثير من الأحيان. وقلنا لهم أن المثل يقول (أهل مكة اخبر بشعابها) ونحن أخبر ببلادنا فخذوا منا آراءنا وأعملوا بها على مسئوليتنا ولكنهم كانوا يرفضون، إنصياعًا لدس من يقول أننا لا نريد أن تكون لـ ج.ع.م. شعبية وتقدير في نفوس المواطنين اليمنيين.

سابعًا: لا نريد من هذا الإستعراض أن نعفي أنفسنا من المسئولية وإنما نريد أن تكون الصورة واضحة أمامكم وأن يعرف من لا يعرف أن مسئولية الـ ج.ع.م. في حماية الثورة والدفاع عنها مسئولية أساسية قومية وأخلاقية وإنسانية. ونحن نربأ مخلصين بقادة الـ ج.ع.م. وبزعيمها الكبير وبمبادئه القومية وبأخلاقه العالية وبمثله الإنسانية أن يتخلوا عنا وهم يعرفون ماضي وحاضر ومستقبل الثورة إذا هم فعلوا ذلك. ونريد أن يكون معروفًا عند الجميع أن طبيعة العلاقات المصرية اليمنية تؤكد وبصورة قاطعة أن هناك وحدة مصير ومسئولية أساسية مشتركة إزاء القضية اليمنية وأن على الطرفين إنطلاقًا من هذه المقدمة الصحيحة أن يحلا بالتفاهم المشترك والحساب الواحد والوقفة الجادة على أرض المصير الواحد كل المشاكل مستشعرين أنهم طرف واحد أمام قدر مشترك من المسئولية وبدرجة متساوية لا تتفاوت إلاّ بتفاوت ما يملكه كل طرف من الإمكانيات ووسائل النجاح.

يا سيادة الرئيس، لقد قلنا هذا في الماضي ونحن نذكر به الآن ولكن ما هو الذي حدث بعد كل التأكيدات التي سمعناها عن ثقة وتأييد ومساعدة لا حدود لها. لقد حصل أنّا وثقنا كل الثقة، كما هي عادتنا كأناس جديدين على السياسة تغلب عليهم المثالية، ولكن ما أسرع ما أكتشفنا أن الكلام سيظل كلامًا. ولن نكرر سرد ما سردنا في الرسائل السابقة من مظاهر عدم التعاون من جانب القوات العربية ولكنا سنشير إلى بعض ما تبعها.

كنا قد عرضنا ما تقوم به قبيلة بني حشيش وقاسم منصر من تحديات للحكومة وتعديات على رعاياها، وطلبنا الموافقة على القيام بحملة تأديبية للقبيلة، لكن القوات العربية تعارض ذلك بعلة أن لجنة السلام ستعترض عليه. وقلنا للسيد المشير عند زيارته لصنعاء أن قاسم منصر قائد من قواد الملكيين يحمل رتبه (فريق) وهو يقوم بهذه الأعمال التخريبية في ظل لجنة السلام فكيف تجيز له العدوان ونُمنع نحن من الدفاع، إن هذا لشيء عجاب. فأقتنع المشير وأمر قائد القوات العربية بمساعدتنا بالأسلحة والذخيرة، على أن لا تشترك القوات العربية

في الحرب وعليها أن تحتفظ بما في يدها من المواقع والجبال وما تحتله القوات اليمنية من الجبال والتي كانت تحت حمايتها. وجهزنا الحملة، وكانت بقيادة رئيس الحكومة والقائد العام نفسه، ولما بدأت تحتل المواقع فوجئنا بإنذار شفهي من قائد القوات العربية اللواء علي عبدالخبير بلّغه إلى رئيس الوزراء تليفونيًا. والإنذار يقول أن على قواتنا أن تقف حيث هي وإلاّ فإن القوات العربية ستضربها من الخلف. ولم يجد رئيس الحكومة ردًا على هذا إلاّ أن يعود إلى صنعاء ويتجه إلى المطار قاصدًا السفر إلى القاهرة لعرض الموقف على المشير عامر، ولكنه تدخل السفير العربي وأكد أسف القائد على ما حصل ووعد بعدم التعرض للقوات اليمنية. وعاد الرئيس إلى المعركة، وفي خلالها أحتاجت القوات إلى عدد من البنادق الجرمل مما بيد القوات العربية من الأسلحة التي تخص الجمهورية اليمنية، لأن القيادة العربية أستولت على كل ما في المستودعات اليمنية من سلاح خفيف وثقيل وذخيرة، ولكنها رفضت أن تعطي القيادة اليمنية عددًا قليلًا من البنادق لتسليح ضباط الكلية الحربية. وتغلبنا على الصعاب وأنتصرت القوات اليمنية، وفي النهاية طلبنا من القائد العربي إرسال فصيلة للمحافظة على جبل الرونة كما أمر المشير عامر فرفضت. ومع ذلك ترسل التقارير إلى القاهرة أنها أنتصرت في المعركة ضد بني حشيش، وقلنا فليكن فالإنتصار مشترك بغض النظر عن صانعه. وفي نفس الوقت الذي أرتفعت فيه معنوية القوات اليمنية نتيجة لما أسفرت عنه المعركة من نصر ضغطت على رئيس الحكومة ليذيع بيانًا عن إنسحاب القوات العربية من الجوف وإخلاء المنطقة للعدو الأمر الذي أفقد الإنتصار معنويته.

وجاء رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي لزيارة الـ ج.ع.م. وكان رئيس حكومة اليمن على موعد من السيد المشير عامر بتهيئة لقاء له مع كوسجين. وجاء الوفد اليمني برئاسة رئيس الوزراء لذلك وحاولنا تحقيق اللقاء الذي وعد السيد المشير بتهيئته وكنا نُجاب بالتسويف حتى جاء اليوم قبل الأخير لزيارة كوسجين لبلادكم فقيل لنا أن اللقاء قد تحدد له الساعة السادسة مساء، ثم أتصلوا بنا وحددوا الموعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا. فاعددنا أنفسنا وقبل الموعد أتصلوا للمرة الثالثة وقالوا لقد

تأجل الموعد إلى الثالثة مساء. وبرغم أنه وقت نشاز فقد قبلناه موعدًا للقاء الذي كان هو مهمتنا في المجيء إلى القاهرة. ولما ذهبنا في الموعد المحدد فوجئنا بالرائد نور يقابلنا على سلم صالة الإستقبال الخارجية في قصر القبة ليبلغنا بجفاف أن الموعد قد تأجل إلى الرابعة والنصف، وقلنا له ولماذا لم تتصل بنا لتبلغنا قبل أن نجيء إلى هنا فأعتذر أن رقم التليفون ليس لديه، ونسي أنه سبق له أن أتصل بنا ثلاث مرات. وأعتبرنا أن هناك تعمدًا لتفويت فرصة اللقاء الذي قد يعطي حكومة اليمن وجودًا مستقلًا في النطاق الخارجي، فعملنا من جهتنا على تحقيق هذا الغرض ورفضنا المقابلة، وكان ما تعرفونه وجاء الرئيس كوسجين لزيارة رئيس الوزراء اليمني إلى بيته المتواضع وقال بصراحة معتذرًا عما حصل في اليوم السابق أن الذنب ليس ذنبنا بل ذنب أشقائكم. وكانت المقابلة ناجحة ووعد بما طلبناه من سلاح وقال لقد ساعدناكم مساعدة مباشرة ومساعدة أكثر بواسطة الـ ج.ع.م. وقد سافر في نفس اليوم.

وطال بنا المقام في القاهرة، وجاء الوفد الإقتصادي اليمني ومر عليه أسبوعان دون أن يقابله أحد، ثم كانت المقابلة أخيرًا وكان شعور الوفد أن المسئولين في الـ ج.ع.م. يتعمدون المساومة البعيدة عن الحلول العملية. وبعد أخذ ورد وشد وجذب في مدة تزيد على الشهر وافق الوفد اليمني على الإقتراحات التي قدمها الجانب العربي كحد أقصى لما يمكن الموافقة عليه لأنها طبعًا خير من العودة للشعب اليمني بالخيبة والفشل[1]. وفي خلال هذه المدة جاءنا القنصل اليمني في ألمانيا

(١) كان الوفد اليمني الإقتصادي الذي أشرنا إليه في رسالتنا إلى الرئيس مؤلفًا من الدكتور محمّد سعيد العطار رئيس مجلس إدارة البنك اليمني ورئيس اللجنة الإقتصادية العليا، ومحسن السري وزير الإقتصاد، وأحمد الرحومي وزير الخزانة، والدكتور حسن مكي وزير الخارجية، وأحمد عبده سعيد وزير الدولة، وأحمد ثابت نائب رئيس لجنة النقد، وعبدالغني علي وزير الإعلام وشئون الجنوب المحتل وكلهم متخصصون في الإقتصاد. وقد قدموا إلينا تقريرًا بما قدموه من إقتراحات وما قوبلت به هذه الاقتراحات من قبل وزير الإقتصاد الدكتور لبيب شقير. وكانت مقترحات وفدنا هي أن يتم إيقاف إصدار الريال العملة اليمنية لأنهم كانوا يصدرونها دون موافقة الجهات اليمنية المختصة، مما أدى إلى تدهور سعر الريال وإرتفاع الأسعار بصورة مخيفة، ورفع المديونية إلى سبعمائة ألف جنية. ولتنفيذ ما سبق أقترح الوفد ما يلي:

١ . تشغيل الحساب اليمني في حدود مبلغ مائة وخمسين ألف جنية.

الديمقراطية يبلغنا أن حكومة ألمانيا أبلغته أنها كانت أعدت المساعدة التي تم الإتفاق عليها لليمن عند زيارة رئيس الوزراء اليمني لبرلين وفيها بعض الأسلحة الخفيفة كالذخيرة وبعض سيارات النقل وسيارات عسكرية، وأنها، أي ألمانيا، كانت قد شحنت ذلك على باخرة هي في طريقها إلى اليمن ولكنه جاءها من قنصلها العام في القاهرة أن وزارة خارجية الـ ج.ع.م. أستدعته وطلبت منه أن يبلغ حكومته بتأخير شحن المساعدة لليمن، وإذا كانت قد شحنت فلتوجه إلى الـ ج.ع.م. وذهلنا لهذا التصرف ولم نكد نصدق النبأ لأن صحته على هذه الصورة يعطي الصورة البارزة والخطيرة للرغبة العنيدة في أن لا يوجد كيان حقيقي لشيء إسمه حكومة اليمن وتثبيت هذه الحقيقة في أنظار الدول الأجنبية، وإلاّ فقد كان على المسئولين في حكومتكم إذا كان لهم رأي في موضوع المساعدة أن يتصلوا بنا ويوضحوا لنا رأيهم ويطلبوا منا تبليغ حكومة ألمانيا ما يريدونه من تأخير المساعدات أو نتفق على طريقة إيصالها إلى اليمن، وهم يعرفون أنا دائما ننزل عند رغبتهم ورأيهم، ولكن إتصالهم بألمانيا من وراء ظهورنا وحملها على إنزال الشحنة من على ظهر الباخرة لا يؤكد إلاّ ما فهمه الالمان أنفسهم من هذا التصرف. وطلبنا مقابلة المشير والسيد أنور لنعرف جلية الأمر في الخبر الذي لم نصدقه، وتمت المقابلة وتأكدنا من صحة الخبر. وقيل لنا تكلموا بصراحة وتكلمنا بصراحة كما طلب منا، فأنتفخت الأوداج وأحمرت الوجوه وكادت الطربيزة أن تتحطم تحت قبضة الأخ السادات، وندمنا على الصراحة التي كانت سببًا لأن نتعرض ونعرض الطربيزة لما تعرضنا له. وتأكدنا من أنه لا يراد لنا أن نكون حكومة لها كيانها وإتصالاتها الخاصة.

وحينما أنعقد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في الجامعة العربية أراد رئيس الوزراء أن يثير وزير خارجية اليمن قضيتنا مع ملك السعودية فعارض ذلك رئيس وزراء الـ ج.ع.م. بصورة الأمر الذي لا يرد.

---

٢ . دفع ثلاثمائة ألف وخمسين ألف جنية إسترليني لتغطية العجز في رواتب القوات العربية واليمنية وأرتاب القبائل لمدة ستة أشهر.

وقد قدم الجانب المصري مقترحات لم تأخذ بعين الإعتبار إقتراحات وفدنا التي بناها على الواقع الإقتصادي اليمني، ومع ذلك فقد أصر عليها برغم أنها تضر بالإقتصاد اليمني.

وقبل كل هذا كان الوفد اليمني برئاسة رئيس الوزراء في طريقه إلى الصين تلبية لدعوة رسمية. وفي نفس اليوم الذي كان الوفد فيه سيغادر برلين الشرقية إلى بكين، وكان السفير الصيني قد أبلغنا أن حكومته قد أعدت إستقبالًا حافلًا يليق برئيس وزارة دولة صديقة، بعد كل ذلك كان إستدعاؤنا من القاهرة بصورة مستعجلة وبإصرار وإلحاح حسبنا معهما أن تطورًا خطيرًا قد حدث في اليمن. ولما عدنا إلى القاهرة لم نجد شيئًا جديدًا، وكل ما في الأمر أنا أعطينا الصين أيضا أنا لسنا حكومة نملك أمر أنفسنا. ولكل هذه الأسباب صممنا على الإستقالة وأستقلنا وبعثنا بالإستقالة إلى اليمن، ولم نسببها بغير عجزنا الذاتي عن مواصلة القيام بواجب المسئولية، وكل ذلك حرصًا منا على أن تظل علاقة حكومتكم بالشعب اليمني حسنة وأن لا تكون إستقالتنا سببًا لأي هزة لثقته بسيادتكم.

ياسيادة الرئيس، إننا، وقد أخذنا معظم حقنا في الصراحة بهذه المذكرة، نؤكد لسيادتكم أن الـ ج.ع.م. في طريقة تعاملها القائمة مع حكومة الجمهورية العربية اليمنية إنما تئد بيدها الإبن البار الذي تبنته وتعهدته بالتربية والغذاء، هذا الابن الذي يسمى ثورة اليمن. ونحن في هذا نؤكد المطالبة فيما تضمنته الرسائل السابقة وإستعدادنا بصدق وإخلاص لتنفيذ ما جاء فيها من إلتزامات وأن نكون جنودًا إن أريد مِنا ذلك لكل من تمنحونه الثقة من اليمنيين ولتتحملوا المسئولية أمام الله وأمام الشعب وأمام التاريخ. والله المسئول أن يبقيكم ذخرًا للعرب والمسلمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٩٦٦/٧/٢٣م

عرضنا نص الرسالة على الإخوان الموجودين في القاهرة فوافقوا عليه، ووقع من قبلي وقبل الفريق العمري. وقد جاءني بعض الإخوة الذين حضروا الجلسة ليقولوا مما لا شك فيه أن الصراحة التي صيغت بها الرسالة سوف تترك أثرًا سيئًا ولا نحب لك أن تتصدى أنت لمثل هذا بينما الرئيس السلال ينعم في قصره ويحتفظ في نفس الوقت بثقة المصريين به. ونحن نعرف أن المسئولين في القاهرة لا يتحملون مثل هذه الصراحة وأنهم يعرفون أنك من كتب الرسالة وسينعكس أثرها عليك. فقلت لهم أن على كل وطني يشعر بالواجب نحو وطنه أن يتحمل كل

ما قد يتعرض له من أذى في سبيل بلاده وسيادتها وإستقلالها وإن الإنسان لا يسعه حينما يسمع عن بعض ما يجري ألاّ يتميز من الغيظ ويقول أكان الكفاح الطويل لأحرار اليمن ضد الإمام يحيى والإمام أحمد لنصل إلى أن يُهدَّد إستقلال اليمن وتُمس سيادته فلا كان الأحرار ولا كان جهادهم. على أني أعتقد أن الصراحة مهما آلمت سوف تؤتي ثمارها في يوم من الأيام.[١]

العودة الى صنعاء

كنا كما ذكرت قد قررنا العودة إلى اليمن، وقد طلبنا حجز مقاعد لنا على الطائرة العربية كالعادة، فاعتذروا أن لديهم مجهودًا عسكريًا، وكان هذا أول إعتذار من نوعه جعلنا نستشف من ورائه عدم الرضى، فقررنا العودة إلى اليمن وتقديم الإستقالة هناك إلى لجنة المتابعة التي كانت تقوم بمهمة مجلس الشورى، وكنا رأينا أن من الحسن أن نقدم إستقالتنا إلى الجهة المختصة في صنعاء لا في القاهرة. ولهذا فقد حجزنا كراسي على الطائرة الأثيوبية إلى أسمرة وطلبنا الطائرة اليمنية إلى هناك.

وفي ١٩٦٦/٧/٢٥م غادرنا القاهرة على طائرة أثيوبية إلى أسمرة ومنها إلى صنعاء في نفس اليوم على الطائرة اليمنية. وكان في إستقبالنا نائب رئيس الوزراء القاضي عبدالسلام صبرة والقيادتان المصرية واليمنية. وفي اليوم التالي عقدنا جلسة لمجلس الوزراء حضرها أعضاء المجلس الجمهوري وفيها كان إستعراض الموقف وعرض فكرة الإستقالة فكانت المعارضة إجماعية ولهذا لم نتخذ قرارًا.

وفي ٧/٢٧ عقدنا جلسة أخرى مشتركة وكانت الأكثرية تعارض الإستقالة بحجة أنها ضد مصلحة البلاد. وكان الدكتور عبدالغني علي من هذه الأكثرية، ولكن الدكتور العطار والدكتور مكي والأستاذ محسن السري كانوا من رأينا.

---

(١) وقد كان ذلك حينما كان من المصريين إرتكاب الغلطة الشنيعة في سبتمبر ٦٦ بإعتقال نعمان عضو المجلس الجمهوري والعمري عضو المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء والوزراء وضباط القوات المسلحة في القاهرة وقد حددت اقامتي في القاهرة ولم يتم إعتقالي، وفسرت ذلك بأنهم أحتسبوا لي هذه الصراحة.

إتفاق مصر والسعودية على قيام دولة ورفضنا ذلك

وفي ٧/٢٨ سمعنا عن إتفاق بين المتحدة والسعودية على قبول وساطة الكويت التي تتلخص بقيام حكومة مؤقتة تحت إسم دولة يكون ثلاثة أخماس أعضائها من الجمهوريين وخُمسان من الملكيين. وقد جعل المعارضون للإستقالة هذا النبأ مؤيدًا لموقفهم بحجة أنه سيأتي تنفيذ الإتفاق على أرض خواء. وفي الوقت ذاته ظل الضغط من قبل القوات العربية لحضور مؤتمر حرض قائمًا. وكان من المعروف أنه لا جدوى من الحضور إلاّ إذا حصل تنازل من قبلنا، الأمر الذي لا يمكن أن نقبله. ومن أجل ذلك كله أتفقنا على تأخير الإستقالة والدعوة إلى مؤتمر عام يعقد في مجلس الشورى لنؤكد للإخوان المصريين رفضنا للتنازلات. وفعلًا تم إنعقاد المؤتمر في ١٩٦٦/٧/٣٠م، وتكلم الأستاذ أحمد نعمان وتكلمت أنا كما تكلم العمري وعدد من المشائخ والشباب والضباط، وانتهى المؤتمر باصدار القرارات التالية:

في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ١٢ شهر ربيع الثاني ١٣٨٦هـ الموافق ١٩٦٦/٧/٣٠م عُقد أجتماع عام في مبنى مجلس الشورى بصنعاء برئاسة رئيس الوزراء الفريق حسن العمري وحضره أعضاء المجلس الجمهوري والوزراء وأهل الحل والعقد من العلماء والمشائخ والضباط والشباب من جميع أنحاء اليمن. وبعد أن تدارسوا أوضاع البلاد الداخلية والخارجية قرروا ما يلي:

أولًا: يتمسك الشعب اليمني بحزم وإصرار بنظامه الجمهوري ومكاسب ثورته الخالدة، ويأخذ على نفسه الدفاع عنها والتضحية في سبيلها مهما كلفه ذلك من بذل وفداء.

ثانيًا: يصر المجتمعون على المحافظة على الوحدة الوطنية، ويعتبرون كل من يعمل للتفرقة العنصرية أو الطائفية خائنا لوطنه وشرف بلده.

ثالثًا: يدين المجتمعون المملكة العربية السعودية بإصرارها على محاربة الشعب اليمني والتمسك بأسرة حميدالدين البائدة التي لفظها الشعب اليمني إلى خارج حدوده، ويؤكدون أن محاولة فرض أي فرد من أفراد هذه الأسرة أو

إعادة الماضي الأسود محاولة مرفوضة وفاشلة وسيواجهها الشعب اليمني بالحرب الضارية وبكل عناده وشراسته المعهودة.

رابعًا: أتفق المجتمعون على ضرورة إنشاء مجلس الشورى لتتمثل فيه جميع فئات الشعب، كما أتفقوا على أن يشكل المجلس من مائة عضو وعضو واحد تتوزع بين الألوية اليمنية على إعتبار النسبة العددية وعلى كل لواء إنتخاب أعضائه إنتخابًا صحيحًا وسليمًا والله ولي التوفيق.

وتقرر تكليفي بالإشراف على الإنتخابات في لواء إب والأستاذ أحمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان بالقيام بذلك في لواء تعز والقاضي عبدالسلام صبرة والشيخ عبدالله الأحمر والشيخ صالح الرويشان في لواء صنعاء والقاضي محمد الحجي في لواء البيضاء يعاونه الشيخان سالم الحميقاني وصالح الرصاص، وتوجه كل واحد منا إلى محل عمله.

وقد أقيم في مساء هذا اليوم حفلة توديع للواء البريني في القيادة العربية تكلم فيها العقيد علي سيف الخولاني رئيس الأركان اليمني كلمة طيبة مَجّد فيها القوات العربية والمساعدة العربية. ولأنه كان ينسب إليه عدم تقدير المساعدات العربية فقد كان لكلمته أثر في نفوسهم وجاءت تكذيبًا لأقاويل المخابرات.

وصول السلال وانفجار الخلاف

وفي ١١ أغسطس ٦٦ كنت في تعز، وكان القائد في اللواء العقيد عبدالكريم السكري. ولما سمعنا عن وصول السلال في اليوم الثاني عشر من أغسطس أمرنا القائد بإقفال مطار تعز وكذلك فعل العمري في صنعاء، وأبقينا مطار الحديدة مفتوحًا لتنزل فيه طائرة السلال. ولكنا جميعًا فوجئنا بنزول أكثر من مائة دبابة إلى المطار وإلى شوارع صنعاء لحماية وصول السلال. وتبين لنا أنهم إنما فعلوا ما فعلوا لبذر الفتنة بين اليمنيين، وكان الأمر عجبًا من عجائب تناقضات السياسة المصرية.

وفي تعز أستمر إقفال المطار، وجاءت طائرة مصرية من صنعاء تحاول النزول فمنعت. كنت في تعز مع الأخوين الأستاذ أحمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان وقد بعثنا برقية إلى اللواء طلعت حسن علي قائد القوات العربية في اليمن، أستنكرنا تدخلهم في شؤوننا الداخلية وعملهم على إثارة الفتنة وبذر بذور حرب أهلية. وأشعرناه أنه لم يتم ما تم من إقفال المطارات إلاّ بناء على إتفاق مع المشير عامر، وقد أجاب قائد القوات العربية على برقيتنا بما يلي:

من اللواء طلعت حسن علي إلى السيد القاضي عبدالرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان والأستاذ أحمد نعمان.

أسفت لما أذيع عن حرب أهلية أو خلافه في صنعاء، هذه إشاعات مضللة ومغرضة، نحن دعاة سلم ووفاق ولسنا دعاة حرب، واجبي حماية ظهور جنودنا الذين يدافعون عن الجمهورية على الجبال، قامت القوات بتأمين صنعاء ضد حوادث الشغب على إثر تهور بعض الضباط وإتخاذهم قرارات بالمقاومة المسلحة لمنع نزول المشير السلال إلى العاصمة، وتم بحمد الله وصول رئيس الجمهورية العربية اليمنية ولم تحدث أي حوادث مطلقًا. ١٣/٨/١٩٦٦م

كما بعثت برقية إحتجاج إلى الرئيس جمال عبدالناصر وهذا نص البرقية.

كان للطريقة التي وصل بها المشير السلال أسوأ الأثر في نفوس أبناء الشعب اليمني وتعزيز لحجة الأعداء من الرجعيين والإستعماريين الذين يزعمون أن القوات العربية موجودة في اليمن لحماية شخص أو لتحقيق غرض من وراء شخص، وليست موجودة لصالح اليمن ومن أجل المبادئ القومية والإخوة العربية. وإنه ليسؤنا جدًا أن يجد الأعداء من أسلوب القيادة العربية بصنعاء بإحتلال العاصمة بالدبابات والمدرعات وترويع النساء والأطفال ونشر الذعر بين المواطنين ما يساعدهم على تأكيد ما يدّعون. ونحن نناشدكم بكل المبادئ العليا والمثل المقدسة، وبالدماء العربية الزكية التي سفكت فوق تراب اليمن من أجل الحق والحرية وفي سبيل الأمة العربية والشعب اليمني، أن تتداركوا الأمر قبل تفاقمه حفاظًا على وحدة الشعب اليمني

ودرًا لحجج الأعداء حتى يبقى دور الـ ج.ع.م. عظيمًا كما أردتموه، له قدسيته وإشراقه وخلوه عن كل ما تريد الدعايات الأجنبية أن تلصقه به من التشويه. وأملنا في حكمتكم وسداد رأيكم كبير، وفقكم الله إلى ما فيه خير اليمن والأمة العربية كلها وتقبلوا تحياتنا وإحترامنا. ١٣/٨/١٩٦٦م

عبدالرحمن الإرياني

عضو المجلس الجمهوري

محاصرتنا في القصر الجمهوري

وفي صنعاء أعتصم الفريق العمري ومجموعة من ضباط القوات المسلحة والجنود والمشائخ والقوى الوطنية من الشباب المثقف في العرضي الأسفل ورتبوا العرضي الأعلى، وهما محل ثكنات الجيش اليمني. وكادت الحرب أن تشتعل بين القوات المسلحة اليمنية والقوات العربية. وجاءتنا برقيات إستدعاء إلى صنعاء من الفريق العمري، الذي أصبح منا ومعنا قلبًا وقالبًا، ومن المشائخ. وقد سافر الأخوان الأستاذ أحمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان، أما أنا فقد رديت على الفريق العمري بالبرقية التالية:

سيادة الأخ الفريق العمري رئيس الوزراء

إن ظروفي الخاصة لا تسمح لي بالوصول الآن بل وتدفعني إلى التفكير جديًا للتخلي عن العمل. وما أسفرت عنه أحداث الأيام القريبة الماضية تؤكد ضرورة الإبتعاد، فالصورة لما حدث من نقض للعهد وتجاوز على سيادة اليمن وشرفها، كل ذلك لا يزال يحتل كل جوانب نفسي وتطغى على كل آلامي وأحزاني على عظمها.[1] يرجى قبول العذر إلاّ إذا كان الدافع إلى الإستدعاء يتعلق بالقضية اليمنية العامة أفدتم لأصل لمدة مؤقتة، ولي عذري الواضح إذا كان للمشاعر الإنسانية إحترام. فأفيدوا عن سبب الطلب وشكرًا. ١٥/٨/١٩٦٦م

(١) كان أخي عبدالله بن يحيى الإرياني قد توفى على أثر عملية جراحية وكانت مكانته في نفسي كبيرة.

تعقب ذلك وصول السفير المصري اللواء أحمد شكري إلينا في تعز مع مندوب من القيادة لاقناعنا بالسفر إلى صنعاء، فوجدنا من الضروري السفر إلى صنعاء لتدارك الأمور. وتحركت إلى صنعاء في ٨/٢١ ونزلت في القصر الجمهوري وكانت مهمتنا هي التهدئة.

وفعلًا اجتمعت أنا والأخ الأستاذ نعمان مع الأخ العمري والضباط والمشائخ وقلنا لهم أن على الجميع أن يستبعد فكرة الإصطدام والمواجهة مع القوات العربية فليس ذلك مما يشرف اليمن واليمنيين أن تقوم مواجهة بينهم وبين من جاءوا ليساعدوهم. وقال الفريق العمري ولكنا لم نفعل إلاّ ما أتفقنا عليه معهم ولم نكن نتصور أنهم إنما أرادوا الفتنة، مع أنّا كنا قد عرضنا عليهم الإستقالة فرفضوها. فقلت له ومع ذلك فمن الخير أن نستبعد المواجهة وأن نصير إلى العرض الأول مرة أخرى وهو الإستقالة. وأتفقنا على دراسة الموضوع دون تصعيد الأزمة، وكان الذين يريدون التصعيد كثيرون، وبخاصة أن السلال كان قد اتفق مع المشائخ على العمل بمقررات مؤتمر خمر والتوقف عند الاختصاصات بدون تجاوز ولكنه نكث العهد كما هي عادته، وفي الأخير صار العمري إلى رأينا.

وكان هناك إجتماعات للتوفيق بيننا وبين السلال، ودعانا السفير أحمد شكري لحفلة شاي وأقتصر فيها علينا وعلى الرئيس. وبدأنا نسير إلى التفاهم، فإذا بالسلال يقول كلمة يستفز بها العمري فيرد هذا بعنف. وتحولنا إلى مهدئين وتفرقنا على غير وفاق بل على توتر وإنشقاق.

وفي المساء وقد تجاوزت الساعة العاشرة مساءً، جاء من يقول لنا أن القصر الجمهوري الذي ننزل فيه قد أحيط بالجنود من المصريين ومن حرس السلال، وبعثنا من يسأل عن السبب فظهر أنهم ينوون القبض علينا. وأتصلنا فورًا بالفريق العمري الذي هب بسرعة لإنجادنا، فوصل ومعه بعض الجنود والضباط وأخذنا إلى بيته.

وفي اليوم الثاني ذهبنا إلى القيادة العربية محتجين على ما حدث. وكان الفريق المرتجي قد وصل فأستنكر وأنكر أن يكون في الجند الذين طوقوا القصر من

القوات العربية. وأستدعى السلال فأقسم الأيمان المحرجة أنه لم يسمح، وأن بعض الجنود أتخذوا ذلك بدون أوامره. وقد أتفقنا مع الأخ الأستاذ نعمان على مغادرة صنعاء إلى تعز إحتجاجًا على ما كان من السلال من محاولة القبض علينا.

وقد أجتمعنا مع الضباط والمشائخ الذين أنضموا إلينا، وهم معظم الضباط والمشائخ أهل الثقل والفاعلية، وقررنا إنتقال الجميع إلى تعز تجنبًا للإصطدام والمواجهة التي كان واضحًا أن القوات العربية ستكون فيها بجانب السلال. وكان الكثير من المشائخ يعارضون هذا ويطالبوننا بالبقاء في صنعاء وإجراء الأعمال، وعليهم إيصال القوات الكافية لدعمنا، ولكنا كنا مصممين على الإنتقال إلى تعز ومنها، إذا لزم الأمر، نتوجه إلى القاهرة لنبقى هنالك للإبتعاد عن المواجهة مع القوات المصرية.

غادرنا مع الأخ الأستاذ نعمان الى تعز، وقد كان المصريون في البداية يشجعوننا على السفر إلى القاهرة حسمًا للفتنة، ثم تغير موقفهم بعد وصولنا تعز ولا ندري ما هي الأسباب، ولهذا فقد جاءت برقية من الفريق المرتجي إلى الفريق العمري يقول فيها:

أُخطرنا بأن المشير عبدالحكيم عامر سيصل إلى اليمن قبل منتصف سبتمبر يرجى الهدوء والإستقرار خلال هذه الفترة. ما أخطركم به السفير أحمد شكري نرجو العمل به. السفر الآن للقاهرة لا يتم شيء مع المخطط الجديد في الوقت الحاضر. أرجو لكم السداد والتوفيق لخدمة الجمهورية اليمنية، تحياتي. ٦٦/٨/٢٨.

أما المشائخ وأهل الحل والعقد فقد والوا إجتماعاتهم ووصلوا إلى القرارات التالية:

نظرًا لما طرأ على الموقف في بلادنا وبصفة خاصة في أوساط الحكومة من شعور بالدهشة والإستغراب نتيجة للوصول المفاجئ للمشير السلال رئيس الجمهورية من القاهرة دون سابق خبر، وما حصل في ذلك من تحركات ونزول عدد من الدبابات والمدرعات التابعة للقوات العربية بصورة غير معهودة توزعت لحراسة

المشير السلال، مما دفع بالسيد رئيس الوزراء والجيش إلى الإعتصام بمقر القيادة بالعرضي تجنبًا لأي إصطدام، ولما تعقب ذلك من تحرك الحرس الجمهوري في الساعة السابعة ليلًا بالتوقيت المحلي وأحاطت بالقصر الجمهوري الذي كان نائما فيه القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان بعد توقيع الوثيقة والإلتزام بكل ما جاء فيها من قرارات تنص على الإلتقاء للعمل من أجل مصلحة البلاد وحفظ مكاسب الثورة كلًا في حدود إختصاصاته وإنهاء الخلافات، لهذا كله أجتمعنا نحن المشائخ وأهل الحل والعقد الموقعون على هذا بالسادة رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الجمهوري والوزراء لتداول الرأي فيما يجب علينا لله ولصالح بلادنا من الوقوف أمام هذه الأمور المستغربة، وللإعراب قولًا وعملًا عن تضامننا مع حكومتنا العزيزة وقررنا ما يلي:

١ . على السيد رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الجمهوري والوزراء البقاء في صنعاء والإستمرار في مزاولة أعمالهم في مكاتبهم.

٢ . نلتزم بإحضار جيش من القبائل لحماية الحكومة والمسئولين في العاصمة، ونلتزم أيضًا بنفقات هؤلاء الحرس ومعاشاتهم حتى تحل المشكلة وعلى الحكومة تحديد العدد المطلوب من الجيش وتوزيعه على المشائخ.

٣ . تكوَّن لجنة من المشائخ وتبقى في صنعاء للتعاون مع الحكومة ونصح المشير السلال من الإستمرار في الأخطاء التي تربك أعمال الحكومة ومراقبته بالوفاء بما تعهد به وألتزم به بتوقفه عند حدود مقررات مؤتمر خمر ودستوره.

٤ . على رئيس الوزراء إلزام كل مسؤول بالقيام بعمله بجدٍ ومثابرة وينذر المتهاون والمقصر عن واجبه والمتمادي إلى ما ليس من إختصاصه بالعقوبة الصارمة.

٥ . نؤكد المطالبة بسرعة العمل لتنفيذ مقررات خمر بحذافيرها نصًا وروحًا لتعود إلى الشعب اليمني الكريم ثقته وطمأنينته.

٦. العمل على تشكيل مجلس الشورى بأسرع ما يمكن ليشترك الشعب في حكم نفسه بنفسه.

٧. على الحكومة والمشائخ التفاهم الكامل مع القيادة العربية في إستمرار التعاون الأخوي وإستمرار المساعدة العسكرية والمادية.

هذا ما أجمع عليه رأينا ووضع كل منا إمضاؤه أدناه وعاهدنا الله على الإلتزام به.

١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦هـ الموافق ١٩٦٦/٩/١م

وقع عليه عدد كبير جدًا من المشائخ على رأسهم النقيب صالح ناجي الرويشان، والشيخ عبدالله الأحمر، والشيخ سنان أبولحوم، والشيخ أحمد المطري، والشيخ أحمد ناصر الذهب، والشيخ محمد الغشمي، والشيخ أحمد علي القوسي، والشيخ محمد هاشم ماوية، والشيخ عبدالله معوضة، والشيخ محسن بن محسن صلاح وغيرهم.

وصرنا تحت ضغط من المشائخ إلى ما رأوه من الاستمرار في مزاولة الأعمال وكأن شيئًا لم يكن، وكنت غير مرتاح للرأي فقد كنا نتصور أن الإصطدام حتمي وأن القوات العربية سوف تتدخل لصالح السلال. وكنت أميل إلى السفر إلى القاهرة لنعرض القضية على المسئولين فيها، ونصير إلى ما يرونه، وكنت أميل إلى التخلي عن المسئولية وهذا خير من الدخول في صدامات لا تفيد إلاّ العدو.

الفصل العاشر

إعتقال الحكومة اليمنية في القاهرة

السفر إلى القاهرة

بعد فشل كل المحاولات لرأب الصدع بين السلال ومن معه من المصريين وبين الحكومة وأعضاء المجلس الجمهوري وضباط القوات المسلحة وشيوخ القبائل، تقرر وبصورة نهائية السفر إلى القاهرة. وكانت نيتنا حسنة لم نكن نتصور أبدًا أن المصريين سيتخذون معنا ما أتخذوه، لم يكن يخطر على بال أحد منا إمكان قيام حكومة ما بإعتقال حكومة أخرى في بلادها وليسوا في حالة حرب. بل قد خطر ذلك للشيخ سنان أبولحوم وغيره من المشائخ بذكائهم الفطري وقالوا لنا إنكم تسوقون أنفسكم إلى السجن تعالوا تفرقوا لدى القبائل حيث لا تصل إليكم يد السلال ولا دبابات المصريين، ولكني قلت للشيخ سنان هل من الممكن أن تُعتقل حكومة برئيسها وكامل أعضائها من قبل حكومة أخرى ليست معها في حرب، إذا لم يحترمونا فسيحترمون اليمن.

قررنا أن نطلب طائرتين من إثيوبية إلى تعز لنقوم عليها إلى أسمرة ومنها إلى القاهرة. وكان رئيس الوزراء العمري وأعضاء المجلس الجمهوري أنا ونعمان وعثمان ونائب رئيس الوزراء القاضي عبدالسلام صبرة في مقدمة من تقرر سفرهم، ومعنا الكثير من الوزراء ورجالات الدولة. وفي يوم ٩/٧ وصل إلى تعز السفير أحمد شكري والعميد سعد صبري من القيادة العربية يحاولان أن يثنيانا عن السفر. ولما أبدينا تصميمًا وإصرارًا وفهما أنا سنسافر عن طريق أسمرة، ظنّا أنا لن نتجه إلى القاهرة وأبرقا بذلك إلى المشير عامر. وجاءت في اليوم ذاته برقية من اللواء طلعت حسن تقول:

من قائد القوات العربية اللواء طلعت حسن إلى الفريق العمري رئيس الوزراء والقاضي عبدالرحمن الإرياني. وصلت إشارة الآن من المشير عامر ترجو تأخير وصولكم إلى القاهرة إلى بعد الأحد حتى يتم تدبير محلات لكم بالطائرة العربية. أرجو الإفادة عن موعد السفر والعدد المطلوب لحجز المحلات، تحياتي. ٦٦/٩/٧

وقد ردينا عليه بالبرقية التالية:

الأخ الكريم السيد اللواء طلعت حسن قائد القوات العربية باليمن حياه الله.

وصلت برقيتكم بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧م بعد أن كنا قد أستأجرنا طائرتين إثيوبية خاصة لما نلمسه من ضرورة التعجيل لمقابلة سيادة المشير عامر. ونحن نعتبر القاهرة كصنعاء ولا نحتاج إلى أي ترتيب فما نحن إلا إخوة، تحياتنا. ١٩٦٦/٩/٧م

الفريق / حسن العمري

رئيس الوزراء

فجاء الرد أن طائرة خاصة ستصل إلى الحديدة لتنقلنا إلى مصر. ووافقنا على ذلك رغم معارضة من لدينا من المشائخ، كما جاءتنا برقية من النقيب صالح الرويشان والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وغيرهما من المشائخ يعزمون علينا بالله ألاّ نغادر اليمن، ولكنا كنا قد أقتنعنا أن السفر هو الحل الأسلم، وردينا على برقية المشائخ بالبرقية التالية:

الأخ الشيخ صالح بن ناجي الرويشان والولد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وكافة الإخوة المشائخ الكرام. تلقينا برقيتكم بعظيم التقدير لشعوركم الوطني الصادق. ونحن لم نتخذ قرار السفر إلاّ بعد أن أقتنعنا أن كل قراراتكم المخلصة لصالح الوطن وكل الإلتزامات والإتفاقيات لا تقابل إلاّ بالإستهانة ممن لا يؤمن بشعبه ولا يحترم كرامة المواطنين. والوطن ليس ملكًا لفرد ولا ميراث لأحد وإنما هو وطن اليمنيين جميعًا. وقد آثرنا السفر إلى القاهرة تجنبا للفتنة التي هي أشد من القتل، وما أردنا إلاّ المصلحة لبلادنا وحقن دماء أبنائها وستعرفون مستقبلًا أن هذا أسلم طريق. ١٩٦٦/٩/٧م

أعضاء المجلس الجمهوري

أحمد محمد نعمان عبدالرحمن الإرياني الفريق/حسن العمري
رئيس الوزراء

وجاءتنا الأخبار أن المشير السلال قد وصل الحديدة بنية القبض على الجميع هنالك، حيث لم يبق أحد من المشائخ ولا من الجيش غير المسافرين، فابلغناهم رفضنا للسفر على الطائرة التي ستصل خصيصًا لنقلنا إلى القاهرة وجاءت برقية من قائد القوات إلى العميد سعد صبري هذا نصها:

من قائد القوات إلى العميد سعد صبري

وجود السلال بالحديدة كان مجرد صدفة لم يكن لوجوده في الحديدة أي أثر على تحركاتهم. القيادة العربية تضمن ذلك إذا أرادوا الحضور إلى صنعاء بالطائرة لركوب الطائرة دي سي ٦ من صنعاء، أرجو الإفادة.

وقد عرضت علينا البرقية فقلنا أنّا نعتمد على ضمانة القيادة وسنسافر من الحديدة. وفعلًا سافرنا في صبيحة اليوم التالي على طائرتين يمنيتين ومنهما أنتقلنا إلى الطائرة المصرية المعدة لنقلنا. وكان السفير أحمد شكري وبعض ضباط القيادة العربية هناك للتوديع ولكن الجو كان مشحونًا بالتوتر. وكان الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري والشيخ يحيى منصور وزير الإدارة المحلية قد تأخرا ربما بإحساس مماثل لإحساس المشائخ.

شرح الأحداث في رسالة لعبدالناصر

وصلنا القاهرة في الساعة الثانية بعد ظهر ٦٦/٩/٩. وقد أنزلوا الوزراء في فندق شبرد والباقين في الكنتننتال على حساب السفارة اليمنية، ونزل الفريق لدن عائلته ومعه الأخ عبدالسلام صبرة، وكذلك أنا نزلت لدن العائلة وكانت هناك مع الأولاد من قبل بضعة أشهر. ولِما لاح لنا من عدم الإستقبال المعتاد في المطار ومن إنزال الوفد على حساب السفارة اليمنية على غير ما جرت به العادة، ثم عدم

المقابلة السريعة، لاح لنا من كل ذلك أن الأيام تخفي في طياتها ما لا يسرنا. لهذا بادرنا في ٦٦/٩/١٤ إلى إرسال رسالة للرئيس جمال عبدالناصر أشرنا فيها إلى رسالتنا السابقة الذكر كما شرحنا الأحداث بتفاصيلها منذ وصولنا الى القاهرة في ١١ مايو ٦٦ ورأينا الذي طرحناه على المشير عامر والسيد أنور السادات ومعارضة المشير لعودة السلال ثم اقتراحه تنحيته والخطة التي وضعت من قبلهم لذلك والتي فهمنا منهما انها اعدت بعد موافقة الرئيس عبدالناصر، وتكليف السادات بصياغة بيان التنحية الى آخر ما كان من التفاصيل. وأضفنا أنا قد عدنا إلى اليمن على اتفاق محدد فهمنا منه انه يمثل رأي الرئيس وليس عامر والسادات فقط. وقلنا للرئيس عبدالناصر أننا بعد عودتنا إلى اليمن [**وبمثالية متناهية عملنا برأيهما، الذي قالا أنه أيضًا رأيكم، وأبلغنا السفير العربي ذلك وطلبنا البيان الذي كُلف السيد أنور بإعداده ورفع السفير المصري برقية يطلب فيها البيان ولم يتلق ردًا على ذلك. وقال أن موضوعًا كهذا لا يمكن الأخذ والرد فيه برقيًا وأنه سيسافر إلى القاهرة ويعود بالبيان، وأنه لا يضرنا تأخره طالما أن السلال لن يعود قبل ذلك. ولكنها لم تمض أيام على هذه التأكيدات حتى سمعنا من إذاعة إسرائيل خبر عودة السلال ومقابلته لسيادتكم. وأتصلنا بالسفير والقيادة نستفسر فأكدوا لنا عدم صحة الخبر. وحتى الساعة الرابعة من صباح ١٢ أغسطس وهم يؤكدون لنا ويقسمون بالشرف والدين أنه لن يأتي. وجاءت مكالمة من السلال لصهره تؤكد وصوله، وأمر رئيس الوزراء بأخذ إحتياطات في المطارين حسب الإتفاق مع المشير، لأنه لم يأت منه أنه قد تغير الرأي بل لا زال السفير والقيادة إلى آخر لحظة يؤكدون الإتفاق.**]

وأكملنا القصة للرئيس عبدالناصر فقلنا أنه [**كان الرد على الإحتياطات المتفق عليها نزول مائة وعشرين دبابة عربية إلى شوارع صنعاء وافزعت المواطنين بصورة أثارت كل كوامن الإستياء عند اليمنيين وأفقدت الـ ج.ع.م. أعز أصدقائها فلقد شعر اليمنيون بفطرتهم أن فرض السلال على اليمنيين بقوة السلاح بادرة خطيرة تنم عما وراءها، وتؤكد للمرتابين صحة إرتيابهم، وتعطي محسني الظن قناعة بأن المساعدة لم تكن لوجه الله ولوجه المبادئ ومن أجل الشعب اليمني، وإنما هي مساعدة لشخص ضد الشعب اليمني وضد مصلحته أو بعبارة أصرح لمصالح ومطامع من وراء تدعيم شخص أو أشخاص وبعيدة كل البعد عن مصلحة الشعب اليمني**]. وقلنا في الرسالة: [**إن فَرض السلال على الشعب اليمني بقوة السلاح رغم إرادته وبالصورة التي أعادت إلى الأذهان فرض وزارة النحاس سنة ١٩٤٤م من قبل الإنجليز، مع فارق له أهميته وهو أن وزارة النحاس فرضت على القصر ورئاسة السلال فرضت على الشعب**]. وقلنا للرئيس عبدالناصر أن عملًا كهذا لا يمكن أن يكون في صالحهم ولا في مصلحة اليمن ولا في مصلحة التعاون بين الشعبين والحكومتين.

كما قلنا للرئيس عبدالناصر [**وتمام القصة أن رئيس الحكومة العمري والوزراء والقوات المسلحة اليمنية وجدوا أنفسهم وهم ينفذون الإتفاق ويطبقون المخطط الذي لم نضعه نحن ولا هو من صنعنا، وجدوا أنفسهم أمام قوة عربية جبارة تصوب فوهات مدافعها إلى الثكنات اليمنية. ولم يخطر في بال أحدهم مع ذلك أن يقفوا في مواجهة القوات العربية التي جاءت لمساعدتهم أو يتصادموا معها، ولذلك فقد لجأوا إلى المقاومة السلبية وأعتصموا في القيادة، وأعتصم معهم ممثلو الشعب من مشائخ وعلماء وشباب. ووجدت القيادة المصرية نفسها في موقف يتنافى كل التنافي مع الرسالة التي جاءت إلى اليمن لتؤديها، وجدت نفسها تقف في وجه الشعب اليمني بكل فئاته من أجل شخص واحد. وجمجمنا صدورنا على ما فيها حتى لا يعرف الناس في الخارج حقيقة الموقف في اليمن، حرصًا منا على سمعة الـ ج.ع.م.، وسعى البعض بالتوفيق وتم على أساس إلتزام السلال بمقررات ودستور خمر الذي يُعمل به حاليًا في اليمن وبقرار المشائخ والضباط، ووافقنا على ذلك بغية إخراج القوات العربية من الموقف الحرج الذي وقفته بدون تقدير لعواقبه**].

ثم شرحنا ما كان بعد الاتفاق من أحداث وتصرفات وخلافات وأن [**موقف القيادة العربية لم يكن سلبيًا فقط، بل موقف الدافع، الأمر الذي أكد لنا أن هناك إتجاهًا إلى خلق فتنة في صنعاء. ولم نكن نحن ننوي أن نكون قُوَّاد فِتْنة ولا سَفَّاكِيْ دِمَاء، ولا كُنَّا مستعدين لأن ندخل مع القوات العربية في خلاف مهما كان موقفها، ولا مصلحة للبلد في ذلك، بل يصورنا بصورة من ينسى المعروف ويتنكر للجميل، وقررنا اللجوء إلى القاهرة، أو بعبارة أصح الهجرة إلى القاهرة، للإعذار إلى الله ثم إليكم قبل كل الناس ثم إلى التاريخ والعالم العربي كله ولنضعكم أمام مسئولياتكم التاريخية المباشرة عن اليمن ومصيرها وما حدث وما قد يحدث فيها نتيجة لسوء تصرف القوات العربية، ونحن في ذلك نحذو حذو من يقول:**

فررت منه إليه شكوت منه عليه

وحقهّ المتسامي مازلت بين يديه]

أنتظرنا بعد تقديم الرسالة أن تتيسر مقابلة أحد المسئولين الكبار، لكنه مر يوم وثان وثالث دون أن تبدر أي بادرة من قبل المسئولين ولا حتى سؤال عن سبب الوصول. وقد فوجئنا بالتجاهل، وأجتمعنا للتشاور. وأنقسم الرأي إلى رأي يقول لنقابل التجاهل بمثله والعناد بالعناد فلا نتصل أو نحاول الحوار، وكان هذا رأي الفريق العمري. وكنت أنا أرى أن نتصل بالمشير عامر ونفتح الحوار معه تفاديًا لتصعيد الأزمة، مع الأخذ بالإعتبار أنّا قد أصبحنا بأيديهم. وقد صار الجميع

إلى هذا الرأي، وتشكلت لجنة عليا كنت على رأسها للقيام بالإتصال والإشراف على اللجان الأخرى التي أقترح تشكيلها في إجتماع عقد في السفارة اليمنية على النحو التالي:

١. لجنة لتهيئة العمل في الداخل والإشراف عليه والقيام بالإتصالات اللازمة لذلك. وقد كلف بذلك القاضي عبدالكريم العنسي والقاضي محمد الحجي والقاضي محمد الخالدي والمقدم حسين شرف الكبسي والمقدم محمد الخاوي والعقيد لطف العرشي والعميد أحمد طاهر.

٢. لجنة للإعداد للعمل الخارجي والإشراف عليه. وقد كلف بذلك الدكتور حسن مكي والعقيد علي سيف الخولاني والقاضي محمد الصباحي والمقدم علي قاسم المؤيد والأستاذ محسن السري.

٣. اللجنة المالية، وقد كلف بالقيام بها المقدمون حسين المسوري ومحمد الإرياني وإبراهيم الحمدي ويحيى المتوكل ويحيى مصلح.

٤. لجنة للتخطيط المستقبلي، كلف بها الدكتور حسن مكي والأستاذ أحمد عبده سعيد والأستاذ محسن السري والشيخ أمين عبدالواسع نعمان.

لقاء شمس بدران والإعتقالات

وقد تم الإتصال وتحدد يوم الجمعة ٦٦/٩/١٦ موعد للقائنا بالمشير عامر والسيد أنور السادات، وتحدد مقر القيادة مكانا للقاء. وفي الموعد المحدد ذهبنا جميعًا، ولما وصلنا إلى هنالك تبين لنا أن الذين سيقابلوننا هم شمس بدران وزير الحربية والدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس وبعض كبار ضباط القوات المسلحة العربية. ورفضنا البقاء، فأنسحبت ورئيس الوزراء ونائبه، وأبقينا الوزراء والضباط. وتوجهنا إلى بيت الفريق العمري لقربه من مقر الإجتماع لإنتظار الوزراء ومن معهم لمعرفة ما أسفرت عنه الجلسة. وقد فوجئنا بعد ربع ساعة من وصولنا بوصول جميع الإخوان يرغون ويزبدون ويقولون أنه دخل عليهم

شمس بدران دون أن يحييهم وقعد على كرسي أمامهم كالأستاذ الكبير وأخذ يملي عليهم ما نشرته صحيفة النهار البيروتية تحت عنوان نحو (٢٨ أيلول جديد). وقد سردت فيما نشرته خلافنا مع السلال وكل الأحداث التي جرت في صنعاء مع برقية المشير عامر إلى المرتجي ورَدّي عليها. وقد قال بدران بعد الفراغ من إملاء ما نُشر أنهم يعتبرون نشر مثل هذا خيانة لأن برقية المشير تعتبر من الأسرار العسكرية. وقد رفض الإخوان سماع مثل هذا الكلام وأنفضوا خارجين مولين ظهورهم لبدران المغرور غير مصغين لشيء مما كان يقوله، ولا لرجاء السفير شكري والدكتور صبري ومن معهما من المسئولين. وقلنا لهم حسنًا فعلتم وذلك هو ما يوجبه واجب الحفاظ على الكرامة، ليس فقط كرامتكم كأشخاص بل كرامة اليمن كشعب وحكومة. وقد تصاعد حماس الفريق العمري فأقسم على أن يغادر الجميع القاهرة على طائرة خاصة إلى أسمرة ثم إلى اليمن، وقد عملت على تهدئته ولكنه رفض، فقلت لهم جميعًا ضعوا في إعتباركم أنّا في القاهرة، وأن أحدًا لا يستطيع الخروج منها إلاّ إذا كان مسموحًا له بالخروج، وهل ترونهم يسمحون لكم بالعودة إلى اليمن لتثيروا لهم المشاكل هناك وأنتم هنا كعصافير في قفص، فقليلًا من الأناة والصبر والحكمة.

لم يكن الأخ الأستاذ نعمان معنا فلم يحضر الجلسة. لقد كان لديه إحساس أن شيئًا ما سيحصل، ولكن حذره لم يعفه من قدره. فقد أتفقنا بعد الأخذ والرد والشد والجذب على اللقاء في المساء في السفارة اليمنية. وقبل الموعد المحدد ذهبنا إلى بيت الأستاذ نعمان لنعرف سبب تأخره في الصباح ولنشرح له ما حدث ونبارك له بالسلامة، ونصحبه بعد ذلك إلى السفارة. وبالصدفة تقاطر الإخوان واحدًا بعد واحد على غير موعد إلى بيت الأستاذ. وقبل أن يأتي موعد الإجتماع في السفارة، جاء أحد أولاد الأستاذ مذعورًا ليقول أن في السلم شخصًا يقول أنه يحمل رسالة من المشير عامر للأستاذ ويريده لهذه الغاية، ولكنه مع ذلك لاحظ وجود عدد من الجنود خارج العمارة. وقد تبادلنا النظرات بدهشة، وأشرنا على الأستاذ بمقابلة الرجل لمعرفة جلية الأمر ولكنه رفض قائلًا إذا كانوا دعوكم

الصباح ليشتموكم فما الذي ترونهم يخصونني به، وأنا لا أريد أن أختص من بينكم بشيء. وقال لإبنه قل له تفضل، فقال الإبن إنهم ثلاثة، فالتفت إلينا قائلًا ألم أقل لكم، ثم ألتفت إلى إبنه وقال قل لهم أهلًا وسهلًا بالجميع. ودخل الأول، والثاني، والثالث، وسأل الأستاذ الأول عن إسمه فقال: المقدم نور. فأجاب الأستاذ ببديهية، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء. ثم سأله عن الرسالة فقال إنها ليست معه وإنما هو البشير بها، ثم تغير الحديث فزعم أنها دعوة للقاء. وبعد أن تأخرنا عن موعد الإجتماع في السفارة وعرف الإخوان أنّا في بيت الأستاذ نعمان جاء حسن مكي وأحمد عبده سعيد ومحسن السري ومحمد الخالدي. وبعد توافر هذا العدد أعلنوا حظر الدخول والخروج ومنعوا الإتصال بالتليفون. ودعا هذا النور على نور الأستاذ نعمان وبقي معه ربع ساعة، عاد بعدها الأستاذ ليخبرنا أنه سأله عن الأسماء والهويات، وأنه قد قام بالواجب كما يجب. ومرت ساعات ونحن نطالبهم بالإفصاح عما يريدونه منا، وقلنا لهم بصراحة إذا كان لديكم أوامر صرحتم بها مهما كانت، وهم يقولون أبدًا بس خمس دقائق، ويتصلون تليفونيًا ويعود النور على نور ليستمهلنا خمس دقائق. وبعد مرور ساعات في توجس وإنتظار وضحك، وشر البلية ما يضحك، تُلِيت سبعة أسماء، وهي الأستاذ أحمد محمد نعمان، الدكتور حسن محمد مكي، الأستاذ أحمد عبده سعيد، الشيخ أمين عبدالواسع نعمان، وسعيد مرشد الموظف بالسفارة، والعقيد علي سيف الخولاني، والأستاذ أحمد دهمش. وقد زعموا أنهم مدعوون لمقابلة المشير عامر، ولكنهم ساقوا الخمسة الأوائل وكانوا موجودين لدينا إلى السجن، أما الأخيران فقبض عليهما في محل نزلهما وسُجِنا.

وأستمر الحجز لمن بقي، وبعد صياح من الفريق، وبصراحة قال للنور على نور هذا إختطاف أو سجن أخبرونا ماذا تريدون؟ فأقسم النور على أنه لا شيء من ذلك وقال أستغفر الله (ودي تيجي)، سمح للفريق العمري بالخروج إلى بيته وعلى سيارته وكان أراد أن يأخذ القاضي عبدالسلام صبرة لأنه نزيله ولكنهم رفضوا. وقد بقينا إلى الساعة الثالثة صباحًا حيث أذن لنا أن نتفرق إلى منازلنا.

وفي الصباح تلقينا تبليغًا بأن الفريق قد ذُهب به إلى السجن، وكذلك العقيد الخولاني والأستاذ دهمش. وتوالت الإعتقالات حتى شملت الآتية أسماؤهم مع ذكر الألقاب:

الفريق حسن العمري	رئيس الوزراء
الأستاذ أحمد نعمان	عضو المجلس الجمهوري
الأستاذ أمين نعمان	وزير الزراعة
الدكتور حسن مكي	وزير الخارجية
الأستاذ أحمد عبده سعيد	وزير الخزانة
القاضي محمد الحجي	وزير العدل
العقيد علي سيف الخولاني	رئيس الأركان
الأستاذ محمد حسن صبرة	مدير مكتب رئيس الوزراء
العقيد مجاهد حسن	وزير مفوض في السفارة
العقيد محمد تلها	مدير الأمن العام
العقيد علي الربيدي	نائب وزير الداخلية
المقدم محمد الخاوي	قائد المدفعية
المقدم حسين المسوري	قائد لواء الثورة
المقدم إبراهيم الحمدي	
المقدم أحمد الناصر	
المقدم يحيى مصلح	
المقدم علي المؤيد	

المقدم يحيى المتوكل

المقدم أحمد المتوكل

المقدم محمد أبولحوم

الرائد درهم أبولحوم

النقيب عبداللطيف دويد

الأستاذ سعيد مرشد

الأستاذ أحمد دهمش

الطالب طارق سنان أبولحوم

الأستاذ مصطفى القبلاوي فلسطيني صديق للفريق العمري

المقدم أحمد الوشلي جاءوا به من صنعاء

وقد حققوا مع الإخوان:

محسن السري وزير الاقتصاد

عبدالكريم العنسي وزير المواصلات

العميد حسين الدفعي نائب القائد العام

أما الذين أكتفوا بإحتجازهم في القاهرة ولم يحققوا معهم أو يعتقلوهم فهم الآتية أسماؤهم:

عبدالرحمن الإرياني عضو المجلس الجمهوري

عبدالسلام صبرة نائب رئيس الوزراء

محمد الخالدي	وزير التربية والتعليم
محمد لطف الصباحي	نائب وزير الإدارة المحلية
عبدالكريم صبرة	مراسل إذاعي
العقيد علي القباطي	قائد السلاح الجوي
المقدم حسين ضيف الله	رئيس حرس رئيس الوزراء
المقدم محمد الثلايا	نائب قائد سلاح المدفعية
المقدم هاشم عنقاد	
المقدم محمد الإرياني	
المقدم حسين شرف	
النقيب أحمد دويد	
العقيد عبود مهدي	قائد المظلات
الرائد على الواسعي	مدير أمن صنعاء
العميد أحمد طاهر	
العقيد علي العنسي	مدير مكتب نائب القائد العام
العقيد لطف العرشي	
النقيب سعد الخميسي	
الملازم محمد منصور أحمد	
الأستاذ صالح محسن	
العقيد عبدالله صبرة	وكان ملحقا عسكريًا في موسكو
يحيى عبدالرحمن الإرياني	وكان طالبا متخرجًا من الجامعة فمنع من السفر

وقد ذهلنا لهذا الإجراء الذي لم نكن نتوقعه، ولكن الصدمة لم تحل بيننا وبين التحرك. وماذا يمكن لمن يعيش في القاهرة تحت سمع المخابرات وبصرها أن يفعله أكثر من أن يوالي الرسائل المحتجة أولًا ثم المستعطفة ثانيًا ثم المسترحمة ثالثًا، فبعثنا رسائلنا إلى كل المسئولين الذين لهم علاقة باليمن. وكان معظم الرسائل توجه إلى المشير عبدالحكيم عامر لأنه هو الذي تولى كبر الجريمة وبأمره كانت الإعتقالات والحجز وكل ما جرى ويجري في القاهرة واليمن من سنة ٦٦ وحتى وفاته.

وقد ظللنا أكثر من شهر ونحن لا نعلم في غياهب أي سجن ألقوا بإخواننا. وكانوا يقولون لنا أنهم في فيلات تليق برئيس الحكومة وأعضاء المجلس الجمهوري والوزراء، ويؤكدون ذلك بالأيمان المغلظة. ومع أنهم كانوا قد عودونا على أن لا نثق بعهودهم، إلاّ أننا لم نكن نتصور أن يعتقلوهم في السجن الحربي، وفي زنزانات مظلمة لا نور فيها ولا هواء، وأن يعاملوهم في أكلهم وشربهم ومعاملتهم لا كمجرمين عاديين بل كقتلة ومهربي حشيش.

أما أنا ومن معي من المحتجزين فقد أحتجزونا في القاهرة، وكانوا يجرون لكل واحد مرتبًا يتفق مع منصبه الذي كان يشغله. وقد كان يجرى لي ثلاثمائة جنية مصري. وكان يمكنني بهذا المبلغ وبما يأتيني من اليمن أن أجد شيئًا من الراحة وخلو البال من مشاكل المسئولية، ولكن أنى لي ذلك وقد كنت أعتبر نفسي مسئولًا عن رفع ما حل بإخواني من ظلم وضيم، وما لحق باليمن من مهانة ونيل من شرفها وإستقلالها. وقد كنت أعرف أنه ليس أمامي إلاّ أن أتحول مراجعًا يلين تارة ويقسو أخرى، ويشد تارة ويرخي تارة، ويدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة مع إرضاء غرور المسئولين بشيء من المدح والثناء تمامًا كما كنا نفعل مع الإمام أحمد.

الرسالة الأولى بخصوص المعتقلين

وهكذا قل ما يمر يوم من أيامنا الأولى دون أن نرفع مذكرة راجية تارة، وناصحة تارة أخرى. وفي بعض الأحيان كانت تأتى مؤنبة ومعنفة وهذه هي الرسالة الأولى التي حررتها على عجل في اليوم التالي ليوم الإعتقالات المشؤوم.

سيادة السيد المشير عبدالحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية.

سيادة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة حفظكم الله.

وبعد،

فإن الأحداث التي تتوالى من يوم ١٢ أغسطس حتى يومنا هذا لتصيب الرجل العارف بحكمتكما وحسن تصرفكما في الأمور بالذهول والدهشة، وإن الثقة التي لنا بكم برغم كل ذلك لا تتزعزع. ونحن نلفت نظركم أنه لو كان فينا خائن أو منحرف أو مخادع لكان قد عرف طريق الخيانة والإنحراف، وليست من القاهرة بطبيعة الحال. إن مجيئنا إليكم ووضعنا أنفسنا وبلادنا تحت تصرفكم توجب لنا حرمة الجار المنصوص عليها في القرآن الكريم والتي ترعاها بتفان التقاليد العربية. إننا لم نصل إلى القاهرة لنتحدى أو نستفز، وإنما وصلنا لإستطلاع رأيكم ثم نصير إليه كائنًا ما كان، طالما وأنكم المسئولون أمام الله وأمام الشعب اليمني والتاريخ عن ذلك. ومن كان هذا بره بكم ووفاؤه معكم وتقديره لجميلكم فما من حقه أن تهان كرامته وهو في ساحتكم وتحت سقفكم وفي ضيافتكم. لقد أوجب الله حرمة الجار حتى يبلغ مأمنه ولو كان من المشركين به.

إن موضوع ما نشر في بيروت بدون علم منا ليس كافيًا لأن تصلوا بالأمور إلى ما وصلت إليه من الإجراءات التي ليست في مصلحة البلدين ولا في مصلحة الثورة اليمنية التي تحملتم مسئولية حمايتها. إن الـ ج.ع.م. تتعرض لهجمات الرجعية والإستعمار بصورة لا يصبح ما نشر في بيروت بجانبها شيئًا يستحق كل هذا الإهتمام، مع أنى أجزم وأؤكد لكم أن لا أحد ممن هنا مسئول عن ذلك.

نحن منزعجون جدًا لحالة الإخوان ونجهل المحل الذي أودعوا فيه حتى نزورهم ونخفف من صدمتهم، فنرجوا ملحين أن تعيدوا النظر فيما أتخذ حيالهم، وتأكدوا أننا وطيدوا الثقة بحكمتكم وشهامتكم وسعة صدركم، وأملنا أن تحققوا هذا الظن، وتقبلوا تحياتنا. ٦٦/٩/١٧

الرسالة الثانية

وفي يوم ٦٦/٩/١٨ بعثنا للمشير عامر رسالة أخرى قلنا له فيها أننا [**نرجوا ونلح في الرجاء أن تظل القاهرة كعهد الأمة العربية بها كعبة الأحرار ومثابة للناس وأمنًا يلجأ إليها الخائف ويأوي العاني، حتى لا تدفع خيبة الأمل بالمتألمين والخائفين إلى إتجاه آخر بعد أن تحولت القاهرة إلى محبس للأحرار. وأنتم تعرفون جيدًا أنه كان في إمكاننا أو فى إمكان بعضنا لو توافرت النية السيئة أن ندخل اليمن في يوم ١٢ أغسطس في أزمة لا يعلم إلا الله ماذا تكون نتائجها ومترتباتها. فلو أن البعض ركبوا رؤوسهم وحاولوا تحدي الدبابات العربية التي خرجت لحماية السلال لقامت في صنعاء مذبحة لا أول لها ولا آخر، قد تمد نفسها إلى سائر المناطق اليمنية وتحول اليمن كله إلى بركان، ولكانت فجيعة علينا في وفائنا والتزامنا، وفاجعة عليكم في قواتكم ومبادئكم. ولكن حرصنا على مصلحة اليمن والوفاء لد ج.ع.م. وقواتها هناك، جعل من كانوا في صنعاء يحجمون عن إرتكاب مثل هذا التصرف، بل أعلنوا إستعدادهم للموت تحت الأنقاض على أن يوجهوا بنادقهم إلى صدور إخوانهم الذين جاءوا لمساعدتهم. وكان من حقهم أن يقولوا أنهم فعلوا ما فعلوه تنفيذًا لأوامركم التي أعطيتموها للفريق العمري. وقد كان عليكم أن تتذكروا ما أتفقتم عليه مع العمري، ثم إذا تغير رأيكم أبلغتموه ذلك حتى لا يتخذ أي إجراء، ولا ندري لماذا لم تعملوا ذلك**].

وأردفنا بالقول [**إن عليكم أن تتأكدوا أنهم لو كانوا خونة، كما قيل لهم أخيرًا في القاهرة على لسان شمس بدران، لما فاتتهم تلك الفرصة التي لا يمكن أن يصادف مثلها مخرب أو خائن. وأنتم تعرفون أيضا أنه لو كان هناك من يتصرف بدافع من خيانة أو برغبة في الإساءة والتخريب لما كانت وجهته القاهرة**]. كما قلت للمشير أني أعتقد مخلصًا أن الوقت لم يفت بعد، وأنه لا يزال فيه متسعًا أمامهم لإعادة النظر في التصرفات التي أُتخذت أخيرًا في حق بعض الإخوان، والتي لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال في صالح أي من البلدين، ولا سيما ولا مبرر لها.

الرسالة الثالثة

وفي اليوم التالي ١٩٦٦/٩/١٩م نشرت الصحف المصرية كما أذيع في الإذاعات أن السلال أصدر قرارًا بمحاكمة بعض من في سجن القاهرة غيابيًا، مع محاكمة غيرهم من المشائخ والشباب الفارين. ولم تدعنا النفس نميل إلى السكوت، وقالت أنه لابد من كلمة تقال ونصيحة تسجل. وكنت قد أصبحت، بعد وضع الإخوان

في سجن مجهول، أعتبر أنى مسئول عنهم، وذلك ما دفعني إلى رفع رسالة جديدة إلى المشير عامر أشرنا فيها إلى ما ذكر في الصحف العربية عن المحاكمة الغيابية لبعض الإخوان المحتجزين والفارين، وقلنا للمشير: [**إنا نعجب ويذهب بنا العجب إلى الأسف أن ينسى الإخوان كل أعداء الجمهورية العربية اليمنية وأعداءكم من الملكيين وهم يحاربون ويصرحون، ويتنقلون في العواصم العربية يشوهون الحقائق ويلوثون سمعة الـ ج.ع.م. دون أن يتعرضوا لهم حتى بالرد من الإذاعة، التي سخروها لسب النازلين في رحابكم من إخوانهم، نعم، إنهم لم يعملوا شيئًا ضد أعداء مصر وأعداء الجمهورية الحقيقيين ووجهوا كل حقدهم وطغيانهم وكرسوا كل جهودهم للنيل من إخوانهم الذين يحرصون على الجمهورية وعلى سلامة موقف قواتكم أكثر من حرصهم على أنفسهم**].

وقلنا أن الإخوان في صنعاء [**بأقوالهم وأعمالهم وعدم تقديرهم للأمور يساهمون في تشويه سمعتكم، وإطلاق ألسنة الأعداء وتجعلهم يتخذون من ذلك براهين على صدق ما يقولونه من إذاعتهم للقبائل اليمنية إن المصريين ما جاءوا إلاّ مستعمرين ليحكموا بلادكم، وبالتالي تستميت هذه القبائل في الحرب**]. وأضفنا في الرسالة: [**ولأنهم يحكمون في سلطانكم وتحت حماية قواتكم فإنكم أنتم المسئولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الأمة العربية كلها، وكل ما نرجوه بالنسبة إلى من هنا، إذا كان فيهم من يستحق المحاكمة، وهم الذين طبقت عليهم عقوبة السجن بدون محاكمة، أن يتولى محاكمتهم من ترون من الضباط الشرفاء من الإخوان العرب الذين لا هوى لهم ولا غرض، وأن يحاكموا حضوريًا ويمكنوا من الدفاع عن أنفسهم هنا في القاهرة، التي لا تختلف بالنسبة إلى الموضوع عن صنعاء لأن القاهرة هي التي تحكم هنا وهناك. ونحن نربأ بكم أن تساعدوا الحاقدين فتكلوا محاكمة من تريدون محاكمته إلى أعدائهم، وتجعلوا من الخصم حكمًا وقد عرفتم وتأكدت معرفتكم لمدى هذه العداوة**].

توالي رسائل المراجعة والشكوى

وفي ١٩٦٦/٩/٢٠م رفعت مذكرة أخرى إلى المشير عبدالحكيم عامر قلت له فيها: [**فإن من حق اليمن عليّ، وقد ألقيتم بأبنائها في غياهب سجونكم، ومن حق ما قدمتموه لها من دماء وجهود وأموال أن أوالي نصائحي المخلصة لكم قبل أي جهة أخرى، ولا أطلب، إذا لم تجد قبولًا لديكم، إلاّ أن تتكرموا بالأمر بحفظها حتى يأتي اليوم**(١) **الذي تعرفون فيه كم هي مخلصة وكم هي صادقة وكم هي صريحة**].

(١) وقد أتى اليوم في ٣ أكتوبر ٦٧ حينما قام متظاهرون تحت رئاسة السلال بقتل عددًا من المصريين في الشوارع.

وقلت للمشير [**إنني أناشدكم الله والمبادئ المقدسة وحق الدماء التي سُفكت والضحايا التي قُدمت والجهود التي بُذلت أن لا تجعلوا المندسين والإنتهازيين والمنافقين والمنتفعين من المخبرين بما يلفقونه من أكاذيب ينسفون الجسور بينكم وبين الشعب اليمني، بدفعهم إلى هذه الإجراءات التى أقسم بالله بارًا أنه لا يستفيد منها إلا أعداء الجميع. إنني بما أعرفه من العناصر النفسية لليمنيين أؤكد لكم أن كل ما يجري هو ضد مصلحة الـ ج.ع.م. قبل أن يكون ضد مصلحة اليمن، وأن الأعداء لو بذلوا الملايين ليصلوا إلى عواقب هذا التصرف لما حصلوا عليها. لقد كان في إمكانكم أن تحصلوا على ما تريدونه دون أي إثارة، فنحن لم نأت إليكم وفي نيتنا أو في ضمير أحد منا أن يخرج عن رأيكم أو يخالفكم، ولو كنا ننوي ذلك لكان في أرض الله الوسيعة منأى للكريم عن الأذى، وفي جبال اليمن الشامخة معتصم لا تصل إليه يد السلال ولا أيدي قواتكم**]. وناشدت المشير مرة أخرى أن يعيدوا النظر في الموضوع ووعدته بأن يجد مني العون المخلص على إصلاح ما أفسدته المخابرات والمتقربون.

وفي ٦٦/٩/٢٢م رأينا أننا لم نتلق أي رد على رسائلنا السابقة فحملنا ذلك على كتابة رسالة جديدة أكثر حدة فرفعت المذكرة التالية:

السيد المشير عبدالحكيم عامر النائب الأول لرئيس الـ ج.ع.م.

تحية طيبة وبعد:

فللمرة الخامسة أتقدم برجائي الحار والمخلص إلى سيادتكم بإعادة النظر فيما أتخذتم من إجراء بحق الإخوان، الإجراء الذي لم يسبق له نظير في تاريخ العلاقات بين الدول.

إن إعتقال أناس مهما كانت صفتهم، جاءوا إليكم من شعب شقيق يبغون رضاكم ويضعون أنفسهم تحت تصرفكم ويأخذون برأيكم، لهو أبرز مخالفة للتقاليد العربية الإسلامية. وإن إتخاذ ذلك مع رئيس حكومة تعترفون بها، ومع أعضاء حكومته لهو أعظم إنتهاك للعرف الدولي. إن العملية لم تتخذ ضد أشخاص أبرياء سلموا أنفسهم إليكم بثقة وإخلاص، وإنما أتخذت ضد شعب شقيق وثق بكم وفتح أبوابه لقواتكم ووضع بلاده تحت تصرفكم.

سيادة المشير، لقد رجونا ورجونا ورجونا. ناشدناكم العدالة التي أتفقت

القوانين السماوية والوضعية على إحترامها فلم نجدها. ناشدناكم الله والتاريخ والشهداء والضحايا والإخاء والمبادئ فلم نتلق ردًا. وبما أن لغة التفاهم قد تعطلت ولم يبق غير لغة العنف والجبروت التي تملكونها ولا نحسنها، فتتحكمون بإخوان لكم يوضعون في الإعتقال ويجهل أهلهم وأولادهم محل إقامتهم، فإننا لا نملك إلاّ أن نعبر عن إحتجاجنا وعجزنا عن التفاهم معكم بأن نسوق أنفسنا إلى السجن بجانب إخواننا حتى يحكم الله بيننا وبينكم بما يشاء ويختار وهو خير الحاكمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد وقع الرسالة معي الأخ القاضي عبدالسلام صبرة نائب رئيس الوزراء.

وفي ١٩٦٦/٩/٢٥م قام الرئيس عبدالناصر بزيارة لتنزانيا، وأستقبل هناك إستقبالًا حافلًا، فأبرقنا له البرقية التالية إلى دار السلام رجاء أن يمكنه فراغه وعدم وجود من يحجبها عنه من الإطلاع عليها، وهذا هو نصها:

السيد الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة حفظه الله.

وأنتم في غمرة الإستقبالات من شعب تنزانيا، الإستقبالات التي هزت المشاعر وكبتت الأعداء وأعطت أروع صورة لنجاح العلاقات القائمة بين الشعوب على أساس من الصداقة والحب والإحترام المتبادل، نذكركم بحالة إخواننا الذين ساقتهم ثقتهم المطلقة بسيادتكم، وحسن ظنهم بكم إلى سجون القاهرة. كما نذكركم، إن كان للتذكر مجال، بقول الله تعالى لرسوله الكريم (ولو كنت فظًا غليظ القلب لانفضوا من حولك) و(قول معروف خير من صدقة يتبعها أذىً). وفقكم الله ورعاكم.

كان اللواء وحيد، مدير مكتب شؤون اليمن والمعني بشؤون اليمن واليمنيين الموجودين في القاهرة، وهو ممن عملوا في اليمن مدة غير قصيرة ولهذا فقد كان يعطف على السجناء ويأسى للوعة أولادهم وعائلاتهم الذين يدقون يوميًا أبواب مكتبه يسألون عنهم ويريدون معرفة محل حجزهم، وكانوا يخافون أن يعيدوهم إلى السلال ليتحكم فيهم. وكان اللواء وحيد ذا مشاعر إنسانية، ولعله على علم بما يُجرى عليهم وأين هم نازلون وإن كتم ذلك على ذويهم. ولهذا فقد أقترح عليّ أن

أقدم له ملاحظات يقوم هو بدوره بتقديمها إلى المشير عامر ولعل الله يوفقه إلى حل المشكلة. فقلت له لقد عرفت رسائلي إلى السيد المشير وإنها على ما فيها من منطق ومن حجج مقنعه ومن رجاء وضراعة لم تحرك من ضميره شعرة، وأنا هكذا أتصور ضميره مجللًا بالشعر، فما جدوى إبداء الملاحظات، فقال (معليهش)، وقلت وليكن. وقدمت بعض الملاحظات إستجابة لرغبة الرجل الذي له ضمير، وإن كنت لا أجد دافعًا إلى الكتابة وسُلِّمت إليه.

تلفيق قصة المؤامرة

وفي ٦٦/١٠/٨ نشرت أخبار اليوم ما أختلق من مؤامرة فاشلة في اليمن كانت حياكتها إعلاميًا من قبل أجهزة الإعلام المصرية بغية التستر على الفضيحة التي وقعت فيها الجمهورية العربية المتحدة بحبس حكومة اليمن في القاهرة، وقد نشر الخبر تحت العناوين التالية التي كتبت بالخط العريض.

- تفاصيل المؤامرة الفاشلة على اليمن.
- من الذي أذاع سر البرقيات الخمس السرية ؟
- القنبلة الأمريكية التي سقطت في حديقة بيت السلال.
- أحاط الحرس الجمهوري بالمتآمرين داخل القصر فأمر السلال بالإفراج عنهم.
- كانت المؤامرة تسعى إلى تحقيق ٢٨ أيلول آخر.

وقد أسهبت الصحيفة في سرد قصتها المختلقة عن ما اسمته المؤامرة الاستعمارية التي قالت أن السعودية مولتها وأمريكا خططت لها لتحقيق أيلول جديد يبعد اليمن عن الخط التحرري. ولا شك أن الرجوع إلى ما سبق وسجلناه عن إتفاق العمري مع المشير عامر على إزاحة السلال عن طريق إغلاق المطارات وإصدار قرار بالتنحية وعليهم إقناعه بالعودة من الحديدة ليعيش في القاهرة، وأن العمري وزملاؤه لم يعملوا أكثر من تنفيذ الإتفاق يبرز وبوضوح أن الحقيقة لا

تخلوا عن أحد أمرين، كلاهما قبيح، وهما أن المشير عامر إما أن يكون قد أشترك مع العمري في المؤامرة على السلال ولكنه جبن حينما جاء رأي جمال عبدالناصر مخالفًا له وضحى بالعمري، وذلك قبيح جدًا. وإما أن يكون قد خدع العمري ومن معه ليقوموا بما وافق عليه ليحول ذلك إلى مؤامرة تمكنه من أن يقبض عليهم ويسجنهم متسترًا بالتآمر مع الإستعمار إلى آخر ما تم تلفيقه، وذلك أيضا جد قبيح.

ومناقشة مسرحية المؤامرة لو أردناها ستأخذ وقتًا وورقًا بينما المستقبل قد كشف عن الحقيقة واضحة جلية، وهي أن هؤلاء الذين يكتبون ما يقال لهم ويستعملون موهبتهم الكتابية في تلفيق التهم على الأبرياء إنما هم كتاب فاقدوا الضمائر لا يحترمون الآخرين لأنهم لا يحترمون أنفسهم. ومن العجيب أن يقول الكاتب في روايته أن العمري وزملاءه أو من أسماهم بالمتآمرين لم يكن وراءهم قوة شعبية ولا تنظيم عسكري، ولو كان الأمر كذلك لما أحتاجت القوات المصرية إلى إنزال أكثر من مائة دبابة وسيارة مدرعة إلى شوارع صنعاء. وقال الكاتب أن فيصلًا ومن وراءه زهقوا من الصراخ فخططوا لتوجيه ضربتين في وقت واحد ضربة لليمن وأخرى لسوريا، وكيف يكون هذا وبين إنفصال سوريا عن مصر ومسرحية السلال خمس سنوات كوامل.

رسالة إلى المشير عامر بخصوص المؤامرة المزعومة

إطلعنا على ما كتبته أخبار اليوم، وبالرغم أن بعض الإخوان قد لاحظ أن إسمي لم يأت كما جاء إسما العمري ونعمان، فقد كدت أتميز من الغيظ وأخذ مني الغيظ والغضب والعجب كل مأخذ. فبعد أن نالوا من شرف اليمن وسيادتها بإعتقال حكومتها بكامل أعضائها، يحاولون أن يتستروا على غلطتهم الفاحشة بإتهام ضحاياهم الأبرياء. وقلت للإخوان أن نشر مثل هذا يعطينا صورة عن كل ما ينشرونه عن الملك حسين وغيره، ويؤكد أن كل ذلك إفتراءات وتلفيقات إذا أستعملنا القياس. وهدأ الإخوان من تأثري، وتحكم العقل ليقول عليكم أن تعملوا الآن على

عدم تنفيذ ما لوحوا به في صحيفة أخبار اليوم من محاكمة الإخوان في صنعاء. وحينما وصلنا إلى هذا الرأي حررت للمشير عامر رسالة بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥م قلت فيها [**لقد أجتمعت**[1] **بسيادة الأخ حسن صبري الخولي، وبعد أن بذل كل ما يتحلى به من لباقة وقدرة على الإقناع لكي يجعلنا نسلم بأن الإخوان المحتجزين قد خانوا وطنهم، فقد أفترقنا على أن يحمل عنا أمانه تبليغكم وتبليغ الرئيس رأينا ورجاءنا المنبعث من المصلحة المشتركة. وأنا، وقد زاولت مهنة القضاء قاضيًا ثم مقررًا للأحكام مدة خمس وعشرين سنة بكل إستقامة ونزاهة، يثقل على ضميري أن أسلم بخيانة إخوة لي قطعوا في الكفاح في سبيل وطنهم معظم أعمارهم، وذاقوا التشرد والسجن عدة سنوات، وتعرضوا للموت مرات قبل أن المس الدليل لمس اليد وأراه رأي العين حتى أصدر في التسليم بإدانتهم عن بينة**].

وقلت للمشير أنه قد يكون معذورا إذا تقبل القول بتآمرهم إعتمادًا على ما يصله من التقارير، وإن كانت كلها يعوزها النزاهة في المقصد والخلو عن الهوى والغرض، [**ولكن أنا ما عذري وأنا أعرف بواطن الأمور، وأعرف من أين تأتي هذه التقارير وكيف تأتي. ولقد شكونا إليكم وإلى سيادة الرئيس غير مرة، ونبهنا إلى أن أخشى ما نخشاه أن توقع بيننا وبينكم هذه التقارير التي تصنعها المخابرات عن أقوال المخبرين الحاقدين، والرجعيين بل والملكيين في كثير من الأحيان فقلتم أنكم لا تعتمدونها**]. وأضفت [**إن سمعي لا يستطيع أن يهضم قولًا يقول أن العمري الذي سمعته قبل أشهر قليلة يخطب في إذاعة صنعاء ويصف فيصلًا بأقذع الأوصاف قد مد يده إلى فيصل ليتآمر معه على نفسه وعلى وطنه. كما لا أهضم قول من يقول أن الأستاذ نعمان، وهو الرجل الذي وقف معنا في حرض تلك الوقفة وخطب في وجه السعوديين والملكيين بما يكرهون، قد عمل للتآمر مع فيصل على بلده وعلى كفاحه الطويل، وأنا أعرف وأنتم تعرفون رأي السعوديين فيه. إن ما نشر في الصحف من تصوير للمؤامرة وتأليف لفصولها وخلق لمراحلها جعلني أشك في كل شيء تنشره هذه الصحف، بينما أكد رأيي بأن كل ما يجري وكل ما ينشر لا يستفيد منه إلاّ الأعداء وما أكثرهم. وإن خلق مؤامرة في اليمن لا تعني إلاّ إنتصار الأعداء والرفع من معنوية الرجعية وتصوير موقفكم في اليمن في غاية الحرج والقلق. كل ذلك يحصل دون أن تدعو إليه ضرورة أو تدفع إليه حاجة، فالمعارضون للسلال عارضوه بإتفاق معكم وهم بعد ذلك قد جاءوكم بقضهم وقضيضهم وأسلموا أنفسهم وبمحض إختيارهم إليكم وأستعدوا للنزل على حكمكم، أيًا كان، ثقة منهم بكم وإيمانًا بأن العدالة التي قامت عليها السموات والأرض وجرى عليها أمر الدنيا والآخرة لا بد وأن يكون قد قام عليه الحكم في الـ ج.ع.م. وجرى عليه دقيق أمر هذا**

(١) كان السيد الخولي قد قابلني في مكتبه ليحاول إقناعي بأن الاستاذ نعمان والفريق العمري كانا متصلين بقنصل بريطانيا وأمريكا من وراء ظهري وأنهما خانا اليمن.

البلد الكريم وجليله. ويهمني أن ألفت نظر سيادتكم مرة أخرى إلى أنهم حينما جاءوا إليكم من اليمن، وهم حكام البلد، والشعب كله وراءهم وليس في وسع أحد أن يمنعهم عن الإنتقال إلى أي بلد آخر لو أرادوه، أفلا يكفي هذا دليلًا على تأكيد سلامة موقفهم، وهم لم يأتوا إلاّ بعد أن عرفوا من المنشورات التي وزعت من قبل السلال كل ما يوجه إليهم من تهم، وكانوا يعرفون في نفس الوقت أن وصول السلال بالصورة التي وصل بها لا يدل إلاّ على قمة الغضب. ولكن التأكد من البراءة، والثقة بكم والإعتماد على أن العدالة والحكمة هما السائدتان في كل التصرفات هنا، كل ذلك جعلهم يأتون إلى القاهرة (ومن مأمنه يؤتى الحذر) كما يقول المثل العربي.

سيادة المشير، إنكم لا تتصورون مدى إنزعاجي حينما بلغني أن الأستاذ نعمان قد تعرض للإهانة والإستهزاء في محبسه. وقد جعلني ذلك أسارع إلى تبليغكم، لأني متأكد أن شرفكم وشهامتكم يأبيان عليكم الرضى بذلك، والرجل إذا لم يشفع له كفاحه الطويل ولياذه بجواركم فإن شيخوخته وعلمه قمينان أن يشفعا له ويفرضا له نوعًا من الإحترام].

ورسالة إلى الرئيس عبدالناصر

ولم نجد بُدًا والحالة قد وصلت إلى ما وصلت إليه، من أن نبعث رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر، على أمل أنه قد يكون أكثر تقديرًا للأمور من المشير عامر. قلت للرئيس في رسالتي التي بعثتها له بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٦م [**إنه بالإضافة إلى رسالتيّ المؤرختين ٢٣/٧ و ١٤/٩ واللتين شرحت فيهما بشيء من الصراحة مشاكل اليمن مع السلال ومن ورائه القيادة العربية، أو بمعنى أصح السياسة العربية، أرجو أن تسمحوا بشرح ما جد من الأمور بصراحة وإخلاص. وأنا على ثقة من أنكم وأنتم واضعوا سياسة الصراحة سوف تتلقونه بصدر رحب، علمًا بأن نجاح التعاون لا يمكن أن يبنى على سياسة النفاق والتوجس والعمل في الظلام. إننا لا نرضى لأنفسنا ولا لعلاقاتنا معكم أن يكون تعاوننا مبنيًا على أساس الظاهر المنافق الطيّع المستسلم، بينما تفاجأون في يوم من الأيام بأن عمر النفاق قصير. ولكم تجاربكم في التعامل مع الشعوب، والمثل يقول (صديقك من صَدَقك لا من صدّقك). ونحن واثقون أن المستقبل سيكشف لكم بأننا، نحن الذين نُصرّ على سياسة الصراحة معكم والتنبيه إلى أخطاء القيادة العربية في اليمن، كنا ولا نزال ولن نزال أخلص المخلصين لكم ولليمن والعروبة، وأن أولئك الذين ينافقونكم ويغمرونكم بالتقارير المزيفة التي تصور لكم اليمن أنها جنة الحب نارها برد وسلام هم مخادعون وهم الزبد الذي يذهب جفاء. ومحاولة الإنتفاع من المنافق والمداجي الكاذب محاولة فاشلة].**

ثم شرحت في الرسالة الأحداث الأخيرة وملابسات برقيات المشير عامر وما تلا ذلك من إجتماع الإخوة بشمس بدران ثم الإعتقالات. وقلنا: [**وبرغم ما أصابنا من**

ذهول ودهشة للإجراء الذي لم يكن منتظرًا، فقد رفعنا للمشير المذكرة تلو المذكرة ومن أول يوم وقع فيه الإحتجاز، ننصح ونرجو ونلح في الرجاء ونصور ما نتوقعه من ردود فعل خارج اليمن وداخلها، ولكن كل ذلك ذهب كصيحة في واد، وها قد مر شهر على عملية الإحتجاز ونحن نضرع وننادي ولكن لا حياة لمن تنادي].

وختمنا الرسالة برجائنا له أن يتم الرجوع إلى الرسالتين السابقتين والرسائل المرفوعة إلى المشير عامر، والتي ارفقت نسخ منها برسالتي ليكون الموضوع كاملًا تحت نظره وحتى يكون النظر في الحل الذي ترتضيه العدالة.

رسالة إلى المشير عامر بخصوص المحكمة

وجاءت الأخبار تؤكد أنها قد تشكلت محكمة برئاسة الأهنومي وعضوية الكهالي والخطري ليقضوا في الدماء والأعراض، وهم لا يتمتعون بشيء من مؤهلات المنصب الذي يقضي بالإعدام والحبس. ولهذا فقد بادرت بإرسال رسالة إلى المشير عامر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٦م أشرت فيها إلى أننا [**قد أبدينا رأينا وأبدينا نُصحنا بالنسبة إلى مشروع المحاكمة مؤكدين أنه ليس في صالح المسئولين الحاليين لأن الشعب اليمني يعي كل شيء، فإذا لم يكن للنصحية قبول فنحن هنا نناشدكم الله والعدالة في أن لا تولوا محاكمة الإخوان إلى خصومهم، ونرجو أن يكون في المحكمة من العلماء المعروفين بالنزاهة والشجاعة في قول كلمة الحق، ومن المشائخ غير المنحازين ومن الضباط النزهاء ومشرفون محايدون من الإخوان العرب، وننصح أن يتولى رئاسة المحكمة غير الأهنومي]**.

اعدام الرعيني ورسالتنا إلى عامر

وجاءت الأخبار من اليمن تقول أن ممن قدموا إلى المحاكمة التي يرأسها الأهنومي العميدين محمد الرعيني وهادي عيسى، وأن من التُّهم التي وُجهت إليهما التعاون مع إسرائيل، نعم التعاون مع إسرائيل !! ولم نلبث أن أُذيع ونشر خبر إعدام العميد محمد الرعيني والعميد هادي عيسى وغيرهما بحكم من المحكمة التي يرأسها الأهنومي مصدق من الرئيس السلال. وكان الخبر مفاجئًا لنا لأننا كنا نتصور أن السلال لن يندفع إلى حد سفك دماء إخوانه الأبرياء مهما كان الدفع والتشجيع. وكان محمد الرعيني يختلف كثيرًا عن هادي عيسى، فقد كان من

ضباط الثورة المعتدلين، أشترك في عدة معارك للدفاع عن الثورة ولم يؤثر عنه أي تطرف في إجراءاته كما كان الحال بالنسبة إلى هادي عيسى. ولهذا فقد تأثرنا لإعدامه وحملنا هذا التأثر على إرسال المذكرة التالية إلى المشير عامر.

السيد المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الـ ج.ع.م. تحية طيبة وبعد،

فإننا لا نزال نعتقد أنكم مهما كانت الإثارة لم تكونوا مصممين على أن تتخلوا عن أصدقائكم المخلصين الصادقين المصدقين. كما أنكم لم تيأسوا من إمكان إصلاح من أخطأوا أو أرتكبوا أي إساءة جرت إليها الحماقة وجرأت عليها الدالة. هذا ما أريد أن أقوله أولًا، أما ثانيًا فأقول وأخيرًا وقعت الكارثة. وقع ما كنت أخشاه وسُفك الدم الحرام، وجاءت الفتنة، وصُرع محمد الرعيني برصاصات الثورة. محمد الرعيني الذي ظل طيلة الأربع السنوات متعاونًا مع القيادة العربية يدعونه في الليل فلا يتردد، ويدعونه في النهار فلا يتأخر. محمد الرعيني الذي جازف بحياته غير مرة في سبيل الثورة وفي سبيل الجمهورية يعفر وجهه في التراب برصاص الثورة وبأيدي الزملاء. محمد الرعيني الذي لا تزال رصاصات العدو تنام في جسده يُقْتل علنًا في أحد ميادين صنعاء، لا على أيدي الملكيين ولا على أيدي السعوديين ولا على أيدي الانجليز، بل على أيدي الثوار. الثوار الذين لم يطلقوا في وجه العدو طلقة واحدة ولا قادوا معركة ولا أسهموا في موقعة، ولم يقرأوا في القانون العسكري أو المدني ولا الشريعة الإسلامية التي هي مصدر التشريع حرفًا واحدًا. ولكن شاءت الأقدار وشئتم أنتم أن يتحكموا في رقاب الناس وفي دماء الأحرار.

سيادة المشير، لقد ناشدتكم ثم ناشدتكم. ناشدتكم الله وناشدتكم العدل الذي قامت عليه السموات والأرض أن لا تسلموا هؤلاء إلى أعدائهم لِيُنَفّسُوا فيهم عن أحقادهم وينفذوا أغراضهم بسلطانكم، وتكونوا أنتم المسئولين أمام الله وأمام التاريخ. رجوت، وصرخت، وتضرعت، ولكن صرخاتي ذهبت كصيحة في واد وحوّلها الغضب إلى رماد تذروه الرياح.

ونقول ثالثًا إننا هنا لا نريد أن ندافع عن خونة ثبتت خيانتهم بمحاكمة عادلة لأن الله تعالى يقول (ولا تكن للخائنين خصيمًا). ونحن نقرر هنا أنه من ثبت أنه رمى إلى بيت السلال وإلى القيادة العربية وألقى القنابل في الشوارع وقتل الأطفال والأبرياء مجرم وخائن ويستحق الإعدام جزاء وفاقًا، ولكنا نطالب ونلح في الطلب بالعدالة. العدالة التي منحتموها للإخوان المسلمين الذين قيل أنهم تآمروا عليكم وعلى الرئيس عبدالناصر، ومنحتموها للشيوعيين الذين دبروا عملية الإغتيال.

ياسيادة المشير، لقد حاكمتم (الإخوان) وحاكمتم (الشيوعيين) بضعة أشهر وليس يومًا واحدًا كما حصل في صنعاء. وكانت محاكمتكم علنية أذاعت تفاصيلها الإذاعات ونشرتها الصحف، ومكنتموهم من الدفاع عن أنفسهم. وحتى حينما كانوا ينكرون بعض ما جاء في التحقيقات ويزعمون أنهم أكرهوا عليه وعذبوا، كان هذا ينشر ويذاع ويؤخذ في إعتبار المحكمة، الأمر الذي أثبت أن العدالة موجودة في المحاكمة. فلماذا تحرمون المواطنين اليمنيين من هذا الحق الذي منحتموه مواطنيكم وأنتم المسئولون هنا وهناك. إن اليمنيين هم بشر أيضًا وليسوا أغنامًا، ويهمني أن أُذكّر سيادتكم بما قطعتموه على أنفسكم من عهد، كررتموه غير مرة، أنه لا يسفك دم طالما أن قواتكم في اليمن، وقد أكدتم هذا القسم بالشرف حينما أجتمعنا بكم بالقيادة بصنعاء بعد مؤتمر خمر، فما عدا مما بدا.

ياسيادة المشير، لقد أتهم الدكتور (سوبانداريو) وزير خارجية أندونيسيا السابق بإشتراكه إشتراك قيادة وتخطيط في إنقلاب دموي سبب إلى مقتل الألوف من المواطنين قدرهم المبالغون بأربعمائة ألف وقدرهم المقتصدون بمائة ألف. هذا الرجل حقق معه وحوكم سنة كاملة، ومُكّن من الدفاع عن نفسه، وحكم عليه بالإعدام وأعطي فرصة شهر ليستأنف الحكم أو يطلب الرحمة من رئيس الجمهورية. هذا برغم تظاهر الآلاف من الجماهير مطالبة بإعدامه، ولكن هناك دولة تقدر الحياة الإنسانية ولا تنساق وراء عواطف الجماهير، بل أعطته كامل حقه من العدالة، العدالة التي أتفقت على تقديسها كل القوانين والشرائع، ولكن اليمنيين يُحرمون منها في عهد الثورة التي قامت لتقوض حكمًا طاغيًا وتعيد للمواطن اليمني كرامته وحقه في الحياة.

ياسيادة المشير، لقد سمعنا من إذاعة صنعاء أن الرعيني وإخوانه قد حوكموا بضع ساعات ثم أعدموا فور النطق بالحكم. ومن الذي حاكمهم؟ لقد حاكمهم خصومهم ومنافسوهم الأهنومي والخطري والكهالي، وكأنه لا يوجد في اليمن علماء في القانون ولا ضباط خالون من الهوى ولا مشائخ، وكأن الذين ذبحوا كانوا أغنامًا لا من بني آدم يحيون الحياة التي قدستها وأحترمتها كل القوانين والشرائع. والذي يرى ما نشر في الصحف عن المحاكمة والتهم التي وجهت إليهم يرى أن هادي عيسى، كما قيل، قد شهد على الأهجري، والأهجري شهد على عيسى، ووهاس أدان الرعيني، وأن ذنب على محسن هارون، الذي قتل الإمام أحمد أباه وأخاه والحقته الثورة بهما، أنه وُجِد في بيته سلاح وبازوكا، ونحن جميعًا نعرف أن كثيرًا من المشائخ لديهم الكثير من هذه الأسلحة ولدن بعضهم مدرعات ومدافع سلمت لهم من القيادة العربية. والذي يرى ما نشرته الصحف يرى أنهم قالوا إن هادي عيسى في يوم من الأيام أستدعى أحد الوزراء وقابله بالصفعات والسجن. ولكنهم لم يقولوا أن هذا الوزير المصفوع لم يكن سوى محمد الأهنومي رئيس المحكمة. وقالوا أنهم تآمروا على حياة الأهنومي والخطري والسلامي، وهم رئيس وأعضاء المحكمة والمدعي العام، فلماذا إذًا جعلتم الخصم حكمًا. إن الله سائلكم عن هذا، وإننا لم نضرع إليكم ونكرر ضراعتنا إلا لأننا نعرف ما بينهم من عداء وخصومات، وأنهم سيتخلصون منهم ويجرمونهم بأي وسيلة وبأوهى الأسباب بينما تكونون أنتم، الـ ج.ع.م. والسيد المشير عبدالحكيم عامر، المسئولين عن ذلك بين يدي الله. إننا لا نستطيع السكوت والـ ج.ع.م. تنساق وراء طُغمة حاقدة موتورة لا يهمها إلاّ تنفيذ أهوائها على حساب علاقة الشعبين الشقيقين. إن السكوت في نظري خيانة لله ولليمن ولكم.

ياسيادة المشير، إننا نطالب ونلح في الطلب ونرجو ونكرر الرجاء أن تأمروا بتشكيل محكمة ترضى عنها العدالة ويثق بها ضميركم ويطمئن الشعب اليمني إلى عدالة أحكامها، وأن أولاده لن يذبحوا ذبح النعاج، على أن لا يكون فيها أحد من الحاقدين والمنافسين الخصوم والمنتقمين، وأن تكون العدالة التي قامت الثورة من

أجل تحقيقها مكفولة بكل معانيها دفاعًا وإدعاءً وقضاءً. أما الإخوة الذين لجأوا إلى رحابكم وسلموا أنفسهم إليكم فإننا واثقون أن ضميركم ومبادئكم وشهامتكم وتقاليدكم كل ذلك يأبى عليكم أن تعيدوهم إلى خصومهم، والله سبحانه يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق المشركين عبدة الأوثان (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه). ونحن نطالبكم بأن تطبقوا في حق إخوان لكم عصم الإسلام دماءهم وأعراضهم وأموالهم ما أمر الله رسوله بتطبيقه في حق المشركين به. فإما أن تسمحوا لهم في العيش كلاجئين في هذا البلد الكريم الذي آوى الكثيرين ممن قاموا بانقلابات دموية، كعارف عبدالرزاق وغيره، ووجدوا فيه الأمن والحياة الكريمة، أو تبلغوهم مأمنهم، وليس بطبيعة الحال بتسليمهم إلى السلال ليشفي فيهم غيظه ويطفئ حقده. وإذا كان لدن السلال أدلة على إدانتهم فنحن نطالب أن يحاكموا هنا في القاهرة حيث العدل والعقل والضمير متوافرة، وأنتم أولًا وأخيرًا مسئولون أمام الله.

نقول هذا بمناسبة ما بلغ من أن الوفد قد وصل يطلب تسليمهم وأنه حصل على وعد بذلك. فإذا كان هذا صحيحًا فليرحم الله كل القيم الإنسانية والأخلاق العربية والتعاليم الإسلامية هذا وليس في يدنا إلاّ أن ننصح وأن نحذر من العواقب وندعو لكم بالتوفيق والله يرعاكم. ٢٨/١٠/١٩٦٦م

كانت العادة أنّا نبعث رسائلنا إلى المشير أو غيره عن طريق اللواء وحيد مدير مكتب شؤون اليمن. ولكن هذه الرسالة لأهمية موضوعها رأينا إرسالها بواسطة الفريق المرتجي الذي كان أثيرًا لدى المشير، وقد أصحبناها بالمذكرة التالية للفريق نفسه.

سعادة الأخ المؤمن الإنسان الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجي.

تحية طيبة وبعد.

فإنها حينما تشتد الظلمة لا يمزقها إلاّ نور الإيمان يشع من وجه رجل مؤمن ذى ضمير إنساني. وأنت ذلك الرجل المؤمن الذي نرجوه لتمزيق هذه الظلمة التي

نعيش فيها نحن اليمانيين. إننا لا ندري كيف تخلى العقل والحكمة بل والرحمة في معالجة الموقف معالجة بعيدة عن الغضب والنزق، جاعلة في الإعتبار الأول القضية ككل، معالجة تستوحيها من أرواح الشهداء وذكريات الضحايا والدماء والدموع التي بذلت في الأربع السنوات الماضية. لقد ترددنا بغية الإجتماع بكم ولنقول لكم ما لا يستطيع القلم أن يقوله فلم يسعدنا الحظ. وبجانب هذا رسالة إلى سيادة المشير نحملكم أمانة إبلاغها إلى سيادته، حررناها براءة للذمة وإراحة للضمير وأداء للنصيحة الواجبة وليفعل الله بعد ذلك ما يشاء.

إننا نضع أنفسنا وأفكارنا وجهودنا تحت تصرف الـ ج.ع.م. في سبيل مصلحة بلادنا اليمن وسنبذل جهودنا لإصلاح الموقف وتصحيح الأخطاء ونشهد الله علينا وعليكم. وتقبلوا تحياتنا.

الرسائل إلى الرئيس السلال

مرت الأيام ثقيلة متعبة، وفي كل يوم تطالعنا الصحف والإذاعة بخبر جديد. ويأتي من يأتي من اليمن ليقول أن إذاعة صنعاء تذيع أنباء عن قرب وصول المحتجزين في القاهرة إلى صنعاء لمحاكمتهم ولينالوا جزاءهم كما ناله محمد الرعيني. كان هذا يجعلنا نعيش في توجس، وبرغم أنهم قد أشعروني أني مستثنى، إلاّ أن مصير إخواني يقض مضجعي. وزادني قلقًا أنّا لم نتلق أي رد على رسائلنا المتعددة والمتكررة ولو حتى مجرد إعلامنا بأنها وصلت. وجاءنا السفير السيد محمد بن محمد المطاع ينصح بإرسال رسالة إلى السلال، وأنه إذا تدخل فسوف يحل المشكلة مع المصريين. وكان هذا الإقتراح ثقيلًا على نفسي، ومع ذلك فقد وجدتني أجمجم صدري على ما فيه وأضغط على أعصابي رغبة في إنقاذ الإخوان الذين يعيشون في زنزانات مظلمة كما لا يجوز أن يعيش المجرمون فضلًا عن الأبرياء. وقد بعثت الرسالة التالية إلى السلال مع السفير نفسه الذي وعد بأن يعمل جهده لإقناع السلال في التدخل لحل المشكلة.

سيادة الأخ المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، حياه الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحرر هذا إليكم صحبة الأخ السيد محمد بن محمد المطاع حماه الله وهو من تعرفون إخلاصًا للبلد وإمحاضًا للنصيحة وسابقةً في الجهاد. وقد أغتنمنا فرصة سفره فحررنا هذا إليكم نصيحة وذكرى. ولولا أطياف الإخوّة والزمالة، وذكريات حبس نافع وقاهرة حجة، لما حررنا هذا إليكم بعد أن حصل ما حصل مما عرض شرف اليمن وإستقلالها لتجربة مريرة، ومما لا يمت إلى مصلحتها بصلة، ومما نتأكد أنكم ستندمون عليه في يوم من الأيام.

إستعرضوا الماضي وتحكموا في الحاضر وفكروا في المستقبل وحكموا ضميركم وعودوا مع أخوانكم إلى محكمته. وقارنوا بين ما فعله العمري معكم وما فعلتموه معه. لقد كنا ننتظر أن موقفكم سيكون مثلًا في التسامي فوق الأحقاد، وأسوة في الوفاء بالعهد والرعاية لحقوق الإخاء، وأنكم ستضربون المثل للأخوان المقصرين وتقفون الموقف الكريم المتسامح، وأنكم لن تلبثوا أن تتوسطوا لحل المشكلة في حقهم مع الإخوة المسئولين في القاهرة لأنكم تعرفون حق المعرفة أنه لا خيانة ولا مؤامرة ولا مخططات ولا إتصالات، وأن فصول الرواية قد فُصّلت من نسج خيال غير يمني، وأن الذين يريدون أو يراد لكم محاكمتهم أيديهم ملطخة بدماء الملكيين ورصيدهم في الكفاح والنضال الطويلين تمنعهم من أن يمدوا أيديهم إلى الملكيين والسعوديين. إن السلطة يا أخي ليست بالشيء الخالد، والكراسي ليست بالتي تغري العاقل على أن يضحي في سبيلها بإخوانه ويعرض شرف بلده للإهانة. وإن الذين ينافقونكم ويدفعونكم إلى التضحية بإخوانكم ليصلوا إلى الكراسي لا يهمهم أن يتخلوا عنكم ويقفوا معكم نفس الموقف ليحتفظوا بالكراسي في صحبة آخرين، وسيأتي اليوم الذي تذكرون فيه هذا وتعرفون وفاءنا للإخوّة والزمالة. ونرجو أن لا يكون ذلك حيث لا تنفع الذكرى ولا يجدي الندم، وأن تبادروا إلى إعادة النظر في موقفكم من إخوانكم وتتداركوا الأمر بأن تتبنوا أنتم حل المشكلة، وتضمنوا للمسئولين في القاهرة ونحن نضمن لكم بأن يقف كل واحد في بيته ويلزم حده

ولا يتدخل في أي شأن من الشؤون، ونترك لكم المجال واسعًا داعين لكم بالتوفيق. والسلام عليكم. ١٩٦٦/١٠/٣١م

وبمناسبة رمضان بعثنا رسالة إلى السلال وجزيلان هذا نصها:

سيادة الأخ المشير عبدالله السلال – رئيس الجمهورية.

وسيادة الأخ اللواء عبدالله جزيلان نائب رئيس الوزراء ونائب القائد العام حماهما الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نبارك لكما بالشهر الكريم ونرجو الله سبحانه أن يجعلنا جميعًا من المقبولين فيه. ترددنا كثيرًا في تحرير هذا إليكم لأنها، فيما يبدو لنا مما نسمع ونرى، قد تعطلت لغة التفاهم وحل محلها لغة الحقد الذي لا سبب له والغضب الذي ليس هناك ما يثيره. ولكن رمضان المبارك أفاض علينا من روحه وأعاد علينا من بركاته فعز علينا أن نرى إخوانًا لنا، مهما كان بيننا وبينهم من خلاف في الرأي، نراهم ينفصلون عن ماضيهم ويخرجون عن جبلتهم فيتنكرون لإخوانهم تنكرًا لا مبرر لأن يصل إلى الحد الذي وصل اليه. ولا بد لكي نصل إلى معرفة صحة هذا المقطع الأخير من أن نعود إلى الماضي لنستعرضه جميعًا ونتحاسب، والحساب كما يقال صابون القلوب، فنقول أولًا، مكث الأخ المشير ومكث معه الأخ اللواء في القاهرة بضعة أشهُر. أما الأخ الرئيس فكانت أسباب بقائه خارجة عن إرادتنا جميعًا، وأما الأخ جزيلان فكان بقاءه بمحض إختياره، ربما لأنه لم يناسبه التعاون مع الأخ العمري لخلاف في الرأي، والخلاف في الرأي ليس عيبًا فهو يحصل بين الناس في كل زمان ومكان. ولكن هل حقد عليه العمري مثلًا لرأيه السيئ في حكومته؟ هل قطع مرتبه؟ هل أساء إليه وإلى من يرتبط به؟ أبدًا. أما الأخ الرئيس فقد كان العمري وفيًا معه إلى أبعد حدود الوفاء. وقد تعرض بسبب الوفاء له لنقد الكثيرين، وحتى بدأت المنشورات تتوزع علنًا. وهنا ماذا فعل العمري؟ كل ما فعله أنه منع عبدالرحمن جابر من الإتصال به وفصله من العمل مع بقاء مقرره. وجاء إلى القاهرة وقال بصريح العبارة أنا لا أستطيع العمل والرئيس باق في القاهرة وأعوانه يعملون ضدي في اليمن، وطلب أن يسمحوا بعودة الرئيس ومن معه للعمل

ونحن نؤيد ونبارك من كل قلوبنا ونبقى في القاهرة كما بقيتم أنتم، أو يتم الكف عن الإثارة والتهييج نهائيًا ويستمر هو إلى أن تأتي الظروف الملائمة لعودة الرئيس.

وفي خلال هذه الفترة حدثت مواقف حمقى، فقد العقل فيها سيطرته على التفكير وتغيرت النظرة العربية إلى العمري وحكومته، وأنضم إليها إنتهاء الظروف التي كانت تفرض بقاء الرئيس في القاهرة، فكان أن عاد وكان ما كان من الإعتصام وعدم المقابلة. وإذا كان في ذلك خطأ، أشترك فيه مسئول عربي كبير، فإنكم أيضا قد أسهمتم فيه لعدم إتصالكم بالعمري وإشعاره بأنكم ستعودون، الأمر الذي شوش الأفكار وأكد ما لدن العمري من المسئول الكبير. على أنه قد كان بعد ذلك الإتفاق والوئام. ولما رأينا الإستفزازات التي حصلت من قبلكم بعد ذلك لم يكن لها أي سبب، والتي جاءت ضد أناس لم يكونوا معكم في المعركة. ورأينا أن المواقف ستفضي إلى الدخول في فتنة عمياء لا مصلحة فيها لأحد إلاّ للعدو، رجحنا جميعًا السفر إلى القاهرة التي هي المرجع، سواء رضينا نحن أم كرهنا، لعرض الموضوع على المسئولين فيها ثم نترك المجال لكم واسعًا لتعملوا ونبارك نجاحكم الذي نتمناه. وكان أن نشر مغرض في بيروت بعض البرقيات التي عكرت الصفو وأرتكبت على اثر ذلك حماقة من الجانبين زادت الجو تعكيرًا، فكان ما كان من إحتجاز الإخوان. وبينما نحن ننتظر أن تتناسوا كل خلاف بيننا وتهبوا لنجدة إخوانكم وتقدموا شفاعتكم وتتساموا فوق كل خلاف وخصام وتتسامحوا، إذا لم يكن من أجل الإخوّة فمن أجل اليمن التي أهينت في سيادتها بإعتقال حكومتها بكامل أعضائها من غير مسئوليها، ولكنكم بدل من ذلك أخذتم تكيلون التهم لإخوانكم جزافًا، وتختلقون المؤامرات وتصموهم بالخيانة وتجندوا الإذاعة والصحافة ضدهم وهم في محنتهم. كل ذلك وأنتم تعرفون حق المعرفة وضمائركم تصرخ في أعماقكم أنه لا مؤامرة ولاخيانة. ومضت الأمور إلى نهايتها، لا أقول التي تريدونها أنتم، ولكن التي يريدها أعداء الجميع وأعداء البلاد. وأصبح الملكيون يقولون في إذاعتهم لليمنيين، أنظروا هاقد جعل الله بأسهم بينهم ورد كيدهم إلى نحورهم. كل ذلك وأنتم تعرفون أنّا في القاهرة قد تخلينا عن كل مسئولية، وأننا عزمنا على أن لا نعود إلى الحكم لا في حاضر ولا في مستقبل، ولن ننافسكم عليه في يوم من الأيام حتى لو جاءت الأقدار بكلاكلها تقدم لنا المسئولية بطبق من ذهب لما قبلناه.

إننا لم نأت إلى القاهرة إلاّ عن قناعة تامة بالتخلي عن المسئولية وإعتزال السياسة نهائيًا. وكل ما كنا نطمع فيه منكم كإخوة وكزملاء وكأناس وضعوا أيديهم على المصحف الشريف وتعهدوا على حفظ كرامة إخوانهم، كنا نود أن تحفظونا فيمن وراءنا من أولاد وعائلات وأصدقاء، وأن تكونوا كرامًا معهم كما كان إخوانكم كرامًا مع كل من يلوذ بكم أو يمت إليكم بصلة.

لقد تركنا لكم المسئولية والحكم وليس في نيتنا أن نعود إليه مرة أخرى طالما أن أمورنا بأيدي غيرنا. ولم نكن أيضًا نحقد عليكم أو نضمر لكم السوء. وإننا لنعجب كيف أستطاعت ضمائركم أن تتحمل كل هذا النكال الذي أنزلتموه بإخوانكم، وكيف تمكنتم من التحرر من العواطف الأخوية والزمالة وكل المعاني الخيرة التي تربط بين الإخوان، وكيف نسيتم ما قدمه هؤلاء الإخوان لبلادهم من كفاح ونضال عرض حياة أكثرهم للخطر في كثير من الأحيان، بل كيف هان عليكم أن يُزَجُّوا في سجون مظلمة خارج اليمن وبأوامر خارجية. تأملوا هذا جيدًا، ونأمل أن تستنهضوا ضمائركم لتعود لها حيويتها. والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٩٦٦/١٢/٨م

إستمرار المراجعات عن المحتجزين

وفي ١٩٦٦/١٢/١٠م بعثنا رسالة إلى المشير عامر نبارك له بشهر الصيام ونذكره أنّا سبق أن بعثنا رسالة إليه قبل سفره إلى باكستان رجوناه فيها النظرة الراحمة إلى قضية إخواننا المحتجزين وأن لنا أمل كبير أن شهر رمضان، وهو شهر الرحمة وموسم الخير والغفران، سيكون المناسبة الكريمة التي لن تفوته دون أن يرد إلى تلك العائلات المُلْتَاعة هنا وفي اليمن هدوءها ويعيد البسمة إلى شفاهها. وقلنا للمشير: [**إننا لا ندرك كيف نستدر عطفكم ونستدر رحمتكم لهؤلاء الإخوة الذين أحْتَموا بحماكم ولاذوا إلى كنفكم، وسلموا أمرهم لكم ووضعوا أنفسهم تحت تصرفكم بمحض إرادتهم ثقة بكم وإخلاصًا لكم وإيمانا بعدالتكم، وإقتناعا بأن مصلحة بلادهم تتحقق بالمصير إلى رأيكم، عازمين على التخلي تخليًا تامًا ونهائيًا عن المسئولية لمن تثقون بهم ويبتعدون إبتعادًا كليًا عن السياسة، فصدقتم فيهم أعداءهم وأطعتم فيهم إخوانهم بالأمس وخصومهم اليوم، وإنكم المسؤولون عنهم أمام الله وحدكم.**

سيادة المشير، إن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة فالخطأ في العفو فضيلة والخطأ في العقوبة جريمة، والله عفو يحب العفو. وإن الصدمة التي أصيب بها الإخوان تغسل خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر. وبنوا آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون. كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (لو لم تذنبوا لذهب بكم وأتى الله بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم). تخلقوا بأخلاق الله إمتثالًا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم.

سيادة المشير، لعلنا نذهب بعيدًا حينما نورد الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة ولكم من أشغالكم ما يمنعكم من تأمل هذه القيم الكريمة، وعلى كل حال فنحن على ثقة من أن لكم ضميرًا إنسانيًا، وأنكم لو تعرفون حالة عائلات هؤلاء الإخوة التي تعيش هنا وفي اليمن على جحيم من القلق والخوف واللوعة، والدعايات تستنزف دموعهم، والإشاعات تسحق نفوسهم طيلة الأشهر الماضية لأسرع قلبكم الرحيم وصدركم الكبير وضميركم النقي إلى تسكين روعهم وتفريج كربتهم. إننا بأسمائهم نستعطفكم ومن أجلهم نسترحمكم ورحمة بهم نستثير عواطفكم الإنسانية الكريمة. وإن في إمكانكم أن تشتروا من هذه الأسر شكرها وولاؤها مدى الحياة بالعفو عن عائليها أو نقلهم من الزنزانات المظلمة إلى بيوتهم تحت الرقابة والرعاية. إنكم بذلك تسدون يدًا لا تنسى إلينا وإلى الشعب اليمني بأسره، وسيكونون تحت المراقبة وأنا ضمين عليهم جميعًا أن لا يحركوا ساكنًا ولا يسكنوا متحركًا ولكم الأجر والجزاء الأوفى من الله تعالى].

طلب سحب جوازاتنا

تعيّن عبدالرحيم عبدالله سفيرًا لليمن في القاهرة، فأعتبرنا ذلك من علامات الساعة، فالرجل ليس لديه من المؤهلات إلاّ أن ولاؤه مضمون. وكان أول ما طلبه من الخارجية المصرية هو الأمر بسحب جوازاتنا، وقد طلبت الخارجية من اللواء وحيد مدير مكتب شؤون اليمن أن يسحب جوازاتنا، وأبلغَنا اللواء ذلك فرفضنا الإستجابة. وبعثت إلى المشير عامر رسالة في ١٩٦٦/١٢/١٥م قلنا له فيها [**فيعلم الله أنّا لم نجعل القاهرة وجهتنا إلاّ بدافع الثقة المطلقة التي لا يخامرها واحد في المائة من سوء الظن. ولو خامرنا أدنى شك أو عملنا بالمثل السائر (الحزم سوء الظن بالناس) لكان لنا في اليمن سعة تعجزون أنتم ويعجز الحاقدون في صنعاء عن الوصول إليها، كما عجز الجميع عن الأمير محمد بن الحسن في أرحب على بعد عشرين كيلو متر من صنعاء. ولكن الثقة المطلقة هي التي جاءت بنا إلى القاهرة، وقد كنا نعتبر من رابع المستحيلات أن نضام في القاهرة من كائن من كان. ولكنا فوجئنا بعبدالرحيم عبدالله، السفير الذي سخرت بنا الأقدار وبكم فجعلته سفيرًا لليمن في القاهرة، يطلب من الخارجية سحب جوازاتنا، وصدرت الأوامر إلى مكتب شؤون اليمن بسحبها**] وقلنا للمشير إذا كانوا يعتبرونا ضيوفًا، كما يقولون،

فضيف الكرام لا يضام. وإن كانوا يعتبرونا لاجئين، فالقاهرة تعج باللاجئين من جميع الأقطار العربية، ونحن لا نشتط إذا رجونا أن يعاملونا معاملتهم.

مخاطبة شمس بدران

كان شمس بدران وزير الحربية ذا حظوة كبيرة، فقد كان وهو الذي منح لحظوته رتبة عقيد يصدر أوامره على الفريق أول مرتجي ويضطر هذا أن يقف أمامه موقف المعظم. ومن ناحية أخرى كان هو الذي تولى كبر الأمر بالنسبة لإحتجاز إخواننا، لا لشيء إلاّ لأنهم رفضوا أن يصغوا إليه وهو يسب ويشتم ويخوِّن الشرفاء. وقد خيل إلينا أن نحول الساحر إلى طبيب، كما يقول المثل، فحررنا إليه رسالة في ١٩٦٦/١٢/١٥م نطلب تدخله لحل المشكلة وقلنا له أننا [**نبدي أسفنا لتلك الأزمة المشئومة، أزمة ٦٦/٩/١٦ التي كانت سببًا لكثير مما حدث. ونؤكد أن المسئولية عنها في نظرنا مشتركة، وأن ما جاء من قبل إخواننا إنما جاء عن حسن نية، وإستيحاءً من تعليمات وتوجيهات المشير عامر الذي قال لنا غير مرة تصرفوا كحكومة، ولما فعلنا كان ما كان مما يؤسف له**]. وقد طلبنا تدخله بشأن العائلات التي تعاني الجوع والحاجة في اليمن نتيجة لقطع المرتبات بينما يوجد عائلوها هنا في القاهرة معتقلين ومحتجزين، وبشأن الإخوان الذين كانوا موظفين هنا في السفارة وجاءت الأوامر بفصلهم وقطع مرتباتهم ومنعهم من السفر، وأشرنا له في الرسالة إلى أنّا قد بعثنا مذكرة للمشير عامر بتاريخ ٦٦/١١/٢٧ بهذا الخصوص وأن الأخ حسن صبري الخولي قد أخذ أسماء العائلات التي قطعت مرتبات عائليها ووعد بحل المشكلة، ولكن لم يتم شيئ. وقد ختمنا الرسالة إلى شمس بدران بالقول [**وفي الأخير نرجو أن تأخذوا المبادرة الكريمة بالشفاعة في حق الإخوان المعتقلين، وستكون البادرة طيبة منكم أنتم الذين سببتم في إعتقالهم، ويمكن أن يكون بقاؤهم في القاهرة تحت الرقابة وأنتم تعرفون أنه لا أحد يستطيع مغادرة القاهرة ما لم يكن مأذونًا. إن بقاءهم في الزنزانات المظلمة لا يفيدكم بل يضر بكم، ولا يخدم المصلحة بل يضر بها، ولنا أمل عظيم بسيادة المشير عامر ذي القلب الكبير ونرجو أن يتحقق هذا بمناسبة رمضان الكريم**].

إستمرار الرسائل إلى المسئولين المصريين

نشرت الأهرام خبر طلب الملك سعود بن عبدالعزيز حق اللجوء السياسي في

القاهرة، وكان قد مكث فترة من الزمن بعد خلعه من الملك وإستيلاء فيصل على العرش في أثينا عاصمة اليونان، ولكنه ضاق به طول المقام في بلد غير عربي وغير إسلامي فطلب اللجوء إلى القاهرة، وقوبل بالترحاب. وكما هو دأبي في إهتبال كل فرصة للتذكير بإخواني المعتقلين، فقد حررت مذكرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر وبعثتها عن طريق حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس في ٦٦/١٢/١٥، قلت فيها: [**إن تقديرنا لمشاغلكم الكثيرة تجعلنا نقتصد من الإتصال بكم والشكوى إليكم إكتفاء بصلتنا بنائبكم المشير عبدالحكيم عامر. ولكنا، نظرًا للفترة العصيبة التي نمر بها وتمر بها بلادنا، لم نجد بُدًا من اللجوء إليكم راجين أن نجد الحل الرحيم الذي يليق بسيادتكم كزعيم كبير ورائد ملهم للأمة العربية كلها، ومفزع لجميع أحرارها، ومرجع لكل ملهوفيها، ويليق بنا كأناس لهم في بلادهم مكانتهم ولهم في خدمتها سابقتهم، لجأوا إلى حماكم ولاذوا بكنفكم، وجاءوا ليضعوا مشكلتهم بكل تفاصيلها وملابساتها ثم يضعوا أنفسهم بين يديكم وتحت حكمكم، ويصيروا إلى رأيكم مهما كان، يحدوهم إلى ذلك نية حسنة وثقة مطلقة وطاعة وقناعة تامتان، وحرص حريص على مصلحة بلدهم التي يعرفون أنها مرتبطة إرتباطًا وثيقًا بالتعاون معكم، فإذا بمشكلتهم التي جاءوا لحلها تزداد تعقيدًا وإذا بهم يساقون إلى السجون المظلمة.**

سيادة الرئيس، لقد كان من الحوافز لتحرير هذا إلى سيادتكم ذلك الخبر الهام الذي نشرته الأهرام عن طلب الملك سعود لحق اللجوء السياسي إلى الـ ج.ع.م. وموافقتكم على طلبه. فهذا الخبر يحمل في طياته عبرة من العبر التي يقف التاريخ أمامها مذهولًا لا يكاد يصدقها.

الملك سعود الذي بذل الملايين في التآمر على حياتكم وبذل الملايين ضد الوحدة حتى تم الإنفصال وبذل الملايين ضد ثورة اليمن التي تؤازرونها وتحمونها. الملك سعود الذي كان يرشحه الإستعمار للزعامة في الشرق الأوسط. هذا الرجل تضيق به البلاد العربية فلا يجد من يجسر على قبوله لاجئًا، فيلجأ إلى الرجل العظيم ذي القلب الكبير والخلق السامي الرفيع الذي يتحلى به المصلحون الأفذاذ الذين لا يجود بهم الزمان إلاّ نادرًا. هذا الرجل بكل ما يحمله ماضيه يجد متسعًا في القلب الكبير، ومكانًا لائقًا في الصدر الرحب الذي أتسع لآلام وآمال الأمة العربية كلها. إن القدر الحكيم هو الذي فعل ذلك ليؤكد فيه نظرية علمية تقول (إن البقاء للأصلح)، وليطبق عمليًا مفهوم الآية الكريمة القائلة (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكُث في الأرض). إنها العبرة التي أراد القدر بها أن يقول لخلفاء سعود وأشياعهم إعتبروا يا أولي الأبصار. وإذا كان هذا الحادث قد حمل في طياته كل هذه العبر، فإن فيه أيضًا ما يدعو فخامتكم إلى تقدير هذه النعمة التي أسبغها الله عليكم، متمثلة بهذا النصر الذي لم توجفوا عليه بخيل ولا ركاب، والذي جاء بدون حرب ولا صدام.

ولا يتم هذا إلاّ حينما تقومون بحق الملك اللاجئ باللازم من الإكرام فهو عزيز قوم ذل. ثم لا بد أن يتسع صدركم لكل أخطاء أبناء الأمة العربية التي هيأكم الله لقيادتها، والتي كلما ظن الظانون إنفصالها عن زعامتكم، جاءت الأقدار بحدث من الأحداث يحقق كذب الظن وإفتراء الزعم].

وبعد حديث عن الملك سعود والتدخل السعودي في اليمن تناولت موضوع الإخوان المسجونين فقلت للرئيس عبدالناصر: [**لقد أكدنا للمشير عبدالحكيم عامر عزمنا على الوفاء بما ألزمنا به أنفسنا من إفساح المجال لمن تولونهم ثقتكم من الإخوان. ونحن هنا نؤكد لكم أنه برغم عزمنا على التخلي عن السياسة وإعتزالها نهائيا، فإننا لا نضن عن إبداء الرأي وإسداء النصح، سواء وجدت محلاً للقبول أو لم تجد. فكل ما يهمنا هو أن نؤدي هذا الواجب لكم ولإخواننا المضطلعين بالحكم اليوم في اليمن. ومن النصيحة الواجب أداؤها أن نرجو سيادتكم النظرة الراحمة إلى قضية الإخوة المعتقلين والأمر بنقلهم إلى بيوتهم تحت الرقابة، لنتمكن من العيش جميعًا تحت كنفكم بصدور مشروحة ونيات صافية وقلوب مخلصة ومفتوحة، بينما ما نرجوه منكم لا يفوت عليكم غرضًا إلاّ إذا كانت النكاية للنكاية هي الغرض. فمعاذ الله ولا سيما وهم هنا في متناول أيديكم، وفيهم المريض والمسن الذي تشفع له شيخوخته كالأخ الأستاذ نعمان مع سابقته في الكفاح والنضال.**

سيادة الرئيس، إن بقاء هؤلاء الإخوة في زنازن مظلمة لا يخدم مصلحة ولا يكفل نفعًا. إن كل ما يكفله هو شفاء حقد، وأعتقد أن شفاء الغليل ليس غرضًا صحيحًا للعقلاء. ومن أتقى الله لم يشف غيظه، كما قال الخليفة العادل عمر بن الخطاب. ثم أنكم المسئولون عن كل ما يجري لأنه يجري في سلطانكم وبه.

سيادة الرئيس، إن الله يعتق في كل ليلة من ليالي هذا الشهر الكريم رمضان مائة ألف نسمة. والرسول يقول تخلقوا بأخلاق الله، وقد كان صلوات الله عليه في رمضان أجود بالخير من الريح المرسلة، ولكم فيه أسوة حسنة. لذلك نرجو أن تتكرموا بقبول هذا الرجاء رحمة بمن ورائهم من عائلات، هنا وفي اليمن، تمزق قلوبهم الدعايات وتقرح جفونهم الإشاعات ويعيشون حياة إلتياع وفجيعة، وفي يدكم أنتم تهدئة روعهم والمسح على جراحهم وغسل أحزانهم. فأنتم المسئولون عنهم أمام الله تعالى فأنتم الراعي وكل راع مسئول عن رعيته. وعلينا أن نتعهد لسيادتكم أن نظل على الوفاء والولاء بعيدين كل البعد عن كل نشاط سياسي. وما دام الجميع هنا في كنفكم وتحت أوامركم فأعتبروا هذه تجربة، ونحن نرجو الله أن تكون ناجحة وأن يحقق آمالنا فيكم].

وكان دأبنا الذي لا ينقطع هو التذكير بقضية إخواننا المعتقلين بين الفينة والأخرى وبشتى الطرق، ومن ذلك ما بعثناه في ١٩٦٧/٢/٩م إلى المشير عامر لنقول له: [**فأرجو أنكم لا تزالون تذكرون ما قلناه لسيادتكم غير مرّة من أن القوة الحقيقية**

والفعالة الموجودة داخل اليمن عسكريًا وماديًا هي قوتكم، وهي التي يمكن الإعتماد عليها في مساندة أي وضع تريدونه. وقلت لسيادتكم أنكم تستطيعون إختيار الشخص أو الأشخاص الذين تثقون بهم وتسندونهم فيقومون بتحمل المسئولية مهما كان رأي الشعب اليمني فيهم. وأن الشخص أو الأشخاص الذين لا تثقون بهم، وبالتالي لا تمنحوهم تأييدكم ومساندتكم مقضيّ عليهم بالفشل، مهما كان رأي الشعب فيهم. ولعل التجربة التي مرت في الأشهر الماضية قد أكدت لكم أننا لم نكن نغشكم فيما قلناه].

وقلنا للمشير أننا معزولون عن اليمن لا نعرف من شؤونها إلاّ ما نسمعه ونقرأه من إذاعات وصحف حانية حادبة وأخرى مغرضة حاقدة، وأنه قد سرنا ما فهمناه من الإذاعة والصحف المصرية من إستقرار الوضع وإنصراف الناس إلى العمل والبناء وإستنامتهم إلى الهدوء والدعة. وأضفنا أن [**الذي يحز في النفس هو أن ذلك قد لابسه تصرف معاكس مع جماعة عملوا معكم زمنًا طويلًا بقدر جهدهم وبحسب إجتهادهم. وكان في الإمكان أن يتم لكم كل ما أردتموه مع الإحتفاظ ببقاء كل القلوب، في اليمن وهنا، مرتبطة بكم إرتباط الحب الإرادي. وفي تقديرنا أن في إمكانكم بشيء من العطف أن تعيدوا ذلك الرباط المقدس، ولا سيما وقد أمن الإخوان القائمون على الحكم في اليمن جانب المنافسة. ولا شك أن الإستقرار يوجب إعطاءه حقه من اللين والرأفة لكسب القلوب وإعادة الطمأنينة إليها، فإن ذلك هو الكسب الحقيقي الذي لا يقدر بثمن.**

إن علاقتكم بالشعب اليمني هي أقدس وأغلى من كل ما عداها. ويجب أن لا تعتمد على القوة والبطش من جانب والخوف والتربص من جانب آخر، هذا إذا كان يراد لتلك الضحايا الغالية والدماء الزكية والجهود الكبيرة أن تربط بين الشعبين الشقيقين برباط الإخوّة والعطف والإعتراف بالجميل. وذلك وحده هو الذي يضمن دوام هذه العلاقة الأخوية صامدة أمام الزوابع والأعاصير، وممتنعة على المؤثرات والإنفعالات. أما علاقة التسلط والإستعلاء فإنها قمينة أن تحول النصر إلى نصر ظاهري وقتي].

وأشرنا في الرسالة إلى أنه [**مما يؤرقنا ويقض مضاجعنا ما تذيعه إذاعة لندن من وصول لاجئين جمهوريين إلى عدن بمعدل إثنين أو ثلاثة أسبوعيًا لأول مرة في تاريخ الثورة. لقد كان العكس هو الذي يحصل، وكان أبناء عدن والجنوب هم الذين يفرون من الإستعمار، فما الذي قلب الحقيقة رأسًا على عقب. إن هذا مما يؤذي الشعور الوطني إلى حد كبير ويعطي فرصة للمقارنة ولا يتم تفاديه إلاّ بعمل يعيد إلى المواطنين الطمأنينة والأمن من خلال إطلاق سراح المعتقلين هنا وهناك]**.

وبعثنا للمشير عامر رسالة أخرى بخصوص النقيب عبداللطيف بن عبدالوهاب دويد، وهو من قبيلة خولان وضابط في القوات المسلحة، وكان من ضمن المعتقلين.

وقد أطلق سراحه في يوم ١٩٦٧/٢/١٥م وكان فاقد العقل والنطق من أثر التعذيب الذي تعرض له في السجن. وقد أُستدعينا من قبل اللواء وحيد مدير مكتب شؤون اليمن لتسلمه، ولما ذهبنا إلى المكتب وجدنا منظرًا يثير الأسى والأسف. فالرجل لم يتعرف علينا ولا رد على أسئلتنا. وكان فينا إبن عمه الرائد أحمد صالح دويد وقد كان جوابه هو الدموع تنحدر على خده مما جعلنا نتأثر أشد التأثر لما رأينا رحمة به وخوفًا على بقية الإخوان المعتقلين.

وقد قلنا للواء وحيد وكيف تريدنا أن نتسلم رجلًا فاقد العقل والنطق وقد كان أولى بكم أن ترسلوه إلى مصحة للمعالجة ولكن ضمائركم قد ماتت ولن يرحمها الله. وأبدى الرجل أسفه وشاركنا التأثر والإستنكار وقال دعوه لدن إبن عمه اليوم فقد يأنس به وحتى ندبر له مصحة وحبذا لو حررتم مذكرة بهذا الخصوص إلى المشير عامر، وقد حررت المذكرة التالية وسلمتها إليه لإرسالها.

سيادة المشير عبدالحكيم عامر، حياه الله تحية طيبة وبعد،

فقد كان خروج النقيب عبداللطيف دويد من السجن وهو بحالة مؤسفة فاقد النطق والعقل، وقد جعلنا ذلك نُرضّي على طُغيان الإمام أحمد ونترحم على كل الطُّغاة فإنهم لا يمكن أن يفعلوا ذلك مع رجل بريء. ونحن ننزه ونجل سيادة الرئيس عبدالناصر وننزهكم عن الرضى بما تعرض له المذكور من التعذيب الذي أفقده عقله ونطقه، وهو الذي نعتبر حبسه ظلمًا لا مبرر له فكيف بتعذيبه. ونحن نجزم بأنكم لو عرفتم ذلك لما وسع ضميركم إلاّ أن يأسى ويتألم معنا له.

إن كل ما نرجوه الآن هو أن تأمروا بمعالجته في إحدى مصحات الأمراض العقلية، وعسى الله أن يمن عليه بالشفاء فقد كان من الضباط المخلصين وفي جسمه آثار ثلاث رصاصات من العدو، ولو سمعتم بمواقفه مع قبائله خولان دفاعًا عن القوات المصرية وذودًا عن النظام الجمهوري لقدرتم مدى تأثر العارفين لإخلاصه. كما نرجو ونلح في الرجاء أن تتكرموا بالأمر بالإفراج عمن بقي في السجن من الإخوان ما دامت عقولهم في رؤوسهم، وما قد وقع كاف لتطهير ذنوبهم ولو كانت مثل زبد البحر. ١٩٦٧/٢/١٧م

وبرغم كل مذكراتنا وبرقياتنا التي رفعناها إلى المشير عامر والسيد انور السادات والرئيس عبدالناصر لم يتم شيء لتغيير الأحوال، فرفعنا برقية إلى المشير عامر نطلب المقابلة أو إطلاق إخواننا من سجنهم وهذا نصها:

القائد العربي الكبير المشير عبدالحكيم عامر النائب الأول لرئيس الـ ج.ع.م. ونائب القائد الأعلى.

مضى علينا حوالي ستة أشهر ننتظر السماح بالمقابلة. نرجو التكرم بذلك وإخلاء سبيل إخواننا من سجنهم المظلم. واثقين أن الله سبحانه حاكم عدل ومهما بعدتم عنا فإنه جل وعز قريب وغارته أسرع وإنصافه مرتقب، وهو المدعو بأن يلهمكم الرشاد والسلام عليكم. ١٩٦٧/٣/١٥م.

وفي نفس اليوم بعثنا إليه رسالة قلنا له فيها: [**من واجبنا أن نذكر سيادتكم أمر إخواننا المحتجزين والذين أمضوا ستة أشهر وهم في السجن مرت عليهم وعلينا وكأنها أعوام، وأصبحوا أحوج ما يكونون إلى عفوكم ورحمتكم. ولقد إستنفدنا في رسائلنا إليكم كل ما في اللغة العربية الواسعة من كلمات الإستعطاف والإسترحام، ولم نترك وسيلة من وسائل الإسترضاء وإستدرار الرحمة وإستجداء العفو وإستدرار العواطف الإنسانية الكريمة إلاّ وأتخذناها. ولكنا برغم كل ذلك لم نظفر بصفحكم وكأننا إنما نخاطب حجرًا صلدًا وإن من الحجارة..إلخ. ولا ندري ما الذي أفقدنا ما عهدناه منكم من سعة الصدر وفضل التحمل وكرم الخلق والسماحة، الأمر الذي جعلنا نشك في وصول رسائلنا الكثيرة إليكم**].

وقلنا للمشير بأنه قد [**اتسع صدر الرئيس عبدالرحمن عارف لعارف عبدالرزاق وزملائه الذين قاموا بثورتين دمويتين وجهوا فيها الرصاص إلى صدره وسقط فيها الكثير من القتلى، فكيف ضاق صدركم وصدر الرئيس جمال عبدالناصر عن إخواننا الذين نقسم لكم بالله ما علمنا عليهم من سوء، والذين يشفع لذنوبهم مهما عظمت أنهم جاءوا إليكم ولجأوا إلى كنفكم، لم يذهبوا إلى الرياض ولا إلى عمَّان ولا إلى تونس، وقد كان ذلك في وسعهم، بل جاءوا إلى القاهرة وجاءوا بمحض إختيارهم**]. وذكرناه أن العيد قادم على عائلات كثيرة ستستقبله بالدموع والدعاء فليجعلها دموع الفرح لا دموع الترح وليجعل الدعاء له لا عليه.

وجاءت ذكرى الهجرة النبوية لعام ١٣٨٧هـ وأعتبرناها مناسبة للتذكير فرفعت رسالة للمشير عامر بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩م قلت فيها: [**في ذكرى الهجرة النبوية**

العظيمة، ذكرى التحول العظيم في تاريخ الإنسانية كلها، أمسكت القلم في تردد لأرفع إلى سيادتكم رجاءنا الثلاثين مستعطفًا ومسترحمًا لإخواننا المعتقلين. وكان مبعث التردد هو قول بعض المطلعين لي إني لاشفق عليك وعلى الكلمة ومنطقها والقول وحجته من هذا الجهد الذي يبذل في مواصلة الرسائل التي لن تفتح قلبًا ولن تهز عاطفة برغم كل ما فيها من ضراعة ورجاء، فهلا يئستم وأغلقتم الأقلام وأرحتم أنفسكم فإنكم تنادون غير سميع. فقلت له إننا لا نزال على حسن ظننا برغم كل ما حصل، وحسن الظن دائمًا يلد الثقة والثقة تلد الأمل. ولك أن تسمي ذلك غباءً أو سذاجة فإننا لا نزال متأكدين أننا لم ننزل آمالنا بوادٍ غير ذي زرع، ونحن على يقين أن القلوب التي أقفلت دون ضراعاتنا واستغاثاتنا هي قلوب كبيرة. ومن شأن القلوب الكبيرة أن تهب عليها نفحة من نفحات الله فتنفتح على آلام الناس وتعالجها بالمشاعر الإنسانية الرحيمة وبالعطف النبيل.

سيادة المشير، لن نردد على مسامعكم ما رددناه كثيرًا عن العفو وفضائله والعدل ولوازمه، ولا عن الإخلاص والولاء والتفاني في الحرص على المصلحة، فكل هذا قد قلناه مراتٍ ومرات. وإنما هي الذكرى التي تنفع المؤمنين على أننا نطلب العفو لا عن ذنب ونستغفر لا عن خطيئة وإنما هو كما قال ذلك الشاعر المحب الولهان:

إذا جفوتم أتيناكم نزوركمو وتذنبون فنأتيكم ونعتـذرُ

ونحن حينما نلح عليكم في الرجاء لإخراجهم تحت الحراسة والتحفظ فلأننا على يقين من أنه لا مصلحة في بقائهم في السجن ولا ضرر من خروجهم البتة].

وبعد هذه الفترة الطويلة سمحوا للعائلات بزيارة المساجين.

ولم تنحصر مهمتنا بطلب الصفح والتوسل لإطلاق سراح المعتقلين، بل كنا نبعث الرسائل إلى المشير عامر وغيره من مسئولي المتحدة تارة نطلب إعادة مرتبات المسجونين التي قطعت عن عائلاتهم وليس لهم من مصدر رزق غيرها وتارة نطلب السماح لعائلات المسجونين لزيارة ذويهم في السجن إلى ما هنالك من قضايا متعلقة بمن سجن أو حجز في القاهرة. ومن تلك القضايا ما كانت تتعرض له عائلات المسجونين والمحتجزين من مؤاذاة كمصادرة البيوت وطرد سكانها ونهب محتوياتها كما حدث للعميد أحمد طاهر وللقاضي محمد الصباحي وغيرهما. وكنا نكتب للمسئولين المصريين نحتج على ذلك ونطلب رفع الظلم عن هؤلاء. ومن أمثلة تلك الرسائل ما بعثناه للمشير عامر عندما جاءت رسالة للعميد أحمد طاهر تقول أن السلال أمر بمصادرة بيته وأخرج منه صهره الذي كان يسكنه، فبعثت للمشير أقول:

سيادة السيد المشير عبدالحكيم عامر.

تحية طيبة وبعد:

فننهي إلى سيادتكم أنها وصلت رسالة للأخ العميد أحمد طاهر، أحد الإخوة الذين يعيشون مع أولادهم في كنفكم في القاهرة، تقول الرسالة أنه كان الإستيلاء على بيته في صنعاء بعد إخراج صهره الذي يسكنه. وإنه لمن دواعي الأسف ياسيادة المشير أن تعيش عائلات الملكيين الذين يحاربون الثورة بالقلم واللسان والسلاح في صنعاء يتمتعون برعاية السلال وحمايته، وتجرى لهم مرتبات بأوامر منه، بينما يعامل اللاجئون إليكم واللائذون إلى كنفكم هذه المعاملة، وكذلك كان الشأن مع العميد حسين الدفعي والعقيد علي المؤيد وغيرهم. ويجري هذا أخيرًا بعد أن صدرت توجيهاتكم، وبناء عليها صدرت أوامر وزير الحربية بدران بعدم التعرض لأملاك الموجودين في القاهرة. نرجو أن تأمروا بتنفيذ توجيهاتكم فكل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه. عافاكم الله ووفقكم. ١٦/٤/١٩٦٧م

وعاد السيد أنور السادات من زيارته للإتحاد السوفيتي فبعثنا إليه رسالة في ١٠/٥/١٩٦٧م قلت له فيها [**إن هذه هي الرسالة الثالثة التي أرفعها إليكم خلال الأشهر التي مرت بنا هنا في القاهرة، بالإضافة إلى عشرات الرسائل التي بعثتها إلى سيادة المشير عامر والتي أعتبرها مشتركة. وقد كنت أود أن تكون رسالتي مهنئة فحسب ولكن الضروف في كثير من الأحيان تفرض على المرء بضغطها أن يتجاوز ما رسمه لنفسه**]. وقلت له إن [**السيد المسيح يقول من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر. ونبينا صلوات الله عليه وسلامه يقول لو لم تُذنبوا لذهب بكم ولأتى الله بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم. وقال كل بني آدم خطّاؤون وخير الخطّائين التوابون. وليس الخطر في الخطأ وإنما في الإستمرار فيه والإصرار عليه**]. وأضفت في رسالتي إلى السيد أنور [**إنني أنصح أن العنف، إذا كان في نظر البعض مفيدًا، فإنه قد أدى تجربته وأصبح من الواجب التفاهم مع من في الداخل ومحاولة إستعادة من في الخارج إلى حظيرة الولاء وليس ذلك بالصعب عليكم. أما بالنسبة إلى من في القاهرة فإن الواجب إطلاق المعتقلين إلى القاهرة، ومن الخير أن نظل جميعًا بعيدًا عن المسرح، مع تسوية وضع مَن هنا بالمرتبات التي تكفل لهم الحياة الكريمة وتسوية وضع مَن في الداخل مِن مشائخ وضباط، فالوضع القائم بين الحاكمين والمحكومين لا ينبغي أن يظل كما هو**].

إنزعاج المشير عامر من رسائلنا

كنا نحاول إهتبال كل فرصة وإغتنام كل مناسبة لإرسال المذكرات إلى المشير وغيره من مسئولي المتحدة لشرح حالة الإخوان المعتقلين وطلب حل مشكلتهم بإخراجهم من السجون. كنا نخاطبهم بخضوع ونضرع إليهم ليعطونا حقنا في الحرية، ويمنحوا أخوتنا حياتهم خارج الزنازن المظلمة التي لا تختلف كثيرًا عن القبور. كنا نطريهم ونبالغ في إطرائهم، متأثمين لأن نقول غير الحق، ولكن ما حيلتنا ونحن نعمل ذلك من أجل أن نستلين قلوبهم القاسية ونحرك ضمائرهم الميتة. ولكنا دائمًا كنا نضرب في حديد بارد، ومع ذلك لم يكن اليأس ليجد إلى نفوسنا سبيلًا. كنا نتصور حالة إخواننا في الزنازن ولاسيما بعد أن خرج أحدهم فاقد العقل والنطق فنستهين بكل شيء، ولا يبقى في أفكارنا إلاّ سؤال واحد هو كيف ننقذهم؟ كنا نسمي الخور بطولة، والتمزيق والتفريق جمع كلمة ولم شعث. وبرغم أن ذلك لم يكن ليجدينا نفعًا إلاّ أنّا لم نكن نملك سواه للإبقاء على حياة من في داخل السجن الصغير، السجن الحربي، أو السجن الكبير، القاهرة.

وكنا نظن أنها لا تصلهم رسائلنا، أو لا تصلهم كلها، حتى جاء الفريق المرتجي ينصحنا يومًا قائلًا أن المشير عامر زعلان مني ويقول ما يريد الإرياني (من الدَب على رؤوسنا بالرسائل). وقال المرتجى مهددًا أن عواقب هذه الرسائل ليست مأمونة. فقلت له ما الذي تهددني به، هل هو السجن بجانب إخواني؟ تأكد أني أفضل ذلك على أن أظل طليقًا يكتنفني صمت القبور. فقال ما هذا أردت ولكنا لا نريد أن يزعل منك المشير.

هزيمة يونيو ١٩٦٧م

كانت هذه الأيام مليئة بأهم الأخبار التي جعلتنا ننسى أنفسنا وننسى قضيتنا الخاصة. فالصحافة العربية والإذاعات العربية والعالمية لا حديث لها إلاّ خطاب الرئيس جمال عبدالناصر ومطالبته بسحب القوات الدولية من شرم الشيخ وغزّة،

وسوقه للجيوش إلى سيناء وغزة وشرم الشيخ. وكان الحماس في القمة، والتفاؤل يملأ النفوس، ولم يكن أحد يتصور أن يحدث ما حدث من الهزيمة التي منيت بها الأمة العربية كلها في خمسة حزيران. وقد دفعنا ذلكم الحماس إلى أن نرفع البرقية التالية إلى الرئيس جمال عبدالناصر باسمي ونيابة عن المحتجزين في القاهرة:

سيادة زعيم الأمة العربية الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الـ ج.ع.م. حفظه الله.

في هذه الظروف التاريخية الخالدة، وأنتم تقودون ببطولة فذّة المعركة الحاسمة من أجل الحق العربي والكرامة العربية، نعلن لسيادتكم ولاءنا العميق لسيادتكم وإعتزازنا الكبير بكل ما أتخذتموه وتتخذونه من أجل نصرة الأمة العربية وسحق أعدائها الدخلاء. ونؤكد لسيادتكم أننا نضع أنفسنا ضباطًا ومدنيين تحت قيادة نائبكم المشير عبدالحكيم عامر، وفي الصفوف الأولى لجيشكم المظفر. أبقاكم الله ذخرًا للعروبة والإسلام. ١٩٦٧/٥/٢١م

كما رفعنا للمشير عامر في ١٩٦٧/٥/٣٠م رسالة قلنا له فيها إنه يحز في نفوسنا، كيمنيين وكعرب، أن نقرأ في الصحف ونسمع في الإذاعات أنباء وصول طلائع القوات العربية من الكويت وتوقع وصولها من الجزائر ومن العراق والسودان لتشترك في شرف المعركة مع القوات العربية المسلحة، تجسيدًا للمعنى الكبير لوحدة النضال العربي، بينما لا نسمع شيئًا من هذا القبيل عن اليمن التي كان يجب أن تكون في الطليعة. وطلبنا الموافقة على سفر الأخ العميد حسين الدفعي ومن يرون من الضباط الموجودين في القاهرة إلى القيادة العربية في صنعاء للقيام بإعداد وتجهيز خمسة أو ستة آلاف جندي من الجيش القبلي والعودة معهم في خلال أسابيع قليلة ليتولوا قيادتهم في الصفوف الأمامية، وقلنا للمشير أنه إذا كانوا يرون من غير المناسب أن يكلوا هذه المهمة إلى أحد ممن في القاهرة، فإن من الممكن أن يعهدوا بذلك إلى القيادة العربية في اليمن ومن يروا من المسئولين اليمنيين للتعاون معها.

وفي هذه الفترة ظهرت بعض ظواهر لِلَم الشمل بعد الشتات والفرقة. وجاء الملك حسين وعقد مع الرئيس عبدالناصر إتفاقية دفاع مشترك بعد خلاف شديد وخصام عنيد تبادل الزعيمان فيه شتى التهم والشتائم التي وصل بها البعض إلى حد الإسفاف الذي يترفع عنه السفهاء والعيارون. ثم في لحظة من لحظات العقل والحكمة أجتمع الزعيمان وتناسيا كلما سبق، وأذهلا العالم بالإتفاق المفاجئ.

ومن وحي هذا اللقاء رفعنا إلى الرئيس جمال عبدالناصر رسالة في ١٩٦٧/٦/١م قلنا له فيها إننا في هذه الظروف العصيبة نسمح لأنفسنا أن نطلب منه، وفي زحمة المشاغل الكثيرة [**أمرين لا يخرجان في تقديرنا عن خدمة الصالح العربي العام.**

الأمر الأول: إنه منذ أزمة أغسطس في اليمن وقيام الحكومة الراهنة فيها والجو في أوساط الجمهوريين أنفسهم يتسم بعدم الطبيعية، ولا يخلو من التوتر نظرًا للمعالجة العنيفة التي مارستها الحكومة القائمة لخلافاتها مع المعارضين لها داخل اليمن وخارجها، مما أكسب الوضع هذا الطابع المتوتر وغير المريح. ونحن على إستعداد لتأييد من ترونه والرضى بما ترضونه.

سيادة الرئيس، إن بقاء التأزم بين الجمهوريين ليس في صالح أحد ولا يخدم مصلحة. ولهذا فإننا نهيب بسيادتكم إلى التدخل لتسوية المشكلة، ولو بتوفير خلاف هادئ إذا كان لا بد من الخلاف، ولكن لا يجوز أن يصل إلى درجة التوتر ولا أن تغفل المصلحة العامة في سبيل تنفيذ غرض أو التنفيس عن حقد. وتأكدوا ياسيادة الرئيس، أن كل الأطراف الجمهورية في الداخل والخارج مستعدة لمنح تأييدها من مواقعها خارج الحكم وحتى خارج اليمن لأي وضع تباركونه، وكلما يهمنا هو أن تكف الحكومة القائمة عن أعمالها الإنتقامية كمصادرة الأموال، وسجن ومطاردة أقرباء من في القاهرة، وإيهام المواطنين اليمنيين أنها تعمل ما تعمله بتوجيه من المسئولين المصريين ليرموا بالمسئولية عليكم.

الأمر الثاني: سيادة الرئيس، لقد أتسع قلبكم الكبير للملك سعود برغم كل ما بدر منه في حقكم وحق الأمة العربية، وأتسع أيضًا للملك حسين برغم خلافه معكم. ونحن الآن نهيب بذات القلب الكبير، قلبكم الذي وسع آمال وآلام الأمة العربية كلها، ليتسع لإخواننا الذين لم يختلفوا معكم في مبدأ ولا رفعوا لعصيانكم راية ولا أطلقوا لمناوأتكم عنانًا ولا حركوا في عداوتكم لسانًا ولا صدر منهم كبير ذنب، وإنما جاءوكم مختارين ولجأوا إليكم مقتنعين بضرورة طرح مشكلتهم أمامكم وتفويضكم في شأنها.

ياسيادة الرئيس، إنا نعتقد أن تسعة أشهر كاملة تمر على إخواننا وهم في زنزانات مظلمة في السجن الحربي يعاملون كما لو كانوا قتلة أو مهربي حشيش، ويعيشون على حال نعتقد أنكم لا ترضونها لأشد أعدائكم. ونؤكد لكم أننا حينما نفكر في حالتهم لولا إيماننا بالله وعدله لحملنا أنفسنا على ما تكره وتكرهون. أقول، إن هذه المدة كافية لتكفير أعظم الذنوب

فكيف بهم وهم أبرياء من كل ذنب. فهل آن الأوان لأن تتكرموا بالإفراج عنهم إكرامًا للشعب اليمني الذي وضع فيكم كل آماله وأعطاكم كل حبه وولائه وثقته].

وقد رفعنا رسالة بنفس المعنى للمشير عامر.

وجرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وجاءت الأقدار بما لم يكن في الحسبان. جاءت هزيمة خمسة حزيران وما بعدها من الأيام فكشفت العوار. وكانت مشاعرنا متضاربة وأحاسيسنا متناقضة، فنحن كمظلومين فريق منا في الزنزانات المظلمة وفريق ثان مفروض عليه أن يتشرد عن وطنه لغير ما سبب، نحن في هذه الحالة من حقنا أن نسأل الله سبحانه بعد كل فريضة أن ينصفنا ممن ظلمنا. وكنا نقول يارب جلت حكمتك وعلت كلمتك، لم نكن نريدها على يد إسرائيل عدوتك وعدوة العرب والمسلمين. كنا نناجيه تعالى وكأنما كنا نحسب أن ما حدث قد حدث إنتقامًا لنا، وإستجابة لدعائنا، وهذا هو شأن الإنسان حينما يكون في ظروف كظروفنا.

لقد خرجنا يوم ١٩٦٧/٦/٥م من بيتنا في شارع الهرم قاصدين زيارة اللواء وحيد، مدير مكتب شؤون اليمن، للحصول على موعد لعائلات المعتقلين لزيارتهم، وكانت لا تتم عادة إلاّ بموافقة المشير عامر. وقد فوجئنا بعد خروجنا بالحواجز في الطرقات لمنع المواطنين من المرور، وحسبناها تمارين كانوا يجرونها بين الفينة والفينة في تلك الفترة. ولكن الجنود المشرفين على المرور أوقفوا سيارتنا وأسرّوا للسائق أن هناك غارات جوية، ولكنا صممنا على أن نصل إلى هدفنا. وكان السائق يحمل بطاقة عرضها على الجنود فسمحوا بمرورنا. وقبل أن نصل إلى جانب جامعة عين شمس سمعنا الإنفجارات، وجاء الجنود ليرغمونا على أن نتحول إلى شارع جانبي ريثما تنتهي الغارة. وفعلنا، وبعد خروجنا كان الناس يصفقون بجنون، وسألنا عن السبب فقيل لنا أن القوات المصرية دخلت تل أبيب. ومع إستبعادنا لأن تنهار إسرائيل بهذه السرعة ونحن نرى طائراتها تضرب مطار القاهرة، فقد أخذ منا الزمع كل مأخذ وألهبنا أكفنا بالتصفيق مع المصفقين. وقلنا للسائق إفتح راديو السيارة حتى نستمع إلى ما يجري، وسمعنا صوت أحمد سعيد يجلجل ويقول أن عدد الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت قد بلغ أربعًا وسبعين طائرة. وأستبشرنا

خيرًا، وواصلنا سيرنا إلى مكتب شؤون اليمن في مصر الجديدة، ونحن في طريقنا إليه رأينا المشير عامر ومعه الفريق مرتجي على سيارة مسرعة آتية من قبل المطار، وكنا لا نزال نعيش نشوة النصر.

ووصلنا إلى اللواء وحيد فإذا بنا نجده في حالة نفسية سيئة. وأستغربنا، وجعلنا نهنئه بالنصر، فقال: نصر إيه، الله يخرب بيت روسيا التي خربت بيتنا ولم تعطينا ما طلبناه من السلاح، ومع ذلك كذبت علينا وقالت أن إسرائيل لن تحارب وأن علينا أن لا نكون البادئين. فقلنا له ولكن الأخبار تقول أن أربعًا وسبعين طائرة إسرائيلية قد أسقطت وأن القوات المصرية قد وصلت إلى مشارف تل أبيب، فقال: إن العكس هو الصحيح، إن طيراننا قد تدمر كله على الأرض وأصبح مجالنا الجوي ملكًا لإسرائيل. وفوق ذلك فإن المشير عامر ذهب على طائرة إلى سيناء ومعه المرتجي وعدد من الفرقاء ولم يتمكنوا من الهبوط في مطار سيناء ولا أستطاعوا أن يهبطوا في مطار القاهرة لأن الطائرات الإسرائيلية توالي قصف المطار وكل ما على المطار. فقلنا له لقد رأينا المشير عامر والمرتجي عائدين من طريق صلاح سالم، فتنفس الصعداء وحمد الله وعيناه مغرورقتان بالدموع، وقد شاركناه الأسى.

ولم نجد من المناسب أن نطرح موضوع الزيارة وعدنا أدراجنا. وكان الإخوان اليمنيون لا تزال معلوماتهم تعتمد على الإذاعة وتهريج أحمد سعيد ولكني جئتهم بجلية الخبر. وقد أظهر البعض الإبتهاج قائلين هذه عقوبة من عند الله. وقال آخرون لا ينبغي أن نبتهج لنصر إسرائيل وأنه مهما كان خلافنا مع المسئولين ومهما لاقيناه منهم من ظلم ومهانة لنا ولبلادنا فإن المبادئ تفرض علينا الوفاء ساعة المحنة لديننا ولقوميتنا، غير شامتين ولا مبتهجين، وأن هذه الهزة قد تعيد القوم إلى صوابهم وتعطيهم درسًا نافعًا عن عدم جدوى سياسة الهرجلة والإرتجال والتهريج، وأن (ما كل مرّة تسلم الجرّة) كما يقول المثل العربي. وتوالت الأيام تؤكد الهزيمة، فالطيران المصري كله أنتهى على الأرض دون أن يقدم خدمة أو يقوم بواجب. والقوات التي في غزة وسيناء أُمرت بالإنسحاب فأنسحبت على غير هدى، فأستولى اليهود على ثمانمائة دبابة دون كبير عناء، وقد قيل لو أطلقت كل دبابة

طلقة واحدة لكان لها شأن ربما غير سير الحرب. ومعظم الجيش عاد مشيًا على الأقدام، لأن السيارات كانت تتعرض للقصف الجوي، وقد مات كثيرون منهم عطشًا في صحراء سيناء. وبمرور خمسة أيام كان كل شيء قد أنتهى.

وجاء يوم تاسع يونيو، يوم الإعتراف، وفي مسائه ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابًا أعلن فيه الهزيمة التي سُمّيت فيما بعد النكسة. وأعلن قراره التنحي عن كل عمل رسمي وسياسي وتكليف السيد زكريا محيى الدين بالقيام بمنصب رئيس الجمهورية. ومع أني لم أكن أهتم برؤية التلفزيون على قربه من غرفتي، وكان قد مر عليّ زمن لم أره فقد كنت أشعر بعزوف شديد، لكني في ذلك المساء وجدتنى مدفوعًا إلى أن أشترك مع الأولاد في السماع إلى خطاب الرئيس جمال عبدالناصر وكنت أريد أن أرى مع ذلك ملامحه. كانت ملامح الإرهاق بادية عليه وكان يتراءى كما لو كانت عيناه مبتلتين بالدموع، عمومًا كان منظره يثير العطف والإشفاق. وألقى خطابه المعروف والذي أعترف فيه بالهزيمة، وحمّل الروس بعض التبعة، وتحمل المسئولية وحده بشجاعة، وأعلن الإستقالة في النهاية ولم نكن نتوقع أن البيان سينتهي بإعلان الإستقالة. وكان بجانبه على شاشة التليفزيون أحمد فراج أحد المذيعين الذي أنفجر باكيًا. ووجدت أني أنا الأخر أشعر بحاجتي إلى البكاء على مصير الأمة العربية المذل، وتناسيت في تلك اللحظات كل الآلام والإساءات، ولم أذكر إلاّ حقيقة واحدة هي أن إذلال هذا الرجل إذلال للأمة العربية كلها، فهو الزعيم العربي الوحيد الذي رفع من شأنها وأشعرها بكرامتها، إذًا فليغفر الله له ما أقترفه في حقنا. ولكن كيف بما أقترفه في حق الأمة التي آمنت بزعامته فساقها بالسياسة الرّعناء إلى هزيمة مهينة.

قامت المظاهرات في جميع الأقطار العربية، عدا السعودية، تناشد عبدالناصر البقاء في موقعه وتغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. وتبين أن قرار التنحي قد هز ضمير الأمة العربية هزًا عنيفًا وضاعف من تعلقها بعبدالناصر، وإلى حد يتسم بالهوس والجنون حينما أنتحر من أنتحر وتردى من أعلى البنايات من تردى. وجاءت البرقيات من مختلف الدول والهيئات والمنظمات تطالب ببقائه. وقد رفعت برقية بإسم المحتجزين في القاهرة هذا نصها:

سيادة زعيم الأمة العربية العظيم وقائدها المحبوب الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الـ ج.ع.م.

إستمعنا ببالغ التأثر والحزن والإكبار بيانكم التاريخي الشجاع إلى شعب الـ ج.ع.م. وقد أفزعنا ما جاء فيه من إعتزامكم التخلي عن مسئولية قيادة الأمة العربية، وأنتم ياسيادة الرئيس لستم ملكًا لنفسكم ولا لشعب الـ ج.ع.م. فحسب، بل ملك للأمة العربية التي آمنت بزعامتكم ووثقت بإخلاصكم وحكمتكم. ونحن بإسم اليمن نناشدكم الله والعروبة والإسلام أن تعدلوا عن رأيكم وتواصلوا رسالتكم في قيادة مسيرة الأمة العربية إحترامًا لمشاعرها الصادقة وتقديرًا لعواطفها الفيّاضة وإكرامًا لثقتها المطلقة ورحمة بدموعها. ولقد مر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بأزمة مماثلة، حسبها المسلمون نكسةً وهوانًا وأرادها الله فتحًا مبينًا، ولكم به أسوة حسنة. وإن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون. والسلام عليكم. ١٩٦٧/٦/١٠م

ووقع على البرقية إلى جانبي عبدالسلام صبرة وحمود الجائفي. كما بعثنا برقية مشابهة الى المشير عامر حيث أعلن عن استقالته هو الآخر.

ونشرت الأهرام رسالة الرئيس عبدالناصر إلى إسماعيل الأزهري الرئيس السوداني يحث فيها على جمع الكلمة وتناسي الخلافات فبعثنا البرقية التالية إلى الرئيس جمال.

سيادة حبيب العرب الرئيس جمال عبدالناصر حفظه الله.

من وحي رسالتكم للأزهري الداعية إلى تناسي الخلافات بين العرب، ومن وحي توجيهاتكم إلى المصالحة الوطنية التي تمت بين العراق وسوريا والتي كان من بركاتها الإفراج عن المعتقلين السياسيين في القطرين الشقيقين بدون إستثناء، نذكّر سيادتكم بإخواننا المسجونين في السجن الحربي بالقاهرة، فقد ساءت صحتهم جدًا وتأثرنا لإعادة بعضهم من المستشفى إلى السجن في هذه الأيام التي تغيرت فيها كل النظريات وعمت فيها رحمتكم كل المذنبين. هذه ضراعتنا المشفوعة

بالدعاء تهيب بقلبكم الكبير للإفراج عنهم لنعيش نحن وهم في كنفكم وتحت أوامركم ورهن مشيئتكم، ومعاذ الله أن تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم. وفقكم الله والسلام عليكم. ١٩٦٧/٦/٢٠م

رسالتي الأولى للفريق فوزي

وفي ١٩٦٧/٦/٢١م أذنوا لعائلة الأستاذ نعمان وعائلة محمد صبرة بزيارة المساجين، فعادوا يشرحون لنا أنهم رأو من سوء حالهم ما أبكاهم وجرح قلوبهم. وكمثل على ما يعانونه فإن الشيخ أمين عبدالواسع نعمان، وهو الرجل الجَلد المؤمن الذي عاش سنوات في سجن الإمام أحمد قد أصبح يخلط في الكلام ويتخيل ما لا وجود له. فقد أكد لهم أن الشيخ محمد أحمد نعمان الموجود في تعز في اليمن قد جاء إلى السجن وأمهم في الصلاة. وقد تأثرت أشد التأثر لذلك وذهبت إلى اللواء وحيد أشرح له الوضع وأحتج على أن يحصل هذا في بلد يزعم مسئولوه أنهم مسلمون وزعماء للأمة العربية. وقد تأثر هو الأخر، ولكنه صارحنا بأنه لا يملك من الأمر شيئًا، وأن القائد العام الجديد الفريق محمد فوزي هو الذي يجب أن نراجعه، وكان إسم المشير عامر قد أختفى من الإذاعة والصحف ولم يعد أحد يذكره، وكان ملازما لبيته. وقد حررنا إلى محمد فوزي رسالتنا الأولى إليه في ١٩٦٧/٦/٢٢م قلنا له فيها إننا نأسف للظروف التي الجأتنا إلى أن نشغله في حين أنه مشغول بمهام جسيمة، وإن كان ما سنضعه نحن بين يديه وتحت أنظاره يجب أن لا يخرج في تقديرنا عن دائرة إهتمامه. وقد شرحنا له المشكلة بايجاز وقلنا له [**إن هذا الشهر العاشر يمر على هؤلاء الإخوة وهم في زنزانات مظلمة لا يرون فيها النور، وفي حالة بالغة السوء جعلت منهم المريض والمجنون وذا العاهة. وإننا لنعود إلى أنفسنا لنحاسبها ونقول ماذا صنع هؤلاء الإخوة حتى يستحقوا كل هذا العقاب؟ أيكون ردهم على إهانة وجهها إليهم مسئول مصري بالصمت واللياذ بالفرار خشية من أن تنطلق بعض الألسن التي لا تملك نفسها أمام الإهانة هو الجرم الذي أوجب هذه العقوبة؟ أهذا هو ما يقتضيه كرم الضيافة وحرمة الجوار وحق الإلتجاء والثقة والولاء؟ أهكذا يكون حظ من يلجأ إلى القاهرة كعبة الأحرار وملجأ الخائفين؟ على أنّا كنا قد حصلنا على وعد من المشير عامر والفريق المرتجي بالإفراج عنهم، ولكنها جاءت النكسة فانفعلنا بها، وقد ضاعف أملنا في الإفراج عنهم أنها**

تمت مصالحات وطنية في العراق وسوريا عملًا بتوجيهات السيد الرئيس عبدالناصر، وتم بناء عليها إطلاق المعتقلين السياسيين في كلا القطرين بدون إستثناء، وفيهم من قام بانقلابين ضد الحكم القائم ومَن لا يمكن أن نقارن بين أسباب إعتقاله وبين ما قيل أنه سبب إعتقال إخواننا. وكان يجب أن تطبق هذه التوجيهات في القاهرة للخروج من الإنضواء تحت حكم قوله تعالى (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)]. وقلنا للفريق فوزي [**إننا في الواقع في حيرة شديدة لماذا إخواننا فقط يبقون في السجن المميت في هذه الأيام التي أعادت العقول إلى الرؤوس والرحمة إلى القلوب، والتي اتسع فيها قلب الرئيس عبدالناصر لكل من عاداه وناوأه وأساء إليه شخصيًا وأساء إلى الأمة العربية. لماذا هذا القلب الذي وسع آمال وآلام الأمة العربية يضيق عن إخوة لنا لم يشقوا عصى الطاعة ولا فارقوا الجماعة ولا وهنت ثقتهم به ولا فتر ولاؤهم له، وإن هذا لمما يثير العجب والأسف معا]**. وأشرنا إلى حالة الإخوة في السجن فقلنا [**إن بعضهم قد فقدوا عقولهم وأصبحوا من نزلاء مصحة بهمان للأمراض العقلية في حلوان، وإن في السجن الآن من هم في حاجة إلى هذه المصحة. هذا مع أن بقاءهم في السجن هو ضد المصلحة، والإفراج عنهم هو ما تقتضيه المصلحة وتدعو إليه العدالة، لو كان هناك من يحفل بهما]**. وناشدنا ضميره وإنسانيته أن يتقدم مشكورًا بالشفاعة الحسنة إلى الرئيس عبدالناصر.

وفي ١٩٦٧/٦/٢٤م رفعنا إلى السيد أنور السادات مذكرة مماثلة نرجوه فيها تقديم الشفاعة والعمل على حل المشكلة، ولكن كل رجائنا كان يذهب هباءً منثورًا.

أختفى إسم المشير عامر، وأصبح شبه سجين في بيته. وبقي السيد أنور السادات الذي له في الحقيقة الصلة الأكيدة بقضية اليمن من قبل الثورة ولكنه، لأمر أو لآخر، عزل نفسه عن الإشتغال بالقضية، ربما بسبب مضايقات من قبل اليمنيين وغير اليمنيين. ورأينا أن الأيام تمر واليأس يتسرب إلى النفوس من أن الأحداث الكبيرة سوف تحل المشاكل الصغيرة. ولا بد لنا في هذه الحال من التذكير، وعبدالناصر في شغل شاغل من أمره. فلم يبق إلاّ أن نوجه رسائلنا إلى السيد أنور السادات نذكره فيها واجبه نحو القضية التي أولاها كل إهتمامه، فبعثنا إليه رسالة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣م قلنا له فيها أن كل ما نريده منهم، وأنا هنا أتكلم عن المجموعة، أن ينظروا في الإفراج عن الإخوان المحتجزين الذين جاءوا ليحَكِّموهم فيما شجر بينهم وبين إخوانهم، وليصيروا إلى ما يرون من رأي حيث

لا مبرر لبقاء المحتجزين في السجن، وقلنا للسيد أنور أن هذا الإجراء سيكون في المصلحة بينما بقاؤهم في الحجز لا مصلحة فيه ولا فائدة من ورائه، وإن كنا نعرف رأيه في البعض من إخواننا، ولكننا نعرف في نفس الوقت براءتهم مما كان سببًا لسوء الظن، كما أنا نعرف سمو أخلاقه ونبل إنسانيته ويقظة ضميره، والله سبحانه يقول (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى).

طلب صنعاء الابقاء على المعتقلين في السجون

وفي أوائل يوليو ١٩٦٧م جاء عبدالله جزيلان نائب رئيس الوزراء اليمني على رأس وفد لمقابلة الرئيس جمال عبدالناصر. وقد جاء الوفد متخوفًا، وقد أستمعوا في اليمن إلى المصالحات الوطنية التي تمت في الأقطار العربية عن توجيه من الرئيس عبدالناصر، أن يشمل هذا التوجيه مَن في القاهرة من اليمنيين المحتجزين، فجاءوا ليضعوا العقبات دون ذلك. لقد كانوا ينتظرون ما أنتظره كل الناس من أن الأحداث التي هزت أعماق الأمة العربية، والتي كان من نتائجها إطلاق جميع المعتقلين السياسيين في العراق وسوريا، هذه الأحداث لابد وأن تكون قد هزت، من باب أولى، ضمائر المسئولين في القاهرة فأفرجوا عن المعتقلين اليمنيين الذين لا حق لهم في إعتقالهم. ولكن الرئيس عبدالناصر قد طمأن الوفد بأنه لا ينوي الإفراج عن المساجين، وقد جاء على لسانه كما سمعنا من بعض أعضاء الوفد كلامًا كثيرًا يعطي السامع له فكرة تقول أن إهتمام عبدالناصر ببقاء هؤلاء الإخوة في السجن أكثر من إهتمامه بمصير سيناء وإحتلال إسرائيل للضفة الشرقية لقناة السويس. وقد أفزعنا ذلك جدًا ودفعنا إلى رفع رسالة إلى الرئيس عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٣م بواسطة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة مصحوبة برسالة للسيد السادات قلنا له فيها [**أنّا طيلة الأشهر العشرة الماضية لم نتكلم عن إخواننا المسئولين في اليمن لا بقلم ولا بلسان. ولكنهم مع الأسف لم يكتفوا بما فعلوه ويفعلونه ضدنا داخل اليمن حتى أرسلوا وفدًا خاصًا لإثارة المشاعر ضد إخوانهم والتحريض عليهم. ولم يكن ليهمنا ذلك لولا أنهم بعد خروجهم من مقابلة الرئيس عبدالناصر أشاعوا أن زيارتهم قد تركت أثرها، لا في حل المشكلة بل في تعقيدها، وهكذا قالوا في اليمن بعد وصولهم. و قد**

أفزعنا ما قالوه عن لسان الرئيس من كلام سلك إحتلال إسرائيل لسيناء والضفة الشرقية وقضية إخواننا المعتقلين في قرن واحد. وهذا يوجب علينا أن ندافع عن أنفسنا وأن نعتبر السكوت كتأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو غير جائز. وإذا ظلوا يأفكون ويأفكون ونحن نسكت ونسكت فإن كذبهم قمين بأن يجد من يصدقه، بل هو قد وجد]. وقلنا أننا لهذا رجحنا تحرير رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر وأهبنا بدينه وناشدنا ضميره أن يوضح للرئيس عبدالناصر ما يعرفه، وأن يبذل جهده المشكور من أجل إنقاذ إخواننا من السجن.

أما الرسالة التي للرئيس عبدالناصر فقد تناولنا فيها أهم النقاط التي بلغنا أنه تم بحثها مع الوفد القادم من صنعاء، وقد صدرناها بقولنا: [**فإن واجب المرء تجاه وطنه وقضاياه وما يمر به من أحداث وتطورات لا يرتبط فيما نعتقد بوجوده في السلطة أو على المسرح السياسي إجمالًا، بل إن التفاعل مع هذه الأحداث وإبداء الرأي حولها لِمَن يهمهم الأمر هو واجب وطني أصيل يلزم المرء سواء كان في السلطة أو خارجها، مشاركًا فِي الحياة السياسية أو تاركًا لها. ونحن وإن كنا قد بعدنا عن مسرح السياسة وأغتبطنا بهذا الإبتعاد إلاّ أننا نشعر بوجوب إبداء الرأي والمشاركة الإيجابية في حدود ظروفنا وإمكانياتنا، وليس من السهل على المرء أن يقف موقف المتفرج من قضية وهب لها حياته وبذل من أجلها كل شيء**].

وأكدنا للرئيس أن ما جرى طيلة الأشهر العشرة الماضية، برغم ما فيه من إيجاع وقسوة، لم يمس من قريب أو بعيد رؤيتنا الصافية لدور مصر المجيد في قضيتنا، ولا إمتناننا العميق وعرفاننا الشاكر، إيمانا منا بأن كل ما حدث كان نتاجًا لملابسات وتشويهات مغرضة من بعض إخواننا لا بد وأن تثبت لهم الأيام زيفها وبطلانها. وقلنا في الرسالة [**لقد أختلفنا مع السلال كما يختلف الناس في كل زمان ومكان. وكانت تجربة أربع سنوات قد برهنت على أن التعاون معه غير ممكن ولا نافع، وأن مصلحة الوطن والثورة أن نواجه هذه الحقيقة بجدية وصراحة وواقعية، على أن يفسح المجال لأحد الفريقين لتولي الحكم وتسيير الأمور بهدوء وإخلاص وإقتناع. وجئنا إلى القاهرة في مايو ١٩٦٦م وأتصلنا بالمشير عامر والسيد أنور السادات وأبلغناهما وجهة نظرنا، وأنه لا بد من أحد أمرين، إما أن يعود السلال ومن معه للحكم ونتنحى نحن ومن معنا، أو يتنحى السلال ونستمر نحن مدعمين بثقتكم ومساندتكم. وبعد أخذ ورد طلبنا مقابلة المشير عامر المقابلة التي حضرها رئيس مجلس الأمة والفريق المرتجي، وبعد خروجنا استدعي الفريق العمري بمفرده وأُبلغ الموافقة على تنحية السلال على أساس أن نعود إلى اليمن لممارسة الأعمال، ويأتي السلال بعد فترة وعند وصوله تقوم الحكومة باقفال مطاري صنعاء وتعز فيهبط في الحديدة ويصدر في**

نفس الليلة البيان الذي كُلّف رئيس مجلس الأمة باعداده بتنحية السلال، وبعدها يعاد إلى القاهرة. ولما جاء السلال في ١٢ أغسطس أرادت الحكومة أن تتصرف بحسب الخطة المتفق عليها، ولم نُبلّغ أن هناك تغيرًا في الرأي إزاءها، ولهذا فقد فوجئنا بأن القيادة العربية تقف بجانب السلال، وفهمنا أن كل ما أتفقنا عليه مع المسئولين في القاهرة قد خلفه غيره. وحفاظًا منا على المصلحة، وحرصًا على العلاقة بين الشعبين الشقيقين، وتجنبًا لفتنة دامية داخل البلاد لا يستفيد منها إلاّ العدو، رجحنا لكل ذلك الوصول إلى القاهرة لعرض المشكلة على المسئولين فيها والنزول عند رأيهم في أي حل يرونه. وهكذا جئنا بمحض إختيارنا وبكل ثقتنا بكم وإطمئناننا إليكم].

وأشرنا في الرسالة إلى أننا كنا ننتظر أن يقف المسئولون في القاهرة من خلافاتنا موقف الحَكم العدل وكان أقسى وأقصى ما ننتظره هو أن يقال لنا تنحوا عن الحكم وإلزموا بيوتكم هادئين ودعوا السلال وجماعته ليحكموا، وكنا على إستعداد لتقبل هذا الرأي، ولم نكن نتصور أبدًا أن يحدث ما حدث من سجن وإحتجاز وإختلاق مؤامرات وتلفيق ذنوب وخيانات وإتصالات لا وجود لها، وصرنا **[نرى إخواننا المفترى عليهم، وقد مر عليهم عشرة أشهر وهم في زنزانات مظلمة أعتبروا فيها كلما كان يجري عليهم في سجون وطُغيان الإمام أحمد عدلًا ورحمةً ناهيكم أنها تمر بهم الأيام لا يرون فيها النور، ولا يفرقون بين الليل والنهار، حتى أختلت صحتهم وفقد بعضهم قواه العقلية نتيجة للحالة البالغة السوء التي لا ترضونها لألد أعدائكم والتي لم يعهدوها على كثرة ما عهدوا في مسيرة نضالهم من سجون ومعتقلات].**

وبعد الشرح المستفيض لخلفية الحالة التي نحن فيها، تناولنا موضوع زيارة الوفد فقلنا للرئيس عبدالناصر:

[سيادة الرئيس، أما النقطة الثانية التي يجب أن نطرحها بين يديكم فتتعلق ببعض ما دار مع الوفد الذي وصل إلى القاهرة أخيرًا. ونستميحكم العفو إذا سمحنا لأنفسنا أن نناقش ما فهمنا من الوفد نفسه أنه جاء على لسانكم.

أولًا: لقد قال الوفد أنكم أمَّنْتُم على ما قالوه عن إتهام إخواننا المعتقلين بالخيانة. وكم كنا نتمنى من أجل الحقيقة وحدها لو أنكم سمحتم بإتاحة الفرصة لهؤلاء الإخوة المتهمين للدفاع عن أنفسهم أمام قضاء عادل نزيه عن الغرض، هنا في القاهرة، حتى تتأكدوا، قبل أن تحل بهم العقوبة، إن كانوا خونة أو أبرياء جاءت بهم إليكم ثقة وثيقة وأمل وطيد.

ثانيًا: ما قيل عمّا قام به العقيد عبدالكريم السكري من إقفال مطار تعز، فهذا كان عن أمر رئيس الوزراء تنفيذًا للخطة التي أتفق عليها مع المشير عامر والسيد أنور السادات والفريق مرتجي. فاسألوهم ونحن نناشدهم أن يشرحوا لكم الحقيقة حتى تتأكدوا أن ما دار الحديث

حوله في المقابلة من أن الغرض كان إنزال قوات أجنبية في تعز كان هراء في هراء، لا يمكن ولا يجوز أن يجد محلًا للقبول في عقلكم الكبير. ونحن نقسم لكم بكل المقدسات أنّا أحرص على شرف بلادنا وسيادتها من هؤلاء الذين يتظاهرون لكم بالثورية، ومن أي إنسان آخر على وجه هذه الأرض. ألم يكونوا هم القائلين أنّا قد برمنا من وجود القوات العربية وتدخلها في الشؤون الداخلية، فكيف نضيق بالإخوة لنأتي بالغرباء.

ثالثا: ما دار في الإجتماع من حديث عن الإرياني الذي تحمل في سبيل الإخلاص لكم والتعلق بمبادئكم في العهد البائد ما وصل إلى حد التهديد بالقتل، والذي سار معكم من أول أيام الثورة مخلصًا وواضحًا وناصحًا وصريحًا، لم يغشكم أو ينافقكم أو يتردد في مكاشفة المسئولين بكل ما يراه بدون لف ولا دوران، إنه ياسيدي الرئيس ليس منافقًا ولا ذو وجهين ولا حاجة به إلى أن يقول في القاهرة شيئًا ويقول في سوريا أو العراق أو الجزائر كلامًا آخر. إن كلامه مع السيد أنور السادات كان متسمًا بالصراحة الكاملة المنطلقة من إخلاصه لمبادئه وقيمه، ذلك أني أرى السياسة أخلاقًا ووفاءً وصراحةً والتزامًا.]

كما استعرضنا في الرسالة المطولة موضوع إنسحاب القوات المصرية من بعض المناطق في اليمن فقلنا في رسالتنا:

[سيادة الرئيس، لقد سمعنا فيما سمعناه أن الوفد قد بحث فيما بحث موضوع الإنسحابات التي تتم بصورة واسعة وتحدث تهديدًا خطيرًا لوضع الجمهورية بأكمله. ولقد شعرنا بإمتنان عميق لتأكيداتكم بأن مستقبل اليمن وثورتها لا يزال الآن في ذات المكان من إهتمامكم، كما أسعدنا غاية السعادة تأكيد سيادتكم على الوفد بضرورة تطوير الأوضاع في الجمهورية العربية اليمنية، وبالذات الجيش. ولكننا مع هذا كله نجد في الإنسحابات قبل مرور الوقت الكافي لإيجاد نواة حقيقية للجيش اليمني، ولا سيما وأكثر السرايا التي تدربت في القاهرة قد تمزقت، نقول أن في هذا الإنسحاب ما يدعو إلى الفزع، وبقاء عشرة آلاف جندي لا يبعث إلى الإطمئنان، والقوة الجوية لا تغني عن المشاة.

سيادة الرئيس، إسمحوا لنا ونحن ننقد أنفسنا أن نقول لكم أن الحرب التي جرت على أرض اليمن في الأعوام الماضية لم تكن تعكس في حجمها ولا في قدرتها فعالية حقيقية للملكيين ومَن وراءهم من رجعية وإستعمار بقدر ما كانت تعكس ضعفنا نحن الجمهوريين وعدم قدرتنا على التحرك عسكريًا وسياسيًا وشعبيًا. وحتى حينما كان بعضنا يحاول أن يعمل في النطاق الشعبي ويجعل القاعدة الشعبية الحقيقية تلتف حول ثورتها كان يساء فهمه من الجانب الآخر ومنكم ويحارب. ونحن نؤكد أن فعالية الملكيين أدنى بكثير مما يتصوره الكثيرون.]

وقلنا للرئيس عبدالناصر أن طبيعة الحرب الدائرة في اليمن وأسلوبها المعتمد على إثارة الفتن ووجود من هو مستعد لتمويلها دون أن يضُار سيجعلها قابلة

للإستمرار ولزمن طويل، ولا سيما وأن الجانب الجمهوري لم يتمكن من أن يقدم تطورًا إجتماعيًا وإقتصاديًا، أو على الأقل إستقرارًا سياسيًا يوحي بالطمأنينة إلى نفوس المواطنين. وقلنا أنه لو كان قد تم بناء جيش يمني مقاتل وكفؤ في بحر السنوات الخمس الماضية ومنذ ألححنا في المطالبة به، لكانت الـ ج.ع.م. قد وفرت على قواتها الكثير من الخسائر التي منوا بها من جراء عدم تعودهم على حرب الجبال، ولأمكن مع ذلك تجنب الخطر الذي قد يتعرض له الوضع الجمهوري عند إنسحاب القوات العربية.

ثم تناولنا في الرسالة الجانب السياسي في الموضوع وهو الجانب الذي عاشته الجماهير أكثر من غيره، فقلنا للرئيس عبدالناصر: [**إن الحقائق ليست دائمًا مدعاة للسرور، بل أنها قد تكون في كثير من الأحيان مدعاة للحسرة وخيبة الأمل. ومن النوع الأخير الوضع السياسي في اليمن، ولكن هذا لا يكون مبررًا لمحاولة تجاهلها وعدم مواجهتها بصراحة وواقعية. على أن أكثر الحقائق السياسية في اليمن إيلاما هي الحقيقة القائلة أن الوحدة الوطنية قد تمزقت، وعلى الرغم من أن دلالة هذا الخلاف من النواحي السياسية والإجتماعية لا يعني الشيء الكثير، ولا يقدم أسبابًا وجيهة لهذه الفرقة، إلاّ أن هذه هي الحقيقة. وقد سبق أن أشرنا، وأكثر من مرة، إلى المناخ الذي ولّد هذه الفرقة**]. وقلنا في الرسالة أن النتيجة التي يجب أن نخلص إليها هي [**أن من الخير للجميع ولليمن بالدرجة الأولى أن تسير الأمور من الحقيقة القائمة اليوم. فتنفرد الجماعة الحاكمة اليوم بالحكم وتسيير الأمور، لا لأنها أكفأ وأكثر إنسجامًا وأقدر على تسيير الأمور على الوجه الذي تقتضيه حكمة الظروف القائمة وترضى به الجماهير اليمنية من الجانب المعتقل والمحتجز، ولكن لأنها حائزة على رضاكم، وذلك ما يجعلها أكثر قدرة على العمل وأكثر إثمارًا. على ان ذلك لا يعني أن الأمر قد أصبح في مرتبة الكمال، بل هناك كثير من الثغرات التي يجب سدها. فليس في رأينا من شروط تفرد جهة ما بالحكم أن تقيم علاقة متأزمة ومتوترة، ودموية أحيانًا، مع الفئات الأخرى طالما أنه من الممكن أن يكون الخلاف هادئًا ورصينًا، جاعلًا المصلحة الوطنية فوق كل إعتبار وغير جاعل للخلافات الجانبية أي إعتبار. إن إستمرار علاقة الحكومة بالمعارضة الجمهورية على هذا النحو المتأزم يحول بينها وبين صرف جهودها في البناء ومواجهة الملكيين والمؤامرات الخارجية، مستنزفين الكثير من هذه الجهود في محاربة إخوانهم الجمهوريين أحياء وشهداء وشبه شهداء يعيشون في ظلام السجن.**

إن الأمر الذي نعتقد أنه واجب على الحكومة القائمة هو إنهاء حالة التوتر من حولها وإقامة علاقات طيبة مع من في خمر ونهم وبيروت ودمشق، وترك الذين في القاهرة وشأنهم. ولا نقصد أن يشترك أحد ممن أشرنا إليهم في الحكم، بل أن تعود بينهم العلاقات العادية بين الحكومة والمواطنين. ومن قبلنا فنحن مستعدون لأن نبارك كل ما تباركونه ونؤيد كل ما تؤيدونه من مواقعنا هنا في القاهرة وطننا ووطن العرب جميعًا.

وكلمة أخيرة... لا، إنها ليست كلمة وإنما هي ضراعة باكية تلمس مكامن الرحمة من قلبكم الكبير لهؤلاء الإخوة الذين طال عليهم الأمد في السجن خارج نطاق رضاكم. وقد قيل لكم عنهم أنهم قد أصبحوا موتورين وحاقدين لغرض التحريض عليهم والتأكيد على بقائهم حيث هم، لكأن الإيغال في الإيجاع والنكاية وتعميق الجروح وسيلة من وسائل الإصلاح. وأنا أؤكد لسيادتكم أن لفتة كريمة منكم تمدون بها يد العطف لتأسوا جراحهم وتمسح على صدورهم ستغسل كل ما في قلوبهم وتنسيهم كل آلامهم].

وختمت الرسالة بالضراعة مرة أخرى فقلت: [**وبعد، فإننا بهذا نستميح منكم العفو ونستجدي الرحمة لإخواننا الذين سيسألكم الله عن ظلامتهم، فإعفوا وإصفحوا الا تحبون أن يغفر الله لكم. وكل ما نطلبه هو أن تنقذوهم من الزنزانات المظلمة على أن يبقوا في القاهرة لنعيش جميعًا تحت كنفكم ورعايتكم أو حيث تريدون لنا أن نعيش. ولتكن فترة إختبار وتجربة، والمستقبل كفيل بأن يكشف لكم الحقائق فتعرفوا بها الزائف والأصيل والمنافق والمخلص**].

رد عبدالناصر على تهنئتنا له بعيد الثورة

وجاءت ذكرى الثالث والعشرين من يوليو فأبرقنا للرئيس جمال عبدالناصر بإسمي وبإسم القاضي عبدالسلام صبرة مهنئين، ومذكرين له بإخواننا السجناء راجين لفتة كريمة ينالون بها رضاه فيفرج عنهم. وقد رد علينا ببرقية نصها:

السيدان عبدالرحمن الإرياني وعبدالسلام صبرة. أشكركم وإخوانكم على تهنئتكم ومشاعركم الرقيقة التي أعربتم عنها إليّ بمناسبة عيد الثورة، راجيًا أن يحقق الله للأمة العربية النصر في معركتها ضد الصهيونية والإستعمار. وأعرب لكما ولجميع إخوانكم عن أطيب التمنيات.

جمال عبدالناصر

وهكذا جاء الرد بالتمنيات الطيبة للإخوة الذين يعيشون في ظلام سجنه دون أن يرفع رأسًا إلى رجائنا إطلاق سراحهم.

رسالة إلى أمين هويدي

تعين أمين هويدي وزيرًا للحربية بدلًا عن الرجل السيئ شمس بدران، وأصبح هذا في السجن الحربي بجانب الإخوان الذين كان السبب لحبسهم، وكان المشير

عامر تجاوز الله عنه قد انتحر وأُعتقلت مجموعته. وقد بعثنا إلى الوزير الجديد رسالة بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٦م نقول له فيها إنا اغتبطنا بتعيينه وزيرًا للحربية من أجل أنفسنا، ومن أجل حل مشكلة إخواننا، وذلك لأنا نعلم أنه عايش مواقف بعضهم وبلى إخلاصهم، وبالتالي فسوف يعرف أن الإنسان لا يخون نفسه ولا يجدع بيده أنفه. وأنه كان لسؤ الحظ أن يحصل ما حصل في مقابلة سلفه وزير الحربية السابق وكان ما كان من سوق إخواننا إلى السجن الحربي، ولفقت لهم التهم وأختلقت عليهم المؤامرات، وأهبنا به وبضميره الحي إلى أن يتجه إلى حل هذه المشكلة التي ليس من المصلحة بقاؤها بدون حل.

وقلنا في الرسالة: [**إنكم مددتم إلى اليمن يد العون الأخوي وساعدتموها بالمال والدم والجهد تجسيدًا لمبادئكم وبرًا بها وإنسجامًا معها، ولم تفكروا بمكسب لأنه لا مكسب هناك ولا بغيتم غُنمًا لأنه ليس هناك إلاّ الغرم. وشهادتنا أنكم بما قدمتموه من عون قد حولتم الشعارات المرفوعة إلى عمل وجهد فاقت كل تقدير. على أننا لا نريد من هذا أن نقول أنكم عملتم ما عملتم لا لغرض ولا غاية لأن المجانين وحدهم هم الذين يعملون لغير غرض ولا هدف، كما أن من المعلوم أيضًا أن المجانين وحدهم هم الذين يتصورون ذلك. وإذا كانت غايتكم هو الأخذ بيد شعب شقيق أستنجد بكم لمساعدته على الخروج من ظلمات القرون الوسطى وبالتالي كسب صداقة وأخوة وولاء هذا الشعب وتحويله إلى شعب يأخذ ويعطي ويفيد ويستفيد، فإننا نتجاوز المقطع الأول من الغاية مسجلين أنكم قد عملتم كل ما يمكن أن يعمله ظهير في سبيل تطوير الأوضاع في اليمن، وسجلتم أنصع صفحة في تاريخ العلاقات بين الشعوب. وبقي علينا أن ننبه مخلصين إلى أنه يجب أن تحرصوا كل الحرص على الحفاظ على المقطع الثاني الذي هو غاية الغايات، وأن تتعهدوه بالتنمية والدعم، وذلك لا يتم إلاّ إذا كانت سياستكم إزاء اليمن معتمدة على الحقائق الصحيحة لا على تقارير المخابرات**].

واكدنا للوزير في نهاية الرسالة أن بقاء مشكلة الإخوان المساجين كما هي ليس في صالح علاقاتهم باليمن وشعبه وأننا لا نريد أن نقول أكثر من هذا، إلا أن نقول أنهم محسنون والله يقول (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى). وأي أذى أشد من السجن في زنزانة مظلمة.

رسالة محمد نعمان تعليقًا على رسائلنا

كنا دائمًا نبعث للإخوان محمد أحمد نعمان والأستاذ محسن العيني ومن معهما

في بيروت صورًا مما نرفعه للرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر والسيد السادات ليعرفوا أنا لم نهدأ ولم نسكت، برغم اليأس من جدوى هذه الرسائل والنصائح، وبرغم أنا لم نتلق ردًا على أي رسالة من أحد. كما كنا نبعث لهم بآرائنا بشأن الأحداث وتصوراتنا لما يجب أن يكون عليه الوضع في المرحلة القادمة.

وقد جاءتنا رسالة من الأستاذ محمد أحمد نعمان تعليقًا على الرسائل ونصحًا بعدم تكليف النفس متاعب كتابة رسائل، لأنه لا حياة لمن تنادي. وقد جاءت بطريقته البيانية الساخرة وهذا هو نصها:

«من الطبيعي أن يحلم الإنسان أحلامًا عذبة في حياته يلونها كيف يشاء، ولكن عليه ألاّ يضيق كثيرًا إذا بقيت مجرد أحلام.

ياسيدي، الشروط المتناسقة التي حملتها رسالة ٨/٨ لبناء وضع سياسي معين في بلادنا هي من أجمل ما يُشترط. غير أننا فيما يبدو ننسى حقيقة كبرى وهى أن أي وضع من الأوضاع لا يمكن أن ينفصل في ملامحه عن شكل وحقيقة خالقه. ومن الذي صنع هذا العهد في بلادنا؟ من خلقه ورباه ونماه ورعاه؟ هذه أسئلة يجب أن تظل تدق في رؤوسنا كلما فكرنا في المطالبة في تعديل سير الأمور لكيلا يشطح بنا الخيال وننسى لغة الذين نتحدث إليهم ونطلب منهم.

إن النظام الجمهوري في بلادنا عطاء متفضل. صحيح أننا نريده ولكنا لم نصنعه. نعم لقد قبله تذوقنا وأستساغته أمعاؤنا، ولكن هل هذا يكفي لكي ننزع عن الصانع الحقيقي صفة الصانع ونضع أنفسنا موضعه، ثم نلح عليه في طلب جاف وجاد أن يصوغه لنا على نحو لم يستطع أن يصوغه لنفسه. إن الكعكة اللذيذة التي تريدها يا سيدي تحتاج لعجينة أخرى، دقيق آخر، وماء آخر تختلف نوعيتهما ومقاديرهما عن النوعية والمقادير التي عجنّا أو عجن بها البلاد الآخرون. وهذه العجينة لا يمكن أن تُعجن الآن طالما ظلت المعجنة مملؤة بالعجينة القديمة والعجّان.

إذا كنا نخاف المسغبة ونرهب فراغ المعجنة، لأننا نعتقد عجزنا عن ملئها، فعلينا

أن نبتعد نهائيًا عن أساليب المناكفة للقوم، وأن نسلم بشروطهم ونتقبل أساليبهم. وبوضوح يجب أن ننهج نهج الشيوعيين المصريين أنفسهم مع هذا العهد. وإذا كنا مطمئنين إلى قدرتنا على الحفاظ على النظام الجمهوري الذي نحرص عليه دون حاجة كبيرة لهم، فليكن أسلوبنا مختلفا عن المناكفة وعن الملاطفة أيضا.

أما الإستنجاد بالأشقاء العرب فلكل شأن يغنيه. وإذا قدر لهم أو عليهم أن يبحثوا القضية ويعالجوها فسيفعلون ذلك بدافع من تقديراتهم الخاصة لمصالح المتوسطين مع طرفي النزاع الخارجيين ودون أدنى تشاور معنا نحن اليمنيين، تمامًا كما تصنع مصر والسعودية، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات. النصائح والمحاولات والمراجعات لا تزيد القوم إلاّ حقدًا عليكم ومن الأفضل الصمت والجمود الحقيقي. فإن أستطاعوا دعم الموقف في الداخل فليكن ذلك، وإن عجزوا وولوا فلتواجه البلاد مصيرها دون أن تبح حناجرنا من الولولة العقيمة، والمساجين لن تحل أمورهم على إنفراد. إنهم مرتبطون بأسباب أكبر منهم ولا يمكن للمصريين أن يغيروا من أحوالهم ما لم يكونوا قد غيروا سيرتهم بالنسبة إلى القضية الأكبر أهمية. وماذا عليهم لو ظلوا عامًا جديدًا وما هم أسوأ حالًا منكم. إن الصمت لدينا قد فرضه الصمم عند الآخرين. إن الآخرين مشغولون بأنفسهم وخائفون على أنفسهم وما لم يكن في إنشغالهم بنا مكسب لهم فهم عنا معرضون. هوّن عليك يا سيدي المولى بس خفف شوية من الخورات[1] الكبار».

ورديت على الأستاذ محمد نعمان برسالة مطولة أقول له فيها أن الجمهورية من صنع يمني وإذا كان اليمنيون قد إتكلوا في حمايتها على أيدي حسبوها أمينة فلأن قوى أجنبية قد دخلت في الميدان لتحارب الجمهورية وتبغي القضاء عليها. وأما السكوت فكيف نسكت وإخواننا يعيشون في زنزانات مظلمة ينتظرون منا أن نفعل شيئًا من أجلهم، فتعين علينا أن نبذل كل ما نستطيعه في سبيل تخليصهم من حبسهم المظلم.

(١) الخورات جمع خورة وهي الأمنية أو الرغبة.

الفصل الحادي عشر
حركة الخامس من نوفمبر

مؤتمر الخرطوم وتشكيل اللجنة الثلاثية

تداعى العرب بعد النكسة إلى عقد مؤتمر قمة يعقد في الخرطوم، وأستجابت كل الدول العربية عدا سوريا التي رفضت الحضور، والجزائر مثلت بوزير خارجيتها. وكانت الجزائر معارضة لقبول وقف إطلاق النار، وكان من رأيها مواصلة الحرب ولو أنتهت بإحتلال القاهرة فإن ذلك قمين بضياع إسرائيل في البحر البشري الذي تزخر به القاهرة ومصر. ومع أن هذا هو رأي الجزائر فقد حضرت المؤتمر ممثلة بوزير خارجيتها. وقد حضر الرئيس السلال مع من حضر من الرؤساء والملوك. وكان السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان قد قام بإتصالات بالرئيس عبدالناصر والملك فيصل بغية حل مشكلة اليمن، وقد رحبنا بجهوده حينما أبلغنا بعض إخواننا الموجودين في بيروت ذلك، وكنا نأمل أن المساعي تبذل لحل مشكلة اليمن حقًا. ولكنه تبين فيما بعد أنها كانت تستهدف حل مشكلة مصر والسعودية، وعلى النحو الذي تريده السعودية. وتحت شعار وحدة الصف العربي وتحقيق التضامن العربي أسقطوا اليمن من حسابهم ولا سيما بعد أن أنعقدت أول جلسة للمؤتمر في ٨/٣٠ وأقترح أكثر المؤتمرين إيقاف ضخ البترول إلى الدول المؤيدة لإسرائيل. وقد شعرت السعودية بحرج في الرفض كما أحرجها القبول ولكن عبدالناصر بذكائه اللماح كان هو الذي فرج كربة الدول النفطية حينما قال إننا في حاجة إلى الدعم لنعيد تسليح قواتنا المسلحة وإن رأيي أن يستمر ضخ البترول، إن لم يضاعف، على أن تدفع دول البترول لدول المواجهة المبالغ التي تراها للدعم. وأعلن فيصل أنه سيقدم (٥٠) مليون جنية إسترليني لدعم مصر، وأعلنت بالتالي

الكويت وليبيا تبرعها بما بلغت به المساعدات لمصر إلى مائة مليون وخمسة ملايين جنية سنويًا وحوالي ستين مليونًا للأردن.

بعد أن نجح مؤتمر الخرطوم في تحسين جو العلاقات بين مصر والسعودية، وليس كاللهاء تفتح اللهاء كما يقول العرب، فقد أصبحت مشكلة اليمن ثانوية. وفي جلسة واحدة جلسها الرئيس جمال والملك فيصل في بيت محمد أحمد محجوب عرض فيها عليهما ما كان أعده من النقاط كانت الموافقة من الجانبين. وكانت الكاسبة هي السعودية لأن كلما تريده هو إنسحاب القوات المصرية من اليمن ثم هي بحسب تقديرها قادرة على إلتهام الجمهورية مستعينة بالقبائل اليمنية التي تجري وراء الذهب. وإذا كان فيصل قد ألتزم بالمقابل بإيقاف المساعدة العسكرية فلأنه على ثقة أن المستودعات التي أعدها الملكيون في الجبال تكفيهم لعدة سنوات ثم في وسعه أن يمدهم تحت ستار المساعدة المادية والتموينية المسموح بهما.

وفي ٣١ أغسطس أعلن محمد أحمد محجوب على الصحفيين الذين جمعهم مؤتمر القمة في الخرطوم نص الإتفاق أو النقاط الأربع وهي كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

حرصًا على تصفية الجو العربي ودعما لأواصر المودة والإخاء بين الأشقاء العرب، ورغبة في حل مشكلة اليمن تم الإتفاق على:

أولًا: تكوين لجنة ثلاثية تناط بها مهمة معالجة المسألة ويتم تكوينها بإختيار المملكة العربية السعودية لإحدى الدول العربية وإختيار الـ ج.ع.م. لدولة عربية ثانية.. وأن توكل مهمة إختيار الدولة الثالثة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم وبالإتفاق بين الدولتين.

ثانيًا: تكون مهمة اللجنة وضع التخطيط الذي يضمن إنسحاب قوات الـ ج.ع.م. من اليمن، ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها المملكة العربية السعودية عن جميع اليمنيين.

ثالثًا: للجنة أن تبذل مساعيها لتمكين اليمنيين من التآلف والتحالف لتحقيق الإستقرار، وذلك تمشيًا مع رغبة أهل البلاد الحقيقيين وتثبيتًا لحق اليمن في السيادة والإستقلال الكاملين.

رابعًا: وعلى اللجنة أن تستشير كلًا من المملكة العربية السعودية والـ ج.ع.م. في كافة ما يعترض مساعيها بغية تذليلها والتوصل إلى تفاهم ترتضيه الأطراف لكي تزول مسببات هذا النزاع وتصان الدماء العربية ويدعم الصف العربي تفاهم وصفاء.

المؤتمر الصحفي لرئيس وزراء السودان

هذا هو نص الإتفاق، وهو كما ترى لا يحتوي على أكثر من إنسحاب القوات المصرية وإيقاف المساعدات العسكرية. وقد وضع على ما يبدو على عجلة من الأمر فجاء هزيل البيان مفكك التعبير. وهو أيضًا بين الدولتين المتحاربتين في اليمن، فلم يأت ذكر لحكومة اليمن التي كان رئيسها موجودًا في الخرطوم والذي لم يعرف الإتفاق إلاّ من الصحف والإذاعات، فلم يستشر أو حتى يبلغ للعلم. والإتفاق عمومًا نصر للسعودية وحل لمشكلتها مع مصر لا حل لمشكلة اليمن الأساسية. وقد يكون من المفيد أن نسجل هنا تصريحات محجوب للصحفيين فقد أشارت إلى أوليات الإتفاق وأنه كتب في ورق عليه شعار المملكة وفي مكتب الملك فيصل نفسه. فقد نشرت صحيفة الجمهورية القاهرية في عددها المؤرخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧/٩/١م ما يلـي:

عقد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ظهر أمس مؤتمرًا صحفيًا تحدث فيه عن إتفاقية اليمن بين الـ ج.ع.م. والمملكة العربية السعودية وشرح تفاصيل وخطوات الوساطة السودانية والظروف التي أدت إلى الإتفاقية. وقال محجوب، إن فكرة تسوية المسألة اليمنية ليست جديدة، فقد مضى عليها زمن طويل حاول خلاله كثير من الدول العربية الوصول إلى تسوية وحل لهذه القضية. ثم بدأ السودان في الفترة الأخيرة جهوده لتسوية هذه المشكلة، وتمثلت هذه الجهود

في لقائي بالرئيس جمال عبدالناصر في القاهرة عقيب عودتي من الأمم المتحدة، وقد تفضل الرئيس فقال لي أي حل تراه معقولًا فإن الـ ج.ع.م. على إستعداد لقبوله. وأستطرد محجوب يقول، وعلى أساس هذا الكلام الواضح سافرت إلى جدة للتحدث مع الملك فيصل حول هذا الموضوع. ولم أكن أحمل أي مشروع في هذا الصدد ولكني كنت أحمل أفكارًا أعتقد أنها السبيل لحل هذه المشكلة. وفي مقابلتي مع الملك فيصل شعرت بروح طيبة وبإستعداد لحل المشكلة حلًا معقولًا. وفي مكتب الملك فيصل بجدة وضعت نقاط الإتفاق على ورقة تحمل شعار القصر الملكي بالقلم الرصاص، وبعد ذلك وضع الإتفاق في صيغته النهائية. ثم ذهبت إلى القاهرة وعرضت على الرئيس جمال عبدالناصر نص مشروع الإتفاق وتناقشنا في ذلك طويلًا ووجدت لدى الرئيس نفس الإستعداد والروح الطيبة لحل مشكلة اليمن مثلما وجدتها عند الملك فيصل، وقبل الرئيس جمال عبدالناصر المشروع.

وأوضح أن تفاصيل الإتفاق لم تعلن منذ ذلك اليوم لأنه كانت هناك بعض النقاط التفصيلية الخاصة بالتنفيذ تحتاج إلى إيضاح. وقد نوقشت هذه النقاط في إجتماع أمس الأول بين الرئيس والملك وتم الإتفاق عليها. وقال محجوب أن تفصيلات الإتفاق تتمثل في إنسحاب القوات المصرية وإمتناع المملكة السعودية عن معاونة القبائل اليمنية عسكريًا حتى لا تحدث أية إضطرابات في اليمن، وحتى يقوم تعاون وتفاهم بين القبائل اليمنية لتحقيق الإستقرار في اليمن. وقال محجوب أن العون الذي نص الإتفاق على وقفه من قبل الـ ج.ع.م. والسعودية هو العون العسكري أما العون الإقتصادي من البلدين في اليمن فيستمر بالإتفاق بينهما لكي يبني اليمن نفسه، والعون الإقتصادي موجه لمصلحة اليمن وليس لمصلحة طرف دون آخر.

وسئل محجوب عن موعد إنسحاب القوات المصرية فقال أن عمليات التوقيت كلها قد تركت للجنة الثلاثية حيث تتخذ الإجراءات بأسرع ما يمكن لإتمام الإنسحاب وإيقاف المساعدات السعودية. ولما سئل عما إذا كانت ستحل قوات عربية أخرى محل القوات المصرية في اليمن، قال أن ذلك شيء سابق لأوانه، وعلى كل ستبحث

اللجنة كل شيء، ولكننا نعتقد أنه لن يكون حاجة إلى ذلك. وقال محجوب أنه سيكون للجنة الثلاثية نوع من الإستقلال الذاتي وأنه لا يتوقع أن ينتهك الإتفاقية أي من الطرفين. وسئل محجوب عما إذا كانت اللجنة ستعمل في ظل النظام الجمهوري القائم في اليمن الآن فقال أن الإتفاقية تنص على تحقيق الرغبات الحقيقية للشعب اليمني وأن الإتفاقية لا تناقش النظام الجمهوري أو الإمامي، وأن هذه الأمور متروكة لليمنيين يقررون فيها ما يشاءون.

هذه هي نصوص المؤتمر الصحفي الذي نشرته الجمهورية وهي كما ترى تحقق أغراض السعودية كاملة. وقد أنزعجنا لها إنزعاجًا لا حدود له، وكان في تقديرنا أن الـ ج.ع.م.، إذا كانت لا تستطيع إبقاء قواتها في اليمن في هذه الظروف، فقد كان عليها أن تشترط لإنسحابهم ما يكفل للجمهورية القدرة على الدفاع عن نفسها. وكان في الإمكان أن تشترط وجود قوات مراقبة أو بوليس دولي كما كان الحال في الأشهر الأولى من الثورة.

رسالة محسن العيني بخصوص الإتفاق

أما الرئيس السلال فقد شعر بالمهانة لأول مرة لأنه لم يؤخذ رأيه ولا أبلغ بما تم ولم يتصل به أحد. وقد أعلن رفضه للإتفاقية، ولكن إعلانه ذهب كصيحة في واد. وكان إخواننا في بيروت وفيهم الأستاذ محسن العيني والأستاذ محمد نعمان والأستاذ أحمد المعلمي وغيرهم قد سمعوا الخبر وكانوا يرون أي حل يأتي بالسلام هو الحل المطلوب كيفما كان. وقد جاءنا من الأستاذ محسن الرسالة التالية:

حفظكم الله وعافاكم.. لا جديد.. نحن نتسقط الأخبار ونرجو أن يكون هذا الإتفاق الأخير بين الرئيس والملك نهاية للمأساة وخيرًا لليمن والعروبة. ونحن حتى الآن لا نعرف ما هي التفاصيل، ولكننا قد سمعنا بمعارضة السلال وغضبه وتوجعه وتباكيه على إستقلال اليمن وكرامة الشعب إلخ. وهو الذي أهان الشعب وأذل اليمنيين وقبِل أن يكون الحربة الموجهة إلى الصدور. ونحن واثقون هذه المرة أنكم لن تجاروه ولن تسايروه ولن تندفعوا معه ولن تقبلوا التعاون معه والتنسيق مهما

أبدى من عواطف وذرف من دموع. وإذا لم تتح لكم فرصة خدمة اليمن ورد جميل الأشقاء (مهما كانت مشاكلنا الماضية معهم) فنحن نفضل عدم التورط في مواقف إنفعالية، والبقاء بعيدًا حتى يكون الجو مهيئًا لأن يعيد الغير النظر ويسمحوا بالعمل الجاد الصادق الخالص المفيد للجميع.

نقول هذا لأننا قد (شبعنا صياح) و(تصريحات) و(بيانات). وبصراحة (كفاية بَرَع) في بلاد الناس.[١] نحن بحاجة لوطن نعيش فيه ونستعيد آدميتنا ونناضل لإصلاحه من داخله. والموقف المسئول المتعقل مطلوب منكم حتى لو كان الثمن البقاء حيث أنتم وحرمان البلاد من عودتكم.. فلا بد في النهاية مما ليس منه بد، ولكن الشعب لن يقبل منا عذرًا إذا ساهمنا في مهزلة جديدة مهما كانت شعاراتها، إذا لم يكن ما نساهم فيه إستقرار وسلام وإستقلال وعدل. وأنتم أدرى وأعرف والله معكم ومع اليمن ومع العروبة. وسلام الله عليكم.[٢] ١٩٦٧/٩/٤م

البدء بتنفيذ إتفاق الخرطوم

مرت الأيام وعاد السلال إلى اليمن دون أن يصل مع المصريين إلى حل. وجاءت اللجنة الثلاثية المكونة من محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان رئيسًا وإسماعيل خير الله وزير خارجية العراق عضوًا منتخبًا من قبل الـ ج.ع.م.، ووزير خارجية المغرب عضوًا منتخبًا من قبل السعودية. وقد أعتذر هذا الأخير عن الحضور وكلف الأستاذ أحمد بن سودة سفير المغرب في بيروت لينوب عنه.

وكانت تصريحاتهم المتوالية تعمل في رؤوسنا عمل المطارق، فهم يؤكدون دائمًا إنسحاب القوات العربية وإيقاف المساعدات العسكرية من الجانبين. وكانت تصوراتنا أن إنسحاب القوات المصرية على النحو الذي تتحدث عنه اللجنة الثلاثية معناه الحرب الأهلية غير المتكافئة، لأن الحرب في نظر القبائل اليمنية هو حرب الذهب

(١) وجاءت حركة ٥ نوفمبر التصحيحية وتعين فيها الأستاذ محسن رئيسًا للوزراء، وأستمر الأستاذ محسن داخل البلاد أسبوعين وغادرها إلى الخارج ليبترع في بلاد الناس.

(٢) أنظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٢٢).

والسلاح وهما المتوفران في أيدي الملكيين والسعوديين. والوعود التي كررتها مصر لنا من بعد إتفاقية جِدّة بأن تنشئ لنا جيشًا حديثًا كانت كلها مواعيد عرقوبية، وخزينتنا فارغة ومستودعاتنا خاوية. كل هذا والأمور تسير إلى تنفيذ الإتفاقية والإنسحاب ماض على قدم وساق. ونحن لا نسمع عن المشكلة شيئًا رسميًا عدا ما يذاع وينشر، وكأننا لسنا أصحاب القضية. وهكذا هو الشأن مع السلال وجماعته، فقد تجاهلوهم في الخرطوم وتجاهلوهم وهم ينفذون. وإزاء وضع كهذا لم نجد بُدًّا من الإتصال بالرئيس عبدالناصر وبعثنا له رسالة إستعطافية في ١٩٦٧/٩/٢٣م قلنا له فيها: [**كنا نرى، ونحن نسمع ما يذاع ونقرأ ما يكتب عن إتفاقية الخرطوم المعقودة بين سيادتكم والملك فيصل حول مشكلة اليمن، أن تتابع الأحداث، وكلها مؤسفة ومؤلمة، قد جاء بينما نحن، وبرغمنا، بعيدون عن اليمن، وبالتالي عن المسئولية، ولا سيما وأن أحدًا لم يطلب رأينا، وأن قرائن الأحوال تدل على أنه لا يراد لنا أن نبدي رأيًا أو ندلي بنصيحة، نزولًا عند رغبة إخواننا الحاكمين اليوم في اليمن. ولقد كان علينا في هذا الحال أن نحمد الله تعالى على أن كفانا بغيرنا، ولكن الأخبار التي تأتي من اليمن والتصريحات التي تدلي بها اللجنة الثلاثية هي في جملتها تدعو إلى الفزع، وتشعر المرء بالواجب العيني الذي يلزمه كمواطن يمني من دون نظر إلى صفته وظروفه، وذلك واجب التنبيه والنصيحة.**

سيادة الرئيس، لقد جاءت الأخبار من اليمن تقول أن القوات العربية بدأت إنسحابها من صنعاء إلى الحديدة، وأنها لن تمض أيام قليلة حتى تكون قد أنسحبت نهائيًا. وتأتي تصريحات اللجنة لتؤكد أن مهمتها هي الإشراف على إنسحاب القوات العربية وقطع المملكة السعودية معونتها العسكرية للملكيين، ثم تترك اليمن لليمنيين ويترك اليمنيون وشأنهم، ومعنى ذلك هو الحرب الأهلية].

وقلنا في الرسالة: [**وفي الوقت الذي لم يكن بعيدًا عن تصورنا تقدير الظروف الصعبة التي تمرون بها وتمر بها البلاد العربية كلها، والتي جاءت هذه الإتفاقية نتيجة لها، نرى أننا إزاء الخطر الذي يهدد بلادنا وثورتنا وجمهوريتنا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا عن الصراحة القصوى في تذكير سيادتكم بما سبق لنا أن ذكرنا به المرحوم المشير عامر في أعقاب إتفاقية جِدّة، وهو أن مسئوليتكم عن ثورة ٢٦ سبتمبر وعن الجمهورية اليمنية ليست بالمسئولية العادية التي تلزمكم بها مبادئكم في مناصرة الثورات التحررية، بل هي أكثر من ذلك. إنها مسئولية أساسية قومية أخلاقية إنسانية، كمسئوليتكم عن ثورة ٢٣ يوليو**].

ثم شرحنا الاسباب التي تجعل عليهم المسئولية تجاه الثورة اليمنية وقد حددناها في الرسالة بما يلي:

أولًا: إن قيامها كان مسبوقًا بتقدير كامل من جانبنا لضعف إمكانياتنا العسكرية والإقتصادية ووعي كامل بما سيكون في طريقها من عقبات وصعاب، وقبول الـج.ع.م. بمد يد العون مع إدراكهم لكل ذلك.

ثانيًا: وبعد قيام الثورة لم نغشهم أو نخدعهم بل أوضحنا لهم في مطلعها، وبالتحديد حينما التقيته في نوفمبر ١٩٦٢م، أبعاد المعركة ونصحت بمحاولة التفاهم مع السعودية.

ثالثًا: إن أحدًا لا يستطيع أن ينكر أن الثورة اليمنية كانت متنفسًا للثورة العربية التي يقودها الرئيس عبدالناصر، جعلتها تتنفس بكلتي رئتيها بعد فترة جزر عنيف من جراء ضغط الحزام الرجعي الذي طوقها به إنفصال سوريا وشعوبية قاسم في العراق وإستئساد السعودية في الجزيرة والرجعية في الأردن.

وأضفنا بأن مسئوليتهم تجاه الثورة اليمنية لا تسمح للمتحدة أن تعتبر [**الأزمة التي تعتصر قلب كل عربي مبررًا لتخليها عنها وإهدار كل ما قدمته من ضحايا ودماء وأموال وجهود في سبيل حمايتها. كما أن الخلافات بين الجمهوريين لا تصلح أن تكون مبررًا للتخلي لأنه كان في وسعكم حسمها بطريقة أو بأخرى، وقد حسمتموها فعلًا بالطريقة التي أخترتموها لحسمها**].

كما قلنا للرئيس بأنه إذا كانت الظروف القائمة والكلمة التي أعطاها في الخرطوم لا تسمح بإستمرار الوجود العسكري بحجمه الكبير فإنه لا يجوز أن يتخلى عنا سياسيًا وإقتصاديًا وثقافيًا في الوقت الذي تضاعف فيه السعودية مساعدتها للملكيين[١]. فمن المؤكد أن السعودية لن تترك اليمن لليمنيين كما تقول إلا بعد أن تكون قد أمدت عملاءها بكل ما يحتاجونه لفترة ما بعد الإنسحاب. وبدورنا نناشده الوفاء نفسه والإلتزام ذاته.

(١) وقد جاءت حرب ما بعد نوفمبر لتؤكد ما توقعناه. فقد ضاعفت السعودية مساعداتها العسكرية للملكيين وأمدتهم بالمدفعية طويلة المدى وبالمدرعات والمرتزقة الأجانب وحوصرت صنعاء سبعين يومًا، ولم تقدم مصر أي عون بل كانت نظرتها إلى الحكومة التي صمدت للحصار وحافظت على النظام الجمهوري نظرتها إلى دولة إذا لم تكن عدوة فليست بصديقة.

وختمنا الرسالة بقولنا [**وأخيرًا لنا رجاء ملح وضارع وهو أن تتكرموا بالإفراج عن إخواننا المحتجزين والسماح لمن يريد السفر منهم إلى اليمن ليساهم بجهده في أوساط القبائل بعيدًا عن الحكم والسلطة، لتدارك ما يمكن تداركه، ولكم العهد على الصفاء والوفاء. على أنه مما يحير ذوي الألباب هذا التصرف الذي تم معنا والإصرار على إستمرار سجن المسجونين وحجز المحتجزين بعد كل ما حدث في ١٩٦٧/٦/٥م وأخذ قواتكم بتنفيذ الإنسحاب**].

اللقاء مع اللجنة الثلاثية

بعد إرسال الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر دُعِينا من قبل اللجنة الثلاثية التي كانت متوجهة إلى جدة ثم إلى صنعاء. وقد ألتقينا باللجنة التي كانت تريد أن تستطلع آراءنا، وقد قلت لهم أنه لا رأي لنا طالما أن إخواننا في السجن بدون جريرة. وقال محمد أحمد محجوب رئيس اللجنة أنه قد طرح الموضوع على الرئيس جمال عبدالناصر وأنه أجابه أن المساجين اليمنيين يعيشون في فيلات محترمة وتعطى لهم كل وسائل الراحة. ولما قال له محجوب يا فخامة الرئيس معلوماتي تقول أنهم في زنزانات في السجن الحربي قال الرئيس أبدًا، وإذا أردت نرسلك لتراهم. فقال له محجوب أعوذ بالله أنا أصدق فخامة الرئيس فيما يقول. وقد تشاءمنا حينما سمعنا هذه الرواية لأنها تدل أولًا على الإصرار على بقائهم في الحبس، وثانيًا هي تدل على أحد أمرين، إما أن الرئيس جمال عبدالناصر ليس على علم بما يقاسونه وأنه يقال له أنهم في فلات مريحة، ومعنى هذا أن كل رسائلنا الشاكية الباكية الضارعة لم تصل إليه وأن الأمور هكذا تجري بالنسبة إلى مواطني الـ ج.ع.م. وأنه لا يصله من تظلماتهم إلاّ ما سمحت الحاشية بوصوله، وأمّا أن الرئيس يعرف كل شيء ولكنه يكذب متعمدًا وهذا ما لا نريد أن نتصوره لأننا نجل الرجل.

وقلنا للجنة إننا هنا بعيدون عن اليمن وتفصلنا عن شعبه والتعرف على رغباته آلاف الأميال وعام وشهران من الزمن، فلا نستطيع أن نبدي رأيًا في الموضوع حتى نعود إلى الشعب. فقالوا أعطونا رأيكم الشخصي، فقلت لهم إذا كنتم تريدون رأيي الشخصي فهو أن الإتفاقية حلت مشكلة مصر والسعودية أو مشكلة فيصل

وعبدالناصر ولم تحل مشكلة اليمن. فقالوا ماذا تعني؟ قلت أعني ما قلت، فقد وضعتم الإتفاقية وأنتم على عجل من أمركم. كان الرئيس جمال عبدالناصر يريد أن يتخلص من المشكلة لتعود قواته إلى بلادها. وكان الملك فيصل يريد أن يغتنم الفرصة التي هيأتها له الهزيمة التي حلت بمصر والعرب. وكان الواسطة دولة الرئيس محمد أحمد محجوب يتعجل المجد الذي سيكسبه من وراء نجاحه في حل مشكلة مستعصية كمشكلة اليمن، وهكذا تركت المشكلة بدون حل. فقالوا وما هو الحل الذي لديكم؟ فقلت إن سحب القوات المصرية من اليمن قبل إجتماع الطرفين في مؤتمر يصلون فيه إلى حل ليس إلاّ عملًا باليد والعمد لدخول اليمن في حرب أهلية طاحنة، وستكونون مسئولين عن ذلك. وأنتهى لقاؤنا باللجنة دون أن نستفيد. وكنا عازمين على أن لا نشترك في حوار ما دام الإخوة في السجن، وكنا نحار في تعليل هذا الإصرار الغريب من المصريين على إستبقائهم في السجن بعد كل ما حصل، فإسرائيل تسرح وتمرح في الضفة الشرقية من القناة وتدمر مدن الضفة الغربية كلما يحلو لها ذلك، والقوات المصرية بدأت تنسحب من اليمن وسيتركون اليمن إلى غير رجعة، إذًا فلماذا يحتفظون بهؤلاء المعتقلين في زنزانات مظلمة. وكنا نطرح على صغار المسئولين هذا فيقولون أن عودتهم إلى اليمن سيشكل خطرًا على قواتهم المنسحبة. فقلنا لهم العكس هو الصحيح، ثم في إمكانكم أن تخلوا سبيلهم إلى القاهرة ويبقوا فيها حتى يتم الإنسحاب، ولكنه لم يكن هناك من هو مستعد للفهم.

أحداث أكتوبر ١٩٦٧م بصنعاء

وجاء يوم ثالث أكتوبر فحل العقدة. فقد أتجهت في يوم ثاني أكتوبر اللجنة الثلاثية ومعهم القائد العام للقوات المصرية المسلحة الفريق محمد فوزي إلى صنعاء. وهناك نزلوا في القيادة العربية وطلبوا الإجتماع بالسلال، ولكن صنعاء كانت تموج بمن فيها. كان هناك مظاهرة كبيرة لم تعرفها صنعاء أعدت لمواجهة اللجنة، ولكن اللجنة أخفت موعد وصولها، ونزلت في القيادة المصرية في صبيحة ٣ أكتوبر. ولما علمت الجماهير بذلك أتجهت إلى القيادة وحاولت إقتحامها وهي

تهتف ضد اللجنة وضد الإتفاقية، وكان المدبر لذلك السلال وأنصاره. وتطورت الأمور حينما أراد الجنود الحراس في القيادة منع الجماهير من الدخول وأطلقت النار في الهواء، ولم يجد ذلك فأطلقت النار صوب الجماهير وقُتل أحد اليمنيين. وجنت الجماهير وكان في مقدمتها جنود المظلات والصاعقة الذين تدربوا في القاهرة، وقد قتلوا أحد الجنود المصريين وجرحوا آخر ثم أتجهوا إلى المدينة يقتلون كل من صادفوه من المصريين سواء كان جنديًا أم مدنيًا حتى بلغ عدد القتلى نيف وثلاثين قتيلًا. وخرج الأمر من يد السلال ومن يد اللجنة. وبقيت اللجنة على أحر من الجمر خوفًا وتوقعًا لما يحدث، وعادت أدراجها في يوم ٤ أكتوبر إلى القاهرة.

ولما بلغنا ما حدث أسفنا له، لقد كنا نريد أن تعود القوات المصرية إلى بلادها مصحوبة بكل مظاهر الود والإعتراف بالجميل، ولم نكن نريد لليمن أن تأخذ عنها اللجنة أنها جحودة للمعروف ومنكرة ومتنكرة للجميل، ولكن الأمر وقع ورب ضارة نافعة. فبعد أن حدث ما حدث أعتبرت القاهرة أن الرئيس السلال مسئول عما حدث برغم تنصله وذهابه إلى القائد العربي وتباكيه على الشهداء وتأكيده أنه سيؤاخذ المسئولين عما حدث. فقد كان القائد هو الآخر يبكي ويقول لقد سقط آلاف من قواتنا على تراب اليمن على يد الملكيين ولم نسقط عليهم دمعة واحدة ولكن ما حدث نعتبره طعنة من صديق وطعنة الصديق لا يندمل جرحها. هذا الحادث جعل عبدالناصر يعتبر نفسه في حل مما تعهد به للسلال من عدم إطلاق سراح المعتقلين، فأعطى الضوء الأخضر للجنة لتطلب من تشاء من المعتقلين والمحجوزين.

الإفراج عن المعتقلين

وفي اليوم الخامس من أكتوبر أستدعيت إلى قصر الطاهرة لمقابلة اللجنة. وذهبت عازمًا على أن لا أقول غير ما قلته، ولكنه كان من المفاجئ لي أن ألتقي بالأخوين الفريق العمري والأستاذ نعمان على أبواب القصر. وكان عناق ولقاء مؤثر، فهذا هو أول يوم أراهما فيه من بعد تلك الليلة الليلاء في ١٦ سبتمبر ١٩٦٦م.

وكان سرورهم برؤية النور والخروج من الزنزانات قد طفح على وجوههم فحجب ما كان عليها من آثار ما عانوه في السنة الماضية من متاعب. كان الشحوب وكان الهزال ولكن كان الإشراق. وقد دخلنا جميعًا على اللجنة، وكان بين الأستاذ نعمان ومحمد أحمد محجوب سابق معرفة ولهذا فقد كان الإستقبال حسنًا. ولم تقتصر اللجنة على ذلك بل لقد أصرت على أن نتناول معهم طعام الغداء، وقد قال الأستاذ نعمان إذا كان لديكم تأكيدات أن خروجنا من السجن اليوم هو الإفراج الأخير وإلا فدعونا على ما عودونا من الأكل في السجن، فقالوا إطمئن. وتناولنا معهم الغداء في جو مرح وشرحوا لنا ما لاقوه في صنعاء من سوء الإستقبال. وقال محمد أحمد محجوب إني لأعجب لأعصاب وصبر المصريين. وأقسم لو كنت أنا في محل القائد المصري حينما تعرض جنوده ومواطنوه للذبح في الشوارع لملأت الميدان من جثث اليمنيين. فقلنا له لقد لطف الله تعالى فلم تكن أنت القائد، وضحك الجميع. وحينما دُرست الإتفاقية كنا مجمعين على ضرورة قيام مؤتمر قبل إنسحاب القوات العربية، فإذا كانت أحداث ثالث أكتوبر قد أفرغت صبر إخواننا المصريين فإن من الضروري أن تحل محلها قوات عربية. وتكلموا كثيرًا عن الموافقة على فترة إنتقال تكون فيها حكومة مؤقتة في ظل (دولة) لا هي جمهورية ولا ملكية، فقلت لهم ذلك ما رفضناه في مؤتمر حرض وسنرفضه في كل مؤتمر. وقالوا إن الرئيس السلال قد وافق على ذلك، فقلنا لهم ولماذا إذًا سقط أكثر من ثلاثين شهيدًا. قالوا ذلك من المتطرفين أما السلال والعقلاء فإنهم لا يرون أمام إصرار مصر على سحب قواتها إلاّ الإستجابة لهذا الإقتراح. فقلنا لهم إذا كان السلال سيتحمل المسئولية فيما تقولون فهو وما أختار لنفسه والشعب اليمني سيقول كلمته عند اللزوم.

خرجنا من القصر على غير وفاق. وقد فوجئنا بالحراس يطلبون من الأخوين العودة إلى محبسهم، وشق علينا ذلك وعدنا إلى اللجنة فقالوا ليعودا وسنقوم من جهتنا بالإتصالات اللازمة. وقد أخذتهما بسيارتي حتى أبواب سجن القلعة الذي كانا قد نقلا إليه، حيث ألتقوا هناك شمس بدران والمرتجي والسجان العنيد حمزة بسيوني. وكانت

الاجتماع باللجنة الثلاثيـة في القاهرة يوم 6 أكتوبر 1967م يوم خروج الاستاذ أحمد محمد نعمان والفريق حسن العمري من السجن الحربي، ويبدو إلى جانبهما القاضي عبدالرحمن الإرياني والسيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان، والسيد اسماعيل خيرالله وزير خارجية العراق.

إحدى العبر وأعاجيب القدر أن لا يخرج المسجونون اليمنيون من السجن حتى يكون الذين سجنوهم أو أسهموا في سجنهم قد زج بهم في السجن، أما كبيرهم المشير عامر فكان قد لقي مصيره المعروف، وهذا مما يدل على أن العدالة الإلهية لا تغيب وأن الدنيا كادت أن تكون دار جزاء. ولم يطل بقاء الأخوين في السجن فقد أفرج عنهما في تلك الليلة، وكانت الفرحة كبيرة حينما أتصلا بي تليفونيًا من بيتيهما. وفي اليوم الثاني ألتقينا، وكنا نتوقع أن الإخوان الآخرين سيطلقون في نفس اليوم ولكن الأمر تأخر فأرسلت إلى وزير الحربية أمين هويدى الرسالة التالية شاكرة إطلاق من أطلق مستنجزة إطلاق من تأخر.

معالي الأخ السيد أمين هويدى وزير الحربية حفظه الله تحية طيبة وبعد،

فقد كان التكرم بالإفراج عن الأخوين النعمان والعمري محل التقدير والشكر والإمتنان من كل اليمنيين. وقد فهمنا من اللجنة أنه مطلوب منا نحن اليمنيين الجمهوريين أن نعمل على تصفية مشاكلنا ليتم توحيد كلمتنا ولمّ صفوفنا وحتى نكون جبهة واحدة نصدر عن رأي واحد إزاء تكتل الجانب الملكي. وأكد لنا الأخ إسماعيل خير الله الوزير العراقي وعضو اللجنة أن رغبة صادقة لدى المسئولين في الـ ج.ع.م. في أن يكون الجانب الجمهوري بكل فئاته جبهة واحدة صلبة متراصة. ونحن وإن كنا نرى أن يترك للفريق الحاكم اليوم في اليمن المجال واسعًا ليصل في شوطه الذي نتمنى له فيه النجاح إلى النهاية، نقدر حق التقدير الدوافع التي دفعت بالمسئولين إلى الإهتمام بتفاهم الجمهوريين وتكتلهم لأن ذلك بلا شك في مصلحة اليمن. ومع شكرنا العميق لهذا الإهتمام، نرجو التكرم بالإفراج عن بقية المسجونين في سجن القلعة وفي السجن الحربي ليتم لنا اللقاء والتشاور كخطوة أولى للقاء والتشاور مع المسئولين في اليمن. ولعلكم تقدرون حق التقدير تعذر اللقاء والتفاهم وعدد كبير منا في السجن. وترون ربطًا بهذا كشفًا بأسماء من بقي في السجن، آملين التكرم بالإفراج عنهم. والله يرعاكم والسلام عليكم. ٨/١٠/١٩٦٧م

١ . الدكتور حسن مكي

٢ . الأستاذ أمين نعمان

٣ . القاضي محمد الحجي

٤ . الأستاذ أحمد عبده سعيد

٥ . العقيد علي سيف الخولاني

٦ . العقيد محمد تلها

٧ . المقدم محمد الخاوي

٨ . المقدم حسين المسوري

٩ . المقدم إبراهيم الحمدي

١٠ . المقدم يحيى المتوكل

١١ . المقدم أحمد المتوكل

١٢ . العقيد علي الربيدي

١٣ . المقدم محمد أبولحوم

١٤ . الرائد درهم أبولحوم

١٥ . المقدم يحيى مصلح

١٦ . الأستاذ محمد حسن صبرة

١٧ . الأستاذ سعيد مرشد

١٨ . الأستاذ مصطفى القبلاوي

١٩ . الطالب طارق بن سنان أبولحوم

٢٠ . المقدم أحمد الوشلي

٢١ . الرائد عبدالله قحطان

٢٢ . الأستاذ أحمد دهمش

٢٣ . العقيد علي المؤيـد

وقد أخلوا سبيل من بقي من المساجين بدون إستثناء. وكان المصريون قد أصروا على الرئيس السلال بالتفاهم معنا ومع المشائخ لأنهم هذه المرة، ولا سيما بعد أحداث ٣ أكتوبر، جادون في عملية الإنسحاب، بل هم قد أنسحبوا من صنعاء وما جاورها شمالاً إلى الحديدة والحيمة.

رسالة السلال بطلب عودة من في القاهرة

وكان أن أجتمع السلال مع المشائخ وأتفقوا على أن يبعثوا لنا رسائل يحملها محافظ الحديدة العقيد عبدالله الضبي يطلبون وصولنا وتناسي الماضي، وقد وصل محافظ الحديدة يحمل الرسالة التالية من الرئيس السلال[١].

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأخ الكريم القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني والأخ اللواء حمود الجائفي والأخ القاضي عبدالسلام صبرة والإخوان الأعزاء حياكم الله.

بعد التحية الصادقة والأمنية المخلصة، فإنكم ولا شك تعيشون معنا الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد العربية وفي مقدمتها الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة التي أضطرتها هذه الظروف إلى سحب قواتها من اليمن، الأمر الذي وضع هذه البلاد العزيزة علينا جميعًا في ظروف حادة وفريدة لا يبدو من خلالها ومن ملابساتها إلاّ الخطر على مكاسب شعبها ومصيره، حتى أصبح العقل لا يرى من سبيل لدرء هذا الخطر على مكاسب وطننا وشعبنا إلاّ في الإلتفاف الكامل بجميع فئات هذا الشعب والإلتحام المطلق منها وتناسي كل شيء بينها لأجل هذا الوطن ومكاسبه وحاضره ومستقبله وأمانيه.

(١) انظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٢٣).

ولقد عمل الجميع هنا لأجل هذه الغاية. وبقي عليكم أنتم أيها الإخوان أن تخطوا خطواتكم في العودة إلى أحضان وطنكم لتضعوا عقولكم وحكمتكم لحماية مكاسبه ولنجمع أيدينا جميعًا في رد الخطر عنه وعن حاضره ومستقبله ومصيره.

ولقد وضعت أمامكم كل الضمانات الأكيدة الكافية من كل وجوه الشعب ورجاله ورؤساء قبائله لصيانة هذا التجمع الوطني وصون هذا الإلتحام بين كل الفئات، الأمر الذي يكفل لتجمعنا ووحدتنا الإستمرار والصمود وعدم الإختلال. كما وضعت الوثائق الوطنية من جميع المشائخ ورجال القوات المسلحة والأمن بالتمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر والتمسك بالوحدة الوطنية والإلتفاف حول القيادة الثورية الممثلة في شخص رئيس الجمهورية.

كما أعطيت بدوري كل الأطراف التعهدات لرعاية وصيانة كل الإخوان والزملاء، إلاّ من تعرفون، والسير بالبلد في وطنية لصيانتها. وإن الوطن بكل ما فيه من مكاسب وآمال، وإن شعبنا بكل ما في جوانحه من لهفة وإشفاق على حاضره ومستقبله ومصيره لينتظر منا جميعًا أن نتصرف في هذه المرحلة الدقيقة الحرجة بكل تجرد ونكران ذات وبكل حكمة وعقل وشرف وضمير. والله من وراء القصد وهو الشاهد والمستعان. ٩/١٠/١٩٦٧م.

أخوكم المشير عبدالله السلال

رئيس الجمهورية

رسالة المشائخ بطلب العودة

كما حمل محافظ الحديدة رسالة من المشائخ هذا نصها[١]:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والفريق

(١) انظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٢٤).

حسن العمري والقاضي عبدالسلام صبرة واللواء حمود الجائفي والقاضي محمد الحجي وكافة صحبهم الإخوان الكرام حفظكم الله تعالى وتولاكم ووفقنا جميعًا لما يرضيه وكتب للجميع في هذا الجهاد حسن العاقبة.

من مدينة صنعاء نبعث إليكم جميعًا تحية الإخاء والمحبة والوفاء وبعد، فإن إخوانكم الذين كانوا وما زالوا ولن يزالوا بقلوبهم ومشاعرهم معكم وأنتم في غيابكم وفي حلكم وترحالكم، وقد عاشوا هذه الفترة الماضية القاسية ومروا من أجلكم بأصعب تجربة مرت بها الأمة اليمنية.

وأخيرًا تمخضت الأمور عن أهم الأحداث وأمَرّها على الأمة العربية والإسلامية في النكسة العربية الكبرى، وكان من آثارها وجوب إنسحاب القوات العربية تلبية لنداء الأهم وهو الوقوف على خط الدفاع العربي العام ضد العدو المشترك إسرائيل. ونشأ من وحي ذلك ظروف وتحركات تهدد الكيان الجمهوري جعلتنا نندفع إلى نبذ التنابذ وبذل كل قوة ونشاط في محاولة تذليل المصاعب وتهيئة الظروف الملائمة لتجميع الصف اليمني للوقوف صفًا واحدًا في وجه العدو للدفاع عن أهدافنا وآمالنا ومطامحنا إلى المستقبل الأفضل، متناسين أومتعاليين على كل الآلام والمتاعب كما تقتضيه الظروف التي تجعل ذلك فرض عين. وقد أنحصرت مطالبنا للإصلاح في:

- إقالة الحكومة القائمة المشئومة وتشكيل حكومة مرضية ليتمكن الشعب من التعاون.

- إطلاق المعتقلين اليمنيين في القاهرة والسجون وسرعة إعادتهم إلى أرض الوطن وإتاحة الفرصة لعودة المشردين اليمنيين في الخارج إلى بلادهم.

- قبول اللجنة العربية الثلاثية والترحيب بها.

أما اللجنة الثلاثية، فقد أثارت العناصر التي لا يهمها إلا مصالحها الخاصة موقفًا مؤسفًا جعل اللجنة تضطر إلى الرجوع مجفوة حتى من أخص الحقوق الأخوية، حق الضيافة، والوزر يقع على عاتق تلك العناصر.

أما المطلبين الآخرين فقد أقبل الرئيس على تلبيتهما، غير أننا وقفنا بالنسبة إلى تشكيل الحكومة موقف الحيرة والإعياء لأن اليمن بغيابكم أصبح فاقدًا للصفوة من أبنائه والخيرة من رجاله. وأصبحنا مع الرئيس متفقين على ضرورة سرعة وصولكم للتعاون الواجب الذي أصبح فرض عين لا يسع أحدًا منا ومنكم التخلص منه بحال من الأحوال.

وأعلموا أيها الأعزة أننا نمر بهذه الفترة الحاسمة بأدق مرحلة في تاريخ النضال اليمني وأولاها بالتكاتف لتدارك الأخطار التي تهدد الكيان اليمني والنظام الجمهوري بأخطر ويلات الدمار والتمزيق. وقد بعثنا إليكم الأخ العقيد عبدالله الضبي حاملًا رسالتنا هذه وقلوبنا وأرواحنا راجين أن تضربوا صفحًا عن كل شيء كان يحتل أي مكان من تفكيركم، وتبادروا بسرعة وصولكم بدون تأخير ولا تردد. ولتكونوا على ثقة أن الظروف قد تبدلت وتغير الموقف عما كان عليه، وبيد الأخ العقيد الضبي رسالة من الرئيس كما تطلعون عليها. ولولا الحاجة الملحة إلى بقائنا لكان وصولنا جميعًا مع الأخ العقيد الضبي. ونرجو أن تحيطونا علمًا بوقت تحرككم من القاهرة ووقت وصولكم اليمن وفي أي مكان سيكون نزولكم لنكون في إستقبالكم في المطار إن شاء الله. ولا بد من الإبلاغ إما تليفونيًا أو برقيًا، وفي الختام نرجو أن تقبلوا تحياتنا وأصدق أمانينا وتحيات شعبكم اليمني بأجمعه والله عونكم ومعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ٤ رجب١٣٦٧هـ الموافق ١٩٦٧/١٠/٨م

أخوكم	ولدكم	اخوكم	ولدكم	والدكم
ناصر علي البخيتي	أحمد علي المطري	نعمان بن قايد راجح	عبدالله حسين الأحمر	صالح بن ناجي الرويشان

إستثناءات السلال والرد عليه

لم يصرح الرئيس السلال عمن أراده في إستثنائه بقوله (إلاّ من تعرفون). وقد

أستوضحتها من العقيد الضبي، الذي كان مخلصًا في مساعيه للوفاق، عمن يعنيه بالإستثناء فقال أنه يعني الأستاذ أحمد نعمان وفي الدرجة الثانية الفريق العمري، وكنا قد لاحظنا أنه لم يأت إسماهما في ديباجة رسالة السلال. وقد أفهمَنا العقيد الضبي أن الإستثناء مرفوض بل هو يدلنا على عدم توفر الرغبة الصادقة في التعاون لدن الرئيس السلال وأنه إنما بعث بالرسالة تحت ضغط المشائخ. وقد أتفقنا على أن نرد عليه عارضين التعاون المخلص من أجل البلد ورافضين إستثناء أحد من الإخوان عن العودة إلى وطنه من أجل البلد أيضا، وشارطين إصدار بيان يذاع من الإذاعة يؤكد براءة الإخوان الذين أتهموا بالتآمر وأعتقلوا على ذمة هذه التهمة الملفقة. وعليه فقد حررنا الرسالة الجوابية التالية:

سيادة الأخ المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد وصلَنا مندوبكم الأخ العقيد عبدالله الضبي محافظ الحديدة يحمل رسالتكم التي تشرحون فيها خطورة المرحلة التي تمر بها بلادنا نتيجة لإنسحاب القوات العربية التي كان لها الفضل الأكبر في حماية الثورة اليمنية والوقوف بجانبها. ونحن إذ نقدر الظروف التي تم فيها توقيع إتفاقية الخرطوم نسجل بالإعزاز والإكبار الدور القومي التاريخيى الذي أدته هذه القوات الشقيقة في بلادنا، ونرى أن إنسحابها قد وضع اليمنيين، مسئولين ومواطنين، أمام مسئوليتهم التاريخية في الحفاظ على جمهوريتهم ومكاسب ثورتهم. وذلك يستدعي أول ما يستدعي تلاحم صفوفهم وجمع كلمتهم ونبذ خلافاتهم ونسيان أنفسهم ومصالحهم ومناصبهم وأحلامهم في سبيل المصلحة الوطنية العليا. وهذا ما بدا لنا من رسالتكم أنكم تقدرونه حق التقدير. ونحن نعتبر أن تقدير كل منا لمصلحة اليمن وإيثارها على كل ما عداها نقطة لقاء بيننا وبينكم يهون لأجلها وفي سبيلها حل كل الخلافات التي نشأت عن إختلاف في وجهات النظر في الوسائل والسبل التي نصل بها إلى الغاية المنشودة.

ولابد من أجل أن نكون صادقين مع أنفسنا ومعكم ومع وطننا ومواطنينا،

ومخلصين في تعاوننا وأوفياء لكلمتنا من أن نلفت نظركم إلى الملاحظات التالية:

أولًا: نود أن نؤكد لكم أنه ليس فينا من يعشق المناصب أو يتهافت عليها أو يستميت فيها. ونحن نرجو أن تطمئنوا كل الإطمئنان إلى ذلك وأن تثقوا كل الثقة بإخوان لكم يقدرون شرف الكلمة بعد تقديرهم لمصلحة اليمن.

ثانيًا: أنتم تعلمون أن إخوانكم عاشوا المعركة التي دامت خمس سنوات وساروا فيها بصدق وإخلاص وصراحة، وتعرض أكثرهم للخطر برًا بوطنهم. هؤلاء الإخوة قد تعرضوا في خلال السنة الماضية للتجريح والتخوين وأتهموا في وطنيتهم وأمانتهم وأهينت كرامتهم وأذيع ونشر ضدهم ما تعرفون أنتم أنه زور وباطل. كما أننا نعرف أن ظروفًا وملابسات قد دفعت إلى مثل ذلك. ولسنا الآن بصدد العتب، ولكننا ننبه إلى أن ظلمًا قد حاق بإخوانكم وضيمًا قد حل بهم وخطًا أقترف في حقهم وأن واجب الإخاء والعدالة يقضي بتصحيح هذا الخطأ، وبيدكم أنتم القدرة على ذلك بإصدار بيان يرد لإخوانكم إعتبارهم ويعيد إليهم شرفهم ويعطي الأمانة والعدالة حقهما من قول الحق وإنصاف الحقيقة.

ثالثًا: إصدار قرار بالسماح بعودة جميع اليمنيين الموجودين في الخارج بدون إستثناء لما لهم من حق في وطنهم وما عليهم من واجبات نحوه.

رابعًا: إصدار قرار جمهوري بإعادة جميع الضباط المسرحين إلى سلك الجيش اليمني برتبهم التي كانوا يحملونها قبل التسريح.

خامسًا: الموافقة على تشكيل حكومة وطنية طبقًا لقرارات مؤتمر خمر ودستوره.

سادسًا: نعتبر أن ما جاء في رسالتكم من الإستثناء ليس إلاّ إشعارًا لنا بأن الإطمئنان والصفاء غير تامّين، وأن الثقة غير متوفرة. وهذا يجعل التعاون المثمر صعبًا والوحدة الوطنية معرضة للإهتزاز، كما أنكم تعرفون أنه من العسير علينا أن نلبي دعوتكم ودعوة الإخوة المشائخ في حين أن بعض

إخواننا خارجون عن نطاق هذا الإتفاق وممنوعون من العودة إلى وطنهم.

ومن رأينا أن الشكوك إذا كانت لا تزال قائمة، فإن من الخير لنا ولكم وللوطن أن لا نمر بتجربة محكوم عليها بالفشل مقدمًا، لأن ما يبنى على الشك والتوجس لا ينتج إلاّ الفشل والخيبة. ونحن في هذه الحالة نفضل أن تنفردوا بالمسئولية التاريخية وأن نظل حيث نحن متمنيين لكم وللإخوان النجاح داعين لكم بالتوفيق.

هذه هي ملاحظاتنا وهي كما ترون طبيعية ومعقولة، وما تم في السنة الماضية يجعل من حقنا أن نبديها. ولقد كنا ننتظر أن تأخذوا أنتم زمام المبادرة في إقرارها بدون طلب منا لتوفر الثقة في الحاضر وضمانة للتعاون المخلص في المستقبل. وستجدون منا كل وفاء وإلتزام. والله يتولاكم والسلام عليكم ورحمة الله. ١٤/١٠/١٩٦٧م

حمود الجائفي عبدالسلام صبرة عبدالرحمن الإرياني

و كان نص البيان المطلوب إذاعته كما يلي:

منذ قامت ثورة ٢٦ سبتمبر والمخلصون من أبناء هذا الوطن الذين أضطلعوا بحمل المسئولية في البلاد يعملون بكل ما يملكون من جهود ومقدرة على حماية الثورة ومكاسبها والعمل على تطوير البلاد. ولقد كان من الطبيعي والجميع في زحمة العمل وثقل المسئولية أن ينشأ بينهم ما ينشأ بين الثوار عادة من خلاف في وجهات النظر. وبفعل الكثير من الملابسات التي أحاطت بقضية الخلاف حدث الكثير من الأمور المؤسفة التي مست بدون وجه حق إخلاص ووطنية أبناء البلاد المخلصين من مشائخ وسياسيين وضباط ومثقفين.

وقد رأينا وفاءً بالأمانة التاريخية أن نطمئن الشعب اليمني الكريم إلى إخلاص أبنائه، وندعوهم إلى العودة إلى وطنهم، ونمد يدنا وبكل إخلاص إلى التعاون معهم في مسيرتنا الثورية التاريخية إلى الأفضل من الحياة لشعبنا وأمتنا. وفي سبيل المصلحة الوطنية نهيب بالجميع إلى تناسي الماضي بثقة وإطمئنان والله الموفق.

الرد على رسالة المشائخ

وقد بعثنا مع هذا جوابنا على المشائخ وهذا نصه:

الإخوان الأعزاء المشائخ الكرام الوالد النقيب صالح بن ناجي الرويشان والأخ الشيخ ناصر على البخيتي والولد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والأخ النقيب نعمان بن قايد بن راجح والولد الشيخ أحمد بن علي المطري وجميع الإخوان المشائخ حياهم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد وصلتنا رسالتكم صحبة الأخ العقيد عبدالله الضبي محافظ الحديدة، ونحن نقدر حق التقدير ونشكر أعمق الشكر موقفكم المشرف الذي وقفتموه في وجه المحنة القاسية التي مر بها إخوانكم وأبناؤكم ومرت بها البلاد كلها خلال السنة الماضية. ونقدر الصمود الحكيم والحكمة الصامدة التي روعي فيها شرف البلاد ولم تخرج عن نطاق المصلحة.

وقد ذكرتم في رسالتكم الموقف الخطير الذي تقفه اليمن والمرحلة البالغة الدقة التي تمر بها بلادنا، ودعوتم إخوانكم إلى العودة إلى الوطن العزيز للإسهام في حماية الثورة ومكاسبها. وهذا حق وواجب على كل وطني مخلص، ونحن في سبيل مصلحة بلادنا وإستجابة لداعي الوطن على إستعداد تام لأن ننسى آلامنا ونضمد جراحنا مهما كانت غائرة، ونبدأ صفحة جديدة في التعاون مع الأخ رئيس الجمهورية وسائر الإخوان. ولكن ذلك كما تعرفون يقتضي أن تكون التضحية في سبيل الواجب وعدم الإهتمام بالكراسي والمناصب قدرًا مشتركًا بين جميع الأطراف، وأن يكون هناك إستعداد لأن تسود الثقة بين جميع الأطراف وأن يكون هناك إستعداد لأن تسود الثقة وتزول الشكوك، وحتى تلتقي الأيدي الأخوية المخلصة لترفع من شأن اليمن وتذود عن مكاسبه وتحافظ على وحدته بالحق والعدل وتحكيم شرعنا الإسلامي ودستورنا القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه في دقيق شؤوننا وجليلها وفي كل ما ينجم من خلاف على مستوى المسئولين أو على مستوى المواطنين، فلا يراق دم ولا يصادر مال ولا يهتك

عرض إلاّ بحق وعدل، حتى يطمئن المواطنون إلى نظامهم الجديد ويأمنوا في عهد حكامهم الثوريين ويعرفوا أن الثورة معناها التغيير إلى الأفضل والأسعد وبعث الكرامة الإنسانية والقيم الشريفة، وحتى يضمن العهد الجمهوري ولاء المواطنين له وحرصهم عليه، وبالتالي قبولهم للتضحية في الدفاع عنه. وهذا أساس من أسس التفاهم التي يجب التركيز عليها، ونحن من جانبنا نرحب كل الترحيب بتوحيد الصف وجمع الكلمة ولم الشمل ولقد كنا على وشك الإتجاه إليكم لولا أمور لاح لنا من خلالها عدم صدق الرغبة في التعاون وهي:

أولًا: الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة التي دعينا للتشاور في تشكيلها خلفا للحكومة التي أشرتم في خطابكم أنها حكومة شؤم وبلاء على البلاد.

ثانيًا: جاء في رسالة الرئيس إلينا إستثناء بعض الإخوة وبصورة إجمالية لم يحدد فيها العدد ولا المقصودون بهذا الإستثناء. وبالإضافة إلى أن مبدأ إبعاد المواطنين اليمنيين عن بلادهم وحرمانهم عن العودة مبدأ مرفوض، فإنه قد دلنا على أن الثقة غير متوفرة والرغبة في التعاون المثمر غير موجودة. ومعلومكم أن التعاون المفيد في حاجة إلى الصفاء وحسن النية وسلامة الطوية والتقدير الدقيق للظروف والشعور الواعي بالمسئولية التاريخية الملقاة على عواتق الجميع. فما لم يتوفر كل ذلك فإننا لا نرى من المصلحة للبلاد أن نعود لنتصارع مع رئيس الجمهورية ونشتغل ببعضنا ونترك الملكيين يجوسون خلال البلاد ويجمعون صفوفهم ويعدون أنفسهم.

ومن أجل هذا فإننا لا نزال حريصين كل الحرص على أن نجد السبيل القويم والطريق السليمة لتجميع الصفوف وتوحيد الكلمة. ومن أجل ذلك أجبنا على رسالة الرئيس وأبدينا رغبتنا في التعاون المخلص البعيد عن الشكوك والريب والتصارع بيننا، وأبدينا ملاحظاتنا التي نعتبر أنها ضرورية لكي نبدأ صفحة جديدة لتعاون مفيد. واليكم صورة من جوابنا على الرئيس لتكونوا على علم بالملاحظات التي أبديناها حتى تعملوا على إقناع الرئيس بقبولها، وفي نفس الوقت تضمنون له

صدق كل المجموعة ووفاءهم. وإذا لم يقبل ذلك فحسبنا أن تعرفوا أنه لا يرغب في التعاون، وحينئذ يكون عذرنا أمام الله وأمام التاريخ وأمامكم واضحًا، وينفرد هو بحمل المسئولية التاريخية أمام الجميع.

وقد رجحنا إيفاد الإخوان القاضي عبدالسلام صبرة والقاضي محمد الخالدي والمقدم على المؤيد والمقدم محمد الإرياني والرائد درهم أبولحوم للتفاهم معكم وإيضاح ما لدينا والعودة بما لديكم. وتأكدوا أن ثقتنا بكم هي التي ستجعلنا نسرع إلى تلبية طلبكم بعد أن تعرفوا من الإخوان كل ما لدينا من ملاحظات. هذا والله يرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٠ رجب سنة ١٣٨٧هـ الموافق ١٤ أكتوبر ١٩٦٧م.

إخوانكم

محمّد الحجي	حمود الجائفي	عبدالسلام صبرة	حسن العمري	أحمد محمد نعمان	عبدالرحمن الإرياني

إرسال وفد إلى صنعاء

سافر الوفد المذكور في الرسالة مع الأخ الضبي ليحملوا رسائلنا ويتفاهموا مع المشائخ ومع الرئيس السلال ويعودون إلينا بجلية الخبر، وكان من مهمتهم الإتصال بالشيخ محمد علي عثمان الذي هو في الحقيقة معنا في كل مطالبنا، ولكنه بذكائه اللماح قد تأخر في تعز فنجى من الضيافة الكريمة التي قوبل بها البعض في زنزانات السجن الحربي والبعض الآخر بالاحتجاز. ولكنه أيضًا جاء نصيبه إلى اليمن، فقد ظل المسئولون يضايقونه في تعز حتى أضطروه لمغادرتها إلى صبر وجبل حبشي، ثم تبعوه إلى هنالك وقبضوا عليه وأرسل إلى صنعاء وأودع في السجن، ولكن الفرق بين السجنين شاسع جدًا من حيث المكان والمدة، فقد جاءه الفرج سريعًا. ولكنا حتى ذلك الوقت لم نكن نعلم شيئًا عن مصيره ولا سيما وأنه لم يشترك في التوقيع على رسالة المشائخ، فكلفنا الوفد بالإلتقاء به وأخذ رأيه

في العودة وفي صدق الوعد وحسن نية الرئيس السلال لأن رأيه أكيس من آراء الآخرين.

في هذه الفترة اتصل الشيخ سنان أبولحوم يقترح قبول تنازلات بما في ذلك الموافقة على الدولة وقبل ذلك كان قد اتصل بنا الأستاذ محسن بن أحمد العيني والأستاذ محمد بن أحمد نعمان يقترحان التفاهم مع الملكيين وتعديل النظام إلى دولة يمنية على غرار ما فعله فرانكو في أسبانيا، مع إنشاء مجلس قيادة يشارك فيه بعض الأمراء وإسناد رئاسة الوزراء إلى شخصية مقبولة من الطرفين كالسيد علي بن إسماعيل المؤيد وقد رفضت الخوض في الفكرة، وقلت لهم إن مجالسة الملكيين في بيروت قد أثرت عليكم.

وفي خلال وجود الوفد بصنعاء كان الوزير العراقي إسماعيل خير الله دائم الإتصال بنا لدراسة الحلول الكفيلة بإنهاء الإقتتال، وكنا نعتذر له بأنا لا نستطيع البت في شيء حتى نتصل بالشعب. وفي يوم ١٠/١٦ أستدعاني وأطلعني على أوراق جاءت من اليمن عليها توقيعات المشائخ تفوضني بالتفاهم مع اللجنة الثلاثية على ما يجب إتخاذه لتسهيل سبل اللقاء، وكنا قد اطلعنا على ما نشرته بعض الصحف المصرية حول التفويض[١]، وقد طرح علي موضوع قيام مؤتمر على غرار مؤتمر حرض. ولم أُبد رأيًا ووعدته بالإفادة بعد التشاور مع الإخوان، وقد أرسلت له بعد ذلك المذكرة التالية:

معالي الأخ وزير خارجية العراق وعضو اللجنة الثلاثية حياه الله تحية طيبة وبعد،

فإليكم الصور المطلوبة من معاليكم لما وصلنا من الرئيس السلال ومشائخ اليمن وردنا عليه. وأود أن أنبه إلى أن رأينا بالنسبة إلى تحديد زمان ومكان المؤتمر المقترح سيصلكم من اليمن بعد التشاور مع الرئيس والإخوان هناك. ويبدو لي أن المدة الباقية إلى الموعد المقترح للمؤتمر لا تكفي ولا تعطي الفرصة الكاملة لإعادة

(١) انظر ما نشرته صحيفة الأهرام حول التفويض في الملحق رقم (٢٥).

تجميع الصفوف بين الجمهوريين ومحاولة الإتصال ببعض المشائخ المتعاونين مع الجانب الآخر للتفاهم معهم. وسيصلكم الرد خلال أسبوع من عودنا إلى اليمن. وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا لجهودكم وشكرًا. ١٧/١٠/١٩٦٧م

تغير تعامل القاهرة معنا

وفي هذه الفترة، بعد أحداث ثالث أكتوبر في صنعاء وبعد أن جاء من الرئيس السلال الرسالة لإستدعائنا بدأت سياسة القاهرة تتغير في التعامل معنا. وبعد أن كنا محتجزين ومحاطين بالمخابرات لا يمكن أن تتحدث عنا صحف القاهرة إلاّ من خلال كيل التهم جزافًا بالتآمر والإتصال بالإستعمار، فقد أصبحت أنا بقدرة قادر من رجالات اليمن الذين يضع الشعب اليمني بإجماع ثقته فيهم. وقد نشرت مجلة (آخر ساعة) ما يلي[١]:

عندما ذهبت اللجنة الثلاثية إلى اليمن وقاطعها المسئولون في صنعاء أرسلت اللجنة إستمارات إلى مشائخ القبائل هناك ليقولوا رأيهم فيمن يرشحونهم من أهل الحل والعقد ليمثلوهم في المؤتمر الوطني المنتظر. وتلقت اللجنة جوابًا واحدًا من جميع القبائل وهو «نفوض القاضي عبدالرحمن الإرياني في إختيار من يراهم عنا من أهل الحل والعقد وذوي الخبرة». وفي نفس الوقت وصلت رسالة من الرئيس اليمني عبدالله السلال إلى القاضي الإرياني تدعوه للحضور إلى اليمن « إن مصلحة البلاد في المرحلة الراهنة تقتضي تكتيل كل الجهود المخلصة». وبالفعل يستعد القاضي الإرياني هذه الأيام للسفر إلى صنعاء. والسؤال الآن؟ ما هي حقيقة مهمة هذا الرجل في اليمن؟ ولماذا أتجهت إليه جميع الأنظار في هذه الأيام الدقيقة الصعبة التي يمر بها يمن الثورة؟ وما هي الآراء والأفكار التي يحملها رأسه عن كيفية تحقيق المصالحة الوطنية في اليمن حقنًا للدماء ونشرًا للإستقرار؟ ثم ما هو رأيه في عقد المؤتمر اليمني الوطني من حيث تركيبه وزمانه ومكانه؟

(١) انظر صورة المقابلة في الملحق رقم (٢٦).

الواقع أن القاضي عبدالرحمن الإرياني رجل يمثل ثقلًا سياسيًا وفكرًا يمنيًا متزنًا ومستنيرًا في نفس الوقت، تلتقي عنده كل الآراء المختلفة ليحكم بينها، وتتفق كل الآراء والإتجاهات على نزاهته وموضوعيته في الحكم على الأمور. وقد كانت له مواقف شجاعة ومعروفة ضد الأئمة السابقين في اليمن، كما شارك بجهد لا ينكر في النهوض بأعباء الثورة اليمنية فترة من الوقت سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ولعب أدوارًا رئيسية في كافة المؤتمرات التي شهدتها اليمن منذ قيام الثورة إلى الآن. وهو يستعد هذه الأيام للقيام بدور خطير في مرحلة دقيقة صعبة من مراحل الثورة اليمنية.

وفي حديث خاص لآخر ساعة قال القاضي عبدالرحمن الإرياني موضحًا طبيعة مهمته القادمة في صنعاء، إن مهمتي في اليمن والتي سبقني إليها بعض الإخوان تتمثل في الإلتقاء مع المسئولين هناك ومقابلة الرئيس عبدالله السلال للتباحث معه حول المرحلة القادمة التي تدخلها ثورة اليمن، والتفاهم على بعض المسائل المتعلقة بالإصلاح الإداري وإرساء قواعد التقدم الإقتصادي. وهناك مهمة ثانية وأساسية تنتظرني وهي مقابلة جميع العناصر اليمنية من المثقفين وأصحاب الرأي وزعماء القبائل الجمهوريين للعمل على توحيد الخط الجمهوري في المرحلة القادمة والتمهيد لعقد المؤتمر الوطني.

واسأل القاضي الإرياني، هل تعني لقاء كل العناصر... مقابلة المعارضين للنظام الجمهوري؟ وفي صراحة يقول، إنني سوف أسعى بالطبع إلى لقاء جميع العناصر. ولكن هذا لا يعني أننا سنقبل أن يحضر المؤتمر أحد من أسرة آل حميدالدين. إننا لن نقبل حضور أحد من أفراد هذه الأسرة إلى المؤتمر. إن عدم تمثيل بيت حميدالدين شرط لإنعقاد المؤتمر ونجاحه. إن الغالبية العظمى من أهل اليمن وعشائرها وقبائلها لن ترتضي بديلًا عن النظام الجمهوري. إننا جميعًا لن نقبل أن تصبح اليمن دولة أو تحت أي نظام آخر ونحن نؤكد هذا بإستمرار وهذا ما سنؤكده مستقبلًا.

وأقول للرجل الأشيب الوقور وصاحب الصوت الخفيض والذي تتطلع إليه

أنظار اليمنيين جميعًا هذه الأيام، لقد صرح بعض أعضاء اللجنة الثلاثية بمكان وزمان إنعقاد المؤتمر الوطني، وقال أنه سوف يعقد في السودان في السادس من الشهر القادم. فما هي إحتمالات عقد المؤتمر بناء على هذه التصريحات؟ فأجاب، إن كل تحديد لزمان ومكان إنعقاد المؤتمر أمر سابق لأوانه. إن هذا رهين بنجاح المشاورات التي سوف نجريها في اليمن، وعندما تتفق الآراء على عقد المؤتمر سوف يتحدد موعده ومكانه، وإن كانت الآراء تلتقي الآن من حيث المبدأ على أن يعقد المؤتمر في إطار الجامعة العربية في مبناها في القاهرة أو في صنعاء.

وأنتقل الحديث إلى نقطة أخرى تتعلق باللجنة الثلاثية وطبيعة عملها وهل كان في عملها هذا، في رأي البعض، تدخل في شؤون اليمن الداخلية مما يبرر مقاطعتها؟ فأجاب إنني لا أعتبر إطلاقًا أن في طبيعة عمل اللجنة ما يعتبر تدخلًا في شؤون اليمن الداخلية. إن اللجنة تضم إخوة أشقاء لنا يقدمون مساعداتهم المخلصة من أجل حقن الدماء العربية في اليمن وإيجاد حد أدنى من الإستقرار في البلاد، وإننا نجل لهم هذه المهمة ونباركها.

واسأل الإرياني، كيف تتصور المرحلة القادمة من مستقبل اليمن؟ وفي صوت يحمل كل المشاعر المتباينة، مشاعر الخوف والرجاء والأمل واليأس يقول: إن مستقبل اليمن محفوف بالمخاطر، تكتنف طريقه الأشواك الدامية. وعلينا أن نطهر التربة من الشوك لنزرع الزهور، ونبذر البذور الصالحة لتنبت الحُب والود وليعيش الإنسان اليمني في ظلها الوارف المستقر. إن أهم ما يتهدد مستقبل اليمن هو عدم الإستقرار السياسي بالإضافة إلى التخلف الإداري والإقتصادي الذي هو نتاج لعدم الإستقرار السياسي وسبب له أيضا. وإستقرار اليمن في رأيي يتحقق بتوافر عنصرين:

الأول: إلتزام الأطراف بإتفاق الخرطوم. وبالفعل فإن الجمهورية العربية المتحدة تسحب قواتها من اليمن وتنفذ إلتزاماتها.

والثاني: وهو ضروري وهام، إتفاق العناصر اليمنية من أجل اليمن والتجرد من النزعات القبلية والشخصية ووضع مصلحة البلاد فوق كل إعتبار. أما عن التخلف

الإداري والإقتصادي فإن مواجهته تقتضي معاونة الدول العربية الشقيقة بخبراتها وإمكانياتها المادية والمعنوية.

وفي نهاية الحديث أسجل للقاضي عبدالرحمن الإرياني هذه الأمنية قبل أن يغادر القاهرة، يقول فيها: إنني وجميع اليمنيين نعلق الآمال على ما سوف تسفر عنه إجتماعات القوى الوطنية في الجنوب اليمني الدائرة الآن بالقاهرة. إنني آمل أن يصل المجتمعون إلى إتفاق حول كل المسائل، وأن يضعوا نصب أعينهم في كل مسألة يبحثونها وحدة التراب اليمني في الجنوب والشمال. إن الأمور الجارية تصور لي أن الجنوب اليمني الذي سيحصل على إستقلاله سوف يكون في المستقبل القريب قاعدة لدعم الثورة النامية في اليمن.

رسالة المشائخ الثانية

عاد الوفد من صنعاء ليقول لنا أن السلال قد أظهر أمامهم من ضعفه قوة، ولكنه أمام ضغط المشائخ جنح إلى قبول ما جاءوا به. وقد حمل الوفد الرسالة التالية من المشائخ[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

عالم اليمن ومفخرة الزمن الأخ القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني وأستاذنا الكبير الشيخ أحمد محمد نعمان والأخ العلاّمة القاضي محمد الحجي والأخ المناضل الغيور الفريق حسن العمري والأخ المخلص الحصيف اللواء حمود الجائفي وكافة الإخوان الكرام في القاهرة حفظكم الله تعالى وتولاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيد التقدير الأخوي تلقينا كتابكم الكريم وخطابكم العظيم المرسل بواسطة فرطكم إلى اليمن الأخ القاضي عبدالسلام صبرة ورفاقه الأربعة حياهم الله. ولقد

(١) انظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٢٧).

قرأناه بكل وعي وإنصاف فتبينا منه بحمد الله ذلك النبل اليمني الأصيل حتى خلنا أنفسنا عنده قد أنتقلنا من عالم اليوم المثخن المتعب إلى أفق رفيع كله كمال وفضيلة وكله شرف وإخاء وكله جهاد وإرتفاع فوق مستوى إنسان اليوم المرهق. وكان أول كلمة نطق بها متكلمنا أن الحمد لله الذي هدانا إلى أقوم المناهج لأن الروح التي برزت في كتابكم الكريم إنما هي شعاع من وحي قوله سبحانه (كنتم خير أمة ...الخ).

أيها السادة الأعزاء، لقد كنتم في كتابكم أوضح بيانًا وأقوى برهانًا في الترجمة عن مشاعرنا وأحاسيسنا جميعًا في وجوب إلتقاء الأيدي وتظافر الجهود المخلصة للوقوف صفًا واحدًا لمواجهة الظروف الحاضرة التي تمر بها بلادنا وما تفرضه من العمل الموحد لخدمة الصالح العام لليمن العزيز والحفاظ على سلامته وإستقلاله وسيادته، وتجبير جروحه وحياطة النظام الجمهوري والجهاد في سبيل الله لإقامة الحق والعدل وتحكيم شرعتنا الإسلامية ودستورنا القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفة في جميع شؤون حياتنا دقيقها وجليلها. ومعلوم أن هذا هو النهج الوحيد الذي يطمئن إليه الشعب اليمني ويضمن له السعادة والتقدم والعزة والكرامة. وهو كما ذكرتم الأساس الصحيح للإتفاق ووحدة الكلمة وجمع الشمل. والأمور التي لاحظتموها في تريثكم عن الوصول كانت موافقة لما نراه، ولقد تفاهمنا نحن والإخوة الواصلون مع الرئيس فوافق على إذاعة البيان وعلى عدم الإستثناء وإحالتها إلى ضمائر الجميع.

والحاصل أيها الإخوة أنكم كرام القوم ورجال الإخلاص والجهاد. ولقد ترك غيابكم فراغًا عظيما، وأصبحنا والشعب عن بكرة أبيه، ولا سيما في هذه الفترة الحاسمة، في أمس الحاجة إلى ملئ الفراغ. وإذا كان الأمر كذلك فإننا إخوانكم وأشقاؤكم الذين نفتديكم بدمائنا وأرواحنا، وحسبكم أننا في الماضي قد ركبنا من أجلكم آباط الإبل وأبينا إلاّ أن تكونوا صفوة خيارًا مهما تصدت ظروف غير طبيعية أن تسيء إليكم. نرجو سرعة وصولكم وهذه وثيقة منا بيدكم بأن دماءنا دماؤكم وهدمنا هدمكم ما بقينا إليكم على صراط الله. ونرجو أن تبلغونا عن موعد توجهكم ووقت وصولكم مطار الحديدة لنكون في إستقبالكم والله يوفق الجميع إلى كل خير والسلام عليكم ١٤رجب ١٣٨٧هـ الموافق ١٨/١٠/١٩٦٧م

أحمد العواضي، .....، عبدالولي القيري، نعمان بن قايد بن راجح، عبدالله بن حسين الأحمر، محمد علي عثمان، صالح بن ناجي الرويشان، محمد قطينة، ناصر بن علي البخيتي، محمد عبدالله العذري، علي عبدالله عنان

إنطباعات الوفد

لم يكن فيما عاد به الوفد من اليمن ما يشجع على الإعتقاد بأن السلال حسن النية، وأنه يريد التعاون المخلص. ولكن المشائخ كانوا يلحون جدًا على عودتنا ويقولون أن السلال بعد خروج القوات المصرية لن يبقى له سند. فإن سار بالوفاء للمصلحة ولإخوانه كان بها وإلاّ فما أيسر تنحيته عن المسرح، وما علينا إلا أن نصمم على العودة وسيكونون حيث نريد. وأقتنعنا بضرورة العودة بدافعين إثنين، الأول الحرص على المصلحة وتأكدنا أن السلال بمفرده لن يستطيع مواجهة الملكيين يومًا واحدًا وسوف تسقط الجمهورية، ومعنى سقوطها هو إهدار كل الضحايا التي قدمها الشعب اليمني على مدار ربع قرن وستذهب كل المتاعب والجهود هباء في هباء، وذلك ما يعز علينا. والثاني أنّا كنا قد مللنا الإقامة على الهوان في القاهرة، وكنا حينما نفترض الفشل نعرف أن معناه الموت، ولكنا فضلنا الموت على تراب اليمن على البقاء على الهوان في القاهرة. وقبل أن نخطو الخطوة الأخيرة رأينا التشاور مع الإخوان في بيروت ودمشق وبعثنا لهم شرحًا مفصلًا عما دار بيننا وبين الأخ عبدالله الضبي وما حمله إلينا وما حمله الوفد إلى اليمن وما عاد به منها، وأبدينا لهم رأينا الذي يتلخص في وجوب العودة مهما كانت النتيجة، وطلبنا منهم أن يعدوا أنفسهم لها.

رأي الإخوان في بيروت

وجاء من الأستاذ محسن العيني والإخوان الموجودين في بيروت ودمشق الرسالة التالية[1]:

الوالد العلاّمة والإخوة الأعزاء حياكم الله وأبقاكم.

(١) انظر صورة الرسالة في الملحق رقم (٢٨).

هذه من دمشق بحضور الإخوة وحضور الأخ الدكتور محمد سعيد العطار الذي شرف دمشق للإلتقاء بالجميع هنا. وكنا أمس في بيروت مع الأستاذ، ووصلتنا مكالمة تلفونية من الشيخ سنان، ومن هذا كله، ومن متابعتنا لما يجرى في الداخل، ولتعثر الوفد الذي ذهب من لديكم، نود أن نعرض ما يلي، والرأي لكم. يبدو أن السلال غير راغب في تعاون حقيقي، وقد ثبت هذا من رسالته إليكم ومن إصراره على موقفه. وحتى إذا نجحت اللجنة التي أرسلتموها في إسترحامه وإستعطافه ووافق على عودة الجميع، فإن التعاون لن يكون كاملًا. ويبدو أن عودة الجميع على أساس هذه الشروط سيفتح الباب لصراع متواصل مع السلال، ولن يلتئم الشمل بصفاء، وقد تسقط ضحايا جمهورية سواء من هذا الجانب أو ذاك. وهذا في مصلحة الرجعية، مصلحة أعداء الجمهورية، في مصلحة السعودية.. الخ. والخاسر الوحيد هو الإتجاه الذي نمثله جميعًا. لهذا فإننا نتصور ولكم أن تروا غير هذا أو تفيدونا. إن الإصرار على الشروط التي أشرتم إليها في رسالتكم إلى الرئيس وإلى المشائخ ستؤدى إلى واحد من إثنين:

-أن يوافق تحت ضغط الجميع على العودة ويفشل التعاون بسبب النوايا السيئة، وينشب الصراع ويخسر الجمهوريون ويستفيد الأعداء.

-أو أن يرفض ويبقى الجميع في الخارج وتخسر البلاد الجميع، ويظهر من في الخارج وكأنهم قد أصبحوا مجموعة مصرّة على الحكم والتسلط ولا تعود إلاّ على هذا الأساس.

لهذا فنحن نفكر:

-في عودة جميع الإخوان الذين يمكنهم أن يعودوا بدون إشكالات ولا إشتراطات ليندمجوا في حياة البلاد وبهدوء يستعيدون صلاتهم وعلاقاتهم بالمواطنين دون أن يتخذوا أي موقف سياسي صارخ.

-يبقى المُعترَض عليهم والذين في عودتهم إحتمال الغدر بهم والذين لا يستطيعون العيش بهدوء في الخارج ولا يقومون بأي نشاط معارض للحكم السلالي.

-وحجتهم أن الجانب الآخر قد رفض تعاون الجمهوريين على أسس صحيحة مقبولة من الجميع. فإن نجح السلال ومن يدور حوله في حماية النظام الجمهوري فذلك مطلب الجميع. وإن فشل فليتحمل هو وجماعته المسئولية، ويبقى في إمكان رجالات اليمن العمل المثمر ولو فيما بعد.

-وعندما يتم إتخاذ هذا الموقف من جانبنا قد يتغير وضع السلال فبدلًا من أن يبقى هو المتمنع المتهرب من التعاون قد يجد نفسه مضطرًا لطلب التعاون.

إن حسن نيتنا ومبادرتنا في الرغبة في التعاون قد جعلت الرجل يطرح ما لا يعقل من إشتراطات. فقد كان من المتوقع أن يكتفي بترحيب الجميع بقبول التعاون معه ولكنه اليوم يتهرب ويتمنع ويرفض المراجعة والإسترحام من جانب الحركة الوطنية أن يقبلها.

-وعلى كل حال فالدكتور العطار والعيني وربما بعض الإخوان من بيروت أيضا سيصلون إلى أسمرة في الأسبوع المقبل للتشاور عن قرب مع من هناك، ومع من يمكن أن يصل من الداخل. والرجاء وصولكم والدكتور مكي شخصيًا إن أمكن ليتم الإتفاق على خط واضح صريح سليم. ولكم تحيات من هنا والله يوفق الجميع والأخ الدكتور يواصل لقاءاته هنا كما كان قد بدأها في الجزائر ومع وزير خارجية العراق وعسى أن تثمر، والموقف هنا مشجع، كما كان في الجزائر.. والسلام عليكم.
١٩٦٧/١٠/٢٢م

طلب السلال تأخرنا في القاهرة

بدأنا نعد أنفسنا للعودة، ولكنه جاء العقيد علي السلال إلى القاهرة يحمل إستدعاء للواء عبدالله جزيلان الذي كان على رأس قائمة أنصار السلال الذين سببوا لكثير من المآسي. وفوق ذلك أخبرنا أن الرئيس السلال يحبذ تأخرنا في القاهرة إلى وصوله، وكان قد قرر مغادرة اليمن قبل إنسحاب القوات المصرية منها خوفًا من النهاية التي هو متأكد منها. وقد إحتاط فطلب إلى العراق وروسيا

ترتيب زيارتين لهما ليبقى في الخارج تحت هذا الستار. فإن صمد الجمهوريون في صنعاء لأسبوعين وهذا كان مستبعدًا جدًا، فإن في إمكانه أن يعود بعد ذلك. وإن تغلب الملكيون في الأسبوع الأول أو الأسبوع الثاني كما هو منتظر، وكما هي تقديرات كل الخبراء العسكريين المصريين، فقد نجا بنفسه ومن نجا برأسه فقد ربح.

أخذنا من إستدعاء جزيلان ومن طلب تأخرنا في القاهرة إلى مجيء السلال عدم رغبته في خروجنا. ولم نكن نستحسن أن نخرج لنتصارع فيما بيننا بينما العدو على الأبواب، فأبرقنا للرئيس وللوسيط العقيد الضبي بما يلي:

سيادة الأخ المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية صنعاء.

فهمنا من نجلكم علي السلال وجود رغبة لديكم في تأخرنا إلى وصولكم. وكنا قد حزمنا أمرنا على السفر بناء على دعوتكم وإتفاقكم مع الإخوان المندوبين. يرجى عدم التعجل بسفركم حتى يتم اللقاء والتفاهم، ولا غرض لنا إلا مصلحة البلاد وجمع الكلمة وتوحيد الصف للحفاظ على الجمهورية ومكاسب الثورة. وفي إنتظار رأيكم الأخير. وتقبلوا تحياتنا. ٢٤/١٠/١٩٦٧م

عن إخوانكم في القاهرة

عبدالرحمن الإرياني

كما أبرقنا للعقيد الضبي والإخوان المشائخ البرقية التالية:

الأخ العقيد عبدالله الضبي محافظ الحديدة والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وكافة الإخوان المشائخ والضباط صنعاء.

برغم الظواهر التي ظهرت أخيرًا وما فهمناه من العقيد علي السلال من الرغبة في تأخرنا بالقاهرة إلى وصول الرئيس، فإننا قد قررنا السفر بناء على الإتفاق الذي تم بين مندوبينا مع الرئيس ومعكم. تفاهموا مع الرئيس لتأخير سفره إلى وصولنا حتى نتمكن من التفاهم على كل شيء ضمانًا لتوحيد الصف وجمع الكلمة وتنقية الجو للتعاون المثمر الصادق وأفيدوا برأيكم. ٢٤/١٠/١٩٦٧م

وحزمنا أمرنا على السفر مهما كانت توقعات المستقبل. فقد كنا من ناحية نستشعر أن الواجب يدعونا وأن مصير الجمهورية في خطر، ومن ناحية أخرى كنا نفضل العودة إلى اليمن لنواجه مصيرنا فيها مهما كان، فذلك أشرف من البقاء. وكانت التقديرات أن إنسحاب القوات المصرية معناه دخول الملكيين صنعاء وإنتهاء الجمهورية لأنه لا جيش كاف ولا تموين ولا معدات ولا ولا ... وهكذا شاء المصريون أن نكون. وجاء الإخوان المشفقون وعلى رأسهم الأخ السيد أحمد المروني والأخ القاضي إسماعيل الأكوع يناشدوني البقاء ملحين بل ودامعين وكأنما كانا يودعاني الوداع الأخير. ولكني كنت قد صممت على العودة بعد أن أفترضت أسوأ الفروض، وكان في نظري أهون من التقاعس عن الواجب أو المقام على الهوان.

اللقاء مع وفد مفاوضات إستقلال الجنوب

في هذه الأيام وقبل عودتنا إلى صنعاء كانت المحادثات دائرة بين أطراف ثوار الجنوب للإلتقاء على رأي واحد وإختيار وفد من جميع الأطراف للسفر إلى جنيف للتفاوض مع الإنجليز لمنح الجنوب الإستقلال. كان الكفاح المسلح والخسائر التي مني بها الإستعمار الإنجليزي قد أقنعته أن السلامة في الإنسحاب وإنهاء الإستعمار. وكان يفضل أن تكون المحادثات مع الجبهة القومية لأنها لا تعطي مصر الولاء الذي يجعل لها نفوذًا في تسيير الأمور في المنطقة، كما كان متوقعًا لو أنه تفاوض مع جبهة التحرير الموالية لمصر والموجهة منها. وقد أراد الإستعمار بذلك النكاية بمصر على أساس أنها هي التي أشعلت فتيل الثورة في الجنوب وأمدته بالزيت طيلة مدة الكفاح.

وقبل سفري إلى اليمن بأيام جاءني عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية فيما بعد، ومعه محمد البيشي وفيصل الشعبي. وتحدثنا طويلًا حول ما ينتظر الساحة اليمنية من إستقلال الجنوب وإحتمال دخول الشمال في نكسة. وطُرِحَت الوحدة بين الشطرين كواجب فوري، وكان هذا هو رأيهم، مؤكدين أن أول قرار سيصدر من حكومة ما بعد الإستقلال هو قرار الوحدة مع الشمال. فقلت لهم إن هذا إذا حصل سيشد من عضد الجمهورية في الشمال، ولكن معلوماتي تقول

أن كثيرين من مناضلي الجنوب لا يريدون الوحدة الفورية، وقد يكون على رأس من هذا رأيهم الأخ قحطان الشعبي والأخ فيصل. وقد أبدى الإخوة الجنوبيون التصميم على إعلان الوحدة الفورية، فقلنا لهم على بركة الله ونحن في الإنتظار.

مغادرة القاهرة إلى اليمن

وفي يوم ١٩٦٧/١٠/٢٧م سافرنا وجميع الإخوان إلى اليمن، وتخلف الفريق العمري الذي لم يكن يطيق اللقاء بالسلال تحت أي ظرف من الظروف، بالإضافة إلى الأخ الأستاذ أحمد نعمان الذي كان قد سافر إلى بيروت للإستشفاء من آثار الزنزانة، وكذا الأستاذ أمين نعمان الذي سافر إلى أسمرة وكان متعبًا نفسيًا. وقد قمنا على طائرة مصرية إلى الحديدة حيث كان الرئيس السلال ينتظرنا هنالك وهو في طريقه إلى القاهرة ثم إلى بغداد فموسكو. وكان في إستقبالنا محافظ الحديدة العقيد عبدالله الضبي وكثير من الإخوان. وقد فضلنا النزول في بيت المحافظ بدلًا عن القصر الجمهوري الذي كان السلال في جناح منه.

وذهبنا في المساء لمقابلة الرئيس السلال الذي أحسن إستقبالنا. وكان معه نائب رئيس الوزراء اللواء جزيلان الذي شعرنا بأنه أكثر صفاءً وأطيب قلبًا. وفي اليوم التالي جاء الشيخ سنان أبولحوم من أسمرة كما جاء بعده الأستاذ محسن العيني والدكتور محمد سعيد العطار وغيرهم من الإخوان الذين كانوا في بيروت ودمشق. أما الأستاذ نعمان فقد بعث لنا معهم الرسالة التالية:

سيادة الأخ القاضي عبدالرحمن الإرياني حفظه الله. وبعد التحية،

فهذا مع الأستاذ محسن الذي رأى مع زملائه أن الإجابة هم أنفسهم. ولولا أني في أشد الحاجة إلى الإستشفاء، وقد دخلت المستشفى فعلًا لكنت معهم. وإن شاء الله سنكون مع المتأخرين حتى لا تشعروا من الوحشة من إستثنائهم.

المؤتمر إن شاء الله يجمع الشتات ويحقق الآمال. تحياتنا للجميع وأرجو أن تعتذروا لي لدى المشائخ الآباة الأوفياء، الذين كانوا كرامًا بحق وإلاّ فما كان جوابهم

علينا إلاّ أن يدَعونا وشأننا بعد أن خالفنا رأيهم وعصيناهم وخرجنا على إجماعهم ومشورتهم[١]. والله يحفظكم والسلام عليكم. ١٩٦٧/١٠/٢٤م

أخوكم أحمد محمد نعمان

عُقِدت عدة جلسات مع السلال ومجموعته تدارسنا فيها الأوضاع القائمة والمنتظرة، وكنا معارضين خروج السلال في هذه الظروف بالذات ولكنه أصر معتذرًا بحاجة البلاد إلى المساعدة من العراق وروسيا وبالخاصة المساعدات العسكرية. وقد تعاهدنا على الدفاع عن الثورة والجمهورية والعمل لما فيه مصلحة اليمن متناسين خلافاتنا ومناصبنا ومصالحنا الخاصة. وأتفقنا على أن أقوم أنا بالنيابة عن الرئيس السلال لمدة غيبته، ويقوم الأخ الشيخ محمد علي عثمان بأعمال رئيس الوزراء لإصرار نائبه جزيلان على السفر بعد أن حاولنا أن نثنيه عنه. وقد بعث إلي السلال بالتكليف التالي:

الأخ القاضي العلاّمة عبدالرحمن الإرياني حفظه الله.

يكون قيامكم بأعمال نيابة رئيس الجمهورية مدة غيابنا وكلفوا الأخ الشيخ محمد علي عثمان بأن يستمر على عمله كنائب لرئيس الوزراء.

١٩٦٧/١٠/٣١م

المشير

عبدالله السلال

رئيس الجمهورية

وفي ١٩٦٧/١١/١م تودعنا الرئيس السلال حيث سافر إلى القاهرة وعدنا من المطار متوجهين إلى صنعاء. وكان المشائخ قد أعدوا لإستقبالنا إعدادًا كبيرًا. وقد وصل كثير منهم لإستقبالنا في الحديدة وواجهنا الكثيرون في حراز والحيمة وبني

(١) كان المشائخ يعارضون بشدة ذهابنا إلى القاهرة في سبتمبر ٦٦م

مطر. ودخلنا صنعاء وخلفنا وأمامنا مئات السيارات يمكن أن يقال أنها كل ما في صنعاء من سيارات. وقد أتجهنا إلى القصر الجمهوري، كما أتجه الإخوان كل إلى بيته. وكان اللقاء مؤثرًا بعد غيبة خمسة عشر شهرًا مرت تحت أوضاع إرهابية كانت الإذاعة فيها تبشر في أكثر الأيام بقرب وصول القادمين لإعدامهم في ميدان التحرير لأنهم متآمرون. ولم يكن الناس يلقون بالًا لهذه الإذاعات حتى تم إعدام العميد محمد الرعيني والعقيد هادي عيسى وهما من ضباط الثورة الذين كان لهم دور في حمايتها والدفاع عنها كما أعدم غيرهما من الجمهوريين الذين لا غبار على إخلاصهم مثل الشيخ علي محسن هارون. بعد هذه الإعدامات أصبح الناس وفي مقدمتهم عائلات المعتقلين في القاهرة يتوجسون خيفة كلما أُذيع بأنهم سيصلون لإعدامهم. وتتغير المعايير فإذا بهم يدخلون صنعاء دخول الفاتحين يتلقاهم الناس بصورة تلقائية بالترحاب والهتاف وسبحان مغير الأحوال الذي لا يتغير.

حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧

قضينا الأيام الأولى من وصولنا في مزاولة الأعمال وبدأت الأخبار تتوالى عن تحركات للملكيين على كل الجهات. وكان معظم المشائخ الملكيين يزعمون أن مناصرتهم لبيت حميدالدين الذين جربهم الشعب اليمني زمنًا طويلًا إنما كان بسبب وجود القوات المصرية وسبب تولي السلال لرئاسة الجمهورية وهو في نظرهم ليس أهلًا لها، وكان على رأس هؤلاء الغادر. وفكرنا في الأمر وقال المشائخ أن أحد العاملَين، وهو الوجود المصري، قد زال بإنسحاب القوات المسلحة المصرية، وبقي السلال فنرى أن يعلن تنحيته ويكون الإرياني بدلًا عنه ونقوم بعد ذلك بتوجيه نداء لإخواننا المشائخ ندعوهم فيه إلى اللقاء في ظل النظام الجمهوري. وكنت أنا أخشى من أن يكون رد فعل التغييرات في هذه الظروف هو تمزيق الصف الجمهوري، وفي هذا من الخطر ما فيه، ونحن لا ندري كيف سيكون موقف السلال وأعوانه، فقالوا تأكدوا أن السلال خرج ولن يعود، وسيبقى في القاهرة فإن كتب للنظام الجمهوري البقاء والصمود وإلاّ فهو هناك في مأمن فليس في بقاء إسمه في الرئاسة إلاّ إعطاء القبائل مبررًا لإستمرار تمردها.

وبعد أخذ ورد أتفقنا على تطبيق قرارات مؤتمر خمر. وبناء عليه تم تشكيل مجلس جمهوري برئاستي وعضوية الشيخ محمد علي عثمان والأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبدالسلام صبرة والفريق حسن العمري. كما شُكلت وزارة برئاسة الأستاذ محسن العيني ومن وزرائها الدكتوران العطار ومكي. وتلمسنا رأي القوات المسلحة وبالذات الصاعقة والمظلات وهما أقوى وحدتين في الجيش، فكان الإجماع منعقدًا. وكذلك هو شأن المشائخ بإستثناء الشيخين أحمد العواضي ومحمد ناجي القوسي، فقد كانا من المؤيدين للسلال، ولكنهما في الأخير دخلا في صف الجماعة وقاما بواجبهما في الدفاع عن الثورة في ظل الوضع الجديد. وبقي الحرس الجمهوري وكان عدده كبيرًا وتجهيزه جيدًا. وقد أبدوا في البداية رفضًا، ولكنهم حينما عرفوا إجماع الجيش من ناحية وأن الشيخ العواضي الذي أمرهم السلال بالتعاون معه قد وافق، وافقوا. ولعمل روتيني تحركت بعض الدبابات إلى الإذاعة وإلى بيت السلال وسلّم الحرس ونُقِلوا إلى معسكر خارج المدينة، ودخل جنود المظلات والصاعقة وآخرون من الجيش إلى منزل السلال وأخذوا كلما بقي فيه، وقد أحتجينا على القوات المسلحة تصرفها وقد كُنا نريدها عملية سلمية.

كنا في تلك الليلة مع الشيخ محمد علي عثمان في بيته. وفي أثناء الليل أنتقلنا إلى بيت الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. وأتفقنا على صياغة البيان الذي أذيع صبح يوم الخامس من نوفمبر بتشكيل المجلس الجمهوري مع بيان تشكيل الحكومة وتنحية السلال. وأشرنا في البيان إلى التنديد بأحداث ثلاثة أكتوبر ضد القوات المصرية، وحمّلنا السلال تبعة ذلك، وقد أردنا بذلك أن نكسب الـ ج.ع.م. إلى جانبنا وكانت قواتها لا تزال في الحديدة وحراز والحيمة. وقد وجهنا في نفس الوقت إلى إخواننا اليمنيين الذين يعملون في صفوف بيت حميدالدين نمد لهم أيدينا بالإخاء والسلام والمودة ونطلب اللقاء بينهم وبين اللجنة التي تشكلت بعد مؤتمر خَمِر لنفس الغاية، والتي كان إحياؤها كغيرها من مؤسسات مؤتمر خمر.

الملاحق

ملحق رقم ١

نموذج من تهديدات

الدكتور عبدالرحمن البيضاني للسعودية بعد الثورة

٩
الأخبار
١٩٦٢/١٠/٢

الدكتور البيضانى يقول

سنلقن سعود درسا لن ينساه

كشف الدكتور عبدالرحمن البيضانى النب رئيس وزراء اليمن موقف الرجعية من ثورة اليمن ، قال فى حديث اذاعه من راديو صنعاء أمس اننا كنا نعرف موقف

« البقية ص ٦ »

الدكتور البيضانى يقول

« بقية المنشور ص ١ »

الرجعية على حقيقته منذ اللحظة الاولى .. واننا حسبنا حساب هذا الموقف

ومضى الدكتور البيضانى يقول .. كان من الطبيعى ان يقف سعود ضدنا وضد ثورتنا وضد نظامنا لانه يخشى أن يقوم مجلس ثورة غربية من اراضيه ولقد كان من الطبيعى أن يقف سعود موقفه هذا ضدنا لا لانه يحب الشعب اليمنى بل لانه يخاف الشعب السعودى ويخشى أن يقوم بثورة مماثلة ضده .

واستطرد قائلا .. ان الملك سعود يعلن انه سيحمى أسرة حميد الدين ونحن على استعداد لملاقاة عائلة حميد الدين كما اننا فى شوق للقاء سعود نفسه وقد اتخذنا كل الترتيبات لنقل المعركة الى السعودية نفسها . الى الرياض ان شاء سعود .

واختتم نائب رئيس الوزراء بيانه الى الشعب اليمنى بقوله اننى اعلن باسم الجمهورية العربية اليمنية وباسم الشعب اليمنى قبول تحدى سعود . .

ونحن فى انتظار أن يبدأ المعركة لنلقنه الدرس الذى لقناه لاسرة حميد الدين .

ملحق رقم ٢

صحيفة الأهرام العدد ٢٧٦٨٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢م بالتشكيلات الأولى بعد الثورة

الأهرام ٢٩/٩/١٩٦٢

القصر الملكي الذي حاصره الضباط ثم أسقطه المقاتلون وظل الإمام محمد البدر تحت الحاصر

تأليف مجلس لرياسة الجمهورية في اليمن ومجلس للوزراء إلى جانب مجلس الثورة

انتقال من قيادة الثورة إلى فلول أسرة الإمام التي تحاول مع الرجعية العودة إلى اليمن

الأمير الحسن يطير من أمريكا إلى السعودية

عبد الرحمن البيضاني — حمود الجائفي — عبد الرحمن العريقي — محمد الزبيري

أعلن أمس مجلس الثورة في جمهورية اليمن سيطرته على البلاد بتأييد الشعب له في الثورة التي قامت بإعادة الحياة الدستورية التي عاش في اليمن ، وأعلنت الجمهورية الحرة في البلاد .

وتذاع المجلس القرارات التي اتخذها بتشكيل مجلس قيادة الثورة ومجلس رياسة الجمهورية ومجلس الوزراء وبإعادة الحكومة الجمهورية في اليمن حتى على الفور ، واستمرت بعدها بالسياسة التي سيتبعها في المجالين الداخلي والخارجي ، كما استمرت هذه القرارات تأكيدا للسياسة التي اعلنتها .

وقد أذاع راديو صنعاء أمس أن ١٠ من المسئولين في حكومة اليمن السابقة تم اعتقالهم أمس ، من بينهم حسين بن ابراهيم وزير الخارجية .

وقد رأس الحكومة اليمنية الزعيم عبد الله السلال القائد العام للجيش الذي رأس في الوقت نفسه مجلس قيادة الثورة . وقد كشفت الأنباء أمس أن الزعيم السلال قد بدأ التحالف مع القائمين مع الثائرين الأحرار بزعامة الفريق الحقيقي الذي اختفى

وتنقل قرارات مجلس قيادة الثورة وحكومة الجمهورية العربية اليمنية الى العالم الخارجي ، راديو صنعاء الذي ظل المحطة الوحيدة لإذاعة اليمن منذ اعلنت الصمود والمقاومة في اعقاب الثورة التي انهت الحكم الملكي المتخلف في اليمن بالقضاء على الامام محمد البدر يوم الاربعاء الماضي . وقد واصل الراديو امس إذاعة البلاغات العسكرية والقرارات التي اتخذتها الحكومة الجمهورية وبيانات التنديد التي لا تزال تتوالى عليها من الدوائر والعواصم .

ومن ناحية اخرى وجه مجلس الثورة انذارا الى فلول اسرة الإمام التي تعمل مع العناصر الرجعية على محاولة العودة الى اليمن . وقد قال راديو صنعاء بالامس المحسن — ابن الامام البدر — الذي اعلن نفسه في الخارج انه جيدا لتتبع ٢ اعلى يا عبس وسنرى انه واجراءاته حالا مستحيلة ؟ . »

وقد اذاع الانذار اعلاه راديو اليمن الذي ظل يذيع بيانات المحسن في جنيف حيث كان يعمل رئيسا لوفد اليمن في الامم المتحدة ثم سافر الى اليمن ليطيح في السعودية ، وقد قال المحسن انه يريد العدول عن ذلك الى الاراضي اليمنية .

وقد كشف راديو صنعاء امس عن ان فلول اسرة الامام بقيادة الدعاة الرجعيين وكان المحسن قد سافر في الفلك . وقال الراديو ان المحسن حاول ان يتابع من نفسه ولكن محاولته لم تدم ساعتين اذ ان الجيش تمكن من كشفه هو وانصاره » .

الأمير المحسن

البقية صفحة ١٤ عمود ٧

ملحق رقم ٣

تصريحات البيضاني حول نية الحكومة اليمنية اتباع النظام الاشتراكي كما نشرتها صحيفة الأهرام في عددها رقم ٢٧٧٤١ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٢م

صحيفة الأهرام
٢٤/١١/٧٣

والتقى في صنعاء الى الكلمة الحربية الجديدة في اليمن شيئا فشيئا خلال الشهر القادم . كما تم نقل وزارة الخارجية الى العاصمة (صنعاء) بعد ان كان مقرها في تعز . وصدر قرار جمهوري بالغاء وزارة الطيران ملحقها للاقتصاد في النفقات . وتبادل السيد عبد الرحيم عبد الله الوزير السابق مقرها على شئون الطيران .

وجاء من موسكو ان الدكتور البيضاني ادلى بحديث لجريدة «برافدا» الدولية نشرته اليوم ، وقد قال فيه ان حكومته تنوى اتباع النظام الاشتراكي في اقتصادها .

واشار الدكتور البيضاني الى ان الاراضي المصادرة من الاسرة المالكة السابقة ستوزع على المزارعين المعدمين

وقال نائب رئيس اليمن ان حكومة الثورة ستسير في طريق الاشتراكية التي اظهرت نجاحا في تطبيقها في عدد من الدول الافريقية والاسيوية . وقال ان الحكومة ستفرض رقابة على رؤوس الاموال الكبيرة وتلك الثروات الضخمة .

ملحق رقم ٤

صورة للبرقية المرسلة للرئيس السلال احتجاجا على الإعدامات في يونيو ١٩٦٣م

سيادة المشير عبد السلام رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

بالأمس كان اعدام تسعة مواطنين جميعهم كانوا
الثوار وحسين الورسي قبل المحاكمة واكمال التحقيق ثابتة
يقول انه لم يأمر بذلك ولا ندري من المسئول عن ذلك
نحن نستجدي (حتى) جنا على هذا العبث بالدماء والارواح
بدون وازع ونطالب بمحاكمة العابثين فللحادث عواقب
سيئة ولا يمكن ان نتحمل المسئولية في هذه الاعمال
انتم الذين وضعتم السلطة بيد من لا يقدر
المسئولين امام الله وامام التاريخ وصلى الله

١٩ / محرم / ١٣

محمد محمود الزبير عبد الله الإدريسي

الى سيادة السيد احمد القطراني حفظه الله
الرجاء تعجيل ارسال البرقية
دمتم في سلام
عبد الله الإدريسي

ملحق رقم ٥

رسالة الشيخ ناجي علي الغادر للقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني يشرح فيها سبب مناوأته للجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الأخ العلاّمة عبدالرحمن الإرياني حفظكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله

لأول مَرَّة أتسلم رسالتكم الكريمة وأرجو الله أن تكون فاتحة الرَّسائل الودية الأخوية وقد تلوتها مسروراً بتلاوتها وقرأتها مترنماً بترديد آياتها وفهمت كُلَّما حوته.

وبما أنكم قد التمَسْتُم من أخيكم الذي هو أنا أن أوضح ما عندي مما أبديتم من اجله بعض عتبٍ أَخَوي واستغراب للأسباب أو إنكم قد تجهلون البواعث وعلى كلٍ فان سيادتكم تعرفون الأسباب بدأً وختاماً وسأوضح الآن بعضها.

صحيح أَني كنت في طليعة الثائِرين وفي مقدمة الناقدين والحاقدين على الأوضاع السَّالفة في عهد الملكية.

وكان المفروض أن تكون الثورة لإزالة كُل معوجٍ وإبداله بخيرٍ منه كإلغآء القتل ويُنفى سفك الدماء ورفع الأحقاد والفوارق ومحو السجون والسَّيْر على النُظُم والقوانين التي تفضي إلى رفع مستوى الشعب ورقيه وإنعاشه وإحيائه.

وأَن تتحرك الأيدي العاطلة فتعمل في الوطن طبق واجباته المقدسة التي يحتمها عليه الضمير الإنساني وتُراعَى الحقوق والخدمات وتبنى البلاد ويسعد أهلها ويُرفع عيشهم وينبتوا رَيَاشهم وغير ذلك مما تثور الشعوب لأجله.

وهذا هو ما سعينا دائباً إليه ونُكِبنا للحصول عليه

ولكن للأسف الشديد قامت الثورة على ما فيها فانكشف انها فتنة اغتنم الحاقدون منها بلَّ غليلهم وهنالك صارت القتلى تُعَد بالمئات سراً وعلناً مع تَفَنُّنٍ في القتل للعُلماء والرؤساء والمشايخ وعلى تلك الصُّوَرْ التي تثير الصخور ومنها تشريد الآلاف وسلْب وحجْز أموال الشعوب وتوسعت السجون دونما ذنب للأكثرين وفتحت سجونٌ عديدة أخرى وأصبح القائمون بالثورة التي كان مفروضاً أن تقوم من أجل حياة الشعب والذي يقوم بها الشعب نفسه أصبحت تضربه بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة الجوية والبرية وتخرب دوره وتهدم كيانه وتذر الديار بلا قع وتفزع الأطفال والنساء والمقعدين وانتزعوا الأسلحة ممن قدروا عليهم وحجزوا الممتلكات وحَاكموا المساجين بإسم الشعب في حالة ان الشعب هو الثائر على الثوار وقربوا البسطا والطياشين ومن لا معرفة لهم بالشعب وأحواله وسياسة أهله وجهاته فمن ثمة ثار الشعب وقام من بيدهم العقد والحل منكرين ومُسْتنكرين واستعادوا تاريخ الملكية فكانت سيئآتهم بالمقابلة لهذه حَسَنات وأصبحوا بعد أن كانوا مغضوباً عليهم جِدَّ محبوبين ومرضيَّاً عنهم، فالتفوا حولهم وتفانوا في سبيل متابعتهم واتسع الأَمْرُ فَهَل تعرفون هذا، والشعب هذا لا يقاس بغيره من الشعوب الأخرى في السياسة والمأْخذ فمأخذه باللِّيْن لا بالشِّدة وبالكرامة المصونة لا المُهدرة وفي قبايله وجهاته اختلاف.

وهذا بعضٌ من كل وإذا خربوا ودمروا الشعب أو نصفه وقتلوا أهله إذاً فلمن قامت الثورة.

ولو سردنا تفاصيل الحوادث المتسلسلة والذي يقوم بها كل فرد فلا يدري الناس من الآمر ومن الناهي ومن يُعنى بالأمر قد يُقتل شخص أو أشخاص بغير ذنب فإذا نوقش من أجله قال قائلهم عفواً هو غلط وقد يسجن المرؤ ويفتش عن الآمِر بسجنه ليراجعه فلا يدري من أمر بسجنه ولا يعرف سبباً، نعم هذه هي الفتنة التي قامت بها من زعموها ثورة.

ولا هم لنا إلاَّ إحياء شريعة الله والذود عن الوطن العزيز ومقدساته واستقلاله غير مؤازرين ولا مناصرين ملكية ولا خاذلين جمهورية.

ولا هم لنا إلاَّ الذود عن الكرامة والاستقلال والحرية الصحيحة، فلا يثيرنا زيد ولا يستميلنا عمر وكان كل فعلٍ بمرآ ومسمع لكم أنتم فهلاَّ تسلمت أنت أو محمد محمود الزبيري زمام الحكم لتعمل بكتاب الله وسنة رسوله.

أمَّا ما لمحتم إليه من نصحنا أو إرهابنا فانه لن تستفز حلوقنا أسدا لتشترى فضلاً عن غيرهم ولو آخر إعتدآء إسقاط ربع السماء لو قدرا عليه لما أثّر فينا ولا من إيماننا كيف والثائرون مع الحق وأنهم يضطروني للرئاسة لولا أني أكرهها وأرفض أي سعي لو عرفتُ أَنه يؤدي إليها. والأمل هو أنت المرشح وأمثالك ولا اكره السلال خلا انه حطَّم نفسه بيده ولسانه.

ولا معرفة لهم بالشعب وأحواله وسياسة أهله وجهاته فمن ثم ثار الشعب وقام من بيدهم العقد والحل منكرين ومستنكرين واستعادوا تاريخ الملكية فكانت سيئآتهم بالمقابلة لهذه حسنات وأصبحوا بعد أن كانوا مغضوباً عليهم جِدّ محبوبين ومرضياً عنهم فالتفوا حولهم وتفانوا في سبيل متابعتهم واتسع الأمر فهل تعرفون هذا والشعب هذا لا يقاس بغيره من الشعوب الأخرى في السياسة والمأخذ فمأخذه باللين لا بالشدة وبالكرامة المصونة لا المهدرة وفي قبايله وجهاته اختلاف.

وهذا بعضٌ من كل وإذا خربوا ودمروا الشعب أو نصفه وقتلوا أهله إذا فلمن قامت الثورة.

ولو سردنا تفاصيل الحوادث المتسلسلة والذي يقوم بها كل فرد فلا يدري الناس من الأمر ومن الناهي ومن يعنى بالأمر فقد يقتل شخص أو أشخاص بغير ذنب فإذا نوقش من أجله قال قائلهم عفواً هو غلط وقد يُسَجَن المرؤ ويفتش عن الآمر بسجنه ليراجعه فلا يدري من أمر بسجنه ولا يعرف سبباً نعم هذه هي الفتنة التي قامت بها من زعموها ثورة.

ولا هم لنا إلاَّ الذود عن الكرامة والاستقلال والحرية الصحيحة فلا يثيرنا زيد ولا يستميلنا عمر وكان كل فعلٍ بمرآ ومسمع لكم انتم فهلاَّ تسلمت أنت أو محمد محمود الزبيري زمام الحكم لتعمل بكتاب الله وسنة رسوله .

أمَّا ما لمَّحْتُم إليه من نصحنا أو إرهابنا فانا لن تستفز حلومنا أسدا لتشترى فضلاً عن غيرهم ولو آخر إعتدآء إسقاط ربع السماء لو قدروا عليه لما أثر فينا ولا اخفض من إيماننا كيف والثائرون مع الحق وإنَّهم يضطروني للرئاسة لولا إني أكرهها وأرفض أي سعـي لو عرفتُ أنه يؤدي إليها والأمل هو أنت المرشح وأمثالك، ولا أكره السلال خلا أنه حطَّم نفسه بيده ولسانه.

هذا وإني أرجو من كل مُتشدقٍ في الإذاعة أن يتفضل بوصوله إلى المعركة إذا كان صادقاً ومخلصاً للجمهورية ومنهم أحمد سعيد إلى المعركة ولو ضرف ساعة ليرا ما سيكلمه الأبطال الذين يتشدق فيهم ليرا كيف يكلموه بألسنةٍ من نار، ولا بد من الاتصال بهم ولوا حملنا مع الجمهورية ولو تم الأمر فلا بد من ملاقاتهم مهما كان الأمر فنطلب منهم الوصول ليكونوا صادقين. والسلام عليكم ناجي على الغادر .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الأخ العقيد عبد الرحمن الأرياني حفظكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله

لأول مرة أتسلم رسالتكم الكريمة وأرجو أن تكون فاتحة الرسائل الودية الأخوية وقد تلوتها مسرورًا بتلاوتها وقرأتها مترنمًا بترديد آياتها وفهمت كلما حوته

وبما أنكم قد التمستم من أخيكم الذي هو أنا أن أوضح ما عندي مما أبديتم من أجل بعض عتب أخوي واستغراب للأسباب أدائكم قد تجهلون البواعث وعلى كل فإن سيادتكم تعرفون الأسباب بدءًا وختامًا وسأوضح الآن بعضها

صحيح أني كنت من طليعة الثائرين وفي مقدمة الناقدين والحاقدين على الأوضاع السالفة في عهد الملكية

وكان المفروض أن تكون الثورة لإزالة كل معوج وإبداله بخير منه كالقضاء القتل ونفي سفك الدماء ورفع الإحقاد والعداوات ومحو السجون والسير على النظم والقوانين التي تفضي إلى رفع مستوى الشعب ورقيه وانعاشه وإحيائه وأن تتحرك الأيدي العاملة فتعمل في الوطن طبق واجباته المقدسة التي يحتمها عليه الضمير الإنساني وتزاحم الحقوق والحريات وتبنى البلاد ويسعد أهلها ويرفع عيشهم ويتيقظوا بإثمهم وغير ذلك مما تثور الشعوب لأجله

وهذا هو ما سعينا دائبًا إليه ونكبنا للحصول عليه

ولكن للأسف الشديد قامت الثورة على ما فيها فانكشفناها فتنتم أغتنم الحاقدون منها بل غلبتم وهنالك صارت القتلى تعد بالمئات شرًا وعلنًا وتقلص في القتل للعلماء والرؤساء والمشايخ وعلى تلك الصور التي تثير الصخور ومنها تشريد الآلاف وسلب وحجز أموال الشعب وتوسعت السجون دونما ذنب للأكثرين وفتحت سجون عديدة أخرى وأصبح القائمون بالثورة التي كان مفروضًا أن تقوم من أجل حياة الشعب والذي تقوم بها الشعب نفسه أصبحت تضربه بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة الجوية والبرية وتخرب دوره

ملحق رقم ٦

ماكتبته صحيفة الجمهورية القاهرية في يوم ١٩٦٣/٨/٣١م عن رحلة الدكتور البيضاني إلى عدن

الأحرار في عدن

يحاولون اغتيال عبد الرحمن البيضاني

ويطالبون رسميا بابعاده

بعد اتهامه بخيانة الثورة

قصة البيضاني مع الثورة

وكيف عفا عنه السلال وأوشك أن يعيد لمنصبه

كتب فريد عبد السيد المحرر الدبلوماسي للجمهورية :

تفيد الانباء الواردة من عدن ان محاولة لاغتيال عبد الرحمن البيضاني وقعت منذ ايام نتيجة لموقفه ازاء الثورة اليمنية . وكان البيضاني قد القى كلمة في جمعية الاسلام العدنيـــة هاجم فيها الرئيس عبد الله السلال وحكومته وهاجم الاوضاع الحالية في اليمن .. واثناء حديثه انهال البيض والحجارة على رأســـه وانقلب الاجتماع الى صخب وضجيج وقبل ان يتم البيضـــاني حديثه هجم عليه بعض الشباب العـــدني المتحمس محاولين الفتك به لولا ان انقذه رجال البوليس .

وتقول هـــذه المصـــادر ان محاولات اغتيال البيضاني قد تكررت مما حـــدا بالبوليس العدني الى فرض حراسة قوية مشددة حوله .

وكان البيضاني قد وصل الى عدن منذ شهور من المانيا بعد ان عين وكيلا لشركة الاسمنت الالمانية .

بدأ نشاطه بنشر سلسلة من المقالات يهاجم فيها الوضع القائم في اليمن وانتهز فرصة وجوده قرب الحـــدود اليمنية فاراد ان يثير التلاقل ضـــد حكومة السلال والقاء عدة محاضرات في الاذاعة العدنية وفي الجمعيـــات والنوادي وقد احتضنه حكام عدن الانجليز وشجعوه على مهاجمة ثورة اليمن وحكومة الجمهورية العـــربية المتحدة ..

وعلمت ايضا ان ابناء عدن الاحرار قد طلبوا رسميا من حـــكومة عدن سحب ترخيص اقامة البيضـــاني في عدن وسحب ترخيص مزاولته التجارة هناك .

وعلمت ان الحكومة العدنية تدرس حاليا ابعاد البيضاني من المنطقة كلها مراعاة لشعور ابنـــاء عدن الوطني وبعد محاولة اغتياله اكثر من مرة . وقال المصدر العدني ان البيضاني لا يخرج في عدن الا وهو تحت حراسة مشددة ورقابة محكمة .. واينمـــا يذهب في الشوارع او الســـوق او النوادي فانه يستقبل بالهجـــوم العنيف .

ملحق رقم ٧

قرارات مؤتمر عمران

(القسم العظيم).

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن معشر اليمانيين القادمين من كل أنحاء اليمن الممثلين لكل مناطقها وفئاتها وقبائلها، المعبرين عن شرفها وكرامتها، المتطلعين إلى مستقبلها الصاعد المشرق والمودعين لظلام ماضيها العاجز الحزين، نقسم بالله العلي العظيم وبكل مقدساته أننا قد صممنا بعد هذا المؤتمر التاريخي الأكبر أن نصبح أخوة متعاونين وأن نحافظ على وحدة الوطن ونحارب كل أنواع الإنقسام والتمييز وأن نحتكم إلى شريعة الله وإلى المؤتمر الشعبي فيما شجر بيننا وأن نجعل الدين الإسلامي أساسًا لحياتنا الخاصة والعامة، ومصدرًا للتقنين والتشريع، ومعيارًا للسلوك الفردي والجماعي ونورًا في طريقنا الثوري التقدمي الصاعد. وأن نلتف حول جمهوريتنا حتى آخر قطرة من دمائنا، وأن نكون متضامنين في سبيل تنفيذ كافة قرارات المؤتمر الشعبي، وأن ندافع عن كل من يتعرض لأي أذى من الأعداء بسبب حضوره وعمله في المؤتمر، وأن نقوم بكل واجب وجَّهتنا إليه قرارات المؤتمر الشعبي. ونحن المؤتمرين نقرر على بركة الله وبهدايته وتوفيقه أننا شعب يدخل أبواب التاريخ من جديد وهو متحمل تبعات جسام من أجل التطور والتقدم الثوري وأنه إذا كان قد أرغم على التوقف عن أعمال الحياة دهرا طويلًا فإنه يشعر بأن عليه أن يعوض ما فاته من تقدم ورقي، وأن يلحق بركب الحياة مستمدًا قوته من ماضيه العريق وطاقاته الكامنة ومن سر الأنظمة الجماعية التعاونية التي جاء بها الإسلام وأقرتها الأمم التقدمية الحديثة. وسوف يعمل المؤتمر على إرشاد الجماهير الشعبية وتوجيهها لكي تبني الحياة الإجتماعية والإقتصادية والزراعية

والتعليمية والصحية والداعية بناءً جماعيًا تعاونيًا يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها الثورية في أوساط الشعب بيد الشعب كما يساعد الشعب على تنفيذ أهدافه في أوساط الأجهزة الحكومية.

نحن المؤتمرين قد قررنا القرارات التالية:

١. يؤكد المجتمعون في المؤتمر إيمانهم بالجمهورية وتمسكهم بها كنظام للحكم في اليمن لا بديل له ولا محيص عنه حتى تتبدل الأرض ومن عليها لأنها هي النظام الذي جاء به الإسلام لأن الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته. ولذلك فإنهم يعاهدون الله على نصرة النظام الجمهوري وتدعيمه والدفاع عنه إلى آخر قطرة من دمائهم، يوالون من يواليه، ويعادون من يعاديه، ويعتبرون أعداءه اليهود والإستعمار والرجعية وكل من يصر على إفساد النظام الجمهوري وتشويه عظمته بالإستغلال والإنحراف أو التمييز بين المواطنين أو حرمانهم من حقهم في العدل والحرية والشورى. وإذا كان الشعب سيحارب الأعداء والمتسللين من الخارج فكذلك يعاهد الله على صيانة النظام الجمهوري من كل زيغ قد يحدث داخل الأجهزة الحكومية عملًا بقوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين).

٢. يقرر المجتمعون بأنهم وجميع من يمثلونهم من جماهير المدن والقرى والقبائل متضامنون فيما بينهم فالعدل لهم جميعًا، وهو حق مقدس، فهم متناصرون على هذا الحق ويد واحدة على كل من خالفه وعند الخلاف عليه فيما بينهم كفئات أو قبائل أو الخلاف فيما بينهم وبين أي مسئول حكومي فإنهم يعاهدون الله على أن لا يلجأوا إلى السلاح ولا إلى الخيانة وإنما يرجعون إلى تحكيم شريعة الله بواسطة الهيئة الدائمة للمؤتمر وهي بدورها تتصل بالجهات المختصة في الدولة.

٣. يضمن المؤتمرون لإخوانهم الفارين والشاردين الذين غرر بهم أعداء الشعب

الأمان وصيانة أعراضهم وأموالهم وعدم مؤاخذة أي فرد منهم بما أقترف من قبل عقد المؤتمر وإعلان الأمان لهم وهذا عهد يعاهد المؤتمر عليه الله عهدا أكيدا لا ينقض ولا يحل وعلى إخواننا الشاردين الإستجابة لنداء المؤتمر بعودهم إلى بلدهم ووطنهم آمنين مطمئنين لا يمسهم سؤ ولا مكروه ولا ينالهم أذى لهم ما لنا وعليهم ما علينا وليكونوا عند حسن الظن بهم من إحترام المواثيق والعهود وألاّ يحدثون حدثا ولا ينقضون عهدا وليعملوا باخلاص في سبيل جمهوريتهم العادلة المتمشية مع كتاب الله وسنة رسوله والمقيمة لشريعة الإسلام العاملة من أجل إسعاد الشعب ورفعه، ومن نقض هذا العهد والميثاق فهو خائن لله ولرسوله ولوطنه ويستحق العقوبة بحسب ما يقترفه والمؤتمر يقوم بأسم الشعب ضد من يخون أو يغدر بهذا الميثاق.

٤. قرر المؤتمر تكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب تحت قيادة شعبية تقوم بمواجهة كل متمرد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية ومقره الرئيسي مدينة عمران الخالدة.

٥. يطالب المؤتمر إعادة النظر في المرتبات من أول مسئول إلى آخر مسئول ما عدا من مرتبه ثلاثون ريالا وتقرر أن يكون الخصم من المرتبات كالتالي:

أ-من فوق (٣٠) إلى (١٠٠) يخصم (١٥).

ب-من (١٠٠) إلى (١٥٠) يخصم (٢٥). والوزراء وأعضاء مجلس الرئاسة يخصم ما فوق (٢٠٠) وتبقى لهم ثابتة.

جـ-لا يجوز أن يزيد أعلى مرتب موظف في الدولة عن (٢٠٠) ريال.

وهذا مؤقت ينتهي بإنتهاء المشاكل العسكرية.

٦. إن المؤتمر يعلن إستنكاره الشديد للعدوان البريطاني الإستعماري على بلادنا في حريب ويؤيد الحكومة فيما إتخذته وتتخذه ضد بريطانيا من إجراءات

سياسية في المجال الدولي أو حربية للدفاع عن المناطق المعتدى عليها، واننا نحن معشر المجتمعين بقبائلنا وعلمائنا وضباطنا وجنودنا وشبابنا لنشهد الله والعالم أجمع وهيئة الأمم بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي ضد العدوان البريطاني وإننا نتابع جهود حكومتنا الثورية فإن أجدت وسائلها السياسية لوقف هذا العدوان وإلاّ فأنا سنقابل العدوان بالمثل عملا بقوله تعالى «ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» وبالكلمة العربية الخالدة «نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا».

٧. إن شعبنا اليمني الوفي الذي يستفزه العدوان البريطاني السعودي لينظر في إعجاب وإكبار إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثورته ووقوفها إلى جانبه والدفاع عن حدوده وبذلها التضحيات الغالية في سبيل حريته ونهضته وهو يعاهد الله على الوفاء لهذا الدم العربي الغالي وسوف يربط مصيره بمصير هذا الشعب العربي الشقيق لتحقيق الاخوة العربية الاسلامية عملا بكتاب الله وسنة رسوله.

٨. يوجه المؤتمر بمناسبة إنعقاده تحيته الصادقة وثقته البالغة للرئيسين العظيمين جمال عبدالناصر وعبدالله السلال ويؤكد للعالم تأييدهما والسير وراءهما ويستنكر الدعايات المعادية و سخافاتها وإشاعاتها ويرجو للرئيس السلال الشفاء العاجل لكي يعود الى ممارسة واجباته ويبذل أقصى جهوده لإصلاح الأجهزة الحكومية، كما يرجو منه العناية الكاملة وتنفيذ ما يتعلق بالحكومة من قرارات المؤتمر وتوصياته.

٩. يراقب المؤتمر في قلق بالغ ما تذيعه محطة عدن الإستعمارية وتروجه عن الدعوة الإنفصالية المذهبية التي يروج لها المدعو عبدالرحمن البيضاني وعن الدس الوضيع بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، ويناشدون كل محطات الإذاعة بالقاهرة وكل وسائل الإعلام فيها أن ترد على هذه الدعوة المسمومة وتدين المدعو عبدالرحمن البيضاني بما يستحق حتى تطمئن خواطر أبناء الشعب.

١٠. يناشد المؤتمر ضمائر كل دول العالم وهيئة الأمم وكل المنظمات التابعة لها ويلفت أنظار الجميع إلى الفضائع المتكررة والإعتداءات الظالمة والمؤامرات الإجرامية التي يقوم بها الإستعمار البريطاني والرجعية السعودية ضد جمهوريتنا العربية وضد وحدة الشعب وأمنه وسلامته وكل ذلك من أجل أن يستنزفوا دمه وثروته ويعطلوا حركته ويعوقوا تقدمه ويحرموه من حقه الطبيعي في اختيار المصير الجمهوري الذي أرتضاه، كما يؤكد المؤتمر أن الجمهورية العربية المتحدة إنما جاءت بقواتها إلى اليمن لكي تحمي حدوده من العدوان السافر وتساعد شعبنا على أن يأخذ حقه في الحياة حرا مطمئنا آمنا من كل عدوان خارجي وهي بذلك إنما تعبر عن الضمير الانساني الشريف وعن كل القيم الإنسانية الفاضلة.

١١. يطالب المؤتمر جميع الشعوب العربية الشقيقة وكل المنظمات العربية والإسلامية الحرة أن تؤازر الجمهورية العربية اليمنية على نيل حقها وصيانة حريتها ووحدتها وأن تساعدها بكل الوسائل ضد كل أنواع العدوان وضد كل المؤامرات الإستعمارية والرجعية وأن تطالب حكوماتها على الأقل بقطع العلاقات مع الحكومة البريطانية والسعودية إذا كانت جادة في نصرة حقنا نحن عرب اليمن في الحرية والتقدم والرخاء لتستطيع اليمن السير في ركب الحياة الحديثة جنبا إلى جنب مع شعوب الأمة العربية الناهضة وللمساهمة في الخطى النضالية نحو الوحدة العربية الشاملة ولإسترداد حقوق عرب فلسطين المغتصبة.

١٢. يتابع مؤتمر عمران بفخر وإعتزاز موقف المؤتمر العمالي وحزب الشعب الإشتراكي في جنوبنا اليمني في نضاله المتواصل ضد الإستعمار والإنفصاليين راجيا لهما النجاح ومؤيدا كل مساعيهما الوطنية.

١٣. يؤيد مؤتمر عمران قرار الحكومة الذي أتخذته ضد الدعي عبدالرحمن البيضاني من سحب الجنسية اليمنية ومنعه من دخول أراضي الجمهورية

العربية اليمنية كما يقر إدانته وكل من يتعاون معه بأي شكل من الأشكال بالخيانة العظمى للشعب اليمني.

١٤. بناء على أن الثورة قد رسخت واستقرت وأن الجمهورية قد اصبحت في ضمان القوى الشعبية التي لا تقهر ولا تتقهقر ولا تخون ولا يعجزها تعقب الخائنين، فإن من حق هذه الجماهير أن تحترم الجمهورية رغبتها في تحويل محكمة الشعب العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق يتولون محاكمة جميع المتهمين الذين لم تصدر ضدهم أحكام أو من يتهم فيما بعد، ويجب أن يكون حكم هذه المحكمة الشرعية نهائيا متحررا من كل نفوذ غير نفوذ الشريعة السماوية لضمان حق الإنسان الأساسي من أن لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلاّ بعد محاكمة عادلة.

١٥. يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج إلى عمليات عسكرية في القضوات والنواحي أما المناطق التي يلزم بقاؤها فيجب أن تنحصر مهمتها في الشئون العسكرية فقط على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال والحكام والشرطة.

١٦. يطالب المؤتمر أعضاء مجلس الرئاسة بأن يؤدوا الأمانة التي في أعناقهم نحو شعبهم وبلادهم وسيحاسبهم على كل تقصير، كما يطالب المؤتمر باعتبار مجلس الشيوخ الأعلى هو المجلس الشعبي الذي يمثل الشعب على أن تنظم إليه اللجنة المركزية ومجموعة أخرى من العلماء العاملين وذوي الرأي الصالح بإختيار مجلس الشيوخ نفسه ويسمى مجلس الشورى اليمني ويتولى مناقشة وتوجيه المسئولين في أجهزة الدولة على أن يكون مجلسا دائما للبلاد ويبقى أعضاءه الحاليين ومن سينضم اليهم بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتم الإنتخاب العام في البلاد كما يطالب المؤتمر بتحديد المسئوليات وتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يخلون بواجبات وظائفهم

ومحاكمة كل من ينحرف عن واجبه أو يثبت عنه محسوبية أو رشوة أو ظلم أو أي شيء يضر بمصالح الشعب.

١٧. يجب على الحكومة تنفيذ رغبات الشعب اليمني المتمثلة في القرارات الصادرة عن مؤتمر عمران الخالد.

١٨. نطالب بتخصيص معتقلات سياسية.

١٩. إلغاء عقوبات العهد البائد وأساليبه المنافية لشريعة الإسلام العادلة.

٢٠. إعادة النظر في الرتب العسكرية التي منحت منذ قيام الثورة ولا يجوز منحها إلاّ لمستحقيها عن جدارة وذي الماضي الشريف.

٢١. تنتخب الهيئة العامة للمؤتمر أمانة عامة للمؤتمر تتولى التعقيب على تنفيذ قرارات المؤتمرسواء ما كان منها واجبا حكوميا أو شعبيا وتتألف الأمانة العامة من العلماء والمشائخ والشباب المستقيم ويكون مساعدا الرئيس والسكرتارية ضمن أعضائها.

٢٢. يؤكد المؤتمر أن أعضاءه جميعًا ومجلس شورى المؤتمر والأمانة العامة ورئاستها كلها مؤقتة تنتهي صلاحياتها بعد إجراء الإنتخابات كما يحل محلها في الجلسة القادمة للمؤتمر ولا يمنع هذا أن يرشح الجميع أو البعض أنفسهم للإنتخابات مرة اخرى.

٢٣. يعقد المؤتمر جلساته الدورية كل ستة أشهر ويجوز للأمانة العامة إستدعاء مجلس شورى المؤتمر في أي وقت تراه عند الضرورة.

٢٤. على الأمانة العامة أن تصدر خلال ستة أشهر قانون المؤتمر ومشروع ميثاق دائم ليتم إقراره في المؤتمر القادم بعد مناقشته.

٢٥. للأمانة العامة أن تستعين لتنفيذ قرارات المؤتمر بتأليف لجان من كافة الفئات وعليها أن تنشر تعاليم المؤتمر على جميع المواطنين وأن تساعدهم على تطبيقها بصورة ثابتة منظمة وأن تضع القوانين واللوائح التي تساعد على التنفيذ.

٢٦. نعاهد الله على أن ينصح كل منا في العمل لله ولرسوله وللحكام الجمهوريين الإسلاميين وعامتهم وأن نكون يدًا واحدةً مع الحق آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر أينما كان وممن كان مقيمين لكتاب الله وسنة رسوله وأن يحمي كل منا الآخر مما يحمي منه نفسه وولده وأهله مهما كان مستقيما على كتاب الله وسنة رسوله وأن من خرج عن كتاب الله وسنة رسوله وعن طريق الحق ومن خان العهد هذا فكلنا حرب عليه فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام.

٢٧. نطالب رئيس الجمهورية بأن يعدل الدستور وأن يكون لنا مجلس للوزراء بدلًا عن المجلس التنفيذي ويعين له صلاحيات كاملة. وعلى أبى الأحرار أن يعين مجلس الوزراء ونحن نحمّله هذه المسئولية بالنيابة عنا ونشدد بسرعة التنفيذ.

وقد صدرت القرارات في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٨٣هـ الموافق ٨سبتمبر١٩٦٣م

ملحق رقم ٨

نص إتفاقية التنسيق بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة الموقعة في يوليو ١٩٦٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

(إتفاق)

بين الجمهورية العربية اليمنية و الجمهورية العربية المتحدة

إيمانًا بحقيقة الوجود العربي، وتأكيدًا لوحدة الأمة العربية النابعة من الفكر الواحد والضمير الواحد والمصير المشترك، وتحقيقًا للأمل الذي يستمد روحه من حقائق التاريخ والواقع العملي، فإن الأمة العربية وهي تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها العظيمة تجد لزاما عليها أن تتمسك بوحدتها عقيدةً ونضالًا، وأن تعمل على العودة بالحياة فوق أرضها إلى صورتها الصحيحة وطبيعتها الحقة.

وإن الأمة العربية في نضالها لتدرك عن إيمان وتجربة أن التجزئة الحالية للوطن العربي ليست إلاّ صورة زائفة، تتمثل فيها أوضاع الفرقة المصطنعة، وتبدو معالمها في الحواجز التي فرضها الإستعمار وأقامها وفق أطماعه، لاستغلال الأمة العربية والسيطرة عليها.

ولقد وضح بالحق واليقين، أمل الأمة العربية حينما تحققت الوحدة العربية الرائدة التي تمت بإرادة الشعب العربي في سوريا ومصر، وقامت الـ ج.ع.م. بمشيئة الإرادة العربية الخالصة، تؤكد للوجود كله أن الوحدة ليست أملًا بعيد المنال إنما هي حقيقة ماثلة في الواقع العربي بكل أبعاده ومقوماته السليمة.

وسعت قوى الإستعمار والرجعية المتحالفة ضد الأمل العزيز لأمة العرب الواحدة، وتكاتفت عوامل الشر معًا لتدبير جريمة الإنفصال حتى تبقى الاوضاع المصطنعة

في الوطن العربي على النحو الذي فرضته لإغتصاب حق الانسان العربي. وقد أتضحت من وراء تنفيذ جريمة الإنفصال عبرة غنية بالتجربة، ألقت المزيد من النور أمام مسالك النضال العربي حتى تستبين دقائق الطريق أمام الشعب العربي ويتزود بكل ما يحمي وحدته في خطواته القادمة.

وتوهمت قوى الشر والظلم والإستعمار أن تيار النضال العربي سوف ينحسر ويتبدد بعد تنفيذ الإنفصال، ولكن الثورة التحررية للشعب العربي في اليمن ضد حكم السيطرة والإستغلال والتخلف جاءت دليلًا قاطعًا يؤكد حيوية الإنسان العربي ويكشف عن أصالة الشعب العربي وإصراره الذي لا يتزحزح على إنتزاع حقه في الحرية والعدل الإجتماعي وقد دعت اليه شريعة الله ونادت به رسالة نبيه الكريم، فكانت ثورة اليمن نقطة تحول كبرى في تاريخ النضال العربي.

إن ثورة الشعب اليمني تفجرت رغم الظروف القاسية التي أحاطت به وصنوف الإرهاب الشديد التي سلطت عليه. وأثبتت الثورة اليمنية الإرادة العنيدة لنضال الشعب العربي وصدقه الثوري وتمسكه بضرورة تغيير حياته تغييرًا عميقًا لتحقيق آماله العربية الواسعة. وتحركت عوامل الشر متحالفة مع الإستعمار، تواجه ثورة اليمن وتلقي بكل ثقلها للقضاء عليها وتنفيذ جريمة جديدة ضد الحق الشرعي للشعب اليمني في الثورة والحرية والتطور.

لكن طريق النضال أمام الأمة العربية كان قد تحصن بالتجربة المستفادة من الإنفصال. وإيمانًا من الـ ج.ع.م. بمسئولياتها كقاعدة للنضال العربي في تدعيم الحرية العربية وحماية الحق الشرعي للأمة العربية من كل عدوان على مقدساته فقد بادرت بالوقوف إلى جانب ثورة الشعب اليمني منذ اللحظة الأولى التي كشفت فيها قوى الشر العدوانية عن نواياها.

وقدمت الـ ج.ع.م. كل أسباب العون والمساعدة والقوة للثورة العربية في اليمن، وخاضت معها معركة الحياة والحق والحرية ضد العدوان الإستعماري الرجعي المسلح حتى تأكد النصر للشعب العربي اليمني.

وكتبت دماء الابطال من الشعبين المصري واليمني سطور الوحدة الحقيقية التي

ستبقى بقاء الخلود، في الوقت الذي كانت تكتب هذه الدماء سطور النصر للثورة العربية الكبرى وللإنسان العربي. فقد فرضت المعارك المشتركة، فوق أرض اليمن، الوحدة القوية بين الشعبين حين أمتزج دم الأبطال في ميادين القتال البطولي ضد أعداء الأمة العربية وتقررت هذه الوحدة العميقة في ساحات الجهاد قبل أن تجري بشأنها محادثات لإقامة أجهزة لتنسيق خطوات الوحدة وتنفيذها دستوريًا.

وأرتبط الشعبان بمفهوم ثوري واحد من أجل إقامة مجتمع الكفاية والعدل الذي يستهدفه النضال الإجتماعي العربي ويسعى اليه بعونٍ من الله وعلى هدي من تعاليم الإسلام الحنيف ليكون للوحدة العربية مضمون إجتماعي إلى جانب مضمونها السياسي، يعبر عن إصرار الشعب العربي على إقامة عهد جديد حر للإنسان العربي الحر.

وسعيًا إلى تحقيق هذا كله، وإنطلاقًا من قاعدة راسخة الأساس، وبإسم الله وعونه، ونيابة عن شعبي الجمهورية العربية اليمنية والـ ج.ع.م. وحكومتيهما فإن الرئيسين

عبدالله السلال	و	جمال عبدالناصر
عن الجمهورية العربية اليمنية		عن الجمهورية العربية المتحدة

إتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يشكل مجلس تنسيق مشترك من الجمهورية العربية اليمنية والـ ج.ع.م. من رئيس الجمهورية العربية اليمنية ورئيس الـ ج.ع.م. وعدد من الأعضاء.

المادة الثانية:

أ. يجتمع مجلس التنسيق المشترك مرة كل ثلاثة أشهر كما يجتمع في الحالات الضرورية بإتفاق رئيسي الجمهوريتين المتعاقدتين.

ب. مقر مجلس التنسيق المشترك مدينة القاهرة ويجوز دعوة المجلس للإنعقاد في جهة أخرى بناء على إتفاق الرئيسين.

المادة الثالثة:

قرارات مجلس التنسيق المشترك إلزامية ونافذة بمجرد تصديق المجلس عليها عدا القرارات التي تحتاج إلى إستصدار قانون فيكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

المادة الرابعة:

يجري العمل بمجلس التنسيق المشترك طبقا للائحة الداخلية التي يضعها المجلس وتصبح نافذة المفعول بمجرد إقرارها من المجلس.

المادة الخامسة:

يختص مجلس التنسيق المشترك بما يلي:

أ. دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين.

ب. تخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ج. تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي الجمهورية العربية اليمنية والـ ج.ع.م. عن طريق التنظيمين الشعبيين في البلدين، والعمل على توحيد التنظيمين في المستقبل.

المادة السادسة:

أ. تعين كل من الحكومتين أعضاءها في المجلس على النحو التالي:

١. ثلاثة أعضاء متفرغين على أن يكونوا بدرجة وزير.

٢. ثلاثة أعضاء غير متفرغين من بين أعضاء الحكومة.

يقوم الأعضاء المتفرغون بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس التنسيق المشترك وتنسيق

الأعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات والتوصيات إلى مجلس التنسيق المشترك عند إنعقاده.

يجوز لمجلس التنسيق المشترك أو اللجان المشتركة دعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور إجتماعاتها إذا أقتضت الضرورة ذلك.

المادة السابعة:

تنشأ المنظمات المشتركة التالية:

أ. اللجنة السياسية

ب. القيادة العسكرية

ج. اللجنة الإقتصادية

د. لجنة الثقافة والإعلام

هـ. لجنة توحيد الفكر

و. لجنة التنظيم الشعبي

ز. أي لجان أخرى تقتضي الضرورة تكوينها

وتقوم هذه اللجان بدراسة وإعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من هذا الإتفاق والموضوعات التي تحال عليها من مجلس التنسيق المشترك.

المادة الثامنة:

أ. تختص القيادة العسكرية المشتركة بتنسيق وتسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة كما تتولى قيادتها وقت الحرب.

ب. تتخذ القيادة العسكرية المشتركة التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطر الحرب ويعتبر أي إعتداء أو تهديد بالإعتداء على أي من الدولتين موجهًا للدولة الأخرى.

المادة التاسعة:

للمجلس أمانة عامة مقرها القاهرة ويتولى إدارتها أمين عام بدرجة وزير وتختص بما يلي:

أ. توجيه الدعوة لعقد مجلس التنسيق المشترك

ب. تحضير الموضوعات التي يبحثها المجلس

ج. تدوين محاضر جلسات مجلس التنسيق المشترك والمنظمات المشتركة ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

د. وضع ميزانية المجلس والأمانة العامة والمنظمات المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة.

المادة العاشرة:

أ. تدفع ميزانية مجلس التنسيق المشترك والمنظمات المشتركة الحكومتان المتعاقدتان بحيث تتحمل الـ ج.ع.م. تسعين في المائة من ميزانية المجلس وتتحمل الجمهورية العربية اليمنية عشرة في المائة منها.

ب. تدفع كل دولة الرواتب والتعويضات الخاصة بالأعضاء والموظفين المعينين من قبلها وفق أنظمتها المالية الخاصة بها.

المادة الحادية عشرة:

ليس في أحكام هذا الإتفاق ما يمس الحقوق والإلتزامات المترتبة والتي قد تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. وليس في الأحكام المتقدم ذكرها كذلك ما يخل بأحكام أي إتفاقية معقودة داخل نطاق الجامعة العربية.

المادة الثانية عشرة:

يبقى هذا الإتفاق نافذ المفعول حتى إتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة الوحدة.

المادة الثالثة عشرة:

يعتبر الإتفاق نافذًا بمجرد التصديق عليه بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

حرر هذا في القاهرة بتاريخ ٤ من ربيع الأول سنة ١٣٨٤هجرية الموافق ١٣ يوليو تموز سنة ١٩٦٤ ميلادية من نسختين أصليتين وأحتفظ كل من الطرفين بنسخة منهما وتودع صورة من الإتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

عن الجمهورية العربية اليمنية

عبدالله السلال

السيد أحمد محمد نعمان

السيد عبدالرحمن الإرياني

السيد عبدالله جزيلان

السيد حمود الجايفي

السيد محمد محمود الزبيري

السيد عبدالقوي حاميم

السيد عبدالله الضبي

السيد عبدالله بن حسين الأحمر

السيد عبدالسلام صبره

السيد عبدالكريم العنسي

السيد محمد قايد سيف

السيد محمد علي الأسودي

السيد علي بن علي الرويشان

السيد علي محمد سعيد

السيد حمود بيدر

عن الجمهورية العربية المتحدة

جمال عبدالناصر

السيد زكريا محي الدين

علي صبري

السيد الدكتور عبد المنعم القيسوني

السيد محمود رياض

المشير عبدالحكيم عامر

السيد أنور السادات

السيد الدكتور محمود فوزي

السيد الدكتور حسين خلاف

السيد السفير أحمد شكري

السيد عبدالغني علي أحمد

السيد أحمد الرحومي

السيد حسن مكي

السيد أحمد سيف الشرجبي

السيد أحمد علي جرعون

السيد السلطان حسين الرصاص

السيد علي العنسي

السيد محسن السري

السيد سنان أبولحوم

السيد أحمد العواضي

السيد أحمد المروني

السيد عبدالغني مطهر

ملحق رقم٩

صورة رسالة القاضي محمد محمود الزبيري الموجهة إلى الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني والشيخ محمد علي عثمان في ديسمبر ١٩٦٤م

١٩٦

الإخوان الأستاذ أحمد نعمان والقاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان حياكم الله

بعد التحية . وصلنا إلى صنعاء وعرضنا على الجماعة ما أكتبه السفراء القاهرة فلم يوافق المشايخ على هذا الرأي باعتبار أن العزم الى القاهرة قبل التوصل إلى نتيجة مع المشير معناه المكانة التعرض لضغوط مختلفة قد يكون من نتائجها اجراء نوع من المصالحات قد تفشل الموقف كله أو أننا قد نصل إلى حرج الأزمة في عدم الثقة التي تعرفونها . لذلك فقد تم التشاور مع المشير عدة مرات ولكنه قد أبدى موافقته على المشروع ووعد الإخوان بذلك وفي يوم وصولنا حدثت الأزمة المدبرة التي سمعتم عنها والتي لا تخفى أغراضها . ولكن في اجتماع أخير بيني وبين المشير بعد أن فوضت من قبل الجماعة أبدى المشير اعتراضه على اسم المجلس الجمهوري واقترح تغييره إلى اسم المجلس الاستشاري بنفس الاختصاصات وطبيعة الحال رفضنا ذلك رفضاً قاطعاً واقترحنا إذا كان لابد من تغيير الاسم إلى تغييره باسم مجلس الرئاسة وهذا في نظري أكثر أهمية من الناحية الشكلية من اسم المجلس الجمهوري وإن كان ذلك سيثير بعض ردود الفعل على أساس العودة إلى مجلس الرئاسة السابق ولكن ذلك لا أهمية له إذا ما بقيت الاختصاصات كاملة لهذا المجلس . من ناحية أخرى أبدى المشير رغبته في الاطلاع على التوقيعات التي لديكم وليس هناك مانع من ذلك حتى نقفل كل باب للمماطلة ولذلك فلابد من إرسال دفتر التوقيعات التي لديكم وهذه التوقيعات موجودة لدى الأخ محمد عبد الواسع حميد فخذوها منه فوراً وأرسلوها إلينا وعرض الرئيس الاطلاع على توقيع بعض الإخوان وسأحتفظ بها لدي . وأخيراً فقد رأى المشير أن يصاغ المشروع صياغة قانونية بواسطة المستشار القانوني وهذا أيضاً قبلناه . بعد ذلك كله يمكن تشكيل المجلس والحكومة ثم العزم إلى القاهرة لعرض وجهة النظر الجديدة وتحديد الصلاة تحديداً قانونياً .

قد أتصور أنكم سترون أن الموقف تزال ما فيه ولكن مع تأييدي لهذا الرأي أرى أن نسارع إلى الصلاة مع الصلابة وعدم التراجع في حشو .

وتلخيصاً لكل ذلك فقد تم الاتفاق مع الرئيس على ما يأتي :

١) الموافقة على تنفيذ المشروع
٢) تغيير اسم المجلس إلى مجلس الرئاسة
٣) الاطلاع على التوقيعات التي لديكم
٤) صياغة المشروع صياغة قانونية

أخيراً بلغوا تحياتنا إلى جميع الإخوان وحسنوا فيكم بأمل جديد والسلام

هذا كله مع الشعور بضرورة الاحتياط ضد كل أمر مرجفين
وتحيتي الشكر

أخوكم
محمد محمود الزبيري
٢٤/١١/٦٢

ملحق رقم ١٠

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة الموجهة للقاضي عبدالرحمن الإرياني بخصوص خروجه إلى حرف سفيان مبعوثا من الفريق العمري والفريق القاضي والسفير شكري إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. يناير ١٩٦٥م

بسم الله

سيدي الأخ القاضي الوجيه عبدالرحمن بن يحي الإرياني حياكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله

تناولت رسالاتكم المرفقة صحبة الأخ الوزير وصحبة الأخ الجمالي وقد صادف أننا ذهبنا إلى حرف سُفيان، حيث يقيم الأخ الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ولم نعد إلاّ بعد عصر الجمعة، وقد كان أسفنا كبير عند ما تأخرت الرسالة إلى بعد عودنا، أما الرسائل الأولى فقد وصلت كلها إلى الأخ عبدالله كما أرسلت جميعها ووصلت إلى الأخ العزي حسب تأكيد الأخ محمد الفسيل والأخ عبدالملك اللذان اتفقنا معهما في سفيان، وقد اجتمعنا بالأخ عبدالله أنا وسنان والأخ علي بن علي الرويشان ومجاهد أبو شوارب وأبلغناه تحية العمري وأنور القاضي وأحمد شكري، كما أبلغناه توصياتهم بأن يحذر الإنجراف مع أمين ابو رأس الذي يعيش من أجل نفسه والذي لا يهمه غير أغراضه، وقد أنتهزنا فرصة السفر بعد أن إتخذنا كل وسائل التمويه وشرحنا للأخ عبدالله كلما ينطوي عليه الموقف من المشاكل والغرائب وقلنا له إن المسئولين العرب ومعهم العمري يضيقون بالمؤتمر ويطلبون منه رفض الموافقة وإننا بدورنا نطالب ونلح في عقد هذا المؤتمر وفي

حل مشكلة الحرب وفي إيجاد الكيان اليمني الذي أصبح في عالم العدم، الشيخ عبدالله كما تحبون وأكثر وعنده التصميم الكامل وما أخره إلاَّ تأخر القاضي العزي والشيخ أمين، فقد كان تم الاتفاق على الاجتماع في سفيان وفعلًا وصل الشيخ أمين والقاضي محمد ومعهم جميع مشايخ ذو غيلان وأخرى أربعمائة وفعلًا دخلوا أرض سُفيان ولم يبق بينهم وبين المركز الذي كنا فيه غير مسافة ساعتين اختاروا أن يتأخروا هناك لوجود الماء والمرعى وطلبوا من الأخ عبدالله أن يصل إليهم وإذا صمم على وصولهم إلى المركز فهم مستعدون، وقد وافق عبدالله على رأيهم بعد أن تم اتفاقنا معه على كل شيء وعلى البت في الحل النهائي الذي تضمنته شفرتكم وعلى التصميم على المؤتمر وقد اخترنا نحن أن نغادر سفيان وأن لا نحضر لئلا يكتشف أمرنا فنكون قد خسرنا ما بقي من الثقة البسيطة في صنعاء، وستصل التفاصيل بنتائج الاجتماع في هذه اليومين.

بعد أن علمنا إن أحمد شكري يضيق بالمؤتمر ولا يوافق عليه ومثله العمري سلمنا الرسالتين إلى السفير العراقي والسفير الجزائري وتفاهمنا معهم كثيرًا وهم مع الأيام يزدادون إقتناعًا، وأكدوا أنهم قد شرحوا إلى حكوماتهم ما نريد وأكثر مما نريد، كما أطلعناهم على رسالة أحمد شكري وعلقوا عليها وصرحوا إن التصميم على مقاومة المؤتمر يُعبِّر عن سوء النوايا والتصميم على بقاء المشاكل وسأسلم أحمد شكري رسالته بعد الآن.

بعد أن وصلنا إلى صنعاء واتصلنا بالعمري وأنور وشكري وشرحنا لهم موقفنا مع الأخ عبدالله، وأكدنا لهم أن الأخ عبدالله حريص على المصلحة وعلى تحقيق حياة السلم وأنه أسمى وأعز من أن ينجرف وأن يصدق ما لا يعتقد أنه الخير والصواب، كما شرحنا لهم موقفه وشعوره بالنسبة إلى الجمهورية العربية وفضلها الكبير على ثورتنا وأنه أحرص الناس على الاحتفاظ بهذا الجميل بعد هذا شكروه، ثم لما تكلمنا عن وصول الزبيري ومشائخ ذوغيلان إليه للتفاهم أخذ شكري يعلق عن الغرض الذي يرمي إليه هذا الاجتماع، فقلنا ان الغاية منه هو التفاهم والاتفاق على ما يضمن مصلحة الجميع وهناك ساد الوجوم وهناك تكلم العمري ويقول

ما دمنا قد كسبنا الشيخ عبدالله، فهو جدير بإقناع الزبيري وأبو رأس على عدم الموافقة على المؤتمر ثم يعلق أحمد شكري ويقول نتمنى بشرط أن يكون الأخ عبدالسلام قد وثق من هذا فقلت لهم أنا مقتنع بأن الشيخ عبدالله لا يوافق على حاجة لا تتفق مع المصلحة ولا ينجرف بدون تفكير وإرادة وستصل إلينا أخباره بعد الانتهاء من هذا المجتمع ونعرف رأيه الأخير.

أُكرر القول فأقول إنه تم الاتفاق على الاتصال الذي تضمنته الشفرة ويبدو أن الطريق إلى الاتصال مهيئة وربما يتم في هذا الأسبوع والاجتماع الذي تم أمس وقبل أمس في سفيان يعتبر خطوة كبيرة إلى المؤتمر العام وستصل الأخبار عن النتائج في هذا الأسبوع.

سفرنا إلى سفيان كان مفاجئة بالنسبة إلى القيادة العربية وإلى أحمد شكري وقد فزعوا واتصلوا بالعمري وقال إن ذلك تم بموافقته والواقع أن موافقته كانت على أساس التأجيل إلى بعد ثلاثة أيام، ولكننا غامرنا وصرح سنان لأنور القاضي أنه ليس من صالحكم أن تحاسبونا على إتصالاتنا وليس من صالحنا أن نستأذنكم ما دام يوجد هناك ثقة، فقالوا إننا نشكركم ونشجع على كلما تعملوه ما دمنا واثقين منكم.

اطمئنوا فحرمل وأبو ذيبة وغيرهم لن يستطيعوا أن يؤثروا على الشيخ عبدالله مهما أتخذوا من وسائل الإغراء فالشيخ عبدالله يعرفهم تمامًا، وقد تكلم أمامنا عنهم وأصحابهم يرفضونهم ويصارحونهم وينسبون إليهم الخيانة وصدقوا أنهم لن يتمكنوا من مواجهة أصحابهم الذين تحت مشيخهم وقد أصبحوا في نظرهم مجرمين.

الرسائل التي أرسلتموها صحبة الولد محمد الكستبان كلها وصلت وسنرسلها صباح غد مع ما وصل من الولد علي أبو الرجال والأخ الوزير.

صدر ما ترونه من الأعداد الأخيرة لصوت اليمن، وقد وصل منها إلى صنعاء عدد كبير، أنور القاضي يؤكد أنه لن يشك في إيمان الإرياني وفي عقله الكبير

ولكنه لا يعرف نعمان مثل معرفته للإرياني، وقد أكدنا له أن نعمان هو أستاذ الجيل وأبو الأحرار والرجل الذي قضى حياته في الجهاد وتجرع من أجل بلاده أنواع المصائب والناس كلهم يعترفون له بهذا، وأكدنا له أنه لا فرق في نظر الأحرار بينه وبين الزبيري والإرياني، وإذا كان يوجد له منافسين مستغلين يعملون في تشويه سمعته فإنهم لن ينجحوا لأن الناس كلهم يعرفونه. فقال جميل ونحن نحرص على صداقة كل المخلصين.

مجاهد حسن غالب يكتب إلى السلال رسالة أرسلها أمس يقول فيها: بإسم الصداقة والإخاء أقدم نصحي بأن تستعيدوا صداقة الإرياني ونعمان وتعملوا من أجلها كل المستحيل فالناس كلهم يسخرون وينقمون على التصرفات الأخيرة ومن المصلحة أن لا يتركز الناس الذين عرفهم الناس أنهم مستغلون وفاشلون وتنسوا إخوانكم الذين لا يبتغون غير المصلحة وتحقيق أهداف الثورة تحياتي وتمنياتي والله يرعاكم والسلام عليكم ١٩ شوال ٨٤.

(أضاف الى الرسالة الشيخ سنان أبولحوم مايلي:)

حفظكم الله ورعاكم، ما حرره الأخ الوجيه فيه الكفاية وأنا من طريق المجاملة احاول أن يقنعوا الجماعة وان كنت أيأس أنهم يفهمون مصلحة أنفسهم قبل مصلحة اليمن، وقد صرحت لأحمد شكري بهذا وقلت لسؤ الحظ أنكم لم ترحموا أنفسكم وقد يكن صدق كلما تقوله ولكن هذا هو المحنة عدم التعمق وعدم احترام الناس ولو كنتوا تعرفوا الحقيقة ما تورطتوا وانجرفتوا مع من لا ينفع وقلت ان القوة أو التهديد بها لن يزيد الموقف إلاّ تعقد وضربنا لهم مثل بتجربة سنتين ونص ولا مسئلة كانت أساليب القوة هي الحل ومن هذا كلام طويل.

والأخ عبدالله بن حسين عاقل وسار يفكر مع الجماعة وانا لدي يأس قاطع من أن نصل إلى حل وبالنسبة لمطيع فهذا شيء معروف لديهم من مناسبون ان نقاوم أجدادنا يحيى لها الجميع أخوكم ابو الأحرار. صدر ما ترون إلى العقيد صالح من الأخ العزيز

(ثم أضاف القاضي عبدالسلام صبرة إلى الرسالة مايلي)

بعد هذا تجدد عزم العمري وأنور وأحمد شكري وعادوا وسئلت العمري وقال: نأسف لفوات فرصة الاجتماع بكم، كما اتفقت بالسفير احمد شكري وقال لي إنه كان يتمنى أن يتحدث معكم وقد علمت انه يوافق على المؤتمر على أساس أن يكون ضد العدو الخارجي وبشرط أن يكون حكومي وشعبي في وقت واحد وإذا تم الخلاص من العدو الخارجي فإنهم لا يعارض أي مؤتمر شعبي أو أي اجتماع مهما كان نوعه.

عملية بث الفرقة بين الشيخ عبدالله وأمين معروفة وقد عرفها الطرفان وتكلمنا عنها وموقفهما مضمون. ما بلغكم أن ثم لغم وقع في خمر لا أصل له ولا صحة. رسائلكم الأخيرة المرسلة مع يحيى ومع الولد عبدالله وصلت، كما وصلت الأولى وتسلمت كلها ونحن منتظرون نتائج الاجتماعات الأخيرة.

السفير الجزائري والعراقي يقولون أنه لن يتم الاتفاق على عقد المؤتمر إلاَّ بعد الخلاص من أشياء لا بد منها وهم معنا على أساس إكمال التفاهم والاتفاق على الشروط اللازمة ومعنا اليوم موعد للاجتماع بهم وبأحمد شكري وهذا التصريح جاء أخيرًا وليس معنى هذا أنهم يعارضوا المؤتمر والمهم كما قلت لكم هو معرفة نتائج الاجتماع الأخير في سفيان.

يحيى الكوكباني سيتوجه غدًا.

١٩٦٥/١/٤

بسم الله

سيدي الأخ القاضي الوجيه عبد الرحمن بن يحيى الإرياني حفظكم الله ورعاكم

تناولت رسالتكم المرفقة صحبة الأخ الوزير وصحبة الأخ الجمال وقد صادف
انتدابهما الحضور سفيان حيث قدم الأخ السيد عبد الله حسن الأحمر ولم نعد
الا بعد عصر اليوم وقد كان استنابكم عندما تأخرت الرسالة الى بعد عودنا
اما الرسائل الأولى فقد وصلت كلها الى الأخ عبد الله كما ارسلت جميعها
ووصلت الى الأخ الذي حبس بالكبد الأخ محمد السهيل والأخ عبد الملك
اللذان اعتصما معنا في سفيان وقد اجتمعنا بالأخ عبد الله انا وسفيان والأخ عقيل
رجل ورسفان وجاهد ابو سوارب وابلغناه تحية العمري وابو الشاطبي
واحمد شكري كما ابلغنا توصياتكم بان يحذر الانجراف مع امثال ابو راس
الذي يعمل لمراحل نفسه والذي لا يهمه غير اغراضه وقد انتهزنا فرصة السفر
بعد ان تحدثنا كل وسائل التمويه وشرحنا للأخ عبد الله كما سيطرأ على الموقف
من المشاكل والغرائب وقلنا له ان المسئولين العرب ومنهم العمري يصيغون للمؤتمر
ويطلبون منه رفض المرافعة وانما يدورنا نطالب ونلح في عقد هذا المؤتمر
وفي حل مشكلة اليمن وفي ايجاد الكيان اليمني الذي اصبح في عالم العدم
الشيخ عبد الله كما تعلمون واكثر وعنف التصميم القاطع وبالأخره الا تأخر القاضي
العمري والشيخ امين فقد كان تم الاتفاق على الاجتماع في سفيان وفعلا
وصل الشيخ امين والقاضي محمد ومعهم جميع مشايخ ذو غبلان وآخرين
ارسحانية وفعلا دخلوا ارض سفيان ولم يمض يومهم وسير المركز الذي كان يسير
غير مسافة ساعتين اخبارنا ان تأخروا اضطرارا لوجود الماء

ملحق رقم ١١

صورة رسالة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للقاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان. فبراير ١٩٦٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة العلامة القدوة القاضي عبد الرحمن الإرياني وسيدي الأب الكبير الأستاذ الجليل نعمان

حفظكم الله وتولاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأرجو لكم من الله دوام الصحة وكل عام وأنتم بخير

تشرفت بوصول رسالتكم المرسلة من صنعا صحبة الأخ مجاهد البوشوابي

وتلوت جميع ما جاء فيها وصار مفهوم وإني لأشكركم على التفصيل الواضح وعلى موقفكم الذي زادنا فخراً واعتزازاً بكم وإيماناً إلى الإيمان الذي تتمتعون به في قلوبنا

هذا ولقد وصل إليّ في نفس اليوم الذي وصل فيه الأخ مجاهد يوم الأحد وصل الفريق

النور القاضي مرسل من المشير عبد الحكيم عامر بعد أن طلبني واعتذرت بالموقف

لديناً ولم أعتذر إلا أنها وصلتني رسالتكم بواسطة العقيد عيشة كامل فاعتمدتها ولم أصل

برقيتكم الأخيرة المفيدة لوصولي إلى يوم السبت وأنا أنتظر الفرائس ويضرهذا والى الآن

وأنا أكتب لكم هذا وأنا ملقى على سرير هذا وسأبلغكم التي للقاضي

محمد الزبيري سوف أرسلها بعد غد الأربعاء إن شاء الله وسوف أكتب له وللأخ

أمين البوري أن يأتي حضوركم لعقد المؤتمر الذي يدعوننا إليه إما في تعز أو في عدن

وقد عرضت الموضوع على الفريق النور القاضي ووافق على عقده عندنا

ولم يوافق على عقده في جبل برط ووافق أيضاً على حضور من يحب حضوره

من صنعا مثل القاضي عبد السلام صبرة والتقوى والوجيه والرويشان ومن أردنا

فإذا استصوبتم حضوركم فأننا نتشرف وسيكن في حضوركم البركة وإن ما لم

تزوروا بتعليماتكم مع القاضي عبد السلام صبرة ولم أعرض عليه الموضوع الأكيد

يكون عقد المؤتمر غير مستنكر وسوف أكتب للقاضي عبد الملك وللعزي الفضيل يحضروا

إلى هنا ونكلفهم بالمهم في حضوركم أو في حضور القاضي عبد السلام يزودنا بالتفصيل

بالكفاءة من الإرشادات هذا وقد اعترض علينا الفريق القاضي موضوع الخلافات القائمة

وأنكر علينا قيام مثل هذه الخلافات في هذه الظروف الراهنة وأنها جعلت السعودية بغير

موقف وبطل أن يكن محمد الحسين على أكمل الجمهورية وأن وأن وركز اللوم علي وعلى القاضي

محمد الزبيري أكثر وطلب إبداء رأيي فأجبته أن السبب في حصول الخلاف وتدهور

الموقف هو العمر والسلال وقلت له أن المقترحات التي قدمتوها هي منا جميعاً

وعلى لساننا جميعاً وبإطلاع جميع من لهم الحل والعقد في البلاد وأنها مطلب الشعب عادلة

ملحق رقم ١٢

رسالة القاضي عبدالسلام صبرة الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والتي يشكو فيها من المخابرات المصرية. فبراير ١٩٦٥م

بسم الله

سيدي الأخ القاضي العلاّمة وجيه الدين عبدالرحمن بن يحي الإرياني حياكم الله والسلام عليكم ورحمة الله

وبعد فأكتب اليكم هذا الخطاب بمناسبة عزم الأخ الضياء ولم يكن لدينا ثم جديد سوا أن السفير أحمد شكري طلبني ودعا السفير الجزائري وشرح موقفه معكم بالنسبة إلى المؤتمر المزمع على عقده وانه تفاهم معكم على ما يترتب على المؤتمر من سؤ السمعة الخارجية وتشجيع الأعداء مادام المؤتمر يقوم على فكرة شعبية لا علاقة له بالحكومة ويقول أنه كان ولا بد من الإجتماع فيجب أن يتم هذا على أساس أن يكون اجتماعي شعبي وحكومي في وقت واحد يضمن بتوحيد الكلمة وبالاتفاق على أن الشعب والحكومة ضد العدو الخارجي وانه لا خلاف بين الشعب والحكومة، كما افاد انه شبه موافقون على هذا وانها ستصل منكم رسالة مفصلة إلي، وقد أكدت له اننا ضد العدو الخارجي كما أن الشعب لا يشكو إلاّ من سؤ الأوضاع ومن الأزمة الإقتصادية والحربية ولا يطلب إلاّ الإصلاح فقال بعد كلام طويل انهم متفقون معنا على ضعف الرئيس وكلما يهمهم هو الإصلاح وأن يساعد اليمنيون نفوسهم بنفوسهم وانه مستعدون للمساعدة في الحدود التي يتفق عليها اليمنيون والأمر متوقف على وصول رسالتكم.

أحوال القاضي محمد ورفاقه كالآتي محمد الفسيل وعبدالملك في حوث، علي بن ناجي الشايف سافر الى السعودية، القاضي محمد يلح في طلب وصولنا، تقرر عزم الأخ سنان والأخ علي بن علي الرويشان إلى الأخ الشيخ عبدالله بن حسين للتفاهم.

من أغرب الأشياء أن رسالة من القيادة العربية أرسلت إلى الأخ اللواء حسن العمري يقولون فيها أنني ذهبت إلى الأخ عبدالله بن حسين بطريقة سرية، وأنني ذهبت مع الرعيني والدفعي وجماعة من الضباط إلى الحديدة لنتآمر، وأن رسالة من الأخ القاضي عبدالكريم العنسي محررة إلي يقول فيها أنه تم اتصاله مع سلطان لحج كما تم الإتفاق معه على أن يزود قضية الأحرار في اليمن عن طريق بريطانيا بكلما يحتاجونه للقيام بمقاومة الأوضاع الراهنة والحكومة الجديدة وأن هذه الرسالة عثر عليها عند فلان شجاع الدين، وقد استطعت أن أقف الموقف الصارم الحاسم وأكون صريحا إلى أبعد الحدود والصراحة، وقفت مع أنور القاضي أولًا ثم مع العمري ثانيًا وقد تأثر العمري لهذه العمليات السخيفة ولهذا الاسلوب الغريب، كما أستطعت أن اقنع الفريق القاضي بأنه إذا لم يفكروا في حل مشكلة المخابرات فأنهم سيتعبوا بدون أي فائدة، وقد علموا عن طريق العمري انهم غالطون ومخطئون وان استمرار هذا الاسلوب لا يوافق عليه، ويجب أن يعرف الأخ الوجيه عبدالكريم هذا.

رسائلكم الأخيرة ارسلت ووصلت ايضا، تقبلوا تحياتي العظيمة والسلام. ١٥ شوال سنة٨٤ (الموافق ١٩٦٥/٢/١٧م)

اخوكم

عبدالسلام صبرة

بسم الله

سيدي الأخ القاضي العلامة وجيه الدين عبد الرحمن يحيى الإرياني حياكم الله السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فأكتب لكم هذا الخطاب بمناسبة عزم الأخ الضباء ولم يكن له سابق حديث سواء
الى السفير أحمد شكري طلبني اليه ودعا السفير الجزائري وكرم موقفنا معكم بالنسبة الى المؤتمر
الذي المزمع على عقده وانه تفاهم معكم على ما سيترتب على المؤتمر من سوء السمعة الخارجية
وتشجيع الاعداء، مادام المؤتمر يقوم على فكرة شعبية لا علاقة له بالحكومة ويقول
انه كان ولابد من الاجتماع فيجب ان يتم هذا على اساس ان يكون اجتماعي شعبي وحكومي
ان دعت واحد بعض يتوحد الكلمة وبالاتفاق على ان الشعب والحكومة ضد العدو الخارجي
وان لا خلاف بين الشعب والحكومة كما افاد انه شبه موافق على هذا، وانا سنصل مع
رسالة منفصلة الى وقد اكد لي انه ضد العدو الخارجي كما ان الشعب لا يشكوا
الا من سوء الاوضاع ومن الازمة الاقتصادية والحربية ولا يطلب الا الاصلاح
فقال بعد كلام طويل انهم متفقون معنا على هدف الرئيس وكل ما يهمهم هو الاصلاح
وان مساعد الميتين نفوسهم شعوبهم وانه مستعد ان يساعده في الحدود التي
يتفق عليها اليمنيون والامر موقوف على وصول رسالتي

احوال القاضي محمد ورفاقه كان محمد العسيل عبد الملك في حوث، علمنا اجل ان
مسافر الى السعودية، القاضي محمد يلح في طلب وصولنا، تقرر عزم الاخ سلطان
والاخ علي الرويشان الى الاخ الشيخ عبد الله حسين للتفاهم

من اغرب الاشياء ان رسالة من القيادة العربية ارسلت الى الاخ اللواء الحربي
يقولون فيها انني ذهبت الى الاخ عبد الله حسين بطريقة سرية، وانني ذهبت
من الرعين والدعي وجبايم من الضباط الاكديين لمتآمر، وان رسالة
من الاخ القاضي عبد الكريم العنسي محررة الى يقول فيها انه تم اتصال مع سلطان
لحج لكي تم الاتفاق معه على ان يزود قضية الاحرار في اليمن عن طريق بريطانيا
فكلها محتاجو للقيام بمقاومة الاوضاع الراهنة والحكومة الحديدية وان هذه الرسالة
عثر عليها عند فلان شجاع الدين، وقد استطعت ان اقف الموقف الصارم
الحاكم واكد ... حدود الواجب وقمت مع الاخ القاضي

ملحق رقم١٣

ميثاق حرف سفيان تأييدا لحزب الله، فبراير ١٩٦٥م

إنه لمّا كان يوم السبت الموافق ١٩ من شهر شوال ١٣٨٤هـ ١٩٦٥/٢/٢٠م أجتمع في مركز الحرف من بلاد سفيان مشائخ حاشد وبكيل في جمع كبير من رجال القبيلتين وعقدوا مؤتمرًا أخويًا يتمتعون فيه بكل الحرية. وتم الإتفاق والموافقة فيما بينهم على التضامن والترابط ودفن السوابق ونبذ الخلافات القبلية التي تشغل الأطراف المعنية عن الواجب العام وتأمين البلاد والطرقات والأسواق ومواساة الفقير والمسكين ونصرة الحق وأهله ومحاربة الباطل وحزبه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصون الأموال وحقن الدماء وإنهاء الحرب في اليمن بكل الوسائل والتمسك بشريعة الله ورسوله. وعلينا تأييد حزب الله وأهله والدفاع عنه والجهاد في سبيله، ونعتبره المنقذ لليمن من الحرب، ومحاربة ما سوى ذلك مثل النظام الملكي والإمامة ونرفض الحكم العسكري ونتمسك بحزم بالنظام الجمهوري اليمني المبني على الشورى إتباعًا لقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) وطبقًا لمراد الله والشعب. وأن نعتبر أخواننا المصريين أخوة لنا جاءوا لمساعدة شعبنا وأن نكن لهم في نفوسنا الوفاء بما قدموه لثورتنا وشعبنا فهم أخواننا نحوط ونمنع عنهم كما نحوط ونمنع عن أنفسنا مالم تسبق منه بادرة. وأن نصلح الحكم بالطرق السلمية مالم يعتد علينا معتدي. وأن الجميع سند في جميع ذلك بيد واحدة وعضد وساعد وأن داعيهم مجاب على من أعتدى عليهم أو حاول الإعتداء وأن عدوهم مشترك كائنًا من كان كبيرًا أو صغيرًا، وأن كلا منهم لا يفتح بلاده بشر على صاحبه الذي شملته هذه القاعدة وأن يقوم بالدفاع عنه ويدعو أهل هذه القاعدة لمساندته مالم يكن الدفاع متعدد الأطراف فكل يشرب بكفه. وكان الرأي في شؤون البلاد وما يلزم لها وعليها في الداخل والخارج يكون بيد العلماء والمفكرين ومشائخ البلاد الذين

يرعون المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وأن هذه القاعدة مفتوحة لجميع قبائل اليمن وفئات الشعب وأن من شذ عن النظام الجمهوري فهو عدو للجميع وهم حرب عليه. والقصر فيمن قصر وكل عايب وخايب وخائن لبلاده فيدعى بداعي القبيلة حسب السلف والعُرف وكانوا الجميع عند الأبيض من الوجيه وكان أهل الوجيه النقية في هذه القاعدة قائمين بتنقية العائب بالطرق العرفية حتى ينتهي إلى قتله حسبما ذكر ومن ضمن ذلك محاربة دخول الألغام إلى البلاد في السر والعلن مقلدين عهد الله كلهم للثاني في الصدق والنقاء والوفاء والله حارس ورقيب وحسبنا الله ونعم الوكيل وعلى كل ذلك دخلت الوجيه. وجه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر على عموم رجال حاشد ووجه النقيب أمين بن حسن بن قاسم أبوراس والنقيب ناجي بن عبد العزيز الشايف على عموم رجال دهم ووجه النقيب عبدالله بن محسن بن حبيش على عموم رجال سفيان وإمضاءاتهم شاهدة عليهم، وشهد من حضر بعضهم على بعض والله خير الشاهدين.

ملحق رقم ١٤

رسالة القاضي محمد محمود الزبيري للرئيس السلال ومقترحاته للقيادة المصرية

رسالة القاضي محمد محمود الزبيري إلى السلال

سيادة الرئيس، لقد أكدت عشرات المرات في خطبك من أول الثورة بأنك قائد شعبي خاضع لإرادة الشعب. وقد أصبحت عبارتك التي تقول فيها إذا أنحرفت فرصصوني[١] معروفة في اليمن حتى للأطفال. ولقد حاول الشعب والرجال الأحرار في الجهاز الحكومي في تصحيح الأوضاع، واستئناسًا بتأكيدات سيادتكم وتصريحاتك حاول الجميع منذ مؤتمر عمران حتى الآن أن ينصحوك بالمودة واللين والرفق. فأحيانًا كنت ترفض وأحيانًا توافق شفويًا وتنقض الموافقة عمليًا حتى تدهور الوضع بهذا السبب إلى أبعد الحدود. وتقدم الكثير من المسئولين بالإستقالة تلو الإستقالة وظهرت مشكلات يطول شرحها. وطالت المأساة التي يعانيها شعب اليمن وشعب الـ ج.ع.م. وأستفحلت وتطورت إلى حد تقشعر له ضمائر الأحرار.

والآن وبعد فشل المطلب الذي تقدم به المسؤولون المستقيلون أخيرًا، وبعد أن تحولت المشكلة من موضوع للنقاش بين المسئولين إلى مشكلة شعبية واسعة النطاق أصبح من غير المستطاع حل المشكلة بين عدد قليل من الأشخاص وسط غرف مقفلة بمعزل عن جماهير الشعب، فلقد بات واضحًا للمنغمسين في لهب الشعور الشعبي والمتعمقين في المأساة اليمنية والعربية انه من العبث بل من المحال فصل مشكلة الجهاز الحكومي عن المشكلة اليمنية عمومًا، وأن الشعب إذا لم يعط الفرصة الحقيقية لممارسة الحق السياسي الحر في إخضاع الجهاز الجمهوري لإرادته وإختياره فإنه لا مناص له من أن يأخذ هذه الفرصة أخذًا ويعصف بكل

(١) أي أطلقوا عليّ الرصاص.

العوائق التي قد تقف في طريقه. وهذا هو احسن الإحتمالات للمصير الجمهوري. على انه لو لم يحدث هذا الإحتمال الأحسن أو الإحتمال الذي نتقدم الآن بطلبه فإن المؤكد أن مصيركم ومصير النظام الجمهوري كله سيتعرض لخطر لا يعلم مداه إلاّ الله.

سيادة الرئيس، إنك لتذكر أن الثورة التي أنت قائدها إنما تكاملت أسبابها ودوافعها ومبرراتها بسبب أن الإمام كان يتحدى إرادة الشعب ويغالط ويماطل ويدفن رأسه كالنعامة في الرمال ويعتمد على حاشية رهيبة من الحراسة المسلحة يستمنحها عمرًا وسلامًا وواحةً من الأمان الزائف وسط طوفان السخط الشعبي. وكان الإمام يحارب الذين ينصحونه ويقاوم حركتهم بالسيف والزنزانة والرشوة والعبث بأموال الشعب وإستخدامها في شراء الضمائر وإفسادها وتمزيق شمل القوى الوطنية. وكان الشيء الوحيد الذي يهتم به الإمام هو الدفاع عن عرشه بكل الوسائل، أما مأساة الشعب وإتجاهاته ومطالبه فقد كانت مجرد أشباح في نظر الإمام يكفي أن يواجهها بالفرار إلى الغرف المغلقة ودفن الرأس في الرمال وفي أحضان حاشية من المنافقين الأذلين تضع على عينيه وأذنيه حجابًا مخدرًا خدّاعًا ليسوقه إلى الهاوية وسط ضجة من عبارات التمجيد والتقديس.

سيادة الرئيس، ذلك كان الإمام وكان كذلك غيره من الطغاة. وقد كنا نحن وأنت وكل الأحرار يعجبون من أن الإمام وهو الرجل الذكي يقبل أن تكون حياته جحيمًا على النحو الذي وصفنا، ويقبل أن يكون سببًا في نكبة الشعب دون أن يربح من وراء ذلك غير التعاسة المنقطعة النظير.

سيادة الرئيس، ولقد عشنا حتى رأينا الأوضاع الجمهورية تتدهور والسخط الشعبي يستفحل ويتفاقم ورأينا المنافقين والمنتفعين بالحال السيئ يلتفون حولك وكأن عقارب الساعة تعود مرة أخرى إلى الوراء. وفزعنا من ذلك ولم يخفف من فزعنا إلاّ ما كنا نسمع من تصريحاتك بأنك لا تريد أن تضع نفسك في موضع الإمام. وها نحن أخوانك وأصدقاؤك نتجرد من عواطف المجاملة ونتطوع

لإنقاذ سمعتك ومصيرك والمصير الجمهوري كله بالوسيلة الوحيدة وهي الصراحة والمواجهة الجريئة للخطر. وإننا إعتمادًا على ما بيننا من مودة نعيذك بالله وبالصداقة التي بيننا وبمكانتك في قيادة الثورة من أن تقبل على نفسك أن تكون العقبة في سبيل إرادة الشعب وأن تكون المشكلة التي تعذب الشعب وتدمره.

سيادة المشير، إن في يدك الآن الفرصة الأخيرة نتقدم بها إليك وفاء بحق الزمالة والصداقة وإعذارًا إلى الله والتاريخ.

إنس نفسك ومنصبك وعواطفك ...

تمرد على هواجس الهوى ووساوس الإغراء...

إرتفع فوق مستوى الأغراض الشخصية والعائلية ...

أخرج على نفسك بطلًا كما خرجت ليلة السادس والعشرين من سبتمبر ليسجل لك الشعب بطولة ثانية أعظم من الأولى، ولتكون أعجوبة من أعاجيب التاريخ، وذلك أروع موقف يتمناه لك أعز أصدقائك. إنك ستكون حينئذٍ أقوى من كل ما حولك ومن حولك ...

بل أنك ستكون أقوى حتى من السخط الشعبي نفسه ...

خذ هذا المشروع لإنقاذ الجمهورية بطريقة تشرفك ولا تحرجك وأسرع في وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ومن حاول أن يصدك عن هذا فاعلم أنه لا يحبك ولا ينصحك، فكن أنت الأقوى والأذكى وإليك المشروع اللهم إنا بلغنا اللهم فأشهد.. وهذا هو المشروع:

أسس التفاوض لحل الأزمة الحالية:

١- سفر المشير السلال مع إبنه علي إلى القاهرة في إجازة تستمر حتى إنتهاء المؤتمر.

٢- إقالة الحكومة الحالية ورجالها جميعًا من مناصبهم وإنهاء كل علاقة لهم بالسلطة والجيش والمالية وأجهزة الاعلام وسائر الأجهزة الحكومية.

٣- تكوين حكومة إنتقالية مهمتها ما يأتي:

أ. إدارة الأمور العادية.

ب. منع جميع أجهزة الدولة وموظفيها من التأثير على حرية الشعب في التعبير عن إرادته لإصلاح الجهاز الحكومي سواء عن طريق أجهزة الإعلام أو المال أو غيرهما.

ج. خلق جو من الحرية تتيح للشعب عقد مؤتمر وطني من أهل الحل والعقد لإقرار السلام والنظر في الطريقة المثلى لإصلاح الجهاز الحكومي.

د. منح كل التسهيلات والإمكانيات المادية والمعنوية التي يتيسر بها عقد المؤتمر الوطني وتتم بها إجراءاته.

هـ. تكوين هيئة محايدة للسيطرة على الإذاعة والصحافة والإشراف على البرامج المذاعة وتوجيهها توجيهًا يخدم نجاح المؤتمر.

و. تكوين لجنة مركزية للإشراف على إنتخاب أعضاء المؤتمر الوطني ينبثق عنها سبع لجان فرعية لكل لواء لجنة تحضر عملية الإنتخابات وتشرف عليها في الألوية والنواحي وتمنع أي تلاعب أو ضغط.

ز. على الحكومة أن تعتمد الأموال اللازمة للإنفاق على اللجان الفرعية وتحركاتها وسفر الأعضاء المنتخبين وتنقلاتهم منذ إكمال الإنتخاب حتى حضور المؤتمر والإنتهاء من إجراءاته.

ح. على الحكومة الإنتقالية أن تتيح الفرصة وتمنح كل الإمكانيات للعناصر الثورية الجمهورية التي تتطوع للإتصال بالمتمردين قبيلة قبيلة وتعدُّ العدة معهم لتوجيه المؤتمر وجهة سليمة .

٤- المؤتمر الوطني:

ينعقد المؤتمر الوطني لأهل الحل والعقد في البلاد من العلماء والمشائخ والضباط والشباب المثقف وأهل الخبرة، ينتخبهم الشعب من جميع أنحاء اليمن بحيث يكون

لكل ناحية من عشرة إلى خمسة عشر ممثلًا بحسب النسبة العددية.

٥- مهمة المؤتمـر:

أولًا: حل مشكلة الحرب ومشكلة التمرد على أساس الخلاص من الأسرة المتوكلية والحفاظ على النظام الجمهوري.

ثانيًا: النظر في مشكلة إصلاح الجهاز الحكومي ووضع قرار في شأنها.

ثالثًا: انتخاب أعضاء مجلس الشورى من بين أعضاء المؤتمر.

مقترحات القاضي محمد الزبيري المقدمة للقيادة المصرية

مشروع تفويض العلماء وقادة المشائخ في كل ما يتعلق بمشكلة الحرب:

يطلب من القيادة العربية والمسئولين اليمنيين تفويض المشائخ والعلماء البارزين فيما يتعلق بمشكلة الحرب.

مشكلة الحرب في اليمن:

ترتبط مشكلة الحرب في اليمن بخمسة عناصر أو خمس علل رئيسية:

الأولى مشكلة الجهاز الحاكم في صنعاء والهوة التي بينه وبين الشعب.

الثانية وجود بيت حميدالدين في الحدود الشمالية كعائلة وارثة للحكم ووجودهم النفسي والعقائدي في أوساط شعبية، ووجودهم السياسي دوليًا.

الثالثة موقف السعوديين بين الجمهوريين وبيت حميد الدين.

الرابعة وضع الأخوان العرب المصريين، وإرتباك الثوار اليمنيين بين تقييم تضحياتهم والوفاء لها، وبين تقييم خططهم وأفكارهم التي يتعاملون على أساسها مع الثورة اليمنية والشعب اليمني وتأثير ذلك كله على الحرب وعواملها في الداخل والخارج.

الخامسة مشكلة الجنوب اليمني وعلاقتها بإزدياد الإضطرابات وتدعيم بيت حميد الدين.

مشكلة الجهاز الحاكم:

أما مشكلة الجهاز الحاكم فحلها في الرجوع إلى الشعب وتقديم المطالب التي حددناها في رسالتنا إلى المشير السلال.

مشكلة بيت حميدالدين:

هذه المشكلة ليست نابعة من بيت حميدالدين ذاتيًا فالعائلة ذاتها هي التي طردها الشعب في أول الثورة بل هي التي طردت نفسها إقتناعًا ويأسًا، بل لقد كان الشعب ينبذها وهي على كراسي الحكم فوجود هذه المشكلة ليس إلاّ وجودًا عرضيًا يمكن معالجته بمعالجة العوامل المحيطة به. ولا ريب أن الذي أعاد الأمل إلى بيت حميدالدين عوامل خارجية وعوامل داخلية.

فأما العوامل الخارجية هي وقوف السعودية وبريطانيا ومجموعة من الدول وراء هذه العائلة. وإذا درسنا هذه الناحية بعناية وعُمق فسنجد أن حكومة الثورة منذ البداية قَصّرت تقصيرًا مذهلًا في معالجة هذه الصعوبة السياسية فلم تضع مخططًا مرسومًا واعيًا وحكيمًا وسياسيًا لمواجهة السياسة السعودية والبريطانية طبقًا لما تفرضه أهمية المشكلة العويصة من عناية فائقة وإهتمام بالغ. واكبر أسباب هذا التقصير أن ذوي النفوذ الأكبر في الثورة اليمنية لم يكن عندهم النضج السياسي الكافي في حين أنه كان يوجد آخرون يملكون فهمًا سياسيًا أوعى وأنضج إلاّ أنهم كانوا محرجين بسبب أن مصلحة الثورة اليمنية كانت معلقًا مصيرها بين شيئين متناقضين وهما أن حُسن التفاهم مع المملكة العربية السعودية يؤدي إلى سؤ التفاهم مع الـ ج.ع.م. فكان حال اليمن كحال مريض بمرضين علاج أحدهما يضاعف المرض الأخر ويثيره. وهكذا أكتفى اليمنيون الثوار بحسن التفاهم فقط مع ج.ع.م. لما لها من عظيم الفضل ومن قدسية في نفوس الثوار. وأتكلوا عليها في هذه الناحية وفي غيرها من نواحي الحياة بإعتبار أنها مثل أعلى في الكفاءات السياسية الخارجية والداخلية. وسارت الأمور على هذا النحو في كل شيء، وأختارت الـ ج.ع.م. أن تدخل في تجاربها مبتدئة من الصفر، وأضطر الجيل اليمني الراهن من السياسيين أن يعطلوا عقولهم ويلغوا تجاربهم إمعانا منهم في الوفاء للـ .ج.ع م. وتركوا عملية التجربة تجري في معمل كبير إسمه اليمن.

ولكن هذا النوع من الوفاء والإسترضاء كان سذاجة وضعفًا، كان وفاءً أشبه بالغدر والخيانة لثورة اليمن وثورة مصر على السواء. وبينما المسئولون في جهاز الثورة يعيشون هذه الخواطر السياسية وينهجون هذا النهج كان الشعب يعيش الحقائق ويعيها وعيًا نقيًا من فضول التبريرات الفلسفية وشوائب المثل والنظريات. وبدأ الشعب ينتقد بأسلوبين .. أسلوب التمرد والعصيان والردة إلى العهد الرجعي، وأسلوب المطالبة بالإصلاح والشكوى من سوء الحال. وتمخض هذا الأسلوب الأخير عن مؤتمر عمران وكان هدفه مزدوجًا وهو إسترداد ولاء المتمردين إلى حظيرة الثورة وتقويم الجهاز الحكومي والنهج الثوري.

ومنذ مؤتمر عمران نشب صراع ذاتي في جهاز الثورة اليمنية بين الفئة التي تسير بلا إرادة ولا وعي ولا تدبر، والفئة التي أستيقظت مع يقظة الشعب في مؤتمر عمران. وهكذا توالدت الاحداث على التوالي من هذا المنطلق وبقي المتسلطون في الجهاز الحاكم هاربين بعقولهم من التفكير غارسين رؤوسهم في الرمال حتى تكون (زعامات) في منجاة من الشعب والعقل، وهذا هو سر المأساة الثائرة في كل شيء وهو سرها على الخصوص في فشل السياسة الخارجية التي عجزت عن إيجاد حل سياسي للمشكلة القائمة بيننا وبين الجيران وظل الشعب يدفع ثمن هذا الفشل دماءً وأرواحًا وأموالًا تُهْدر بلا مبرر محتوم في قمم الجبال والكهوف والشعاب والوديان والسهول والقرى.

وبعد هذا الإستعراض يتحتم علينا أن ندرس مشكلة بيت حميدالدين في ضوء السياسة الخارجية للدول المجاورة وذات العلاقة والمصلحة، وسوف نرى أن الدول التي آزرت بيت حميدالدين لم تؤازرهم لجاذبية فارقة في سواد عيونهم ولم تؤازرهم كذلك لأنها تعتنق المذهب الإمامي الشيعي وإنما آزرتهم لأسباب:

الأول: ضعف الجهاز الحكومي في صنعاء وعجز الحكومة اليمنية عن الوقوف على قدميها معتمدة على الشعب ومتخذة لها طابعًا ذاتيًا. فالدول المجاورة من جهة أستضعفت الحكومة لأنها لم تنتفع بقوة شعبها بل تركت هذه القوة للأعداء، ومن جهة أخرى خافت عواقب هذا الضعف من أن يتحول إلى أداة صماء لـ ج.ع.م. وكان على الجمهورية المتحدة إذا أرادت أن تستفيد من

اليمن أن تجعل حكومة اليمن قوية ومعتمدة على الشعب حتى لا ينصرف الشعب عنها إلى العدو.

الثاني: الخوف السعودي من فكرة الثورة وفكرة النظام الجمهوري الذي يدق أبواب حدودها بشكل مفزع والخوف الإنجليزي على مصالح الإنجليز في الجنوب.

الثالث: خوف الجميع من وجود جيش عربي ضخم يسير حكومة اليمن ويشاركها في حكم البلاد بل ويحكم بدونها.

الرابع: أن حكومة صنعاء أكدت الأسباب الثلاثة السابقة بأنها لم تتحرك في المحيط الخارجي حركة سياسية نشطة ولم تستخدم صداقة الدول العربية ولا سلطة الجامعة العربية ولا الرأي العام العالمي ولم تتصل كذلك بالجهات المعادية التي تثير عليها الحرب بقصد البحث عن حلول بل بقيت جامدة ومشلولة مسلمة أمرها كله إلى الـ ج.ع.م. كأن شيئًا لا يعنيها وكأن أي عمل تقوم به من أجل إنهاء المشكلة في أي مجال عربي أو دولي سيغضب الـ ج.ع.م. ويؤذيها، وكأن مصلحة القاهرة في أن يظل أبناؤها يسفكون دماءهم في الجبال وأن يظل بيت حميدالدين غصة في حياتها وذلك وضع لا نظير له بين دولتين شقيقتين. ونحن نعرف أن روسيا مثلًا كان من أهدافها بعد الحرب الثانية أن توجد لها عددًا من الأصوات الشيوعية في المجالات الدولية وأن عددًا من الدول الشيوعية تقوم بنشاط خارجي مستقل ولكنه يؤازر الأهداف الشيوعية العامة.

والأعجب من ذلك أن الـ ج.ع.م. عندما أرادت أن تحل مشكلة بيت حميدالدين لم توعز إلى حكومة اليمن أن تقوم هي بذلك الدور أو حتى تشترك فيه بل فاجأت اليمن بذلك البيان الصادر في الإسكندرية دون أن يسبقه تمهيد بين المسؤولين اليمنيين أو مشاورة. ونحن في هذا التحليل أو ذاك لا نريد أن نلزم أحدًا بحجة ولا أن نعتب ولكنا نستعرض الماضي ونستكشف أسباب السياسة التي أدت إلى تدعيم وجود بيت حميدالدين رغم تضحيات هائلة بذلتها الـ ج.ع.م. إلى جانب تضحيات

الشعب اليمني الثائر، وكان ينبغي لهذه التضحيات أن لا تبقي أي ظل لمشكلة إسمها عائلة بائدة.

تلك هي أسباب أربعة من ناحية السياسة الخارجية أدت إلى تدعيم بيت حميدالدين وبالتالي أدت إلى إستمرار الحرب تحت قيادتهم. فإذا أردنا بحثًا عن علاج هذه المشكلة فلننتزعه من وحي هذه الأسباب ومقاومتها.

أما السبب الأول: وهو ضعف الجهاز الحكومي في صنعاء فعلاجه خلق جهاز صالح. وقد حددنا هذا في رسالتنا إلى المشير السلال. ونخلص من هذا إلى أن هناك إرتباطًا بين وجود بيت حميدالدين ووجود هذا الجهاز الحاكم في صنعاء. فيجب أن يكون تغيير الجهاز مطلبًا أساسيًا في سبيل الخلاص الحقيقي من بيت حميدالدين ونجاح الثورة، وإلا فإننا نستطيع أن نستنتج نتيجة عادلة وهي أن بعض من فجروا الثورة لطرد بيت حميدالدين قد أصبحوا مصرين على إستمرار وجودهم إلى حد الإستماتة، ولعلها ملهاة عجيبة للقدر أن يكونوا هم حراسًا للبدر من قبل بطريقة وأن يصبحوا له حراسًا من بعد بطريقة أخرى[١]

وأما السبب الثاني: وهو الخوف من قيام النظام الجمهوري في اليمن على مصالح ومصير الدول المجاورة فإن هذا الخوف ليس خوفًا محتومًا بدليل وجود جمهوريات مجاورة للسعودية من الشمال وثورات متلاحقة وذات أهداف متطرفة. فهذا الخوف لم يصبح ضارًا إلاّ لسببين، ضعف الجهاز الحاكم الذي أغرى السعودية وبريطانيا بالمقاومة وأطمعهما في النجاح، والثاني عجز هذا الجهاز عن القيام بحركة سياسية موفقة تعالج هذا الخوف. ونخلص من هذا إلى مطلب آخر في سبيل الخلاص من بيت حميدالدين وهو ضرورة القيام بحركة واسعة في المجال العربي للتأثير على السعودية وتطمينها وخلق الضمانات لأمنها وكذلك للتأثير على الإنجليز وتوسيط الجامعة العربية.

---

(١) جاء هذا المعنى في قصيدة الشهيد السينية التي قالها في برط حيث يقول

والبدر في الجرف تحميه حماقتكم فانتم مثلما كنتم له حرس .

وأما السبب الثالث: وهو خوف الجميع من وجود جيش عربي ضخم في اليمن فإننا جميعًا ندرك أن هذا الجيش ليس بقاؤه في اليمن مقصودًا لذاته وإنما جاء لمقاومة الأخطار والمؤامرات الإستعمارية التي يقودها بيت حميد الدين، بل وإن هذا الجيش كان وجوده حائلًا بين اليمن وتحقيق الوحدة مع الـ ج.ع.م. حتى لا يقال أنها وحدة مفروضة. وإذًا فهذا الجيش ليس ضروريًا لتوطيد إرتباط اليمن بالمتحدة بل هو عائق له، فإذا وجد حل بديل عن وجوده يضمن إقصاء بيت حميدالدين وإمتناع عودتهم وبقاء وإستمرار النظام الجمهوري مع مراعاة حقوق الـ ج.ع.م. وعلاقتها بثورة اليمن، فإنه ربما يكون حلًا يرضي جميع الأطراف. ومن جهة أخرى علينا أن ندرك الحقائق الإقتصادية للـ ج.ع.م. التي لا تسمح ببقاء هذا الجيش دائمًا. وهذا الحل هو دخول جيش تابع للجامعة العربية تشترك فيه كل الدول العربية بما فيها الـ ج.ع.م. فتطمئن السعودية على خروج جيش المتحدة في مدة معقولة وتضمن لليمن حماية النظام الجمهوري ومنع بيت حميدالدين من العودة بعون السعودية أو الإنجليز كما تضمن للمتحدة مركزها الخاص من ثورة اليمن وعلاقتها العميقة. وعندئذ تتوسط الجامعة العربية لحل مشكلة الجنوب اليمني طبقًا لإرادة شعب الجنوب وحقه في تقرير مصيره. وبالتالي يتحتم على الجامعة العربية أن تتدخل في سبيل الحصول على إعتراف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية.

وأما السبب الرابع: وهو ركود السياسة الخارجية لجمهورية اليمن، فعلاجه أن تنقلب العقلية السياسية لليمنيين الثوار رأسًا على عقب، وأن تتحرك الحكومة للقيام بنشاط سياسي واسع النطاق في المجال العربي والدولي لمقاومة العدوان على جمهورية اليمن. وإنه لمن العار أن تمكِّن السعودية فلول العائلة المطرودة من المناداة بحق رجعي مرفوض في هذا العصر حتى تجد من يستمع لها في الدول الحديثة ولا تجد ثورة اليمن من يدافع عن نظامها الجمهوري المعترف به من الأمم المتحدة ودول العالم. ولا شك أن الذين يحرضون على تدعيم النظام الجمهوري وإنهاء مشكلة بيت حميدالدين يجب أن يدللوا على هذا الحرص بتشجيع العمل السياسي في الخارج من قبل اليمنيين أنفسهم لمقاومة النشاط الهدام للعائلة

المطرودة سواء كان هذا العمل حكوميًا أو شعبيًا. فإن وافقت عليه الحكومة الحالية والقيادة العربية فذاك مفيد، وإلّا فعلى الشعب نفسه أن يعتبرها مأساة عليه وحدة، وعليه أن يكافح للخلاص منها كما يكافح أي شعب منكوب بالعدوان وأن يدفع ثمن هذا الكفاح غاليًا ولا يبالي.

العوامل الداخلية التي أدت إلى تشجيع بقاء بيت حميد الدين

أما العوامل الداخلية التي أدت إلى تدعيم بيت حميدالدين فهي كثيرة جدًا نذكرها فيما يلي:

١. فساد الجهاز الحكومي القائم وضعفه وما ينطوي عليه من الفوضى والإضطراب والإنحراف عن النهج الثوري.

٢. وجود واجهات حكومية جمهورية تصادمت مع شعور الشعب وبقيت هي في نظر الشعب مرادفة لمعنى النظام الجمهوري مما جعل كثيرًا من المواطنين يستوحشون عاطفيًا من الوضع كله ويتلفتون إلى رده نحو الماضي.

٣. الإجراءات الثورية العنيفة بقطع النظر عن كونها ظلمًا أو عدلًا، وضرورة أم إعتباطًا، فإنها خلقت حالة شعبية متربصة للإنتقام من بعض المسئولين عن تلك الإجراءات بل ومتربصة للإنتقام من النظام الجمهوري بإعتبار أن تلك العناصر المسئولة ظلت واجهة للنظام الحاكم ومرادفة له فلم يبق للمواطنين الموتورين إلاّ أن يفزعوا إلى بيت حميدالدين وإلى التعلق بالملكية.

٤. الإسراف في تغيير ما تعود الناس عليه وإستبداله بشيء غريب مجلوب وإن كان تافهًا. والجماهير الجاهلة تخلط أحيانا بين التقاليد التي تعودت عليها وبين الدين فإذا أضيف إلى ذلك تهاون في إبراز الناحية الدينية وظهور بعض المنكرات دون نكير ودون مؤاخذة أدى كل ذلك إلى فزع الرأي العام وريبته في النظام الجمهوري وأهدافه، فإذا استمع الناس إلى دعاية بيت حميدالدين وإفتراءاتهم أحدثت لديهم تأثيرها السريع.

٥. العقيدة الإمامية الشيعية في ضرورة قيام إمام كانت قد ضعفت إلى حد كبير. فلما ظهرت الجمهورية ولم تستبدل بالعقيدة القديمة عقيدة أفضل ووضعًا أفضل، أنتعشت العقيدة القديمة بعض الشيء في بعض المناطق. ولكن الحق يقال أن دور العقيدة الشيعية كان دورًا ضئيلًا جدًا بالنسبة إلى العوامل الأخرى.

٦. ظهور الجيش العربي ظهورا صارخًا في الحياة اليمنية ومفاجئًا ومقترنًا بوضع يمني فاسد عاجز، مما أدى إلى تصدي الجيش العربي لممارسة التعامل رأسًا مع اليمنيين فأصبحت القبائل تعتقد أنه لا وجود لحكم يمني حقيقي، وأن تجامل العرب نفاقًا وكذبًا وتضطر أن تقارن بين هذا الوضع كله وبين بيت حميدالدين وأن تحن إلى عهدهم المظلم مهما كانت عيوبه.

٧. الفقر والمجاعات التاريخية والحرمان الطويل في العهد البائد خلق حالة من الهلع والطمع إلى كل ما يبذل للقبائل من جميع الأطراف من مال أو سلاح، فوجد بيت حميدالدين والدول الأجنبية التي تبذل لهم مجالًا واسعًا للفتنه والإغراء للقبائل بالأسلحة والأموال. فكان السبب الأكبر لإتصال القبائل ببيت حميدالدين هو الطمع فيما عندهم من ذهب وبنادق مما أدى إلى أن يجدوا لهم مراكزًا في الحدود تحميها القبائل بدافع الحرص على المغانم المادية.

٨. أبرز شيء في النظام الجمهوري هو قدرة الشعب على إختيار حكام جدد مما يخجل العائلة المتمسكة بحقها الباطل في الحكم وهي ترى الشعب قد أصبح قادرًا حقًا على إختيار حكامه بحرية كاملة. أما أن يبقى الشعب عاجزًا عن تغيير حكامه في العهد الجمهوري كما كان في العهد الملكي فإن المزية الكبرى في العهد الجديد تنعدم في الواقع ولا يبقى أمام الشعب شيء يصدقه غير تغيير بيت حميدالدين بجماعة أو بعائلة مستمسكة بكراسيها تمسك بيت حميد الدين. وحينئذ تصبح كلمة جمهورية فارغة من معناها

الحق في نظر الجماهير الواقعية، ومن ثمة لا يبقى فرق بين النظامين إلاّ ماهو في صالح بيت حميد الدين، وهو أنهم كانوا يحكمون الشعب بأنفسهم والحكام الجدد لا يحكمونه إلا بحماية خمسين ألف جندي عربي.

كيف تعالج الأسباب والعوامل الداخلية

هناك قسم من العوامل والأسباب علاجه تغيير الجهاز بجهاز أفضل منه طبقًا لإرادة الشعب وتطبيقًا لمبدأ النظام الجمهوري.

وهناك قِسم آخر من العوامل علاجه تغيير في مبادئ الحكم وشعاراته ونهجه السياسي. إذًا فإنقاذ الثورة ونظامها الجمهوري يتطلب حتمًا جهازًا للحكم الجمهوري جديدًا وأشخاصًا جددًا يختارهم الشعب، ويتطلب كذلك مبدأ للحكم سديدًا ونهجًا جديدًا. لابد أن تعطى الفرصة للشعب كي يمارس بنفسه وبطريقة سلمية مشروعية إسقاطه الحُكَّام الذين لا تحرس مناصبهم إلاّ القوة وإنتخاب حكام آخرين يختارهم الشعب ويتولى مراقبتهم وحراستهم. ولا بد أن يُعطى للشعب حقه في أن تكون عقيدته وتقاليده ذات النفوذ الأكبر على الذين يتولون التخطيط الفكري لسياسة الحكم في المجال الداخلي.

إن الشعب الذي يمارس حقه المشروع في صنع حكومته بنفسه ويجد هذه الحكومة تحترم مقدساته وحقوقه كاملة لا بد أن يتولى حراستها بنفسه ولا بد أن يفضلها على الأسرة التي تريد وراثته. إن الشعب الذي يجد حكومته تلتزم المثل العليا الإسلامية والتقاليد والأعراف المحلية، وتخضع كل الإجراءات والقوانين لمقدساته الغالية، هذا الشعب سيرحب بالنظام الجمهوري بعد أن يذوق طمعه اللذيذ الحق، وسيرحب بالوجود العربي وبكل ما يستلزمه الوجود العربي من ترابط أخوي وثيق في كل المجالات، ذلك لأن هذه الأحلام الجميلة لن تتحقق إلا بعون عربي أكيد وبذلك سيقترن بالوجود العربي وجود رائع لليمن ولشعب اليمن.

إن الواجهة الحكومية التي نفر الشعب منها لذاتها، ثم أصطدم بها وحقد عليها

وأصبح بينه وبينها ثأر، صارت عقبة في سبيل إيمان الشعب بالثورة وبالنظام الجمهوري، فعليها إذا كانت مخلصة وحريصة على نجاح الثورة وإنهاء بيت حميدالدين أن تتنحى عن الحكم وسيسجل لها الشعب فضلها وتضحياتها، كما فعل الشعب البريطاني مع تشرشل بطل الحرب العالمية الثانية الذي نحاه الشعب على إثر الإنتصار وهو صاحب الفضل الأول فيه، وتقبل حكم الشعب بطيبة نفس وتنحى للآخرين وتنحى معه حزبه كله حتى جاءت فرصتهم مرة أخرى.

وضع الإخوان العرب المصريين

الـ ج.ع.م. هي الدولة العربية الوحيدة التي مدت يدها لثورة اليمن لتنقذها من الموت، المتحدة هي التي قدمت من التضحيات بالأموال والأرواح والتضحيات والخبرات السياسية والحربية والمعدات ما لم يعرف له التاريخ نظيرًا، المتحدة هي التي تدرعت بشجاعة خارقة فتقدمت إلى منطقة عذراء ذات حساسية بالغة بالنسبة إلى مصالح الإستعمار (وإحتكاراته) ودخلت في حرب سافرة مع كل من يتحدى ثورة اليمن من دول العالم. ولم تدخل المتحدة بعونها المادي فحسب بل نزلت إلى اليمن بكل وزنها السياسي والأدبي، وبكل علاقاتها الدولية ونفوذها لدى أصدقائها في العالم فسخرت ذلك كله لمصلحة الثورة اليمنية.

ذلك بعض الفضل للـ ج.ع.م. على ثورة اليمن ولا يوجد بين الساسة اليمنيين من ينكره أو يتنكر له. ولكن يوجد في الساسة اليمنيين من يعبر عن رد الجميل بالكلام الجميل والعبارات المعسولة والحرص على أن يقدم له المسئولون العرب مزيدًا من التضحيات بأموالهم وأرواحهم لكي يبقى على كرسي الحكم في غير مبالاة بالتعقيدات الهائلة التي تورطت فيها قضية الثورة اليمنية مع الشعب ومع الدول الأخرى، تلك التعقيدات التي أصبحت من الخطورة بحيث لا تهدد مصير النظام الجمهوري فحسب بل تهدد وضع الـ ج.ع.م. بالذات. ويوجد فريق أخر من الساسة اليمنيين لا يقلون إخلاصًا للمتحدة وإعترافا بفضلها عن سواهم، ولكنهم يختلفون عن الآخرين بأنهم يلتزمون جانب الصراحة في سبيل إخراج ثورة اليمن

والمتحدة من الورطة الرهيبة التي وقعتا فيها، ويملكون من الشجاعة والتصميم على التصحيح للأوضاع وإزالة الأخطاء ما يجعلهم عرضة لسوء الظن العربي. ولكنهم لا يبالون لأنهم على بينة من موقفهم وفي سلام مع ضمائرهم وعلى ثقة متبادلة مع شعبهم الذي يعتبرون أنفسهم معه وسطاء بينه وبين الـ ج.ع.م. فإن نجحت هذه الوساطة فذلك أعظم تعبير عن الوفاء للقاهرة ورئيسها العظيم، وإن فشلوا فحسبهم أن يسجلوا موقفهم الآن وستأتي الأحداث والتجارب شاهدة عادلة وسيرى الله عملهم والتاريخ.

تلك لمحة من بيان الموقف لا بد منها ولنرجع إلى صلب الموضوع .

ما هي علاقة اليمن الآن بالجمهورية العربية المتحدة ؟

هل هي علاقة وحدة بين الدولتين؟

أم هي علاقة إتحاد؟

أم هي إندماج كامل من نوع جديد؟

أم هي تفويض كامل من الشعب اليمني جعل المتحدة تقوم بعملية وصاية عربية؟

أم هي حالة حكم مباشر للشعب اليمني بالتعاون مع بعض المسئولين اليمنيين؟

أم هي علاقة العملية العسكرية المؤقتة تنتهي بإنتهاء المعركة؟ أو تتطور إلى شيء آخر بعدها؟

أم هي علاقة دفاع مشترك تمتد آثارها إلى أجهزة الدولة والشعب في غير حدود واضحة.

أم هي علاقة غير هذه العلاقات كلها، علاقة غير قابلة للفهم ولا للتفسير؟

أم هي خليط من كل ذلك غير محدد المعالم ويجب أن يبقى كذلك غير محدد المعالم وإلى أجل غير معروف؟

أما موضوع التنسيق فلم نورده في هذه الأسئلة لأنه معروف في إتفاقية ولكنه

غير نافذ المفعول.

تلك الأسئلة لا أحد يسألها من المسئولين ولا أحد يتبرع بالتحديد والتبيين. وهذا وضع دولي غير سليم، ونحن لا نعيش في فراغ ولكن نعيش في محيط دولي وبين سمع الدنيا وبصرها، وفي شعب مدجج بالسلاح لا يقف متفرجًا ولا سلبيًا بل يعبر عن رأيه بخلق المعارك والكوارث ويتقبل المعونات الخارجية في غير مبالاة ولا حكمة، فلابد من التحديدات وإذا لم نصارح أنفسنا ونواجهها بالحقائق فستصارحنا أحداث عمياء ومعارك هوجاء لا ترحم ولا تعقل. إننا الآن في صدد الكلام عن وضع الـ ج.ع.م. وعلاقة هذا الوضع بحالة الحرب. وبما أننا خارج المسئولية فإننا نترك الرد على الأسئلة السابقة على المسئولين في الدولتين والذي يهمنا الآن بإعتبارنا نعمل في النطاق الشعبي هو أن نعرف موقف الـ ج.ع.م. من المطلب الشعبي الرئيسي وهو:

أولاً: إقامة حكم ديمقراطي سليم يقوم الشعب بإختيار المسئولين فيه إختيارًا حرًا يساعد على حل مشكلة الحرب. وعلى الحكومة الجديدة أن تعمل في المجال العربي والدولي لإنهاء حالة الحرب والبحث عن حلول سياسية للمشكلة بين اليمن وجيرانها. وعلى القيادة العربية أن تقف موقف الحياد لا تميل إلى أي الفريقين ولا تساعد فريقًا بأية إمكانيات عسكرية أو إدارية أو إعلامية.

ثانيًا: إنهاء الحرب في اليمن بطريقة التجمع الشعبي السلمي في مؤتمرات. ولا يكون الإقدام على الحرب إلا بعد فشل كل محاولة سلمية عادلة على أن تقدم القيادة العربية المساعدات المادية والإعلامية لنجاح هذه المهمة إذا أمكنها ذلك.

ذلك هو موقفها منا كما نريده ونطلبه ونعتبره المبرر والمزكي لكل تضحياتها. أما رأينا وموقفنا فإننا نسجله فيما يلي:

أولًا: الوفاء لحق الـ ج.ع.م. إزاء كل ما قدمته من تضحيات والتأكيد على أن شرف اليمن ومستقبلها رهن بهذا الوفاء. والوفاء هذا يشمل كل حقوقها المادية

والأدبية ويشمل أيضا رد الجميل بما هو أكثر كما تقضي بذلك الشهامة العربية.

ثانيًا: إن وفاءنا لـ ج.ع.م. ينبغي أن يتجسد في شكل سياسي محدد في إطار وحدة أو إتحاد. وهذا مطلب من مطالبنا الأساسية ولكنه مرتبط بإنهاء الحرب وبقيام حكم ديمقراطي يمثل إرادة الشعب تمثيلًا صادقًا لا تشوبه شائبة حتى يصبح الوضع الوحدوي بيننا وضعًا عربيًا مشروعًا يصون فكرة الوحدة وقدسيتها.

ثالثًا: وفور إنتهاء الحرب يمكن أن يتم قيام الحكم الديمقراطي وتحقيق الوحدة أو الإتحاد وعلى هذا الأساس تعطى للسعودية التأكيدات بخروج الجيش العربي بأي ضمان عربي وذلك كدخول جيش عربي مشترك كما أسلفنا.

هذه هي المقترحات الذي بعث بها الشهيد الزبيري إلى القيادة العربية مصحوبة بالتحليل والدراسة وقبل أن يتلقى ردًا على رسائله كانت اليد الآثمة الغادرة قد سبقت إليه بالرد ومنحته شرف الشهادة في سبيل الله وسبيل القيم والمثل العليا وفي سبيل الشعب وحقوقه وسيادته فرحمه الله وجزاه أفضل ما جزى مصلحًا عن بني وطنه.

ملحق رقم ١٥
نص قرارات مؤتمر خمر

من أجل اليمن العزيزة،

وفي سبيل شعبها العظيم،

وإذعانًا لقداسة الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو إلى حقن دماء المسلمين على أساس الحق والعدل،

وحياطةً لكرامة هذا الشعب والحفاظ على مقوماته كشعب حي يبني ويعمر،

وإيقافًا لعوامل التخريب والتدمير في ربوع اليمن والتمزق والتناحر بين ابناء الشعب،

وسعيًا وراء المودة والإخاء والصداقة الشريفة النبيلة مع الأشقاء والجيران،

ووفاء لدماء الشهداء الذين سقطوا صرعى بأيدي المخربين والمعتدين وهم يعملون للسلم في بلادهم،

وحسمًا لأسباب المآسي التي تثكل النساء وتيتم الاطفال وتشوه الرجال،

من أجل هذا كله قامت الدعوة لعقد مؤتمر سلام بين أبناء اليمن يضعون فيه الحلول السلمية للخلافات القائمة بينهم، ويمدون يد المودة والصداقة لجيرانهم حتى يعيش أبناء اليمن يعمرون ارضهم ويبنون بلادهم.

ولضمان هذا السلام المأمول ودوام إستمراره وحياطته من عوامل التخريب والإرباك، تحددت الوسائل التي تكفل ذلك السلام وتصونه وتحميه في مطالب محددة دقيقة وواضحة.

ومن أجل تنفيذها والإلتزام بها في الداخل والخارج، أنعقد مؤتمر السلام الذي حضره كل رجالات اليمن من كل قبيلة ومنطقة في مدينة «خمر» بين يومي أول ورابع محرم عام ألف وثلاثمائة وخمسة وثمانين هجرية الموافق ما بين الثاني والخامس من مايو سنة ١٩٦٥م، وهو المؤتمر الذي دعا إليه أبو الاحرار وشهيد اليمن القاضي محمد محمود الزبيري. اليوم ونحن نجتمع في هذا المؤتمر الكبير يطل علينا الله سبحانه وتعالى من علياء سمائه لينظر ماذا نحن صانعون بأنفسنا وبلادنا ... تقرر ما يلي:

أولًا: تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطني تتولى الإتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها، سواء بالإتصال المباشر أو بالمراسلة، للتوصل معهم إلى التفاهم الأخوي التام الذي يؤدي إلى إقرار السلام والوئام ووحدة الكلمة. كما تتولى تقديم الإقتراحات اللازمة إلى الحكومة للقيام بالإجراءات اللازمة التي تساعدهم على إنجاح مهمتهم. وتتألف الهيئة من تسعة أعضاء خمسة من مشائخ وأربعة من العلماء.

ثانيًا: يمنح مؤتمر السلام اليمني الثقة للوزارة القائمة.

ثالثًا: يؤكد المؤتمر على رئيس الوزراء الإلتزام بالبرنامج الذي أعلنه رئيس الوزراء مع الإهتمام بما يلي:

أ. العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام.

ب. تنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدي قرارات المؤتمر وروحه.

ج. السعي لإيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران.

د. إنشاء الجيش الوطني ودعم قوى الأمن.

هـ. تنمية ودعم الإقتصاد الوطني.

و. العمل على تصحيح الأوضاع في جميع الأجهزة والدوائر الحكومية بإختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والإستقامة.

رابعًا: يؤكد المؤتمر ضرورة المبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعًا من اجل التعاون على إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام في اليمن.

خامسًا: قرر المؤتمر تنفيذ المطالب الأساسية التي وضعها شهيدنا العظيم ابو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيري ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر ١٩٦٤م وهذه هي المطالب الاساسية التي يجب أن تقوم الدولة على أساسها:

١. تعديل الدستور.

٢. إقامة مجلس جمهوري.

٣. إقامة مجلس شورى.

٤. إعلان قيام تنظيم شعبي شامل.

٥. تكوين جيش وطني قوي.

٦. تأليف مجلس دفاع وطني.

٧. تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب.

سادسًا: تكوين لجنة متابعة لتنفيذ قرارات المؤتمر تتولى المهام الآتية:

أ. مراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر.

ب. العمل على إتخاذ الخطوات الكفيلة بإنتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر.

ج. مزاولة إختصاصات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور المعدل حتى يتم تشكيل المجلس.

سابعًا: يحيي المؤتمر نضال الجنوب اليمني في سبيل الحرية والخلاص من أغلال الإستعمار، ويهيب بالمنظمات الشعبية والقوى الوطنية لتوحيد كلمتها وضم صفوفها.

ثامنًا: يشكر المؤتمرون بإسم الشعب اليمني الجمهورية العربية المتحدة على ما قدمته من عون للثورة اليمنية ولشعب الجمهورية العربية اليمنية ويقدسون الدماء الزكية وأرواح الشهداء الطاهرة التي حققت المعاني السامية للأخوة العربية.

تاسعًا: يرحب المؤتمر في تقدير وإمتنان بالقرار الأخوي الذي أصدره المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة وذلك لإقرار السلام في اليمن.

عاشرًا: يناشد المؤتمر اليمنيين جميعًا إنهاء أعمال العُنف والتخريب وحل مشاكلهم بالسلم والإخاء والمحبة، والإحتكام إلى كتاب الله الذي يحرم سفك الدماء وينهى عن الشقاق والخلاف.

حادي عشر: يستنكر المؤتمر حادثة الغدر والخيانة التي أغتيل بها شهيد اليمن أبو الأحرار وداعية السلام الأستاذ محمد محمود الزبيري، والمؤتمرون مصممون على أخذ الثأر من المتآمرين.

ثاني عشر: يوجه المؤتمر الشكر الخالص إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وقبيلة حاشد على كرم الضيافة التي لقيها المجتمعون أثناء إنعقاد المؤتمر.

ملحق رقم ١٦

صورة لميثاق السلام (الطائف)، اغسطس ١٩٦٥م

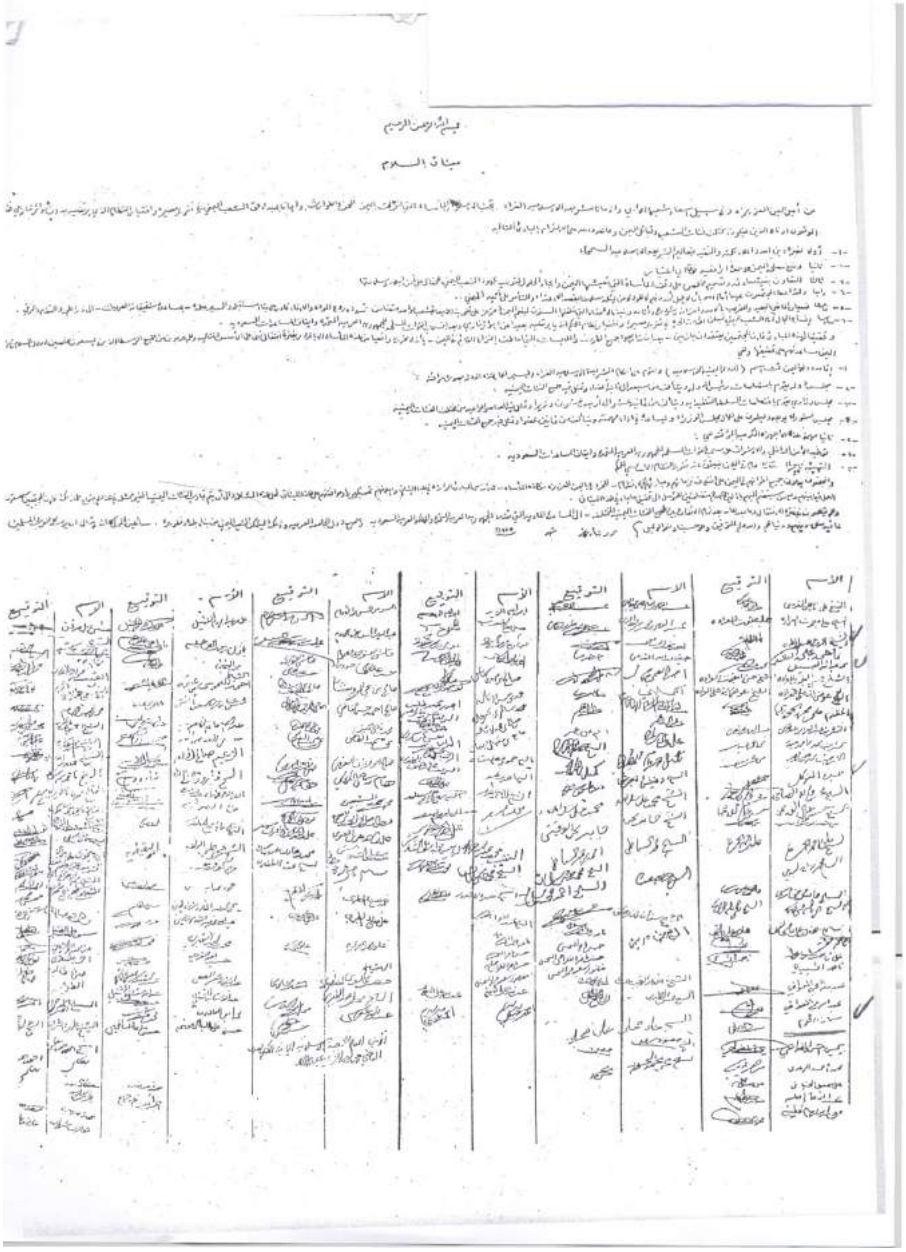

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ السلام

ملحق رقم ١٧

صورة لعنوان صحيفة الأخبار القاهرية حول المؤتمر الصحفي للقاضي عبدالرحمن الإرياني في الاسكندريه، ١٦ أغسطس ١٩٦٥م

لجنة الخطة تقرر تشكيل لجنة لبحث حالة القطن بالدقهلية

شرطان لأى اتفاق

القاضي الإريانى يعلن : التمسك بالنظام الجمهورى فى اليمن واستبعاد أسرة حميد الدين نهائياً

الأخبار

رئيس مجلس الإدارة : خالد محيى الدين
مدير التحرير : محمد الشاعى
رؤساء التحرير : أحمد الصاوى محمد — حسين فهمى — كامل الشناوى — محمد زكى عبد القادر — موسى صبرى

أنشأها عام ١٩٥٢ : كامل الشناوى

١٠ صفحات ١٥ مليما

مؤسسة أخبار اليوم بشارع الصحافة بالقاهرة
تلغرافيا : أخبار اليوم تليفون ٧٧٧٧٧ (٧ خطوط)
٧٩٨٤٣ / ٤٤٠٤٥ - ٤٦٧٤٥ - ٥٤٥٥٧ - ٧١٢٣٥/٤٦
التوزيع : خريج ، الخيالة ٧ شارع الصحافة بالقاهرة ٧٧٧٤٤
الإعلانات : إعلانات الخيالة ٦ شارع الصحافة بالقاهرة ٧٧٥٣٠

أسست سنة ١٩٥٢

العدد ٤٠٩٥ (السنة الرابعة عشرة) الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٣٨٥ - ١٦ أغسطس (آب) ١٩٦٥ - ١٠ مسرى ١٦٨١

AL-AKHBAR, 16 AUGUST 1965

آخر خبر

خطر المجاعة يهدد جنوب السودان وخاصة فى أعالى النيل
(الخرطوم — ر)

مجلس الوزراء يجتمع اليوم بالاسكندرية

آخر موعد لقبول المستجدين بالاسكندرية

بوتفليقه يصل السودان اليوم

زعماء روديسيا يطلبون طرد بريطانيا من الكمنولث

ويلسون قطع اجازته لبحث انفصال سنغافوره

الجو اليوم صيفى عادى

أحزاب السودان تتهم أمريكا وانجلترا واسرائيل وبلجيكا بمساعدة الانفصاليين

القاضى الإيريانى يتحدث عن : الاتصالات بين الجمهوريين والملكيين فى السعودية

شرطان اساسيان لابد منهما لاى اتفاق حول موضوع اليمن . يتحدث القاضى عبد الرحمن الايريانى عن الاتصالات الجارية حول اليمن . شرح رئيس مؤتمر خمر وعضو المجلس الجمهور

بوتفليقة يصل

السفير السعودى يعلن فى مطار القاهرة

تقدمت المباحثات ولا توجد عقبات

عاد السفير السعودى محمد على رضا الى القاهرة مساء أمس . صرح فى المطار بقوله :

اجتماع لجنة الخطة

حالة محصول القطن جيدة

٦٠٠ شركة تم فيها تقييم الوظائف

بحثت لجنة الخطة أمس حالة القطن ووجدت أن

ملحق رقم ١٨

البيان المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، واتفاقية جدة،أغسطس ١٩٦٥م

البيان المشترك الصادر عن مباحثات السيد الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل في جدة في الفترة بين الـ٢٢ والـ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م

في الثاني والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٥م وصل إلى ميناء جدة الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قادمًا لزيارة بلده وأهله في المملكة العربية السعودية بدعوة من أخيه جلالة الملك فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، ووصلًا وتعزيزًا لمحادثات سبقت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تسعى للسلام ومن أجله إلى صيانة روح الوحدة العربية والمبادئ العربية.

ولقد كان جلالة الملك فيصل آل سعود في لقاء أخيه الرئيس جمال عبدالناصر ترحيبًا ومحبةً تنبعان من طبيعة العلاقات التي ربطت على مجرى التاريخ آمال وأماني الشعبين العربيين في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة

ولقد دارت خلال الأيام الثلاثة التي قضاها الرئيس جمال عبدالناصر في جدة محادثات بينه وبين صاحب الجلالة الملك فيصل سادها الشعور المخلص بأمانة المسئولية التاريخية وبمقتضيات المرحلة الحاضرة من النضال العربي الشامل. ولقد أشترك في هذه المحادثات عن الجمهورية المتحدة السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة والسيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة والسيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي

لرئيس الجمهورية العربية المتحدة والسيد يحيى عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة في المملكة العربية السعودية والسيد أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة في اليمن. وعن المملكة العربية السعودية سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران ومعالي الدكتور رشاد فرعون وسعادة السيد عمر السقاف وكيل الخارجية ومعالي الشيخ محمد علي رضا سفير المملكة بالقاهرة.

ولقد كانت الأهداف الكبرى التي توخاها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر طوال المحادثات بينهما هي التمكين للإرادة الحرة اليمنية، وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني، وتوفير الإستقرار على الأرض اليمنية لكي يستطيع شعبها المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته شرفًا وتقدمًا لنفسه وللأمة العربية كلها. ومن ناحية أخرى فلقد وضع الجانبان أمامهما ضرورة وضع العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة حيث كانت وينبغي أن تكون دائما، قربًا وتعاونًا وثيقًا يقدران على خدمة أماني الشعبين وعلى خدمة أمتهما العربية وعلى الإسهام الخلاق في تأكيد السلام العربي والحق العربي والأمل العربي حيث يكون.

ولقد توصل الجانبان بتوفيق الله ورعاية من لدنه إلى إتفاق يحقق كل هذه الأهداف ويصونها ويستجيب إلى الأماني الصادقة التي علقتها جماهير الشعوب العربية على إجتماع جدة ويفي بأمانة الإسلام والقومية. وتدعيمًا وتوثيقًا لهذه الخطوة المباركة فإن الرئيس جمال عبدالناصر قد وجه الدعوة إلى جلالة الملك فيصل ليقوم بزيارة الجمهورية العربية المتحدة

نص إتفاقية جدة

إن الهدف الذي قصد إليه الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل في مباحثاتهما التي تمت في جدة أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ الموافق ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التي تحدو هذا الشعب العربي المجيد، وتوفير جو

السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعيًا المناخ الملائم للنمو والإزدهار،هذا فضلًا عن إزالة كل سبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة في صون هذه الروابط من مضاعفات أي سبب للخلاف.

وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالي في اليمن فإن الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر بعد الإتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتها، يريان أن الطريق الحق والأمان لمواجهة المسئولية تجاه الشعب اليمني وضمانا للهدف الذي قصد إليه من الإجتماع يتحقق على النحو التالي:

١ . يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في إستفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.

٢ . تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الإستفتاء فترة إنتقالية بقصد الإعداد والترتيب للإستفتاء المذكور.

٣ . تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر إنتقالى يتكون من خمسين عضوًا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسبما يتم الإتفاق عليه. ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م. وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية:

أ- تقرير طريقة الحكم في فترة الإنتقال وحتى إجراء الإستفتاء الشعبي.

ب- تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الإنتقال.

ج- تقرير شكل ونظام الإستفتاء الذي سيتم في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.

٤ . تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الإنتقالي اليمني المذكور وتدعمانها

وتتعاونان في إنجاح تنفيذها، وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معا للمتابعة والإشراف على الإستفتاء وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة.

٥ . تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدات العسكرية بجميع أنواعها أو إستخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن.

٦ . تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور إبتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م

٧ . توقف الأشتباكات المسلحة في اليمن فورًا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يلي:

(أ) مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة.

(ب) مراقبة الحدود والموانئ وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها. أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها. وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل النقل اللازمة ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية، إذا دعت الضرورة لذلك، التي توصلها لنقطة المراقبة التي سوف يتفق عليها.

٨ . تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان إيجابيًا على تأمين تنفيذ هذا الإتفاق وفرض الإستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الإستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الإتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه.

٩ . بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التقدم وإجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين يتم إتصال مباشر بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل لتلافي حدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الإتفاق.

ملحق رقم ١٩

صورة لوثيقة الإتفاق على حضور مؤتمر حرض والشروط المتفق عليها بخط القاضي عبدالرحمن بن يحي الإرياني، نوفمبر ١٩٦٥م

بسم الله

في الساعة الثالثة من مساء الجمعة ١٩/١١/٦٥ الموافق ٢٦ رجب ١٣٨٥ انعقدت جلسة بين أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء، والموقعين على هذه القرارات بحضور السيد الواء أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة وبعد مناقشة استمرت ساعتين كاملتين قرر ما يلي:

أولاً ضرورة حضور مؤتمر حرض للسلام بالأهداف التالية والتمسك بالنظام الجمهوري ثانياً الوقف الفاطع لعدوان فرد من أفراد بيت حميد الدين الآن ثالثاً أن يأتي من السدة المحدد للجانب آخر خمس من المنشقين وفي حال عدم تحقق أي هدف من الأهداف المذكورة على الجانب الجمهوري أن يرفض وينسحب من المؤتمر ثانياً إذا وافقت الدولتان العربية السعودية على المحافظة على النظام الجمهوري ورأى أعضاء أنه ليس أمامهم إلا الحل الأخير فعليهم أن يعودوا إلى الشعب ليتحمل كل شيء فإن رأى أنه مستعد للحرب وقادر عليها كان بها وستكون الجمهورية العربية في هذه الحال مستعدة للمساعدة وإن رأى الشعب التسليم بما قررته الدولتان فذلك شأنه

ثالثاً الإصرار الكامل على استمرار المجلس الجمهوري ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعلمهم ولا يجوز أن يقيد استقالتهم إلا بعد أن يصل المؤتمر دون الحل والاتفاق على طريقة الحكم وتقديمه للجانب الجمهوري على أن يكون حضور أعضاء المجلس الجمهوري في المؤتمر سابقاً لا يجوز لأي عضو منهم مخالفة أي هدف أسير إليه ومن خالف ذلك أدرك أنه يعتبر خائناً للدولة والوطن ١٩/١١/١٩٦٥

وزير الدولة

عضو المجلس الجمهوري

وزير الإعلام

وزير الإرشاد والسياحة

أودعت هذه الاتفاقية الوطنية التاريخية الموقعة التي تقضي الحفاظ على مكاسب الشعب اليمني في الجمهورية والثورة والحرية والحق والعدل والسلام، لدى أمانة تاريخية باتفاق الجميع بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٥

ملحق رقم ٢٠

نص المؤتمر الصحفي الذي عقده القاضي عبدالرحمن الإرياني مساء يوم الجمعة ٣ ديسمبر ١٩٦٥م بحرض

إجابة على الأسئلة أحب أن أقول أننا وصلنا إلى حرض لتمثيل الجمهورية العربية اليمنية في هذا المؤتمر وجئنا تحدونا رغبة صادقة ونية مخلصة في أن نصل بهذا المؤتمر إلى سلام شامل ودائم واستقرار تام في ربوع اليمن كلها وكنا نقدر أننا سنجد نفس الرغبة التي تعتمل في نفوسنا لدى إخواننا الممثلين للجانب الآخر ولكننا مع الأسف الشديد وجدنا أن إخواننا قد وضعوا في نطاق ضيق من مفاهيم محددة لاتفاقية جدة أبو أن يخرجوا من هذا النطاق أو أن يفهموا روح اتفاقية جدة فهمًا واسعًا، وفي نظرنا أن اتفاقية جدة استهدفت شيئًا هامًا، هذا الشيء هو أن يجتمع اليمنيون في هذا البلد من أراضي الجمهورية العربية اليمنية ليتدارسوا مشكلتهم ويضعوا الحلول بحرية تامة وبدون تقيد أو خضوع لتوجيهات، ومن قبلنا نحن كما تعرفون حضرنا إلى الجلسة الأولى وأعلنَّا عن تحفظاتنا وكان في هذه التحفظات ما يخولنا أن نؤخر الجلسة لأن بعض هذه التحفظات كانت تتناول صميم أو بعض الأسس التي بنيت عليها الاتفاقية.

ولكنا رغبة منا في أن نصل إلى حلول وفي أن نسهل وسائل الاتفاق حضرنا وأعلناها في الاتفاقيات وفعلًا في الجلسة الثانية اتفقنا على جدول الأعمال وكان في ظل جدول الأعمال بند يعتبر البند الأول وهو مناقشة اللائحة التنظيمية وكما تعرفون أن اللائحة التنظيمية هي شيء أساسي ويجب أن يبدأ به قبل أي موضوع آخر لأنها تستهدف تنظيم الجلسات وتنظيم المؤتمر ولكن إخواننا رفضوا مناقشة اللائحة التنظيمية التي تعتبر مناقشتها من البديهيات التي لا ينبغي أن يدور عليها خلاف أبدًا. وتمسكوا في الجلسة الأولى وفي الجلسة الثانية برأيهم وكان موقفهم

موقفًا عنيدًا وغير منصف وأرادوا أن نتجاوز عن هذا البند إلى بند بحث طريقة الحكم. ونحن قلنا نحن على استعداد لان نبحث طريقة الحكم ولكنه لا يجوز أن ننتقل إلى البند الثاني من جدول الأعمال الذي اجمعنا عليه واتفقنا عليه إلاَّ بعد أن نناقش ولو حتى مجرد مناقشة البند الأول ثم رفضوا مناقشة البند الأول نهائيًا وأصروا على رأيهم، وكان هذا هو سبب انفضاض الجلسة على أمل أن نلتقي لقاءات جانبية وربما أنهم يعدلوا موقفهم أو يعودوا إلى الصواب وحتى الآن لا يزال الموقف كما هو وهم كما قلت لكم قد وضعوا في نطاق ضيق من مفاهيم محددة لهذه الاتفاقية ويقولون أنهم إنما جاءوا لشيء واحد هو محدد أيضًا، هذا الشيء الواحد هو أن يكون نظام الحكم في فترة الانتقال شيئًا وسطًا، فمن وجهة نظرنا أن الاتفاقية لم تحدد شيئًا وإنما دعت اليمنيين لان يجتمعوا ويدرسوا ويقرروا الشيء الذي فيه مصلحة بلدهم ونحن من جهتنا رضينا وبرغم أن نظامنا الجمهوري هو النظام الشرعي القائم، وبرغم أن النظام الجمهوري هو المعترف به في هيئة الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية وبرغم أن النظام الجمهوري معترف به من كل دول العالم، عدا بعض الدول التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد رضينا أن ندخل في هذا المؤتمر وان يكون نظام الحكم أو يكون طريقة الحكم أو الحكومة التي ستشكل تحت النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة. ونحن على استعداد أن نضع نظامنا الجمهوري المعترف به والنظام الآخر أو أي نظام يقترحونه أمام المؤتمرين ليصوتوا عليه، فإن رأوا أن الحكومة في فترة الانتقال تكون تحت نظام جمهوري وحازت الأغلبية المطلقة فكان بها وان يعني حازت الأغلبية المطلقة الدولة مثلًا كان أيضا بها ولكنهم رفضوا هذا رفضًا قاطعًا وباتًا، إحنا قُلنا إذا كان كما تقولون أن الاتفاقية قد حددت شيئًا معينًا وهو كما تزعمون الحل الوسط فلماذا نجتمع إذا هنا، ما كان الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر الرئيسان اللذان عقدا الاتفاقية ينفذان هذه الاتفاقية طالما انها غير مخولة لليمنيين أن يجتمعوا ويقولوا رأيهم في هذا الموضوع، وبرغم هذا وبرغم المنطق الواضح وبرغم أن الاتفاقية نفسها تقول أن الخمسين عضو هؤلاء يجتمعون ليبحثوا طريقة الحكم وليبحثوا

طريقة الاستفتاء وليبحثوا اللجنة المحايدة أبو أنهم يبحثوا هذه المواضيع أو الموضوع الأول وهو طريقة الحكم فنحن من جهتنا بذلنا كل ما نستطيع من أجل أن ينجح هذا المؤتمر، فإننا احرص من كل الناس على أن يحل السلام في بلادنا ونحن دعونا للسلام من قبل ثلاث سنوات وآخر دعوة وجهناها من مؤتمر خمر ونادينا إخواننا الخارجين على هذا النظام وأشعرناهم بأنهم أخوة لنا وإننا مستعدون أن نفتح لهم صدورنا وقلوبنا وان يصلوا ويشتركوا في الحكم معنا على أساس النظام الجمهوري ويشاركوا في حكم بلادهم وأيضًا مددنا أيدينا ورفعنا أصواتنا وناشدنا جلالة الملك فيصل علمًا منا وثقة وهو الملك العربي الذي يحرص على مصلحة العرب ومصلحة المسلمين سوف يلبي هذا النداء ونحن نعتقد أن هذه الاتفاقية التي تمت والتي استهدفت كما قلنا السلام في اليمن نتيجة لتلك النداءات التي وجهناها من المؤتمر الشعبي الكبير الذي انعقد في مدينة خمر. اكرر أننا بذلنا كل ما لدينا من طاقة واستطاعة لكي نفهم إخواننا أننا إخوة أبناء بلد واحد وان علينا جميعًا أن نراعى مصلحة البلد وان تدرس الأمور من زاوية المصلحة العامة للشعب اليمني وليس من زاوية مصلحة أسرة أو مصلحة أفراد معينين ولا نزال نأمل أننا بحول الله نصل إلى أي حل وان إخواننا سيقتنعون بالحقيقة وسيقتنعون بالمنطق السليم وسيوافقون على أن يدرس جدول الأعمال بندًا بندًا بحسب ترتيبه الذي اتفقنا عليه وبحسب العرف القائم في كل المؤتمرات وفي كل المنظمات ولو حتى مجلس بلدية أول ما يبحث في هذا المجلس هو اللائحة الداخلية، مش كذا؟ انتم تعرفون هذا جميعًا وهذا شيء بديهي لا يحتاج إلى أن نختلف عليه ولا أن نناقشه حتى ولا دقيقة واحدة، ولكن هذا هو الذي حصل، فإذا كان إخواننا على استعداد لان يناقشوا المواضيع التي في جدول الأعمال بندًا بندًا فنحن أيضًا على كمال الاستعداد لأن نناقشها، هذا هو ما أحب أن أقوله وإذا كان عند احد من السادة الصحفيين أي سؤال فأنا على استعداد أن أرد على أسئلتهم.

س- ماهي التحفظات التي أعلنتموها في الجلسة الأولى ورفضتم الإعلان عنها. التي قلتم عنها ولم تعلنوها في الجلسة الأولى.

ج- والله هذه التحفظات كثيرة- التحفظات يمكن أن أشير إلى بعضها التي في الإمكان الآن إعلانها. أول التحفظات هو انه كان مفهومًا لدينا أن بيت حميدالدين قد استبعد كشرط أساسي للاتفاق فيما بيننا وبين الجانب الآخر هذا أول التحفظات. وثاني التحفظات انه كان من المتفق عليه أن إخواننا الذي يدعونهم بالمنشقين سيمثلون بخمسة أصوات من الخمسة والعشرين صوت الذين من الجانب الآخر وعلى هذا الأساس نحن تجاوزنا ورضينا عن عدم عدالة التمثيل لان معلومكم أن التمثيل كان ٢٥ من هنا و٢٥ من هنا مع أن تسعة أعشار البلاد في يد الجمهورية تسيطر عليها سيطرة كاملة، وعشر هو الذي لا يزال متمردًا وخارجًا على هذا النظام، وبرغم هذا نحن كنا من أجل السلام ومن أجل مصلحة البلد نغض الطرف عن هذا على أساس هو أن يمثل المنشقون أو الوسط بخمسة مقاعد، فجئنا إلى هنا فرأينا أنهم لم يعطوا المنشقين غير مقعدين ومقعد أعطي للقوى الشعبية، فنحن كنا رافضين الدخول في المؤتمر، ولكن وساطة الإخوان أعضاء لجنة السلام والمراقبين أنهم معليهش ادخلوا من أجل المؤتمر يسير ولكم تحفظاتكم، فنحن وافقنا لنبرهن على حسن نيتنا ورغبتنا الصادقة في أن نصل إلى شيء. وأعلنَّا هذه التحفظات أيضًا، كان فيه مخالفة أخرى هي انه اتفق وإن لم ينص عليه في الاتفاقية هي أن يكون في الممثلين عشرة من الشافعية وهذا وإن كان أنا اخجل من أن أقول هذا الكلام أو يحز في نفسي في أن أقول هذا الكلام لأننا شعب واحد ليس عندنا طائفية أبدًا، ولكن أريد لنا أن نكون هكذا فوافقنا، قالوا عشرة شافعية وخمسة عشرة من الزيود من جانبنا. وعشرة شافعية وخمسة عشرة من الزيود من جانبهم إحنا بوقتها أحتجينا وقلنا إن هذا التقسيم مرفوض لأننا نعتبر أنفسنا جنوبًا وشمالًا وشرقًا وغربًا كلنا شعب واحد وأمة واحدة والطائفية لا وجود لها عندنا أبدًا، ولكن برغم هذا فقد جيء بستة فقط بين أعضاء الجانب الآخر من الشافعية والى جانب ذلك أن هؤلاء الستة لا يمثلون إلاَّ أنفسهم لماذا لا يمثلون إلاَّ أنفسهم لأنه من المعروف والمعترف به حتى من الجانب الآخر أن البلاد الشافعية والمناطق الشافعية كلها على سعتها لا يوجد فيها شبر واحد فيه ملكي

واحد، كلها هذه المناطق تحت سيطرة الجمهورية وحتى الجانب الآخر معترف بهذا ولا يستطيع أن يدعي أن فيه تحت سيطرته جزء واحد أو شبر واحد من المناطق الشافعية كاملة، فهذا أيضًا كان مخالفة لما اتفق عليه، ولما بلغنا نحن وهم، وعملنا حسابنا نحن على هذا الأساس وهم أيضًا لم يجدوا من الجانب الآخر مفيش ناس، فيه واحد أدوه من عدن، وواحد جاءوا به من جدة كان يشتغل هناك، وجاءوا بهم من مناطق متعددة.

س: من الذي أتى من عدن؟

ج: محمد عبدالرقيب حسان والحكمي كان في جدة من وقتها يعيش في الحرم الشريف في مكة.

س: والثاني مين يا سيادة القاضي- الثاني اللي جه من جدة بعد؟

ج: الصفي الحكمي كان يعيش في مكة في الحرم الشريف.

س: كان يعيش من زمان؟

ج: من قبل ثلاث سنوات تقريبًا.

س: هل كان من بين تحفظاتكم عدم الإفراج عن الأسرى اليمنيين؟

ج: قلت أن التحفظات كثيرة، وأشرت إلى التحفظات التي أرى أن أعلنها.

س: سيادتك ذكرت أن كان مقترح أننا نطرح النظامين في المؤتمر ونصوت عليه في حين أن البرقية اللي وصلت من الملك فيصل من يومين أكدت أن الاتفاقية تنص على عدم ترجيح نظام على نظام وان هذا من اختصاص الاستفتاء فقط وليس من اختصاص المؤتمر.

ج: الموضوع هذا لعلكم انتم سمعتم برد جلالة الملك على برقيتنا وهو أشار في رده إلى أن النظام لا يبحث في المؤتمر، ونحن من ناحيتنا قلنا إذا كان الجانب الآخر موافق على هذا فنحن نوافق على أساس أن تشكل حكومة مهمتها التهيئة للاستفتاء بينما يظل النظام الجمهوري قائمًا يعنى، استيحاءً من رد جلال الملك، لأنه قال أن المؤتمر لا يبحث النظام، معنى هذا أن النظام يظل قائمًا.

س: يعني الحكومة مهمتها بس التهيئة للاستفتاء أو تتولى سلطات الحكم مع التهيئة للاستفتاء؟

ج: والله الرد بيقول كده، لأنه لا كلام في النظام، ما معنى لا كلام في النظام؟

س: ماهو النظام شكل والحكومة شكل يعني أن يكون هناك ثلاث حكومات في نفس الوقت. حكومة الإمام، وحكومة في صنعاء وحكومة انتقالية؟ أو حكومة واحدة تتولى سلطات أل..

ج: والله إحنا بنقول إن إحنا إذا اتفقنا على المبدأ وهو إلاَّ نبحث النظام الآن في هذا المؤتمر يبقى نتفاهم في فروع هذا المبدأ.

س: البرقية تبع جلالة الملك واضحة من حيث هذا الموضوع واضحة تمامًا لا يبحث المؤتمر ، ليس من مهام المؤتمر البحث في نظام الحكم؟

ج: ايوه ، على هذا الأساس نتفاهم كيف تكون الحكومة التي ستشكل وما مهمتها.

س: يعني تكون مهمة الحكومة في المستقبل إلاَّ انها تباشر عملية الاستفتاء وموعده، يعني دور الحكومة القادمة إذا تم الاتفاق عليها أن تكون مهمتها انها تباشر التهيئة للاستفتاء بدون التعرض إلى نظام الحكم؟

ج: لان هذا هو الشيء الطبيعي طالما أن النظام قائم، فالحكومة ستكون قائمة، حكومة هذا النظام، ويبقى أن تشكل وزارة لتشرف وتهيئ للاستفتاء وهذا كله بناء على رد جلالة الملك هذا الاستنتاج بناء على رد جلالة الملك.

س: طيب السعودية معترفة بالنظام الملكي وإذا في نظرها النظام القائم هو النظام الملكي.

ج: الجمهورية نظام معترف به في الدنيا كلها في هيئة الأمم، الجامعة العربية – كل الدنيا.

س: طرفا الاتفاق يا سيادة القاضي: طرف السعودية وطرف الجمهورية العربية

المتحدة، العالم مالوش علاقة، فيه طرفين السعودية والجمهورية العربية المتحدة، السعودية تعتبر النظام الملكي قائم.

ج: جلالة الملك سعود والمملكة العربية السعودية لا تزال معترفة بالنظام الملكي وانا رديت قلت أيضًا النظام الجمهوري معترف به عالميًا.

س: والوضع انه طرفا الاتفاق اثنين، السعودية والجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية العربية المتحدة تعترف بالنظام الجمهوري والمملكة العربية السعودية تعترف بالنظام الملكي. بدو يكون فيه نظامين. نظام ملكي ونظام جمهوري وحكومة مؤقتة.

ج: نحن لا نعترف بأي نظام آخر. نعترف بنظام جمهوري قائم معترف به وفيه هناك أسرة يعني عن طريق الفلوس وعن طريق السلاح تغري بعض اليمنيين على أن يخرجوا على هذا النظام. هذا هو مفهومنا لهذا الموضوع.

س: الجانب الملكي يفسر أن توقيع اتفاقية جدة تعني إلغاء النظام الجمهوري والنظام الملكي في آن واحد.

ج: والله تفسيره هذا هو حر، هو حر أن يفسر كيفما يريد، ولكن الاتفاقية لا تنص على هذا لا نصًا ولا روحًا.

س: وتفسير الملك؟

ج: وتفسير الملك أيضًا. الرد الملكي يؤكد مفهومنا للاتفاقية.

س: يا سيادة القاضي معنى طريقة الحكم لما بيقول البحث في طريقة الحكم، شو يعملوا فيها في الاتفاق؟ طريقة الحكم؟

ج: طريقة الحكم يعني هل يكون هناك مجلس جمهوري ومجلس شورى ومجلس وزراء أو يكتفى مثلًا بمجلس وزراء ومجلس شورى ورئيس يعني طرق الحكم كثيرة.

س: نص برقية جلالة الملك فيصل بتقول لا يبحث في النظامين، ثم يقول في الاتفاق، طريقة الحكم مش معناها بيقول تهيئة للاستفتاء الحكومة اللي تيجي معناها هي التي تحكم – هذا بنص الاتفاق.

ج: أنا قلت أولًا أننا نقبل أن تكون حكومة يشترك فيها إخواننا في حكم بلادهم على أساس النظام الجمهوري.

س: فضيلتك قلت لنا إحنا عندنا أمل، ورغبة صادقة في تحقيق السلم، الجانب الآخر برضه أبدى اليوم نفس الرغبة، ما هو اقتراح سيادتك في تقربة وجهات النظر وللبحث، هل تبدأ اجتماعات أخرى نلجأ إلى أصحاب الاتفاقية لإيجاد تفسير واحد ولا نكتفي باجتماعات جانبية مستمرة أو نقترح إيه؟

ج: والله أسألك أنت. هل ترى أن الذي لا يوافق على مناقشة اللائحة التنظيمية للمؤتمر الذي نحن سنقرر فيه مصير البلد. هل هو راغب في حلول؟ أو عنده رغبة في أن يدخل في المؤتمر على أساس مصلحة بلد وعلى أساس اقتناع بالمنطق السليم.

س: الذي وضع جدول الأعمال من؟

ج: نحن الذين وضعنا الجدول.

س: من ومن ؟ أريد تحديدًا.

ج: الجانبان.

س: يعني وضعه الجانبان مش لجنة السلام أو المراقبين؟

ج: بحضور لجنة السلام نحن اتفقنا على جدول الأعمال.

س: يعني الجانب الآخر وافق على جدول الأعمال بهذا الشكل؟

ج: بهذا الشكل.

س: ثم حدث خلاف؟

ج: ثم أراد أن يناقش اللائحة التنظيمية.

س: ماهو الحل المقترح؟

ج: والله نحن نتلمس دائمًا الحل الذي يريح اليمن ويخرجها من مأساتها التي تعيش فيها فنحن قلنا طالما أن إخواننا لا رضوا يوافقوا على البند الأول في جدول الأعمال ولا رضوا يوافقوا على البند الثاني من جدول الأعمال فلندخل في البند الثالث وهو الاستفتاء الفوري ونحن موافقون تمام الموافقة على الاستفتاء الفوري ولهم أن يشترطوا أي ضمانة من أجل سلامة الاستفتاء. فإذا كانوا يريدون لجان من الدولتين الشقيقتين، يريدون لجان من جامعة الدول العربية نحن موافقون، يريدون لجان من هيئة الأمم المتحدة فنحن أيضًا راضون. يريدون لجان من كل هذه المنظمات كذلك نحن لا نعارض هذا من أجل يتأكدوا من سلامة الاستفتاء.

س: هل أثبتم تحفظاتكم تفصيليًا في المؤتمر؟

ج: نعـم.

س: وهل كان من بين هذه التحفظات تحفظاتكم على تمثيل محمد عبدالقدوس في الجانب الملكي؟

ج: نعم.

س: لماذا؟

ج: أولًا لأنه كان كما تعرفون كان في السجن وأطلق قبل شهرين.

س: سجن ماذا؟

ج: سجن صنعاء وشرط في إطلاقه ألاّ يمارس نشاطًا سياسيًا داخل اليمن، على هذا الأساس أطلق.

س:الشرط كان مكتوب في اتفاقية تسليمه أو كان بين من ومن؟

ج: كان مع لجنة السلام – طبيعة الحال كان هذا باتفاق بين الجانبين العربي والسعودي.

س: يعني لجنة السلام وقعت على هذه الاتفاقية؟

ج: هم خمسة احدهم محمد عبدالقدوس، وابن إبراهيم وأولاد القاسم وعلي بن علي ، الأمراء الذين كانوا معتقلين.

س: طيب سيادتك بتقول إن عندك استعداد أو عندكم استعداد بالاستفتاء الفوري، الجانب الآخر بيقول إحنا ما عندنا مانع في الاستفتاء الفوري ولكن يشترط لهذا الاستفتاء الفوري أن تنسحب القوات المصرية من اليمن، فماذا ترون في هذا الاقتراح؟

ج: والله أولًا وقبل كل شيئ أنت عارف إن القوات العربية ماهو من السهل أن تنسحب في شهر أو شهرين ثم أن في الإمكان اتخاذ وسائل أخرى تؤمن جانب الطرف الآخر على سلامة الاستفتاء، فيتفضلوا يخشوا ناس مثلًا من القوات العربية السعودية بجانب القوات المصرية يحرسون هذا الاستفتاء أو يأتوا اللجان من كل الدنيا كما قلنا وإذا كانت اللجان مشرفة ثم أن أكثر المناطق اليمنية لا وجود للقوات العربية فيها. القوات العربية محصورة في مناطق محددة ومعينة. هذه المناطق الشافعية كلها لواء إب لواء تعز لواء البيضاء لواء الحديدة ليس فيها قوات مصرية . لواء رداع.

س: لكن إذا كانوا هم يشترطون . إيه موقفكم أمام هذا الاشتراط؟

ج: أنا قلت لك انه ليس من السهل. إحنا لا نعارض والاتفاقية تنص على خروج القوات العربية لكن طالما انه شيء ليس من الممكن عمليًا أن القوات هذه تخرج في ظرف شهر أو شهرين يبقى هناك وسائل أخرى . هم يشترطون هذا الشرط: قالوا لأجل يبقى الاستفتاء حر، ففيه ضمانات أخرى غير انسحاب القوات العربية . الضمانات التي يريدونها نحن نتفاهم فيها. لجنة السلام أو عدة لجان من الدولتين الشقيقتين إلى كل القضوات والى كل ناحية والى كل قرية.

س: اعتقد انه إذا كان الاستفتاء سيكون غير مباشر انه لا وجه لهذه الحجة. حجة تواجد القوات المصرية في اليمن، ولأن الاستفتاء غير المباشر سيكون بين

عدد قليل. يجتمعون في مكان ما ويجرون الاستفتاء لظروفه الخاصة فيمكن الكلام في هذا الموضوع.

ج: والله طريقة الاستفتاء حتى الآن لم تبحث نحن لم نبحثها لأنه كما قلت لكم رفضوا بحث البند الأول. ما قد تجاوزناش البند الأول وطريقة الاستفتاء ستبحث بالاتفاق مع الجانب الآخر.

س: ما تصور فضيلتكم بالنسبة لمؤتمر حرض مصيره حيكون إيه؟

ج: نحن نرجو له النجاح لأننا كما قلت لكم حريصون كل الحرص على السلام والاستقرار في بلادنا، هذا أمل – نرجو وهذا متوقف على استعداد إخواننا.

س: يعني كم من الوقت ستظل هنا (ضحك)؟

ج: في العام الماضي بناءً على اتفاق الإسكندرية بين جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر والذي أعقبها مؤتمر اركويت وكان الإتفاق على حضور اليمنيين لمؤتمر هنا في مدينة حرض كنا نحن الجمهوريون أسرع إلى هذا المكان وبقينا ثلاثة أيام ننتظر وصول إخواننا. ولم يصلوا وبالتالي تأجل المؤتمر إلى أجل غير مسمى بعد أن ظللنا ثلاثة أو أربعة أيام هنا ننتظر وهذا برهان آخر على رغبتنا نحن في السلام، والمشكلة اليمنية لا نستكثر عليها الأسابيع والشهور لان هذا مخلفات عهد ماضي طويل ثم مخلفات ثلاث سنوات من الحرب.

س: هل لدى سماحتكم حل نهائي للموضوع؟

ج: الحل النهائي كما قلت لكم هو وجود الرغبة بين الجانب الآخر ثم المضي في البنود التي في جدول الأعمال الذي اتفقنا عليه ثم المضي مع بنود الاتفاقية.

س: معنى هذا هناك حاجة في الأفق، إذا كان هذا مصر على رأي وهذا مصر على رأي – ماذا تكون النتيجة؟

ج: معروفة طبعًا لا تحتاج إلى جواب وانت تستنتج ما هو مصير المؤتمر.

-

ملحوظـة: حضر المؤتمر وألقى الأسئلة صحفيون مـن:

١ ـ الجمهورية العربية المتحدة.
٢ ـ المملكة العربية السعودية
٣ ـ المملكة الأردنية.
٤ ـ الجمهورية اللبنانية.
٥ ـ ممثلو الوكالات الأجنبية.
٦ ـ ممثلو الإذاعات.

ملحق رقم٢١

رسالة الأستاذ محسن العيني الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني بعد مؤتمر حرض

نيويورك ١٨ ديسمبر ١٩٦٥م

الوالد العلامة القاضي عبدالرحمن الإرياني الأكرم حفظكم الله، تحية وإحترامًا وأشواقًا.

وقد عشنا معكم بقلوبنا وعواطفنا وأفكارنا، وندرك خطورة المرحلة التي تحملون أعظم أعبائها، ونحن مطمئنون إلى إلمامكم بالموقف كله وما يراد باليمن من قِبَل الطامعين والحاقدين والموتورين والمعاندين. وقد أبرقت للفريق العمري أثناء وجودكم في حرض ونقلت إليه ما تردده أوساط كثيرة هنا وفي عواصم أخرى عن إحتمال تمزيق البلاد وتقسيمها، ولا سيما إذا لم يتوصل اليمنيون، كما يقولون، إلى إتفاق كامل.

والحديث يتردد بصفة خاصة حول تعاون الحكومتين الجمهورية والملكية وبقاء كل جانب مسيطر على المناطق التي يسيطر عليها الآن. ويشيرون إلى إعلان نقل القيادة المصرية من صنعاء إلى الحديدة مثلًا بحُجة تسهيل الإنسحاب، ويقال بأن ذلك تمكينًا للملكيين المدعومين بالسعودية للسيطرة على بعض مناطق الشمال، ثم يتأخر الإنسحاب ويبقى الجنوب جمهوريًا تحت حماية القاهرة، والشمال ملكيًا تحت حماية السعودية وذلك حتى لا يحارب اليمنيون بعضهم بعضًا.

ويقال أن هذا سيرضي السعودية لأن القوات المصرية قد أبتعدت من حدودها، ويرضي القاهرة لأنها تكون قد تخلصت من الشماليين المشاكسين المحاربين،

ويرضي الصهيونيين لأن قوات مصر ستبقى مشغولة باليمن ولا تتفرغ لواجبها الأصيل، كما يرضي المستعمرين الراغبين في أن تبقى القاهرة مثقلة بالمتاعب في اليمن فتظل في حاجة إلى المساعدة.

المهم أن خطر التمزيق وارد، وبصورة جدية. وقد حاول البعض أن يشرح لي مبرراته فحدثني عن الشافعية والزيدية وما إلى ذلك. فقلت له كيف تتصورون السعودية دولة وفيها نجد والحجاز وفيها القبائل وهي دولة حديثة، وحديثة جدًا إذا قورنت باليمن الدولة الواحدة العريقة. إن التاريخ لم يذكر في جزيرة العرب إلاّ اليمن واليوم تفلسفون التجزئة والتمزيق. وتعرض للأحداث الجارية فقلت له إن أي شعب يمكن أن يعاني ما نعانيه، وأرجو أن لا يأتي اليوم الذي يذهب فيه فيصل وتتعرض السعودية لما تتعرض له اليمن، وحينئذ سيعرف الجميع أن اليمن أقوى وحدةً من كثير من أقطار العالم.

سيدي لقد علمنا التاريخ أن أي بلد يتعرض للتقسيم يصعب بل ويستحيل إعادة توحيده من جديد، وخاصة في هذا العصر الذي تزداد فيه مطامع الأقوياء وسهولة تدخلهم. إن الغرب يبايع فيصل زعيمًا على الجزيرة العربية كلها، وتمزيق اليمن يعطي فيصل اليد المطلقة في كل شؤون الجزيرة، بل وهم يفكرون في تدعيمه زعيمًا للعرب كلهم، والمصريون بدون إدراك يساعدون على هذا. وأنا ياسيدي أعتقد أن أهم ما يجب أن نحرص عليه في هذه المرحلة هو بالدرجة الأولى:

- إنسحاب المصريين والسعوديين ورفع أيديهم تمامًا عن شؤون اليمن.
- المحافظة على وحدة البلاد وليكن النظام ما يكون.

فليكن نظامًا رجعيًا، إن الشعب قد شب عن الطوق وأكتشف نفسه، وهو يستطيع بكل تأكيد أن يطيح بأي عهد فاسد في شهور. إننا نستطيع أن ننظم أنفسنا من جديد ونسحق أي عهد رجعي عدو للشعب، وبسواعدنا نحن هذه المرة ومستفيدين من تجارب السنوات الثلاث. أما تمزيق البلاد فإنه إذا تم تم وستمضي أجيال قبل أن نستطيع توحيد البلاد. وتصبح الوحدة شعارًا شبيها بوحدة اليمن الطبيعية

اليوم أو الوحدة العربية الذي يهتف به كل لسان ولكن أحدًا لا يعمل من أجله شيئًا. إن كيانًا يخلق اليوم يجد حماية هائلة من الخارج ولا يستطيع أحد أن يمسه. إننا نستطيع اليوم باليقظة والإهتمام والتضحية وبُعد النظر والشجاعة أن نحول دون تمزيق بلدنا. ولكنا لا نستطيع في المستقبل مهما فعلنا أن نلغي كيانين وتوحيد جزئين. إن التمزيق هو باب إستعباد طويل، سيحتاج الجنوب إلى حماية تذله وتهينه وسيحتاج الشمال لحماية تذله وتهينه وستكون اليد الخارجية هي المهيمنة على الجميع وستصبح اليمن خبرًا وتاريخًا. إن الحفاظ على وحدة اليمن هو الخطوة الضرورية للمحافظة على كرامتها وكرامة بنيها. إنني لا أتصور عودة النظام الإمامي الرجعي البغيض وهو أكبر مبرر في الواقع لتمزيق البلاد. والنظام الجمهوري التقدمي هو الأساس لوحدة الشعب والوطن، ولكنني أمام ما أتصوره من مستقبل مظلم، إذا تمزقت البلاد، أقول بأن وحدة البلاد أولى من كل شيء آخر، وخلاصها من الذين فرضوا وصايتهم عليها وحطموها يأتي في نفس الدرجة وما سوى ذلك يمكن تصحيحه والثورة عليه.

إنني أعتقد أن هذا الشهر يجب أن تتم فيه إتصالات واسعة مع اليمنيين جميعًا الذين يهمهم أمر اليمن حتى إذا جاء المؤتمر كانت هناك وجهة نظر محددة متقاربة يمكن أن تعزز وحدة اليمن وأن تريح وتعفي إخواننا المصريين والسعوديين من الإهتمام بشؤون اليمن، وأن يتولى أبناء اليمن أمر بلادهم.

إن هناك من يقول بأن المؤتمر قد لا ينعقد، وأنه سيكتفى بالإحتفاظ بالأوضاع كما هي جمهورية في جانب وملكية في جانب آخر ولكل حماية، وشيئًا فشئيًا يصبح هذا هو الأمر الواقع وتنسحب القوات المصرية من صنعاء وبعض المناطق الشمالية الباقية. بل ويقال حتى لو أنعقد المؤتمر فسيكون لإعلان هذه النتيجة. واليمنيون اليوم جميعًا وحدهم يستطيعون أن يقولوا للآخرين شكرًا، كثّر خيركم، وتفضلوا نحن نستطيع أن نسيّر أمورنا وننظم أنفسنا وما بقي من أخطاء يتم إصلاحها، وما يتعذر إصلاحه يستطيع الشعب غدًا أو بعد غد إصلاحه. أما التمزيق فهو إستعباد طويل وذل وهوان.. الله يحمي اليمن منه.

إن الأمر أخطر مما نتصور. يجب أن لا نستسلم للتظليل، يجب أن نستشعر الواجب، يجب أن ننقذ اليمن. إن الذين أقسموا أن السعودية ستركع وأن بريطانيا ستركع وأن أمريكا ستركع قد هربوا من الميدان ولم يحققوا إلاّ ركوع الجمهورية والجمهوريين، وهم اليوم مضطرون أن يشرحوا لستين الف جندي وثلاثين مليون مصري ماذا فعلوا في اليمن. فهل تستطيعون يازعماء الشعب أن تواجهوا شعبكم بالحقيقية، وأن تذكروا له ما يراد به، وأن تفتحوا عيونه على الذل الطويل الذي يساق إليه، وأن تقولوا له إنك قد قضيت ثلاث سنوات مخدرًا بالشعارات ترقص وتهز بطنك على موسيقى «الزار» وقد آن لك أن تعرف الحقيقة وأن تقبلها مهما كانت مُرّة، وأن تعدّ نفسك لأن تغيرها إذا لم تعجبك بساعدك وقوتك.

إنني لا أكتب من بعيد، فأنا مستعد أن أفعل ما تأمروني به. وما الذي يمنع من اللقاء لنا في اليمن أو أسمرة أو بيروت قبل فوات الأوان. إنني لا أدري ما هو الوضع الداخلي، ماهي وجهة نظر الشامي وأصحابه، ما هو حقيقة الموقف المصري والسعودي. وقد نقلت إليكم ما عندي على البعد، فقد يكون فيه جديد بالنسبة لكم والحاضر يرى ما لا يراه الغائب. وأجزم أنه ليس من المصلحة من الآن فصاعدًا أن نرمي المسئولية على الغير، حتى لو كانت هذه هي رغبتهم وحتى لو كانت ظروفنا صعبة وعسيرة. يجب أن لا ينصرف المؤتمرون إلى بيوتهم ويتركوا للمصريين والسعوديين إعداد المؤتمر الجديد أو إعداد شيء آخر غير المؤتمر. يجب على المندوبين اليمنيين جميعًا أن يتحركوا وأن يتحملوا مسئوليتهم وأن يبحثوا ويستعدوا بوجهات نظر محددة وممكنة التطبيق وعملية، بحيث يأتي المؤتمر ولدى اليمنيين موقف موحد لإنقاذ اليمن.

إن القاهرة الآن موجهة كل جهودها وعنايتها لمعالجة مشاكل ومتاعب شعبها. والسعودية الآن توجه كل إهتمامها لبناء بلدها ومكانتها الجديدة في العالم العربي والإسلامي. وعلى اليمنيين جميعًا أن يدركوا أن القاهرة والرياض لا يعنيهما شيء مما يعني اليمنيين، كما أن المصريين والسعوديين والعالم كله بدأ يستصغر شأن هؤلاء اليمنيين (المشكلة)، هؤلاء الذين أتيحت لهم فرصة الإلتقاء فلم يلتقوا، والذين

ظلوا يتهمون الآخرين بالتدخل وعندما أتيحت لهم فرص الحل تمزقوا وأختلفوا. إنني أنقل لكم الإنطباع العام عن اليمن واليمنيين، وأنا أعرف طبعًا أن اليمن واليمنيون مظلومون ولكن الآخرين لا يعرفون الحقائق. وهذا الإنطباع الخارجي سيخدم الطامعين والحاقدين علينا وسيكون من العسير على اليمنيين أن يجدوا صديقًا واحدًا يساعدهم للخروج من محنتهم. إن اليمن بحاجة للخروج من الهوة التي وضعها فيها الآخرون وبقاؤها في الهوة ستكون هي المسئولة عنه في المستقبل. إن اليمنيين يجب أن ينفضوا أيديهم من الدنيا كلها وأن يضعوا أيديهم في أيدي بعض للمحافظة على اليمن موحدًا مستقلًا تقدميًا لليمنيين جميعًا.

أكتب هذه الرسالة لكم وللوالد الكبير الشيخ أحمد محمد نعمان الذي سمعت أنه توجه أو أنه في طريقه إلى القاهرة، وأرجو أن تصل وهو معكم ليطلع عليها ويمكن عرضها على من ترون من صفوة الإخوان إن كان ذلك مناسبًا. والله يرعاكم ويحفظكم ويوفقكم والسلام عليكم. ١٢/١٨/

المخلص

محسن العيني

١٩٦٥

٢٥ شعبان ١٣٨٥
نيويورك ١٨ ديسمبر ١٩٦٥

الوالد العلامة القاضي عبد الرحمن الإرياني المحترم

تحية واحتراماً واشواقاً .. وقد عشنا معكم بقلوبنا وعواطفنا وافكارنا، ونعرف خطورة المرحلة التي تحملون اعظم اعبائها .. ونحن مطمئنون الى إلمامكم بالموقف كله .. وما يراد باليمن .. من قبل الطامعين والحاقدين والمتآمرين والمعاندين.

وقد ايقنت الفريق العمري اثناء وجودكم في صرحان ونقلت اليه ما تردد اوساط كثيرة هنا وفي عواصم أخرى عن احتمال تمزيق البلاد وتقسيمها ولا سيما اذا لم يتوصل الجمهوريون - كما يقولون - الى اتفاق كامل.

والحديث يتردد بصفة خاصة حول تعاون "الملكيين" "الجمهورية والملكية" وبقاء كل جانب مسيطر على المناطق التي يسيطر عليها الآن .. ويشيرون الى اعلان نقل القيادة الجمهورية من صنعاء الى الحديدة مثلاً بجزء تسهيل الانسحاب .. ويقال بان ذلك تمكينا للملكيين المدعومين بالسعودية للسيطرة على بعض مناطق الشمال .. ثم تبدأ حرب الانسحاب .. ويبقى الجنوب "جمهوريا" تحت حماية القاهرة .. والشمال

ملحق رقم٢٢

صورة رسالة الأستاذ محسن العيني الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني من بيروت إلى القاهرة بعد مؤتمر الخرطوم وإتفاق الرئيس عبدالناصر والملك فيصل على حل مشكلة اليمن، سبتمبر ١٩٦٧م

١٩٢٧/٩/٤

حفظكم الله وعافاكم

لوجه يد .. ونحن نتسقط الأخبار .. ونرجو الله أن يكون هذا الاتفاق الأخير بين الرئيس ولكن الأيام كفيلة وخيرة للجميع والدولة .. ونحن حتى الآن لم نعرف ما هي التفاصيل، ولكننا قد سمعنا بمهازلة الدلال وغضبه وتوجهه وتباكيه على استغلال اليمن وكرامة الشعب .. إلخ. وهو الذي أهان الشعب وأذل اليمنيين وقبل أن يكون الحرية الموجهة إلى الصدور ..

ونحن واثقون هذه المرة أنكم لن تجاروه، ولن تسايروه، ولن تندفعوا معه، ولن تقبلوا التعاون معه والتنسيق معه أبدا من عوالمف وذرف من دموع .. وإذا لم تتح لكم فرصة خدمة اليمن ورد جميل الأشقاء لأنكم ما كنا بأهلين معهم فنحن نفضل عدم التورط في مواقف انفعالية والبقاء بعيدا، حتى يكون الجو مهيئا لأن يعيد العيش الكريم ويسمحوا بالعمل الجاد الصادق الخالص المفيد للجميع.

نقول هذا لأننا قد شبعنا "صياح" وتقريعات وبيانات وبهراجة "كفاية بوع" في بلاد الناس، نحن بحاجة لوطن، نعيش فيه، ونستعيد آدميتنا، ونناضل لوجوده من داخله.

والموقف المسؤول المتعقل مطلوب منكم حتى لو كان الثمن البقاء حيث أنتم وحرمان اليهود من عودتكم .. فالتوبة في الآخرة محاليس منه بد، ولكن الشعب لن يقبل منا عذرا إذا سلمنا في مرحلة جديدة لمهاترات شعارات .. إذا لم يكن ما نأمل فيه .. استقرار .. وسلام .. واستقلال .. وعمل، وأنتم أدرى وأعرف والله معكم ومع اليمن ومع العروبة وسلام الله عليكم

١٩٢٧/٩/٤

HAMRA STREET · PHONE 231458 · 9 238001 · 2 · 3 CABLE : PLAZA · BEI

ملحق رقم٢٣

صورة رسالة الرئيس عبدالله السلال إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني واللواء حمود الجائفي والقاضي عبدالسلام صبرة وزملائهم في القاهرة، اكتوبر ١٩٦٧م

٢٧/١٠٩

رئاسة الجمهورية
مكتب الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأخ الكريم القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني والأخ اللواء حمود الجائفي والأخ القاضي عبد الرحيم صبره والإخوان الأعزاء حياكم الله .

بعد التحية الصادقة الأمينة المخلصة فإنكم ولا شك تعيشون معنا الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد العربية وفي مقدمتها الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة التي اضطرتها هذه الظروف الى سحب قواتها من اليمن الأمر الذي وضع هذه البلاد العزيزة علينا جميعا في ظروف حادة وفريدة لا يعيد من خلالها ومن ملابساتها الا الحظ على مكاسب شعبها ومصيره حتى اصبح العقل لا يرى من سبيل لمدارأة هذا الخطر على مكاسب وطننا وشعبنا الا في الالتفاف الأمثل بجميع فئات هذا الشعب والالتزام المطلق منها وتناسي كل شيء يحيط لأجل هذا الوطن ومكاسبه وحاضره ومستقبله وامانيه .

ولهذا عمل الجميع هذا لأجل هذه الغاية ولقد عليكم انتم ايها الأخوة ان تحفظوا خطواتكم في العودة الى احضان وطنكم لتضعوا عقولكم وحكمتكم لحماية مكاسبه ولنجوا ابناء جميعا في رد الخطر عنه وعن حاضره ومستقبله ومصيره ولقد وضعت امامكم كل الضمانات الكلية الكافية من كل وجوه الشعب ورجاله ورؤسائه قبائل لصيانة هذا التجمع الوطني وصون هذا الالتزام بين كل الفئات الأمر الذي يكفل لنجمعنا ووحدتنا الاستمرار والصمود وعدم الانحلال كما وضعت الوثائق الوطنية من جميع المشايخ ورجال القوات المسلحة والأمن بالتمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر والتمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة الثورية المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية .

كما اعطيت بدوري كل الأطراف التعهدات لرعاية وصيانة كل الأخوان والزملاء الذين تعرفون والسير بالبلد في وحدة ولحمة لصيانتها .

وان الوطن بكل ما فيه من مكاسب وآمال وان شعبنا بكل ما في جوانحه من لهفة واشفاق على حاضره ومستقبله ومصيره لينتظر منا جميعا ان نتصرف في هذه المرحلة الدقيقة الحرجة بكل تجرد ونكران ذات وبكل حكمة وعقل وشرف ضمير والله من وراء القصد وهو الشاهد والمستعان .

حرر ١٩٦٧/١٠/٩

أخوكم
المشير
رئيس الجمهورية

ملحق رقم ٢٤

صورة رسالة المشائخ(الأولى) الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد نعمان والفريق حسن العمري والقاضي عبدالسلام صبرة واللواء حمود الجائفي والقاضي محمد الحجي وزملائهم يدعونهم إلى العودة إلى اليمن، اكتوبر ١٩٦٧م

١٩٦٧/١١/٨

بسم الله

سيادة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والمربي حسن العمري والقاضي عبد السلام صبرة واللواء حمود الجائفي والقاضي محمد الحجي وكافة صحبهم الإخوان الكرام حفظكم الله تعالى وتولاكم ووفقنا جميعًا لما يرضيه وكتب للجميع من هذا الجهاد حسن العاقبة.

من مدينة صنعاء نبعث إليكم جميعًا تحية الإخاء والمحبة والوفاء وبعد

فإن إخوانكم الذين كانوا وما زالوا ولن يزالوا بقلوبهم ومشاعرهم معكم وأنتم في غيابكم وفي محلكم وترحالكم وقد عاشوا هذه الفترة الماضية القاسية ومروا من خلالها بأصعب تجربة مرت بالأمة اليمنية.

وأخيرًا تمخضت المؤامرة عن أهم الأحداث وأمرها على الأمة العربية والإسلامية في النكسة العربية الكبرى وكان من آثارها وجوب انسحاب القوات العربية تلبية لنداء الواجب وهو الوقوف على خط الدفاع الحقيقي العام ضد العدو المشترك (إسرائيل) ونشأ من وحي ذلك ظروف وتحركات تهدد كيان الجمهوري جعلتنا نندفع إلى نبذ التنابذ وبذل كل قوة ونشاط في محاولة تذليل المصاعب وتهيئة الظروف الملائمة لتجميع الصف اليمني للوقوف صفًا واحدًا في وجه العدو وللدفاع عن أهدافنا وآمالنا ومطامحنا إلى المستقبل الأفضل متناسين ومتعالين على كل الآلام والمتاعب كما تقتضيه الظروف التي تجعل ذلك فرض عين وقد انحصرت مطالبنا للإصلاح في:

إقالة الحكومة القائمة المشئومة وتشكيل حكومة مرضية ليتمكن الشعب

ملحق رقم ٢٥

صورة لما نشرته صحيفة الأهرام القاهرية في ١٣ أكتوبر ١٩٦٧م حول تفويض قبائل اليمن للقاضي عبدالرحمن الإرياني اختيار ممثليها للمؤتمر الوطني

قبائل اليمن تفوض الإرياني اختيار ممثليها للمؤتمر الوطني

اتصالات بين اللجنة الثلاثية للتمهيد لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية

اجتمع امس السيد أحمد حسن الفقى ، المولى اعمال وزير الخارجية مع السيد اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق بالنيابة ، حيث سلمه رد القبائل اليمنية على الاسئلة الثلاثة التى كانت اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن قد وجهتها اليها . وكان السيد الفقى قد اجتمع بسفيرى السودان والمغرب وابلغهما ردود القبائل اليمنية .

وعلم مندوب « الاهرام » أن الشيخ عبد الله بن الاحمر قد أبلغ القيادة العربية فى اليمن ، نيابة عن شيوخ القبائل فى الجمهورية اليمنية ، انها توافق على عقد المؤتمر الوطنى ، وانها ترى أن المصالحة الوطنية أمر ممكن ميسر التحقيق . كما أنها تفوض القاضى عبدالرحمن الايريانى العضو السابق فى مجلس الرياسة اليمنى ، والموجود فى القاهرة الان ، فى تقديم الكشوف الخاصة بممثلى شيوخ القبائل فى المؤتمر المرتقب .

وفى الوقت نفسه تجرى اتصالات بين أعضاء اللجنة ، التى تضم السودان والعراق والمغرب ، تتعلق ببقية مهمتها وهى عقد المؤتمر الوطنى لاصحاب الحل والعقد

وقال السيد اسماعيل خير الله ان اللجنة لم تحدد بعد أعضاء المؤتمر ولا المؤتمر ولا موعد انعقاده ، ولكنها طلبت كشوفا باسماء زعماء القبائل ، ومستبدأ من واقع الكشوف دراسة عمن يكونون فعلا أصحاب الحل والعقد

وجاء من الخرطوم أن السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان صرح بأنه اذا رأى أهل اليمن ضرورة الالتقاء باللجنة بعد المؤتمر الوطنى الذى سيعقد داخل اليمن ، فان لجنة التسعة التى تقرر تكوينها من ٣ ممثلين لكل من البلاد المعنية بمتابعة العمل بشأن تنفيذ اتفاق الخرطوم هى التى ستتولى اللقاء .

ملحق رقم ٢٦

صورة للمقابلة التي أجرتها مجلة آخر ساعة مع القاضي عبدالرحمن الإرياني في القاهرة في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧م قبل عودته إلى اليمن

١٠/٦٧

عاد القاضى عبد الرحمن الايريانى الى اليمن للتفاهم مع المسئولين فى جمهورية اليمن .. والقبائل اليمنية حول الاشتراك فى مؤتمر الخرطوم .. ماذا قال القاضى الايريانى عندما تلقى فى اليمن قرار القبائل اليمنية بالاتفاق على تفويضه اختيار من يراه من أهل الحل والعقد وذوى الخبرة للاشتراك فى المؤتمر الوطنى الكبير فى الخرطوم ؟ .. وماذا قال عن المصالحة الوطنية .. واجتماعات المؤتمر الكبير الذى سيعقد فى الخرطوم ؟.

ان (آخر ساعة) تنقل اليك بعض أفكاره قبل ان يغادر القاهرة بالطائرة الى اليمن ..

القاضى الإيريانى يقول لآخر ساعة :

أنا عائد إلى اليمن !

• حديث : حافظ امام

القاضى عبد الرحمن الايريانى الذى فوضته القبائل اليمنية باختيار من يمثلها فى مؤتمر المصالحة الوطنية فى الخرطوم

• لماذا نرفض اشتراك أى واحد من بيت حميد الدين فى مؤتمر الخرطوم ؟

عندما ذهبت اللجنة الثلاثية الى اليمن • وقاطعها المسئولون فى صنعاء • وصلت اللجنة استمارات مرشحوهم من اهل الحل والعقد ليمثلوهم فى المؤتمر الوطنى المنتظر • وتلقت اللجنة جوابا واحدا من جميع القبائل وهو « نفوض القاضى عبد الرحمن الايريانى فى اختيار من يراهم هذا من أهل الحل والعقد وذوى الخبرة » •

وفى نفس الوقت وصلت رسالة من الرئيس اليمنى عبد الله السلال الى القاضى الايريانى تدعوه للحضور الى اليمن •• « ان مصلحة البلاد فى المرحلة الراهنة تقضى تكتيل كل الجهود المخلصة » •

وبالفعل يستعد القاضى الايريانى هذه الايام للسفر الى صنعاء • والسؤال الآن ؟

ما هى حقيقة مهمة هذا الرجل فى اليمن ؟ ولماذا اتجهت اليه جميع الانظار فى هذه الايام الدقيقة الصعبة التى تمر بها يمن الثورة ؟

وما هى الآراء والافكار التى يحملها رأسه عن كيفية تحقيق المصالحة الوطنية فى اليمن حقنا للدماء ونشرا للاستقرار ؟

ثم ما هو رأيه فى عقد المؤتمر اليمنى الوطنى وهناك مهمة ثانية وأساسية ننتظرنى وهى مقابلة جميع العناصر اليمنية من المثقفين وأصحاب الرأى وزعماء القبائل الجمهوريين للعمل على توحيد الخط الجمهورى فى المرحلة القادمة والتمهيد لعقد المؤتمر الوطنى •

•

* وأسأل القاضى الايريانى :

– هل يعنى لقاء كل العناصر •• مقابلة المعارضين للنظام الجمهورى ؟

وفى صراحة يقول : اننى سوف أسعى بالطبع الى لقاء جميع العناصر •• لكن هذا لا يعنى أننا سنقبل أن يحضر المؤتمر احد من أسرة بيت آل حميد الدين •• اننا لن نقبل حضور أحد من افراد هذه الاسرة الى المؤتمر • ان عدم تمثيل بيت آل حميد الدين شرط لانعقاد المؤتمر ونجاحه •

– ان الغالبية العظمى من أهل اليمن وعشائرها وقبائلها لن ترتضى بديلا عن النظام الجمهورى • اننا جميعا لن نقبل أن تصبح اليمن دولة أو تحت أى نظام آخر • ونحن نؤكد هذا باستمرار • وهذا ما سنؤكده مستقبلا •

اللجنة تضم اخوة أشقاء لنا يقدمون مساعداتهم المخلصة من أجل حقن الدماء العربية فى اليمن ونشر حد أدنى من الاستقرار فى البلاد •• واننا نجل لهم هذه المهمة ونباركها ••

* وأسأل الايريانى : كيف تتصور المرحلة القادمة من مستقبل اليمن ؟

وفى صوت يحمل كل المشاعر المتباينة •• مشاعر الخوف والرجاء • الامل واليأس • يقول :

– ان مستقبل اليمن محفوف بالمخاطر • تكتنف طريقه الاشواك الدامية •• ومطلبنا ان نطهر التربة من الشوك لنزرع الزهور •• ونبذر البذور الصالحة لتنبت الحب والنوى •• وليعيش الانسان اليمنى فى ظلها الوارف المستقر ••

ان اهم ما يتهدد مستقبل اليمن هو عدم الاستقرار السياسى بالاضافة الى التخلف الادارى والاقتصادى الذى هو نتاج لعدم الاستقرار السياسى وسبب له أيضا •

واستقرار اليمن فى رأيى يتحقق بتوافر عنصرين :

الاول – التزام الاطراف باتفاق الخرطوم •• وبالفعل فان الجمهورية العربية المتحدة تسحب قواتها عن اليمن وتنفذ التزاماتها •

ملحق رقم ٢٧

رسالة المشائخ(الثانية) الموجهة إلى القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد الحجي والفريق حسن العمري واللواء حمود الجائفي وزملائهم، اكتوبر ١٩٦٧م

١٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

عالم اليمن ومفخرة الوطن الاخ القاضي عبد الرحمن يحيى الارياني والاستاذ الكبير الشيخ
احمد محمد نعمان والاخ العلامة القاضي محمد الحجي والاخ المناضل الغيور الفريق حسن العمري
والاخ المخلص الكصيف اللواء احمد الحايف وكافة الاخوان الكرام في القاهرة حفظكم الله تعالى
وتولاكم [illegible] وحفظ البلاد [illegible] الاخوان تلقينا كتابكم الكريم وخطابكم
العظيم المرسل بواسطة فريقكم الى اليمن الاخ القاضي عبد السلام صبرة ورفاقه الاربعة حياهم الله
ولقد قرأناه بكل وعي وانصات وتبينا منه بحمد الله ذلك النبل اليمني الاصيل حتى خلنا
انفسنا عندما قد انتقلنا من عالم اليوم المثخن المتعب الى افق رفيع كله كمال وفضيلة
وكله شرف واخلاص وكله خلق وارتفاع. فوق حسوني ان تعاقب اليوم المرهف وكان اول
كلمة نطقت بها مستكملين غيب قراءتنا الذي اعجبنا في القوم المناهج لان الروح
التي بوزت في كتابكم الكريم انما هي شعاع من وحي قوله سبحانه كنتم خير امة اخرجت للناس ايها
الاعزاء لقد كنتم في كتابكم اوضح بيانا واقوى برهانا في الترجمة عن مشاعرنا واحاسيسنا
جميعا في وجوب التفاني الابدي وتصافر الجهود المخلصة للوقوف صفا واحدا لمواجهة الظروف
الخاطئة التي تمر بها بلادنا وما تفرضه من العمل الموحد لخدمة الصالح العام لليمن العزيز والحفاظ
على سلامته واستقلاله وسيادته وتجبير جروحه وحياطة النظام الجمهوري والجهاد في سبيل الله
لاقامة الحق والعدل وتحكيم شريعتنا الاسلامية ودستورنا القرآني الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه في جميع شئون حياتنا دقيقها وجليلها ومعلوم ان هذا هو النهج
الوحيد الذي يطمئن اليه الشعب اليمني ويضمن له السعادة والتقدم والعزة والكرامة
وهو كما ذكرتم الاساس الصحيح للاتفاق ووحدة الكلمة وجمع الشمل والامور التي اعطيتموها في
تريثكم عن الوصول كانت موافقة لما نراه ولقد تناهينا نحن والاخوة الواصلون مع الرئيس
فوافقت على اذاعة البيان وعلى عدم الثنيا واحالتها الى صدر الجميع واحاول ايها الاخوة
انكم كرام القوم ورجال الاخلاص والجهاد ولقد ترك غيابكم فراغا عظيما واصحنا والشعب
عن مكرم ابيه لاسماء وهذا الفرع الذي سمع امس احاجه الى تلبي هذا الفراغ واذا كان
الامر كذلك فاننا اخوتكم واشقاءكم الذين نفتقدكم بدمائنا وارواحنا وحسبكم اننا في
الماضي قد ركبنا من اجلكم اباط الابل وابينا الا ان تكونوا اصغوه خيارا مهما تعسرت
ظروف غير طبيعية ان تسعى اليكم نرجو اسرعة وصولها وهدها وثيقة منا بيدكم
بان دمائنا وارواحنا وهدمنا هدفها ما بقينا جميعا على صراط الله ونرجو ان تبلغونا عن
عن وقت وصولكم ووقت وصول مطار الحديدة لنكون في استقبالها والله يوفق الجميع الى كل
خير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ١٤ رجب ١٣٨٧ ولدكم

العوامي

ملحق رقم ٢٨

رسالة الأستاذ محسن العيني والإخوان في بيروت ودمشق بخصوص الأوضاع في اليمن ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧م

من الإسلامي يحيى

٦٤١

١٩٦٧

١٩٦٧/١/٢٢

الوالد العلامة والأخوة الأعزاء حياكم الله وأبقاكم

هذه مناسبة تحضور الأخوة وحضور الدكتور محمد سعيد العطار الذي نشرف ونشق للالتقاء بالجميع هنا.. وكنا أمس في بيروت مع الأخ سعاد، ووصلتنا رسالة تلفونية من الشيخ سنان..

ومن هذا كله ومن متابعتنا لما يجري في الداخل، ولتشعب الوضع الذي ذهب من لديكم نود أن نعرض ما يلي والرأي لكم:

- يبدو أن السلال غير راغب في تفاهم حقيقي وخد بثبث هذا من رسالة إليكم ومن إصراره على موقفه، وحتى إذا نجحت اللجنة التي أرسلتم في استرضائه ورضاه فإنه وافق على عودة الجميع.. فإن التفاهم لن يكون كاملاً..

- يبدو أن عودة الجميع على رأس هذا الشروط سيفتح الباب لصراع متواصل مع السلال ولن يلتئم الشمل لبطاء، وقد تسقط ضحايا جمهورية سواء من هذا الجانب أو ذاك، وهذا في مصلحة الوجيه، في مصلحة أعداء الجمهورية، في مصلحة السعودية.. الخ والخاسر الوحيد هو الاتجاه الذي نمثله جميعاً..

لهذا فإننا نتصور - ولكم أن تروا غير هذا وتفيدونا - أن الإصرار على الشروط التي أشرتم في رسالتكم إلى الرئيس والشيخ ستؤدي إلى

عاش عبدالرحمن الإرياني، في قلب الحركة الوطنية، وفي صميم مسيرة الأحرار اليمنيين، وشارك بفعالية في صنع أحداثها وتطوراتها، وكابد ما كابده رفاق المسيرة من المشاق والصعوبات، وأهوال السجون والمعتقلات، وذلك في مرحلة ما قبل ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر الخالدة عام ١٩٦٢م، كما كابد مع رفاقه الأحرار، الصعوبات الكبيرة والمريرة في مرحلة ما بعد الثورة حتى تثبيتها بتثبيت نظامها الجمهوري عام ١٩٧٠م بعد تحمله للمسؤولية في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، ثم حتى تاريخ اعتزاله للعمل السياسي المباشر عام ١٩٧٤م، بل واستمر في إبداء الرأي وإسداء النصح للمسؤولين خلال كل ما مر به وطنه من الأحداث حتى وفاته عام ١٩٩٨م تغمده الله بواسع رحمته.

ومن هنا فانه من البديهي أن يُقال بأن مذكرات القاضي العلامة المناضل الرئيس عبدالرحمن الإرياني، هي من أوفى وأشمل ما صدر عن الحركة الوطنية اليمنية وعما قامت به من الأعمال النضالية المجيدة، وما فجرته من الثورات والانتفاضات الثورية، حتى قيام ثورتها الخالدة وإعلان النظام الجمهوري في اليمن، ثم ما عانته بعد ذلك حتى تحقيق النصر النهائي والحاسم للبدء ببناء الدولة الحديثة.. هذا إن لم تكن هذه المذكرات هي الأوفى والأعم والأشمل على الإطلاق حتى اليوم، وذلك لأنها العمل الفكري والتاريخي الذي يشمل المدة كلها من ثلاثينيات القرن الماضي إلى سبعينياته.

مطهر بن علي الإرياني